**جامعة بيروت العربية**

كلية الآداب

قسم التاريخ

جامعة البحرين
المكتبة
LIBRARY
University of Bahrain

# علاقات الولايات المتحدة الأميركية السياسية بدول الخليج العربي وانعكاساتها العسكرية والأمنية

# ١٩٧٩ – ٢٠٠٨م

# Political Relations between the United States of America and the Gulf States and their Ramifications on state Security 1979 – 2008 A.D

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

**إعداد الطالبة: شرف مزعل**

**إشراف**

**أ.د. حسان حلاق**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

في الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية

مشرفاً رئيسياً

**أ.د. محمد علي القوزي**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

في جامعة بيروت العربية

مشرفاً مشاركاً

بيروت ٢٠١١

جامعة البحرين
المكتبة
LIBRARY
University of Bahrain

# الإهداء

إلى أبنائي الأربعة ... الذين شدوا على يدي بأيديهم الصغيرة وتابعوني بضوء عيونهم وترقبوني بأفئدتهم الدافئة ومنحوني شلالات الأمل والنجاح....

إلى صغاري.

## المقدمة:

للموضوع خصوصية تاريخية، حيث يواجه الباحث متاعب شتى، وعليه حل عقد متداخلة، لأن البحث محصور ضمن إطار بقعة جغرافية معينة ومحدودة، نازعتها انتماءات شتى مما يصعب مساحة البحث على عكس تناول تاريخ دولة بكاملها.

وهذا يستوجب الخوض في جملة من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، بدءاً من ما قبل الثورة الإيرانية مروراً بالحرب الإيرانية العراقية وغزو العراق للكويت والظروف المصاحبة لتحرير الكويت وإلقاء الضوء على أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على المنطقة وصولاً للغزو الأميركي للعراق وما تبعه من إعادة توزيع القوى في المنطقة لصالح دول على حساب أخرى. وذلك في سبيل تعزيز الاحتلال الأميركي في منطقة الخليج العربي، وقد حرصت الولايات المتحدة الأميركية منذ سبعينيات القرن العشرين على إقامة علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون، وتشكل الأبعاد الأمنية والدفاعية أحد أهم جوانب هذه العلاقات.

الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تقع هذه الدول في قلب منطقة الخليج والتي تحتل بدورها موقعاً محورياً في الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأميركية منذ الانسحاب البريطاني منها في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وقد كانت إحدى أهم ساحات الحرب الباردة بين المعسكرين، الشرقي والغربي، خاصة بعد إعلان الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر" مبدأه الشهير حول الأمن في الخليج.

ولعل من الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن جورج بوش الأب الرئيس الأميركي الأسبق قد أعلن عن نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء حرب تحرير الكويت التي قادتها بلاده على رأس تحالف دولي، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وبدء انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، انطلاقاً من الخليج؛ الأمر الذي يعني أن إقليم الخليج يعد إقليماً مركزيًا كأحد مواقع التنافس الاستراتيجي على الساحة الدولية من ناحية، وتمتع الولايات المتحدة الأميركية بنفوذ ووجود مميزين في الإقليم من ناحية ثانية، مما جعلها هي الأخرى تقع في مسألة الخلط في الإدراك بين الأمن الإقليمي والأمن القومي الأميركي، فالولايات المتحدة الأميركية تنظر إلى الأمن الإقليمي الخليجي، ومن ثم إلى مصادر تهديد هذا الأمن من منظور مصالحها القومية وأمنها القومي، وتسعى إلى فرض هذا المفهوم على الدول الصديقة لها في إقليم الخليج.

أصبحت منطقة الخليج، وفي القلب منها دول مجلس التعاون، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تمثل أهمية في المنظور الأميركي للحرب ضد "الإرهاب"، وتحول النظام الإقليمي الخليجي في التفكير الاستراتيجي الأميركي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب العابر للقارات، على أساس أن معظم القائمين بتفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يحملون الجنسيات الخليجية كما جاء في اللوائح التي

نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي. كما أن الجزء الأهم من التمويل – طبقاً لهذا المنطلق – جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجية، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط بل أيضاً يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب (بالمنظور الأميركي) الذي أصبح يمثل الخطر الاستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة الأميركية وأمن الخليج معاً.

وانطلاقاً من كل ما سبق بدأت الإدارة الأميركية تطالب بإحداث تغييرات جذرية في منطقة الشرق الأوسط على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، بعد أن أقنعت تيارات اليمين المسيحي المتطرف واليمين الجديد العلماني والمسيحية البروتستانتية المتشددة، وقطاعات متزايدة من النخب الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بأن الحرب على الإرهاب تقتضي إحداث تلك التغييرات والتحول من استراتيجية التعامل مع الأمر الواقع إلى رفضه والعمل على تغييره بما يتوافق ومصالح الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجية. وتركز الاستراتيجة الأميركية الجديدة إزاء منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج، على قضايا مثل ضرورة تغيير الأوضاع السياسية والثقافية داخل دول المنطقة، لتحل مطالب "إجراء إصلاحات سياسية وتغيير برامج التعليم وتشجيع التحول إلى اقتصاد السوق"، محل مطالب "الحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي، وضمان تدفق النفط بأسعار معقولة" وذلك بعد أن تم للولايات المتحدة السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، واستغلال وجودها العسكري الضخم في العراق لتصعيد الضغوط السياسية التي تمارسها ضد سوريا وإيران وغيرها من دول المنطقة بهدف ضمان الأمن الإقليمي ومحاربة التيارات الأصولية المتطرفة، فضلاً عن ضمان أمن إسرائيل.

شهدت دول الخليج العربي أحداثاً جساماً عبر تاريخها الحديث وهي التي تجاذبتها قوى عظمى فالمخاوف الأميركية من سيطرة العراق وإيران على دول المجلس، وفرض شروط للأمن الإقليمي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأميركية الخاصة بتدفق وتسعير النفط، حيث برز العراق في التسعينيات من القرن العشرين كمصدر تهديد جدي لأمن الخليج وفقاً للرؤية الأميركية بعد إقدامه على غزو الكويت، إذ ترى واشنطن أن قيام دولة راديكالية مثل العراق بالسيطرة على منطقة الخليج وبما تملكه من مخزون هائل من النفط سيمنحها دوراً محورياً في تحديد أسعار البترول مما يهدد مصالح هذه الدول وبالتالي المصالح الأميركية.

وبالنسبة لإيران، فإن طابع الصراعي يغلب على طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، إذ تتخوف الأخيرة من التوجهات الإيرانية الرافضة للنفوذ العسكري الأميركي في المنطقة، فضلاً عن معارضتها لعملية السلام ودعمها لجماعات المقاومة، وخاصة حزب الله اللبناني، وهذه الجماعات في المنظور الأميركي تعتبر جماعات إرهابية، إضافة إلى الشكوك التي تبديها واشنطن باستمرار إزاء البرنامج النووي لإيران.

ونظراً لما تمثله الدولتان من تهديد للمصالح الأميركية، فإن الولايات المتحدة الأميركية عملت منذ ١٩٩٠ على تحييد خطرهما تارة باستخدام سياسة الاحتواء وذلك لعزلهما، وتارة ثانية باستخدام سياسة العقوبات الاقتصادية، فبالنسبة للعراق نجحت واشنطن في استصدار عدة قرارات من مجلس الأمن لفرض الحصار والعقوبات على النظام العراقي، كما أقرت بالنسبة لإيران قانون "داماتو" الذي يحظر على أية شركة استثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من ٤٠ مليون دولار، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الولايات المتحدة الأميركية الدولتين – إضافة إلى كوريا الشمالية – ضمن محور الشر الذي يهدد الأمن الأميركي، وذلك في محاولة لفرض العزلة السياسية عليهما من خلال اتهاهمما بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأخيراً باستخدام القوة العسكرية وغزو العراق في مارس ٢٠٠٣ والإطاحة بنظام صدام حسين، والتهديد باستخدام القوة ضد إيران في إطار استراتيجية الهجمات الوقائية.

تعنى الدراسة بالحدود الجغرافية لمنطقة دول الخليج العربي وبالتحديد الدول العربية المطلة على مياه الخليج العربي والمنتسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨١ والمتمثلة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من ناحية النفوذ الأميركي الأمني والمتمثل في الاتفاقيات الدولية المعقودة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كل على حدي والتي لها تأثيرات مباشرة في البعد الأمني والذي ينعكس على النسق الثقافي في تلك الدول مما له الأثر في مستقبل الخليج العربي من حيث المكانة اللوجستية والوضع الاقتصادي والاجتماعي واثر الدول المطلة على تلك الدول فإيران من الشرق والعراق من الجنوب. وتحدد الدراسة الفترة ما بين ما قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٩ حتى النووي الإيراني ٢٠٠٨، والملاحظ أن كل من الدولتين ليستا من دول المجلس، فالأولى ليست عربية والثانية خارج منظومة دول مجلس التعاون إلا أن الأحداث في تلك الدولتين لها من التداعيات الخطيرة جدا على دول المجلس والتي تمتد لمستقبل تلك الدول فقد كانت إيران قبل تاريخ ١٩٧٩ تلعب دور شرطي الخليج لصالح الولايات المتحدة الأميركية وبعد هذا التاريخ الذي حصلت فيه الثورة الإيرانية صارت هي العدو المعلن لأميركا وما بين ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٨ خاضت الجمهورية العراقية ثلاث حروب ادخلت دول الخليج في حقبة جديدة اتصفت بعقد اتفاقيات أمنية ملزمة عسكرياً مع الولايات المتحدة الأميركية وصولا للنووي الإيراني ٢٠٠٨ والذي كان له من تداعيات في السياسات الداخلية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الست وسوف نأتي على تلك التداعيات في إشكالية البحث .

ويعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي المرتبط بعلوم أخرى منها علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثربولوجي لمعرفة الواقع الأمني وتداعياته على النسق الثقافي في منطقة الخليج العربي كما حرصنا على أن نستند إلى مخطوطات غير منشورة تسهم في أغناء منهج البحث التاريخي.

تحتوي الأطروحة على خمسة فصول؛ الفصل الأول يحمل عنوان: العلاقات الأميركية – الخليجية (١٩٥٠ – ١٩٧٨). محاور الفصل؛ اولاً: العلاقة الأميركية الخليجية بعد اكتشاف النفط ١٩٣٤ ثانياً: العلاقة الأميركية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨. ثالثاً: العلاقة الأميركية الخليجية بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩، ابعاً: الدور الأميركي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠. خامساً: نتائج الحرب العراقية الإيرانية على العلاقة الأميركية بدول الخليج العربي١٩٨٠- ١٩٨٦.

ويحمل الفصل الثاني عنوان: تطور العلاقات الأميركية الخليجية ١٩٩١-١٩٩٢ (غزو العراق للكويت نموذجاً). محاور الفصل؛ اولاً: اثر الغزو العراقي للكويت في الاحتلال الأميركي في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠، ثانياً: ملامح الأزمة في العلاقات الأميركية السعودية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١، ثالثاً: الجدل حول القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي رابعاً: الرؤية الأميركية لمستقبل التهديدات الموجهة الأمن الخليج وكيفية التعامل معها. خامساً: آفاق العلاقات الخليجية – الأميركية.

أما الفصل الثالث فيحمل عنوان: ردود الفعل الخليجية على اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. أهم محاور هذا الفصل؛ اولاً: حدود التباين في ردود الفعل الخليجية على اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثانيا: موقف دول المجلس من توسيع الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية . ثالثاً: عوامل الاتفاق والمصالحة في العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٩٢ – ٢٠٠٠ . رابعاً: العلاقات السعودية الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى وفاة الإمام الخميني ١٩٧٩٩ – ١٩٩٨. خامساً: تغير الرؤية الإيرانية الأمن الخليخ في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة.

يناقش الفصل الرابع ثقافة المجتمع في الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت نموجاً ١٩٩٠. وأهم محاوره؛ أولاً: تطور العلاقات الأميركية الخليجية على مرحلتين. ثانياً: التعاون الثقافي وإعادة النظر في منهج التعليم والمقررات الدراسية. ثالثاً: هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج العربي؟ رابعاً: وسائل الولايات المتحدة الأميركية لطمس الثقافة العربية. خامساً: الإجراءات التي تبنتها أميركا في سبيل تغيير الثقافة في الخليج العربي. سادساً: رؤية المؤسسات الصحفية الدولية لأوضاع الصحافة في الخليج العربي.

أما الفصل الخامس فيحمل عنوان: أنماط الإرهاب العالمي بالمعيار الأميركي ضمن التجربة الأميركية لغزو العراق ٢٠٠٣. وأهم محاوره: أولاً: الجمعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قراءة في التعريف والنشأة والتصنيف والآليات. المحور الثاني: جماعات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون .. الأسباب والدوافع. المحور الثالث: خريطة أنتشار العنف الديني في دول مجلس التعاون الخليجي. المحور الرابع: حدود الالتباس بين مفهومين المقاومة والإرهاب ورؤية دول مجلس التعاون. المحور الخامس: دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب. المحور السادس: مواجهة الإرهاب بدول مجلس التعاون الخليجي رؤية أستشراقية.

وهذا تحليل لأهم بعض المصادر:

١ – كتاب الفوقية الامبريالية الأميركية، لماذا يخسر الغرب الحرب على الارهاب لمايكل شوير الذي قام بترجمته للعربية سمة محمد عبدربة للدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥.

وترجع اهمية هذا الكتاب لما جاء به من بحث مثير للجدل في قضايا مكافحة الارهاب الذي قلب مجرى الحوار في العالم راسا غلى عقب. ولا يمكن لاي مراقب للحرب على الارهاب ان يتجاهل هذا النقد اللاذع للسياسات التى انتهجتها ادارة بوش.

وقد صنفت كلا من صحيفة النيويورك تايمز والواشنطن بوست على انه من افضل الاعمال التى نشرت حديثا، وقد صدر اساسا باسم "مجهول" وذلك بناء على طلب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من الكاتب كشرط اساسي لمنحه الاذن بالنشر. المؤلف هو مايكل شوير وهو الرئس السابق للوحدة الخاصة بقضية بن لادن في وكالة الاستخبارات المركزية وقد عمل المؤلف مدة عشرين سنة في القضايا المتعلقة بافغانستان وجنوب اسيا.

٢– كتاب حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد لعبد الحي يحيى زلوم والذي اصدرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٢٠٠٥.

وترجع اهمية هذا الكتاب لمؤلفه فهو مستشار عربي بارز لشؤون البترول منذ اكثر من ٤٥ سنة. انهى دراسته الجامعية الأولى والعليا في الهندسة والإدارة في الولايات المتحدة الأميركية واوروبا. كما ساهم في الأعمال التأسيسية للعديد من شركات البترول الوطنية العربية في الخليج العربي والعراق وافريقيا. كما وساهم في كافة مراحل التصميم والإنشاء والتشغيل لأول مشروع في العالم للتحطيم الهيدروجيني للمنتوجات البترولية الثقيلة. كذلك عمل مستشارا لمشاريع هندسية وإنتاجية نفطية للدول السريعة النمو كالهند والصين. وقد ترجمت كتبه إلى الإنجليزية والألمانية ومنها "نذر العولمة" و"امبرطورية الشر الجديدة"

٣– كتاب الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة، لروبرت فيسك، ترجمة عاطف المولى واخرون والذي طبعته شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

عرف كصحفي مغامر، بأعجوبة بل بأعاجيب نجى من الموت مرات ومرات. وهو يقتحم المواقع لينقل تفاصيل الأحداث في أفغانستان أو تفاصيل ويوميات الحرب الواقعية الأيرانية، أو الغزو الأميركي للعراق، يأتي روبرت فسك إلى الأماكن الساخنة بحماس أشبه بالجنون. يأتي من دون خلفيات سياسية، ويرسل التقارير بموضوعية وتجرد من تحيز لأي طرف أو شخصية.

قابل أسامة بن لادن في عقر داره. وقابل الإمام الخميني وصدام حسيين في اللحظات الحاسمة والمصيرية ونقل آراءهم وتصريحاتهم يوم احجموا عن الأداء لأي وسيلة أعلامية. يمثل هذا الكتاب يوميات صحفي كأنها يوميات محارب اعزل. تطالع فيها كل ما جرى في جبهة أفغانستان وجبهة العراق – إيران، والاراضي العراقية من أحداث مروعة، وخفايا مذهلة حيناً ومرعبة حيناً ولا تكاد تصدق، عما كان يقدم عليه ربابنة الحرب وربابنة السلام.

٤- الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية المعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠٠٨.

صادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري). يعتبر هذا الكتاب كمرجع شامل للتطور العالمي في كل شأن يتعلق بمصير السلام على الارض. يوثق هذا الكتاب – المرجع في تقارير شبه مسحية وبيانات وجداول واحصاءات دقيقة، مجمل التطورات في السنة ٢٠٠٧، في شتى مجالات الامن والصراعات واالإنفاق العسكري واللأسلحة. وهو يسعى لتوفير مصدر موثوق ومستقل يمكُن مراكز القرار، والبحث، والقراء المعنيين، الرجوع المطمئن اليه، لبيان أوضاع العالم والسياسة والاستيراتيجية الامنية، وماذا دار خلال السنة المعنية من حوارات ونقاشات، وما صدر من قرارات وما تشكل من لجان، تعني بالصرعات، وكيف حلت (إذا كانت قد حلت).

٥- الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (الجريمة الكاملة والمؤامرة المتقنة) لاريك لوران ، دار الخيال ،٢٠٠٥.

للمرة الاولى يكشف كتاب عن الاكاذيب والصمت الرسمي الذي أحاط بمأساة ١١ سبتمبر ٢٠٠١. سنة من البحث والتقصي قادت المؤلف إلي الولايات المتحدة الأميركية وباكستان ودبي وقطر واسرائيل وحتى جبال "تورا بورا" آخر معاقل بن لادن في افغانستان.

لماذا لم يوجه اي اتهام بعد لاسامة بن لادن من قبل المسؤولين الأميركيين حول اعتداءات ١١سبتمبر ٢٠٠١؟

ما هي الهوية الحقيقة لقراصنة الجو؟ خمسة منهم قامو بغتصاب هويات اشخاص ما زالو على قيد الحياة.

ما هو الدور الصحيح الذي قامت به الدوائرالسرية الباكستانية ؟ والكثير من الاسئلة.. اريك لورين أحد كبار الصحفيين متخصص بالسياسة الخارجية وهو مؤلف لعدد من الكتب الأكثر

مبيعا من بينهم (حرب آل بوش) و (عالم بوش السري) و(العالم كما يراه بوش) وقد لاقى نجاحا باهرا في السنما والتلفزيون.

٦- كتاب خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، لكاتبه الصّافي سعيد، دار بيسان ٢٠٠٥. يتناول الكتاب الانعطافات الكبرى لبغداد حتى ٢٠٠٣.

ينقل من إنعطافات القرن لتاسع عشر للقرن العشرين لتاريخ ما يعرف بالدول العربية الحديثة. وذلك عبر قراءة نقدية للحرب الاهلية الدامية بين توأم العروبة والإسلام التي انتهت للتدمير الذاتي المتبادل.

الكتاب يتناول أيضا بالتحليل والتشريح دوائر السياسة السعودية منذ المؤسس عبد العزيز إلى سقوط بغداد .. ومن خلال ذلك الشريط نرى كيف تحالف الإسلام الوهابي مع جميع أعداء العرب (من الإنجليز إلى الأميركان إلى الصهيونية إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة؟؟) ثم كيف أنشق هذا الإسلام الوهابي على نفسة في ذروة حرب الخليج الثانية لينتهي معارضاً ومقاتلاً وانتحارياً من نيويورك إلى أرض الحرمين، وعقب على حرب الخليج الثالثة.

وينتهي الكتاب الذي يبدأ من الثورة العربية الكبرى إلى سقوط بغداد ٢٠٠٣ إلى خلاصة مفادها: أن الصدام الدامي بين العروبة والإسلام قد أفرغ الفضاء الجيوسياسي العربي والإسلامي من محتواه إذ أنهى ما يسمى بالإمبرطورية العربية (حلم الدولة القومية الموعود) كما أنهى ما يسمى بإسترداد دار الخلافة الإسلامية. وفي المحصلة الأخيرة نرى كيف باتت العروبة – شبحا مطارداً ومنتحراً فيما بات الإسلام عابراً وتائها وانتحاريا.

٧- كتاب إيران والخليج البحث عن الإستقرار إعداد جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

يعرض هذا الكتاب اراء كبار الأساتذة المتخصصين في شؤون إيران والخليج. بقصد التوصل لتقييم شامل ومتزن للقضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث تتضمن المقدمات تحليلة، ثم يبدء الكتاب بدراسة تفاصيل النظام الإيراني، باستعراض نشأته قبل الثورة الإسلامية وبعدها، ودور الايدلوجيات في كل ذلك.

ويناقش هذا المصدر العوامل الدينامية الداخلية والخارجية الفاعلة في إيران، ينتقل النقاش إلى السياسة الخارجية الإيرانية مع دول الخليج العربي، في محاولة لتسليط الضوء على المحددات الرئيسية التى تؤثر في سياسة طهران، بما في ذلك المحددات التي تفرضها الاعتبارات المحلية، وتلك التي تظهر رداً على المؤتمرات الاقليمية أو العالمية. وهذا يشمل

دراسة الروابط الناشئة بين جمهورية إيران الإسلامية ودول آسيا الوسطى التي أستقلت حديثا، بالإضافة لتقديم تحليل تجريبي يدرس بين الثورة الإيرانية والتغيرات السياسية في العالم العربي.

٨- موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، للدكتور أحمد الموصللي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

تهدف هذه الموسوعة التاريخية والسياسية والإجتماعية إلى تزويد القارئ بالمعلومات الضرورية والمداخل التحليلية للأفكار والمبادئ والمفاهيم والمذاهب والعقائد الأساسية الخاصة بالجماعات الأصولية الإسلامية أو حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وإيران وتركيا، مثل الشورى والحاكمية والجهاد وعالمية الإسلام وجاهلية العالم وفق وجهات نظر الحركات الأصولية نفسها.

إنها موسوعة تتضمن الشخصيات الرئيسية والثانوية للحركات الإسلامية جميعها، بالإضافة للأصوليين المستقلين.

وقد بذل فيها جهدا خاص لربط المداخل ذات العلاقة لكي يتمكن القارئ من تشكيل صورة أكثر شمولية، أما مداخلها المرتبة ترتيباً هجائيا ًتوخياً لتيسير الطالب فتُحيل القارئ على مداخل أخرى تفسح المجال لضرورة الإلمام بالإختلافات السياسية والفكرية الأساسية بين الأسلاميين من ناحية بناء خطابهم الأيدلوجي أو سلوكهم السياسي.

٩- شؤون خليجية، مجلة فصلية محكمة يصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ويرأس تحريرها د. عمر الحسن، تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

تهتم وبصورة خاصة بالموضوعات التالية :

جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، قضايا ومشروعات الوحدة والتكامل والتعاون والعمل العربي المشترك في مختلف المجالات.

المشكلات والشؤون العربية التي لا تتسم بسمة قطرية .

الأمن القومي العربي وكيفية مواجهة جميع المخاطر التى تهدد الأمة العربية ومصالحها الحيوية، قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، سياسة ومواقف المنظمات الدولية والإقليمية تجاه القضايا العربية وآفاق التعاون معها الصورة المستقبلية للعالم العربي في إطار التحولات العالمية الثقافة العربية وتأثيراتها المختلفة في محيطها العربي، وإسهاماتها في الحضارة الإسلامية، كما تنشر المجلة أبحاثا ودراسات من المدارس الفكرية المختلفة

ذات الإنتماء القومي، ويكون معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي والدقة ودرجة التوثيق.

١٠- قناة سوى وهي القناة التى أنشاءة في ٢٠٠٣ وذلك برأس مال وقدره ٢٥ مليون دولار وقد أنشاءتها الإدارة الأميركية بهدف تحسين صورته وقد تبنت هذه القناة منهجية الاستبيانات كبرنامج يومي يقيس ردود الفعل في الشارع العربي حيث إن هذه القناة موجهه للمنطقة العربية.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ الدكتور حسان حلاق مؤرخ بيروت، والذي أطلق عليه الآن مؤرخ العرب، لمجهوده الكبير الذي بذله خلال عملي معه، وكذلك لصبره وطول أناته وتدقيقه في كل صغيرة وكبيرة ليأتي هذا العمل شبه مكتمل. كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور محمد علي القوزي على مشاركته بالإشراف ليزيد العمل نقاءً وصفاءً، وكذلك أشكر لجنة المناقشة المكونة من أستاذي الدكتور فلاح وخالد علي الذي افادني بملاحضاته الدقيقة والأساسية وكذلك الأستاذ الدكتور محمد مخزوم، واعدة إياهم جميعاً بالأخذ بملاحظاتهم والتقيد بها ليكتمل هذا العمل ويكون أفضل بأذن الله تعالى.

# الفصل الأول

# العلاقات الأميركية - الخليجية

# (١٩٥٠-١٩٨٦)

## محاور الفصل الاول:

أولاً: العلاقات الأميركية الخليجية منذ اكتشاف النفط ١٩٣٤

ثانياً: العلاقات الأميركية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨

ثالثاً: العلاقات الأميركية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩

رابعاً: الدور الأميركي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠

خامسا: نتائج الحرب العراقية – الإيرانية وأثرها على العلاقات الأميركية بدول الخليج العربي١٩٨٠ – ١٩٨٦

## تمهيد

كان للحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات الأميركية المتحدة أثر كبير في تركيز حالة الصراع الدولي في منطقة الشرق الأوسط، من دون التقليل من دور الأيدلوجيات في ذلك الصراع. ولان النفط كغيره من السلع الإستراتيجية هو المحرك الأول لكثير من الصراعات. فقد كان الخليج العربي ضمن خارطة الصراع التي أحدثها الطرفان. فالولايات المتحدة الأميركية التي حسمت صراعها مع بريطانية بالسيطرة على نفط الخليج العربي الذي يشكل ربع احتياطي العالم، وسيطرة شركاتها الكبرى على تسويق هذه السلعة، اتجهت إلى إبعاد الاتحاد السوفييتي عن هذه المنطقة. وكان على الأمن في الخليج العربي أن يكون ضحية هذا الصراع، وعلى دول منطقة الخليج تحمل إفرازات هذا الصراع. وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى الخليج العربي خلال فترة الحرب الباردة أولا كجناح جنوبي للحزام الشمالي الذي أقامه الغرب لوقف التوسع السوفييتي وهو حزام مكون من القواعد والأحلاف العسكرية مثل: حلف شمال الأطلسي (NATO) وحلف جنوب شرق اسيا (SEATO) وحلف بغداد كأساس للعلاقات الأميركية الخليجية في فترة اكتشاف النفط، ثم نستعرض العلاقات الأميركية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨، وبعد الثورة ١٩٧٩. نتتبع الدور الأميركي في الحرب العراقية الأميركية ١٩٨٠ ونتائج الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على العلاقات الأميركية بدول الخليج العربي ١٩٨٠- ١٩٨٦ كل ذلك على اعتبار أن الخليج العربي خزان وقود للصناعة الغربية.

## أولاً: العلاقات الأميركية الخليجية منذ اكتشاف النفط ١٩٣٤

صممت إرادة الرئيس الأميركي هاري ترومان ١٩٤٥- ١٩٥٣ على التشدد مع السوفييات في سياستهم في الشرق الأوسط فيما عرف بمبدأ ترومان القائم على تحجيم الدور السوفييتي وحصره، وذلك للوقوف في وجهه والدفاع عن الدول الصغيرة وهذا المبدأ هو أول التزام أمريكي للاهتمام بالخليج العربي[1].

لم يكن الخليج العربي غائباً عن ذهن راسمي السياسة الأميركية في أثناء الحرب الباردة، وإن لم يكن له الأولوية. فقد قال كلارك كليفورد (Clark Clifford) مستشار الرئيس ترومان وصانع هذا المبدأ: إن خطاب ترومان كان يتضمن فقرة تجاهل ترومان طرحها، وتقول بالمحافظة على الموارد الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط، ولم يكن يقصد بهذه الجملة إلا النفط في الخليج العربي ويبدو أن نفط الخليج العربي في مخططات رجال إدارة ترومان كان مقرراً له أن يكون لأعمار أوروبا، فقد كانت خطة الجنرال مارشال (Marshall Plan) التي أعلنها في ٥ يونيو ١٩٤٧ تتطلب الكثير من الوقود (النفط) القريب الرخيص والبعيد عن القبضة الشيوعية[2]. ونلاحظ هنا ما يستحق الإشارة إليه، وهو الربط بين مبدأ ترومان وخطة مارشال، إذ أرسل وزير الدفاع الأميركي جيمس فورستال (James V. Forrestal) مذكرة إلى الرئيس ترومان يقول فيها: إنه من دون نفط الشرق الأوسط تصبح فرصة نجاح إعمار أوروبا ضعيفة جداً[3].

---

(1) كلارك كليفورد (Clark McAdams Clifford) (١٩٠٨- ١٩٩٨) مستشار ترومان له تأثير على معظم سياسته الخارجية خاصة مبدأ ترومان (Truman Doctrine)، له خبرة في قوانين العمل والعمال، عمل مستشاراً لكينيدي، وأشرف على معظم العمليات الاستخبارية آنذاك، كما عمل وزيراً للدفاع في عهد جونسون في الفترة (١٩٦٨- ١٩٦٩) وكان ضد استمرار حرب فيتنام.

(2) Howard Zinn, (A People's war?) in: Howard Zinn. A Peoples's History of the United States (New York: Harper and Row. 1980) Chap. 16. http://english.upenn.edu/~afilreis/50s/zinn-chap16.gtml#trumandoc

(3) كانت خطة إعادة أعمار أوروبا كما سميت رسمياً (European Recovery Program) فكرة في ذهن الجنرال مارشال (Marshall Plan) عملاً أميريكيا عقلانيا للتقليل من الجوع، التشرد، المرض، البطالة، والفوضى السياسية لما يزيد عن ٢٧٠ مليون إنسان في ١٦ دولة في أوروبا الغربية، وكما توقع مارشال كانت الخطة هي اليد التي حالت دون دخول الشيوعية إلى تلك البلاد، ولم تكن المساعدات موجهة إلى إطعام وإسكان وتعليم الناس بصورة فردية، بل لتقوية الاقتصاد الأوروبي حتى يتسنى له النهوض بنفسه وبالأخص في صناعة الحديد والصلب والطاقة. لقد كلفت خطة مارشال التي استمرت أربع سنوات منذ ١٩٤٧ دافعي الضرائب الأميركيين ١١،٨٢٠،٧٠٠،٠٠٠ مليون دولار، وقد نجحت الخطة لأنها كانت موجهة إلى مساعدة شعوب متعلمة ولديها القاعدة الصناعية التي دمرتها الحرب مؤقتا، وكانت الخطة تهدف إلى زيادة الإنتاج، وتوسيع التجارة الأوروبية، تسهيل التعاون والتكامل الأوروبي، وأخيرا القضاء على التضخم.

ولتحقيق ذلك، وصلت في سنة ١٩٤٧ بعثة عسكرية أميركية لترتيب شراء المعدات العسكرية للجيش الإيراني، ولتكون أول خطوة في تنظيم المسرح لعلاقات أميركية – إيرانية قوية. أما على الساحل العربي، فقد أخذ الأميركيون في تكثيف حضورهم هناك، ليس من خلال شركات النفط ولكن من خلال الحضور العسكري، وحيث نلاحظ في يوميات المقيم السياسي في الخليج، ويوميات الوكلاء السياسيين في كل إمارة، استحداث خانة في اليوميات عنوانها: "تحركات الحلفاء"، ثم تغير المصطلح منذ الخمسينيات من القرن العشرين وأصبح "تحركات البحرية الأميركية"، حيث نلاحظ ازدياد النشاط البحري الأميركي. ففي الفترة من ١٩ يوليو إلى ٧ أغسطس ١٩٤٨، كان في الخليج سفينة الحراسة المرافقة لحاملات الطائرات "غرينيتش باي" (Greenwich Bay) التي زارت مسقط والشارقة والبحرين والكويت. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٩ أغسطس كانت هناك المدمرة الأميركية "بوكونو" (Poccono)، كما زارت حاملة الطائرات "سايبوني" (Siboney) الكويت، وزارت حاملة الطائرات "كاربيلوتي" (Carpellotti) موانئ قطر والبحرين[1].

واستمر بناء النفوذ العسكري في الخليج، وعُين الأدميرال آر. دي كورني Admiral R. D. Corney) نائباً لرئيس العمليات البحرية الأميركية، وكان في زيارة إلى البحرين والمنطقة في ٥ فبراير ١٩٤٩. ووجدت السفينة الحربية الأميركية موري (U.S.S. Maury) في الفترة من ١٦– ٢٨ فبراير من السنة نفسها في المياه الكويتية[2]. وكما نشاهد، فقد أصبح هناك تطور في نوع السفن الأميركية، وتعدت الزيارات الزوارق الحربية إلى حاملات الطائرات، فلم تنقطع زياراتها إلى موانئ الخليج منذ نهاية الحرب. وقد عين الكابتن أو. ريغان (O. Regan) قائداً لقيادة الخليج العربي في الحربية الأميركية، وكان مقر قيادته سفينة الاستطلاع موري (U.S.S. Maury) الموجودة قرب الكويت، والتي طورت من قدراتها بعد ذلك، فأصبحت تحمل طائرة هليوكوبتر للمساعدة في عمليات المسح والاستطلاع. وقد حذر الوكيل السياسي البريطاني مسؤولي البحرية الأميركية من خطورة نزول الهليوكوبتر في أماكن نائية فتكون "عرضة للنهب من قبل رجال القبائل الفضوليين"[3]. ثم جرى تعديل في تنظيم القوات الأميركية في المنطقة، فأصبحت "قيادة قوات الشرق الأوسط" (Middle East Force Command) بدلاً من "قيادة

---

(1) British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Period 24th july – 31st August 1948, in: Political Nizon, The Real War, p. 8 – 19

(2) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسية الأميركية في الخليج، ١٩٦٩–١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ١٩٩٣، ص ٣٣.

(3) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسية الأميركية في الخليج، ١٩٦٩–١٩٨٠المصدر نفسه، ص ٤٣.

منطقة الخليج العربي" (Persian Gulf Area)، وكان يقودها الكابتن هنسل (Captain Hensel). ويقع تحت مسؤولية هذه المنظومة البحر الأحمر، والخليج العربي، والهند، وباكستان، وسيلان. ولا شك في أن هذا مناخ غريب على الخليج العربي، وقد اعتقد أهل الخليج بزواله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن يبدو أن مبدأ ترومان كان هو السبب وراء هذا النشاط البحري للسفن وحاملات الطائرات[1].

وهكذا أصبح للأميركيين وجود عسكري بحري في الخليج العربي، تحقيقاً لنظرية الاستراتيجي الأميركي ماهان (Mahan) القائل بأن المجد للقوة البحرية، وأن السيطرة على الشرق الأوسط تتطلب قوة بحرية عظيمة. وقد أسست البحرية الأميركية أول وجود لها من خلال قيادة الشرق الأوسط في الأول من يناير ١٩٤٩، وكان اسمها – كما أشرنا سابقاً – "قيادة منطقة الخليج العربي" حتى ١٦ أغسطس ١٩٤٩، وتمثلت في مدمرتين وطائرة برمائية، وكانت الخدمات الأرضية للسفن تتم من مبنى مستأجر من البحرية الملكية البريطانية في ميناء الجُفير البحريني، ولم يكن هناك سفينة قيادة ثابتة، بل تنقلت القيادة بين السفن دوكسبيري باي (U.S.S. Duxbury Bay)، وغرينيتش باي، وفالكور (U.S.S. Valcour)، وقد أصبحت السفينة الأخيرة هي سفينة القيادة في الخليج بشكل دائم منذ سنة ١٩٦١، بعد أن أجري عليها الكثير من التطوير، كما توسعت أعمال البحرية الأميركية، وزاد عدد سفنها، وحلت السفينة لاسيل (U.S.S. La Salle) منذ يوليو ١٩٧٢ محل السفينة فالكور. وسنتحدث عن الاحتلال الأميركي في البحرين في أسطر تالية[2].

لم تكن القوة البحرية وحدها في نظر واشنطن كافية لإثبات النفوذ العسكري في الخليج، لذا نجد الأميركيين يقترحون على سلطان عُمان أن يسمح لطائراتهم باستخدام جزيرة مصيرة قاعدة لعملياتهم لكي يقوموا بمسح شامل لعُمان، لكن السلطان وافق على المسح الجوي، والهبوط في مصيرة للتزود بالوقود من دون أن تكون قاعدة دائمة لهم. وهنا نجد ما يستحق التوقف، فقد ذكر المقيم السياسي في يومياته أن الأميركيين قاموا بمخاطبة السلطان مباشرة للحصول على تسهيلات في أرضه، من دون واسطة البريطانيين، كما كان للأميركيين موقف مماثل، عندما جاء القنصل الأميركي إلى قطر ليبحث في عروض عمل للتجار الأميركيين. وهنا نعتقد أن ظروف الحرب الباردة وتشابك المصالح الأميركية – البريطانية، هي التي جعلت الأميركيين يجتازون في الخمسينيات من القرن العشرين الكثير من الخطوط البريطانية الحمراء من دون احتجاج من لندن، على رغم تذمر موظفيها في المنطقة الذين يشعرون أن أجواء الشرق ظلت توحي لهم باستمرار المجد الفيكتوري.

---

(1) حرب أسامة الغزالي، الإستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأميركية والعرب: تحرير مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٥٩.

(2) حرب أسامة الغزالي، المصدر نفسه، ص ٦١.

ومن تسلسل الأحداث، يبدو لنا أن الولايات المتحدة الأميركية في هذه الفترة قد أرادت أن يكون لها وجود سياسي إلى جانب وجودها الاقتصادي من خلال شركات النفط والنفوذ العسكري الجديد، فقامت بجس نبض البريطانيين حول قبول إقامة قنصلية أميركية في البحرين من خلال مفتش وزارة الخارجية الأميركي فرانك (Frank) الذي كان في البحرين في مارس ١٩٤٩، لكن الرد البريطاني جاء سلبياً، لأن الأميركيين لا يتعدون ٢٥٠ شخصاً في البحرين، وقنصلية الظهران تكفي لإدارة شؤونهم[1]. ويبدو أن هذا لم يوقف الأميركيين عن إرسال مجموعة من رجال الكونغرس (Congres) المهتمين بما ينفق من ميزانية على أمور الدفاع في المنطقة في أوائل ديسمبر ١٩٤٩، يقودهم السيناتور إليندر (Ellender) الذي كان فظاً في حديثه إلى الضباط البريطانيين حين قال إنه يعتقد أن بريطانيا في طريقها إلى الزوال، وإن عشرين مليونا من سكانها سيهاجرون إلى جنوب أفريقيا[2]. كما تورد يوميات المقيم السياسي عن دونكن (Duncan) قنصلاً أميركياً عاماً في الكويت في مايو ١٩٥١.

ونرى مما سبق دليلاً على تجذّر أهمية الخليج العسكرية في الدوائر السياسية الأميركية، وإلا فما حجم الأموال المصروفة على النشاط العسكري حتى تصل لجنة لمتابعتها؟ كما أن الأمر نفسه يقال عن الوضع السياسي الذي أدى إلى فتح قنصلية في الكويت.

كما يلفت نظرنا مظهر مبكر من مظاهر الحرب الباردة تمثل في إلقاء القبض في البحرين في ٢٤ يناير ١٩٤٩ على مواطن ألماني يدعا رالف هربرت غايسلر (Ralf Herbert Geissler) من المنطقة الألمانية التي يحتلها السوفييات، كان قد قفز من سفينة سويدية إلى الجزيرة من دون أوراق ولا تصريح، وحكم عليه بالسجن، وقد رحل بعد تنفيذ الحكم. فهل يعني ذلك أنه قد بدأ في ذلك الوقت وصول الجواسيس من المعسكر الشيوعي إلى الخليج العربي، أم أن هذه كانت حالة فردية لا تستحق التضخيم؟

في هذا السياق، يفيد المقيم السياسي البريطاني بوجود اتصالاًت معه من قبل القنصل الأميركي في الظهران، وسؤاله عن تسرب الشيوعية من إيران إلى إمارات الخليج العربي، لكن المقيم يذكر عدم حصوله على ما يؤكد مخاوف الأميركيين. وفي أغسطس ١٩٥٠ لم ينتظر القنصل الأميركي في الظهران باركر هارت (Parker T. Hart) أجوبة المقيم السياسي في الخليج، وجاء بنفسه للبحث عن الشيوعيين، لكن جهوده، وجهود الشرطة في البحرين – كما يقول المقيم السياسي البريطاني – لم تثمر عن شيء. وما

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ٧٧ – ٨٠.

(2) British Residency Bahrain Intelligence Summary for the Month of February 1949) in-1950,pp. 253 and 488.

كان هارت ليكتفي بهذا، فسافر إلى قطر، وأثار الذعر في شركة النفط هناك حين قال إنهم سيكونون ضحايا لعمليات تخريب شيوعية[1]. وحتى لا يخلو الأثير لصوت موسكو، قررت الولايات المتحدة الأميركية أن تزيد من قوة بث إذاعة صوت أميركا ليشمل الخليج العربي والقارة الهندية، وتم التخطيط لذلك بإقامة محطة تقوية في عُمان بعد موافقة السلطان[2].

## التقاء المصالح البريطانية - الأميركية أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣)

أعلنت الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية أن الخطر الأكبر على المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي هو الشيوعية، طبقاً لمبدأ ترومان. لكن الحقيقة تقول إن الخطر الذي حسبت له الولايات المتحدة الأميركية الحساب الأدق كان القومية الفارسية، والقومية العربية، والأصولية الدينية وأن اعتبار السوفييات خطراً على الخليج العربي كان ثاني الأولويات في هذا الجزء من الحزام الشمالي، لكنه في الوقت نفسه كان على رأس الأولويات في خطورته في أجزاء أخرى من الحزام الشمالي، حيث لم يطل انتظار الأميركيين - كما سنرى لاحقاً - حتى فجر مصدق تمرداً إيرانياً على شركة النفط البريطانية، وفكك الرئيس جمال عبد الناصر بخطاباته النارية حلف بغداد.

عندما تسلم دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) رئاسة الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٥٣، جعلت إدارته نصب عينيها هدفاً واضحاً هو وقف حصول السوفييات على مزيد من النفوذ، ومنعهم من جذب حلفاء الولايات المتحدة الأميركية. وعلى ذلك، تبنى وزير خارجيته جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) (John Foster Dulles) ، مبدأ الحياد في الحرب الباردة، فبلدان العالم إما مع الولايات المتحدة الأميركية أو ضدها، وقد جاهدت الولايات المتحدة الأميركية لمنع السوفييات من الوصول بنفوذهم إلى الشرق الأوسط، ولاسيما بعد تمدد الشيوعية في أوروبا وآسيا.

لكن العواصف كانت قد هبت على إيران، وهي المنطقة المهمة لدى الولايات المتحدة الأميركية ، قبل أن يتسلم أيزنهاور الحكم، وكان لابد من عمل أي شيء. فقد تمرد الإيرانيين على العائدات المجحفة التي كانت تقدمها لهم شركة النفط البريطانية المسيطرة على نفط إيران، فلم يتعد ما كانوا يحصلون عليه ١٠ بالمئة مما ينتج من النفط. وقد قاد المطالبة بالتأميم، الحركة الوطنية بقيادة حفيد إحدى أميرات أسرة القاجار التي أسقطها رضا بهلوي، وهو محمد مصدق، في مارس ١٩٥١. وكان الشاه محمد رضى بهلوي

---

(1) New York Times, 20/5/1951,
http://www.antimes.com/library/word/mideast/052051iran-britain.html2/28/0

(2) جون فوستر دالاس (John Foster Dulles ) ١٨٨٨-١٩٥٩، سيناتور ووزير خارجية أميركا خلال حكم أيزنهاور، من أسرة سياسية، جدته وزيرة خارجية الرئيس هاريسون وعمه وزير خارجية الرئيس ويلسون وأخوه رئيس وكالة الاستخبارات.

مرغماً على أن يوليه رئاسة الوزراء، فقام مصدق بالاعتراض على قبول بلاده لكل أنواع المساعدات الخارجية، ومن ضمنها ما تقدمه الولايات المتحدة الأميركية للجيش الإيراني من تدريب وتسليح، كما رفض التفاوض مع البريطانيين حول إعادة تسعير النفط، وأصر على التأميم، فثار البريطانيون وهددوا مصدقاً بالعواقب الوخيمة إذا استمر على تعنته، وحاولوا إقناعه بأن من الصعب على حكومته إدارة عمليات الإنتاج الصعبة، كما حاولوا إقناعه بدخول المفاوضات. لكن مصدقاً كان يرفض حتى التفاوض، بل رفض مقابلة السفير البريطاني السير فرانسيس شيبرد (Sir Frances Shepherd). ويقول مراسل نيويورك تايمز في لندن إن الحكومة البريطانية كانت تحضر لإرسال وزير خبير في المفاوضات الدولية، لكن مصدقاً قطع عليهم الطريق بالقول إن الخلاف هو مع الشركة الأنغلو – إيرانية وليس مع الحكومة البريطانية، بينما أصرت الحكومة البريطانية على أنه شأن يخصها، لأنها تملك أسهم الأغلبية في الشركة، لكن مصدقاً قرر وقف المهاترات، وقطع العلاقات البريطانية – الإيرانية. وقد استغل الشيوعيون من حزب توده الوضع، فسيروا التظاهرات في العاصمة، بما يزيد على ٣٠ ألف متظاهر شيوعي يحملون الشارات السوفييتية، ويتهمون مصدقاً بالعمالة للولايات المتحدة الأميركية[1].

لمَا لم يكن للولايات المتحدة بعد في القضية من الناحية السياسية ناقة ولا جمل، لكن الخوف من أن يؤثر انقطاع النفط في حركة إعمار أوروبا جعل البعض في الإدارة الأميركية يبحثون عن دوافع سوفييتية في القضية، على الرغم من أن السوفييت لم يتدخلوا مباشرة عدا مساندتهم المعنوية لحزب توده. وكان مصدق يتوقع بعد توقف مصادر الدخل لدى حكومته مساعدة أميركية، لكن حكومة ترومان وضعت مصلحتها إلى جانب مصالح بريطانيا، وشاركتها في المقاطعة الدولية لشراء النفط الإيراني، وتحولت مع غيرها لشراء نفط الكويت الذي سد النقص في تلك الفترة. وما كان حاكم الكويت ليرى الإيرانيين وهم يقاتلون للحصول على عوائد أفضل من ثروتهم النفطية من دون أن يتحرك للمطالبة برفع سعر النفط المستخرج من أرضه، كما قام حاكم قطر بالمطالبة نفسها، وتفيد الوثائق أن شيخ البحرين (الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة) أعلن أنه حصل على سعر مناسب لنفط البحرين في مفاوضات، ولن يطالب بزيادة حالي.

ثم تهاوت تحت الضغوط الاقتصادية جهود مصدق للبقاء في الحكم، وقد تعلم الرجل المسن بصعوبة أن النفط من دون أسواق لتصريفه هو سلعة عديمة الفائدة[2]. وكانت الطامة الكبرى هي محاولته الفاشلة للسيطرة على وزارة الدفاع، مما أرغمه على الاستقالة، إلا أن أسلوب خليفته، ونهجه في إدارة البلاد، أديا إلى سخط الشارع أعاد بمصدق بسرعة وقوة إلى الحكم مرة أخرى. وقد أدت الخلافات مع

---

(1) New York Times, 20/5/1951,
http://www.antimes.com/library/word/mideast/052051iran-britain.html2/28/0

الشاه محمد رضى بهلوي، وخوف الأخير على حياته، إلى هروبه إلى منتجع على بحر قزوين، ثم إلى بغداد، في انتظار المساعدة الموعود بها من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية .

كان البريطانيون يعانون فقدانهم نفط إيران معاناة شديدة، ولم يكن لهم من مدخل لجذب الأميركيين لمساعدتهم إلا تضخيم الخطر السوفييتي الذي قالوا إنه مستتر خلف مصدق وحركته. وعلى رغم يقين الولايات المتحدة الأميركية أن مصدقاً غير شيوعي، بل غير متعاطف مع الشيوعيين، إلا أنها استجابت للبريطانيين وشاركت في عملية الإطاحة به. كان جون دلاس (John Dulles) في الظهران مع ثلاثة من مساعديه في ١٩مايو ١٩٥٣، ولم يكن جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) ولا أخوه ألن دلاس (Allen Dulles) مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بحاجة إلى التضليل البريطاني للمشاركة في إسقاط مصدق، فقد كان مكتب المحاماة المسمى سوليفان وكروميل (Sullivan and Cromwell) الذي يديرانه في وول ستريت (Wall Street) قبل توليهم هذه المناصب الحكومية وكيلاً لشركة النفط الإيرانية – البريطانية التي أممها مصدق، وكانت "عملية أجاكس" (Ajax Operation) من بنات أفكار رئيس مكتب الوكالة في الشرق الأوسط كيرمت روزفت (Kermit Roosevelt)، وقد قادها من طهران، كما تم إرسال الجنرال نورمان شوارزكوف (Gen. H. Norman Schwarzkopf) [1]، ومعه أموال كثيرة من وكالة الاستخبارات المركزية، لتجنيد المرتزقة الذين غصت بهم شوارع طهران متظاهرين ضد مصدق. وكان هدف العملية مساعدة الشاه محمد رضى بهلوي في إسقاط مصدق، وتعيين المرشح الذي اختاره، وهو الجنرال فضل الله زاهدي (Fazlollas Zahedi) الذي سحق المعارضة، وأقنع الشاه محمد رضى بهلوي بترك أمور النفط بيد الائتلاف المكون من شركات غربية دخلت مع الشركة البريطانية، بحيث يسيطر الأميركيون من خلال الترتيب الجديد على النفط الإيراني، وأن يتفرغ جلالته لخططه في إمساك زمام الأمور في إيران. وكان زاهدي ناجحاً في علاقته مع الشاه محمد رضى بهلوي، حتى استطاع توريث ابنه أردشير زاهدي منصب السفير في الولايات المتحدة الأميركية، ثم أصبح الابن وزيراً للخارجية[2]، وكان رجل إيران الغربي التفكير والغطرسة معاً في تعامله مع العرب، والخليجيين خاصة.

كان السفير الأميركي في طهران لوي هندرسون (Loy Henderson) قد أكد لمصدق قبل عملية الإطاحة به عزم بلاده على عدم التدخل في إيران، لكنه لم ينه حديثه إلا وكان أعوان الشاه محمد رضى بهلوي قد قتلوا من المتعاطفين مع مصدق ما يزيد على ٣٠٠ قتيل. وكانت عملية "أجاكس" (Ajax) محكمة جداً، فقد قامت الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A.)، والمخابرات البريطانية "M 16"،

---

(1) كان نورمان شوارزكوف "Norman Schwarzkopf" من كبار ضباط الشركة السقين في نيوجيرسي، ومدرب للدرك الإيراني وهو والد قائد عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١. أنظر: New York Times, 20/8/1953.

(2) السيرة الذاتية لأردشير زاهدي (Ardeshir Zahedi) على الموقع: http://www.ardeshirazahedi.com.

بتجنيد المأجورين للقيام بتظاهرات حاشدة، وقامت وسائل الإعلام بتصويرهم على أنهم من أتباع حزب توده الشيوعي، مما يعطي المجال للحكومة بالنزول بالجيش والشرطة المدججين بالسلاح الأميركي إلى الشوارع كي يحموا المجتمع الإيراني المتدين من الشيوعيين الملاحدة[1]. وكان أن فر مصدق في ١٠ أغسطس ١٩٥٣. وبعد ١٢ يوماً على فراره، عاد الشاه محمد رضى بهلوي إلى طهران، وألقي القبض على مصدق، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ثم تحول الحكم من السجن إلى الإقامة الجبرية في منزله في الريف. وقد أدرجنا حركة مصدق في تتبعنا الحرب الباردة، وإن كانت ضمن حركات التأميم التي شاعت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، لأن بريطانيا جعلت السوفييات وراء مصدق، ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة أيزنهاور ودلاس، وهما ألد أعداء الشيوعية، مستعدة للمجازفة لمعرفة إن كان السوفييات خلف هذه الحركة أم لا.

ويقول المقيم السياسي: إن حركة البحرية الملكية البريطانية في الخليج العربي قد هدأت قرب الساحل الفارسي بعد صخب إجلاء الرعايا الأوروبيين من عبدان. وفي عملية استعراض للقوة، توقفت السفينة الحربية البريطانية "فلامنغو" (Flamingo) في جزيرة "سيري" التي تتولاها إيران منذ سنة ١٨٨٨، على رغم ادعاء الشارقة أنها لها. وقد أمر ضابط الجمارك الفارسي السفينة على ذلك، فقواتها لم تتعد أربعة جنود اضطروا لإنزال العلم الإيراني من السارية بأمر من قائد السفينة، إلا أنه لم تتم إزالته من الجزيرة. وقد ظلت السفينة هناك زهاء يومين، قام كبير القرويين في الجزيرة خلالهما بالصعود إلى السفينة ونزل في ضيافة الربان[2]. وفي الكويت كان لحركة مصدق تأثير سيء في الرعايا البريطانيين، فيشير محضر اجتماع لرئاسة الأركان البريطانية إلى اقتراح من السير آر. هيز (Sir R. Hays) بضرورة بناء قاعدة جوية بريطانية في الكويت[3]. ولا تذكر الوثائق البريطانية في الفترة نفسها شيئاً مشابهاً لذلك في البحرين، ويقول المقيم السياسي: إن الرأي في البحرين تؤثر فيه الصحافة المصرية بدرجة معقولة، تلك التي لم تذكر الكثير عن حركة مصدق. ونعتقد أن سبب قلة التعاطف البحريني مع إيران في ذلك الوقت كان الادعاءات الإيرانية في البحرين.

أما في العربية السعودية، فنذكر أن النفوذ النفطي الأميركي أدى إلى برنامج المساعدات المسمى "الإعارة والتأجير". قد تحولت القوات الأميركية التي كانت تدعم السوفييات لوجيستياً إلى ما عرف المنطقة باسم "قيادة الخليج العربي" التي بلغ عدد أفرادها زهاء ثمانية وعشرين ألف رجل موزعين في منطقة

---

(1) Francis Gary Powers, Jr.overthrow of the Iranian Government 1953 http://www.coldwar.org/articles/50s/iranian-overthrow.php3

(2) British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950 in: Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 18: 1948-1950, p. 287.

(3) [FO 371/91315] in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960, vol. 7: Policy planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 142.

الخليج. وفي مطلع الخمسينات من القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة الأميركية بإرسال البعثات العسكرية لتدريب القوات السعودية، كما تم إنشاء قاعدة الظهران الجوية التي نص اتفاق تأجيرها على أن تكون الفترة خمس سنوات، ثم تصبح ملكاً للسعوديين. وقد جدد العقد أول مرة في سنة ١٩٥١، وجدد مرة ثانية في عهد الملك سعود ١٩٥٧، ثم أخلت الولايات المتحدة الأميركية القاعدة في ١٢ مارس ١٩٦٢[1]. ويبدو أن القلق مما جرى في إيران قد وصل إلى الأميركيين في السعودية. ففي أغسطس ١٩٥٣ يتحدث الأدميرال دبليو. إم. بيكلي (Rear Admiral W. M. Beakley)، عن سوء الظروف في السعودية، والتفكير في نقل القاعدة الأميركية إلى مكان آخر ضمن محميات بريطانيا. ولم نجد في تتبعنا ليوميات الوكلاء السياسيين ما يشير إلى سبب القلق الأميركي إلا أنتشار العدوى الوطنية من حركة مصدق[2].

لقد كانت حركة مصدق ناقوس خطر نبه البريطانيين والأميركيين إلى ضرورة العمل المبكر لتلافي الأخطار الطارئة. ومن المعروف أن القادة العسكريين يطبقون عند انسحابهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى أجراء عسكرياً معروفاً وقديماً قدم الحرب نفسها، يسمى "الحرمان"، فيدمر الجيش كل ما يتوقع أن يكون ذا فائدة لجيش المعادي الذي سيحتل الأرض بعده. وتظهر المصادر أن البريطانيين، بعد تغير موقفهم من تهديد السوفييات للخليج بعد حركة مصدق، قد حضروا بالتعاون مع الأميركيين أعمال حرمان واسعة في منطقة الخليج العربي تحسباً لسقوطها في يد السوفييات، ولم يكن هناك ما يستحق التدمير أو حرمان العدو منه أكثر من النفط، ولاسيما النفط الجاهز للاستعمال، سواء المخزن في الصهاريج أو في معامل التكرير. ونجد تحت عنوان "حرمان العدو" من نفط الشرق الأوسط ( Oil Denial in the Middle East) خطة أعدها فريق التخطيط الأنغلو - أمريكي في ٤ مارس ١٩٥٣[3]، وفيها اتفق الطرفان على أن تنفيذ خطة الحرمان يجب أن تكون مسؤولية بريطانية في الخليج العربي، وأن ما يحرم على السوفييات هو ما ذكرنا سابقاً من منتجات جاهزة للاستعمال. ثم يذهب تقرير اللجنة إلى مراحل تدمير نفط الخليج، فيقول: إن الأولوية ستكون في تدمير المخزون من النفط في العراق وإيران، ثم تدمير مصافي النفط في العراق وغرب إيران في "خرمنشاه" و"نفط شاه"، ثم تدمير المعدات التي تنفع مصافي النفط في كل الخليج، وإذا توافر الوقت والإمكانات، فلا بأس من تدمير خطوط المواصلات التي تربط مناطق النفط

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية - البريطانية - حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٧٨ - ١٨٠.

(2) British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950," in: Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 18: 1948-1950, p. 287.

(3) [DEFE 4/61], and [DEFE 4/64], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960 vol. 7: Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 249-251.

بالخليج العربي، وسكة حديد بغداد – البصرة. ثم يذكر توصية مثيرة بأن يقوم بالتدمير موظفو شركات النفط، وهم يرتدون ملابس عسكرية، وبحماية عسكرية كافية، وتحت إشراف مسؤولين عسكريين بريطانيين وأميركيين. وهنا لا نجد مبرراً لهذا الإجراء إلا توقعهم ثورة شعوب الخليج، وهم يرون ثروتهم القومية تتلف نتيجة صراع لا ناقة لهم فيه ولاجمل. ويذهب القادة العسكريون في توصياتهم إلى أبعد من تدمير النفط المكرر، فيقولون إن تدمير النفط في باطن الأرض، وتدمير أبراج استخراجه القائمة فوق الآبار لحرمان السوفييات من استخراجه أمر مهم، لكن ما حال دون إدراجه في الخطة هو عدم قدرة فرق التدمير على إنجاز هذا العمل.

## حلف بغداد ١٩٥٥ وغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وحلف جنوب آسيا (SEATO)

أصدرت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بياناً عن قيادة الشرق الأوسط في ١٤ أكتوبر ١٩٥١، ودعا هذا البيان حكومات الدول العربية، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، ونيوزلندا، للاشتراك فيها، على أن تكون مصر مقر القيادة، ويكون تحت تصرف القائد العام جميع القوات المسلحة، والقواعد العسكرية، والموانئ، والطرق، في هذه الدول كافة، بحجة أن هذا الاتفاق يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، لكن الرفض العنيف كان هو الرد العاجل على هذه المقترحات من جانب الشعوب العربية. ويبدو أن البريطانيين كانوا يرون من جانبهم إمكان ضم العراق والأردن إلى هذا النوع من التحالفات، وكانوا يتوقعون أن يضغط الأميركيون على السعوديين لدخول هذا النوع من الترتيبات، وأن يضغط الفرنسيون على لبنان وسوريا للغرض نفسه[1].

وكان لابد لأصحاب الفكرة بعد فشلها من تبني أسلوب آخر، هو عقد معاهدات ثنائية بين دول المنطقة لإدخال بقية البلدان فيها، كي يتم في النهاية أخراج حلف بغداد إلى النور.

أقيم حلف بغداد سنة ١٩٥٥، وكان حلفاً دفاعياً موالياً للغرب يضم تركيا، والعراق، وإيران، والأردن، وباكستان، والمملكة المتحدة، في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي ويعود سبب قيامه إلى ما يمثله الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة للغرب، بما فيه من قواعد قريبة من حدود الاتحاد السوفييتي، وبنفطه وموقعه الاستراتيجي. وقد جاء قيام الحلف لخدمة المصالح البريطانية والأميركية في المنطقة بعد فشل محاولات سابقة، مثل: المعاهدة البريطانية – المصرية ١٩٣٦، والمعاهدة البريطانية – العراقية ١٩٣٠، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن عضواً رسمياً في حلف بغداد، إلا أنها كانت كالراعي له من أمامه ومن خلفه. ويعود عدم دخولها الحلف إلى رفض وزير

---

(1) [FO 371/91315], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960 vol. 7: Policy planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 183-184

خارجيتها دلاس ذلك، لأن الكونغرس (Congres) كان يطالبه بضمان حدود إسرائيل نظير دخول الولايات المتحدة الأميركية، ولم يكن يريد الولايات المتحدة الأميركية أن تضمن حدود أحد، لا إسرائيل ولا غيرها. وكان - كما قال في سيرته الذاتية - يريدها أن تكون حرة في الدخول والخروج لحل لبعض المعضلات في الشرق الأوسط من دون التزامات رسمية، كما حدث في أزمة مصدق[1].

لا شك في أن حلف بغداد جاء في إطار عبد الكريم قاسم الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وكان الأميركيون والبريطانيون بحاجة إلى إقامة هيكل ذي قنوات، يتم التعامل في الشرق الأوسط بينهم من خلاله. ومثل حلف بغداد حلقة من حلقات الحرب الباردة، كما مثل حالة من حالات الاتفاق والخلاق على حرب السويس، والتنافس على موقعهما في العراق وإيران، لكنهما في الوقت نفسه، تحديا السوفييات معاً[2]. وفي هذا المضمار نلقي نظرة على الاتفاق والخلاف البريطاني - الأميركي قبيل قيام حلف بغداد، ولعل ما كتبه رئيس الأركان البريطاني من تخبط في التعاون بين واشنطن ولندن في المجال العسكري في الخليج العربي خاصة خير دليل على ذلك، فقد كتب في يناير ١٩٥٤ مخاطباً السفير إليوت (Elliot) في واشنطن قائلاً إن محاكاة الولايات المتحدة الأميركية لسياستنا في تقربها من الخليج العربي والشرق الأوسط يضعف من نفوذنا في المنطقة، فسياستها تتجاهل ضرورة النفوذ العسكري الذي نقوم به، ولابد من وجود نوع من التنسيق معها في هذا المجال. ثم يذهب إلى القول بنعومة الأميركيين في تعاملهم السخي مع السعودية، ولابد أن يقصد عدم بخلهم في عروض الأسعار التي مكنتهم من استثمارات النفط هناك. ثم يعرج على العراق فيقول إن المساعدات العسكرية الأميركية ستغنيهم عن الاعتماد على بريطانيا، مقللين بذلك من فرص استفادتنا من الاتفاقية الأنغلو - عراقية ١٩٣٠. وبعد هذه المقدمة عن العوائق الأميركية، يذكر أن القادة العسكريين الأميركيين قد طلبوا منه في اجتماع تم قبل عامي في واشنطن عدة تسهيلات لطائراتهم في منطقة الخليج العربي.

وقد لاحظ من حجمها نيتهم توسيع الاحتلال الأميركي، ولا سيما سلاح الطيران. ثم يذهب إلى طرح عدة أمثلة للتسهيلات التي طلبوها، ومنها تسهيلات في وقت الحرب، وأخرى في وقت السلم، في قبرص وليبيا والأردن. وما يهمنا في هذا البحث هو ما طلبه الأميركيون من تسهيلات في منطقة الخليج العربي، وشملت قاعدة الظهران لوجود طائرات قاذفة إستراتيجية، وقاعدة البحرين لوجود مقاتلات

---

(1) Frank L. Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles [n.p.]: Columbua Heights 1968 p. 96.

(2) الرسالة الموجهة من وزارة الدفاع في لندن إلى الحكومة الأميركية في واشنطن، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

[FO 371/ 104356], in: The GCC States National Development Records: Defense : 1920-1960m vol. 7: Policy

اعتراضية، وإقامة رادار للدفاع الجوي في الكويت والشارقة. كما ضمت الطلبات أموراً أصغر، منها مخازن في مطارات حاملات الطائرات في المنطقة، وعلى أن ما سبق ذكره من طلبات ستكون إدارتها على عاتق البريطانيين، إلا في مطار الظهران.

ويختم رئيس الأركان البريطاني خطابه مشيراً إلى أمر في غاية الأهمية، وهو اعتقاده بتخبط الأميركيين في سياستهم في الشرق الأوسط، لأن ما يتم التخطيط له من قبل العسكريين في البنتاغون لا يمر بالضرورة على وزارة الخارجية الأميركية. "وهنا مكمن الخطر" عند طلب حكومتنا التعاون مع صناع القرار في واشنطن، كما يقول، ثم يطلب من إليوت في واشنطن بعد أن يستأذن السفير بأن يخاطب رئاسة الأركان الأميركية المشتركة، حتى تقوم بالحصول على تأكيد من الخارجية الأميركية بعلمها بحجم وأهداف الخطط العسكرية الأميركية في المنطقة.

وعوداً من ذلك الاستطراد نقول إنه كان للندن وواشنطن مبادرات سابقة في مضمار جذب دول الشرق الأوسط إلى نوع من التعاون الموالي للغرب، منها معاهدة الصداقة والتعاون بين تركيا وباكستان في ٢ أبريل ١٩٥٤ التي دعي العراق إلى الدخول فيها. فقام نوري السعيد رئيس وزراء العراق بتهيئة الأجواء لذلك، وكان لابد من التفاهم مع مصر، وهي القطب الآخر في جامعة الدول العربية، فزار صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري بغداد في ١٥ أغسطس ١٩٥٤، وذكر أن زيارته كانت ناجحة، لكن مجلس قيادة الثورة المصري لم يشاركه الرأي. وفي سبتمبر من العام نفسه، وصل رئيس وزراء العراق نوري السعيد إلى مصر، وشرح للرئيس جمال عبد الناصر رغبة العراق في إنهاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، وعقد اتفاق مع تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا.

وهذا الترتيب – كما يقول – هو: "استبدال للمعاهدة العراقية – البريطانية بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن المنطقة". وكان رد الرئيس جمال عبد الناصر هو: "إنك أعرف ببلادك ومشاكلها، وأنت حر في ما تتخذه لصيانتها من الأخطار [1]. ولما تم الإعلان عن التعاون المشترك بين تركيا والعراق في ٢٤ فبراير ١٩٥٥، والاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا في أبريل ١٩٥٥ الذي دمج التحالفات العسكرية والسياسية لهذه الأنظمة الموالية للغرب في حلف واحد هو حلف بغداد، عاد الرئيس جمال عبد الناصر وأعلن معارضة أي تحالف بين دولة عضو في ميثاق الضمان الجماعي العربي، وأية دولة أجنبية، على الرغم من أن هدف حلف بغداد المعلن في مادته الأولى، هو حفظ السلم والأمن في الشرق الأوسط، والتعاون بين أعضائه في مجالات الدفاع والأمن، من دون التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، كما أنه مفتوح لكل دول جامعة الدول العربية للانضمام إليه.

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٦٩.

وقف الرئيس جمال عبد الناصر ضد هذا الحلف، وكان يرى أن يكون العرب في موقف الحياد بين المعسكرين، كما وجده أداة لخدمة المصالح الغربية، ويضعف موقف القاهرة، ويقوي الطرف الآخر من العرب الموالين للغرب تحت قيادة نوري السعيد في العراق الذي كان يرى أن الحلف يجعله مركز الثقل العربي، مما جعله يلقي بكل قوته لدعم الحلف، فقطع علاقته بموسكو في يناير١٩٥٥. وقد ظهرت نتائج معارضة مصر والناصريين للحلف في الاضطرابات التي حدثت في الأردن، فقد حاول العراق وبريطانيا جذب الأردن عن طريق الإغراء بتمويل الكثير من مشروعاته، مثل: مشروع البوتاس، والسوبر فوسفات، وفتح فروع للبنوك الزراعية والصناعية العراقية في الأردن، وتجهيز الحرس الوطني والجيش الأردني بالعتاد. وكان نتيجة الاضطرابات سقوط ثلاث حكومات في شهر واحد، وحل المجلس النيابي في وقت قصير جداً. ولم يوقف الشغب إلا تودد الحسين للشعب الأردني من خلال التضحية بغلوب باشا ( Lt. General J.B. Glubb)، وطرده من قيادة الجيش، مع اثنين من معاونيه، مما أغضب البريطانيين على الملك[1].

كما نعتقد أن قيام حركة عدم الانحياز كان من نتائج التفاعلات التي أحدثها قيام حلف بغداد، في أبريل ١٩٥٥ عقدت الأقطار الآسيوية والأفريقية المستقلة اجتماعاً في باندونغ في إندونيسيا، وهناك هاجم الهنود والصينيون خاصة الحرب الباردة التي جلبها السوفييات والأميركان إلى آسيا، من دون رغبة من أهلها، إلا أن آراء المجتمعين لم تتفق، فقد كانت باكستان وتركيا والفليبين مع استمرار العلاقات مع الغرب، وعلى النقيض من ذلك، كانت مصر والهند مع الكتلة الشرقية، ووافقت تشيكوسلوفاكيا على تزويد مصر بالأسلحة في سبتمبر ١٩٥٥، كما اعترفت مصر بالصين في مايو ١٩٥٦، وأعلنت الصين تزويد مصر بحاجتها من السلاح. ولا نريد الدخول في تفاصيل قيام كتلة عدم الانحياز، لكن نشير إلى أن المعسكرين الشرقي والغربي كانا يحاولان استقطاب أكبر عدد من الدول، ولا مجال للحياد، لأن ستالين كان ضد فكرة عدم الانحياز قبل ظهورها كتلة على المسرح السياسي. كما قال جون فوستر دلاس ( John Foster Dulles) في ١٩٥٦ إنه باستثناء ظروف نادرة، فإن الحياد فكرة لا أخلاقية وقصيرة النظر[2].

أما في الخليج العربي، فقد رفض شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح أن يكون مشاركاً في الحلف، على الرغم من محاولات نوري السعيد، ومن دعوته لزيارة بغداد. كما كان استقلال الكويت من بريطانيا حاكماً قومياً في تطلعاته، فقد تغاضى – على رغم ضغط الوكيل السياسي البريطاني – عن الجهود الوطنية التي قاومت الحلف والمنضمين إليه، من خلال ما سماه الوكيل السياسي الدعاية المناوئة للغرب التي قادها

---

(1) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ – ١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٩.

(2) British Residency Bahrain Intelligence Summary for the Month of May 1956 in: Persian Gulf vol. 20: 1955-1958 p. 100.

المثقفون خلال موسمهم الثقافي الذي تحول إلى خطب سياسية تنبذ الحلف. كما لم يلق الوكيل السياسي أذاناً صاغية من عبد الله السالم الصباح، عندما احتج على جمع التبرعات لشهداء الأردن الذين قتلتهم قوات الملك في أثناء التظاهرات ضد حلف بغداد، لكن الضغوط العراقية والبريطانية على الكويت - كما يبدو - قد أدت إلى تسلم السلطات العراقية لبعض الشيوعيين عبر منفذ صفوان الحدودي، أما بقية الشيوعيين فتم ترحيلهم إلى بلادهم[1].

في تلك الفترة كانت العربية السعودية - كما يقول هاري كيرن (Harry Kern) محرر الشؤون الخارجية في مجلة نيوزويك الأميركية تعيش في مرحلة شد وجذب مع نظام الرئيس جمال عبد الناصر. فقد سمح الملك سعود بن عبد العزيز لأحد جماعة الإخوان المسلمين المناوئين لجمال عبد الناصر باللجوء إلى السعودية بعد فشل عملية اغتياله، بل إن السفير السعودي طلب من الرئيس جمال عبد الناصر عدم إعدام من ألقي القبض عليهم من الإخوان المسلمين ونفيهم إلى السعودية. وفي الوقت نفسه، كان السعوديون معجبين بجمال عبد الناصر، على الرغم من ثوريته، وذلك بسبب عروبته، في ظاهرة تجعلهم الوحيدين الذين يبادلون الرئيس جمال عبد الناصر هذا الشعور في وقت مناوأة جميع الملكيات لحكمه الثوري. كما لم يتردد الملك سعود بن عبد العزيز في حديث إلى المراسل الأميركي في نقد الملك العراقي ونوري السعيد خاصة.

وقد وقفت المملكة العربية السعودية موقف المعارض من الاتفاق العراقي - التركي الذي كانت تراه ضدها، واستخدمت كل الوسائل لتأليب الدول العربية والرأي العام العربي ضد العراق لحمله على التخلي عن الميثاق الذي اعتبرته تهديداً لكيانها. وعلى رغم الخلاف الذي أشرنا إليه مع الرئيس جمال عبد الناصر، فقد وجدت السعودية في مصر حليفاً ونصيراً يؤازرها ضد توسع النفوذ العراقي، وفي ١١ مارس ١٩٥٦ صدر عن سوريا والسعودية ومصر بيان جاء فيه أن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية[2].

---

(1) Newsweek 7 March 1955 pp. 27- 29 Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud vol. 2 m in: A, De L. Rush, ed, Ruling Families of Arabian 8 vols. in 12 [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1991.p 45.

(2)موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية - البريطانية - حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ٨٥ — ٨٣.

وفي البحرين، خرجت التظاهرات المناهضة لحلف بغداد إلى الشوارع، وأدى التصادم مع الشرطة إلى سقوط خمسة قتلى واثني عشر جريحا في ١١ مارس ١٩٥٦، مما دعا الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة لتقصي حقائق العنف المفرط من قبل الشرطة الذي استخدموا أكثر من ٤٨٧ طلقة ضد متظاهرين عزل من عضوية العراق في الحلف، فانتقلت قيادة الحلف إلى أنقرة، الذي إلى حلف منظمة المعاهدة المركزية (Central Treaty Organization). وهكذا لم يستقطب حلف بغداد أية دولة عربية، ما عدا العراق الذي شارك في تأسيسه، على الرغم من كثرة الدول العربية المرتبطة بالغرب[1].

يقول إيلي بوده (Elie Podeh) عن حلف بغداد عدة نقاط جديرة بالاهتمام، منها أن الحلف كان صراعاً عراقياً – مصرياً للهيمنة على الوطن العربي، ولم يكن الخليج العربي بنفطه ساحة هذا التنافس. وهو بذلك يؤيد رأينا في أن الخليج بنفطه جاء في المرتبة الثانية من سلم الأولويات في خطة الحزام الشمالي. كما أن وجود الحلف وما ثار حوله من جدل جعل العرب يتخذون قرارات رئيسية حول أقدارهم، على رغم الضغوط الدولية الشرقية والغربية، ومن ذلك الانضمام إلى كتلة عدم الانحياز[2]. كما رأى أن حلف بغداد كان جهداً غربياً لبناء منظمة شرق أوسطية لربط منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) مع منظمة حلف جنوب شرق آسيا (SEATO)، لكن هذا الجهد لم يؤت ثماره، بل على العكس من ذلك أدى إلى نتائج سلبية للتحالف الغربي، وحلف بغداد – كما قال وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية دلاس – كان "منتدى للسياسة والإثارة العربية"[3].

أما موقف السوفييات، فتمثل في بيان عن الأمن في الشرق الأوسط في ١٦ أبريل ١٩٥٥. وقد أوضح البيان أن التوتر يحيط بمنطقة الشرق الأوسط من جراء قيام الدول الغربية بجمع دول المنطقة في حلف غربي جديد كذيل تابع لحلف شمال الأطلسي (NATO)، وأن هذا الحلف ليس ما يحتاج إليه أهل المنطقة، بل هو حاجة أمريكية – بريطانية بالدرجة الأولى لاستمرار النفوذ القديم أطول فترة ممكنة[4]. ثم يمضي البيان في شرح سياسة السوفييات الخارجية التي عمادها الصداقة والتعاون، مع عدم التدخل في

---

(1) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(2) إيلي بوده، محاضر في الدراسات الإسلامية والشرق الأوسط وباحث في مركز هاري ترومان (Harry Treuman) (Harry Treuman) في الجامعة العبرية، ومؤلف كتاب مساعي الهيمنة في العالم العربي: الصراع على حلف بغداد. Elie Podeh, The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle Over the Baghdad Pact, Social Economic, and Political Studies of the Middle East; 52 Leiden; new York: E. J. Brill, 1995

(3) الأعظمي حمدي وليد، العلاقات السعودية الأميركية لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢، ص ٣٠.

(4) Soviet News, 19/4/1995, pp. 1-2 http://www.fordham.edu/halsall/mod/1955Soviet-baghdad1.html.

شؤون الآخرين، ويذكر العلاقات السوفييتية – التركية، والسوفييتية – الأفغانية، وما يحكمهما من تأكيد سوفييتي على سيادة تلك الدول، إلا أن ما يهمنا في أمن الخليج هو تطرق البيان إلى السعودية، وأن الاتحاد السوفييتي هو أول دولة اعترفت بها كياناً مستقلاً. ويشير البيان هنا إلى أن السوفييات كانوا أول من اعترف بالملك عبد العزيز بن سعود ملكاً على الحجاز ونجد، وأقاموا معه علاقات دبلوماسية منذ ١٩٢٦. وهنا لابد من أن نتذكر أن السعودية كانت من المناوئين لحلف بغداد، على الرغم من قوة علاقاتها الاقتصادية بالغرب. وهذا الموقف تمليه ريبتها في التحالف العراقي الهاشمي مع تركيا، وخططهم المستقبلية لضم هاشميي الأردن ثم سوريا إلى الحلف، وأكثر ما تخشى منه السعودية هو أن يتم تطويقها من الشمال تحت أي مسمى.

أما الجانب الآخر في هذه الفقرة من البيان، فهو الغزل السوفييتي للسعوديين، ومحاولة العودة إلى الجزيرة العربية التي خرجوا منها ١٩٣٩، بعد أن بادر السوفييات إلى تقليص وجودهم الدبلوماسي في العالم في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، ولم يستطيعوا العودة إلى السعودية بعد ذلك[1]. وتختم وزارة الخارجية السوفييتية بيانها بالتذكير بأن للأمم المتحدة دوراً يجب أن تلعبه في منع الضغوط الغربية على دول المنطقة، كما أخذ السوفييات يحذرون دول المنطقة من أن الأميركيين الذين أخذوا ينشؤون قواعد لهم حول المعسكر الاشتراكي لتكون نقاط وثوب، إنما يضخون بهذه الدول من دون أنفسهم، لأنهم يرمون إلى جعل الضربة الانتقامية النووية من الاتحاد السوفييتي تتوجه إلى هذه الدول التي جاء منها العدوان الأميركي.

ولما قامت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق اجتمعت دول الحلف لتدارس الوضع، فبثت وكالة تاس السوفييتية رأي القيادة الشيوعية في أن هدف هذا المؤتمر هو التخطيط للتآمر على العراق والجمهورية العربية المتحدة، وأن الاتحاد السوفييتي سيقف في وجه ذلك[2]. كما نشر الاتحاد السوفييتي ما في الحلف من بنود سرية حصل عليها من العراق بعد ثورة عبد الكريم قاسم ، ومن تلك الأسرار بند سري يقول بحق الغرب في تدمير جزء من جبال زاغروس والمدن الإيرانية الواقعة بعدها حتى حدود الاتحاد السوفييتي بالقنابل النووية في حالة نشوب الحرب[3].

ولا ينبغي لنا أن ننهي الحديث عن حلف بغداد وظروف قيامه من دون الإجابة عن سؤال بسيط، هو: ما حجم التهديد السوفييتي للخليج العربي، إن افترضنا صحة الادعاءات الغربية في وجوده، وما غايات ذلك التهديد في تلك الفترة؟

---

(1) الأعظمي حمدي وليد، العلاقات السعودية الأميركية ، المصدر السابق. ص ٣٢- ٣٨.

(2) موسوعة العراق السياسية، مصدر سابق، ص ١٥٩-١٦٣ .

(3) المصدر نفسه، ص١٦٦-١٧٠.

يقول تقرير استخباري بريطاني مؤرخ في سنة ١٩٥٣ إن القوة الجوية السوفييتية ستكون السلاح الفعال للوصول إلى شمال الخليج العربي، وقد قسمت هذه المصادر منطقة الشرق الأوسط إلى خمس مناطق عمليات ستكون هدفاً للحملة الجوية السوفييتي، وهي: تركيا، ومنطقة العراق وإيران، ومنطقة البحر المتوسط، ومنطقة عمليات سوريا ولبنان، ومنطقة عمليات الكويت والبحرين والعربية السعودية، وما يهمنا فيها بالدرجة الأولى هو منطقة الخليج، وقد خصص لها من الجهد الجوي ٥٠ طائرة قتال وهجوم أرضي من نوع ميغ – ١٥ (MIG.15)، و٤٠ طائرة من القاذفات الخفيفة. وللهجوم على إيران والعراق خصص ٢٠٠ طائرة ميغ – ١٥، و٨٠ طائرة هجوم أرضي من نوع "أي إل –١٠" (IL-10)، و١٢٠ طائرة قاذفة خفيفة "تي. يو. ٢" (TU 2)، و٢٠ طائرة نقل، و٢٠ طائرة استطلاع نفاثة[1].

تقوم القوات المسلحة في كل دول العالم عادة بوضع خطة للدفاع عن المنطقة المحددة ضمن مسؤولياتها، ويتم التدريب وتجهيز القوات لتنفيذ هذه الخطة، وتشتمل عادة على أمور رئيسة، تشملها جميع الخطط العسكرية في العالم، مثل: حجم قوات العدو، واستعدادها، ونقاط الاقتراب المتوقع قدومه منها، وكيف سيطور هجومه إذا نجح بتحقيق المرحلة الأولى؟ وما هو هدف كل حركة يقوم بها؟ صحيح أن الاستخبارات تجمع أكبر كمية من المعلومات لجعل المتوقع قريباً من الواقع، لكن يجب ألا ننسى أن الجيوش كثيراً ما تقوم بتضليل العدو من خلال تسريب معلومات وتحركات كاذبة. وندرج هنا ما نعتقد أنه يقرب الصورة الحقيقية للخطر الذي عمل الغرب على إبعاده عن الخليج العربي، ففي خطة مدة العمل بها ستة أشهر من يناير حتى نهاية يونيو ١٩٥٤[2]، وضعت لجنة قيادة الشرق الأوسط في ٢١ يناير ١٩٥٤ ما يدل على أن السوفييات سيكونون المبادرين بالهجوم على المنطقة، وكان واجب القوات البريطانية الأول هو الدفاع عن الشرق الأوسط كجزء من الاستراتيجية الأنغلو – أميركية على مستوى العالم، ودور البريطانيين في المنطقة هو إيقاف تقدم السوفييات قدر الإمكان، وردهم إلى الشمال والشرق حتى يستطيع التدخل بهجوم جوي. أما الهدف الثاني، فهو تأمين جناح تركيا الجنوبي، والهدف الثالث هو الاحتفاظ بأكبر مساحة من الشرق الأوسط بعيداً عن أيدي السوفييات. ومما يهمنا هو الهدف الرابع الذي نص على تأمين "جزء" من نفط الخليج على الأقل، ولا تتركنا أسطر هذه الخطة عرضة للتخمينات، لأنها تنص في فقرة تتبع ما سبق على أن الإمكانات البريطانية لا تسمح بالدفاع عن كل منطقة النفط في الخليج، وأن الجهد

---

(1) [DEFE 6/25 5/53 5/51 5/54 4/49], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960, vol. 7: policy, planning and Common Affairs, 1948-1956. . التقرير البريطاني السري حول نشاط سلاح الطيران السوفياتي في الشرق الأوسط عن عام ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٤: [FO 371/09881], 21 January 1954.، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(2) [DEFE 5/51], in: Ibid. 7: Policy Planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 467-478.

العسكري بناء على خطة التحالف العامة تعطى الأولوية فيه لحفظ جنوب تركيا من الالتفاف السوفييتي، والتمسك بالممكن من الشرق الأوسط ككل.

ومما سبق نعتقد أن الحرب العالمية الثالثة لو حدثت في الخمسينيات من القرن العشرين لكان مخططاً لها أن تدار بنفط الولايات المتحدة الأميركية كالحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن نفط الخليج كان في حسابات الأميركيين يأتي بعد أهمية موقع المنطقة، أو أن منطقة الخليج بما فيها من النفط كانت تعتبر منطقة ساقطة لا محالة، ومن ثم وضعت كرابع الأولويات. وتحيل الخطة الدفاع عن كل تركيا خلال الهجوم السوفييتي إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، أما العراق الذي لم يكن لديه إلا فرقتا مشاة، وسلاح جو ضعيف، فقد كان ممكناً الاعتماد عليه لوقف التقدم السوفييتي من معبر "خرمنشاه" الإيراني، أو لصد إنزال مظلي.

وفي المرحلة الثانية من الخطة تصبح إيران والعراق أرض الدفاع عن الخليج، وأقرب قوات غربية له هي القوات الموجودة في منطقة قناة السويس، ولم تكن أكثر من سبعة ألوية، منها ٣ ألوية مشاة، و٣ ألوية مدرعة، والبقية مدفعية ومظليون، كما يوجد ٢٥ لواء في ليبيا. وتذهب الخطة في تفصيلات القوة الجوية والبحرية التي نرى أن معظمها كان في البحر المتوسط بعيداً عن المنطقة، وكانت خطة حرمان السوفييات من النفط في الخليج أهم نقاط الخطة في المنطقة، إلا من إضافة بسيطة تفيد أن الحرمان بتدمير النفط قد يكون بعمليات جوية إذا تعذر ذلك على القوات الأرضية.

ونعتقد أن الغرب كان يهدف من إقامة حلف بغداد بدرجة معينة إلى أمر أكثر أهمية من غلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) في مواجهة السوفييات. لقد كان الغرب يتعمد تجاهل عداوة إسرائيل كسبب أقوى لتوحد العرب، وكان الغرب مخطئاً في فهم قدرة العرب على الرفض، وعاجزاً عن إيهامهم أن الخطر هو السوفييات وليس إسرائيل، إذا كانت القومية العربية في أوج عنفوانها بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وارتكبت بريطانيا الخطأ الآخر بمحاولة تحجيم الرئيس جمال عبد الناصر في أثناء أزمة السويس وفشلت، كما فشل لاحقاً حلف بغداد.

## مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧، مساعي الولايات المتحدة الأميركية لصد التغلغل السوفييتي في الخليج بعد أزمة السويس

حفل سنة ١٩٥٦ بالعديد من التطورات العنيفة في الحرب الباردة، فقد أخذ نيكيتا خروتشوف (Nikita Khruchev) الجديد في الحكم يظهر تصلبه متتبعاً ستالين في تسيير الأمور الشيوعية. وكان أن بدأ بتحقير منجزات ستالين نفسه، ووصفه بالطاغية في خطاب له أمام دورة الحزب الشيوعي العشرين في ٢٤ فبراير ١٩٥٦، كما أنذر الغرب بقرب انهياره في كلمة للدبلوماسيين الغربيين قائلاً: "سوف ندفنكم"، ثم اجتاحت قواته المجر، وسحقت مقاومتها في السنة نفسها. وفي منطقة الشرق الأوسط، أمم الرئيس جمال عبد الناصر قناة السويس، فهاجمته القوات الإسرائيلية، والفرنسية، والبريطانية، واحتلت سيناء، ولم تنته السنة إلا وأصبح أيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، وعلى مكتبه المشكلات السابق ذكرها، وكل واحدة تتطلب الإنجاز قبل غيرها. ولسنا بصدد تتبع حياة أيزنهاور الرئاسية، إلا أن الرجل قد وضع المبدأ المعروف بـــ"مبدأ أيزنهاور"، وهو الإعلان الذي حدد الإطار العام للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، لكن تلك الاستراتيجية كانت عرضة للتغيير عبر السنين، وكان تغييرها في الخليج العربي- كما سنرى لاحقاً - أكبر من تغييرها في أي منطقة أخرى من العالم[1].

## أزمة السويس وأثرها في الخليج العربي

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس، رداً على رفض الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا السماح للبنك الدولي بإقراض مصر لبناء السد العالي. ويعود موقف الدولتين إلى العلاقات الناشطة حديثاً بين الرئيس جمال عبد الناصر من جهة، وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى. ونرى أن الزعيم المصري كان يظن خطأ أن تأميم القناة وجني العائدات سيوفر دخلاً يكفي لبناء السد العالي في خمسة أعوام، أما الغرب، وخاصة دول أوروبا، فقد ظنت خطأ أيضاً أن إعلان مصر أن القناة أصبحت منطقة عسكرية ما كان إلا مقدمة لإغلاقها في وجه النفط القادم من الخليج العربي. وكان لا بد من إعادة فتحها بأي ثمن، فقد كان البحر الأحمر بمثابة خط أنابيب لنقل النفط الخام من مصادر إنتاجه إلى الخليج العربي إلى أوروبا، كما كان الطريق المائي الرئيسي الذي تمر منه البضاعة المستوردة إلى الخليج من أوروبا. ويدعم ما نذهب إليه في هذا السياق حاجة أوروبا إلى ٦٠ بالمئة من

---

(1) Nikita S. Khrushchev Crimes of the Stalin Era, Special Report to the 20th Congres of the Communist Party of the Soviet Union Closed Session, February 24-25, 1956 http://www.trussel.com/hf/stalin.html

نفطها من الخليجي، وتحتاج إسرائيل إلى ١٠٠ بالمئة من نفطها من إيران البهلوية. وكان متوسط عدد السفن التي تمر منه يوميا هو ٦٥ سفينة، ومتوسط الأطنان التي تمر منه سنويا هو ٣٨٠ طن[1].

في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تقدم الجيش الإسرائيلي إلى سيناء، وتقدمت بريطانيا وفرنسا باحتجاج شديد اللهجة إلى الدولتين، مطالبة إياهما بفك الاشتباك، وعدم تعريض القناة للخطر. ثم قامت الدولتان بإنزال لقوات الصفوة في البلدين في "عملية الفارس" (Operation Musketeer) لفك الاشتباك، ولم تكن الأمور بهذا الشكل من السطحية، كما أرادت بريطانيا وفرنسا أن تظهراها، وقد قال خروتشوف في أغسطس ١٩٥٦: "إن قناة السويس تقع على الأراضي المصرية، وقد اقتلعت من السيادة المصرية، وبما أن الرئيس جمال عبد الناصر قد تعهد باحترام حرية الملاحة، فلا أجد أن التأميم يشكل أية مشكلة"[2]. وجاء الموقف السوفييتي مرة أخرى أكثر حدة، فقد هدد رئيس الوزراء السوفييتي بولغانين في نوفمبر ١٩٥٦ بقيام حرب عالمية ثالثة، وأن الاتحاد السوفييتي مستعد لاستعمال صواريخه ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم توقفا عدوانهما[3]. وكان الموقف الأميركي لمصلحة قرار مجلس الأمن الداعي إلى انسحاب الدول الثلاث من القناة، وضد رغبات شركائها في حلف شمال الأطلسي (NATO) الذين كان تصورهم الاستراتيجي بعيداً عن الواقعية. كما لاذت الولايات المتحدة الأميركية أيضاً بالصمت حيال التهديدات السوفييتية.

وانسحبت بريطانيا وفرنسا في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦، وانسحبت إسرائيل من سيناء في مارس ١٩٥٧، وبعد الأزمة التي استمرت قرابة ثلاثة أشهر خرج الرئيس جمال عبد الناصر منتصراً وملتصقاً أكثر بالكتلة الشرقية التي تكفلت ببناء السد العالي. وكسبت إسرائيل حق المرور في مضائق تيران في البحر الأحمر، كما دفعت أزمة السويس أو العدوان الثلاثي - كما هو معروف عربياً - السوفييات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، مما جعل لهم موطئ قدم، لقد كافحوا منذ الحرب العالمية الثانية للحصول عليه. والاتحاد السوفييتي باندفاعه الجريء إلى المنطقة، بوسيلة المعونات العسكرية والاقتصادية، كان يحاول أن يبني مركز قوة له في الشرق الأوسط يستطيع من خلاله أن يساوم الغرب، بل أن يدخل إلى هذه المنطقة عنصراً من عناصر التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي[4].

لم تمر أزمة السويس على الخليج العربي من دون ترك أثر لها، سواء أكان هذا الأثر نتاجاً مباشراً للأزمة أم كان تطوراً مرحلياً لصراع الحرب الباردة، فقد اغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة

---

(1) حسين معلوم، "الدور الاستراتيجي لجزر البحر الأحمر،" الرأي العام، ٢٠٠٣/٩/١٢.

(2) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية - البريطانية - حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ٤٥-٤٨.

(3) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ - ١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٦.

(4) موسوعة العلوم السياسية، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد؛ تصدير شعيب عبدالله شعيب؛ مقدمة صادق محمد البسام، مج ٢ الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص٢٢-٢٦.

لتعطيل شحن النفط من رأس تنورة في السعودية، وكانت هناك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا أدت إلى نزول القوات في البحرين، ولم تسلم الكويت التي اندست فيها بعض الجماعات الشيوعية العراقية، والفلسطينية، والمصرية، والإيرانية[1]. فقد كان هناك ١٦ انفجاراً في المنشآت النفطية، ومائة قنبلة زمنية أخرى لم تنفجر[2].

## مبدأ أيزنهاور وسياسة ملء الفراغ

ولم يكن أيزنهاور وإدارته قادرين على الوقوف مكتوفي الأيدي أمام النجاح السوفييتي في الشرق الأوسط بعد موافقته على تمويل السد العالي وبنائه، فتبنت الإدارة الأميركية في ٥ يناير ١٩٥٧ مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine) [3]، أو سياسة ملء الفراغ الذي أحدثته هزيمة بريطانيا وفرنسا في السويس[4]، وامتلأ الجو في واشنطن برائحة الحرب على نسق سيتكرر خلال الحرب الباردة عشرات المرات، ووافق ٣٥٥ عضواً من الكونغرس (Congres)، مقابل ٦١ عضواً من المعارضين، على تفويض استخدام القوة العسكرية، وتقديم المساعدات المالية إلى الرئيس لوقف المد الشيوعي في الشرق الأوسط الذي كان اسمه في الأصل "قرار الشرق الأوسط"، ثم تشجع دلاس فسماه مبدأ أيزنهاور، كما يروي عن نفسه[5]. وبهذا نرى أن أزمة السويس أدت إلى نتائج مهمة في الحرب الباردة، منها إعادة توزيع الأدوار بين القوى العظمى في المنطقة، كما سلم الغرب عملية إدارة الصراع مع الشرق إلى الولايات المتحدة الأميركية ، لأن فشل فرنسا وبريطانيا في أحراز نصر حاسم على دولة نامية مثل مصر أدى إلى الاقتناع في المحافل الدولية بأنه لم يعد في مقدور هاتين الدولتين إملاء إرادتهما على أحد، لزوال الهيبة العسكرية التي قد تستعملانها أو تهددان بها.

---

(1) الصباح سعاد محمد، صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح، (الصفاة) دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٨ - ٢١.

(2)الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأميركية لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢.

(3) Department of State Bulletin, vol 36, no. 917 "January 1957", pp. 83-87 .

أنظر أيضاً الموقع التالي:

http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957eisenhowerdoctrine.html

(4) مبدأ أيزنهاور (Eisenhower Doctrine) في يناير ١٩٥٧ ألقى الرئيس الأميريكي أيزنهاور خطباً أمام الكونغرس، حيث أوصى باستخدام القوات الأميركية لحماية الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي، باعتبارها سياسة مهمة وفاعلة في خدمة الأهداف الأميركية، حيث سعى إلى تشكيل حلف جنوب شرق آسيا، وحلف بغداد. وجسدها ثانية من خلال محاولة نقل تجربة ترومان في أوروبا إلى منطقة الشرق الأوسط، وإلى جانب هاتين المحاولتين طرح استراتيجية الرد الشامل في مواجهة الاتحاد السوفييتي. انظر: الحسني، مبادئ الرؤساء الأميريكان.

(5) Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles p. 97.5

ولابد من ضرورة الإشارة إلى الاقتناع الذي تبناه أيزنهاور في أبريل ١٩٥٤ حيال العالم والاتحاد السوفييتي، والتي قال فيها لمستمعيه: "لديكم صف من أحجار الدومينو منصوبة، فإن الذي يحدث إلى آخر حجر منها هو حتماً السقوط السريع"[1]. لذا بدا أيزنهاور مصمماً على توقيع اتفاقيات مع دول آسيا والشرق الأوسط، لمنع تساقط الأحجار واحداً تلو الآخر.

يعد مبدأ أيزنهاور في ٩ مارس ١٩٥٧ المبدأ الأميركي الثاني منذ الحرب العالمية الثانية بعد مبدأ ترومان الذي يحرص على سلامة دول المقدمة، ونقصد بها الدول التي تتلقى الصدمة الأولى من جراء الصراع مع السوفييات، وهي دول أوروبا الغربية. ويأتي مبدأ أيزنهاور متوافقاً مع سياسة الاحتواء المطبقة لتطويق السوفييات، ويعطي المبدأ الولايات المتحدة الأميركية الحق في استخدام القوة عند الضرورة لمساعدة من يطلبها من الدول، أو مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، عند تعرضها لعدوان خارجي شيوعي. وكما أسلفنا، فقد نجح السوفييات بالوصول إلى التفاهم مع المصريين لتبادل المصالح، كما بدأ نفوذهم يظهر في سوريا من خلال الشعارات التي تروج للفكر الشرقي. ويضمن مبدأ أيزنهاور ضرورة أن يكون الخطر خارجياً، وأن تطلب الدولة المستهدفة العون رسمياً، وألا يكون الخطر من جراء تمرد داخلي أو حرب أهلية.

اعتبر أيزنهاور أن استقرار الشرق الأوسط هو التزام أميركي في السياسة الخارجية لبلاده لحفظ مصالحها، وهو أيضاً التزام لحفظ مصالح حلفائها الأوروبيين من بريطانيين وفرنسيين المرتبطين بشدة بما يصلهم من نفط، خاصة من منطقة الخليج العربي الذي إن وقع تحت النفوذ السوفييتي، فإن الاقتصاد الأوروبي سيعاني من جراء ذلك أشد المعاناة، وستتساقط دول أوروبا الغربية نتيجة ذلك في قبضة الشيوعيين، وقد قال أيزنهاور: "إن السوفييات ليسوا في حاجة إلى نفط الخليج، لأنهم دولة منتجة للنفط ومصدرة له، ولا حاجة لهم إلى قناة السويس، حيث لم يتعد اعتمادهم على المرور فيها سنة ١٩٥٥ إلا بمقدار ثلاثة أرباع الواحد بالمئة من بين السفن التي عبرت من خلالها. إن ما يريدونه هو القوة السياسية من النفوذ هناك، إذا أخذنا في الاعتبار ما أعلنوه من نية لتحويل العالم إلى الشيوعية"، ثم يذهب إلى تعداد مزايا الشرق الأوسط الاستراتيجية، والتاريخية، وكيف سيكون حال مهبط الديانات إن وقع في يد الشيوعية الملحدة[2].

---

(1) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ - ١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٣.

(2) "هناك عوامل أخرى تتجاوز الأمور المادية. فالشرق الأوسط هو موطن الديانات الكبرى الثلاث: الإسلام، والمسيحية، واليهودية. ومدينتا مكة والقدس هما أكثر من مكانين موجودين على الخريطة. إنهما يرمزان إلى الديانات التي تدعو إلى تغليب الروح على الجسد، وأن للفرد حقوقاً ومنزلة لا يمكن التفريط بهما من قبل أي حكومة مستبدة. ومن غير المحتمل أن تقع الأماكن المقدسة في الشرق الأوسط تحت حكم يتسم بالإلحاد والمادية". انظر وثيقة مبدأ أيزنهاور كاملة على الموقع:
http://www.eisenhower.utexas.edu/midleast.htm.

لقد توقع أيزنهاور أن يقوم السوفييات بتطويق باكستان والهند إن وقع الشرق الأوسط في يدهم استراتيجياً. وإن حدث هذا وثبت السوفييات مواقعهم، فلن يوقفهم شيء من النزول إلى أفريقيا. وبعد إقامة موانئهم في مياه الخليج الدافئة، سيتفرغون لتحطيم المصالح الأميركية والغربية القريبة منهم. وفي الفقرة الخامسة من المبدأ الذي ألقاه أمام الكونغرس (Congres) يتحدث الرئيس الأميركي عن أن هذا المبدأ لن يكون سابقة في التزام الولايات المتحدة الأميركية بالدفاع عن أصدقائها في المنطقة، إذا ذكر بالاتفاق الثلاثي في ٢٥ مايو ١٩٥٠ بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا لمنع سباق التسلح بين دول المنطقة. وكان قد أكد ذلك لملك العربية السعودية في ٣١ أكتوبر ١٩٥٠، وأيضاً في ٩ أبريل ١٩٥٦، حين صرح بأن الولايات المتحدة الأميركية لها الحق في التصدي لكل من يعكر صفو الأمن في المنطقة، وكذلك كان تصريحه في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٦ بأن التهديد لحدود إيران والعراق وباكستان وتركيا وسيادتها سينظر إليه كتهديد للولايات المتحدة.

كان أيزنهاور يرى أن فقدان الشرق الأوسط لمصلحة السوفييات هو خسارة استراتيجية واقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، أي خسارة للمصالح الوطنية الأميركية في الدرجة الأولى، قبل أن يكون خطراً على وجود دول المنطقة. وهو في رأينا كمن يقول ببساطة لمن اختار السير في صحبة السوفييات: قد تكون صداقتكم للسوفييات لمصلحتكم، لكن صداقتكم للسوفييات تضر مصالحنا الوطنية. كانت الولايات المتحدة الأميركية تسير على هذا المبدأ الثنائي الذراعين: المساعدة المالية، والتدخل العسكري المباشر، أو العصا والجزرة، بالإضافة إلى سياسة الردع النووي، وسميت "الانتقام الشامل" (Massive Retaliation) التي تبنتها لاحقاً في عهد أيزنهاور[1].

ويذهب البعض إلى أن أهمية مبدأ أيزنهاور تأتي من عدة جوانب: أولها أنه إعلان رسمي يصدر عن الحكومة الأميركية، ويظهر التصميم لوقف التسرب السوفييتي في الشرق الأوسط، ولتهدئة مخاوف حلفائهم في المنطقة، ولاسيما أعضاء حلف بغداد أحد ركائز الحزام الشمالي. كما أدخل الشرق الأوسط ضمن دائرة الأمن القومي الأميركي، كما هو الحال بالنسبة إلى أوروبا وآسيا، وله لغة أقوى من مبدأ ترومان في مواجهة السوفييات كما أنه صدر من خلال الكونغرس (Congres)، ما أعطاه قوة و تأثيراً أكبر. وقد تولى وزير الخارجية الأميركية فوستر دلاس شرح مبدأ أيزنهاور، وتوضيح الكيفية التي سيسلكها تطبيقه، لأن من غير المحتمل أن يقوم الاتحاد السوفييتي بهجوم عسكري مباشر في الشرق الأوسط، لكن من المتعين ردعه بقوة إذا أخطأ الحساب أو أساء التقدير[2].

---

(1) موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٤٩ – ٥٢.

(2) المصدر نفسه، ص ٥٨– ٦١.

أما عن مقاومة العدوان السوفييتي الذي يقع بالطرق غير المباشرة، فإن دلاس يرى مساعدة دول المنطقة على تعزيز أمنها الداخلي، ودعم قواها الاقتصادية. أما عن ردود الفعل التي أظهرتها دول المنطقة إزاء مبدأ أيزنهاور، فقد تراوحت بين التأييد الكامل، كما عبر عن ذلك لبنان وليبيا والعراق وإسرائيل، وأظهرت كل من السعودية واليمن والسودان بعض التحفظ في تأييده، وظهر ذلك جلياً خلال زيارة المبعوث الأميركي الخاص جيمس ريتشارد إلى هذه الدول. أما مصر وسوريا والأردن، فقد هاجمت مبدأ أيزنهاور هجوماً عنيفاً، لأنها رأت فيه مصر مظهراً جديداً للوصاية الغربية الاستعمارية على المنطقة، وأنه اختلق مبرر التهديد السوفييتي لضرب القومية العربية. وقد أدت هذه الحملة المعارضة لمبدأ أيزنهاور إلى فشله[1].

## التشكيك السوفييتي بمبدأ أيزنهاور

فند السوفييات لهجة التعاطف الأميركية مع العرب في مبدأ أيزنهاور عاجلاً في ١٤ يناير ١٩٥٧على أنها لا تتعدى اقتناص فرصة ضعف البريطانيين والفرنسيين. أما حقيقة التعاطف مع العرب – كما يقول السوفييات – فتظهر عند مقارنة موقف هؤلاء الذي لا يرقى إلى موقف السوفييات الحازم في التصدي للعدوان الثلاثي، ثم يذهب التنديد السوفييتي في المبدأ إلى إبراز عيوب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وكيف تدار، فيرى أنه بعد تحسن الظروف في الشرق الأوسط، واستقلال دوله، وتأميمها ثرواتها، يأتي الأميركيون للتدخل في الوقت الخطأ. ثم بأي حجة تستطيع الولايات المتحدة الأميركية تبرير حرصها على الشرق الأوسط عندما تهاجم دولتان من أعضاء حلف شمال الأطلسي (NATO)؟

ويضيف التقرير الذي بثته وكالة تاس أن الولايات المتحدة الأميركية من خلال مبدأ أيزنهاور تحاول ملء الفراغ الذي نجم عن تراجع النفوذ البريطاني والفرنسي، لكن منذ متى يعتبر طرد المستعمرين، والحصول على الاستقلال، وتنمية مصادر البلاد، فراغاً؟ إنه فراغ، من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية، ما دام لا يرتبط العرب فيه بالغرب. وقد كانت هذه النقطة بالذات محور الغضب العربي، وقد عدها الرئيس جمال عبد الناصر إهانة للكرامة العربية، لأن العرب أصحاب المنطقة يستطيعون الدفاع عنها[2].

---

(1) Soviet News, 14/1/1957, pp. 33-34

http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957tasseisenhower.html

(2) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت،ص ٧٨ .

وبينما يتحدث التقرير السوفييتي عن نفط الخليج، موضحاً أن مبدأ أيزنهاور تضمن وعداً بتقديم ٢٠٠ مليون دولا مساعدات لدول الشرق الأوسط خلال ١٩٥٨ و ١٩٥٩، نجد أن الشركات الاحتكارية الأميركية والبريطانية قد ضخت من نفط المنطقة ١٥٠ مليون طن في سنة ١٩٥٥ فقط، أي بما يساوي ٢٤٠ مليون دولا، محققة ربحاً يصل إلى ١٩٠٠ مليون دولار بعد ذلك. أما ما تقوله الولايات المتحدة الأميركية عن خطر السوفييات على المنطقة، فالعرب يعرفون أن السوفييات هم من يؤيدون استقلال الدول كافة، وحقها في تقرير المصير، وحقها في الاستفادة من ثرواتها الطبيعية من دون تدخل من أحد، كما أن السوفييات لم يريدوا، ولا يريدون، أن تكون لهم قواعد عسكرية في الشرق الأوسط مثل الولايات المتحدة الأميركية، لأن ذلك يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية السوفييتية. وينتهي الرد السوفييتي على مبدأ أيزنهاور، مهدداً بالعواقب الوخيمة، إذا قررت الولايات المتحدة الأميركية إرسال قوات عسكرية إلى المنطقة[1].

وقد أرسل أيزنهاور بعد سنة ونصف السنة قوات مشاة البحرية الأميركية إلى لبنان، بعد أن اتهم الرئيس كميل شمعون سنة ١٩٥٨ الجمهورية العربية المتحدة بتشجيع التمرد على السلطة في لبنان، إلا أن المارينز غادروا لبنان بعد أسابيع معدودة، وعاد السلام إلى هناك. وما جرى في لبنان كان التطبيق الأول والوحيد لإنزال قوات أميركية بناء لطلب رئيسه، لكن المشكلة تمثلت في عدم تهديد لبنان من قبل الشيوعيين، فزعيم القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر والمتهم الأول من قبل شمعون، كان قد أرهق الشيوعيين في مصر وسوريا، كما حدثت ظروف مشابهة في الأردن والعراق، وكان نزول القوات البريطانية في الأردن سنة ١٩٥٨، قد خفف من شدة الأزمة، وأعفى أيزنهاور من إرسال قواته إلى هناك[2].

وما يهمنا هنا هو أن هذا المناخ الذي فرض نفسه على المنطقة جعل أيزنهاور يأمر إبان أزمة لبنان بتقوية النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، حيث تحركت قوات إنزال بحرية من أوكيناوا (Okinawa) في اليابان إلى منطقة الخليج العربي، ووصلت مجموعة قتال جوية إلى قاعدة عدن وتركيا قادمة من غرب أوروبا. ويجدر بنا أن نلاحظ أن مبدأ أيزنهاور لم يجعل نفط الخليج أو منطقة الخليج عموماً من أولويات السياسة الأميركية[3]. أما الفراغ الذي يتحدث عنه الأميركيون والسوفييات على حد

---

(1) Michael B. Bishku The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment American – Arab Affairsm vol. 31 "Winter 1989-1990", pp. 116-117.

(2) Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles p. 99. Richman, P 51.

(3) الصباح سعاد محمد، صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح مصدر سابق، ص.

سواء، فلم يكن الفراغ الذي شغل بال العالم بعد سنة ١٩٦٨ عند إعلان بريطانيا انسحابها من شرق السويس، وإذا كان الفراغ المقصود يشمل الخليج العربي، فهذا تضليل واضح، لأن بريطانيا كانت لا تزال متمسكة بمواقعها هناك بقوة. صحيح أن قوتها بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت اقل بكثر من قوتها في زمن أمجادها الغابرة، لكنها كانت لا تزال هناك على كل حال. يقول وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) ما يلائم هذا السياق في حديث له في أثناء أزمة لبنان سنة ١٩٥٨: "إن القومية العربية مثل التيار الهادر، لا نستطيع أن ننجح بإيقافه، لكن بإمكاننا وضع أكياس الرمل لحماية بعض المواقع، علينا أن نحمي المجموعة الأولى من هذه المواقع، والتي تضم إسرائيل ولبنان، أما الثانية فهي المواقع النفطية حول الخليج العربي".

## مدى خطورة النشاط الشيوعي على الأمن في الخليج

هل كان هناك نشاط شيوعي في الخمسينيات من القرن العشرين في منطقة الخليج العربي يتطلب كل هذه الضجة الأميركية، أم أن مصالح الغرب تطلبت قرع الطبول بشدة؟

يقودنا هذا السؤال إلى الحديث عن الحرب ضد الشيوعية في الخليج العربي، ففي الكويت مثلا التي كانت أكثر دول المنطقة انفتاحاً على التيارات السياسية في تلك الفترة، ترى سعاد الصباح في حديثها عن سيرة زوجها الذي كان مديراً للأمن العام في ذلك الوقت الشيخ عبد الله المبارك، تقول إن القنصلية الأميركية في الكويت قد حملت لواء محاربة الشيوعية في الكويت من خلال تحريض الوكيل السياسي البريطاني الذي كان بدوره دائم الشكوى لمدير الأمن العام من نشاط الشيوعيين في الكويت. أما من هم الشيوعيون، وكيف تعاملت الكويت معهم؟ فتذكر أن القنصلية الأميركية قد انتهجت أسلوباً غريباً كمقياس لانتشار الشيوعية في الكويت، وكان المقياس هو تتبع الحركة الثقافية في البلد، ومتابعة الكتب الصادرة من بيروت والقاهرة التي تصل إلى الكويت محملة بالفكر الشيوعي، وقد أعطت تقارير القنصل الأميركي الموضوع أكبر من حجمه، حتى إن نيوزويك، وهي المجلة الرصينة، قد قالت إن مركز الشيوعية قد انتقل من البصرة إلى الكويت[1].

وفي هذا السياق، رفع القنصل الأميركي إلى مدير الأمن العام في ٢٩ مايو ١٩٥٤ قائمة بالكتب الشيوعية التي وصلت إلى الكويت من لبنان، مع أسماء مؤلفيها، وما تحتويه، وأسماء المكتبات التي تبيعها في الكويت، ومن ذلك مكتبة الخليج التي يديرها يعقوب علي وعبد الرحمن الرشيد، حيث تم بيع كتاب

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت،ص ٤٨ – ٥٢.

المذهب السوفييتي في القانون الدولي لسيرجي كليروف، وكتاب ستالين المادية الجدلية والمادية التاريخية. وقد بلغ عدد التقارير التي أرسلها القنصل إلى بلاده عن الحركة الشيوعية في الكويت ١٦ تقريرا في تلك السنة. وكان هناك تعاون بريطاني أميركي في هذا الموضوع بين القنصل والوكيل السياسي البريطاني وشركة نفط الكويت والشركة الأميركية. وأظهر هذا التعاون نتيجة لمعلومات استخباراتية زيادة الترابط بين شيوعيي الكويت والعراق. وظهرت في الكويت سنة ١٩٥٥ منشورات أصدرتها اللجنة الوطنية لأنصار السلام في الكويت، كما اصدر الفلسطيني أحمد الثقاف منشوراً شيوعياً باسم رئيس الخلية الكويتية الشيوعية. وقد تعددت الدول التي قدم منها الشيوعيون إلى الكويت، فكان منهم فلسطينيون وأردنيون ولبنانيون وعراقيون، وإيرانيون أيضاً[1].

نشط حزب توده، ونشط معه رجال السافاك من الاستخبارات الإيرانية، مما حدا توده على جمع السلاح لمواجهة شركة الشاه محمد رضى بهلوي السرية. أما لماذا ضمتهم الكويت، فيرجع ذلك إلى سعة العيش والانفتاح النسبي في الكويت، إضافة إلى أن الكويت قد فتحت أبوابها لجماعات المعارضة التي وجدت ملجأً لا يشترط عليها فيه إلا عدم القيام بأية نشاط سياسي، لكن الشيوعيين لم يكونوا ليوقفوا نشاطهم لمجرد تهديد شفوي من حكومة الكويت المنفتحة على أغلب التيارات في الساحة السياسة، واجتمع نشاطهم مع ضغوط بريطانية وأميركية شديدة على الكويت للحد منه[2].

ففي سنة ١٩٥٥ تم التحقيق مع مجموعة يعتقد أنها شيوعية، لكن التحقيقات أثبتت عدم وجود تنظيم أو إخلال بالأمن، فتم إطلاق سراحهم، كما تم تعيين مستشار بريطاني لدائرة الأمن العام كوتس (Couts) الذي كان يعمل في السودان من قبل. وكان هو وسكرتير مدير الأمن العام هاني القدومي نشيطين في مطاردة الشيوعيين، فتم في سنة ١٩٥٥ إلقاء القبض على ١٢ شيوعياً، وفي السنة التالي ألقي القبض على ١٥ شيوعياً. وكادت جهودهم تؤدي إلى القبض على ٣٠ شيوعياً في إحدى المرات، لكن تأخر عبد اللطيف الثويني، رئيس قسم الأمن الداخلي، فوت عليهم الفرصة، مما جعله خصماً لكوتس الذي ثار أكثر من مرة، ثم اشتكى إلى المقيم السياسي، فغضب عليه أمير الكويت عبدالله السالم الصباح الذي كان يرى أن الشيوعية في الكويت لا تمثل الخطر الذي يضخمه الأميركيون والبريطانيون، وأن الدول العربية التي تدعم الشيوعية والاتحاد السوفييتي إنما تفعل ذلك لا عن اقتناع بالفكر الشيوعي، ولكن لدعم موقفها التفاوضي مع الغرب[3].

---

(1) [R/371/132757], 27 February 1958m in: Records of Kuwait, 1899-1961, selected and edited by A. de L. Rush, 8 vols. [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1989 vol. 7: Foreign Affairs, p. 752.

(2) السويدان صابر محمد وظافر العجمي ، تاريخ الجيش الكويتي ،١٩٤٩ – ١٩٩٩ ، المؤلفان، الكويت ، ١٩٩٩، ص ١٥٦.

(3) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

لم تشر الوثائق التي بين أيدينا إلى نجاح الشيوعية بين الكويتيين أنفسهم، حتى إن أكثرهم تطرفاً في مطالبه الإصلاحية لم يكن ليغامر بتبني الشيوعية، لعلمه – كما نعتقد – بموقف الشعب الكويتي المسلم من قضية الإلحاد في الفكر الشيوعي، ولأن المجتمع الكويتي لم يكن تربة صالحة لترعرع الشيوعية، فقد كان الناس في رفاهية مادية تجعل من يتحدث معهم عن المعاناة أو المساواة الاجتماعية كالمحلق خارج السرب. لقد نشطت القومية العربية الناصرية، وكانت فورتها قوية في الكويت، فاختلط الأمر على القنصل الأميركي، وراح – من دون تمحيص– يضع كل من يطالب بحرب الإمبريالية والاستعمار، وبدعم الرئيس جمال عبد الناصر في خانة اليسار المتطرف.

كان الخطر الحقيقي على أمن الكويت في سنة ١٩٥٩ هو الخلاف الشديد بين المرحوم الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق والمرحوم الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، ولم يكن عبد الكريم قاسم قد أظهر نياته العدوانية تجاه الكويت بعد، وكادت تصبح الكويت ساحة حرب بين الزعيمين. فقد بعث عبد الكريم قاسم بشيوعييه إلى الكويت، وحرك الرئيس جمال عبد الناصر القوميين ضدهم، فما كان من الكويت إلا أن رحلت ٥٠ شيوعياً عراقياً إلى البصرة، كما رحلت ٣٣٠ شيوعياً آخرا، بعضهم إلى العراق والبعض الآخر إلى الأردن. ولم يكن الخطر الشيوعي – الذي نعتقد أنه تمثل في المنشورات والمطبوعات الشيوعية أكثر من كونها نشاطاً حركياً آخر – سوفييتياً فقط، فقد ضبطت دائرة الأمن العام مجموعة كبيرة من المادة الدعائية باللغة العربية قادمة من الصين.

كما كان هناك في منتصف ١٩٥٧ خوف بريطاني من قيام حركة تجارية كويتية مع المعسكر الشرقي، فقد لاحظ الوكيل السياسي أن مجموعة من التجار الكويتيين الشباب قد أخذوا يبحثون نتيجة دوافع قومية عن الفرص التجارية في مصر، وتشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفييتي، وتنوعت هذه الخطط التي أرعبت البريطانيين بين استيراد السيارات، وإنشاء مصانع لقطع الغيار في الكويت ومصر والبحرين. ويقول الوكيل السياسي: إن من المزعج في القضية أن يكون هؤلاء التجار أبناء أسر تجارية كبيرة في الكويت، وهم يتوقعون الربح من تجارتهم مع مصر خاصة لفرق صرف العملة، ورخص المنتجات المصرية، على رغم أن هؤلاء التجار هم من يسيطر على الوكالات التجارية لمنتجات بريطانية، وأميركية، وهولندية، وغيرها من المنتجات الغربية[1].

لقد أخفقت الأيديولوجية الشرقية والغربية في إيجاد مأوى لها في الشرق الأوسط عامة، وفي الخليج العربي خاصة، سواء أكانت من خلال الطرح المباشر للعقائد مثل: الشيوعية، أم من خلال هياكل

---

(1) [R/371/126949], 23 May 1957, in: Records of Kuwait, 1899-1961, vol. 7: Foreign Affairs, pp. 749-75 من أسبدن (S. J. Aspden) في الوكالة السياسية في الكويت إلى موبرلي (J. C. Moberly) بالوزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٥٧.

تمثلها مثل: حلف بغداد، بل إن الحركات القومية العربية التي انطلقت في الخمسينيات القرن العشرين من بيئة عربية لم تنجح إلا لفترات قصيرة في حدود ضيقة، لأنها جاءت في قوالب غربية، ولكن لماذا لم ينجح منها شيء؟

الجواب هو لأن الشيوعية والديمقراطية والفاشية وغيرها كانت منتجات غربية، وكان الغرب عموماً هو المنتج الوحيد للأيديولوجيات السياسية المهمة في القرن العشرين. فوصلت إلينا كالغريب المشرد، قد يستضيفها البعض، لكن عليها الرحيل بعد ثلاثة أيام، وهو حق الضيافة. وعلى النقيض من ذلك، لم ينتج الغرب ديناً واحداً، بل إن الديانات الكبرى تعد من أهل البيت في الشرق الأوسط والجزيرة العربية، لأنها أنزلت في هذه المنطقة وظلت فيها.

## التقاء الشيوعية مع الخطاب التحرري في منطقة العربية والموقف الأميركي الانتقامي

حاصرت فكرة الخطر الشيوعي الإدارة الأميركية في الخمسينيات من القرن العشرين، ما دفع وزير الخارجية جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) إلى تبني سياسة الانتقام الشامل ( Massive Retaliation) لثني الاتحاد السوفييتي عن التفكير في مهاجمة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، ولكن هل كانت الولايات المتحدة الأميركية جادة في الذهاب إلى الدمار الشامل: أم إنه مجرد مناورة سياسية ناجحة أدت إلى ما عرف بـــ"السلام الأميركي" (Pax Americana)، وجالت الولايات المتحدة الأميركية في العالم، مستخدمة أكبر قدر من التهديد، وأقل قدر من القوة.

من يقرأ حياة دلاس يعرف أنه هو الذي اقترح على أيزنهاور أن يرسل طائرات "ب-٢٩" المحملة بقنابل ذرية لفك حصار الجنرال الفيتنامي "جياب" عن القوات الفرنسية في "بيان ديان فو" بسنة ١٩٥٤، لكن أيزنهاور رفض ذلك، ولم يكن دلاس موفقاً أيضاً في سياسته في الشرق الأوسط بشكل عام. ونرى رأي الرئيس جون كينيدي (John F. Kennedy)، وهو أن دلاس لم يكن متفهماً حقيقة الفترة الزمنية تلك، فرفض تمويل مشروع السد العالي في مصر.

كما أن مفهوم حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور المرفوض من أغلبية الدول العربية، كانا يمثلان لحظات تعيسة لدلاس في الشرق الأوسط. ولما وصل كينيدي إلى الحكم، قامت إدارته في سنة ١٩٦١ بوضع الجنرال ماكسويل تايلور (General Maxwell Taylor) في منصب الممثل العسكري ( Miliary Representative) لكينيدي، ثم عينته رئيساً للأركان، وكان معارضاً شديداً لمبدأ دلاس في الانتقام الشامل. كما أنه كان رئيس الأركان في عهد أيزنهاور، واستقال احتاجاً على سياسة دلاس، وكتب في هذا المجال كتاباً بعنوان: نصر غير مؤكد (AnUncertain Triumph)، وكان رأيه أن يتم تبني الرد المرن

(Flexibel Response)[1]. وقد قادت هذه السياسة إلى دخول الأميركيين غير الحاسم في الفيتنام، فكانت النتائج غير الحاسمة هي التي جعلت جونسون، ثم نيكسون، يدفعان الثمن غالياً، وكان أن قرر الأخير إبطال العمل بسياسة التدخل المرن، وتبني الامتناع عن التدخل العسكري المباشر من خلال ما عرف باسم "مبدأ نيكسون" الذي سنتحدث عنه لاحقاً. لكن السوفييات يرون أن فشل استراتيجية الردع الشامل يعود إلى تفوقهم في صناعة الصواريخ البعيدة المدى والمتحركة التي تستطيع أن تدك الولايات المتحدة الأميركية في ضربة انتقامية، إن بادر الأميركيون بالعدوان[2]. كما يرون أيضاً أن صناع السلاح هم من قرر وقف هذه الاستراتيجية التي قللت من دور صناعة الأسلحة التي تستخدمها القوات البرية الأميركية، وأدت إلى ازدهار مصانع أسلحة القوات الجوية والبحرية.

كان من نتائج سياسة كينيدي أن نظر السوفييات إلى نظرية الحرب المحدودة على أنها جبن أميركي، لتلافي الضربات النووية الانتقامية، وأنها نظرية هدفها القضاء على حركات التحرر الوطني، وإطالة عمر النظام الاستعماري[3]، وبناء على علم السوفييات بما يدور في رأس كينيدي بعد تبنيه أفكار تايلور، زاد توسعهم في مناطق مازالت مستعمرة أو حديثة الاستقلال من الاستعمار. فتركزت الأزمات في لاوس وبرلين، ثم حدثت أزمة الصواريخ الكوبية، وفسر مستشارو كينيدي ذلك خطأ - كما نعتقد - فقد ورد في تقرير استخباري مرفوع للرئيس كينيدي أن ذلك يعود إلى التقاء الخطاب الشيوعي الثوري مع الخطاب التحرري في أفريقيا والوطن العربي، بالإضافة إلى أن هذه البلدان يقودها زعماء ذوو توجهات ثورية، ويرون الغرب سبباً للبؤس الذي تعيشه شعوبهم[4]. وزاد التحدي السوفييتي للغرب، وكأن كلمات كينيدي في ٢٠ يناير ١٩٦١ كان مقدراً لها أن تذهب مع الرياح عندما قال: "لتعلم كل دولة، سواء أكانت

---

(1) موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق، ص ٥٣-٥٥.

(2) سوكوفولسكي فاسلي، الاستراتيجية العسكرية السوفياتية، ترجمة وتعليق خيرية حماد، عالم عالم الطتب بيروت، ١٩٦٨، ٦٤-٧٠.

(3) المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٧٥.

(4) Soviet Union, general editor David S. Patterson; edited by Charles S. Sampson and Relations of United States, 1961-1963; vol. 5 John Michael Joyce, Foreign (whashingron, DC: United States Government Printing Office, 1998), and January 17, 1961," in: ١"National Intelligence Estimate, NIE 1-61, Washington Foreign Relations, 1961-1963; National Security Policy, general editor David S. Patterson; edited by David W. Mabon, Foreign Relations of United States, 1961-1963 vol. 8 (Washington, DC: Untied States Government Printing Office, 1996), http://www.state.gov/www/about-state/history/vol-xxi/index.html

تضمر لنا الخير أم الشر، أننا عازمون على دفع الثمن، وتحمل العبء، ومواجهة المعضلات، لمساندة أصدقائنا، ومجابهة أعدائنا، لتأمين نجاح وبقاء الحرية"[1].

## التداعيات الأمنية لمحاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت سنة ١٩٦١

منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين والكويت تعمل بجد لخلق كيانها الداخلي، إلى جانب إثبات وجودها في الصف العربي. لكن اتفاقية الحماية الموقعة بين الكويت وبريطانيا سنة ١٨٩٩ كانت تقف عائقاً أمام تمتع الكويت بسيادتها الكاملة. وفي ١٩ يونيو ١٩٦١ تم الإعلان رسمياً عن استقلال الكويت بعد أن أصبحت تملك المقومات والمميزات التي تجعل منها متكاملة الشروط لتكون دولة[2].

وفي ٢٥ يونيو ١٩٦١ عقد رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحافياً في بغداد أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وقال عبد الكريم قاسم: "لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية سنة ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي. وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها. وعندما نقول هذا، فإن باستطاعتنا أن ننفذه". وأعلن عبد الكريم قاسم أن العراق سيسلم مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وأنه سيصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت "قائم مقاماً" لقضاء الكويت ليكون تابعاً للواء البصرة. ثم أعلن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة. وقال عبد الكريم قاسم: "... سنعلن قريباً عن فتح المجال بيننا وبين الكويتيين. سنفتح الحدود[3]. لا رسميات ولا جوازات. وإننا سنخطو هذه الخطوة قريباً بإذن الله. إن أول المشاريع التي ستنفذها الجمهورية العراقية هو إيصال الماء العذب إلى الكويت وفتح المدارس والمستشفيات".

استند عبد الكريم قاسم في مطلبه بضم الكويت إلى دعاوي الحق التاريخي، ومحاربة الاستعمار، وتوزيع الثروة. واعتبر أن اتفاق ١٩ يونيو يرمي إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق تحت ستار الاستقلال. كما ذهب إلى أن مطالبته في الكويت لها بعد قومي، حيث إنها ترمي إلى القضاء على الاستعمار الذي يحرض على إيجاد الاتحاد العربي الشرقي ليضرب اتحاد عُمان واستقلال

---

(1) من خطاب تنصيب كينيدي كرئيس للولايات المتحدة، للإطلاع على المزيد أنظر: President John Fitzgerald Kennedy's Inaugural Address, January 20, 1961, 12:11 EST http://www.p-o-w.com/jfk-ia.htm

(2) ميمونة خليفة العذبي الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ،الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٩.

(3) حسن الصبيحي ،إيجاز في السياسة والتاريخ ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية،أبو ظبي ، ١٩٩٣، ص ١٢ - ١٧.

المناطق الأخرى كالشارقة والبحرين[1]. وقد ردت الكويت بعدة بيانات فندت فيها ادعاءات حاكم العراق، وانتشرت قطاعات الجيش الكويتي الصغير على الحدود الشمالية، لكن ابلغ الردود تمثلت في التظاهرات الشعبية الكويتية التي استنكرت مطالب عبد الكريم قاسم ثم طلبت الكويت المساعدة العسكرية من المملكة المتحدة تفعيلاً لفقرة ضمتها اتفاقية الاستقلال، وتنص على مساعدة بريطانيا للكويت عند الضرورة[2].

## تداعيات الأزمة إقليمياً

أبرق أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى الملك سعود في الرياض يخبره بالحشود العراقية، فقال الملك سعود في بيان حازم: (إن الكويت والعربية والسعودية بلد واحد، وإن ما يصيب الكويت يصيب العربية السعودية، والعكس). وقام العاهل السعودي بإصدار أوامره بإرسال رئيس الأركان السعودي لدراسة الوضع، ثم قام بإرسال قوات سعودية لمساعدة الكويت. وأعلن شاه إيران موقف بلاده الرافض ممارسات الحكم الجمهوري في بغداد ومطالبته بالكويت، كما أثارت مطالب عبد الكريم قاسم في مداها الإقليمي مخاوف حكام الخليج الذين كانوا يفكرون في الاستقلال والخلاص من السيطرة البريطانية. كما كان من آثارها أن تراجعت الكويت عن سحب أرصدتها المالية من البنوك البريطانية، واستثمارها في الوطن العربي، مما جعل دول الخليج الأخرى تحذو حذوها، معطية بريطانيا فرصة اقتصادية كانت في حاجة إليها لاستمرار قوة الجنيه الإسترليني[3].

## تداعيات الأزمة عربياً

لم يكن عبد الكريم قاسم – في وقت كانت تحيط به التحديات المحلية والعربية – على إدراك تام بعواقب مطالبته بالكويت، كما كان على خلاف مع الرموز القومية داخل العراق التي كانت تطالب بالانضمام إلى (الجمهورية العربية المتحدة) بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ التي أنهت حكم الأسرة الهاشمية في العراق، فكان الأردن ومصر من أوائل الدول التي عارضت ضم الكويت للعراق.

خلق نزول القوات البريطانية في الكويت – بسبب عبد الكريم قاسم – استياء في الرأي العام العربي، فقد كان الهوى السياسي في الكويت ذا اتجاهات قومية عربية واضحة، وكان الانفتاح على الوطن العربي والمشاركة بمشاكله وهمومه هو السمة التي تميز كل مناحي الحياة السياسية في الكويت. وكان من تداعيات الأزمة أن تحقق الأمن الجماعي العربي لأول مرة، وقد تمثل في إرسال قوات أمن عربية إلى

---

(1) الصباح، مصدر سابق، ص ٣٢١ – ٣٢٤.

(2) السويدان صابر محمد وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي، الكويت ،١٩٤٩ – ١٩٩٩، ص ١٠٣– ١٠٨.

(3) الصباح، مصدر سابق، ٦٤ – ٦٩ .

الكويت، كما انعقد مجلس جامعة الدول العربية في ١٠ يوليو١٩٦١، إذ تقدم المغرب بمشروع قوات عربية، وقبول الكويت عضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. وانعقد مجلس جامعة الدول العربية مرة أخرى في ٢٠ يوليو ١٩٦١.

وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذي كان يقاطع الجامعة. ودعا الاقتراح الكويت إلى أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية في أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكرياً، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت. وقد اشتركت أربع دول عربية هي: السعودية ومصر والسودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري التي بلغت ٢٣٠٠ جندي، وحلت بالتدريج محل القوات البريطانية منذ ١ أكتوبر ١٩٦١. وهناك من يرى أن الدبلوماسية العربية الجامعة – مستفيدة في ذلك من الظرف الدولي المؤاتي، إذ إن القوتين العظيمين في ذلك الوقت: الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفييتي كانتا مشغولتين بهمومهما الخاصة (أزمة كوبا) – قد تمكنت من احتواء الموقف، وأرسلت – ولأول مرة في التاريخ العربي المعاصر – قوات طوارئ عربية لتتمركز على الحدود بين الجانبين[1].

## تداعيات الأزمة دولياً

نزلت القوات البريطانية في الكويت في الأول من ١٩٦١ بناء على طلب الشيخ عبدالله السالم الصباح الموقع في ٣٠ يونيو ١٩٦١، تنفيذاً للبند الرابع من اتفاقية الاستقلال مع بريطانيا. وقد دعم الرأي العام البريطاني هذه الخطوة لأن ضياع الكويت كان في مضمونه ضياع قلعة من قلاع الجنيه الإسترليني في الشرق الأوسط.

وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية دعمها الكامل للإجراء البريطاني، وإن كانت قد ذهبت إلى الاعتقاد بوجود دوافع سوفييتية وراء مغامرة عبد الكريم قاسم. وذهبت صحيفة نيويورك تايمز إلى القول بأن تخلي بريطانيا عن ملحقاتها وتوابعها في الخليج قد يؤدي إلى انهيار العالم الحر وحلف شمال الأطلسي (NATO)[2].

وفي الأمم المتحدة قدمت بريطانيا مشروعاً إلى مجلس الأمن في ٢ يوليو١٩٦١ يدعو إلى احترام سلامة أراضي الكويت وضمان المجلس لذلك. وكان العراق قد رفع شكوى إلى مجلس الأمن على أساس أن نزول القوات البريطانية يشكل تهديداً لأمن العراق. وقد وقف الاتحاد السوفييتي كأحد إفرازات الحرب

---

(1) أحمد الرشيدي، نزاعات الحدود في الجزيرة والخليج العربي (حوار)
Guest ID GqI5f6. http://www.islamonline.org/livedialogue Arabic/browse.asp

(2) الصباح، مصدر سابق، ص٧٨ – ٧٩ .

الباردة ضد تبني مجلس الأمن للمشروع البريطاني. ونتيجة لقربه من عبد الكريم قاسم، استخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض لإسقاط مشروع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة. وظل الفيتو السوفييتي قائماً حتى زال حكم عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦٣.

## علاقات الولايات المتحدة الأميركية بكل من إيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني من الخليج

بعد سقوط محمد مصدق وعودة الشاه محمد رضى بهلوي مظفراً إلى إيران، أخذ الأخير يعمل بجد على إمساك زمام الأمور في يديه، ومنذ منتصف الستينيات من القرن العشرين والحكومة الإيرانية تعمل جاهدة على تدعيم موقفها العسكري كقوة إقليمية عظمى في منطقة الخليج العربي. ولأن بريطانيا كانت عامل كبح لهذه التطلعات، وقد تراجعت قوتها إلى درجات أقل مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، فقد توجهت إيران إلى المراهنة على الحصان الأميركي لتحقق أهداف مشتركة بينهما[1].

وعلى رغم جنوح الإدارة الأميركية في عهد الرئيس كينيدي إلى التقليل من شأن الشرق الأوسط كمركز للصراع مع الشيوعية بشكل عام، إلا أن الستينيات من القرن العشرين بدأت بعلاقات إيرانية - أميركية قوية. ونرى ذلك التقليل جلياً في محادثات كينيدي وخروتشوف في فينا في الفترة ٣-٤ يونيو ١٩٦١، فنرى أن الحديث كان عن الوضع في لاووس وكوبا والكونغو وبرلين، وعن نزع السلاح، ومر مرور الكرام على موضوع إيران التي كان خروتشوف يرى أنها سوف تسقط هي وكوريا الجنوبية كالتفاحة بعد أن تنضج[2].

الكثيرون من صناع القرار الأميركي لم يشاركوا كينيدي هذا الرأي، فقد كان البعض منهم يخاف من سقوط إيران في يد الشيوعية. ففي اجتماع كينيدي مع قيادات الكونغرس (Congres) بعد لقاء فينا، طرح أحد الشيوخ سؤالاً حول موقف السوفييات من الرئيس جمال عبد الناصر والزعيم العراقي عبد الكريم قاسم، وكان جواب كينيدي أن خروتشوف يشعر بالمرارة من العلاقات مع الرئس عبد الناصر، وهذا ما دفعه إلى تقوية العلاقات الأميركية - المصرية، كما قام كينيدي بكتابة ثلاث رسائل. أما التعليق على موضوع عبد الكريم قاسم ، فجاء من أحد زعماء الكونغرس (Congres) همفري ( Senator Humphrey) في ذلك الاجتماع، وهو أنهم في الولايات المتحدة الأميركية يصابون بالذعر كلما قامت

---

(1) آل سعود خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ١٩٩٧، ص٤٧.

(2) رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ٦٩.

ثورة في العالم الثالث، معتقدين على غير هدى أن الثوار سيرتمون في أحضان الشيوعية[1]. وهو بهذا كان يختصر الجواب بأن سقوط الشاه رضى محمد بهلوي في إيران لا يعني بالضرورة حلول الشيوعيين محله.

وهذا التوجه هو الذي حكم العلاقات الأميركية – الإيرانية خلال عهد كينيدي، وقد كان كينيدي صريحاً في توجهه إلى الشاه رضى بهلوي الذي زار الولايات المتحدة الأميركية في أبريل ١٩٦٢ عندما أبلغه أن ما يخافه الأميركيون على إيران ليس الخطر الشيوعي، بل تململ الطبقة الوسطى التي من الضروري أن يرفع الشاه محمد رضى بهلوي مستواها المعيشي من خلال برامج اجتماعية واقتصادية كبيرة. ولا ننسى أن الشاه محمد رضى بهلوي كان قد تعرض لمحاولة اغتيال من قبل ضباط في الجيش في سنة ١٩٥٨، وأدى هذا إلى قيام الشاه محمد رضى بهلوي بالسيطرة على المؤسسة العسكرية التي أصبحت في قبضته منذ بداية الستينيات من القرن العشرين، ولم يلتفت إلى غيرها[2].

ثم جاءت إدارة الرئيس جونسون، مؤكدة ضرورة دعم النفوذ الأميركي في السعودية وباكستان وإيران. وقد استمرت الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الأميركي جونسون كسلفه كينيدي في دعمها شاه إيران، ولاسيما بعد إعلانه الثورة البيضاء، وتأكيده تطبيق برامج إصلاحية لتطوير إيران اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً[3]. وخلافاً لغيره من قادة العالم الثالث، لم تجد إدارة الرئيس جونسون في شاه إيران حليفاً ضد السوفييات، وواحة استقرار غربية على ضفاف الخليج فقط، بل وجدت مؤيداً لسياسة جونسون أكثر من الشعب الأميركي[4]. فقد أعلن تأييده جهود الإدارة الأميركية في فيتنام، والدومينيكان، وأماكن أخرى حساسة كانت تتجاذبها أطراف الحرب الباردة. ويعود هذا الود إلى العلاقة الخاصة بين الشاه رضى بهلوي وجونسون منذ أن زار الأخير إيران في أغسطس ١٩٦٢، عندما كان نائباً لكينيدي. وقد استمرت الاتصالات بين الزعيمين، وزار الشاه محمد رضى بهلوي واشنطن ثلاث مرات خلال تولي جونسون الإدارة الأميركية[5].

ويرى البعض أن عهد جونسون كان الفترة الذهبية التي بنى فيها الشاه محمد رضى بهلوي ترسانة أسلحة ضخمة أكثر من أي عهد آخر، وكانت الولايات المتحدة الأميركية – كما ذكرنا – تخاف على إيران من عدم الاستقرار الداخلي أكثر من خوفها من الاتحاد السوفييتي. لكن الشاه محمد رضى بهلوي

---

(1) المصدر نفسه، ٧٣.

(2) عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر ، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠٣.

(3) المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ في مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين، ص ١١- ١٤.

(4) السويدان صابر محمد وظافر العجمي ، تاريخ الجيش الكويتي ،١٩٤٩ – ١٩٩٩ ، المؤلفان، الكويت ، ١٩٩٩، ص ٣٨.

(5) المصدر نفسه، ص ٤٢.

كان يخشى من الاتحاد السوفييتي أكثر، وقد أدى هذا الفهم المتباين إلى وجود تقاطع سلبي بين مفهوم الاحتياجات الأمنية للطرفين، فبينما كان الشاه محمد رضى بهلوي يصر على زيادة مشترياته من الأسلحة الأميركية لنيات عدوانية، بل يصر على النوعية التي تحقق أهدافه المبطنة، كان الأميركيون يصرون على صرف عائدات النفط الإيراني. وهنا نجد صعوبة في فهم ما يرمي إليه الأميركيون لوقوعهم في النقيض[1]، لأن الثروة ورفاهية الشعب لا تجلب السلم الذي ينشدونه - فالحرب من الكماليات المخصصة للشعوب الغنية، أو لنقل إن العدوان هو نهجها الدائم - على الدول الأقل حظاً من الثراء، أو الدول التي تدور في فلك آخر.

لم يتردد الشاه محمد رضى بهلوي في ٧ يناير ١٩٦٤ - كما تذكر المصادر- مراسلة جونسون، مصرحاً بازدياد الخطر العربي على إيران، ولاسيما من مصر التي أخذت تكدس الأسلحة الشرقية بكميات كبيرة، وأنشأت قوات تدخل جاهزة للذهاب إلى أي مكان، حتى إلى إيران، وأن الرئيس جمال عبد الناصر- كما يقول الشاه محمد رضى بهلوي - قد تدخل لحل الخلاف بين العراق والأكراد، وكان يرى أن من المؤسف أن يكون صراعهم مع العرب وليس مع الفرس. ثم عمل الشاه محمد رضى بهلوي على محاصرة الرئيس جمال عبد الناصر في الخليج الذي نجح الرئيس جمال عبد الناصر في استمالة شيوخه، وكانت وسيلة الشاه محمد رضى بهلوي لذلك من خلال توثيق عرى التعاون مع باكستان وأفغانستان، خاصة بعد نجاحه بالتوسط لحل خلافهما مؤخراً[2].

ويبدو أن الشاه محمد رضى بهلوي قد عاش طويلاً وهو مسكون بالخوف من أميركا لا يستطيع الفكاك منها: وكان خوفه الأول من الاتحاد السوفييتي، والثاني من الرئيس جمال عبد الناصر الذي أفسد خططه في السيطرة على عرب الخليج. ففي زيارته إلى لوس أنجلوس في يوليو ١٩٦٤ قال الشاه محمد رضى بهلوي لمرافقيه الأميركيين: إن الحشود خارج فندق والدورف (Waldorf) ليس فيها إلا شخصان من إيران، أما البقية فهم من العرب، لأنني ضحية لمؤامرة تنفذها الشيوعية الدولية[3]. كما نجد تذمره من القومية العربية كعامل زعزعة لاستقرار الخليج، وتحريض هذه الحركة الأقلية العربية في الأهواز، حيث النفط الإيراني، من خلال الصحافة المصرية (الصادرة) في الكويت آنذاك!! وسوف نلاحظ في الأسطر التالية تكرار الشكوى من الخطر الناصري الذي لم يخل حديث الشاه محمد رضى بهلوي منه قط[4].

---

(1) أحمد جلال التدمري، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ — ١٧ مايو ١٩٩٩، ٢ ج الكويت: جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٥ — ٣٧ .

(2) الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤، في مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(3) الرسالة الموجهة من شاه إيران، المصدر نفسه.

(4) فاسيلي سوكوفولسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفييتية، مصدر سابق ، ص ٤١.

إلا أن الأخطار العربية المحيطة بالأهواز لم تتعد الصحف والبث الإذاعي، كما يؤكد ذلك رئيس الوزراء الإيراني منصور (Mansur). وكان لا بد من ربط الطابور الخامس بأعداء إيران، فتقول صحف الشاه رضى بهلوي: إن الإمام الخميني قام بإلقاء خطاب له من خلال إذاعة القاهرة. ولم تقف (خيانته) – كما تقول الصحف – عند هذا الحد، بل عمد إلى مسايرة جمال عبد الناصر، وتأييد العرب في المطالبة بالأهواز، مفرطاً بنفط إيران لمصلحة العرب، بل سمى الخليج (الخليج العربي) وليس (الخليج الفارسي)[1].

وتشير برقية من السفير الأميركي في طهران إلى أن الشاه محمد رضى بهلوي عاد إلى تكرار ما يشغله من أمر الرئيس جمال عبد الناصر، وخطره على أمن الخليج العربي، وأنه يرى الحل في إقامة قاعدة بحرية في جنوب الخليج، لأن ميناء بندر عباس محروس بالجبال من الخلف، وقريب من باكستان، ومن منفذ الخروج والدخول إلى الخليج وهو أيضاً بعيد عن متناول السوفييات، كما أن العراقيين هم حلفاء الرئيس جمال عبد الناصر منذ سقوط نظام عبد الكريم قاسم . كما تطرق الشاه محمد رضى بهلوي إلى أن خطر الرئيس جمال عبد الناصر قد يصل إلى الأهواز خوزستان (Khuzistan)، حيث يوجد النفط الإيراني[2].

والمعروف عن الشاه محمد رضى بهلوي خبرته في شؤون الأسلحة، لذا نجده – كما توضح المصادر الأميركية – يتدخل في أدق تفصيلات الخطط التسليحية لبلاده، ونراه يشكو من أن الخطة الخمسية التي وضعتها واشنطن في سبتمبر ١٩٦٢ لتطوير قواته المسلحة غير كافية. كما يذكر في رسالة إلى جونسون أمراً مثيراً، وهو أن السوفييات في سنة ١٩٥٩ كانوا على وشك توقيع اتفاقية عدم إعتداء بينهم وبين إيران، مدتها ٣٠ أو ٥٠ سنة، كما يقول، لكن تأجل التوقيع، ولم يتم، بسبب شروط السوفييات السخيفة (Ridiculous). ثم يأخذ الشاه محمد رضى بهلوي الخيط ليورد مغزى إدراجه لهذه القصة، فيقول: إنه قد يكون من المثمر أن يوقع حلف شمال الأطلسي (NATO)، وحلف وارسو ( Warsaw pact) اتفاقية عدم اعتداء، على أن تشمل هذه الاتفاقية أعضاء الحلف المركزي ( Central Treaty Organization). وفي الرسالة نفسها نجد أمراً آخر مثيراً، فقد عرف عن الشاه محمد رضى بهلوي الاعتزاز بالمجد الفارسي العريق، لكن يبدو أن عرش الطاووس لم ينصب إلا لإرهاب الإيرانيين، وجيرانهم العرب، فلا يجد الشاه محمد رضى بهلوي غضاضة في أن يقول: إن أمن الخليج لا يشغل باله لأهميته لإيران فقط، بل يشغل باله لأهميته للغرب أيضاً. ولا نجد في رأينا ما يبرر هذا القول، لأننا لا

---

(1) السعدون عبد الرازق، العلاقات السعودية – الإيرانية: من التوتر إلى التقارب ١٩٨٣، ٢٠٠٠، بحوث دبلوماسية، العدد (١٠)، ٢٠٠٢، ص ١٢ – ١٤.

(2) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥-١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص ٧١.

نعلم بالضبط هل هذا نفاق سيئ؟ أم أن الشاه محمد رضى بهلوي يعتقد أنه بانضمامه إلى الحلف المركزي يصبح من قادة دول العالم الديمقراطي الحر، وأن التضحية للدفاع عن العالم الحر واجب عليه؟[1].

ويتفق بعض المخططين الأميركيين مع الشاه محمد رضى بهلوي في أن برامجه في مجال التسلح لن تؤثر في برامج الرعاية الاجتماعية، ولاسيما أن الحل الأسهل هو في زيادة إنتاج إيران من النفط لتمويل هاذين الطموحين معاً. ويبدو أن الأمور قد سارت كما أراد الشاه رضى بهلوي، وتقول مذكرة كتبها روبرت كومر (Robert komer) من مجلس الأمن القومي، وأعدت ليلقيها الرئيس، إن البحرية الأميركية قد زادت من قوتها في منطقة المحيط الهندي لتكون نداً للسوفييات والعرب إذا ما اعتدوا على إيران، كما تضم ما يبدد قلق الشاه محمد رضى بهلوي من التقارب العراقي – المصري، أو من القوة العربية عامة، ولا يقلق من تقرب الولايات المتحدة الأميركية إلى الرئيس جمال عبد الناصر الذي يمكن إرجاعه إلى أن ذلك مفيد للشاه وللولايات المتحدة حتى لا يرتمي الرئيس جمال عبد الناصر في أحضان السوفييات. ثم تذكر المذكرة أن المساعدات إلى مصر هي في مجال الغذاء فقط، ولا يمكنهم تحويلها إلى اقتراحات للرئيس عند مقابلة الشاه محمد رضى بهلوي، منها أن يحييه قائلاً: (أهلاً بالرجل الذي جعل إيران أكثر البقع إشراقاً في الشرق الأوسط) [2].

ونجد في تقارير السفارة الأميركية في طهران أن لا خطر في الأفق على إيران، إلا إذا مات الشاه محمد رضى بهلوي أو تنازل عن الحكم، في إشارة إلى أنه لا أفضل مما هو قائم الآن[3]. وتذكر تقارير أميركية تعود إلى مايو ١٩٦٤، أن نشاط الحكومة الإيرانية في إخماد تظاهرات يوليو ١٩٦٣، وضغطها على رجال الدين، أضعف كل مقاومة للشاه في إيران، بل إن الشاه محمد رضى بهلوي قد امتشق حسام الإصلاح، وبدأ يطارد الفاسد، فسرح قائد البحرية ونائبه، بالإضافة إلى ٣٠٠ عقيد من بقية

---

(1) الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤ ، هناك من الأسباب الموجبة التي تجعل من أمن الخليج الفارسي أمراً يحوز على الاهتمام الدائم، ليس من قبل دولتنا فقط، بل كذلك من قبل الغرب"، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(2) المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٤ في: المصدر نفسه. وقد اقترح كومر أن يتم الترحيب نفسه عند استقباله الزعيم الإسرائيلي أشكول (Eshkol) في وقت لاحق من الفترة نفسها قائلاً: " إنني ألح بقوة "كما قلت بخصوص أشكول على إنه يجب الالتزام بكلمة واحدة: نزع سلاح الضيف "كان من المألوف أن ترى الشاه رضى بهلوي في أحسن حالاته عندما تعّم الاضطراب أماكن أخرى في الشرق الأوسط خارج إيران ".

(3) المذكرة الموجهة من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا جيرنيجان (Jernegan) إلى المجموعة الخاصة "لمكافحة أعمال الشغب" في واشنطن بتاريخ ٢ مارس ١٩٦٤ في: المصدر نفس.

القوات المسلحة بتهمة تقبل رشات[1]. وكانت الاستخبارات الأميركية على خطأ، لأن الحالة انقلبت إلى صيحات مناهضة للولايات المتحدة الأميركية في أكتوبر ١٩٦٤، عندما منح البرلمان الإيراني الذي يسيطر عليه الشاه رضى بهلوي جميع العسكريين الأميركيين العاملين في إيران الحصانة الدبلوماسية، بما يشمله ذلك من حق في عدم الالتزام بالقوانين الإيرانية، مقابل تقديم الولايات المتحدة الأميركية ضمانات بنكية أميركية قيمتها ٢٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة جديدة[2]، ونتيجة لاضطرابات أكتوبر هذه ألقى الشاه محمد رضى بهلوي القبض على رجل الدين آية الله الإمام الخميني، ونفاه إلى تركيا[3]، لأنه طالب في إحدى خطبه في أثناء التظاهرات بإلغاء الحصانة الدبلوماسية للجنود الأميركيين، وبإسقاط الحكومة الإيرانية، وبتحميل الاستعمار والغرب مسؤولية التفريق بين الشيعة والعجم، وبين العرب والعجم. وهنا نلمس ما يفيد بنجاح الرئيس جمال عبد الناصر في إيران، ومطاردة الإمبريالية والاستعمار كانتا شعاراً ناصرياً استهوى الإصلاحيين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في كل مكان[4].

وكان تقرير أميركي قد أشار في يناير ١٩٦٥ إلى أن حركة الإمام الخميني وشعبيته خطرة جداً، وهذا يجعلها مصدر تهديد للحكومة الإيرانية[5]. لكن وزارة الخارجية الأميركية لم تأخذ هذا التقرير على محمل الجد. وفي أبريل ١٩٦٥ أكد الشاه محمد رضى بهلوي لوزير الخارجية الأميركي دين رسك (Dean Rusk) أن ثورته البيضاء تحقق أهدافها، من دون أن تراق هناك قطرة دم واحدة، ولا يوجد معارض لها إلا مجموعة من الملالي وملاك الأرض الذين فقدوا أرضهم خلال إصلاحاته، كما أعاد عليه الشاه محمد رضى بهلوي مخاوفه من العرب، وتشجيع الرئيس جمال عبد الناصر التمرد في الأهواز، وكيف أن السعودية لم تطور علاقاتها معه كما يتمنى، وأن تحفظها يرجع إلى علاقاته الجيدة مع إسرائيل التي لن يفرط فيها، وأنه ما زال يزود إسرائيل بحاجتها من النفط منذ سنة ١٩٥٧. وأخذ يكرر على مسمع رسك المثل القائل: "عدو عدوي صديقي"[6]. ومن هذا المبدأ أيضا ساند الشاه محمد رضى بهلوي الثوار

---

(1) Sepehr Zabih, The Iranian Military in Revolution and War London: New York: Routledge, 1988.p75-82.

(2) البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٦٤، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين..

(3) البرقية الموجهة "A-139"، طهران، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٦٤، المصدر نفسه.

(4) إرشادات الخميني بحسب ما جاء في خطبه بتاريخ ٩ سبتمبر .

(5) البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأميريكي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ ريل ١٩٦٥، المصدر نفسه.

(6) البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأمريكي، المصدر نفسه.

الأكراد في العراق، كما ساند الملكيين في حرب اليمن. وتظهر الوثائق الأميركية أن السلاح المصري الذي غنمته إسرائيل في حرب ١٩٦٧ يجد طريقه إلى أيدي الملكيين في اليمن من خلال إيران[1].

وبعد عشرة أيام من هذا الحديث جرت محاولة أخرى لاغتيال الشاه محمد رضى بهلوي، مما جعل السفارة الأميركية تعيد كل حساباتها في جعل استقرار إيران يعتمد على حياة شخص واحد، خاصة أنها زامنت أمر جونسون لإدارته في أغسطس ١٩٦٩ بالبحث عن بديل للتسهيلات العسكرية التي قد تفقدها الولايات المتحدة الأميركية في باكستان في أي وقت. ولم يكن في بال كبار رجال الاستخبارات من مكان لاحتواء المعدات الأميركية إلا إيران، لكن السفير الأميركي أرمن ماير (Armin Meyer) كان يرى أن على إدارة جونسون بذل مساع أكبر لجعل الأجواء في إيران أكثر تقبلاً للنفوذ الأميركي المزمع مضاعفته، بل إن الشاه محمد رضى بهلوي نفسه قد عبر عن تذمره من برنامج المساعدات الأميركية الذي كانت شروطه قاسية على إيران، وسهلة على دول أقل ولاء للولايات المتحدة الأميركية منها. ثم استمرت مراسلات السفير إلى واشنطن، وكلها تصب في خانة أن الشاه محمد رضى بهلوي قد يذهب إلى مصادر سلاح أخرى قد تكون منها الأسلحة السوفييتية[2]. ويبدو أن الشاه محمد رضى بهلوي لم يكتف بموافقة الإدارة الأميركية على قائمة طلباته من الأسلحة في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥، بل راح يطالب بمشتريات جديدة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار. وتظهر المراسلات بين الشاه محمد رضى بهلوي وجونسون مماطلات المتطلبات الإيرانية، ووجوب أن يذهب الكم الأكبر من مصادر الدخل في إيران إلى التقدم الاقتصادي مع الحفاظ على أمن إيران.

في نهاية سنة ١٩٦٥ تبين لنا أن الشاه محمد رضى بهلوي قد وصل في خططه التسليحية إلى حد معقول، لكنه ليس بكاف، وهو كما يقول: "كمن أكمل بناء ثلثي سد لحجز المياه"، وأن حماية إيران من أي اعتداء خارجي هي السبب الأول في كثرة مطالبه، ثم تأتي التغيرات السريعة في الساحة الدولية التي تتطلب سرعة إكمال بناء السد[3]. ومن تلك التغيرات أن ما وصلت إليه حرب فيتنام جعلت الشاه محمدرضى بهلوي مقتنعاً بعدم جدوى تدخل الأميركيين لمصلحة أهل المنطقة، حتى لا تصبح فيتنام أخرى، كما يقول الشاه محمدرضى بهلوي: "بل نريد السلاح لنقوم نحن بالدفاع عن أنفسنا". كما أظهر الخلاف الهندي - الباكستاني سنة ١٩٦٥ ضرورة حصول القوى الإقليمية مثل إيران على قوة تكفيها

---

(1) Current Intelligence Memorandum/1/,OCI no. 1109/65, Washington, April 23, 1965 in Ibid

(2) البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأميريكي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ ريل ١٩٦٥، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(3) حرب جوية استمرت ١٧ يوماً بين الدولتين، حققت فيها باكستان نصراً في مجال إسقاط الطائرات الهندية التي أغارت على الأهوز. Syed Shabbier Hussin and M. Tariq Qureshi , History of the Pakisan Air Force , 1947 – 1982 Karachi:PAF Press, 1982 pp. 105 – 150

للصمود ثلاثة أشهر على الأقل. ثم إن أزمة قبرص، وتربص السوفييات كالحرباء بذلك الشعب، يؤيدان ما نذهب إليه[1]. وأخيرا هناك مشكلة عدم الاستقرار في الخليج والوطن العربي. وهنا يشير الشاه محمد رضى بهلوي في سياق حديثه عن الأخطار المحدقة بالخليج إلى علمه في مرحلة مبكرة بخطط البريطانيين للانسحاب، كما يشير إلى أمر جديد آخر، وهو الأطماع العراقية والسورية في الأهواز، وكذلك ضرورة تطوير جزيرة خرج لتكون مصب النفط الرديف لعبدان، وحمايتها عسكرياً. كما أن التسلح ضروري للالتقاء مع رغبة الملك فيصل بن عبد العزيز في التعاون، وهذا لن يتم ما لم نكن متسلحين جيداً، لأن قدرنا نحن والسعودية أن نرث البريطانيين في المنطقة، وندافع عن الخليج معاً، ليس ضد الأخطار الإقليمية، بل لمصلحة العالم الحر[2].

وفي حديث الشاه محمد رضى بهلوي عن السد المبني من ترسانة الأسلحة الأميركية، وفي إشارته إلى التعاون مع الملك فيصل في السعودية في سنة ١٩٦٥، إشارات إلى أن مبدأ نيكسون المسمى "الدعامتان" (Twin Pillars) كان مطروحاً للحديث في واشنطن والمنطقة منذ أيام جونسون، لكنه لم ير النور إلا في سنة ١٩٦٩[3].

اتسمت شخصية الشاه محمد رضى بهلوي بتعصبه للقومية الفارسية، شأنه شأن أبيه، مع أخذه بمزيج من المعتقدات الدينية التي مرت على فارس، وأهمها الزرادشتية، إضافة إلى المسيحية التي عرفها ثقافة خلال دراسته في سويسرا، ونشأته الأوروبية فيها، مع عداء للعرب مثل والده قبله الذي يذكر عنه أنه مات وما حج قط، بل إن جوازات السفر الإيرانية كان يكتب فيها : "يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع المناطق والأماكن، ما عدا الحجاز"[4].

وقد تأثرت سياسة إيران الخارجية وخططها العسكرية بقناعات الشاه محمد رضى بهلوي تجاه العرب، فقد أيقن أن القومية العربية ممثلة في مصر الرئيس جمال عبد الناصر تكافح للسيطرة على نفط إيران في الأهواز، بل على نفط منطقة الخليج العربي كلها، وزاد من تأكيد مخاوفه الضعف في موقف بريطانيا في الخليج العربي. وكانت حقول نفط الأهواز تمد خزينة الشاه محمد رضى بهلوي بخمسة

---

(1) حرب جوية استمرت ١٧ يوماً بين الدولتين، حققت فيها باكستان نصراً في مجال إسقاط الطائرات الهندية التي أغارت على الأحوز. Syed Shabbier Hussin and M. Tariq Qureshi , History of the Pakisan Air Force , 1947 – 1982 Karachi:PAF Press, 1982 pp. 105 – 150.

(2) البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ في، ( A-113) مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين. .

(3) التدميري أحمد جلال، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين العهد البهلوي وعهد الجمهورية، مصدر سابق، ص ١٢٢- ١٣٠ .

(4) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية، ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٩- ٩٦.

وسبعين بالمئة من العملة الصعبة، وكانت هذه الأموال هي التي يبني بها الشاه محمد رضى بهلوي خططه التنموية، مما جعل مخاوف الشاه محمد رضى بهلوي من وجهة نظر جيوسياسية مخاوف ذات جذور، ولاسيما أن المنشآت النفطية كانت متركزة بكثافة في الأهواز، مما يجعلها هدفاً سهلاً لعمليات التخريب. أضف إلى ذلك أن ميناء المحمرة خرامشاه (Khorramshahr)، وهو الميناء النفطي الرئيسي، لا يمكن الوصول إليه إلا من شط العرب الذي يتحكم به العراق. كما زاد من رعب الشاه محمد رضى بهلوي تفكيره في أن أي تمرد في إمارات الخليج قد تؤدي تبعاته إلى إغلاق مضيق هرمز، وهو فم الخليج العربي. وهذا ما جعل الشاه رضى بهلوي يفكر في إنشاء ميناء نفطي، وقاعدة بحرية، في بندر عباس في جنوب الخليج، بعيداً عن متناول يد العراق العسكرية منذ سنة ١٩٦٦[1].

لقد جعلت العوامل النفسية والسياسية الشاه محمد رضى بهلوي في منتصف الستينيات من القرن العشرين مقتنعاً بأن الخطر عليه يأتي من العرب "حيث مثلت القومية العربية خطراً آنياً واضحاً للأمن القومي الإيراني". واستهجن الشاه محمد رضى بهلوي ادعاءات الرئيس جمال عبد الناصر بقيادة القوى التقدمية في الشرق الأوسط ضد الرجعية التي ضم الشاه محمدرضى بهلوي، على الرغم من ثورته البيضاء لرفع مستوى معيشة الإيرانيين[2]. وقد زاد شعور الشاه محمد رضى بهلوي بالمرارة عندما قطع الرئيس جمال عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع إيران في سنة ١٩٦٠، ثم أعلن الحرب الدعائية عليه التي يرى أنها قد تنجح في إيران، ولاسيما أن الرئيس جمال عبد الناصر- كما يقول الشاه محمدرضى بهلوي- يوصف بين العامة بالجرأة والحيادية والوطنية، بالإضافة إلى شخصيته الجذابة[3].

ويلوم الشاه محمد رضى بهلوي الرئيس جمال عبد الناصر على تبني بعض القادة العرب أطروحاته، مثل: المطالبة بالأهواز (خوزستان) (Khuzistan) وتسمية الخليج بـ "العربي" بدل "الفارسي"، وهو على اقتناعه بأن مصر والعراق وسوريا تعمل في الخفاء لتحريك الطابور الخامس من العرب الذين يصل عددهم إلى المليون نسمة في الأهواز، ويمثلون الأغلبية في أرض النفط الإيراني، كما أن حكومة العراق التي أطاحت بعبد الكريم قاسم في نوفمبر ١٩٦٣ أقامت علاقات طيبة مع مصر[4]. وإذا

---

(1) Mahmoud Foroughi, Iran's Policy Towards the United States paper presented at Symposium on Ir
Institute for International political and Economic Studies- Teheran and Stanford Research Center, Washington DC October 1997
http://www.sedona.net/pahlavi/forugh 1.html

(2) Intelligence Memorandum, no . 1355/66, Washington, May 21, 1966, in: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(3) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية، ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٠.

(4) المصدر نفسه، ص ٤٥.

أضفنا إلى ذلك النفوذ العسكري المصري الذي لا يتعدى ٣٥٠ عسكريا، لكنه كاف ليجعل العراق ألعوبة في يد الرئيس جمال عبد الناصر، فإن ذلك كان سيزيد من خناق القمة العربية حول عنق إيران. وقد زاد من اقتناع الشاه محمد رضى بهلوي في هذا الاتجاه حوادث الاشتباك بين الدوريات الحدودية الإيرانية والعراقية، عند مطاردة الأخيرة للثوار الأكراد الذين يدعمهم الشاه محمد رضى بهلوي. وفي المقابل كان العراق – بحسب رواية الشاه محمد رضى بهلوي – يدعم بعض التمرد لدى القبائل البلوشية (Baluchi) والقاشكية (Qashqai).

وهكذا نرى أن هذا الانطباع الذي كان يحسه الشاه محمد رضى بهلوي تجاه الرئيس جمال عبد الناصر قد قاده مع بعض الحقائق والشائعات والتقارير الاستخبارية والشكوك التي تجمعت كلها في سياق واحد لتثبت له أن الرئيس جمال عبد الناصر يعمل لإسقاط حكمه، على الرغم من أن ما كان يتخيله الشاه محمد رضى بهلوي لم يكن إلا صورة مبالغا فيها، وهي أكثر مما كان الرئيس جمال عبد الناصر يقوم به بالفعل. قد تكون مصر أعطت الوطنيين في الأهواز بعض المال وساعدتهم معنويا، لكن قواعد جبهة تحرير الأهواز كانت موجودة في الكويت، حيث تعيش ومازالت أسرة خزعل زعيم المحمرة السابق، كما كان للجبهة مكتب في سوريا، وربما تتلقى دعما ماديا من العراق، لكن تأثيرها ضعيف في الأهواز.. كما كان الرئيس جمال عبد الناصر يركز على ما تبثه إذاعة القاهرة من إرسال بالفارسية مدة ساعتين كل يوم، بالإضافة إلى إذاعة "صوت الشعب الإيراني" السرية الموقع، وان كانت في مكان ما من مصر، كما كان لمصر نفوذ في الخليج العربي، وربما ربطه الشاه محمد رضى بهلوي بخروج البريطانيين، ولو صحت توقعاته لأصبح ذلك خطرا على مضيق هرمز[1].

لم يقف الشاه محمد رضى بهلوي مكتوف اليدين، وكان عليه إشعال الحرائق الصغيرة لتشتيت جهود عدوه، وهي القومية العربية ممثلة في الرئيس جمال عبد الناصر، ومن ذلك حرب الإذاعات الدعائية، ودعم الثوار الأكراد في العراق الذين نجحوا بتقييد جزء كبير من الجيش العراقي في مواجهتهم معه في الشمال. كما تروي المصادر الأميركية إن الشاه محمد رضى بهلوي لم يتردد في طلب مساعدة كبار رجال الدين الشيعة في العراق للوقوف إلى جانبه، وإن كنا نرى أن هذا لا يستقيم مع ما نعرفه من عداء بين رجال الدين والشاه محمد رضى بهلوي،[2] لكن الوثائق على كل حال لم توضح مدى نجاح الشاه محمد رضى بهلوي بهذا المسعى. كما المصالح السعودية – الإيرانية التقت في اليمن، فقد قام الشاه محمد رضى بهلوي باستيراد الأسلحة للسعودية، حتى توصلها للقوات اليمنية الملكية في حربها ضد الرئيس

---

(1) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية، ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٧.

(2) وقد وجدت وزارة الخارجية الأميركية ضرورة شطب ثلاثة أسطر ونصف من الوثيقة في سياق الحديث عن هذه النقطة، مما يعنى أن رجال الدين تم الاتصال بهم من قبل الشاة في النص الأول من عقد الستينيات من القرن العشرين كانوا لايزالون أحياء عند نشر هذه الوثيقة في التسعينيات من القرن العشرين ولكن هل يتبع ذلك بالضرورة أنهم قد وافقوا على طلب الشاة؟

جمال عبد الناصر والجمهوريين. يضاف إلى ذلك محافظة الشاه محمد رضى بهلوي على علاقات جيدة مع إسرائيل، إلا أنه على رغم عدائه للعرب لم يتخل عن علاقات الصداقة مع السعودية والأردن، وشجع الملك فيصل بن عبد العزيز على إقامة منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٢، وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى فيها نداً للقومية العربية. كما حاول أن تؤدي علاقاته الودية مع السوفييات إلى سعيهم للضغط على الرئيس جمال عبد الناصر، لكن رئيس الوزراء السوفييتي الكسي كوسيغن الذي زار مصر في تلك الفترة لم يوصل للشاه ما يسره من أخبار في هذا المجال.

ولم يعد في وسع الشاه محمد رضى بهلوي إلا تدعيم قدراته العسكرية في الخليج العربي، وفي الأهواز جنوب غرب إيران، ولاسيما في مجال القوات البحرية والجوية[1]. ولم يكن الشاه محمد رضى بهلوي يتبنى سياسة تكديس الأسلحة هذه، لأنها تضمن له التفوق على العرب في ميزان القوة فقط، بل لأنه يعرف أن الولايات المتحدة الأميركية في حال وقوع النزاع بين الشاه محمد رضى بهلوي والعرب ستكون في وضع حرج بين أصدقائها العرب الذين قد يطلبون وقف الأسلحة لكلا الطرفين، وهو أمر كارثي على الشاه رضى محمد بهلوي إن تم في أثناء القتال. ومبررات خوف الشاه محمد رضى بهلوي كانت أقرب إلى الواقع، فقد أوقفت الولايات المتحدة الأميركية صادرات أسلحتها إلى باكستان في أثناء نزاعها مع الهند سنة ١٩٦٥، على الرغم من أن باكستان صديق مقرب من واشنطن. كما كان يغيظ الشاه محمدرضى بهلوي أن تستمر الولايات المتحدة الأميركية في تقديم المعونات الغذائية إلى مصر على رغم احتجاجاته المتكررة على ذلك[2].

ومع توجه الشاه محمد رضى بهلوي، لم تجد واشنطن بداً من فرض بعض الشروط على الشاه رضى محمد بهلوي، ومنها الاستعداد لاستقبال النفوذ الأميركي من باكستان، ليحل في إيران في أي وقت تشعر فيه الولايات المتحدة الأميركية بضرورة الانتقال فوراً، إلا أن الشاه رضى بهلوي ربط موافقته بموافقة الأميركيين في إطلاق يده في التسلح حتى من السوفييات، لكن الأميركيين كانوا واضحين في رفضهم ذلك. وفي الوقت نفسه، كتب جونسون إلى الشاهمحمد رضى بهلوي مغرياً إياه بسربين من طائرات الفانتوم ف – ٤ (F-4) إذا صرف النظر عن خطط التقرب من السوفييات، فطالب الشاه محمد رضى بهلوي بأسعار أقل للطائرات، وأن تسلم في وقت أسرع حتى يتخلى عن شراء معدات دفاع جوي سوفييتية، لكن تعهدات الشاه محمد رضى بهلوي للأمريكيين لم تثنيه في يناير ١٩٦٧ عن شراء معدات عسكرية سوفييتية، وقد صاحبها احتجاجات أميركية غاضبة، لكنها لم تكن من القوة لتوقف تنفيذ وصول

---

(1) المذكرة الموجهة من مستشار الأمن القومي الأميريكي هارولد سوندرز (Harold H. Saunders) إلى الرئيس جونسون، واشنطن، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٦٧ ، مركز الوثائق التالريخية، مملكة البحرين.

(2) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية، ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٥٥.

الطائرات الأميركية إلى إيران. وهنا نلاحظ أن الشاه محمد رضى بهلوي قد تخلى عن التزامه مع الغرب في معاداة الشيوعية، ويبدو أن الرجل كان ينفذ مخططاً آخر، لا ليطبقه في شمال إيران ضد السوفييات فقط، بل في الجنوب لفرض سيادته على الخليج.

وتظهر تقارير مستشار الأمن القومي الأميركي في فترة زيارة الشاه محمد رضى بهلوي للولايات المتحدة الأميركية في أغسطس ١٩٦٧ أن الشاه رضى بهلوي لم يعد يعتمد على الولايات المتحدة الأميركية في المساعدة الاقتصادية أو العسكرية، كما كان من قبل. صحيح أن الولايات المتحدة الأميركية هي أكبر مزود له بالسلاح، ولاسيما بعد القفزة الكبيرة في سلاح الجو الإيراني، وحصوله على القاذفات من نوع فانتوم ف - ٤ (F-4) ونورثروب ف-٥ (F-5)، لتكون في قواعد الخليج العربي الإيرانية، لكن الشاه محمد رضى بهلوي صار قادراً على التعامل مع السوفييات بحرية أكبر، كما زال الخطر الذي أثقل كاهله بعد هزيمة الرئيس جمال عبد الناصر وقد أبدى الشاه محمد رضى بهلوي تعاطف مع العرب، لكن ذلك كان فقط من خلال الإعلام الذي كان يراعي الشارع الإيراني المسلم.

وكنا قد أشرنا إلى أن الشاه محمد رضى بهلوي صاحب خبرة أصيلة في شؤون السلاح، ونجد ما يشير إلى أن الشاه محمد رضى بهلوي قد لاحظ خطط الفرنسيين لتسويق سلاحهم في المنطقة، ولاسيما بعد قرار ديغول بحرمان إسرائيل من الميراج بعد حرب ١٩٦٧. وكان الشاه محمد رضى بهلوي يرى أن على فرنسا توحيد مقاييسها الهندسية في صناعة الطائرات حتى يستوعبها السوق الموالي للغرب في المنطقة. ويبدو أن هذا ما أخذت به فرنسا، فقد نجحت بعد عقد من الزمن ببيع الميراج إلى الكويت والعراق، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة. ويقودنا هذا إلى أن الشاه محمد رضى بهلوي كان يرى أن يسيطر الفكر والسلاح العسكري الأميركي على المنطقة، وأن تظل تركيا وإيران خاصة، من مستخدمي السلاح الأميركي، ولاسيما في مجال سلاح الطيران، بل كان يرى إتباع العقيدة القتالية الأميركية (Doctrine) في هذا المجال[1].

استمر الشاه محمد رضى بهلوي في الضغط على الإدارة الأميركية لتقديم ضمانات لشراء أسلحة أميركية في أبريل ١٩٦٨، بما قيمته ١٠٠ مليون دولار. ويبدو أنه تمت في النهاية الموافقة على رغبة الشاه محمد رضى بهلوي، لكن جونسون لم ينس أن يذكر صديقه بأن الالتزام من إدارته الحالية قد لا يستمر خلال فترة الإدارات القادمة، لأن توريد متطلباته قد يستمر ٦ سنوات.

في بداية سنة ١٩٣٨ قرر الشاه رضى بهلوي الذي حكم ما بين (١٩٢٥ - ١٩٤١) فجأة تتويج نفسه إمبراطوراً، وتتويج ابنه محمد رضا بهلوي المولود سنة ١٩١٩ ولياً للعهد، وتتويج زوجته فرح ديبا

---

(1) المذكرة الموجهة من رئيس قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مديرية التخطيط في وكالة الاستخبارات الأميركية، كريتشفيلد (Critchfield) إلى مدير مركز المخابرات المركزية، واشنطن، بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ في: مركز الوثائق، مصدر سابق.

إمبراطورة، ووصية على العرش، حتى يكبر ابنه. ونشير هنا إلى أن الشاه رضى بهلوي لم يتوج رسمياً، فقد طرد البريطانيون والده، ولم تسمح ظروف الحرب العالمية الثانية للشاه بمراسم تتويج حكم ما بين (١٩٤١ - ١٩٨٠). ويبدو أن الشاه محمد رضى بهلوي في هذه الفترة بالذات، وبعد أن ظهر الضعف في الناصرية، شعر بأن عليه أن ينفذ ما يجول في خاطره من مشروعات لإيران والخليج العربي بسرعة، فهو شعر - كما تقول المصادر الأميركية - أن عمره أقصر من أن يطول ليرى أحلامه تتحقق، فطفق على الصعيد الداخلي يقفز بالمجتمع الإيراني قفزات كبيرة ليوصله إلى مصاف الدول الأوروبية، ولم يكن واضحاً آنذاك للشاه أن الإيرانيين كانوا يشعرون بالهلع من الهوة السحيقة التي وجدوا أنفسهم في أعلاها من دون قاعدة يستندون إليها[1]. أما في المجال الخارجي، فقد استدعا سفيره في واشنطن ليبلغه، وهو في منتجعه السويسري، غضبه على الإدارة الأميركية التي أخذت تراعي السعوديين على حسابه في قضية الخلاف على تحديد خط الوسط البحري بين السعودية وإيران. وهدد بإعطاء الشركة النفطية (IPACI) الإذن بالحفر في الجانب السعودي، متسلحاً بالاتفاق المبدئي في سنة ١٩٦٥ بينهما، ثم قرر إلغاء زيارته إلى العربية السعودية.

كما هدد باحتلال جزر منتصف الخليج أبو موسى والطنبين، وإن رفضت بريطانيا ذلك، فسوف ينسحب من حلف السانتو (CENTO)، بالإضافة إلى تصريحه برفضه قيام اتحاد الإمارات العربية الذي بدأ الحديث عنه في فبراير ١٩٧٨، لأنه كان يرى أن انضمام البحرين إليه غير شرعي، وكذلك كان يرى انضمام رأس الخيمة والشارقة إذا جعل البريطانيون جزر منتصف الخليج تابعة لهما[2].

صب الشاه محمد رضى بهلوي جام غضبه على الغرب، ويبدو لنا أن الشاه محمد رضى بهلوي قد ألقى بنفسه في خضم بحر هائج من ردة الفعل الأميركية، فقد وضعوه أولاً تحت مجهر يظهر مدى حاجته الفعلية إلى السلاح الذي يطلبه من دون مبرر، غير كلمة الخطر العربي. يقول هاري شوارتز (HarrySchwartz) من مجلس الأمن القومي في تحليل واقعي وشائق معاً: إن تقدير الشاه محمد رضى بهلوي لحاجته من السلاح، وتقديرنا لما سيوافق عليه الكونغرس (Congres) ، كل هذه التقديرات كان يعتمد عليها في ما مضى لمنح الشاه محمد رضى بهلوي ما يريده من سلاح، من دون ذكر كلمة واحدة منه حول نوع الحرب التي سيخوضها، ومن يهدده من العرب، أو ذكر نوع السلاح بناء على نوع الحرب[3].

---

(1) البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في إيران، واشنطن، بتاريخ ٥ مارس ١٩٦٨ (0125Z)، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(2) المصدر نفسه

(3) البرقية الموجهة ، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٦٨، المصدر نفسه.

وعلى الرغم من هذا، عاد المسؤولون في واشنطن إلى الأخذ برأي السفارة الأميركية في طهران التي كانت ترى عدم تضييع الهدف الأساسي من العلاقات الأميركية - الإيرانية التي تخدم في النهاية مصالح الولايات المتحدة الأميركية[1]. أما إذا أساء الشاه رضى بهلوي التصرف في الخليج، فيمكن أن يوقف إمداده بالسلاح، كما تم مع الباكستانيين. ويبدو أن الشاه محمد رضى بهلوي كان ماضياً في خططه التسليحية مهما كان الثمن، ففي رسالة من وزير الخارجية الأميركي دين رسك (Dean Rusk) إلى الرئيس جونسون، في أثناء التحضير للمحادثات بين الرئيس والشاه محمد رضى بهلوي خلال زيارته لواشنطن في يوليو ١٩٦٨، وبأسلوب "إذا سألك عن هذا الموضوع فأجبه كالتالي..."، يوصي رسك جونسون بالتالي: إذا سألك الشاه رضى بهلوي طالباً أن تزيد شركات النفط الأميركية استخراج النفط الإيراني، وان تزيد حصة إيران من سوق النفط الأميركية، فقل له إن هذا قطاع خاص يصعب علينا إجباره. وكان الشاه محمد رضى بهلوي قد اجتمع مع الشركات الأميركية والبريطانية في طهران، وطلب منهم من دون نجاح زيادة استخراج النفط من إيران منذ سنة ١٩٦٦. ولعل ما تجدر الإشارة إليه في هذه الزيارة هو طلب الشاه محمد رضى بهلوي من الأميركيين تزويده بنظام دفاع (أرض/ أرض)، حتى يتمكن من نشر هذه الصواريخ في الجزر الواقعة في مدخل الخليج، وبذلك يتمكن من السيطرة على مضيق هرمز، ولاسيما أن السوفييات كانوا آخذين في الاقتراب من الخليج بعد زيادة نشاطهم في المحيط الهندي، لكن الأميركيين لم يكن لديهم الحماسة نفسها لهذه الفكرة، فالخطر السوفييتي لم يكن بالحالة التي يتحدث عنها الشاه رضى بهلوي، كما أن إيران لم تكن لتستطيع منع السوفييات من الدخول إن أرادوا. ولم يغلق الأميركيون الأبواب في وجه الشاه محمد رضى بهلوي، فقد اخذوا طلبه على محمل الجد، وإن لم يكن بدرجة الضرورة نفسها. وكان أن رد رئيس الأركان الأميركية المشتركة بأن طبيعة الأهداف التي كان الشاه محمد رضى بهلوي يتحدث عن التصدي لها في مدخل الخليج، لا يناسبها في الترسانة الأميركية إلا صواريخ نايك (Nike Hercules)، وكان يمكن الولايات المتحدة الأميركية في هذه الحالة توفير بطاريتين، في كل بطارية تسعة قواذف، وكان باستطاعة الشاه محمد رضى بهلوي نصبها في جزر لاراك (Larak) وقشم (Qeshm) في أسفل الخليج[2].

ونتساءل: ألم يكن الأميركيون على علم بمخططات الشاه محمد رضى بهلوي؟ فهذه الصواريخ عالية الدقة في إصابة الأهداف، وقد كانت مطلوبة لكي تنصب في جزر أبو موسى، وطنب الكبرى،

---

(1) البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأمريكية في إيران، المصدر السابق.

(2) Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to the Assistant Secretary of Defense International Security Affairs (Warnke), DJSM 790-68, Washington, June 25, 1968, p 490 - 492.

وطنب الصغرى، لأن قسم لاراك تقع في مرمى نيران السفن السوفييتية في حال وصولها إلى مضيق هرمز، كما كان يفترض الشاه رضى بهلوي، وتستطيع هذه السفن تدمير معداته قبل أن يستطيع تشغيلها.

ويرى السفير ماير (Meyer) أن الشاه رضى بهلوي قد أعلن استعداد للذهاب مباشرة إلى الشركات المصنعة، والدفع لها نقداً، في حال تعذر الضمانات من الحكومة الأميركية، لكن الشاه محمد رضى بهلوي لم يذهب إلى الشركات مباشرة، بل ذهب في ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ إلى موسكو، ولم تكن هذه زيارته الأولى لبلد شيوعي، فقد أخذ يتملص من قبضة الغرب منذ سنة ١٩٦٢ ليبني لإيران سياسة خارجية مستقلة، وزار سبع دول شيوعية في السنوات الثلاث الأخيرة[1]. وعوداً على تلك الاستطراد، نقول: إن الشاه رضى بهلوي عاد من زيارته إلى موسكو، محذراً الكونغرس (Congres) الأميركي بقدرته على الشراء من السوفييات، وملمحاً بتفهمه للوضع في الولايات المتحدة الأميركية التي لن تقذف بأبنائها في الخليج لمصلحة إيران، نظراً إلى انعكاسات حرب فيتنام السيئة على الرأي العام الأميركي.

استمرت العلاقات الأميركية – الإيرانية على النسق السابق نفسه من التفاهم العالي المستوى، وكان الشاه محمد رضى بهلوي يناور ويولوح بالتعامل مع السوفييات، لكنه لم يخذل الأميركيين، وظل حليفاً مخلصاً طيلة ٣٧ سنة. وهذه الفترة التي تناولناها بالشرح هي أعوام الحرب الباردة المقلقة للشاه، وفيها نضجت فكرة توليه أمر حفظ الأمن في الخليج. وقد كان نيكسون على درجة الاقتناع نفسها بدور الشاه محمد رضى بهلوي في المنطقة، فأعلن في سنة ١٩٧٢ بلهجة مباشرة لا تلميح فيها أن الشاه محمد رضى بهلوي سوف يحل محل بريطانيا، شرطياً لمنطقة الخليج العربي[2]. وأخذ يزود الشاه رضى بهلوي بالأسلحة المتطورة بشكل من أشكال الحرب الباردة التي كانت تميل في السبعينيات من القرن العشرين إلى مصلحة السوفييات في الشرق الأوسط وأفريقيا. ويؤكد ذلك عندما نعرف أن إيران في تلك السنة لم تزود الولايات المتحدة الأميركية بأكثر من خمسة بالمئة فقط من حاجتها من النفط.

---

(1) البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى الوزارة الخارجية الأميركية، طهران،( A-139) بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ ، في: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

(2) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥ – ١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٣.

## ثانياً: العلاقات الأميركية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨

كان الشاه محمدرضى بهلوي يحاول في عقد الستينيات من القرن العشرين تحديث اقتصاد بلاده من خلال ثورته البيضاء للإصلاح الزراعي التي بدأت باستفتاء يناير ١٩٦٣، وانتهت في سنة ١٩٧١، لكن ما جرى هو أن النبلاء من ملاك الأراضي حصلوا على تعويضات بدل أراضيهم التي صودرت، ليحولوا تلك الأموال إلى استثمارات صناعية، وليتحولوا إلى طبقة رأسماليين، بتشجيع من الشاه محمد رضى بهلوي الذي احتفظ بأجود الأراضي المصادرة تحت ما يسمى "هيئة بهلوي"[1]. صحيح أن نسبة الملاك قد ارتفعت من ٢٦ بالمئة إلى ٧٨ بالمئة، لكن بقية الفلاحين الذين كانوا نسبة كبيرة من المجتمع أجبروا، كما كان الشاه محمد رضى بهلوي يخطط، على العمل في الصناعة التي كان الشاه محمد رضى بهلوي يعتقد أن مستقبل إيران فيها، وتردت أحوالهم إلى أسوأ مما كانت عليه عندما كانوا مزارعين، واتسعت المسافة بين الطبقة الدنيا والعليا اتساعاً كبيراً.

لقد كان هناك تطور صناعي في الستينيات من القرن العشرين، كما سيطر الشاه محمد رضى بهلوي على الجيش، وعلى البرلمان والحياة السياسية، وأخذت إيران بعد خروج المستعمرين البريطانيين تحاول أن تصبح دولة استعمارية نوعاً ما، بعد فرض نفسها بديلاً منهم في الخليج من خلال احتلالها جزر منتصف الخليج (الطنبين وأبو موسى)، كما كان البريطانيون يفعلون. ويقول الشاه محمد رضى بهلوي في هذا السياق في ١٤ أبريل ١٩٧٧: "على جيشنا أن يكون - لأننا لا نملك قوة نووية - أقوى من جيوش الدول النووية، ومصالح إيران قد تعني أن يقدم الجيش تضحيات خارج حدودنا لحفظ مصالحنا الوطنية والسياسية"[2]. وكان الشاه محمد رضى بهلوي يشير إلى تدخل قواته في عُمان، وهذا يدعم ما قلناه من سيطرة عقلية القوة الإقليمية على تفكيره.

لم يعد هناك بعد موت الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠ ما يقض مضجع الشاه محمد رضى بهلوي، فقد كانت علاقاته مع الإتحاد السوفييتي جيدة، ترجمتها اتفاقية الغاز الإيراني للسوفييات. أما الولايات المتحدة الأميركية ، فقد كان حارسها الأمين على الخليج، ومزودا منها بأحدث الأسلحة. وقد صفى خلافاته مع العراق بعد اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥، وكانت علاقاته مع السعودية وبقية دول الخليج جيدة، ولاسيما بعد توقفه عن المطالبة بالبحرين، وما كانت جزر صغيرة جرداء مثل أبو موسى والطنبين،

---

(1) الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤، في: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

Our Army Must Act in Ways Much Stronger than a Nuclear Army. Interests of Iran

(2) Our Army Must Act in Ways Much Stronger than a Nuclear Army. Interests of Iran Mean that Armed Forces Must Even Make Sacrifices Outside Our Borders to Safeguard the Country's Political and National Interests

لتحول دون استمرار العلاقات الاقتصادية مع دبي وغيرها من الأمارات الأخرى، بل إن سياسة إيران المعلنة هي دعم حقوق العرب في صراعهم مع إسرائيل[1].

وهكذا نجد إيران في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بلداً نصف صناعي، ونصف زراعي، ونصف استعماري، وامبريالياً بطريقته الخاصة؛ كل ذلك من ضمن خطة في ذهن الشاه محمد رضى بهلوي، لم يفلح في انجاز أي منها كاملة بمعزل عن اغلب الشعب الذي شرد الفقر الكثير من أبنائه، فهاجروا إلى دول الخليج المجاورة. ولم يكن حول الشاه محمد رضى بهلوي إلا الطبقة الوسطى متذمرة، وهي الأكثر فاعلية في تحركاتها، وتؤيد أي تغير في البلد، ليأسها من الوصول إلى الطبقة العليا، بسبب الفوارق الشاسعة بينهما. كما كان الشاه محمد رضى بهلوي يسير على خطى والده في الإعجاب بما فعله أتاتورك (Ataturk) في تركيا لإيجاد مجتمع علماني[2]. أما الطبقة الدنيا، فكانت في تلك المرحلة قابلة للتشبع بكل فكر جديد. كان النفط مفتاح السياسات البريطانية، ثم الأميركية لاحقا في إيران، وقد وصلت إيران إلى مرتبة ثاني بلد مصدر للنفط في العالم بعد السعودية. وقد بلغ نصيبها من الإنتاج في سنة ١٩٧٦، ٢٩٥ مليون طن، بينما كان ما ينتجه الاتحاد السوفييتي ٥١٥ مليون طن، وما تنتجه الولايات المتحدة الأميركية ٤٠٤ ملايين طن، وما تنتجه السعودية ٤٢٢ مليون طن. وأدى ارتفاع أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣ إلى تضخم لم يستطع الشاه محمد رضى بهلوي تلافيه، وكان الضحايا هم ذوي الدخل الثابت والمحدودة، فتولدت لديهم ميول ثورية. أما رجال الدين، فلم يستطع الشاه محمد رضى بهلوي عزلهم في الحوزات الدينية، وان كان هذا ما ظنه، والحقيقة إن المجتمع الإيراني المسلم كان لا يزال مرتبطاً بتراثه الديني بعمق، كما ستثبت الأيام ذلك. وكان هناك أيضا نشاط متذمر للحركة الوطنية الإيرانية، من اليسار واليمين، بعد إلغاء أحزاب المعارضة سنة ١٩٧٥.

هذه الأوضاع تسمى في تشريح الثورات "المرحلة الأولى"، وهي مرحلة "الأعراض"، تتبعها مرحلة "ارتفاع الحرارة"، ثم "الأزمة"، وأخيراً "النقاهة". ولا يمكن لباحث في الثورة الإيرانية، مهما لخص أحداثها في كلمات قصار، إلا أن يتحدث عن الإمام الخميني، الرجل الذي ملأ الدنيا وشغل الناس بالحديث عنه، وعن دوره في تلك الثورة، منذ أن أعلنت الأحكام العرفية في ٦ يونيو ١٨٦٣، بعد أعمال الشغب نتيجة اعتقاله أول مرة. وقد مثل الإمام الخميني حالة التذمر المنتشرة بين رجال الدين، وهاجم الحكومة الإيرانية كما ذكرنا سابقا، ما أدى إلى نفيه إلى تركيا سنة ١٩٦٣، ثم انتقاله إلى العراق سنة ١٩٦٥، ليمثل صوت المعارضة هناك، وليملأ أسماع الإيرانيين بخطبة الداعية إلى الثورة ضد الشاه محمد رضى بهلوي، من

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١١٢– ١١٤.

(2) Keddie, Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution, pp192-194

خلال أشرطة التسجيل المهربة، على الرغم من موقف السافاك. لكن الإمام الخميني كان ضحية الصلح بين الشاه رضى بهلوي والعراق، فهاجر في ٦ أكتوبر ١٩٧٨ إلى فرنسا، وهناك لقي مجالا أرحب للقاء قوى المعارضة الإيرانية، كما لقي مجالا أوسع للتواصل مع الإعلام في الغرب[1].

منعت أحزاب المعارضة السياسية منذ سنة ١٩٧٥، ومنذ ذلك الحين أخذت موجات معارضة الشاه رضى محمد بهلوي المتنوعة تتراكم، ومنذ منتصف سنة ١٩٧٧ تسلم رجال الدين زمام المبادرة في قيادة التظاهرات التي كانت تجري في المناسبات الدينية. وكان أن تدخلت الشرطة في نوفمبر من السنة نفسها، وقتلت العديد من الناس، فأخذت التظاهرات شكلا أكثر تطرفا، وأصبح الشاه محمد رضى بهلوي أكثر دكتاتورية كي يوقفها. فأصبح المعتدلون نتيجة ذلك متطرفين في عداء الشاه محمد رضى بهلوي، وانتشرت النار في الهشيم في خريف سنة ١٩٧٨، عندما اضرب عمال النفط، وعمال المصانع الحكومية، وموظفوا المصارف، ما حكم الاقتصاد المصاب بالتضخم أصلا، وزادت التظاهرات، وقفزت الثورة إلى مرحلة حصول مسيرة ثمانية ملايين متظاهر في ١٠ ديسمبر ١٩٧٨ [2]. ولم يكن أمام الشاه محمد رضى بهلوي بعد شهر من ذلك إلا مغادرة إيران في ١٦ يناير ١٩٧٩، تاركا البلد في يد مجلس وصاية، تحت قيادة رئيس الجبهة الوطنية شاهبور بختيار (Shahpur Bakhtiar)، كرئيس للوزراء. ثم عاد الإمام الخميني في يوم ١ فبراير ١٩٧٩ ليعلن الجمهورية الإسلامية في الأول من ابريل ١٩٧٩، لكن بختيار لم يستطع الاستمرار في منصبه، فقد فر إلى فرنسا، ليحل محله رئيس وزراء جديد هو مهدي بازرخان (Mehdi Bazergan). لكن بازرخان البالغ من العمر ٧٤ سنةا لم يصمد هو الآخر، وقد حدث في أثناء ولايته أن احتجز ٥٠٠ طالب إيراني في ٤ نوفمبر ١٩٧٩ رهائن أميركيين بلغ عددهم ٦٦ رهينة من السفارة الأميركية، بدعوى إعادة الشاه محمد رضى بهلوي وممتلكاته من الولايات المتحدة الأميركية. وقد أدى احتجازهم مدة ٤٤٤ يوماً انتهت في ٢٠ يناير ١٩٨١ إلى عواقب وخيمة، تخللها قطع جميع أنواع العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وجرت تداعيات على منطقة الخليج العربي، هي ما سنبحثه هنا.

كانت أزمة الرهائن كمَا ضئيلاً من هموم أبو الحسن بني صدر (Bani Sadr) الذي أصبح رئيساً بعد بازرخان في نوفمبر ١٩٧٩، وكان طموحا في كسب ولاء الجيش وبقية القوى السياسية. فحرض رجال الدين الإمام الخميني عليه، ففقد منصبه في ٢٠ يونيو ١٩٨١، وهرب، ودخلت إيران مرحلة

---

(1) الشايجي عبدالله خليفة، عوامل بناء الثقة بين دول اجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، مصدر سابق، ص ٢٧.

(2) الصدر نفسه، ص ٣٣.

(الأزمة)، وهي العداء للمحيطين بها، من حرب مع العراق في سبتمبر ١٩٨٠، وتفجيرات في الكويت والسعودية والبحرين، وتبين موقف يدعو إلى تصدير الثورة إلى دول المنطقة[1].

بدأ العراق محاربة إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) واستغل صدام حسين الفوضى التي كان ذلك البلد يمر بها ليعيد سيطرة العراق على شط العرب، ثم تطور الهدف إلى تحرير عربستان. وقد كانت هذه الحرب مدمرة للاقتصاد الإيراني، كما كانت مدمرة للاقتصاد العراقي، حتى انتهت في سنة ١٩٨٨، بعد أن قتل فها ما يزيد على مليون شخص، وجرح ما يصل إلى ١،٧ مليون إنسان.

قامت بين إيران ودول الخليج العربي نتيجة الثورة اضطرابات في علاقتهم ببعض، نرى قبل الدخول فيها الإشارة إلى طبيعة العلاقات الإيرانية - الخليجية التي اتسمت بعدم الاستقرار، فكانت علاقات تعاون مرة وعلاقات صراع وتنافس مرة أخرى. وتبادلت الشعوب الإيرانية والعربية على ضفتي الخليج الأدوار الحضارية، ولم يقف الماء المالح عائقا بين شعوبه، بل عمل على تلاقيهم. وما زال هناك من عوامل التلاقي الكثير من الأسباب، لعل أولها الدين الإسلامي الحنيف، وقيم الجوار، والاعتماد على النفط مصدرا وحيدا للدخل، بحيث كان بالإمكان العمل من خلاله على تشكيل كتله اقتصادية واحدة.

ويأتي السؤال: لماذا التوتر إذاً بين القاطنين على ضفتي الخليج؟ هل ذلك راجع إلى التاريخ، وتفشي الجهل، وغياب الثقة؟

نعم، لكن هذا جزء بسيط من السبب، فقد لعبت المؤثرات الإقليمية والعالمية دورا كبيرا في التوتر الخليجي - الإيراني، وهي مؤثرات تطل برأسها عنوة، ثم تقوم بالتفاعل في نسيجنا الداخلي، لتقذف بعد ذلك بنتائج لم يكن لنا يد في صنعها. فقد استقبلت الشعوب العربية الثورة الإيرانية بالإعجاب والتقدير، لأنها حققت أمراً جليلاً بإسقاط الشاه رضى بهلوي الذي كان يعد من أقوى الدكتاتوريين في زمانه، كما كان مساندا لإسرائيل عدو العرب والمسلمين. وكان طابع الثورة الإسلامي أرضية بني عليها الكثير من أبناء المنطقة آمالاً كبيرة لحل المشكلات الإقليمية التي كانت قائمة مع الشاه محمد رضى بهلوي. وفي غمرة الإحساس بالإعجاب غابت مدة قصيرة حقيقة أن الثورة قد توصل إلى الحكم نظاما يختلف عن أنظمة الحكم القائمة في المنطقة، وزاد من الإحساس بحدة المشكلة البنية المذهبية الدينية للسكان في الخليج العربي، مقابل السكان الشيعة في إيران، كما زاد من حدة المشكلة صعود الإسلام السياسي في المنطقة العربية عامة، واجتمع السببان ليظهرا إن الثورة الإيرانية تهديد للأوضاع القائمة[2].

---

(1) المصدر السابق.

(2) الشايجي عبدالله خليفة، عوامل بناء الثقة بين دول اجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩، ج١، ص ٦٦- ٧١.

اعتبر الإمام الخميني في تقييمه الإيديولوجي إن الولايات المتحدة الأميركية هي الشيطان الأكبر، وان الاتحاد السوفييتي هو الشيطان الأصغر. وينسحب ذلك على أصدقاء الشيطانين وحلفائهما في الخليج، لذلك يجب تنقية هذه الدول، ولن يتم ذلك إلا عندما تثور شعوبها ضد الحكام الموالين للولايات المتحدة الأميركية، وتقوم بإنشاء حكومات مشابهة للحكومة الإسلامية في إيران، كما إن عليها قطع علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية ، والاعتراف بدور إيران الرائد في الخليج العربي. وكان هذا معناه أن إيران قد ركبت موجة سعي محموم مخيف لتصدير الثورة إلى الدول الخليجية، كما ربط الإمام الخميني بين تصدير الثورة وبقائها واستمرارها، فكان لزاماً عليه إتباع مبدأ تصدير الثورة، وتحفيز عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية. وكانت وسيلة تصدير الثورة هي القوى السياسية داخل المؤسسة الدينية الإيرانية الحاكمة، مثل حزب الله، ومؤسسة "خمسة عشر خرداد"، ومنظمة الارتباطات الثقافية التي ترى نفسها المسؤولة الأولى عن تصدير الثورة، وتسلم قيادة ما سمي بـــ"الإسلام الشعبوي" في المحيط القريب منها، وفي بقية أنحاء العالم الإسلامي[1].

لم يكن النظام المثالي الذي تصوره الإيرانيين عن الثورة ليفرط في مصالح إيران الحيوية، بل وضع العواطف جانباً، وتبنى الموقف نفسه من قضية جزر الخليج الإماراتية. ودخلت دول الخليج العربي مع إيران في مرحلة "حرب باردة"[2]، وعادت المطالبة الإيرانية بالبحرين، بل أنها كانت وراء محاولتين لقلب نظام الحكم هناك سنة ١٩٨١. وصرح الإمام الخميني: إن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي والأميري بل ويريد تغيير الأنظمة في دول الخليج، وهو النظام المعتمد في جميع دول الخليج. وقال بعض المسؤولين الإيرانيين إن دول الخليج أدوات للاستعمار الأميركي. ثم اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في ١٩٨٠، ووقف معظم العرب مع العراق، كل لأسبابه ومصالحه، وكان من مصلحة دول الخليج إيجاد من يرجح الكفة الأخرى من الميزان في المنطقة. ويقول عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون آنذاك، إن الدول الخليجية لم تدعم العراق إلا بعد أن خرج من الأراضي الإيرانية التي احتلها، وبعد أن أصبح ضروريا مساندته للحفاظ على حدوده، وبعد أن رفضت إيران وقف إطلاق النار[3]. وخلال الحرب، جاء في الخطاب السياسي الإيراني ما يفيد باستمرار الحرب حتى النصر، وأن كربلاء ما هي إلا نقطة في الطريق إلى القدس، إلا أن "روبسبير" الثورة الإيرانية آية الله صادق خلخالي قال في تصريح له في الجزائر في الأشهر الأولى من الحرب إن اندلاع الحرب مع العراق خطأ، وكان من المفروض أولا تحرير الخليج العربي، والسعودية، ومصر، ثم العراق.

---

(1) المانع صالح عبد الرحمن، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية في كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ص ٨١ -٨٤.

(2) الشايجي ، مصدر سابق ،ص ٤٣ -٤٨.

(3) حسن الصبيحي، إيجاز في السياسة والتاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٣، ص ٤٥.

كانت البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ترى إن إيران هي المصدر الحقيقي للخطر على أمنها القومي، أما الكويت فقد تعرضت لموجة من التفجيرات، كان منها التفجير الذي استهدف موكب أمير الكويت في سنة ١٩٨٥، ثم أصبحت منشآتها النفطية هدفا للصواريخ الإيرانية، كما تعرضت ناقلات النفط لهجوم الزوارق الإيرانية السريعة، وذهب ضحية الألغام البحرية ١١ سفينة للكويت، مما جعل الكويت تقوم بتسجيل ناقلات نفطها في الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي، في محاولة لجعل أعلام هذه الدول تحمي الناقلات الكويتية. وقد نجحت الأعلام الأميركية والسوفييتية بإبعاد زوارق الإيرانيين السريعة، لكنها لم تستطع حماية تلك السفن من الألغام البحرية التي بثها طرفا النزاع، فطلبت الولايات المتحدة الأميركية تدخل بقية دول الغرب لإرسال كاسحات الألغام القادرة على تطهير الممرات، ومضيق هرمز على أقل تقدير. وكان هذا معناه فتح باب منطقة الخليج على مصراعيه للتدخل الأوروبي، والسوفييتي، والأميركي بالصورة التي اوضحناها[1].

كما ناصبت طهران السعودية العداء، وحدثت أعمال الشغب في المنطقة الشرقية، ثم أعمال الشغب الإيرانية في مواسم الحج التي كان أعنفها سنة ١٩٨٧، عندما اكتشفت القوات السعودية كميات من الأسلحة والمتفجرات. ثم جرت "تظاهرة البراءة" في تلك السنة، وجرى صدام مع قوات الأمن السعودية راح ضحيته (٤٠٢) حاج إيراني، وكان من نتائجها قطع العلاقات بين إيران والسعودية. كما دعت إيران إلى وضع الحرمين الشريفين تحت إدارة إسلامية مشتركة، وذهبت إلى حد إقامة مؤتمر إسلامي في لندن سنة ١٩٨٨ لنزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين. كما امتنعت عن حضور مؤتمر القمة الإسلامي، وقاطعت موسم الحج مدة سنتين، بسبب تحديد السعودية عدد الحجاج الإيرانيين بأقل من ثلث العدد الذي كان عليه قبل سنة ١٩٨٧[2].

لقد أدت سياسة تصدير الثورة إلى سخط عارم في مراكز صنع القرار الخليجية، رافقها القدر نفسه من السخط الشعبي عندما تعرضت ناقلات النفط للتهديدات الإيرانية. وكان هذا أول أسباب سقوط مبدأ تصدير الثورة، أما السبب الثاني، فكان قلة الإمكانات المادية لإيران لتحقيق هذا الهدف لانشغالها بالحرب مع العراق، وصرف دخلها القومي على ذلك الباب.

---

(1) التدمري أحمد جلال، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين؛ العهد البهلوي وعهد الجمهورية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٩، ٢ ج الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة، ٢٠٠٠، ص ٤٨- ٥٢.

(2) الشايجي عبدالله خليفة، عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩، ج١، ص ٥٧ – ٦٠.

## ثالثاً: العلاقات الأميركية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩

كان لعملية إنقاذ الرهائن الأميركيين في إيران المسماة "مخلب النسر" (Eagle Claw) التي جرت في ٢٤ – ٢٥ ابريل ١٩٨٠، مدلولات وأبعاد أكثر من نتائج العملية العسكرية نفسها. ويبدو أن الأحداث الجسام التي مرت على المنطقة في الفترة نفسها، أدت إلى تهميش حجم هذه العملية، وربما كان للتكتم على نتائجها في البداية أثر في عدم هبوب عاصفة تجعل ظلها مجالا للنقاش إلى وقت طويل.

فقد انطلقت ثلاث طائرات نقل أمريكية من طراز شارلي – ١٣٠ ( C- 130) من مطار "قنا" في مصر، وعلى متنها وحدة من القوات الخاصة (الضوء الأزرق) المتمركزة في فورت براغ في الولايات المتحدة الأميركية ، كما رافقتها ثلاث طائرات تزود بالوقود. وقد عبرت الطائرات الست البحر الأحمر، واجتازت باب المندب، ثم انحرفت نحو الشرق باتجاه مطار مصيرة العُماني، حيث تزودت بالوقود، واستمرت في رحلتها إلى صحراء لوط الإيرانية. وقد انطلقت في الوقت نفسه ثمان طائرات هليوكوبتر "USMC RH -53's" من الحاملة "نيمتز" (US Carrier Nimitz) في الخليج العربي، وكان اللقاء في مطار "بوشت بادام" الصحراوي جنوب شرق طهران.

كانت الخطة تقضي بمهاجمة مجمع السفارة الأميركية في طهران، وإطلاق سراح المحتجزين. وقد اختلفت الروايات حول الطريقة التي ستتبع لتخليصهم من الإرتهان. ويقول الأميركيون إن الخطة كان مقدراً لها النجاح، عندما يتم إطلاق الغازات المخدرة على مجمع السفارة، وخطف الرهائن والحرس مخدرون، لكن الإيرانيين يرون إن العملية كانت ستتم تحت نيران طائرات الهليوكوبتر الكثيفة، ويختطف النسر حينئذ الرهائن من بين جثث الحرس الإيرانيين[1].

كان كارتر تحت ضغط الانتخابات الرئاسية بحاجة إلى تحسين صورته، من القائد الضعيف إلى البطل الذي خلص الرهائن من أيدي الأعداء، إلا أن الأمور لم تجر كما أراد، فقد تعاونت الطبيعة والقدرات المتواضعة لمنفذي العملية على إفشالها. فقد هبت عاصفة رملية على نقطة التجمع قبل اكتمال نصاب القوات الغازية، وتعرضت بعض الطائرات إلى خلل في أدائها، وفقدت ثلاث طائرات من أصل ثمان، ما جعل كارتر يأمر بإلغاء المرحلة الثانية من العملية[2].

---

(1) Chua Lu Fong Operation Eagle Claw, 1980: A case study in crisis management and military Singapore Armed Forces, vol, 28, no. 2 April-June 2002.p241-245 .

(2) Philip D. Chinnery, Air Commando, in: Operation Eagle Claw: The Failed Rescue of American Hostages, Iran 1980
http://www.specwarnet.com/miscinfo/eagleclaw.htm

لقد كانت السلامة نصف النصر في ذهن المخططين الأميركيين، وأصبح معروفا إن الغزاة لم يسلموا، فقد كانت الأوامر ألا يحلق طيارو الحوامات أعلى من ٢٠٠ قدم لتفادي الرادار الإيراني. وكان الجو العاصف وما تثيره الطائرات من غبار كافي لانعدام الرؤية، فاصطدمت إحدى الهليوكبترات بإحدى طائرات الوقود، وغدت الصحراء كتلة لهب كثيفة، وقتل ثمانية من قوات الغزو، وجرح أكثر من ١٢ جنديا أميركيا[1].

أثبتت العملية أن الولايات المتحدة الأميركية كانت ضعيفة في أهم مرتكزات عقيدتها العسكرية، وهي التكنولوجيا التي لم يروضها الأميركيون لخدمتهم في هذه العملية، بل تمردت عليهم، وخسروا ورقتهم التي اعتمدوا عليها، وليس في وجه الإيرانيين ولا السوفييات، بل في إقناع أهل الخليج بقدرتهم على حماية حلفائهم. واستقر في ذهن أهل القرار في الخليج أن الولايات المتحدة الأميركية فقدت صدقيتها العسكرية بعد فشل عملية "مخالب النسر"، فضلاً عن صدقيتها السياسية[2]. بينت القفزات الواسعة التي قامت بها الطائرات من مصر إلى عُمان فإيران معرضة نفسها للكشف الراداري السوفييتي، والقمر السوفييتي الدائر فوق باب المندب، أن حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة قد تخلوا عنها، فقد كانت تركيا أقرب من مصر، وباكستان، والقواعد البريطانية في قبرص، بل أقرب من القواعد الإسرائيلية التي كان سبب استبعادها هو منع اجتماع المسلمين حول إيران إذا انطلقت الطائرات ضدهم منها.

لقد حرم التمنع السعودي قوات "دلتا" من وثبة قريبة، ويدل هذا على أن السعودية كانت ضد إيران لمصلحة العراق، لكنها لم تكن مستعدة لتكون ضد إيران لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية عند تفجير مجمع "الخبر" السكني في التسعينيات من القرن العشرين، فقد رفضت تحميل إيران المسؤولية، كما أراد الأميركيون، كما أن عُمان لم تكن موافقة على أن تبدأ العملية من أراضيها، وكان أقصى ما سمحت به أن تتزود طائرات أميركية في طريقها من الغرب إلى الشرق في مطار مصيرة، من دون أن تلم بتفصيلات ما جرى لاحقاً. أما استخدام قاعدة "قنا" في صعيد مصر، فلا يدل إلا على استعداد السادات، بل تودده للأميركيين، ليحل محل الشاه رضى بهلوي في التنظيمات الأمنية الأميركية في الخليج العربي، وهو وجانب آثرنا عدم التوسع فيه، بسبب قصر الفترة بين سقوط الشاه محمد رضى بهلوي ومقتل السادات. وهذا يجرنا إلى ملاحظة العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية ودول المنطقة من المنظور الثابت والمتغير. إن من الشائق ملاحظة أن الولايات المتحدة الأميركية كانت هي الثابت في هذه اللعبة، وكانت

---

(1) Otto Kreisher, Desert One, Air Force Magazine, vol. 82m no. 1January 1999.p 83 - 87

(2) الصبيحي حسن، إيجاز في السياسة والتاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٣، ص ١٩ – ٢٣.

مصر ضدها في زمن الناصرية، بينما كانت إيران البهلوية إلى جانبها، ثم أصبحت مصر السادات إلى جانبها عندما ناصبتها إيران الإمام الخمينية العداء السافر.

يتضح أن سنة ١٩٨٠ كان هو الميلاد الرسمي لقوة التدخل السريع، كما يظهر من تشكيلها أنها لم تكن للتعامل مع أزمات الخليج فقط. ونستدل على ذلك من حجم قوة مشاة البحرية (المارينز) الذين يفترض أنهم القوة البرمائية المكلفة بالإنزال الأول، وإقامة رأس جسر للقوات اللاحقة، إذا كيف يستطيع هذا العدد المتواضع أن يزيح جيشا سوفييتيا لا يقل عن العدد الذي دخل كابول سنة ١٩٧٩؟ مع العلم أن السوفييات في ذلك الوقت كانوا قادرين على دخول المنطقة بكل يسر عسكرياً، لا سياسياً، من خلال القوات المحمولة جوا التي تتكون من سبع فرق، كل فرقة مكونة من ٨٥٠٠ مقاتل، و٣٠٠ مدرعة، وأسطول من طائرات النقل يكفي لتحريك ثلاث فرق في وقت واحد، وهذه كانت هي الميزة في العقيدة القتالية الشرقية، وهي الاستخدام الخاطف لقوة عسكرية.

ولابد من الإشارة هنا إلى إن هناك من رأي إن إنشاء هذه القوة لم يكن لصد السوفييات في منطقة حقول النفط في الخليج العربي على الجانب العربي فقط، بل إن السوفييات كانوا ينتظرون أن ترهق الحرب العراقية - الإيرانية كلا الطرفين، مما يزيد من فرصة اختراق السوفييات لأحدهما أو كليهما، وبذلك يكون ميدان المعركة بين هذه القوة والسوفييات، إما في إيران أو العراق. ويبدو لنا أن قوات التدخل السريع في فترة تكوينها أخذت اكبر من حجمها في مخيلة العرب الذين كانوا يعتقدون أنهم مستهدفون بها، وكان تركيز الإدارة الأميركية على إمكانات التدخل العسكري في الخليج أسلوبا غير مدروس أدى إلى إن السعوديين، والكويتيين خاصة، اعتقدوا أن الولايات المتحدة الأميركية تعد للاستيلاء على حقول النفط الخليجية أكثر من أعدادها للدفاع عنها[1].

## التسهيلات التي توافرت للولايات المتحدة الأميركية من بعض الدول الخليجية

وكان لابد من الحصول على تسهيلات داخل المنطقة نفسها، فكانت هناك عُمان والبحرين. وقد ذكرنا سابقا إن الأميركيين قد فاتحوا سلطان مسقط في سنة ١٩٥١ بأن يسمح لطائراتهم باستخدامهم جزيرة مصيرة قاعدة لعملياتهم، لكي يقوموا بمسح شامل لعُمان، لكن السلطان وافق على المسح الجوي والهبوط

---

(1) جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي، ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية الربعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث، ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢-٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ، الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٩٣، ص ١٤٩ - ١٥١.

في مصيرة للتزود بالوقود، من دون أن تكون قاعدة دائمة لهم[1]. وفي يونيو سنة ١٩٨٠ وقعت عُمان والولايات المتحدة الأميركية اتفاقا يقضي باستخدام القوات الأميركية للتسهيلات العُمانية، لقاء مائة مليون دولار مساعدات عسكرية[2]، في الوقت الذي كانت فيه أبواق الدعاية (التقدمية) في المنطقة العربية تصف مثل هذا الفعل بأقصى درجات الخيانة، لكن التطورات الإيرانية والأفغانية، والجرح الأحمر الدامي من ظفار، كان كافيا لجعل عُمان من أقوى مؤيدي الاحتلال الأميركي في الخليج العربي. وعلى الرغم من تذمر العسكريين الأميركيين منها وتسميتها "جزيرة الخيال" (Fantasy Island) [3]، إلا أن جزيرة مصيرة كانت هدف المخططين في البنتاغون، لأنها النافذة الاستراتيجية التي تطل على الخليج العربي، وكان البريطانيون أول من استخدم هذه الجزيرة الجرداء لخدمة الطائرات سنة ١٩٣٣، وقد تركوها في سنة ١٩٧٤، وكان ما وجده الأميركيون من تسهيلات لا يكفي لما كانوا ينوونه للجزيرة من دور، فلم تقتصر عمليات البناء على مصيرة فقط، بل شملت قاعدة السيب أيضا، بتحديث مدرج الهبوط، وبناء جزيرة دشم محصنة لحماية الطائرات، ومعدات إسناد، وحظائر للصيانة، ومستودعات للذخيرة، وصهاريج للوقود، وكانت قاعدة لطائرات أوريون بي - ٣ ( Orion P-3) الاستطلاعية الأصغر حجماً من الأواكس، والمشابهة لها في الواجبات.

كما عاد النفوذ الأميركي في البحرين أكثر قوة مما كان خلال الثلاثين سنة فمنذ ١٤ أغسطس ١٩٧١ والبحرين مقر قيادة الأسطول الخامس الأميركي. وعلى الرغم من قلة سفن هذا الأسطول، فإن التي تكون منها في واجب في المنطقة كانت تتبع تلقائياً قيادة هذا الأسطول. وقد صاحب النفوذ الأميركي في البحرين عراقيل كثيرة، على الرغم من معرفة البحرينيين بالفوائد الاقتصادية والأمنية من وجود الأميركيين. وكادت تلك العراقيل في حدتها أن تؤدي إلى مغادرة الأميركيين لقاعدة الجُفير، ولكن المسؤولين في البحرين كانوا في غاية الود والتعاون مع الأميركيين. ونرى إن ذلك يعود إلى المقارنة بينهم وبين البريطانيين، فقد شهد تاريخ البحرين قبل استقلالها تسلط الوكلاء السياسيين في فترات متفرقة، وكانت نتيجتها نفور أهل البحرين من الاحتلال البريطاني الذي كانت تحكمه الطبيعة الاستعمارية التي غدت شاذة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين، وأدت في النهاية إلى خروج البريطانيين من المنطقة. وعلى الرغم من ذلك لم يستغل الأميركيون الوضع إلى أقصى حدوده، لأنهم كانوا يعرفون المنطقة من

---

(1) British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of April 1951 in: political Diaries of the Persian gulf, vol. 19 : 1951-1954m p. 186.

(2) حسن الصبيحي، إنجاز في السياسة والتاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٣، ص ٧٢ - ٧٩.

(3) لأن كل ما تريد الحصول عليه هنا يعد ضرباً من الخيال. أنظر:

Masirah, Oman, maintained byhttp: //www.globalsecurity.org/military/facility/masirah.htm.

خلال النفط فقط، كما بينا في ما سبق، أما عسكريا فلم يكن هناك إلا الحرب الكورية التي يذكر إن القوات الأميركية اعتمدت خلالها على نفط الخليج اعتمادا تاما[1].

حصل الأميركيون في الجُفير على عشرةأفدنة تمثل ١٠ بالمئة من مساحة القاعدة البريطانية القائمة هناك، بما فيها من تسهيلات تشمل مبنى لقيادة الأسطول، وهوائيات اتصالاًت، ومبنيين لنادي الضباط والأفراد، ومطعما صغيرا، ومبنيين لسكن الضباط والأفراد[2]. لكن المشاكل التي عانتها البحرين من حجم هذه التسهيلات الصغيرة كان كبيرا جدا، فقد أعلنت إن لا قواعد أميركية في البحرين، مراعاة للتوجه العربي العام المناهض للنفوذ الأميركي، وكانت صادقة في ذلك. فالموجود في البحرين - كما يعرف الخبراء في الشؤون العسكرية - لم يكن يصل إلى ما يسمى قاعدة بحرية، ولا يتعدى ما سمي به فعلاً وهو التسهيلات البحرية. ولم يطل الوقت لتطل المشكلات برأسها، فقد أجبر الكونغرس (Congres) الرئيس الأميركي من خلال قانون صدر في سنة ١٩٧٢ إن يعلن عن كل اتفاق بينه وبين أية دولة أجنبية، وكان من ضمنها اتفاق التسهيلات[3].

وكان إن اصطدم الموقف العربي مع العدو الصهيوني في حرب سنة ١٩٧٣، فأبلغت البحرين الحكومة الأميركية في ١٩ أكتوبر ١٩٧٣ بعدم قدرة البحرين على السماح لهم بالوجود في الجُفير، بسبب الدعم الذي يقدمونه لإسرائيل. خففت الدول العربية حدتها تجاه النفوذ الأميركي في البحرين فهدأت الأوضاع وفي ١٩ يوليو أبلغت حكومة البحرين واشنطن أن بإمكانهم أن يبقوا في الجُفير، ثم كانت المعضلة في السنة نفسها، عندما طالب البحرينيون برفع الإيجار من ٦٠٠ ألف دولا إلى ٤ ملايين دولار سنويا. ووافقت واشنطن في ديسمبر ١٩٧٤ على ذلك، وفي الفترة نفسها، دخلت حاملة الطائرات كونستيتيوشن (U.S.S. Constitution) الخليج العربي، من دون إن تبلغ أياً من الدول المطلة على مياهه عن سبب الزيارة، بل إنها كانت تناور في استعراضات قتالية، ما أدى إلى نشر القلق في المنطقة. وعند تحري الأمر ظهر أنها كانت ضمن مناورات "ميدلينك -٧٤" (MIDLINK-74) البحرية مع إيران والهند وباكستان من الحلف المركزي. وقد طلبت البحرين اعتذارا من البحرية الأميركية، وتعهداً علنياً بأنها لن تكون قاعدة لهجوم أمريكي ضد أية دولة عربية[4].

---

(1) Andrew T. Roy The United States Navy in Bahrain, 1971-1977 Unpublished Thesis, United States Naval Acadamy, 2009. P65.

(2) بالمر، حراس الخليج: تاريخ توسيع الدور الأميريكي في الخليج العربي، ١٩٣٥-١٩٩٢، ص ١٣٦ - ١٤٠.

(3) موسوعة العلوم السياسية، محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، شعيب عبدالله شعيب وصادق محمد البسام، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ١٥٣.

(4) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وفي سنة ١٩٧٥ اضطر أمير البحرين إلى وقف الحياة النيابية، ونتيجة الضغوط على الحكومة البحرينية بسبب ذلك، وحتى تقلل من الانتقادات التي تتعرض لها، طلبت الحكومة البحرينية من الأميركيين إخلاء القاعدة في يوليو ١٩٧٧. وقد استطاع الأميركيون إقناع البحرينيين بإمكان تقليل النفوذ الظاهري للعسكريين الأميركيين، وتقليل السفن، وإخلاء الكثير من عائلات الجنود الأميركيين إلى بلادهم، ونقل قاعدة السفينة "لاسيل" من البحرين إلى الولايات المتحدة الأميركية ، وجعل الجُفير مجرد ميناء توقف لها. وقد وافق البحرينيون وخسروا مليوني دولار من الإيجار السنوي، لكن المهم إن البحرينيين أعلنوا إن الجُفير قد أخليت من المعدات العسكرية الأميركية تماماً. وكانوا صادقين في ذلك، لأنه لم يكن هناك أصلا معدات أو أسلحة، بل مجرد مرفأ للبحارة من الأنواء، ومعدات صيانة بسيطة. لكن الإيرانيين في سنة ١٩٧٩ كذبوا ذلك، واتهموا البحرين بالتعاون مع الأميركيين لوأد الثورة الإيرانية.

لم يكن أمام دول الخليج، بعد سلسلة القلاقل التي مرت بها منطقة الخليج العربي منذ سقوط الشاه محمد رضى بهلوي إلى أزمة أفغانستان، ثم الحرب العراقية – الإيرانية، إلا الدفاع عن نفسها. وكان هذا ضربا من المستحيل، أو الدخول في تفاهم مع الدول الكبرى. ويبدو إن المصائب أتت إلى المنطقة مجتمعة، فقد زار السادات إسرائيل، وعزله العرب موصوما بالخيانة. وكان الخطاب العربي يقول إن التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية يجب إن يتم باعتبارها العدو الأول. لذا ذهب البعض إلى إن التغاضي عن مخاطر النفوذ العسكري الأميركي في الخليج لا يمكن أن يعتبر إلا خيانة قومية، فكان المطلوب من القوى التقدمية العربية بفصائلها كافة طرح مسألة القواعد الأميركية طرحاً جدياً موازياً لعقوبات يجري فرضها على كل دولة عربية تحتضن القواعد الأميركية. وكان العراق والفلسطينيون خاصة هم حاملي لواء هذا التوجه. لكن السادات لم يكن يغذي آلة الحرب العراقية كما كان يفعل أهل الخليج، ولم يكن يعيش على أرض مصر ملايين الفلسطينيين، لذا تم تجاوز قضية العقوبات على الدول الخليجية.

## رد فعل السوفييات على مبدأ كارتر حول الخليج العربي (١٩٨٠)

يقع الاتحاد السوفييتي جغرافيا على مسافة اقرب إلى الخليج العربي من الولايات المتحدة الأميركية، كما انه اقرب إلى الخليج من خلال وجوده المؤكد عسكريا بالقرب منه، بعكس الولايات المتحدة الأميركية التي لا تملك إلا التسهيلات في عُمان والبحرين، ولكن النفوذ السوفييتي في اليمن الجنوبي قد زاد منذ أن خرج من السودان سنة ١٩٧١، ومن مصر سنة ١٩٧٢[1]. وقد نجح علي ناصر محمد في

---

(1) كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقه، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ٢٠٠١، ص ٢٨١ – ٢٩٠.

عدن بلعب دور المساوم الناجح أكثر من تمثيل دور الملتزم عقائديا بالماركسية، لأنه دأب على مساومة السوفييات بالإغراءات السعودية والكويتية والإماراتية بمساعدة اليمن اقتصاديا إذا تخلى عن السوفييات. وقد نجح بناء على ذلك بالحصول على ٢٠ مليون دولار سنويا من موسكو والكتلة الشرقية، استخدمها لبناء سد، ومستشفى، ومحطة كهرباء، ومصنع لتعليب الأسماك. ثم زاد الترابط السوفييتي - اليمني، بعد خروج الأسطول الأحمر من الصومال، واعتبار عدن ميناءه الرئيس في منطقة المحيط الهندي"[1].

اجتمعت عدة أسباب لفرض قضية امن الخليج على جدول أعمال القيادة السوفييتية، ومن ذلك الغزو السوفييتي لأفغانستان، والإعلان عن مبدأ كارتر الذي ارتكز تنفيذه على تشكيل قوات أمريكية لأغراض التدخل والانتشار السريع، وأهمية عدن ووصول الأسطول السوفييتي إلى المصالح الشرقية في المنطقة كأهم الأسباب، كل هذه الأمور جعلت ليونيد بريجينيف (LeonidBrezhnev) يعلن في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠ أمام البرلمان الهندي مبادرة كانت بنودها كالتالي[2].

١ - عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج والجزر القريبة، وكذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فوق أراضيها، لمنع نشوب سباق تسلح خطير بين القوى الكبرى في منطقة الخليج يجني على أمن هذه المنطقة واستقرارها.

٢ - الدعوة إلى تحريم استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة، وكذلك الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ - الدعوة إلى احترام الصفة الحيادية لدول المنطقة الخليجية، بما يفرضه ذلك من عدم تورطها في صراعات القوى الكبرى، سواء أكان التورط صريحا باشتراكها في عضوية بعض الأحلاف العسكرية أم غير صريح بتحريضها على إنشاء حلف امني خليجي بدعم ومشاركة أميركية، وهي كلها ترتيبات لا بد من ان تنتهي بدول المنطقة عملياً إلى فقدان صفتها غير المنحازة في علاقتها الدولية.

٤ - احترام حق السيادة الذي يكفله القانون الدولي لدول المنطقة على مواردها الطبيعية.

٥ - الامتناع عن وضع أي عراقيل أو افتعال أي تهديدات لعمليات التبادل التجاري الطبيعي بين دول الخليجي والخارج، أو لطرق النقل البحرية التي تعتمد عليها عمليات هذا التبادل.

ونعتقد أن بريجينيف في كلمات مبدأه الجذاب قد أعطى الأولية لسلامة الممرات والمضائق المائية حتى يحول بين الولايات المتحدة الأميركية ، وخطط النفوذ في عُمان والبحرين، والسيطرة على مرور

---

(1) Joseph Kechichian, The GCC: Search for Security in the Persian Gulf, Unpublished Thesis, University of Virgina, 1985 p. 109.

(2) موسوعة العلوم السياسية، محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، شعيب عبدالله شعيب وصادق محمد البسام، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص ٤٥١.

السفن. وقد كان رد الأميركيين على اقتراحات بريجينيف فظاً كالعادة بحق دول الخليج العربي عندما قال وزير خارجية كارتر إدموند ماسكي (Edmund Muskie): إن اقتراحات بريجينيف تشبه اقتراحات ثعلب في قفص الدجاج[1]. كما أعلنت دول الخليج العربي رفضها لهذه المبادرة، وقد ذكر وكيل وزارة الخارجية الكويتية: إن مبادرة بريجينيف كانت كشفاً واضحاً لنيات السوفييات التي تتضمن فحواها حق المشاركة في ثروات الخليج، [2]. وقد أعلنت الكويت في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ إن على الاتحاد السوفييتي، إذا أراد أن يرى مبادرة بريجينيف قابلة للتطبيق، القيام أولا بسحب المستشارين السوفييات والشرقيين من اليمن الجنوبي، كما عليه إن يفك الحصار عن المنطقة من خلال الانسحاب من أفغانستان، وتفكيك قواعده في إثيوبيا، وعندئذ سوف تضغط دول الخليج على عُمان والبحرين لإلغاء التسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة الأميركية. لكن يوسف بن علوي، وزير خارجية عُمان، كان أكثر شدة في نقد المبادرة السوفييتية، بوصفها دعوة غير مخلصة لا ترمي في منتهاها إلا إلى الهيمنة السوفييتية على المنطقة، وقد شاركه السعوديون في ذلك.

ويبدو لنا إن السوفييات قد تعاملوا مع الردود الخليجية السلبية بمنتهى الدبلوماسية، فقد كانوا بحاجة إلى فتح أكثر من نافذة على المنطقة المغلقة في وجوههم إلا من قبل حكومة الكويت. وقد التقط خيط الحوار السفير السوفييتي في الكويت نيكولاي سيكاشيف (NikolaiSikachev)، وأعلن استعداد موسكو لمناقشة عرض بريجينيف لأمن الخليج، والانسحاب من أفغانستان، وتفكيك القواعد الأجنبية، وإبعاد الأسلحة النووية عن المنطقة. ثم قام السفير بعرض أفكاره في لقاء صحفي لتأكيد ما قاله، ولإعطاء مجال أوسع للمناقشة، أو ربما لإحراج دول المنطقة مع الدول العربية الأخرى المطالبة بخروج الأميركيين من الخليج[3].

مبادرة بريجينيف مدخلاً لها كي تحث هذه الدولة العظمى على التدخل لوقف هذه الحرب. وفي سنة ١٩٨١، زار أمير الكويت خلال ١٢ يوما الكتلة الشرقية، وشملت زيارته رومانيا وبلغاريا والمجر ويوغسلافيا. وعاد يحث دول الخليج لتقيم علاقات دبلوماسية مع الكتلة الشرقية، حتى يكون هناك توازن في العلاقات الخليجية مع الشرق والغرب. لكن عدم وجود مبادرات سوفييتية في الشؤون العالمية، أدى إلى عدم وجود النفوذ الفعال لتلك الدولة، وجعل الخليجيين يحجمون عن إقامة علاقات مع موسكو في ثورة ظفار، وقرب النظم السياسية والاقتصادية من الغرب أكثر من قربها من المعسكر الشرقي. ومع ذلك، كان

---

(1) كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقه، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ٢٠٠١، ص ٩٨ – ١٠١.

(2) الشاهين سليمان، الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧، ص ٦٧.

(3) صحيفة السياسة ،الكويت، ١٩٨١/٣/١٤.

هناك تقدم كبير على رغم صغر حجم الخطوة، فقد وصل وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى موسكو سنة ١٩٨٢ في أثناء الاجتماعات التي رافقتها أزمة لبنان واجتياح إسرائيل لأراضيها، وترتيب انسحاب الفلسطينيين من هناك[1].

## حرب الخليج الأولى

أن من الهموم الأولى للاستعمار الغربي إبقاء الأمة العربية والإسلامية في تمزق دائم، فعمل على تقسيمها وتفتيتها ونهب خيراتها وكلما شعرت دول الغرب بأن العالم الإسلامي أو العربي يسير نحو التعاون والوحدة أو الإتحاد نرى أن الغرب يعمل بكل طاقته لإفشال هذه المشاريع الوحدوية، لأن الغرب أدرك منذ العهد العثماني أن الأمة العربية يمكن أن تشكل خطراً دائماً على الغرب في حال الوحدة والإتحاد، من هنا كان مشروع قيام إسرائيل بين الدول العربية، حتى تم تمزيق هذه الدول ليس استناداً إلى اتفاقية سايكس – بيكو فقط وليس استناداً إلى وعد بلفور فقط، وإنما استناداً إلى مقررات مؤتمر كامبل بانرمن ١٩٠٧ الذي أكدت فيه دول الغرب على ضرورة استمرار تقسيم العالم العربي بعد انهيار الدول العثمانية[2].

استناداً إلى هذه المعطيات قامت الثورة الإسلامية في إيران فبراير سنة ١٩٧٩ ضاربة المصالح الأميركية والإسرائيلية والغربية وأعلنت الجمهورية الإسلامية على أساس الإسلام الدين الحنيف. وقد أحدثت هذه الثورة تغيرات أساسية في العالمين العربي والإسلامي وعوضاً عن مساعدة هذه الثورة التي أعلنت أن غايتها الأولى تحرير القدس الشريف وجدنا للأسف أن بعض الدول العربية خشيت منها مدعية بأن الجمهورية الإسلامية قد تصدر ثورتها إلى الدول العربية لا سيما الخليجية، وتلقت الدول الخليجية بما فيها العراق دعماً من الولايات المتحدة والغرب لمواجهة الثورة الإسلامية. في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تدعم القوى الإسلامية في أفغانستان ضد الوجود السوفييتي. واستناداً إلى الاتفاقات السرية والعلنية فقد أُوكلت مهمة محاربة إيران إلى العراق البلد القوة الذي اعتبر الشرطي الأمين لدول الخليج العربي، وابتدأت حرب الخليج الأولى بين

---

(1) صحيفة السياسة ،الكويت، المصدر السابق.

(2) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٨١ – ٢٨٢.

العراق وإيران لفترة طاولت العشر سنوات ١٩٨٠-١٩٩٠، استنفذت خلالها خيرات البلدين العسكرية والاقتصادية والبشرية والتنموية، وهذا الاستنزاف لم يقتصر على خيرات العراق وإيران فحسب بل

امتد إلى استنزاف خيرات بعض الدول العربية الخليجية التي قامت بمساعدة العراق، ومما يؤسف له أن الملايين الذين استشهدوا من الجانبين، فضلا عن الخسائر العسكرية الضخمة كانت خسائر للطاقات العربية والإسلامية فلو قدر لها أن تتوحد ضد إسرائيل لكان باستطاعتها الانتصار على هذا الكيان الصهيوني المصطنع.

ومما يؤسف له أن هذه المؤامرة الغربية استطاعت أن تنجح باستمرار وأن تجد لها تربة خصبة بين العرب والمسلمين، لأن المؤامرة لا يمكن أن تنجح في وجه شعب واع لذا استمرت حرب الخليج الأولى. وفي هذه الفترة كانت إسرائيل مرتاحة إلى حد كبير من الضغوطات العسكرية أو السياسية بل أكثر من ذلك فأن إسرائيل لم تر مانعاً بأن تتآمر على الأمة العربية وعلى القضية الفلسطينية وبشكل مواز مع استمرار حرب الخليج الأولى ذلك إنها لم تتورع مثلا عن اجتياح لبنان سنة ١٩٨٢، ولم تتورع في الوقت نفسه وبالتعاون مع أميركا على ضرب المفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨٥، ولم تتورع أيضاً عن التدخل في شؤون لبنان الداخلية بمد يد العون للمليشيات المتعددة والمتنوعة[1].

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

## رابعاً: الدور الأميركي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠

فرضت الثورة الإيرانية وغزو السوفييات لأفغانستان على الولايات المتحدة الأميركية العمل بمبدأ كارتر (Carter Doctrine) وتطويره، كما فرضت على دول الخليج العربي وضع منظومة أمنية خاصة بها. وهذا ما تم بالفعل، ولما تسلمت حكومة الرئيس رونالد ريغان ( Ronald Regan) السلطة في مطلع سنة ١٩٨١ سارعت بالإعلان عن تمسكها بالأفكار الرئيسية التي تضمنها مبدأ كارتر، ذلك المبدأ الذي عاش حتى تم تحرير الكويت، وانتهاء الحرب الباردة. ومن المفارقات إن مبدأ كارتر حول الخليج العربي أخذ زخمه بعد عصر كارتر، بل في عصر منافسيه ريغان وبوش. وقد عرف عن ريغان اندفاعه وعدم تردده، وصبغ مرحلة حكمه بصورة الأميركي القوي الذي عاد لتصحيح الخطأ، لأن التردد أمام السوفييات وغيرهم كان هو السبب الذي أسقط كارتر. وردد ذلك ريغان في حملته الانتخابية، مع ذكر عزمه على إنهاء ضعف الولايات المتحدة الأميركية من خلال "السلام بالقوة" (Peace through Strength) [1]. ويبدو أن الإيرانيين كانوا يعون ذلك، فأطلقوا سراح الرهائن الأميركيين في آخر أيام كارتر، كما كان السوفييات يعرفون عن القادم إلى الحكم الكثير، فقد تمسك ريغان بآداب الدبلوماسية، ولما أصبح لا يستطيع ذلك وصفهم بإمبراطورية الشر، وأنهم اكبر خطر على منطقة الخليج العربي، ولهم أهداف يجب إن يتم منعهم من تنفيذها، وهي فصل حلف الناتو عن الولايات المتحدة الأميركية، والسيطرة على الخليج العربي، وتطويق الصين وتحييدها، وإثارة المشكلات في البحر الكاريبي. ومما أكد مخاوف السوفييات تعيين ريغان احد الصقور، وهو ألكسندر هيغ (Alexander Haig) وزيرا للخارجية، وهو جنرال متشدد ورث مناوأة السوفييات منذ أن قاد حلف شمال الأطلسي (NATO)، وقد اعتبرها إحدى أولويات العمل الاستراتيجي الأميركي.

وقد كان يرى ضرورة إقامة استراتيجية جماعية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج العربي لحماية المنطقة. لكن الفكرة لم تلاق قبولاً في الخليج، لأن دوله فضلت أمنا جماعيا خاصا بها، هو مجلس التعاون الخليجي الذي سنتحدث عنه لاحقا، وإن لم يمنع ذلك الرفض طلب الدعم الأميركي عند الحاجة. ونلاحظ إن دول الخليج لم تكن تشاطر إدارة ريغان في ضرورة مناوأة السوفييات، ما جعل

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٤٥ – ١٥٠.

(٢) المانع صالح عبد الرحمن، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية في كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٨٢.

الأميركيين يتحولون من حث الخليجيين على التحالف معهم ضد السوفييات إلى سياسة تقوية العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه تطوير قدرات قوة التدخل السريع[1].

لقد ظهر جليا لإدارة ريغان أن السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة، فانهمرت الأسلحة على الرياض. وقد يكون ذلك نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية أكثر من أن يكون لموقف السوفييات، لكن الاحتلال الأميركي في السعودية كان آنذاك يعد من الصراع الذي تحاول المملكة تحاشيه، وكانت بين نارين: نار الانتقادات التقدمية العربية، ونار الحرب العراقية – الإيرانية. وجاء الحل المبتكر في أن الاحتلال الأميركي على الأرض هو المحظور عربيا، أما النفوذ في الجو فلم يفتي في مشروعيته أحد، وحصلت السعودية على خمس طائرات إنذار مبكر من نوع أواكس (AWACS) كانت كافية لتغطية سماء دول مجلس التعاون الخليجية. وقد تمكن السعوديون من التحليق بها، وساعدت في إسقاط العديد من الطائرات الإيرانية في سماء الكويت والسعودية، ومن ذلك إقامة السعوديين في منتصف الخليج العربي خطاً عرف باسم "فهد"، عبرته طائرتان إيرانيتان في الخامس من يونيو ١٩٨٤.

وقد أدى الإنذار المبكر إلى كشفهما، وانطلاق طائرات إف – ١٥ (F-15) السعودية لاعتراضهما وتدميرهما. كما كان للتعاون وجه آخر هو التدريبات المشتركة، وتخزين معدات قوات التدخل السريع (RDJTF) من دون أن تدخل هذه القوات المنطقة. كما نشير إلى أن إدارة ريغان قد وافقت على تزويد السعودية بطائرات إف –١٥ مزودة بأجهزة عالية التطور، على الرغم من اعتراضات أصدقاء إسرائيل في الكونغرس (Congres) [2].

وعلى الرغم من بدء الحرب العراقية – الإيرانية، فإن الولايات المتحدة الأميركية في عهد ريغان كانت لا تزال تعتبر السوفييات والمدعومين من قبلهم الخطر الأول على المنطقة، وإذا لم تكن دول الخليج قادرة على صد هذا الخطر، فالولايات المتحدة الأميركية لن تجد بداً من التدخل. وفي سنة ١٩٨٣ ألغيت قوات التدخل السريع وأدمجت بالقيادة المركزية (U.S. Central Command) التي قال عنها وزير الخارجية الجديد آنذاك كاسبر واينبرغر (Casper Weinberger) في تقريره إلى الكونغرس (Congres): إن دعم هذه القوات مستمر من خلال تخزين السلاح لها في الخليج العربي، حتى يستمر أمران هما حجر الزاوية للسياسة الأميركية في المنطقة: الأول تأكيد استمرار تدفق النفط، والثاني منع السوفييات من السيطرة السياسة أو العسكرية على المنطقة مباشرة أو من خلال أصدقائهم.

---

(2) Suliman E. Al Hassoon, Why Saudi Arabian Needs the AWACS CSC, Command and Staff 1987.

كما توسع مبدأ كارتر في عهد ريغان ليشمل التعامل مع أي تهديد للسعودية، وإبقاء مضيق هرمز مفتوحا، إن حاول الإيرانيون إغلاقه[1]. كانت هذه هي الخطوط الحمراء التي أراد الأميركيون ألا تتجاوزها الحرب، أما خلاف ذلك، فيلخص كيسنجر رأي الأميركيين المفضل في قوله: "إن الحل الأمثل لنا لإنهاء حرب الخليج هو انتصار إيران على العراق، وانتصار العراق على إيران"[2]. وهو بهذا كمن يقول إن تحقيق نصر حاسم كان مرفوضا أمريكيا، ونعتقد أنه كان مرفوضا سوفييتيا أيضا، لأن الانتصار العراقي كان معناه تقسيم إيران بين القوميات العربية في الجنوب، والأكراد في الشمال الغربي، والآذريين في الشمال الأوسط، والتركمان في الشمال الشرقي، والبلوش في الجنوب الشرقي، وكانوا جميعا أهل طموحات في الاستقلال طوال تاريخ إيران، مما يسهل دخول السوفييات والأميركيين إلى إيران.

أما هزيمة العراق، فقد تعطي الأكراد فرصة العمر في إقامة دولتهم، وربما في إقامة دولتين، كما سيكون للشيعة في الجنوب طموحات تشجعها إيران وهي مغلوبة، وسوف تحققها بلا شك وهي منتصرة. ولا ننسى الأطماع التركية في العراق.

## خلط الأولويات الأمنية خلال مراحل الحرب العراقية - الإيرانية

إن تبنى ضمنياً كل نظريات جان جاك روسو عن عدم سقوط حقوق الشعب بالتقادم، فإن ذلك من شأنه أن يبقى الأمور قيد البحث، ولا يبت فيها أبدا، وإن العدالة المجردة هي التي ربحت من كل هذا، وليس الاستقرار[3]. ولقد كان القادة العراقيون يبحثون عن العدالة التي أهدروها هم بأنفسهم، ولم يكن للاستقرار حساب، فقد شعر العراق بالظلم من اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥ التي يرجع لها السبب في اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، فهاجم إيران مستغلا الفوضى السياسية، وضعف القوات الإيرانية التي فقدت خيرة ضباط الأركان. لقد رضيت القيادة العراقية بالاتفاقية حتى تتفرغ للقضاء على تمرد الأكراد في الشمال، ونرى في ذلك أن العراق قد خلط أولوياته، وأعاد ترتيبها بطريقة أثبتت الأيام عدم صحتها، فكيف يؤجل الخطر الخارجي بسبب أزمة داخلية تمكنت جميع الحكومات العراقية من احتوائها، ولم تصل إلى مرحلة تجعل الحكومة تفرط في شط العرب منفذها البحري الوحيد على الخليج العربي؟ وكان لهذا التنازل

---

(1) كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص ٦١.

(2) شؤون خليجية، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤، ص ٧٩ - ٨٣.

(3) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية - البريطانية - حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ٢٤١- ٢٤٦.

عواقب وخيمة لم تنحصر في الحرب العراقية – الإيرانية فحسب، بل إن العراق بتنازله عن حقه التاريخي في شط العرب حكم على نفسه بالاختناق. ولما أحس بذلك، قفز كالغريق إلى طوق النجاة القريب، ولم يكن ذلك إلا الأراضي الكويتية في أم قصر وجزر وربة وبوبيان، وجر عليه ذلك ويلات حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠[1].

إن الأسباب المبررة التي خاض القادة العراقيون والإيرانيون الحرب بناء عليها تعد ضربا من الجنون، إذا أمعنوا فيها النظر عند نهاية الحرب. ففي سنة ١٩٤١ قال مستشار ألمانيا بثمن هولويغ (Bethmann Hollweg) عندما سأله أحد سفرائه المقربين عما حدث لإشعال الحرب العالمية الأولى وهو يرفع يديه إلى السماء: "إني لا اعرف شيئا، ولم أفهم شيئا حتى الآن". ولا يدل هذا إلا على الفوضى والاضطراب اللذين أحاطا به، فانقاد إلى خوض الحرب من دون أن يفهم فهماً صحيحاً سياق الأحداث والظروف التي قادته إليها. ولا يختلف سياق الحرب العراقية – الإيرانية عن ذلك كثيرا، صحيح أن المسرح بين البلدين كان معداً للنزال، لكن القادة الحقيقيين هم من يستطيعون تحاشي الوقوع ضحايا الظروف، وإن كان الرأي الشعبي يدعو إلى الحرب، لأن العمى قد يصيب الناس العاديين، لكن عمى الرجال البارزين أمر يحتاج إلى تفسير[2].

## مرحلة الانتصارات العراقية

مرت الحرب بمراحل أربع، وقد امتدت المرحلة الأولى من خريف سنة ١٩٨٠ إلى صيف سنة ١٩٨٢، وكانت هذه مرحلة الانتصارات العراقية، وكانت إيران في وضع دفاعي في ارض المعركة وعلى الساحة الدولية، لما لأزمة الرهائن الأميركيين من ضغط شديد عليها. فقد قامت القوات العراقية بهجوم مفاجئ على إيران، واحتلت خوزستان وعيلام، وبعد قتال ضار استولت على مدينة خورمشهر، كما تم حصار مدينة عبدان أغنى المناطق النفطية في إيران. وقد تقدم العراقيون بخطوط هجومهم إلى مدينة الأهواز وديزفول، وأصبحوا حتى ذلك الوقت يحتلون ثلث إقليم خوزستان. وأدى ذلك إلى نزوح ١،٥ مليون نسمة، ودمار المنشآت النفطية الإيرانية بالكامل. وقد نجح الإيرانيون في نهاية سنة ١٩٨٠ في وقف تقدم العراقيين، لكنهم فشلوا في تنظيم هجوم يحرر أراضيهم. ووصلت الحرب إلى حالة من الجمود القاتل، وتحولت مدة ١٨ شهراً إلى حرب استنزاف رهيبة، ثم نجح الإيرانيون في نهايتها بطرد العراقيين إلى حدودهم الدولية.

---

(1) غنيمي زين الدين عبد المقصود، وآخرون ، منافذ العرب البحرية، إشراف عبدالله الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٩٧ -١٠٢.

(2) المصدر نفسه، ١٣٢ - ١٣٥.

وفي هذه المرحلة المبكرة من الحرب التي وصلت شظاياها إلى اقرب دول الخليج، هاجمت طائرة إيرانية في نوفمبر ١٩٨٠ مركز الحدود الكويتي في العبدلي، وألقت عليه صاروخين، وكان ذلك رسالة مبكرة بعدم التدخل. ويبدو لنا أن الوضع كان واضحا للعربية السعودية التي أعلنت عن أمرين مهمين على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل في السابع من أكتوبر ١٩٨٠: الأمر الأول هو أن السعودية ستدافع عن بلدان الخليج إذا ما تعرضت إلى هجوم إيراني، أما الأمر الثاني فكان تأييد العراق في حربه مع إيران بناء على "أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية دولة عربية أخرى"[1].

ولكن الإيرانيين لم تثنهم التصريحات السعودية، فاستمرت أعمالهم ضد الكويت من خلال أعمال عنف وتفجيرات في المنشآت النفطية في العامين ١٩٨١و ١٩٨٢، وانشغل رجال الحكم في واشنطن عن الحرب العراقية - الإيرانية، ربما بتبعات الاجتياح الإسرائيلي للبنان. ولما تغير اتجاه الحرب لمصلحة إيران التفت الأميركيون إلى مصالحهم في الخليج العربي، وكان موقفهم المعلن الحياد بين المتحاربين، وعدم تزويد أي طرف بالسلاح، وتشجيع الحلفاء على ذلك، والحفاظ على الملاحة في الخليج، ودعم جهود إيقاف الحرب، ومحاولة منع انتشارها إلى بقية دول الخليج العربي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية من دون شك سعيدة بوصول الحرب في مراحل كثيرة إلى حالة الجمود، وظهور حرب الاستنزاف بين الطرفين. ومرد سعادتها يرجع إلى أن العراق ميال للسوفييات، وإيران عدو للولايات المتحدة الأميركية، لكن الحقيقة تقول إن الولايات المتحدة الأميركية كانت مرتاحة للتقدم العراقي، ومنزعجة عند أي نصر إيراني، بل ذهبت إلى تكبير الخطر الإيراني في سعيها إلى ضم الدول الخليجية إليها أكثر من قبل. وكانت عملية المخلص (Operation Staunch) تهدف إلى منع الحلفاء من بيع إيران آية أسلحة، وفي الوقت نفسه تقديم معلومات استخبارية للعراق عن الجهد العسكري الإيراني في أثناء العمليات، بل مد دول الخليج بمعلومات عن الأنشطة الإيرانية ضدها. وقد علل الأميركيون التحول في سياسة ريغان السابقة إلى إن سقوط العراق سيؤدي إلى نتائج في غير مصلحة دول الخليج والولايات المتحدة الأميركية [2].

---

(1) مرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة ، بيروت: دار النهار، ١٩٩٧، ص ٦٣ - ٦٨.

(2) Kenneth R. Timmerman, Fanning the Flames : Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf War [New York: New York Times Syndication Sales, 1987], chap. 7, "Operation Staunch http://www.iran.org/tib/krt/fanning-ch7/htm". وقد نشر عام ١٩٨٨ بالألمانية تحت عنوان: Ol Ins Feuer, Orell Fssl

## مرحلة الهجوم الإيراني المعاكس

نقلت إيران المعركة إلى الأراضي العراقية في المرحلة الثانية التي امتدت من سنة ١٩٨٢ إلى نهاية سنة ١٩٨٤، ما نشر الذعر في الأواسط السياسية الخليجية والدولية. ففي يوليو ١٩٨٢، أخذت القوات الإيرانية تغزو العراق، وكان الهدف المعلن تحميل صدام مسؤولية الغزو، وتنازله عن الحكم، بالإضافة إلى دفع قيمة الدمار الذي حل بخوزستان، ثم بدأت حرب الناقلات بهجوم من كلا الطرفين ضد الملاحة في الخليج، كما عادت الاستخبارات الإيرانية إلى الضغط على الكويت في ديسمبر ١٩٨٣ من خلال انفجارات مروعة بالسيارات الملغومة استهدفت السفارتين الأميركية والفرنسية والمطار ومصفاة النفط، وكان ذلك رداً على توقيع العراق والكويت والسعودية على اتفاق تقوم بموجبه الدولتان الخليجيتان ببيع ٣١٠ آلاف برميل يوميا لتمويل الحرب لمصلحة العراق، وقد تجد هذا الاتفاق في سنة ١٩٨٧.

## مرحلة انتشار الخطر في الخليج

امتدت المرحلة الثالثة من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٨٧، وتميزت بعزم الإيرانيين على تحقيق نصر في ميدان المعركة العسكرية والدبلوماسية. وكان سنة ١٩٨٦ حاسما في حرب الخليج، فقد احتلت إيران في فبراير ومارس شبه جزيرة الفاو المطلة على الكويت، وقد أصبح جليا أن إيران كانت تريد الضغط على دول الخليج لتوقف دعمها للعراق، ووقع الاختيار على الكويت من دون غيرها لتكون نقطة الضغط. ولقطع الطريق على إيران، جدد العراق هجماته على السفن الإيرانية، مما حدا زوارق إيران السريعة على مهاجمة ناقلات النفط الخليجية، ولاسيما الكويتية والسعودية، كما قامت طائرات الهليوكوبتر الإيرانية بمطاردة سفن الصيد الكويتية، وهاجمت بالصواريخ جزيرة فيلكا المأهولة بالسكان. وكان ذلك في وقت ضعف فيه العراقيون عسكريا، وزاد الطين بلة تزايد ضعف دول الخليج اقتصاديا بعد انخفاض عائدات النفط للسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة التي كانت "محفظة" العراق في هذه الحرب، وكان الانخفاض كبيرا، لأن العائد كان ١٨٦ مليار دولا سنة ١٩٨٢، وأصبح ٥٧،٦ مليار في ١٩٨٥، بل اتجهت العائدات إلى مزيد من الانخفاض، ورافق ذلك ضعف في النشاط التجاري، بالإضافة إلى حصول صدمات اقتصادية ظهر أثرها من خلال توترات داخلية، وتذمر يصب في مجرى الشكوى من الحرب التي طالت.

في نوفمبر ١٩٨٦ كشفت وسائل الإعلام عن فضيحة بيع أسلحة أميركية إلى إيران عرفت باسم (إيران غيت)، وكانت هذه هي الثانية في سلسلة التنازلات الأميركية عن موقفها السابق من طرفي الحرب. لقد قامت الولايات المتحدة الأميركية بذلك حتى تقوم إيران بالضغط على الجماعات الموالية لها في لبنان لإطلاق سراح الرهائن هناك مقابل ١٥١ صاروخ هوك (Hawk Missiles) أرض- جو، و١٥٠

صاروخ تاو (Tow Missiles) المضاد للدروع. وكانت إسرائيل هي من اقترح السلاح لتستبدل به الرهائن، وتم تسليم بعض السلاح من خلالها[1]. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تهدف إلى تحقيق أمرين من خلال الصفقة غير أطلاق سراح الرهائن: الأمر الأول هو فتح نافذة حوار مع الإيرانيين بعد فقدان الفردوس الإيراني منذ سقوط الشاه محمد رضى بهلوي، والثاني تحسين العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية. وهذا الموقف التصالحي من جانب ريغان – وإن علله بالخوف من سقوط إيران في أحضان السوفييات – لم يكن له مصداقية كبيرة في نظر أهل الخليج، ولا في نظر الإيرانيين أيضا، فكيف يخاف حرس الثورة من تهديدات ريغان بشأن عدم التعرض للسفن في أثناء حرب الناقلات، وفي الوقت نفسه يتسلمون صواريخ أميركية من الأميركيين؟ وكان أمر الفضيحة واحدا من أسخف القرارات التي اتخذها ريغان، والتي قوضت سياسة الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة أثناء الحرب.

أخذ العراقيون يشنون غارات جوية على مصافي النفط الإيرانية في سنة ١٩٨٧، لكي يعيقوا إيران اقتصاديا، بل وصلوه بطائرات "سوبر ايتندار" المستأجرة من فرنسا إلى المصافي الإيرانية في جنوب الخليج العربي، ولم يكن للعراق مصافي نفط في متناول يد الإيرانيين، لكن دول الخليج العربي كان لها ناقلات للنفط الذي يباع ويعود ريعه لمصلحة المجهود الحربي العراقي، وكان لابد من وقفها، ولاسيما ناقلات النفط الكويتية التي وقفت حكومتها إلى جانب العراق ماديا وسياسيا. وكان موقف الولايات المتحدة الأميركية صعبا، لأنها لم تكن تريد إثارة إيران بمساعدة دول مجلس التعاون، كما لعب العراق دورا مشينا عندما راح طيرانه يهاجم الناقلات من دون تمييز. وكان هذا – كما يعتقد – الطريق الوحيد لجلب نظر الغرب إلى الحرب المنسية، وإجبار الدول العظمى على لدخول في لعبة الحرب. وجاءت فكرة رفع الأعلام على السفن الكويتية في ربيع سنة ١٩٨٧ لتظهر حنكة الحكومة الكويتية في إدارة الأزمات. ولم تذهب الكويت مباشرة إلى الولايات المتحدة الأميركية ، بل طلبت من الاتحاد السوفييتي إن يرفع أعلامه على السفن الكويتية أيضا، فوافق السوفييات بشرط تقديم قرض لمصلحة بنك الاتحاد السوفييتي بمبلغ ١٥٠ مليون دولار[2].

ومن هنا أعادت الكويت تسجيل سفنها في الولايات المتحدة الأميركية ، وأصبحت تحمل علمها، ويسير من أمامها وخلفها سفن حرب أمريكية وسوفييتية، مما زاد من معنويات العراقيين، وزاد الثقة بين الأميركيين ودول مجلس التعاون. كما أظهرت حرب الناقلات في بدايتها عدم رغبة الإيرانيين والأميركيين في اصطدام احدهما بالآخر، بل أظهرت رغباتها في استمرار تصدير النفط من مضيق هرمز، وبذلك

---

(1) كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٢٩ – ٣٥.

(2) جمال زكريا قاسم، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون، جلسة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٧، ص ٨٩ – ٩٢.

نجحت الكويت في ما لم ينجح فيه العراق أو إيران، لأنها أفلحت في تدويل الحرب، ثم توقيفها خلال سنة واحدة منذ أن رفعت الأعلام السوفييتية والأميركية على سفنها[1]. لكن فهم العراق عملية رفع الأعلام كان مختلفا عما توقعه الكويتيون، إذ لم يجدها العراق كافية، فأرسل إحدى طائرات الميراج مزودة بصاروخ "إغزست" الفرنسي المضاد للسفن، وهاجم الفرقاطة الأميركية "ستارك"، مرسلا حطامها إلى قاع الخليجي مع ٣٧ من بحارتها. ولم يكن لهذا الحادث في واشنطن من دلالة إلا أن التورط الأميركي في الخليج العربي قد حصل بالفعل.

لقد كان لدول الخليج الأخرى طرق متباينة في تلافي تبعات الحرب، فقد ألقت الكويت والسعودية بثقلهما إلى جانب العراق، وتحملتا الهجمات الإيرانية أكثر من سواهما. ولما رفعت الكويت أعلام الدول الكبرى على سفنها، زادت السعودية من اعتمادها على التكنولوجيا الأميركية في رصد الخطر قبل وصوله، ورده في عرض البحر. أما عُمان، فقد التزمت الحياد بين الطرفين، وقبلت النفوذ الأميركي في أرضها، وساعدها الأميركيون في استمرار جعل مضيق هرمز صالحا للملاحة. إما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد كانت ضحية للضغوط الإيرانية والعراقية على حد سواء، وكان انكشاف مجالها العسكري يضطرها إلى تقديم الأموال سراً لكلا الطرفين[2].

ومن قضية رفع الأعلام الأميركية على السفن الكويتية يتضح أن نقطة ارتكاز أدارة ريغان وبؤرة اهتمامها كانت الكويت، ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية تخاطر في أثناء حرب الناقلات لأجل بغداد، بل كانت واشنطن مستعدة للمخاطرة بحرب أوسع نطاقا للدفاع عن الخليج عامة، والكويت خاصة، ومن يخالف هذا الطرح عليه أن يعيد قراءة ما سطره التاريخ في سنة ١٩٩١.

عادت حرب الناقلات للنشاط في ٢ سبتمبر ١٩٨٧، فشهد الخليج أسوأ لياليه، كما تذكر هيئة "لويدز" للتأمين. فقد أصاب الإيرانيون سفينة اسبانية أمام البحرين، وكورية جنوبية أمام دبي، ويابانية جنوب مضيق هرمز، ويونانية أمام الساحل السعودي، وقبرصية أمام الشارقة[3]، كما اصطدمت الناقلة الكويتية – الأميركية "بريغتون" بلغم بحري إيراني زرعه حرس الثورة قرب جزيرة فارسي الإيرانية في ٢٤ يوليو ١٩٨٧. وقد قصفت إيران ميناء الأحمدي الكويتي في ١٥ أكتوبر ١٩٨٧، وأصابت ناقلة أمريكية، كما أصيبت السفينة الكويتية – الأميركية "سي أويل سيتي" بصاروخ إيراني في مياه الكويت الإقليمية. وكان أن ردت الولايات المتحدة الأميركية بمهاجمة رصيف نفط إيراني في أكتوبر ١٩٨٧،

---

(1) جمال زكريا قاسم، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون، المصدر السابق ، ص ١٠٠.

(2) رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ٣٧١ – ٣١٩.

(3) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٧٢ – ١٧٦.

وكانت خسائر إيران من الهجوم نصف مليار دولار، كما أعلنت في ٢٠ أكتوبر ١٩٨٧. وردت إيران بقصف ناقلة سعودية أمام الإمارات في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٧، رافقه في الوقت نفسه تدمير مكاتب طيران أميركية في الكويت، مما جعل الولايات المتحدة الأميركية ترفع عدد قطعها البحرية إلى ٤٠ سفينة منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٧. ثم عاد الإيرانيون إلى إلحاق الضرر مباشرة بالسفن الأميركية، فتعرضت الفرقاطة "ساموبل روبرتس" للدمار من جراء لغم إيراني. وقامت السفن الأميركية بمهاجمة رصيفين نفطيين لإيران، ودمرتهما في جنوب الخليج، كما قامت إيران باستخدام صواريخ "سلكوورم" الصينية، وهاجمت ثلاث سفن أميركية، وناقلة سعودية في ٢٤ ابريل ١٩٨٨، فقررت الولايات المتحدة الأميركية أن تخنق التحركات البحرية الإيرانية متهمة إيران بانتهاك حقوق الدول غير المتحاربة. وأعلنت وزارة الدفاع إن سفن الولايات المتحدة الأميركية وطائراتها ستقوم بحماية السفن المحايدة بالخليج[1].

## مرحلة التدخل الأميركي

أما المرحلة الرابعة فبدأت في ربيع سنة ١٩٨٧ بتدخل الولايات المتحدة الأميركية في الحرب، وشعرت إيران بعزلة تامة، ثم جاءت النقطة الحاسمة التي أدت إلى وقف إطلاق النار في ٢٠ يوليو ١٩٨٧ من جهتين: الأولى من مجرى سير العمليات، لأن العراق استعاد شبه جزيرة الفاو منذ منتصف سنة ١٩٨٨، والثانية إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في ٣ يوليو ١٩٨٨ بصاروخ من نوع "ستنغر"، من على ظهر السفينة الحربية الأميركية "فنسنس" (U.S.S. Vincennes)، ومقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ راكباً. وما زال هذا الحادث محور تكهنات كثيرة، فقد انطلقت الطائرة المنكوبة إلى منطقة كانت تجري فيها اشتباكات بين طائرات هليوكوبتر تابعة للسفينة "فنسنس" وزوارق هجوم إيرانية في فجر ذلك اليوم، وعلى الرغم من أن السفينة كانت تعلم أن الاشتباكات جرت في منطقة ممر جوي تجاري مخصص للطائرات المنكوبة، فإن تأخرها نصف ساعة، وخطأ الكمبيوتر في التعرف على رقم هوية الطائرة، أقنع رماة السفينة أن الطائرة لم تكن إلا إف-١٤ (F-14) إيرانية معادية تشكل جزءاً من هجوم منسق. ويقول مايكل بالمر[2]: إذا لم يكن هذا التفسير منطقياً، فمن الجنون أن يغامر بإرسال طائرة مدنية فوق منطقة اشتباكات بحرية، وهو على علم تام بها من خلال إراداتها التي لا تتوقف في أثناء الحرب عن العمل؟ وفي السياق نفسه من التشكيك في حقيقة ما حدث يبرز تساؤل عن سبب وجود الفرقاطة في هذا المكان عينه في هذا الوقت نفسه، ثم إن الأميركيين قد أقروا أن الطائرة قد أسقطت وهي على بعد ١٤ ميلاً بحرياً، ولم تكن

---

(1) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية - البريطانية - حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص ١٨٠ - ١٨٤.

(2) رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ٥٨ - ٦٠.

تتجه إلى الأسفل، وهو وضع الهجوم (جو- أرض)، بل كانت ترفع مقدمتها إلى الأعلى دليلاً على أنها كانت تنوي الارتفاع.

أضف إلى ذلك علم الأميركيين الأكيد أن إيران لم تكن قادرة في نهاية الحرب لأسباب عملياتية على إرسال طائرة "إف-١٤" واحدة من دون مرافقة جوية لهذه الطائرة التي يعرف الأميركيون كل مسمار فيها، ناهيك عن قدراتها والمناورة التي يتوجب أن تقوم بها للاقتراب من الهدف.

## الموقف الدولي من الحرب

كان مجلس الأمن هو الغائب الأكبر عن هذه الحرب، وقد قلل من اجتهاده في وقف القتال عدم رغبة أربعة أطراف: الطرف الأول إيران التي طالبت بتحميل العراق الخسائر المادية والمعنوي، وعودة شط العرب إلى ما اتفق عليه في سنة ١٩٧٥. أما العراق فأراد شط العرب كاملاً، بالإضافة إلى مناطق حدودية أخرى، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية. أما الطرفان الآخران، فهما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي اللذان يحقق استمرار الحرب طموحاتهما في الخليج، ولنا أن نقارن بين سرعة تدخلهما في الحروب العربية - الإسرائيلية، وسرعة تدخلهما في هذه الحرب[1].

شاركت ٣٩ دولة بصورة سلبية في هذه الحرب مزودة طرفي النزاع بالسلاح، كان منها ٢٨ دولة تزود إيران فقط بطرق مباشرة من مصانعها الخاصة. أما ليبيا وسوريا وإثيوبيا وسنغافورة وفيتنام، فقد كانت تزود إيران بالسلاح عن طريق طرف ثالث، وأحيانا من مخزونها الخاص. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة- كما كان يقول العراقيون - نقطة عبور معظم سلاح إيران، فقد عبر منها ما قيمته بليون دولار من السلاح. أما كوريا الشمالية، فقد حازت على المرتبة الأولى في تزويد إيران بما يصل إلى ٤٠ بالمئة من حاجتها إلى السلاح بقيمة ٢ بليون دولار. وقد قدر اقتصاديون ديون العراق بعد سنة من نهاية الحرب بحوالي ٦٠ مليار دولار، منها ٣٥ مليار دولار للكويت والسعودية، و١٥ مليار دولار للاتحاد السوفييتي، و٦ مليارات دولار لفرنسا. وقد خصص مصنع "كاردوين" (Cardoen Corporation) في التشيلي كل إنتاجه للمجهود الحربي العراقي طوال الحرب. أما بشأن الخسائر، فقد خسر العراق وإيران في الحرب من دون احتساب خسائر توقف إنتاج النفط ٥٠٠ مليار دولار، إلا أن الإعمار يتطلب ٥٠ مليار دولار للعراق، و١٢٠ مليار دولار لإيران، وفوق ذلك مليون قتيل وعدد لا يحصى من الجرحى[2].

---

(1) Ehteshami, Nonneman and Tripp, war and peace in the gulf: domestic politics and regional relations into the 1990s, p. 123.

(2) Timmerman, "Fanning the Flames": Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf.p 372

## خامسا: نتائج الحرب العراقية - الإيرانية وأثرها على العلاقات الأميركية بدول الخليج العربي ١٩٨٠ - ١٩٨٦

انعكست الحرب على العلاقات السياسية بين دول الخليج وإيران، وأدت، بسبب المواقف المتعارضة، إلى اتخاذ إيران مواقف عدائية من بعض دول الخليج في المؤتمرات الإقليمية والدولية وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية، كما جرى مع العربية السعودية، أما الآثار الاقتصادية، فقد ضعف الاقتصاد العراقي بسبب حرمانه من تصدير نفطه من خلال الخليج، ومن خلال أنبوب التصدير عبر سوريا، لكنه تلافى ذلك بالتصدير من خلال أنابيب تمر من خلال السعودية وتركيا، وإن كانت لم تنجز إلا بعد مرور وقت طويل من زمن الحرب. كما تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي، بسبب تسخير الاقتصاد للمجهود الحربي، مما أدى إلى دفن بذور أزمة اقتصادية ظهرت بعد الحرب. ولم تجد القيادة العراقية من سبيل في تلافيها إلا بدخول مغامرة الكويت سنة ١٩٩٠، بالإضافة إلى الآثار العسكرية التي تحدثنا عنها في سياق الأحداث. كما أدت الحرب إلى تضخم القدرات العسكرية لإيران والعراق، ودخلت دول المنطقة الأخرى في برامج تسلح كبيرة، بناء على الاقتناعات التي أفرزتها الحرب. وقد انعكست الحرب على وسائل الإعلام الخليجية التي أعطت الجانب العراقي تعاطفاً كبيرا، مما أدى إلى تفسير تطور الحرب من جانب واحد، كما ولد ذلك انتعاشا للإحساسات القومية والمذهبية والطائفية، متخطية المشاعر الوطنية حيال أمن الوطن، ومقتربة في كثير من الأحيان من المضمون العنصري الكريه.

إن ما حصل في الحرب العراقية - الإيرانية كان أسوأ كابوس يمكن أن يمر على المنطقة، ففي العهد البريطاني لم تكن بحرية صاحبة الجلالة تسمح بدخول سفن الدول العظمى الأخرى، وفي عهد الشاه محمد رضى بهلوي كان الحال مشابهاً لذلك. أما في نهاية سنة ١٩٧٨، فقد كان منظر السفن الحربية البريطانية والفرنسية والهولندية والأميركية بل البلجيكية أيضا أمراً طبيعياً جداً، لأن الولايات المتحدة الأميركية لم تكن لتحمل عبء مرافقة الناقلات، وتنظيف الممرات من الألغام وحدها. لذا دعت الدول الغربية لمساعدتها في ذلك، وكان أن دعت الأمم المتحدة الدولتين لوقف الحرب من خلال القرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ يوليو ١٩٨٧ الذي قبله العراق فوراً، ثم إيران في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٨.

لقد تركت الحرب العراقية - الإيرانية آثاراً إيجابية في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، فقد أصبح لهذه الدول على صغرها، مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين تهاويا بعد أن اصطف الكثير من الدول في هذه الحرب في خانة العدو، بوصفه إما مؤيداً لإيران أو للعراق، بينما كان الكل صديقاً لدول الخليج وحريصاً على سلامة أمن المنطقة.

وتميز الموقف السوفييتي منذ بداية الحرب بالحذر المشوب بالارتباك، ويمكن القول إن الموقف السوفييتي كان في صالح السوفييت قبل أي من طرفي الحرب. ونعيد هنا التذكير بأن راديو موسكو قد صمت تماما عند احتلال الشاه محمد رضى بهلوي جزر منتصف الخليج الإماراتية سنة ١٩٧١، واتخذ

الموقف نفسه عندما هاجمت القوات العراقية مخفر "الصامتة" الكويتي سنة ١٩٧٣. وفي الستينيات من القرن العشرين كانت إذاعة موسكو العربية تطلق على الخليج اسم "الخليج العربي"، بينما كانت تسميه في النشرات الفارسية والأجنبية الأخرى "الخليج الفارسي"[1]. لذا لم يتردد السوفييات في فتح حدودهم البرية لإيران بعد الحصار الأميركي في عهد كارتر، فقد خدمهم الإيرانيون بإغلاق خمس محطات تجسس أميركية كانت ترصد الاتصالات السوفييتية إبان حكم الشاه محمد رضى بهلوي، مما شجع أعضاء حزب توده الشيوعي على العودة، والعمل إلى جانب الحكومة الإيرانية الجديدة. لكن الحكومة الإيرانية الإسلامية عادت ومنعت الحزب من العمل العلني في سنة ١٩٨١، تبعها طرد ١٨ دبلوماسيا سوفييتيا بعد ثبوت تدخلهم في شؤون إيران الداخلية، كما ألقت في السجن ٦٠ عضوا من حزب توده. ولم يطل الجفاء بين الدولتين لمقتضيات البيع والشراء للسلاح.

أما العلاقات السوفييتية – العراقية في أثناء الحرب، فقد كانت على وفاق تام، حتى إن صدام حسين الذي كان لا يخرج من العراق أبداً زار الاتحاد السوفييتي في ١٦ ديسمبر ١٩٨٥. ومن جانب آخر، كان للسوفييات جهد متواضع لوقف الحرب، وإن لم يتعد التصويت لوقفها في مجلس الأمن. وقد دعا نائب وزير الخارجية السوفييتي فلاديمير بيتروفسكي (Vladimir Petrovsky) كلا الطرفين للدخول في مفاوضات سلمية على الأرض السوفييتية، بواسطة سوفييتية أو من دونها. وقد شهدت الفترة نفسها تطوراً في العلاقات السوفييتية – الخليجية، وتمت زيارات بين مسؤولين سعوديين وسوفييات، بل عادت خطوط "إيرفلوت" (Aeroflot) في سنة ١٩٩٠ محملة بالمصاحف من السعودية هدية للمسلمين السوفييات، وقدمت الكويت قرضاً للاتحاد السوفييتي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، وهو كما نعتقد ذو معان سياسية أكثر من معانيه الاقتصادية[2].

---

(1) رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ٤٨.

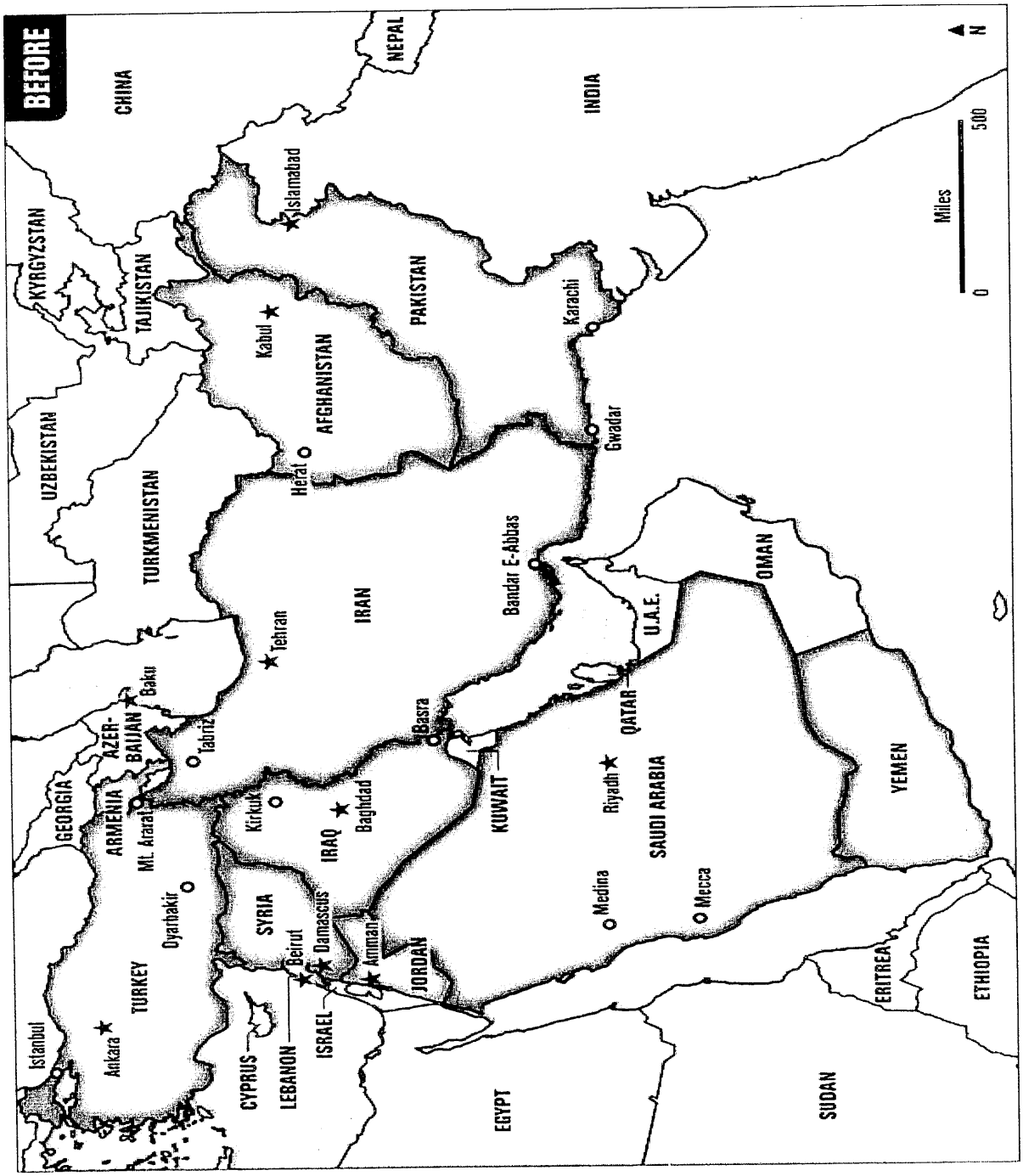
(2) موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، مج ٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص، ٧٩ – ٨٦.

## خارطة الخليج العربي العالمية



هذه الخارطة توضح المساحة الأقليمية قيد الدراسة حيث تبرز كل من دول الخليج العربي وإيرا والعراق وكذلك بلاد الشام ومصر وموقعهم في خارطة العالم

# خارطة الخليج العربي الأقليمية




توضح هذه الخارطة دول الشرق الأوسط وأبرزها الدول العربية والاقليمية قيد الدراسة ، دول مجلس التعاون الست، والدول المتشاطئة ، العراق وإيران ودول الجوار بلاد الشام واليمن ومصر. كما تبرز كل من أفغانستان دولة التوتر وتركيا التى تلعب دور المحور الأقليمي البديل عن إيران.

## الاستنتاجات

نستنتج مما سبق أن القوى الدولية استمرت في تبادل المواقع واحدة مع الأخرى في الخليج العربي، وكان الصراع بين طرفين من هذه القوى، أحدهما موجود يحاول البقاء، والآخر يتقرب من المنطقة للحصول على موضع قدم له، ومن ذلك اهتمامات روسيا للخروج من أراضيها الباردة، واجتياز الحاجز الفارسي للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حتى بعد تحول الدولة هناك إلى اتحاد سوفييتي. فكان أن حدث التقرب السوفييتي الأول، لكن الغرب كان حازما في إخراج السوفييات من الشمال الإيراني، في ما عرف بالأزمة الإيرانية (١٩٤٧- ١٩٤٨)، وقد ترتب عليها- مع عجز بريطانيا الاقتصادي في صد الشيوعية عن اليونان وتركيا - تخلي بريطانيا عن الدور الرئيسي للولايات المتحدة الأميركية. وصدر مبدأ ترومان سنة ١٩٤٧، وتمت تسمية الشيوعية خطراً على الخليج العربي وثرواته خاصة من بين دول الشرق الأوسط عامة. وكان نفط الخليج العربي هو الرابط بين مبدأ ترومان وخطة مارشال لأعمار أوروبا. وأقام الغرب حزاما يطوق الاتحاد السوفييتي مكوناً من القواعد والأحلاف العسكرية، فأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية.

لقد كان من مظاهر الاهتمام الأميركي بالخليج - كما لاحظنا- ازدياد تحركات البحرية الأميركية منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وتطور هذا النفوذ من قيادة منطقة الخليج العربي إلى قيادة قوات الشرق الأوسط، ثم إلى النفوذ من خلال التسهيلات لطائراتهم في عُمان والبحرين، ثم إلى طموح أميركي في النفوذ السياسي إلى جانب النفوذ العسكري والاقتصادي، وإن لم تتعد قنصليات الأميركيين المنطقة الشرقية من السعودية. كما كان من مظاهر الحرب الباردة في الخليج أن الحرب الكورية سارت عجلتها بنفط الخليج، وألقت بظلالها على أسعار المواد الغذائية في المنطقة. ونستنتج مما تقدم أن البريطانيين لم يلبوا مطالب الولايات المتحدة الأميركية بأن يكون لها حضور أكبر في الخليج.

لم يكن البريطانيون قادرين على تطوير عقيدتهم العسكرية حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وظل يحكمها حماية الأرواح والممتلكات البريطانية في حقول النفط، وتنفيذ التزاماتهم بما تمليه معاهدات الحماية مع شيوخ المنطقة. وكان أن التقت المصالح البريطانية - الأميركية في أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣). ولقد كانت الحركة ناقوس خطر نبه البريطانيين والأميركيين إلى ضرورة العمل المبكر لتلافي الأخطار الطارئة، ومن ذلك خطط الحرمان التي وضعوها معاً لتدمير نفط الخليج حتى لا يقع في يد السوفييات.

ثم أقيم حلف بغداد سنة ١٩٥٥ كحلف دفاعي في ذروة الحرب الباردة، وهو توسيع لمفهوم الحزام الشمالي، ليؤكد قيامه أهمية الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة، بنفطه وموقعه الاستراتيجي، وبما فيه من قواعد غربية قريبة من حدود الاتحاد السوفييتي. كما أنه كان دليلاً على استمرار عملية تبادل الأدوار بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، لحاجة كل منهما إلى إقامة هيكل ذي قنوات يتم التعامل

في الشرق الأوسط بينهما من خلالها، وهو أخيرا لغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) لكن الترحيب لم يكن في استقبال قيام هذا الحلف في الشرق الأوسط أو في الخليج، وانتهى حلف بغداد بسقوط الملكية في العراق. ولم يثبت لدينا وجود تهديد سوفييتي جاد للخليج العربي في تلك الفترة، بل اجتهد الغرب في إيمهم العرب أن الخطر هو السوفييات لا إسرائيل.

من قراءة حجم النفوذ العسكري البريطاني والتهديد السوفييتي المزعوم، نتوصل إلى اقتناع أنه لو حدث الخطر فعلاً لما كان لبريطانيا قبل بوقف التهديد السوفييتي على الخليج، الذي كان عماده المقاتلات الجوية، لأنه بناء على خطة التحالف العامة أعطيت الأولوية لحفظ جنوب تركيا من الالتفاف السوفييتي، والتمسك بالممكن من الشرق الأوسط كله. وكانت الحرب لو قامت ستدار بنفط الولايات المتحدة الأميركية، وكان نفط الخليج في حسابات البريطانيين والأميركيين يأتي بعد أهمية موقع المنطقة، وكانت منطقة الخليج العربي بما فيها من النفط تعد منطقة ساقطة لا محالة في يد العدو، ومن ثم وضعت في رابع الأولويات.

ثم جاءت حرب السويس، وفقد الغرب الكثير من مكانته في الشرق الأوسط. فقد هدد الاتحاد السوفييتي باستعداد، صواريخه ضد بريطانيا وفرنسا إذا لم توقفا عدوانهما. فدفع ذلك السوفييات إلى مركز متقدم في سياسة الشرق الأوسط، واغتنم القوميون واليساريون في الخليج الفرصة لتعطيل شحن النفط. وكانت هناك تظاهرات صاخبة ضد بريطانيا، وظهر مبدأ أيزنهاور سنة ١٩٥٧ وسياسة ملء الفراغ جزءاً من مساعي الولايات المتحدة الأميركية لصد التغلغل السوفييتي بعد أزمة السويس، وبذلك سلم الغرب عملية إدارة الصراع مع الشرق إلى الولايات المتحدة الأميركية الأميركي التي أدخلت الشرق الأوسط ضمن دائرة الأمن القومي الأميركي، معتبرة وجود فراغ في المنطقة، وهو فراغ موجود من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية طالما لا يرتبط العرب فيه بالغرب. وقد كانت هذه النقطة تحديداً محور الغضب العربي، لأن الرئيس جمال عبد الناصر عدها إهانة للكرامة العربية. ولم نجد ما يثبت فعلاً أن النشاط الشيوعي في الخمسينيات من القرن العشرين في منطقة الخليج العربي يتطلب كل هذه الضجة الأميركية، بل إن مصالح الغرب هي التي تطلبت قرع الطبول بشدة وتصوير المخاطر بأكبر مما تستحق.

أرادت إيران عشية الانسحاب البريطاني من الخليج اللعب كقوة إقليمية عظمى في منطقة الخليج العربي، ولأن بريطانيا كانت عامل كبح لهذه التطلعات، فقد توجهت إيران إلى المراهنة على الحصان الأميركي. وقد دعمت الولايات المتحدة الأميركية الشاه رضى محمد بهلوي ضد الشيوعية والقومية العربية طوال الخمسينيات من القرن العشرين حتى نهاية البهلوية في إيران في السبعينيات من القرن العشرين من القرن نفسه، وكان عهد جونسون الفترة الذهبية التي بني فيها الشاه محمد رضى بهلوي ترسانة أسلحة ضخمة أكثر من أي عهد آخر.

في عهد الشاه رضى بهلوي قامت علاقات إيرانية – خليجية غير حميمة، وإن كانت غير متصادمة، وقد ألقت بظلالها عليه حقيقة أن العرب كانوا يخوضون مواجهات حاسمة لنيل استقلالهم

السياسي. وكان الشاه محمد رضى بهلوي يعمل في تنسيق كامل مع هذه القوى التي يناضل العرب ضدها، إلا أن ذلك لم يمنع قيام علاقات سعودية - إيرانية، حكمها في جانبها السلبي استمرار مطالبة الشاه محمد رضى بهلوي بالبحرين، وفي جانبها الايجابي التعاون للوقوف في وجه الشيوعية، والقومية الناصرية، ولدعم الملكيين في حرب اليمن.

التزمت الولايات المتحدة الأميركية بأمن المملكة العربية السعودية بسبب النفط والتسهيلات الجوية في قاعدة الظهران، ولأنها كانت خصماً للشيوعية والاشتراكية والبعثية، ولا تقيم علاقات مع أية دولة شيوعية. ونستطيع القول إن موقف الولايات المتحدة الأميركية من حرب اليمن لم يكن بالدرجة التي أرادها السعوديون، على الرغم من وقوف الرئيس جمال عبد الناصر خلف الجمهوريين في اليمن. وقد علل الأميركيون ذلك برغبتهم في ألا يرتمي الرئيس جمال عبد الناصر في أيدي السوفييات، لكن ما نعتقده هو رغبتهم في إرهاق الرئيس عبد الناصر، ليضعف في وجه إسرائيل، في الوقت الذي لا يحقق فيه هزيمة كاملة للملكيين اليمنيين والسعوديين من ورائهم.

لقد كان القرار البريطاني بالأنسحاب من جنوب الجزيرة العربية سنة ١٩٦٧ قراراً هيأ لأهل الخليج الصورة التي ستؤول إليها أحوالهم بعد خروج البريطانيين بثلاث سنوات. وكان ذلك فرصة طيبة استغلها الخليجيون لتلافي المصير نفسه لكثير من المشيخات اليمينية التي ذابت قسراً في الاتحاد (الامارات العربية المتحدة)، فكان التحضير للخروج البريطاني جزءاً من الوعي الخليجي. وجاء وقت الانسحاب البريطاني من الخليج، بينما كانت التداعيات الأمنية والإستراتيجية للقرار البريطاني أكبر من إن تستوعبها دولة الصغيرة، على الرغم من تحضيراتها. وتدافعت الدول الكبرى والقوى الإقليمية إلى طرح مشروعات بديلة لحفظ الأمن في الخليج نتيجة الفراغ الذي حل من جراء رحيل البريطانيين، ولوحت بعدم الاستقرار الذي كان اكبر عناصره الصراعات القبلية والداخلية في المنطقة، بالإضافة إلى الصراعات العربية - الفارسية، لكن ما حدث هو أن الخليج العربي نعم بالسلام بعد الانسحاب البريطاني، لأن بريطانيا كانت هي سبب الخلافات القبلية والداخلية بين الحكام، فقد كانت مترددة أحيانا، ومغذية لها أحيانا كثيرة.

نستطيع القول: إن بريطانيا حاولت قبل إن تخرج تحييد الإخطار الإقليمية، وجمع إمارات الخليج العربي في اتحاد فدرالي، لان بريطانيا كانت جزءاً من منظومة التحالف الغربي في وجه السوفييات، ويهمها استمرار تبعية الخليج بمقدراته للمعسكر الغربي.

ولم يكن السوفييات في حساب التسلح في الخليج العربي كما كان في إيران، بل لم يكن الخوف من السوفييات في هذه الفترة رأيا متجذرا بالفعل في الدوائر الرسمية الخليجية، كما هو في إيران البهلوية. وكإيران حاول العراق انتهاج سياسة ملء الفراغ، وطرح نفسه، وفشل كمدافع عن عروبة الخليج، لأنه لم يكن مهيأ لذلك، بسبب عدم استقراره، وموقعه، وقوته الاقتصادية والعسكرية، وبسبب التغلغل السوفييتي فيه. لقد أدت مقولة الفراغ الأمني إلى سباق التسلح في الخليج، وكان جزءاً من سباق تسلح يعم الشرق

الأوسط كله، قاد في النهاية إلى حرب سنة ١٩٦٧، عندما توقف النفط العربي عن الغرب أول مرة، وان كان توقفه مؤقتاً في الموانئ الخليجية. وكان على الولايات المتحدة الأميركية إعادة ترميم علاقاتها مع الدول الخليجية بعد ذلك.

# الفصل الثاني

# تطور العلاقات الأميركية الخليجية

# ١٩٩١-١٩٩٢

# (غزو العراق للكويت نموذجاً)

محاور الفصل الثاني:

أولاَ: اثر الغزو العراقي للكويت على النفوذ الأميركي في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠.

ثانيا: ملامح الأزمة في العلاقات – الأميركية السعودية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١.

ثالثاً: الجدل حول القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي.

رابعاً: الرؤية الأميركية لمستقبل التهديدات الموجهة لأمن الخليج وكيفية التعامل معها.

خامساً: آفاق العلاقات الخليجية، الأميركية.

## تمهيد

يعيد التاريخ نفسه كما قيل مرتين: الأولى مساوية، والثانية هزيلة. وهكذا كان الحال في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، فقد أبرزَ صدام حسين، كما ابرزَ من قبله عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١، أسباباً كثيرة، ظاهرها نزاع الحدود، وباطنها الاقتناع العراقي بوجود مؤامرة غربية تنفذها الكويت لتدمير اقتصاد العراق، وتساعدها في ذلك دول الخليج التي أغرقت السوق النفطية، ولم تتنازل عن ديونها لصالح العراق الذي حارب الإيرانيين نيابة عنها مدة ثماني سنوات، فكان الإعصار الذي عصف بالخليج كله عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت ١٩٩٠، ودمرت خلال سبعة أشهر من الاحتلال ما بناه الكويتيون منذُ تصدير النفط مطلع الخمسينات من القرن العشرين [1]. لقد كان من تداعيات الغزو العراقي للكويت أن توسعت الأزمة خلال أشهرها الأولى إلى أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون كافة، لا بسبب تضامن الخليج مع الكويت فحسب، بل بسبب توسع التهديدات العراقية لدول الخليج كافة، من السعودية حتّى الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضدّ حكامهم. وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، لتقسيم الدول العربية إلى دول مؤيدة للكويت ودول الخليج، ودول ضدّ تحرير الكويت بقوات أجنبية تأتي إلى المنطقة، وقد سماها الكويتيون دول الضدّ، ولا تزال هذه التسمية مستعملة لكل من الاردن واليمن والزعيم الفلسطيني الراحل عرفات[2].

لقد كان الاعتقاد السائد أن لا أحد سيعبث بأمن الخليج لارتباطه بمصالح الغرب النفطية، وكان هذا هو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني فكان توقع الخطر على أمن الخليج من مصادر خارج نطاقه الإقليمي، وكانت هذه صدمة لدول عربية عديدة لم تستوعب الحدث، ولم تكن جاهزة لاتخاذ قرار مدروس مسبقاً. ولم تكن دول الخليج راضية عن الموقف العربي، بسبب تعذر الوصول إلى موقف جماعي من الأزمة، ولم تشارك في تحرير الكويت سوى ثلاث دول عربية، ولم توافق على ذلك إلا ١٢ دولة من عشرين دولة حضرت المؤتمر، وكان نتيجة ذلك تمسك دول الخليج بالحل الدولي[3].

لم يكن العراق يحسب حساباً للمجتمع الدولي، وذلك لأنه لم يفهم الموقف الأميركي فهماً صحيحاً. وعلى رغم إقراره بوجود مؤامرة غربية ضده، وعلى رغم توسع الخلاف بينه وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية قبيل غزو الكويت، فقد كانت العلاقات العراقية معهما تمرّ في مرحلة احتقان، وصعق العرب في أبريل ١٩٩٠ بتهديد صدام حسين بحرق إسرائيل بالأسلحة الكيماوية، رافقها في بريطانيا

---

(1) أبو إسلام أحمد عبدالله، الماسونية في المنطقة ٢٤٥، مطبعة الزهراء، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢٨٧.

(2) السايح أحمد عبد الرحيم، مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٧٣.

(3) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأميريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٣٤ - ٣٩.

اكتشاف شحنات المدفع العراقي العملاق الذي سيوصل قذائف السلاح الكيماوي إلى مداه، مما جعل الولايات المتحدة الأميركية تقوم بإيقاف قروض بنك التصدير والاستيراد للعراق، إلغاء برنامج قروض المجتمع، وفرض حظر على بيع المواد التي يمكن استخدامها لصنع السلاح[1]، كما صعقت دول الخليج مما يملكه نظام بغداد لآمن قوة تفاوضية تصل إلى درجة الابتزاز، فاجتمع الكُلّ ضدّ العدوان العراقي، وتذهب بعض التوجهات السياسية أن المشهد هو عبارة عن مؤامرة أميركية لزج العراق في الكويت وتشجيع السفيرة الأميركية في بغداد على ذلك. كان السوفييات يملكون قوة عسكرية هائلة، ولكن الفقر والوضع الاقتصادي هزمها، فتهاوى الإتحاد السوفييتي بنفاذ الموارد، ونفاذ الجهد، ونفاذ الإرادة[2]، فانتهى عالم القطبين ١٩٩٢. وبزوال الإتحاد السوفييتي رسمياً في أغسطس ١٩٩٢، ظهرت في شمال الخليج العربي ستة كيانات هشة بأسماء مختلفة، منها الجمهوريات السوفييتية السابقة أو المستقلة التي أصبحت هدفاً للهيمنة الأوروبية، التي تعتبرها امتداداً شرقياً لها، وغدت مطمعاً لتركيا وروسيا وباكستان، كما أصبحت هدفاً للهيمنة الأميركية التي ترى في نفط تلك الدول الخيار المتوافر لإيجاد بديل لنفط الخليج المثقل بالالتزامات والمشكلات الأمنية[3]. كان الإتحاد السوفييتي القطب الثاني في العلاقات الدولية هو الذي يحقق التوازن الدولي.

## حرب الخليج الثانية

مع وصول الرئيس صدام حسين إلى الحكم ،،،، واعتنى عناية فائقة بتنمية جيشه، وإعادة بنائه على أسس عصرية. وسلحه بأحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً. وبعد أن أهل هذا الجيش رغب في تحقيق أحلامه التوسعية منطلقاً من شعارات قومية وحقوق عربية في إيران وفي الخليج. فاستغل قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وقام بهجوم كاسح على إيران. طالت الحرب العراقية الإيرانية ما يقارب العشر سنوات تكبد فيها الفريقان خسائر بشرية ومادية جسيمة دون أن تسفر عن أي نتيجة لمصلحة أي من الفريقين سوى الدمار الشامل لقوتين اعتبرتا في خندق واحد ضد أطماع إسرائيل والصهيونية العالمية(٤).

---

(1) إدريس محمد العيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٩.

(2) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية على الطريقة الأميركية، صوت الشعب (٢٨ فبراير ٢٠٠٣).

(3) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان)، الكويت، ١٩٩٨، ص ٦٦ - ٦٩.

(٤) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٨٥ .

وانتهت الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٩٠، لتقف العراق على رأس الخليج العربي، كأكبر قوة عسكرية تتحكم في شؤون الخليج وأمنه. غير أن العراق ما بعد الحرب كان معنياً بإعادة بناء المجتمع وتضميد جراحه في الداخل، وكان ملزماً بتسديد ديون خارجية باهظة كرستها نفقات الحرب وخاصة لدى الدول التي التزمت تزويده بالسلاح والقوة الاستراتيجية. وكان لابد من مصدر لتمويل العراق وتخليصه من أعبائه وهمومه. وبعوده قريبة إلى الذاكرة امتثلت في مخيلة العراق صورة الكويت، بل الذهب الأسود المتدفق منها. وكان لابد من تهيئة الأجواء للسيطرة على منابع هذا النفط، ووضع المبررات والحيثيات، وبتاريخ ١٧ يوليه ١٩٩٠ مناسبة يوم الاحتفال بذكر قيام الثورة العراقية ١٧ يوليه ١٩٦٨ – قال صدام حسين: أن دولاً خليجية معينة تآمرت مع الولايات المتحدة الأميركية في مخطط أدى إلى هبوط بأسعار النفط مما ألحق ضرراً بالغاً بالعراق. وأشار صراحة إلى دولتي الأمارات والكويت اللتين لم تفيا بالتزاماتهما خفض الإنتاج، مما سبب هبوطاً في سعر النفط من ٢٧ دولار للبرميل إلى ٢١ دولار. وهذا أدى إلى خسارة العراق لمليارات الدولارات. كما ادعى العراق بأن الدول الخليجية بدأت تطالبه بالديون أموال المساعدات التي قدمتها له طيلة حربه مع إيران مما أثار حفيظته[1].

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٨٦.

(٢) إدريس محمد العيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٦٩.

## أولاً: اثر الغزو العراقي للكويت على الاحتلال الأميركي في منطقة الخليج العربي

إن بعض تبعات الغزو العراقي للكويت ما زالت قائمة، ولكن أمامنا الآن عدداً من الاعتبارات ينبغي لنا ملاحظتها لنتابع نتائجها في المستقبل القريب، ابتداء من تبعات حرب تحرير الكويت التي تحكم بشكل كبير مستقبل الأمن في الخليج، ثُمّ تدمير الآلة العسكرية العراقية، لتصل إلى ثلث ما كانت عليها قبل الحرب، حيثُ أزيلت أسباب عسكرة الكيان العراقي. وكان بإمكان العراق أن يصبح لاعباً إقليمياً رئيسياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إلا أنه فشل في استغلال هذا الوضع، بل على العكس من ذلك، فإنه عانى كثيراً من التحولات في النظم الدولية، والجغرافية – السياسية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي حليفة السابق وذلك بسبب إخفاقه بشكل أساسي في التكيف مع الحقائق القاسية لخطة ما بعد الحرب الباردة، ولم يتعلم نظام بغداد التعامل مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأميركية خاصة، مما جعل الحلف الغربي يطارد نظام بغداد متسلح بالقرارات الدولية الواحد تلو الآخر، حتّى يتم تدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل التي تفاخر بها ذات يوم في أبريل ١٩٩٠، وبذلك تمّ تحييده، ثمّ احتلاله وإسقاط النظام القائم فيه[٢].

وبتحييد العراق، انهار التوازن الذي كان يمثله العراق في أمن الخليج، واعتمد أهل الخليج على التدخل الدولي لدرء الأخطار في المستقبل المنظور، وعقدوا اتفاقيات أمنية مع الدول الغربية، على أن تجديد كُلّ عشر سنوات، مما يجعل من السهل معرفة القوى المسيطرة على المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقيات، وهي: الولايات المتحدة الأميركية بشكل أساسي، ثُمّ بريطانيا وفرنسا وروسيا[1].

## زوال القطبية (بعد سقوط الاتحاد السوفييتي) وتفرّد الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى

بزوال القطبين لم يكن بوسع دول الخليج العربي الاستفادة من التناقض الذي استغلته الكويت للحصول على أسلحة سوفيتية في الثمانينيات من القرن العشرين، من جراء رفض الولايات المتحدة الأميركية بيعها سلاحاً متطوراً[2]. وقامت بدلاً من الاتحاد السوفييتي دول قد تنافس الخليج العربي في المجال النفطي، وليس بواضح حتّى الآن إمكان الاستفادة من هذه الدول الآسيوية التي ظهرت بعد سقوط الشيوعية، فقد سيطر على فرص العمل فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية [3].

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٤٩- ٥٣.

(2) روبرت فيسك، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٢ - ٧٥.

(3) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأميركية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٢٩١ - ٣٠٣.

وبزوال القطبين سيطرت الولايات المتحدة الأميركية على الأمم المتحدة التي كان من جوانبها الإيجابية أن يكون للشريعة الدولية المتمثلة في ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات دور كبير في حفظ أمن الخليج في المستقبل القريب، لكن القلق يشتد لو تحولت الشريعة الدولية المتمثلة في ما يصدر عن الأمم المتحدة من قرارات دور كبير في حفظ أمن الخليج في المستقبل القريب، إلى يد أكثر طمعاً في واشنطن، لأنها لن تتوانى في إيجاد ظروف خليجية سيئة، مثل عدم وجود أخطار تحول دون تدفق النفط إلى الغرب، حيثُ تقوم بفرض الوصاية الدولية بصورة مكشوفة أو مستمرة، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده بعد الحتلال الأميركي للعراق، ووضع الملف الإيراني على طاولة البحث، وتهديد السعودية بتجفيف منابع الإسلام الأصولي فيها[1].

## دور الإتحاد الأوروبي في أمن الخليج العربي

إن فرصة الاتحاد الأوربي للعب دور مميز في المنطقة تستند إلى كونه من أكبر الشركاء التجاريين لدول الخليج العربي، بالإضافة إلى الإرث التاريخي المتمثل في الخمسمائة سنة التي قضتها القوى الأوروبية على ضفاف الخليج منذُ قدوم البرتغاليين سنة ١٥١٥ حتى خروج البريطانيين سنة ١٩٧١، وكذلك قربه من المنطقة العربية. وقيمة هذا الاتحاد هو أنّه سيكون لنشاطه السياسي والعسكري في الساحة العالمية دور كبير في أمن الخليج العربي، لكن الجانب الاقتصادي يكتنفه الكثير من الصعاب، لأن درجة مكاسب دول الخليج من هذا الاقتراب الأوروبي تحكمها قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تقليل فارق الميزان التجاري لصالحها[2].

## نضوب النفط وزيادة المستهلكين لنفط الخليج

يرتكز أمن الخليج برمته على النفط في المستقبل المنظور، وهو المادة الإستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف القرن الواحد والعشرين[3]. مرت دول الخليج بسبب النفط بظروف أمنية قاسية، وكان كُلّ ذلك والنفط متوافر ومتيسر للغرب الصناعي، فما هو حال الأمن والنفط قد نضب

---

(1) روبرت فيسك، الحرب الكبرى، المصدر السابق، ص ٨٦ - ٩٠.

(2) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٨٦- ٩٠.

(3) أنظر ص ٤٤٥، جدول رقم (١) مؤشرات الوضع النفطي لدول الخليج العربي، وجدول رقم (٢) مؤشرات الوضع النفطي الأميريكي.

في ثلثي البلدان المصدرة له، لتنضم بدورها إلى قائمة المستهلكين لنفط الخليج؟[1]. وكما جاء في البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون الخليجي، فإن التحديات تتعاظم بتعاظم حاجة العالم الصناعي إلى نفط منطقة الخليج. كما أن من التحديات التي تواجه أهل الخليج حتُى مع استمرار تدفق النفط، واكتشاف حقول جديدة لم يكن بالإمكان حسابها في الاحتياطي النفطي، تحديات فرضتها الولايات المتحدة الأميركية نفسها، ومنها الاتفاقية الموقّعة بين دول أميركا الشمالية لتحرير التجارة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأميركية . فقد قامت منذُ سنة ١٩٩٤ (النافتا) كأقوى قوة اقتصادية في العالم، قوامها ٣٧٠ مليون نسمة، وحجم تداول يصل إلى ٧٠٠٠ مليار دولار سنوياً، وحرية لا محدودة لأكبر الشركات النفطية – وهي أميركية – لاستثمار النفط في أراضي أكبر المصدرين، وهما كندا والمكسيك، بالإضافة إلى المشروعات الضخمة القائمة على قدوم وساق لجعل نفط وسط آسيا ذا جدوى اقتصادية، بعد أن سهلت الولايات المتحدة الأميركية أمر وصوله إلى الخليج العربي عبر أفغانستان[2]. يرافق ذلك شكّ من صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأميركية بالدور الذي تلعبه منطقة الخليج بوجه خاص كمصدر استراتيجي مهم للنفط.

الجديد الذي لن تقاومه الدول الخليجية الرافضه عدوان القوي على الضعيف، بالإضافة إلى ترحيبها بسياسة الاحتواء المزدوج التي يبدو أن الإدارة الأميركية للرئيس بوش الابن لا توافق على التخلي عنها، ولاسيما الجانب الذي يخص العراق، والجزئية التي تقول باستخدام القوات العسكرية[3]. فقد احتلت القوات الأميركية العراق في ابريل من سنة ٢٠٠٣، لكي تجرده من أسلحة الدمار الشامل بالقوة، ونرى أن الإدارة الأميركية ستستمر في تبنّي هذه السياسية في الخليج كلما عادت الأمور إلى شبه الحالة التي كانت عليها بعيد حرب تحرير الكويت، ما لم يصل إلى الحكم في المنطقة أنظمة أكثر مسايرة للمتطلبات الأميركية، ولأنها قللت من نزعة العدوان المدفوعة بالقوة العسكرية، فسيستمر الترحيب بالتدخل العسكري الأميركي لفرض الأمن في المنطقة، وسيظل الأمن الإقليمي المتمثل في مجلس التعاون على ارتباط قوي بالتنظيمات الأميركية[4].

---

(1) زين الدين عبد المقصود غنيمي معد، الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية، إشراف ومراجعة عبد الله يوسف الغنيم ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١، ص ٣١١ – ٣١٦.

(2) القرني علي بن حسن مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكـــان، الرياض، ١٩٩٧، ص ٥٧ – ٥٩.

(3) حسام عبدالحميد، "سوا" .. السياسة الأميركية على أنغام البوب، ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

(4) إبراهيم عرب، "الإسلام السياسي والحداثة"، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٠ ، ص ٩٠ – ٩٣.

## محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج العربي

على الرغم من أن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم تغير شيئاً من الحقائق الأساسية عن احتياطيّ النفط، إلا أنها غيّرت الشعور حيال هذه الحقائق من جراء الدعاية الأميركية، بما يشكّل تحدياً للدور الذي تلعبه منطقة الخليج العربي كممول استراتيجي للنفط الخام، تلك التي جعلت المتتبع للحملة الأميركية يعتقد أن الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج العربي قد تهاوت مع حطام برجي التجارة في نيويورك[1]. وفي سياسة محاربة الإرهاب الأميركية ستكون خيارات دول مجلس التعاون قليلة، لأن الولايات المتحدة الأميركية قد قررت سلفاً أن (من لا يكون في صفي فهو ضدي)، كما أن عدم وقوف دول الخليج العربي رسمياً إلى جانبها وترددها الحذر حينما وقعت الهجمات، تعتبره واشنطن ردّ فعل متأخرً، وضعيفاً، وغامضاً، وغير مقنع من الحكومات العربية عامة، والحكومات الخليجية والسعودية خاصة، على تلك الأحداث، وهو جزئياً أحد الأسباب التي أدّت إلى تدهور العلاقات السعودية – الأميركية[2]. وسيزيد من معضلات دول الخليج انتماؤها إلى (الأنتماءات الثلاثة) التي تحمل صور الإرهاب من وجهة النظر الأميركية، وأولها انتماء دول الخليج إلى الدول التي خرج منها الإرهابيون الذين فجروا برجي التجارة العالمي، وثانيها الانتماء إلى العالم الإسلامي الذي كان قد تقرر سلفاً عند منظري صدام الحضارات أنّه العدو المفترض القادم، وأن الحضارة الإسلامية من الحضارات المتحدية لحضارة الغرب، وأما ثالثها فانتماء دول الخليج للمحيط العربي الذي تسبح فيه أكثر الأنظمة التي تعدها الإدارة الأميركية أنظمة مارقة لكن الفصل الأهم في محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج مستقبلاً وستكون آثار ما تلده السنوات القادمة في سياق حرب الولايات المتحدة الأميركية على الإرهاب أشدّ أثراً – كما نعتقد – في الخليج من جميع التغيّرات الإقليمية بعد الغزو العراقي للكويت[3].

---

(1) إبراهيم عرب، "الإسلام السياسي والحداثة"، مصدر نفسه، ص ١٠٠- ١٠٤.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأميركية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٦٧ – ٧٠ .

(3) ملف اتفاقيات مكافحة الإرهاب والجريمة ، وثيقة رقم ١٨٢٢٨٩/م ع، المادة ٧، أنظر ص ٤٨٨.

## ثانيا: ملامح الأزمة في العلاقات - الأميركية السعودية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١

تحرص الولايات المتحدة الأميركية منذ سبعينيات القرن العشرين على إقامة علاقات جيدة مع دول مجلس التعاون، وتشكل الأبعاد الأمنية والدفاعية أحد أهم جوانب هذه العلاقات، ويمكن تفسير ذلك انطلاقاً من المحددات التالية:

الأهمية الإستراتيجية لدول المجلس؛ حيث تقع هذه الدول في قلب منطقة الخليج والتي تحتل بدورها موقعاً محورياً في الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأميركية منذ الانسحاب البريطاني منها في ١٩٧١، وقد كانت إحدى أهم ساحات الحرب الباردة بين المعسكرين، الشرقي والغربي، خاصة بعد إعلان الرئيس الأميركي الأسبق "جيمي كارتر" مبدأه الشهير حول الأمن في الخليج[1].

ولعل من الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن جورج بوش الرئيس الأميركي الأسبق قد أعلن عن نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة الأميركية بعد انتهاء حرب تحرير الكويت التي قادتها بلاده على رأس تحالف دولي، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وبدء انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، انطلاقاً من الخليج؛ الأمر الذي يعني أن إقليم الخليج يعد إقليماً مركزياً كأحد مواقع التنافس الاستراتيجي على الساحة الدولية من ناحية، وتتمتع الولايات المتحدة الأميركية بنفوذ ووجود مميزين في الإقليم من ناحية ثانية، مما جعلها هي الأخرى تقع في مسألة الخلط في الإدراك بين الأمن الإقليمي والأمن القومي الأميركي، فالولايات المتحدة الأميركية تنظر إلى الأمن الإقليمي الخليجي، ومن ثم إلى مصادر تهديد هذا الأمن من منظور مصالحها القومية وأمنها القومي، وتسعى إلى فرض هذا المفهوم على الدول الصديقة لها في إقليم الخليج[2].

تشكل دول المجلس التعاون، بما تمثله من احتياطات نفطية مهمة، أهم البدائل لتحقيق أمن الطاقة الأميركي، ومن ثم تدور سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الخليج على الدوام حول ضمان امتدادات النفط إليها، وكانت وكالة الاستخبارات الأميركية قد نشرت تقريراً في ٢٠٠٠/١٢/٢٠ أشارت فيه إلى أن الاهتمام الدولي بمنطقة الخليج العربي سيتزايد خلال القرن الحادي والعشرين؛ نظراً لاحتمال استمرار الارتفاع في أسعار النفط خلال تلك الفترة، خاصة مع تزايد الطلب عليه، مما يؤكد أن هذه الدول ستمثل أهمية استراتجييه كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية رغم ما يقال عن سعيها إلى إيجاد بدائل جديدة

---

(1) د. إدريس محمد السعيد، النظام الإقليمي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٤١٣.

(2) روبرت فيسك، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨٠ - ٨٣.

للنفط الخليجي[1]، حيث تمثل هذه المنطقة مركز الثقل النفطي العالمي؛ إذ تنتج ١٥ مليون برميل من أصل ٧٠ مليون يتم إنتاجها من النفط يومياً على مستوى العالم، فيما تشير الأحصاءات إلى ارتفاع هذه الكمية إلى ٣٠ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠١٠ و٤٥ مليون برميل سنة ٢٠٢٠، كما تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى ٧٠٠ مليار برميل سنة ٢٠٠٣ أي ما نسبته ٦٦% من كل الاحتياطي النفطي في العالم البالغ ١٠٤٧,٧ مليار برميل، وهو ما يجعل من السيطرة على نفط هذه المنطقة وضمان تدفقه للأسواق العالمية بأسعار معقولة أمراً حيوياً ليس فقط للحفاظ على المصالح الأميركية ودعم النمو الاقتصادي الأميركي وضمان تفوقه، ولكن أيضاً للأمن القومي الأميركي ذاته[2].

المخاوف الأميركية من سيطرة العراق وإيران على دول المجلس، وفرض خطة للأمن الإقليمي تهدد مصالح الولايات المتحدة الأميركية الخاصة بتدفق وتسعير النفط، حيث برز العراق في التسعينيات من القرن العشرين كمصدر تهديد جدي لأمن الخليج وفقاً للرؤية الأميركية بعد إقدامه على غزو الكويت، إذ ترى واشنطن أن قيام دولة راديكالية مثل العراق بالسيطرة على منطقة الخليج وبما تملكه من مخزون هائل من النفط سيمنحها دوراً محورياً في تحديد أسعار البترول مما يهدد مصالح هذه الدول وبالتالي المصالح الأميركية[3].

وبالنسبة لإيران فإن طابع الصراع يغلب على طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة الأميركية ، إذ تتخوف الأخيرة من التوجهات الإيرانية الرافضة للنفوذ العسكري الأميركي في المنطقة فضلاً عن معارضتها لعملية السلام ودعمها لجماعات المقاومة، وخاصة حزب الله اللبناني، وهذه الجماعات في المنظور الأميركي تعتبر جماعات إرهابية، إضافة إلى الشكوك التي تبديها واشنطن باستمرار إزاء البرنامج النووي لإيران[4].

ونظراً لما تمثله الدولتان من تهديد للمصالح الأميركية، فإن الولايات المتحدة الأميركية عملت منذ التسعينيات من القرن العشرين على تحييد خطرهما تارة باستخدام سياسة الاحتواء وذلك بعزلهما، وتارة ثانية باستخدام سياسة العقوبات الاقتصادية[٥]، فبالنسبة للعراق نجحت واشنطن في استصدار عدة قرارات

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٣٣٦ - ٣٣٨.

(2) أبو إسلام أحمد عبدالله: الماسونية في المنطقة ٢٤٥، مطبعة الزهراء، مصدر سابق، ص ٩٧ - ١٠١.

(3) السايح أحمد عبد الرحيم، مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣٤٢.

(4) موردان ميشال بوغنون،أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٣٤ - ١٣٧.

(٥) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٣٤٢.

من مجلس الأمن لفرض الحصار والعقوبات على النظام العراقي، كما أقرت بالنسبة لإيران قانون "داماتو" الذي يحظر على أية شركة الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من ٤٠ مليون دولار، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وضعت الولايات المتحدة الأميركية الدولتين – إضافة إلى كوريا الشمالية – ضمن محور الشر الذي يهدد الأمن الأميركي، وذلك في محاولة لفرض العزلة السياسية عليهما من خلال اتهمها بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأخيراً باستخدام القوة العسكرية وغزو العراق في مارس ٢٠٠٣ والإطاحة بنظام صدام حسين، والتهديد باستخدام القوة ضد إيران في إطار إستراتيجية الهجمات الوقائية[1].

أصبحت منطقة الخليج، وفي القلب منها دول مجلس التعاون، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تمثل أهمية في المنظور الأميركي للحرب ضد "الإرهاب"، وتحول النظام الإقليمي الخليجي في التفكير الاستراتيجي الأميركي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب العابر للقارات، على أساس أن معظم القائمين بتفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يحملون الجنسيات الخليجية كما جاء في اللوائح التي نشرها مكتب التحقيقات الفيدرالي. كما أن الجزء الأهم من التمويل – طبقاً لهذا المنطق – جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجية، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط بل أيضاً يتضمن تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يمثل الخطر الإستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة الأميركية وأمن دول الخليج العربي معاً[2].

وانطلاقاً من كل ما سبق بدأت الإدارة الأميركية تطالب بإحداث تغييرات جذرية في منطقة الشرق الأوسط على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، بعد أن أقنعت تيارات اليمين المسيحي المتطرف واليمين الجديد العلماني المسيحية البروتستانتية المتشددة، وقطاعات متزايدة من النخب الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بأن الحرب على الإرهاب تقتضي إحداث تلك التغييرات والتحول من إستراتيجية التعامل مع الأمر الواقع إلى رفضه والعمل على تغييره بما يتوافق ومصالح الولايات المتحدة الأميركية الإستراتيجية. وتركز الإستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها منطقة الخليج، على قضايا مثل ضرورة تغيير الأوضاع السياسية والثقافية داخل دول المنطقة، لتحل مطالب لإجراء إصلاحات سياسية وتغيير برامج التعليم وتشجيع التحول إلى اقتصاد السوق"، محل مطالب "الحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي، وضمان تدفق النفط بأسعار معقولة" وذلك بعد أن تم للولايات المتحدة الأميركية السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، واستغلال وجودها العسكري

---

(1) هيكل فتوح أبو الذهب، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ، القاهرة، ربيع ٢٠٠٤، ص ٥٩ – ٦٣.

(2) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٥، ص ٧٨ – ٨٠.

الضخم في العراق لتصعيد الضغوط السياسية التي تمارسها ضد سوريا وإيران وغيرها من دول المنطقة بهدف ضمان الأمن الإقليمي ومحاربة التيارات الأصولية المتطرفة، فضلاً عن ضمان أمن إسرائيل[1].

هذه المحددات شكلت الإطار العام للعلاقات الأمنية والدفاعية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي. ففي الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين كان التركيز على الجوانب الدفاعية والعسكرية، ومنذ حادثة الخبر سنة ١٩٩٦ التي أدت إلى مقتل ١٩ جندياً أميركياً وإصابة ما يقرب من ٣٧٨ شخصاً نتيجة لانفجار شاحنة وقود في مجمع سكني عسكري أمريكي[2]، وتعرض الوجود العسكري الأميركي في دول المجلس لانتقادات شعبية حادة، ثم وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأ التركيز ينصب على التعاون في المجالات الأمنية كملاحقة العناصر والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة والتعاون في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، وغيره من الأمور ذات الصلة[3].

## مظاهر التعاون الدفاعي الأميركي الخليجي

كان من نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية توجه دول مجلس التعاون إلى عقد اتفاقيات وتحالفات أمنية دفاعية مع الدول الكبرى خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكان للولايات المتحدة الأميركية نصيب الأسد من هذه التحالفات، حيث قامت بدور المنسق لتحالفات ما بعد الحرب، ففي البداية سعت إلى تشجيع تحالف أمني – دفاعي جماعي مع الدول الست؛ أعضاء المجلس الخليجي، بل وعملت على ضم مصر وسوريا إلى هذا التحالف، ففي العاشر من مارس ١٩٩١ اقترح وزير الخارجية الأميركية آنذاك "جميس بيكر" خطة تتضمن إجراء تدريبات مشتركة للقوات البرية والجوية للولايات المتحدة الأميركية والدول الثماني، وتهدف كذلك إلى ضمان وجود بحري دائم للولايات المتحدة الأميركية في الخليج العربي[4].

وقد ظهر ميل دول المجلس إلى عدم الدخول في تحالفات جماعية مع الولايات المتحدة الأميركية وتفضيلها الثنائية، وقد راعت الولايات المتحدة الأميركية هذه الرغبة، وفي ديسمبر ١٩٩٤ أعلن وزير

---

(1) لصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٥، ص ١٧٧.

(2) هاليداي فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٥، ص٦٢ – ٦٧.

(3) الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٥٤.

(4) Mainuddin, Roling, JosephR. A.Aiher, Jefferey Mielliot, From Alliance To Collective Security; Rethinking The Gcc, Middle East Policy, Vol, Marsh1996, No31,P.390.

الدفاع الأميركي "وليام بيري" أن الولايات المتحدة الأميركية لديها اتفاقيات مع كل حلفائها الخليجيين تحكم العمليات القائمة والعمليات المحتملة لقواتها مع هذه الدول[1].

وبالفعل، وقعت الدول الخليجية سلسة من اتفاقيات التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأميركية بصفة أساسية، ومع عدد آخر من الدول الحليفة مثل بريطانيا وفرنسا، وقد نصت هذه الاتفاقيات على التزام دول المجلس بما يلي[2]:

١ - التخزين المسبق لمعدات عسكرية تستخدم للدفاع عن دول المجلس الموقعة على الاتفاقية.

٢ - إجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة.

٣ - تقديم مساعدات أخرى تتفق عليها الأطراف المعنية.

وقد شهدت علاقات التعاون العسكرية والدفاعية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية طفرة كبير للغاية في فترة ما بعد الحرب، لاسيما من حيث الزيادة الضخمة في حجم النفوذ العسكري الأميركي في منطقة الخليج، وازدياد التسهيلات العسكرية التي تحصل عليها القوات الأميركية في الدول الست وبالذات من حيث التخزين المسبق للأسلحة والمعدات القتالية الأميركية في دول المنطقة والاستفادة من القواعد البرية والبحرية والجوية في هذه الدول.

لذلك جاءت الترتيبات الأمنية الخليجية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية أميركية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة الأميركية وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح. فاستقبلت السعودية ودول خليجية أخرى القوات الأميركية وقوات التحالف وتحملت الجزء الأكبر من التكاليف المالية لحرب الخليج الثانية، ثم قبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة الأميركية للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح باهظة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأميركية بصفة أساسية[3].

ويرى أحد المحللين أن هذا التوجه الأميركي كان مطلوباً لتحقيق مصالح إستراتيجية أميركية، ولذلك تحتم الإسراع في وضع الترتيبات من أجلها، وهي:

المصلحة الأولى: تحقيق الالتزام الأميركي نحو حماية أمن إسرائيل، وأن تكون إسرائيل مشمولة بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية يكفل لها الحماية والبقاء.

---

(1) Willim Perry. Gulf Security and U.S., Middle East Policy. Vol 111 April 1995. No 4, P.11.

(2) جون ديوك أنطوني، أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، صحيفة الرأي العام الكويتية، ١٩٩٧/١٢/٢٠.

(3) المصدر نفسه.

المصلحة الثانية: حماية وسلامة أراضي الدول الصديقة في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات وثيقة مع الحكومات المعتدلة التي تدعم النظام الأمني المتطور وتعمل في إطاره.

المصلحة الثالثة: حماية حركة التجارة مع المنطقة من خلال اعتماد إجراءات تحافظ على أسعار معقولة لمبيعات النفط، والسعي نحو إدخال الشركات الأميركية ضمن نسيج الحياة اليومي لدول المنطقة[1].

المصلحة الرابعة: السعي نحو إقامة نظام حكم ديمقراطية في الشرق الأوسط، مع مراعاة الاختلاف النسبي في الأحوال السياسية والاجتماعية في المنطقة.

إلا أن الملاحظ مع ذلك أن تطوير علاقات التعاون العسكري بين الجانبين (الأميركي، ودول مجلس التعاون) لم ترتبط بالضرورة بالمسألة العراقية باستثناء الكويت وإلى حد ما السعودية، ففي الحالة الكويتية ارتبط تطور العلاقات العسكرية الأميركية – الكويتية بالسعي إلى الحيلولة دون تكرار تجربة الغزو العراقي للكويت، وبالمثل فإن تطوير العلاقات العسكرية الأميركية – السعودية ارتبط أيضاً بدرجة ما بتداعيات حرب الخليج، ولاسيما بسبب استمرار التهديدات العراقية للسعودية بسبب سماحها للولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا باستخدام قواعدها الجوية لفرض الحظر الجوي على مناطق جنوب العراق[2].

وفي المقابل فإن توثيق العلاقات المماثلة في حالة كل من البحرين وعُمان كان في جوهره امتداداً لعلاقات التعاون العسكري الوثيقة التي كانت تربط هاتين الدولتين بالولايات المتحدة الأميركية كل على حدة منذ فترات طويلة قبل حرب الخليج، في حين أن كلاً من الإمارات وقطر لم تكونا تنظران إلى العراق أصلاً بوصفه مصدراً للتهديد بقدر ما كانت الإمارات تشعر بقلق عارم من التهديد الإيراني، بينما كانت قطر غارقة في صراعها الحدودي مع البحرين وأيضاً صراع المكانة والدور مع السعودية، فالمملكة العربية السعودية وقعت على اتفاقية للتدريب العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية في يونيو ١٩٩٢، وهي عبارة عن اتفاقية قديمة كان الجانبان الأميركي والسعودي قد وقعا عليها منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وكانت تعمل كأساس قانوني للتعاون العسكري بينهما، وقد رأت الحكومة السعودية توسيع الاتفاقية القديمة بدلاً من التوقيع على أية اتفاقيات جديدة على نحو ما كانت ترغب فيه الولايات المتحدة الأميركية عقب حرب الخليج[3].

---

(1) الأمن في الخليج من المنظور الأميريكي، في: التقرير الاستراتيجي العربي، عام ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عام ١٩٩٢، ص٩٥ ٩٩.

(2) أحمد إبراهيم محمود، انعكاسات الأزمة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٦٣ – ٣٦٧.

(3) المصدر السابق، ص ٣٦ – ٣٩.

## أسباب التحفظ السعودي على الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية

**الأول:** الحساسيات السياسية التي ترفض ظهور المملكة كمحمية أميركية في حالة السماح للولايات المتحدة الأميركية بنشر أسلحتها ومعداتها العسكرية في إطار برنامج التخزين المسبق للأسلحة الأميركية لاستخدامها في حالة الطوارئ.

**الثاني:** التحفظات على مشروع مذكرة "وضع القوات" التي قدمتها الإدارة الأميركية للحكومة السعودية، وكانت تحدد حقوق القوات الأميركية في التحرك داخل السعودية، وهو الأمر الذي اعتبرته الرياض تعدياً على السيادة والتقاليد في المملكة.

ولذلك اكتفت المملكة العربية السعودية بتوسيع نطاق اتفاقية التدريب العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية كأساس للتعاون العسكري المستقبلي بين الجانبين بدلاً من التوقيع على اتفاقيات جديدة، ولم تمنع هذه الاتفاقية موافقة المملكة على توسيع نطاق التعاون العسكري الأميركي – السعودي إلى آفاق أكبر بكثير مما كان قائماً قبل الحرب.

وبالفعل جرى توسيع هذا الاتفاق على نحو يسمح بزيادة قدرة القوات الأميركية على استخدام المطارات الحربية والقواعد البحرية السعودية، كما جرى نشر سرب من الطائرات (إف ١١٧، ويو٢) من أجل القيام بالدوريات الجوية الروتينية فوق منطقة الحظر الجوي بجنوب العراق، وسمحت الحكومة السعودية أيضاً بزيادة المخزون من قطع الغيار والإلكترونيات اللازمة لإصلاح الطائرات الأميركية المرابطة في القواعد السعودية.

وكانت الكويت بطبيعة الحال الدولة الأكثر اهتماماً بمظلة الحماية العسكرية من الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، حيث وقعت اتفاقيات للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانياً وفرنسا وروسيا الاتحادية، ومن بين هذه الاتفاقيات كان اتفاق التعاون العسكري الكويتي – الأميركي هو الأكثر فاعلية في صيانة الأمن الكويتي، حيث جرى التوقيع عليه في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ لمدة عشر سنوات، وينص الاتفاق على تمركز معدات عسكرية أميركية مسبقاً في الكويت لاستخدامها في أوقات الطوارئ، علاوة على الاتفاق على إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين القوات الأميركية والكويتية، كما يتناول مشتريات الأسلحة والمعدات الكويتية من الولايات المتحدة الأميركية، في حين تلتزم الكويت بموجب الاتفاق بدفع ٣٥ مليون دولار لتمويل عملية التخزين المسبق للأسلحة والمعدات اللازمة لتسليح لواء ميكانيكي أميركي وبموجب هذا الاتفاق جرى تشكيل ما يعرف "مجموعة المراجعة

الدفاعية الأميركية – الكويتية"، والتي تولت تنسيق عمليات التعاون[1] العسكري بين الجانبين، وقامت الولايات المتحدة الأميركية في هذا الإطار بمساعدة الكويت لإعادة بناء قواتها المسلحة، وجرى بصفة خاصة إعادة تصميم المنشآت العسكرية الكويتية حتى تكون جاهزة لأغراض الانتشار السريع للقوات البرية والجوية الأميركية في ظروف الطوارئ وأصبحت القوات الأميركية تتمتع بحرية الحركة في جميع القواعد العسكرية الكويتية الرئيسية تقريباً، وفي الوقت نفسه قدمت الولايات المتحدة الأميركية النسبة الأكبر من الأسلحة والمعدات القتالية اللازمة لإعادة بناء القوات المسلحة الكويتية، فضلاً عن توسيع دور القوات الأميركية في عملية إعداد وتدريب العسكريين الكويتيين.

وتم تجديد هذا الاتفاق في شهر سبتمبر ٢٠٠٣، وأكد الشيخ جابر المبارك الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع على "أن الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة الأميركية يتجدد تلقائياً من دون الحاجة إلى التصديق عليه سنوياً".

وبالنسبة للبحرين، فقد انتقلت علاقات التعاون العسكري الأميركي معها عقب الحرب إلى النطاق الرسمي – كانت العلاقات بين الجانبين قبل الحرب غير مؤطرة بأي إطار اتفاق رسمي – حيث وقع الجانبان اتفاقاً موسعاً للتعاون العسكري في ٢٢ أكتوبر ١٩٩١ لمدة عشر سنوات يسمح بتوسيع النفوذ العسكري الأميركي في البحرين، ويزيد أيضا من حجم عمليات التخزين المسبق للأسلحة الأميركية، كما يسمح للقوات الأميركية باستخدام الموانئ والقواعد الجوية البحرينية، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، كما يتناول المساعدات العسكرية الأميركية للبحرين، وجرى الاتفاق على توسيع علاقات التعاون العسكري بين البلدين في يوليو ١٩٩٥ عندما وافقت البحرين على استضافة مقر قيادة الأسطول الخامس الأميركي الذي كان قد أنشئ حديثاً آنذاك، ويرابط هذا الأسطول بصفة أساسية في ميناء "سلمان"[2].

بالنسبة لسلطنة عُمان فقد جرى تطوير علاقات التعاون العسكري التقليدية مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث كان الجانبان يحتفظان بعلاقات وثيقة في هذا المجال منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين وبالتحديد منذ تمرد ظفار، واشتمل التعاون بين الجانبين بعد ذلك على حصول القطع البحرية الأميركية على تسهيلات من الموانئ العُمانية وتخزين الأسلحة والذخائر، وتقديم المساعدات التسليحية الأميركية لعُمان ومساعدة الولايات المتحدة الأميركية لها في إنشاء أربع قواعد جوية في (مصيرة، والسيب وخشب، وثمريت)، وجرى تأطير علاقات التعاون العسكرية الأميركية – العُمانية من خلال اتفاقية

---

(1) Antony Cordesman, The Challenge of Southern Gulf Alliances, (Washington, Center For Strategic and International Studies "casis" Csis Website, November 2000, PP 45 - 46.

(٢) القرني علي بن حسن، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكـــان، الرياض، ١٩٩٧، ص ٦٧.

سنة ١٩٨١ التي أعطت للولايات المتحدة الأميركية تسهيلات بحرية وجوية، وقامت الحكومة العُمانية بتجديد هذه الاتفاقية بصورة دورية[1].

بالنسبة لقطر، فقد ظلت تتبنى في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية موقفاً يقوم على رفض العلاقات العسكرية مع القوى الكبرى، لكنها اتجهت بعد الحرب نحو التوسع في إبرام اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الكبرى، حيث وقعت اتفاقاً للتعاون العسكري مع فرنسا، كما وقعت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية في ٢٢ يونيو ١٩٩٢ تنص على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين الجانبين، وتتناول مشتريات السلاح القطري من الولايات المتحدة الأميركية، وشهد التعاون العسكري بينهما تطوراً ملموساً في سنة ١٩٩٥، حينما وافقت قطر رسمياً على التخزين المسبق لمعدات عسكرية أميركية ثقيلة خاصة بتسليح لواء ميكانيكي، بالإضافة إلى الاتفاق لاحقاً على فتح القواعد القطرية أمام الطائرات الأميركية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد وقعت في سنة ١٩٩٤ اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأميركية يسمح للقوات الأميركية بالحصول على تسهيلات في المنشآت البحرية والجوية الإماراتية، وهو ما أتاح لها الحصول على تسهيلات في قاعدة الظفرة الجوية ومطار الفجيرة الدولي، كما تحصل البحرية الأميركية على تسهيلات لوجستية مهمة في ميناء الفجيرة الذي يطل على خليج عُمان، وفي سنة ١٩٩٥ عزز الجانبان الإماراتي والأميركي تعاونهما العسكري بالاتفاق على التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الخاصة بلواء أميركي مزود بـ ١٢٠ دبابة و٧٠ عربة للمشاة الميكانيكي، كما اشتملت علاقات التعاون العسكري على تدريبات مشتركة ومشتريات أسلحة.

واتخذ التعاون الدفاعي والعسكري بين دول المجلس والولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أبعاداً جديدة، إذ أصبح هذا النفوذ يمثل قلقاً بالنسبة لبعض دول المجلس وخاصة للمملكة العربية السعودية التي توترت علاقاتها بواشنطن بعد اتهامهم عناصر سعودية بالوقوف وراء أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فضلاً عن معارضة المملكة العربية السعودية لاستخدام أراضيها في الهجوم على أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ في إطار الحملة الأميركية ضد "الإرهاب".

وبعد انتهاء الحملة الأميركية على أفغانستان، بدأت المملكة العربية السعودية تثير مع المسؤولين الأميركيين قضية النفوذ العسكري الأميركي على أراضيها وإنهائه في قاعدة الأمير سلطان. وكان الموقف السعودي متأرجحاً خصوصاً فيما يتعلق بإمكان استخدام قاعدة الأمير سلطان أو المنشآت السعودية في تنفيذ عمل عسكري ضد العراق، وهو ما برز بشكل خاص في تصريحات وزير الخارجية الأمير سعود

---

(1) Antony H. Cordesman, Bahrain, Oman, Qatar and The UAE; Sgallenges of Security, OP-Cit, P 73 – 79.

الفيصل التي تباينت في تفصيلاتها وأحياناً في المبدأ في لقاءاته مع أكثر من جهة إعلامية خلال توقيتات مختلفة من السنة.

ويعزو أحد المحللين هذا التردد السعودي إلى أمرين[1]: الأول: الموقف الأميركي من العراق في ضوء إدراك السعودية بأنه الهدف التالي بعد أفغانستان. الثاني: المنافسة القطرية، على نحو تقليص المناورة أمام القرار السعودي، فإما أن توافق على استخدام قواعدها أو أن ترى وجوداً عسكرياً أميركياً في قاعدة عسكرية ضخمة في الجوار (قاعدة العديد القطرية)، ولا تسمح طبيعة العلاقات السعودية – الأميركية بالإعلان عن الغضب السريع أو الرفض لمثل هذا النفوذ، كما لا يمكن لقدرات قطر من لجم السلوك العسكري الأميركي مستقبلاً.

وفي الوقت الذي تراجع فيه التعاون العسكري والدفاعي بين السعودية والولايات المتحدة الأميركية، اتجهت الأخيرة إلى التقرب من دول مجلس التعاون الخليجي (قطر والبحرين وسلطنة عُمان) حيث دخلت الدوحة سنة ٢٠٠٢ في علاقات غير مسبوقة للتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية ، وذلك من خلال توسيع قاعدة "العديد" وقاعدتين أخريين، وما تردد طول السنة عن نقل ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ضابط وجندي من القيادة المركزية الأميركية الموجودة في (تامبا) بفلوريدا. وأبرمت قطر والولايات المتحدة الأميركية اتفاقية عسكرية بشأن استخدام القواعد القطرية من قبل القوات الأميركية أثناء زيارة وزير الدفاع الأميركي إلى الدوحة، ويتيح الاتفاق للولايات المتحدة تطوير المنشآت في القواعد الموجودة في قطر التي تستخدمها في إطار اتفاق دفاعي أبرم سنة ١٩٩٢، ويتضمن الاتفاق كذلك السماح بعمل القوات الأميركية في قاعدة "العديد" وتطويرها وتوسيع نطاق عمل هذه القوات[2].

وكشف وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في لقاء معه في معهد "بروكنجز" بالولايات المتحدة الأميركية في سبتمبر ٢٠٠٢ عن أنه تشاور مع زعماء دول مجلس التعاون حول ذلك منذ أكثر من سنتين، حيث قال: "أخذت موافقتهم، غالبية دول الخليج وافقت، أخطرناهم جميعاً بذلك الموضوع، ولم يعترض أحداً، وحول آلية استخدام القاعدة وما إذا كانت تخضع للتصرف الأميركي حصراً وليس بالتشاور مع قطر، قال: "الأميركيون موجودون فيها، والاتفاق بيننا وبين أميركا مهم، إنهم يستطيعون استخدامها، ولكن جرت العادة على أن يكون هناك تشاور".

---

(1) معتز سلامة، التفاعلات الخليجية في (التقرير الاستراتجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣) دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣، ص ٣٩٤ - ٣٩٩.

(2) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٣، ص ٢٩٠ - ٢٩٧.

وفي تبرير الشيخ حمد لإنشاء القاعدة، قال: "نحن لا نستطيع الدفاع عن قطر إذا قامت قوة كبيرة بمهاجمتنا، نحن بحاجة إلى وجود القوات الأميركية والولايات المتحدة الأميركية في حاجة إلينا"، وأضاف: "لا أريد لأحد أن يحرم علينا شيئاً حلله لنفسه من خمسين أو ستين سنة". وكان وزير الخارجية القطري يقصد بما سبق المملكة العربية السعودية، مما يدل على أن المملكة كانت تتحفظ على القاعدة القطرية.

وبالنسبة لسلطنة عُمان، فقد كشفت بعض التقارير. عن إنشاء قاعدة جوية أمريكية في ولاية "المصنعة" لاستقبال القاذفات وطائرات إعادة تزويد المقاتلات بالوقود من الجو، لكن وزارة الدفاع العُمانية نفت ذلك، وأكدت أن المشروع الذي يجري تنفيذه هو مطار عسكري تابع لسلاح الجو السلطاني العُماني، وأن هذا المطار سيكون قاعدة جوية عُمانية صرفة، وأن الحكومة لم – ولن – تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وأن أي تسهيلات عسكرية تحكمها اتفاقيات معروفة ومعلنة، وأن استخدام هذه التسهيلات مرهون بالموافقة العُمانية. ومن المعروف أن سلطنة عُمان مرتبطة مع الولايات المتحدة الأميركية باتفاقية تسهيلات عسكرية مدتها عشر سنوات تم تجديدها سنة ٢٠٠١ [1].

وبعد الحرب الأنجلو– أميركية الأخيرة على العراق في مارس ٢٠٠٣، وتكريس الولايات المتحدة الأميركية لتواجدها الفعلي في المنطقة، يتوقع المراقبون أن تتراجع أهمية دول المجلس في الإستراتيجية الأميركية لحساب العراق الجديد – عراق ما بعد صدام حسين – بحيث يكون قاعدة مهمة للولايات المتحدة في المنطقة، حيث كشفت صحيفة نيويورك تايمز ٢٠٠٣/٠٤/٢٠ عن تقرير يفيد بأن الإدارة الأميركية تخطط لإقامة أربع قواعد عسكرية به، واحد بالمطار الدولي خارج بغداد مباشرة، والثانية في "طليل" بالقرب من الناصرية في الجنوب، والثالثة عبارة عن مهبط جوي معزول يسمى (إتش١) بالصحراء الغربية على خط أنابيب النفط الذاهب إلى الأردن، والأخيرة في "باشور" بالشمال الكردي[2].

وحسب التصريحات الصادرة من البيت الأبيض والبنتاغون، فإن الإدارة الأميركية ستسعى بعد الانسحاب من العراق إلى الحصول على موافقة الحكومة العراقية باستخدام هذه القواعد تحسباً لأية أزمة طارئة قد تحدث في المستقبل وهو الأمر الذي أكده أحد كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية بالقول: "إن العلاقة الدفاعية مع العراق الجديد سوف تكون طويلة الأمد وشبيهة بتلك القائمة حالياً في أفغانستان وأن النيات الأميركية بالاحتفاظ بتلك القواعد العسكرية لا تتعارض مع السياسة الرسمية لإدارة الرئيس جورج بوش بالانسحاب السريع من العراق"[3].

---

(1) المصدر السابق، ص ٣١١ – ٣١٦.

(2) العيسوي أشرف سعد، رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج: ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٤، ص ١٦٧ – ١٦٩.

(3) المصدر السابق، ص ١٧٥ – ١٧٧

وتؤكد كل المؤشرات على أن الولايات المتحدة الأميركية لن تتراجع عن سياسة تكثيف تواجدها العسكري في الخليج بعد سقوط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال على العراق، وهذا يعني أن أي نظام أمني جديد في الخليج سيقوم في الأساس بمبادرة أمريكية، وتبعاً لذلك فإن النظام الأمني الإقليمي لمنطقة الخليج سيكون محصلة لنتائج وتداعيات الاحتلال على دول المنطقة وعلاقتها بالولايات المتحدة الأميركية، أي أن النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة سيخضع لمعايير جديدة تختلف عن تلك التي كانت في مرحلة ما قبل الحرب، وتكشف التصريحات غير الرسمية الصادرة عن مسؤولي البنتاغون بشأن معايير نشر القوات الأميركية أنها ستستند إلى محددات واضحة أهمها:

مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأميركية في الدول المستضيفة (دول تاخليج العربي الست). مدى سماح "الدول المستضيفة" بحرية حركة القوات البرية والجوية في استخدامها لأراضيها. حجم الاستثمارات المالية العسكرية التي تم إنفاقها، من قبل، في كل موقع. الأهمية "الجيوسياسية" للدولة المضيفة.

وقد أوضحت التفاعلات التي أحاطت بعملية نقل مركز العمليات الجوية التابع للقيادة المركزية من السعودية إلى قاعدة "العديد" في قطر أهمية تلك المعايير في تحديد اتجاهات رياح نشر القوات، كما هو واضح في مسألة المشاعر الداخلية المعادية، والسماح باستخدام القواعد في العمليات الحربية، في الوقت الذي تم التجاوز فيه عن بعض هذه المعايير، كالإنفاق المالي في ظل وجود تصور أميركي بأن قاعدة "العديد" القطرية أكثر ملائمة من الناحية السياسية على المدى الطويل، مع أهمية المعيار الأخير في استكشاف اتجاهات التفكير في البنتاغون بشأن "عمل القوات" في المستقبل[1].

وتحرص الولايات المتحدة الأميركية أن تكون عملية إعادة نشر القوات في المنطقة في المرحة المقبلة بالقرب من إيران وسوريا، وذلك لدعم الضغوط السياسية العنيفة ضد الدولتين مع ضبط الأمور بين دول الخليج ذاتها، ومن ناحية ثانية لا توجد اتجاهات شديدة التحديد بشان إعادة هيكلة القوات في الخليج، لكن خبرة الحرب وتقارير البنتاغون، والتصريحات القليلة الصادرة، تشير إلى احتمالات حدوث عملية خفض واسعة النطاق في عدد "القوات غير المقاتلة" العاملة ضمن أفرع الوحدات المختلفة، خاصة وأن حجم "المتعاقدين الفنيين" وهم المدنيين أساساً يصل إلى ما بين ٢٥ و٣٠% من قوة الجيش الأميركي[2].

يضاف إلى ذلك أنه قد يتم إبدال وحدات المدرعات والدبابات الضخمة بوحدات عسكرية أصغر حجماً، وأخف حركة، مجهزة بعربات مدرعة أخف وزناً مع أسلحة متطورة، لذلك، فإن القواعد العسكرية

---

(1) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت،٢٠٠٥، ص ٢٩١ - ٢٩٦.

(2) بوغنون موردان ميشال، أميركا التّوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥ - ٢٧٧.

قد تتحول إلى قواعد معدات عسكرية، وليس قواعد قوات مسلحة، أي أنها ستكون قواعد مجهزة بمراكز قيادة وسيطرة واتصال، ومخازن ذخيرة، وأنظمة تسليح رئيسية ومواقع تموين في الأساس مع قوات محدودة العدد يمكن إجراء عملية نقل وتدعيم واسعة لها وقت الحاجة بشكل سريع لمواجهة حالات الطوارئ[1].

## مظاهر التعاون الأمني الخليجي الأميركي

كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثرها الواضح في تغليب الاعتبارات الأمنية على علاقات الطرفين، وذلك نظراً للأسباب التالية:

تعرض بعض دول المجلس لحملة تشويه من وسائل الإعلام الأميركية والغربية في محاولة لربطها بالإرهاب بصوره المختلفة، والتي أثرت في صورتها ومكانتها على علاقتها السياسية مع الولايات المتحدة الأميركية وتم التركيز إعلامياً وسياسياً في الولايات المتحدة الأميركية على الدور السعودي في صناعة التطرف، وتفريخ الإرهاب[2].

وتركزت أغلب الاتهامات الأميركية للسعودية في اتجاهين:

**الأول:** يربط بين المملكة بطريقة غير مباشرة والإرهاب، ويربط بين الوهابية السعودية والتطرف الديني وعدم التسامح، فجميع المتطرفين من المسلمين الوهابيين، ومن هنا تأتي بذور الإرهاب التي توجد في التعاليم الوهابية.

**الثاني:** يأخذ على المملكة عدم تعاونها مع الجهود الأميركية في محاربة الإرهاب، ويتهم أنصار هذا الاتجاه المملكة العربية السعودية بالامتناع عن تقديم المعلومات التي يمكن أن تساعد على محاربة الإرهاب[3].

ولذلك فإن العديد من الباحثين الأميركيين يشيرون إلى ضرورة أن تضع واشنطن من بين أولوياتها المساعدة أو الضغط - إذا كان ذلك ضرورياً - على العديد من النظم لتشكيل حكومات عصرية تستجيب

---

(1) الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٢، ص ٣٥ - ٣٩.

(2) د.عثمان الرواف، هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد السعودية، مضمونها وأسبابها وكيفية التعامل معها، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١١/٣٠.

(3) Kurt M. Campell & Michele A. Flournoy (prinicipal Authors), to prevail; an American Strategy For The Campiagn against Terrorism (Washington – 70 DC) Center for Strategic and International Studies CSIS, 2001.

لرغبات مواطنيها، وخصوصاً لدول مثل المملكة العربية السعودية ومصر، وتشجيع تحولات سياسية سليمة في الدول الإسلامية الرئيسية من أجل احتواء المؤسسات الدينية والتعليمية في تلك الدول[1].

أفرزت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مصادر جديدة لتهديد الاستقرار السياسي والسيادة الوطنية في دول مجلس التعاون، مثلت بدورها تحديات خطيرة لتلك الدول، تمثلت في التالي:

١ - وضع دول المجلس موضع المستهدف والمحتمل تعرضه للعدوان المباشر من الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حال حدوثه إلى خلق تحديات شديدة الخطورة في المنطقة إذ إن دول المجلس لن تكون مطالبة فقط بالتصدي لهذه التهديدات أو هذا العدوان، وإنما أيضاً بالبحث عن حلفاء جدد بما يعنيه ذلك من إحداث انقلاب في خريطة التفاعلات والتوازنات في المنطقة.

٢ - أن عدم وقوع مثل هذا العدوان من جانب الولايات المتحدة الأميركية لا ينفي أن هناك ظلالاً من الشك والريبة من ظهور خلافات إلى العلن بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي بات يفرض ضغوطاً على الحكومة السعودية لإعادة تدبير سياسات الأمن والوطني ومستقبل التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية في وقت خرجت فيه الأخيرة منتصرة من أفغانستان، وعازمة على ممارسة أعلى درجة من التسلط والاستعلاء في علاقتها الدولية أواللجوء إلى الإكراه في فرض سياستها الخارجية، الأمر الذي يفرض المزيد من القيود والضغوط أمام صانع القرارات السياسي السعودي، ويمكن أن يمتد إلى باقي دول المنطقة.

٣ - هذه التطورات مجتمعة لا تهدد الاستقرار السياسي فقط، بل تهدد السيادة الوطنية لدول المجلس عن طريق الضغوط التي تمارس عليها، وسيكون لذلك تداعياته بالطبع على مواقف دول المجلس إزاء بعض القضايا ذات الصلة، كدعم ومساندة جماعات المقاومة التي أضحت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تندرج ضمن الجماعات الإرهابية حسب القوائم التي وضعتها الولايات المتحدة الأميركية ، فالقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم (١٣٧٢) استناداً إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مثل بدوره مزيداً من الضغوط ويساعد على النيل من سيادة الدول الأعضاء، إذ يطالب الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وغير الأعضاء باتخاذ سلسلة من الإجراءات المحددة لمنع تمويل أو مساعدة الإرهاب أو

---

(1) د. إدريس محمد السعيد، مجلس التعاون الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢ في التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٠ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى الشارقة، يناير، ٢٠٠٢، ص ٣٩ - ٤٢.

الإرهابيين وعدم توفير ملاذ لهم، فضلاً عن التعاون الدولي والتنسيق في مجال تبادل المعلومات بموجب أحكام القوانين الوطنية والدولية[1]:

وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد أسرفت في وصف المنظمات بالإرهاب ومنها مثلاً منظمات المقاومة العربية في فلسطين ولبنان، الأمر الذي يعني أن دول مجلس التعاون، وفقاً لهذا القرار، لن تستطيع تحويل تبرعات لهذه المنظمات، ومع استمرار التوسع في وصف المنظمات بالإرهاب، فإن هذه الدول ستجد نفسها عاجزة عن القيام بأدوار إنسانية وقومية لهيئات ومنظمات إغاثة عربية وإسلامية، مما يعتبر اعتداء على سيادتها الوطنية.

كان لموقف دول المجلس من الحرب على أفغانستان وتقديمها مساعدات عسكرية لوجيستية لمن في هذه الحرب تداعياته على الاستقرار والأمن في الداخل، حيث شهدت بعض هذه الدول - خصوصاً البحرين والكويت والسعودية - احتجاجات مجتمعية على الحرب، ففي الكويت أصدر ٢٥ من النواب في مجلس الأمة بياناً ضد الحرب على أفغانستان، وفي البحرين ندد بيان مشترك وقعه ٨٧ من المشايخ والعلماء بالحرب ضد بلد مسلم وأصدرت الجمعيات الإسلامية والسياسية التي تمثل معظم التيارات في البحرين (جمعية الوفاق الوطني الإسلامي - وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، وجمعية الإصلاح، وجمعية التوعية الإسلامية، وجمعية الوسط العربي الإسلامي) بياناً منددا بالحرب.

وأثارت الحملة العسكرية الأميركية في أفغانستان والضربات ضد المدنيين ردود فعل شعبية واسعة، فقد أدت هذه الأحداث إلى ازدياد حدة العداء الشعبي ضد الولايات المتحدة الأميركية والحكومات الخليجية، فبدأت تظهر اضطرابات تهدد الاستقرار السياسي مثل ما أشيع عن خروج أعداد كبيرة تصل إلى الآلاف من الشباب السعودي للتطوع في الجهاد إلى جانب الشعب الأفغاني، وظهور فتاوى من بعض علماء المسلمين في المملكة العربية السعودية تدعو إلى الخروج للجهاد[2].

ونتيجة لذلك شهدت السعودية درجة من عدم الاستقرار الأمني نتيجة لازدياد المظاهرات والاحتجاجات التي تحول بعضها إلى أعمال عنف، حيث قام شاب فلسطيني بشن هجوم بقنبلة في مدينة "الخبر" السعودية في السابع من أكتوبر ٢٠٠١ أسفر عن مقتل شخصين أحدهما أمريكي الجنسية وإصابة أربعة آخرين من بينهم أمريكي وبريطاني وشخصان يحملان الجنسية الفلبينية[3].

ويرى البعض أن هذه الحملة سببت توتراً في العلاقة بين بعض الحكومات والمتدينين المتشددين والمثقفين وعلماء الدين في المنطقة، ولاسيما أن عدداً من علماء الدين البارزين في المملكة العربية

---

(1) المصدر السابق، ص ٤٣ - ٤٤.

(2) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، مصدر سابق، ص ١٤٧ - ١٥٠.

(3) صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠١/١٠/٨.

لسعودية كانوا قد أصدروا فتاوى تدين الحملة العسكرية الأميركية – البريطانية ضد أفغانستان، ووصفوا مؤيديها بالكفار، وهو ما كان يمثل انتقاداً واضحاً لبعض المواقف الرسمية العربية[1].

وامتدت التوترات إلى باقي دول المجلس، خاصة في الكويت مع تزايد القلق على مصير الأفغان العرب من أبناء الكويت الذين يقاتلون في صفوف القاعدة، وتردد أنباء عن قيام مباحث أمن الدولة في الكويت باعتقال ٤٢ إسلامياً كويتياً، وتنامت المخاوف من قيام تنظيم القاعدة بأعمال إرهابية في الكويت وباقي دول المجلس الأخرى[2].

وازدادت حوادث العنف ضد الاحتلال الأميركي في الكويت سنة ٢٠٠٢، كان أهمها حادث "فيلكا" الذي أودى بحياة جندي أمريكي من المارينز وإصابة آخر، وفي سياق هذه القضية تم القبض على بعض الخلايا والعناصر التابعة لتنظيم القاعدة كشف في حوزتها عن خرائط المواقع ومنشآت إستراتيجية أجنبية ووطنية، وتعدد عمليات إطلاق نار على القوات الأميركية في الكويت، خصوصاً في النصف الثاني من السنة ٢٠٠٢، حتى اضطرت السلطات الكويتية إلى اعتبار منطقة تصل إلى ربع الدولة منطقة محظورة خوفاً على سلامة القوات الأميركية.

وتفاعل حادث "فيلكا" في الداخل الكويتي لدرجة أن وزير الخارجية الشيخ جابر الأحمد الصباح حذر مما أسماه "طابوراً خامساً" للقاعدة في الكويت، وتحدث البعض عن أفغانستان صغرى في إشارة إلى جماعة "سليمان أبوالغيث" الناطق الرسمي باسم تنظيم القاعدة[3]وفي قطر قام أحد المواطنين بشن هجوم على قاعدة "العديد" الجوية الأميركية، مما أدى إلى مقتله من جانب أفراد الحراسة الموجودين في تلك القاعدة[4].

وأعلنت دول مجلس التعاون سنة ٢٠٠٢ في مرات مختلفة القبض على خلايا وعناصر تابعة لتنظيم القاعدة خصوصاً في السعودية والكويت وسلطنة عُمان، وكثر في هذا السنة الحديث عما سمي بـــ "خلايا النائمة" للقاعدة في دول مجلس التعاون، ففي السعودية ألقت أجهزة الأمن القبض على خلية من سعوديين وسوداني ومجموعة مساندة قامت بإطلاق صاروخ "سام" قرب قاعدة الأمير "سلطان" الجوية، ودفنت صاروخاً آخر من النوع نفسه في الصحراء، وتم احتجاز أكثر من مائة سعودي يشتبه بأن لهم صلات بتنظيم القاعدة، واستجواب ٧٠٠ في هذه القضية، كما أعلن في سلطنة عُمان القبض على خلية إرهابية، وفي الإمارات تم القبض أواخر أكتوبر ٢٠٠٢ على "عبد الرحيم النشيري" الملقب بـــ "أمير

---

(1) إدريس محمد العيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص ٤٩.

(2) صحيفة الحياة (اللندنية)، ٢٠٠١/١٠/٢٥.

(3) التقرير الاستراتجي الخليجي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، مصدر سابق.

(4) صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/١١/٨.

البحر" ومسؤول عملياتها في منطقة الخليج بتهمة السعي إلى مهاجمة عدة أهداف اقتصادية حيوية داخل الدولة[1].

ونتيجة للأسباب السابقة، اتجه التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي إلى مجالات جديدة، أبرزها.

## التعاون الأمني والاستخبار وتبادل المعلومات حول العناصر والجماعات الإرهابية

لقد أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تعاوناً أمنياً نشطاً مع الولايات المتحدة الأميركية من خلال حالة من الاستنفار الأمني والمراجعة لسياسات وخطط الأمن الداخلي، إدراكاً منها بأن هذا التعاون سيعود عليها بمزيد من الأمن والاستقرار[2]، وقد تجسد هذا التعاون في:

١ - استدعاء المئات ممن اشتركوا في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة والشيشان والتحقيق معهم بحثاً عن صلة لهم بتنظيم القاعدة، بل ووضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

٢- القبض على مجموعات شبابية خليجية كانت تستعد لمغادرة الخليج إلى باكستان وأفغانستان للمشاركة في الجهاد ضد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية .

٣ - شن حملة تمشيط واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبيير من الأفغان والباكستانيين.

٤ - قيام الولايات المتحدة الأميركية بتنبيه بعض دول المجلس إلى احتمال تعرضها لاعتداءات إرهابية، كما حدث قبل التفجيرات التي تعرضت لها مدينة الرياض في السعودية في شهري مايو ونوفمبر من السنة ٢٠٠٣، وقد شارك مكتب التحقيقات الفيدرالي في التحقيقات الخاصة بهذه التفجيرات من خلال وفد ضم ٦٠ عنصراً[3].

٥ - تبادل المعلومات حول بعض العناصر والجماعات الإرهابية، فقد كشف الأمير "تركي الفيصل" الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي والسفير الحالي في لندن في مقابلة مع إحدى الصحف يوم ٢٠٠٣/١٠/١٧ "أن السعودية تعاونت مع الولايات المتحدة الأميركية في محاربة الإرهاب منذ منتصف التسعينيات، وقدمت معلومات استخبارية

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

(2) كامل ريمون ماهر ، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأميركية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢، ص ١٣٠ – ١٣٧.

(3) موقع ميدل إيست أون لاين الإلكتروني، ٢٠٠٣/٠٥/١٧.

ودبلوماسية مهمة لمساعدتها في الحرب على الإرهاب، تتراوح بين إشراكها في المعلومات المتوفرة لدى السلطات السعودية لتحديد القيادي المشتبه في أنه وراء العملية التي نفذها تنظيم القاعدة لتفجير السفارتين الأميركيتين في أفريقيا سنة ١٩٩٨، كما قدمت نهاية سنة ٢٠٠١ معلومات استخبارية إلى وكالة الاستخبارات الأميركية من عدة أشخاص مسجونين في السعودية لهم علاقة بتنظيم القاعدة عن "ريتشارد ريد" الذي فشل في تفجير طائرة أثناء رحلتها إلى بوسطن بعد أن تمت السيطرة عليها في ديسمبر ٢٠٠١، وتبادل البلدان منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أكثر من ٣٥٠٠ مذكرة تخص الجهود المبذولة في محاربة الإرهاب بمعدل خمس مذكرات أو أكثر في اليوم، وهو مثال واضح على التعاون المكثف[1].

## التعاون المالي الأميركي الخليجي

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعاون الإيجابي في هذا المجال، خاصة في ظل اتهامات دولية كانت قد أشيعت بعد تفجير السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام سنة ١٩٩٨ بأن بعض المصارف الخليجية وخاصة في الإمارات قد استخدمت في تحويل أموال لتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية من خلال تبرعات بعض الجمعيات الخيرية ولجان الإغاثة، واتخذ هذا التعاون المظاهر والإجراءات التالية:

١ - مراقبة العمل الخيري وأنشطة المنظمات الإسلامية الخيرية، ففي الكويت تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية الكويتي اتخذت عدة قرارات مهمة، منها جعل وزارة الخارجية القناة الوحيدة لنقل أموال التبرعات إلى الخارج، وفي الإمارات تأسس مجلس إشرافي تنسيقي لمتابعة أعمال اللجان والجمعيات والمؤسسات الخيرية والدعوية بهدف متابعة سير أعمالها ومن ثم الرقابة عليها[2].

٢ - إصدار المصارف المركزية الخليجية تعليمات - مرفق بها القوائم الأميركية والخاصة بالأفراد والتنظيمات الإرهابية المحظورة - إلى كل المصارف العامة والخاصة وشركات

---

(1) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ٣٧٢ - ٣٧٥.

(2) فيسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢١٩ - ٢٢٢.

الاستثمار الخليجية والأجنبية الموجودة على أرض خليجية بمراقبة تحويل أي أرصدة مالية أو مساعدات مادية من هؤلاء الأشخاص أو الجهات إلى تنظيم القاعدة أو العكس[1].

٣ - توقيع اتفاقيات أمنية، فقد كشفت مجلة "تايمز" الأميركية عن توصل الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية عن اتفاق يسمح لعناصر من مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة المالية بالعمل في السعودية لكشف الشبكات المالية لمجموعات مرتبطة بتنظيم القاعدة[2].

٤ - إصدار قوانين جديدة لغسل الأموال، والتخلي عن السرية التقليدية التي تفرضها المصارف على حسابات عملائها فيما يتصل بأموال العمل الخيري أو الجهات التي تشتبه السلطات في علاقتها بجهات دولية متهمة بالإرهاب، ففي البحرين صدر مرسوم أميري في يناير ٢٠٠١ يجرم غسل الأموال، وقد فرض هذا المرسوم التزامات قانونية على كل المؤسسات المالية بالإبلاغ عن أي تعامل مشتبه فيه لوحدة تنفيذ القانون، كما قام البنك المركزي العُماني في نهاية ديسمبر ٢٠٠١ بصياغة قانون لمكافحة غسل الأموال يتضمن تعريفاً بتلك الظاهرة، وكيفية التصدي لمحاولات العصابات الدولية، وتحديد العقوبات التي تفرض على مرتكبي هذه الجرائم، كما أقرت باقي دول المجلس قوانين وتشريعات مماثلة.

٥ - التعاون المالي لمنع تدفق الأموال لاستخدامها في عملية إرهابية، وفي هذا الخصوص قام وزير الخزانة الأميركي "جون سنو" منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٣ بجولة استمرت عشرة أيام في منطقة الشرق الأوسط شملت دول مجلس التعاون لبحث قضايا تمويل الإرهاب، وبحث مع المسؤولين في هذه الدول السبل الكفيلة بمنع تدفق الأموال لتمويل العمليات الإرهابية[3].

## الاتفاقية الأمنية الخليجية والقضاء على مخاطر التطرف والإرهاب

شغلت ظاهرة الإرهاب حيزاً مهماً من اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما مع تعدد العمليات الإرهابية التي تعرضت لها خلال السنتين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) والتي عكسها تفجيرات الرياض الثلاث (في مايو ونوفمبر ٢٠٠٣ وإبريل ٢٠٠٤) وفي مدينتي ينبغ والخبر في مايو ٢٠٠٤، إضافة إلى

---

(1)بوغنون موردان ميشال، أميركا التّوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤١٢.

(2) صحيفة الشرق الأوسط "اللندنية"، ٢٠٠٣/١٠/٢٧.

(3) الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٨٩.

العمليات التي نجحت أجهزة الأمن الخليجية في كشفها ومنع وقوعها، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى تعزيز جهودها لمواجهة هذه الظاهرة واجتثاث جذورها، والتي توجت بتوقيع الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب والتي اعتبرها الكثيرون خطوة مهمة في طريق محاربة هذه الظاهرة التي بدأت تستشري في منطقة الخليج وفي الدول العربية والكثير من دول العالم الأخرى. وتكتسب تلك الاتفاقية أهمية خاصة نتيجة عدة عوامل، أولها: أنها تعد إحدى آليات تفعيل إستراتيجية المجلس لمكافحة ظاهرتي "التطرف" و"الإرهاب"، اللتين أضحتا أحد المصادر التي تهدد الأمن والاستقرار في دوله التي عانت – ولا تزال تعاني – من هاتين الظاهرتين وتداعياتهما على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فيها[1].

**ثانيها:** تأكيد تلك الاتفاقية على مبدأ أن التصدي للعمليات الإرهابية لا بد وأن يأتي بشكل جماعي من جانب دولها"، وهو المبدأ الذي يشكل مع نظيره القائل: "إن أمن الخليج مسؤولية أبنائه منظومة فكرية من شأن تجسيدها في خطوات إجرائية على أرض الواقع تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها[2].

**ثالثها:** ما تضمنته تلك الاتفاقية من بنود تنص على تبادل المعلومات والخبرات بغية تفعيل التعاون الأمني بين دول المجلس، إضافة إلى تأكيدها على ضرورة تعزيز الإجراءات الوقائية وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب بما يتماشى مع الظروف والتحولات المستجدة ويكفل وقاية دول المجلس وشعوبها من المخاطر الإرهابية[3]. والأكثر أهمية في هذا الإطار أن الاتفاقية لم تقف عند حد النصوص المكتوبة، بل امتدت إلى تحويل تلك النصوص إلى آليات وإجراءات ملموسة تجسدت في إنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بعناصر متطرفة يكون مقرها الأمانة العامة للمجلس وترتبط بكل الدول والأعضاء عبر شبكة الكترونية تتيح للأجهزة الأمنية الخليجية فرصة تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة المجرمين والمخدرات وقضايا الإرهاب. وتتمثل أهمية تلك القاعدة في إمكانية أن تكون بمثابة "نواة" لإنشاء "منتدى أمني خليجي" يعمل من أجل مواجهة المشكلات الأمنية الراهنة، وذلك في حالة توسيع نطاق عمل تلك القاعدة بحيث لا يتوقف عند حد تبادل المعلومات بل يمتد أيضاً ليشمل صياغة استراتجيات المواجهة الشاملة، من خلال ضم العديد من الخبراء الأمنيين والاجتماعيين والتربويين للعمل فيها، وقد يكون هذا المنتدى بداية لبناء منظمة أمنية تعاونية في منطقة الخليج إذا ما سار على درب منظمة الأمن والتعاون الأوربية، بحيث يكون لها رئيسها وكادرها الوظيفي وموازنتها حتى تكون قادرة على أداء دورها[4].

---

(1) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٢١ ٣٢٥.

(2) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٩٤.

(3) هاليداي وفريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، دار الساقي، بيروت،٢٠٠٥، ص ٥٧.

(4) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٤٥٤.

**رابعها:** الظرف التاريخي التي تمر به المنطقة في الوقت الراهن وذلك على ضوء التطورات والأحداث التي شهدها العراق والتي جعلت منه أحد مصادر التهديد الأمني للمنطقة[1]، بعد أن تحول "العراق المحتل" إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة وأصبح منطلقاً لعملياتها في دولها، فالأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاث (١٢-٥-٢٠٠٤/١١/٨) ثم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود العراقية كما كشفت اعترافات أعضاء الخلية الإرهابية التي كانت تخطط لضرب مقر المخابرات العامة الأردنية النقاب عن أن التخطيط لهذه العملية قد تم داخل الأراضي العراقية[2]، وهو ما يلقي بظلاله على أمن دول المنطقة المجاورة للعراق وذلك لارتفاع عدد المتسللين إلى أراضيها خلال الشهور الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥٠ ألف متسلل إلى المملكة العربية السعودية وفق مصدر أمني مسؤول وقد نجحت أجهزة الأمن الكويتية تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى المملكة العربية السعودية عبر الكويت[3].

كما جاء احتلال العراق ليشكل جيلاً جديداً أكثر راديكالية وأكثر عداءً للغرب عموماً وللولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص لاحتلاله العراق وتأييدها المطلق للسياسات الإسرائيلية، ومن المؤشرات الدالة على ذلك: تصاعد التظاهرات المنددة بالسياسات الأميركية إزاء المنطقة والتي شهدتها العديد من دول الخليج، وتزايد حدة الغضب الشعبي في المنطقة بسبب ما يشهده كل من العراق وفلسطين من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان هناك[4]، وهو الغضب الذي تجسد في الدعوات التي أطلقتها بعض التنظيمات الإسلامية الخليجية من ضرورة مقاطعة السلع الأميركية والبريطانية، فضلاً عن ظهور بعض الجماعات الأصولية الجديدة التي تتبنى فكر "القاعدة" مثل: "الموحدين" و"المجاهدون في شبه الجزيرة العربية" وغيرهما. بعبارة أخرى: جاءت الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في وقت بدأ فيه خطر الإرهاب يطل برأسه من جديد على المنطقة كنتيجة مباشرة للسياسات الأميركية التي وفرت البيئة الملائمة لتنامي ظاهرتي "التطرف" و"الإرهاب" في العالم الإسلامي بصفة عامة، وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع دول الخليج إلى تجاوز خلافاتها حول بعض بنود الاتفاقية المذكورة، حيث تم تسوية الخلاف حول المادة التي تجيز للدول المجاورة مطاردة المشتبه بهم أو المتهمين إلى نحو ٥٠ كلم داخل أراضي دولة ثانية، وهي المادة التي تحفظت عليها الكويت في بداية الأمر[5].

---

(1) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

(3) الاحتواء المزدوج... هل من إعادة نظر، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ١٩٩٧/٩/١٠، ٢٣١.

(4) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(5) أنظر ص ٤٥٨، معاهدة منظمة المؤتمر الأسلامي لمكافحة الإرهاب، (٢٠٠١م- ١٤٢١هـ)، نموذجاً على الاتفاقيات.

ورغم تبني تلك الاتفاقية رؤية مشتركة لدول الخليج لكيفية استئصال ظاهرتي التطرف والإرهاب، وهي الرؤية القائمة على أربعة محاور رئيسية، تتمثل في تعزيز التعاون بين الإدارات والأجهزة الأمنية في دول الخليج من خلال تبادل المعلومات حول العناصر والجماعات المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية، وإعادة النظر في بعض القضايا الثقافية والفكرية التي تساعد بشكل أو بآخر على تشجيع التطرف، والتي يأتي في مقدمتها إعادة تقييم كل من الخطاب الديني والمناهج الدراسية[1]. وتجفيف الينابيع المالية للجماعات الإرهابية من خلال العمل على وضع قانون خليجي موحد لغسيل الأموال. وأخيراً إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية من خلال توحيد هيئات الإغاثة في هيئة واحدة كما حدث في السعودية أو إنشاء مجلس أعلى للإشراف وتنظيم عمل جمعيات النفع العام واللجان الخيرية كما في الكويت والإمارات، ومن خلال إقرار لوائح وقوانين جديدة لتنظيم عمل تلك الجمعيات كما في البحرين[2].

رغم كل ذلك، فإن نجاح تلك الاتفاقية في تحقيق أهدافها يعتمد بالأساس على ثلاثة عوامل رئيسية:

**أولها:** مدى التزام الدول الأعضاء ببنود الاتفاقية وعدم اتخاذ أية قرارات أو إجراءات فردية ودون تشاور مع باقي الدول الموقعة عليها.

**وثانيها:** عدم الاقتصار على الحلول الأمنية فقط في معالجة ظاهرة الإرهاب، والتي من الضروري التعامل معها وفق رؤية شاملة تضع في تصوراتها حلولاً سياسية واقتصادية واجتماعية[3]، فاستئصال أية ظاهرة يتطلب في البداية التعامل مع مسبباتها والعوامل المنتجة لها، وفي الحالة الخليجية تظهر الحاجة إلى أمرين رئيسيين: هما: التحرك من أجل تعديل مسار السياسات الأميركية في المنطقة حتى تكون أكثر عدلاً وإنصافاً للحقوق العربية، وتسريع مسيرة الإصلاح السياسي التي بدأت في عدد من دول الخليج[4].

**وثالثها:** مشاركة رجال الفكر والشخصيات الوطنية المشهود لها بالانتماء والنزاهة في تحمل جزء من الأعباء الملقاة على الدولة، وذلك بإبداء النصيحة والمشورة والتقدم بمقترحات عند وضع السياسات المرحلية والآليات الإجرائية في مواجهة ظاهرتي التطرف والإرهاب، وأيضاً بخصوص الإصلاحات الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية.

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٣٤.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

(3) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٤٣.

(4) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

## ثالثاً: الجدل حول القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في الفكر الاستراتيجي الأميركي، نظراً لما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية ونفطية هائلة وموقع عالمي متميز، جعلتها تؤثر بشكل أو بآخر على المصالح الحيوية الأميركية وتمثل عاملاً مهماً من عوامل تعزيز هيمنتها العالمية[1]. ولذا فقد أخذت واشنطن على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة منذ انسحاب بريطانيا منها سنة ١٩٧١، وانتهجت طوال العقود الثلاثة الماضية عدة سياسات وتوجهات لتحقيق ذلك، انتهت بها لتكون طرفًا مباشرًا في معادلة الأمن الإقليمي بعد قيامها باحتلال العراق والنفوذ العسكري المباشر هناك. فما هي أسباب هذا الاهتمام الأميركي المتزايد بالمنطقة، وما هي ملامح الرؤية الأميركية لطبيعة المصادر التي تهددها وكيفية تعاطيها معها، وما هو مستقبل الرؤية الأميركية لتحقيق الأمن في الخليج؟[2]

### دوافع الاهتمام الأميركي بمنطقة الخليج

حدد الجنرال "أنتونى زيني" الرئيس السابق للقيادة المركزية الأميركية في منطقة الخليج خلال محاضرة القاها في المعهد الملكي البريطاني في مايو ١٩٩٩ مبررات ودوافع الاهتمام الأميركي بهذه المنطقة، قائلاً: "إن واشنطن لها أربعة اهتمامات رئيسية بمنطقة الخليج؛ الأول هو نفط هذه المنطقة التي تملك ٦٥% من احتياطي البترول العالمي، وبالتالي فالأولوية الأميركية في هذا الشأن هي الإبقاء على تدفق النفط، والثاني هو الولايات المتحدة الأميركية في أن يكون لها تواجد في المنطقة ليس فقط بسبب النفط ولكن أيضاً من أجل التنمية الاقتصادية، ويرجع الثالث إلى أهمية موقع هذه المنطقة الذي يعد ملتقى ثلاث قارات ومن ثم فهي نقطة حيوية للملاحة، وينصرف الرابع إلى أهميتها في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ككل"[3].

ومن بين هذه الاهتمامات الأربعة تعتبر الثروة النفطية العامل الأهم والأبرز في توجيه الاهتمام الأميركي بالخليج، حيث تمثل هذه المنطقة مركز الثقل النفطي العالمي، إذ تنتج حالياً ١٥ مليون برميل من أصل ٧٠ مليون برميل إنتاجها من النفط يومياً على مستوى العالم فيما تشير التوقعات إلى ارتفاع هذه الكمية إلى ٣٠ مليون برميل بحلول سنة ٢٠١٠ و٤٥ مليون ب/ي سنة ٢٠٢٠، كما تملك أكبر احتياطي

---

(1) تييري ميسان، رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤، ص ٤١٢.

(2) د. مرسي محمود عبد العليم، الثقافة.. والغزو الثقافي في دول الخليج العربية.. نظرة إسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥، ص ٧٩ – ٨١.

(3) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٢٠.

نفطي في العالم وصل إلى ٧٠٠ مليار برميل سنة ٢٠٠٣ أي ما نسبته ٦٦% من كل الاحتياطي النفطي في العالم البالغ ١٠٤٧,٧ مليار برميل، وهو ما يجعل من السيطرة على نفط هذه المنطقة وضمان تدفقه بحرية للأسواق العالمية وبأسعار معقولة أمراً حيوياً ليس فقط للحفاظ على المصالح الأميركية ودعم النمو الاقتصادي الأميركي وضمان تفوقه، ولكن أيضًا للأمن القومي الأميركي ذاته[1].

ويؤكد الكاتب الأميركي "كينيث بولاك" - الذي عمل في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠١ كمدير لشؤون الخليج العربي بمجلس الأمن القومي الأميركي - هذا المعنى في الدراسة التي نشرها في دورية "فورين أفيرز" الدراسة التي نشرها في دورية "فورين أفيرز" عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٣، قائلاً: "عن مصلحة أميركا الرئيسية في الخليج العربي تكمن في ضمان التدفق الحر والمستقر للنفط من المنطقة إلى العالم بشكل عام، حيث يأتي ٢٥% من الإنتاج العالمي للنفط من الخليج العربي وتنتج السعودية وحدها ١٥% - وهي النسبة التي يحتمل أن تزيد ولا تنقص، ونظراً لأهمية الإنتاج السعودي وطاقته الإنتاجية الزائدة فإن توقفه أو فقدانه يمكن أن يؤديا إلى حدوث شلل في الاقتصاد العالمي، مما قد يؤدي إلى انكماش اقتصادي بنفس قوة "الركود الكبير" الذي شهدته ثلاثينيات القرن العشرين، وفي حالة فقدان الإنتاج السعودي سوف ترتفع أسعار النفط بشكل عام إلى أعلى المستويات، مما يدمر الاقتصاد الأميركي جنباً إلى جنب مع الاقتصادات الأخرى في العالم[2]. ولا يقتصر هدف واشنطن على مجرد الإبقاء على تدفق النفط من المنطقة، بل تسعى أيضاً للحيلولة دون سيطرة أي دولة قد تكون معادية على موارد المنطقة، كما أن لواشنطن مصلحة في الإبقاء على النفوذ العسكري في منطقة الخليج، التي تتمتع بأهمية جوهرية من الناحية الجيوستراتيجية، وذلك للإبقاء عل الأحداث الجارية في الشرق الأوسط وشمال وشرق إفريقيا ووسط وجنوب آسيا تحت السيطرة، وتحقيق المصلحة الأميركية فيما يتعلق بهدف المحافظة على أمن إسرائيل[3]. وبوقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن برز دافع آخر أكثر أهمية للاهتمام والنفوذ الأميركي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وهو "مكافحة الإرهاب" - على حد قول الولايات المتحدة الأميركية - فقد تحول النظام الإقليمي الخليجي في التفكير الاستراتيجي الأميركي من نظام يصدر النفط الخام إلى نظام يصدر الإرهاب العابر للقارات على أساس أن معظم القائمين بتفجيرات سبتمبر يحملون الجنسيات الخليجية، كما أن الجزء الأهم من التمويل - طبقاً لهذا المنطق - جاء من مصادر أهلية وخيرية خليجية، ولذا لم يعد أمن الخليج يعني فقط الحفاظ على تدفق النفط بل أيضاً يتضمن

---

(1) قرار أوبك خفض الإنتاج النفطي... الدوافع والتداعيات المحتملة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن ٢٠٠٤/٠٢/١٤.

(2) Kenneth M.pollak securing the Gulf, Foreign Affairs, July/ August, 2003.p. 58

(3) تييري ميسان، رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤، ص ٦٧.

تجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أصبح يمثل الخطر الاستراتيجي الجديد على أمن الولايات المتحدة الأميركية وأمن الخليج معاً[1].

## مصادر تهديد أمن الخليج طبقاً للرؤية الأميركية

وتخلط الرؤية الأميركية بشكل واضح بين المصادر التي تعتقد أنها تمثل تهديداً لأمن الخليج وتلك التي تمثل تهديداً مباشراً أو غير مباشر لمصالحها في المنطقة. ومن ثم فقد تغيرت رؤية واشنطن لمصادر هذا التهديد من فترة زمنية لأخرى بحسب ظروف كل مرحلة والتهديدات التي تفرضها، ففي سبعينيات القرن العشرين كان مصدر التهديد الرئيسي لأمن الخليج من المنظور الأميركي يتجسد في مواجهة المد الشيوعي وإبعاد هذه المنطقة الإستراتيجية عن النفوذ السوفييتي، ومع نهايات هذا العقد وبداية الثمانينيات من القرن الغشرين، برزت إيران كمصدر تهديد استراتيجي للمنطقة بعد التطورات التي شهدتها الثورة الإسلامية وإطاحتها بنظام "الشاه رضا بهلوي" الذي كان يمثل أحد أقوى حلفاء واشنطن في المنطقة، والنهج العدائي الذي تبناه النظام الإسلامي الجديد في طهران تجاه واشنطن ومحاولات تصدير ثورته إلى باقي دول المنطقة[2].

وقد تركزت المخاوف الأميركية حينذاك على احتمال قيام هذا النظام بالاعتداء على دول الخليج، وما قد يترتب على ذلك من تهديد للمصالح الأميركية الخاصة بتدفق وتسعير النفط، إضافة إلى ما يمثله ذلك من تهديد حقيقي لإسرائيل، سواء بشكل مباشر أو من خلال قيامه بدعم الجماعات والقوى التي ترفع راية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مثل حزب الله اللبناني وبعض الجماعات الفلسطينية، التي تصفها واشنطن بأنها إرهابية. ومن ثم فقد عملت على احتواء هذا النظام وتحجيم قدراته إلى أبعد الحدود.

وفي التسعينيات من القرن العشرين برز العراق كمصدر تهديد جدي لأمن الخليج وفقاً للرؤية الأميركية بعد إقدامه على غزو الكويت سنة ١٩٩٠ والذي مثل أول تهديد مباشر للمصالح الأميركية في المنطقة، حيث رأت واشنطن أن قيام دولة راديكالية مثل العراق بالسيطرة على منطقة الخليج بما تحتويه من مخزون هائل من النفط سيمنح هذه الدولة دوراً محورياً في تحديد أسعار البترول الذي تحصل عليه

---

(1) د. مرسي محمود عبد العليم، الثقافة.. والغزو الثقافي في دول الخليج العربية.. نظرة إسلامية، مكتبة العبيكان:الرياض، ١٩٩٥، ص ٧١.

(2) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسية الأمريكية في الخليج، ٦٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ١٩٩٣، ص١٤٠.

الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما يهدد مصالح هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية أكبر مستورد للنفط في العالم[1].

ومثل سعي هاتين الدولتين (إيران والعراق) إلى تنمية قدراتها في مجال أسلحة الدمار الشامل مصدراً آخر من مصادر التهديد ليس فقط لأمن الخليج بل للأمن العالمي طبقاً لوجهة النظر الأميركية، إذ ترى واشنطن أن تزايد احتمالات انتشار الأسلحة النووية في العالم الثالث وخاصة الدول التي تصفها "بالمارقة" سيترتب عليه زيادة احتمالات انتشار الأسلحة النووية وإمكانية حيازة الجماعات الإرهابية لمثل هذا النوع من الأسلحة، ومن ثم فإن امتلاك هاتين الدولتين اللتين وصفهما الرئيس الأميركي بوش ضمن دول "محور الشر" لمثل هذه الأسلحة ستعرض بالتأكيد أمن هذه المنطقة الإستراتيجية ومن ثم المصالح الأميركية للخطر، وهو ما يفسر المحاولات المستمرة والضغوط المتواصلة التي تمارسها واشنطن لوقف وتدمير برامج التسليح في هاتين الدولتين[2]، حتى إن هذه المسألة شكلت المبرر الرئيسي الذي ساقته واشنطن لتبرير الحرب التي شنتها ضد العراق واحتلاله. وكشفت تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي هزت مدينتي نيويورك وواشنطن عن مصدر آخر أكثر تهديداً لأمن المنطقة والعالم – طبقاً للتصور الأميركي – هو التهديد الإرهابي الذي طغى على كل الاعتبارات ومصادر التهديد الأخرى، حيث أصبح صانع القرار الأميركي يركز اهتمامه بشكل مكثف على بند واحد ووحيد وهو الإرهاب القادم من الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وقد ربطت الولايات المتحدة الأميركية بين تنامي هذه الظاهرة وغياب الديمقراطية في المنطقة، حيث رأى تيار المحافظين الجدد في إدارة بوش أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية بما فيه الخليجية تفتقد لثقافة ومؤسسات الديمقراطية مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها، ليس فقط داخل هذه البلدان بل ضد المجتمع الغربي الذي تشعر تجاهه بالعداء لمساندته النظم الأوتوقراطية، وهو ما يبرر طبقاً لتصورهم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتغييرها من خلال الإسراع بالديمقراطية والإصلاح السياسي[3].

## التعاطي الأميركي مع مصادر تهديد أمن الخليج

انتهجت واشنطن عدة توجهات إزاء ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة الخليج العربي، ولكن لم تثبت أي من تلك الاستراتيجيات أدنى فاعلية وليس أدل على ذلك من حقيقة اضطرار الولايات

---

(1) الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩٠.

(2) أبو إسلام أحمد عبدالله: الماسونية في المنطقة ٢٤٥، مصدر سابق، ص ٤٨ – ٥٠.

(3) باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، مصدر سابق، ص ١٩٠.

المتحدة الأميركية للتدخل بشكل مباشر ضد تهديدات إقليمية، حيث تدخلت في الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ضد إيران وفي سنة ١٩٩١ ضد العراق، وكذلك في ربيع سنة ٢٠٠٣[1].

وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين حاولت الولايات تحقيق الأمن في المنطقة عبر سياسة "العمودين المتوازيين" التي قامت على فكرة اعتماد إيران والمملكة العربية السعودية كحليفين استراتجيين يقومان بالنيابة وبالوكالة بالحفاظ على المصالح الأميركي، وقد انهارت هذه السياسة مع سقوط نظام الشاه رضى بهلوي في إيران سنة ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية التي أخذت بسياسة خارجية راديكالية ومعادية لواشنطن، الأمر الذي دفع واشنطن إلى زيادة حضورها العسكر المباشر في المنطقة والأخذ بمبدأ "قوات التدخل السريع" لحماية مصالحها النفطية وردع التهديد السوفييتي الذي اعتبر الخطر الأكبر والأهم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وقامت واشنطن خلال هذه الفترة ببناء شبكة من القواعد العسكرية المؤقتة والمتحركة، وساندت نظام "صدام حسين" في حربه ضد إيران بهدف احتواء وإضعاف الثورة الإيراني. بيد أن هذه السياسة أدت إلى تقوية العراق سياسياً وعسكرياً، الأمر الذي شجع "صدام حسين" على غزو الكويت سنة ١٩٩٠[2].

ومع فشل سياسة قوات التدخل السريع وإستراتيجية دعم "صدام حسين"، اضطرت الولايات المتحدة الأميركية إلى التدخل العسكري المباشر ضد العراق من خلال تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت، وبعد نجاحها في ذلك، اتجهت إلى انتهاج إستراتجية جديدة لتحقيق الأمن في المنطقة قامت على شقين رئيسيين، الأول هو تبنى سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد كل من العراق وإيران لإضعاف قدراتهما العسكرية ومن ثم قدرتهما على تهديد المنطقة، وتمثل الثاني في تكثيف وجودهما السياسي والعسكري المباشر في المنطقة دون الاعتماد على الدول الحليفة.

وبالنسبة للشق الأول فقد ظهرت عبارة "الاحتواء المزدوج" لأول مرة سنة ١٩٩٣ على لسان مساعد الرئيس الأميركي السابق لشؤون الشرق الأردني وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي حينذاك "مارتين انديك" لصوغ إستراتيجية عزل العراق وإيران اللذين كانا يشكلان حسب وصفه أقصى حالات العداء لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. فبالنسبة للعراق نجحت واشنطن في استصدار مجموعة من القرارات من مجلس الأمن لفرض الحصار والعقوبات على النظام العراقي، اعتُبرت الأسوأ في تاريخ المنظمة الدولية. كما أقرت بالنسبة لإيران "قانون داماتو" الذي يحظر على أية شركة الاستثمار

---

(1) محمود أحمد إبراهيم، دول مجلس التعاون والمسألة العراقية من (١٩٩- - ٢٠٠٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٦٩ - ٧٢.

(2) الولايات المتحدة، ومعضلة الأمن في الخليج العربي، عبد الخالق عبد الله، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٩، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٧١.

في قطاع النفط الإيراني بأكثر من ٤٠ مليون دولار، إضافة إلى محاولة فرض العزلة السياسية عليها من خلال اتهمها بدعم الإرهاب والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومساندة الجماعات التي تصفها واشنطن بالإرهاب في الشرق الأوسط[1].

إلا أن هذه السياسة تعرضت لعديد من الانتقادات، بسبب فشلها في عزل أي من هاتين الدولتين وخاصة إيران التي شهدت علاقتها الدولية انفتاحاً ملحوظاً منذ تولي الرئيس الإصلاحي "محمد خاتمي" السلطة سنة ١٩٩٧، إضافة إلى تداعياتها الإنسانية المدمر على شعبي البلدين وخاصة الشعب العراقي دون أن يكون لها أي تأثير حقيقي على نظم الحكم القائمة بهما، بل إنها فشلت أيضاً في منع الدولتين وخاصة إيران من الاتجاه إلى تطوير قدراتها العسكرية والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل أو برامج نووية متطورة، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس الأميركي بوش الابن إلى التخلي رسمياً عن إتباع هذه السياسة مقابل اعتماد إستراتيجية أخرى جديدة وهي "الهجمات الوقائية"[2].

وتمثل الشق الثاني من هذه الإستراتيجية في تكثيف النفوذ العسكر الأميركي المباشر في المنطقة لردع أية قوة توسعية من محاولة السيطرة على مصادر النفط. وفي هذا الإطار وقعت واشنطن منذ سنة ١٩٩١ سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي تعطيها حق إقامة قواعد عسكرية متطورة في المنطقة تمكنها من البقاء الدائم وغير المشروط، في الوقت نفسه دفعت دول الخليج إلى زيادة نفقاتها ومشترياتها العسكرية إلى مستويات غير مسبوقة من أجل الارتقاء بقدرتها الدفاعية الوطنية[3]، بشكل قاد إلى نوع من "عسكرة النظام الإقليمي الخليجي"، انتهى بالنفوذ العسكري الأميركي غير المسبوق بعد احتلال العراق في ابريل ٢٠٠٣.

ومع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدث تغير جذري في الرؤية الأميركية لأمن الخليج، واستتبع ذلك حدوث تغير محوري في شكل التعاطي الأميركي مع هذه القضية، حيث تركز الاهتمام الأميركي على قضية مكافحة الإرهاب وما يقتضيه ذلك من إحداث تغييرات استراتيجيه مهمة في منطقة الخليج والشرق الأوسط التي أصبحت في التصور الأميركي منبع الإرهاب والمصدر له، ومن هنا تطورت الإجراءات والسياسات التي اتخذتها واشنطن، ومن أبرزها:

١ – تبني إستراتيجية جديدة للأمن الخارجي تقوم على مبدأ الهجمات الوقائية" أو "التدخل الدفاعي" كخيارات رسمية في العمل ضد الجماعات الإرهابية والدول الراعية لها والتي تمتلك أسلحة دمار شامل

---

(1) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج؛ تاريخ توسع الدور الأميريكي في الخليج العربي ١٨٣٣ – ١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٥٩- ٦٢.

(2) السايح أحمد عبد الرحيم، مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص٧٤ .

(3) د. أحمد محمد رفعت "الإرهاب الدولي" مركز الدراسات العربي الأوروبي، فبراير ١٩٩٨، ص ٣٨ - ٤٠.

دون أن تتخلى عن الاحتواء والردع. ويعني هذا المبدأ بصفة أساسية حق الولايات المتحدة الأميركية في توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد أية دولة.

٢ – تعرضت هذه الاستراتيجية لانتقادات قوية على المستوى الدولي، ففي خطابه أمام اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٣ انتقد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان مفهوم "الحرب الوقائية"، الذي تذرعت به واشنطن لشن الحرب على العراق، قائلاً: "إن المنطق الذي تتذرع به بعض الدول معتبرة أن من حقها ومن واجبها استخدام القوة بشكل وقائي يمثل استخفافاً جوهرياً بالمبادئ التي قام عليها – ولو بشكل غير متكامل – السلام والاستقرار العالميان خلال السنوات الـ ٥٨ الماضية"، مشيراً إلى أن ادعاء البعض بان لديهم الحق في استخدام القوة والضربات الوقائية حتى على أراضي الدول الأخرى من شأنه أن يخلق سابقة ينجم عنها التوسع في استخدام القوة بصورة انفرادية من دون الاعتماد على القانون أو على تبرير ذي مصداقية. كما انتقد الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" هذا المفهوم على أساس أنه يكرس حالة عدم الاستقرار في النظام الدولي برمته، حيث يمكن أن تلجأ أية دولة كبرى إلى استخدامه في تبرير هجومها على دول أخرى بزعم أنها تمثل تهديداً لها، ورغم ذلك أكد بوش خلال خطابه أمام نفس الدورة تمسكه بهذه الإستراتيجية فاتحاً المجال بذلك أمام واشنطن لتكرار التجربة ضد دول أخرى في المنطقة ترى أنها قد تمثل تهديداً لها.

٣ – الاستخدام المباشر للقوة العسكرية ضد إحدى القوى التي تمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي والعالمي – طبقاً للمفهوم الأميركي – وهي العراق، حيث قامت القوات الأميركية بغزو العراق واحتلاله بزعم وجود روابط بينه وبين الإرهاب وسعيه إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، رغم ثبوت عدم صحة هذه المزاعم، فيما تصعد ضغوطها على الدول الأخرى وخاصة إيران وسوريا لوقف برامجها في مجال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، باعتبار أنها تشكل مصادر تهديد محتملة لأمن المنطقة والعالم[1].

٤ – تصعيد الضغوط على دول المنطقة لدفعها لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مكافحة الإرهاب، على كافة المستويات المالية والأمنية والسياسية والثقافية، فقد حثت واشنطن دول الخليج على اتخاذ خطوات فاعلة لتجفيف المنابع المالية للإرهاب من خلال مصادرة أرصدة الجماعات التي تصفها بالإرهابية وإعادة تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية الخليجية وتشديد الرقابة على أدائها وتبرعاتها لمنع وصولها إلى الجماعات المتطرفة، كما كثفت دول المنطقة من حملاتها الأمنية لملاحقة العناصر المتطرفة خاصة بعد الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة السعودية الرياض في مايو ٢٠٠٣،

---

(1) إستراتيجية الهجمات الوقائية الأمريكية وتداعياتها العربية والدولية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠/٦/١٧، ص ٨٣. لمزيد من التفاصيل راجع، مأزق الاستقلال الوطني للدولة العربية في ظل المعطيات الراهنة، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (١)، ديسمبر ٢٠٠٣.

بالإضافة إلى العمل على تجفيف الينابيع الفكرية لهذه الجماعات والعناصر من خلال الدعوة إلى تجديد الخطاب الديني وإحداث إصلاحات جوهرية في النظام التعليمي والثقافي في هذه الدول[1].

٥ – تعرضت بعض دول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية لحالات تشويه متعددة استهدفت ربطها بدعم ورعاية الإرهاب، كان أبرزها التقرير الذي قدمه لوران موراويك الباحث في مؤسسة راند لمجلس سياسات الدفاع والذي وصف المملكة "بالعدو" وبأنها ناشطة على كافة مستويات تمويل ودعم الإرهاب، وطالب بتوقيع عقوبات عليها واستهدافها أميركياً. ومن ذلك أيضاً التقرير الذي أصدره الكونجرس الأميركي السنة الماضية ٢٠٠٣، ويتهم ضمناً المملكة العربية السعودية بالمسؤولية عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رغم الخطوات الكبيرة التي اتخذتا المملكة العربية السعودية وباقي دول المجلس على صعيد مكافحة هذه الظاهرة.

٦ – الضغط باتجاه إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية في المنطقة انطلاقاً من قناعة مؤداها أن غياب الديمقراطية في المنطقة هو العامل الأساسي لانتشار العنف والإرهاب ليس فقط بها ولكن في العالم برمته. ومن هنا تعددت المبادرات التي قدمتها الإدارة الأميركية لتحقيق هذا الهدف المعلن، بداية من مبادة "كولون باول: في ديسمبر ٢٠٠٢، مروراً بخطاب الرئيس "بوش" في ٢٦ فبراير ٢٠٠٣ أمام معهد "أميركان إنتربرايز" والذي تحدث فيه عن إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية في المنطقة، وانتهاءً بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يدعو إلى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية واسعة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع (التي تضم إلى جانب العالم العربي كلاً من باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل)، باعتبارها عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل[2].

٧ – إن كل هذه الإجراءات والسياسات لم تحقق هي أيضاً الهدف منها في تحقيق أمن الخليج العربي، بل على العكس تماماً عمقت من وضعية عدم الأمن والاستقرار في المنطقة، بشكل أصبحت معه الولايات المتحدة الأميركية نفسها هي المصدر الأول لتهديد أمن المنطقة واستقرارها.

فانغماس واشنطن الأحادي الشديد والمباشر في الشأن الخليجي والذي بلغ أعلى مستوياته باحتلال العراق وإدارته مدنياً وعسكرياً، أثر سلبياً على الأمن والاستقرار في المنطقة من أكثر من زاوية. فمن زاوية أدى هذا الوضع إلى تزايد حدة الغضب الشعبي إزاء سلوك التدخل الأميركي الأمر الذي انعكس

---

(1) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج؛ تاريخ توسع الدور الأميريكي في الخليج العربي ١٨٣٣ – ١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥ ، ص ٣٧١ – ٣٧٤.

(2) المزيد من التفاصيل راجع، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤.

بشكل مباشر في تصاعد موجة العنف والإرهاب التي شهدتها المنطقة والتي عكستها بوضوح تفجيرات الرياض في مايو ونوفمبر ٢٠٠٣[1].

ومن زاوية أخرى ورغم أن حرب العراق قد نجحت في الإطاحة بنظام "صدام حسين" الذي مثل لفترة طويلة أحد مصادر تهديد أمن المنطقة إلا أنها خلقت في المقابل مصادر تهديد أخرى ربما تكون أكثر حدة، من ذلك حالة الفوضى والانفلات الأمني التي يشهدها العراق منذ احتلاه والتي وفرت البيئة المناسبة لاستقطاب الجماعات المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. وتزداد خطورة هذا التهديد إذا قاد هذا الوضع العراق إلى الانزلاق في وأن حرب أهلية تفضي إلى تقسيمه عدة دويلات متناحرة خاصة بعد الاتفاق على تبني النظام الفيدرالي في الحكم، وهو ما سيمثل بلا شك تهديداً غير مسبوق لأمن واستقرار المنطقة برمتها، كما أن هذه الحرب أدت من ناحية أخرى على إضعاف العراق وإخراجه من معادلة التوازن الإقليمي لصالح دول الجوار الأخرى وخاصة إيران وتركيا وإسرائيل وهو ما يعمق من إشكالية أمن الخليج. كما أدى هذا الوضع من زاوية ثالثة إلى تكريس النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة وبكثافة عالية، وهو ما سيمثل لا شك عاملاً إضافياً لإشاعة حالة الأمن وعدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي برمته[2].

---

(1) بيزن أيزدي، ترجمة سعد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، القاهرة: الدر الثقافية للنشر، ٢٠٠٠ ،ص ١٨- ٢٠.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع، مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات.

## رابعاً: الرؤية الأميركية لمستقبل التهديدات الموجهة لأمن الخليج وتصورات التعامل معها

طرح الكاتب الأميركي "كينيث إم بولاك" في دراسته لثلاث مشكلات أساسية رأى أنها قد تعكر صفو الأمن في منطقة الخليج لعدة سنوات مقبلة، ومن وجهة نظر واشنطن هي: أزمة الأمن العراقية، برنامج الأسلحة النووية الإيراني، والاضطراب الداخلي المحتمل في دول مجلس التعاون الخليجي[1]. فبالنسبة للعراق، أكد بولاك أنه بعد الانتصار الأميركي الأخير على صدام، لن يتم السماح له بامتلاك أسلحة دمار شامل مرة أخرى، ومن ثم سيكون في حاجة إلى الحصول على ضمان أمني خارجي يتمتع بالمصداقية أو الاحتفاظ بدلاً من ذلك بقدرات عسكرية تقليدية[2].

أما إيران، فإنه من المحتمل – إذا لم يتم إيقاف برنامجها النووي من الداخل أو من الخارج – أن تتمكن من إنتاج سلاح نووي أو أكثر في غضون عقد من السنوات. ورغم أن حدة المخاوف الأميركية الخاصة ببرنامج إيران النووي يمكن أن تقل عن طريق ظهور حكومة تعددية مؤيدة لأميركا في طهران، إلا أن المشكلة تكمن في أنه لا يمكن لأحد أن يتأكد من أن الغلبة ستكون للإصلاحيين، فمن الممكن أن يظل المتشددون في السلطة حتى تتمكن إيران من الحصول على أسلحة نووية، ما يفرض على الولايات المتحدة الأميركية أن تكون مستعدة لهذه الطوارئ، ولكن قد يكون من المفارقة أن الإعداد للتعامل مع أسوأ الإحتمالات والمتمثل في حصول المتشددين الإيرانيين على أسلحة نووية ربما يجعل هذا الخطة أكثر احتمالاً لأنه سيعزز من مكانة المتشددين[3].

ورغم أن وجود قوة أمريكية كبيرة تنتشر عبر منطقة الخليج يعد أفضل وسيلة لمنع أي اعتداء إيراني إلا أنه يمثل – أسوأ الخيارات من منظور التعامل مع المشكلة الرئيسية الثالثة المتعلقة بالإرهاب وعدم الاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي، على أساس أن هذا الاحتلال الأميركي سيسبب الكثير من الضيق للعرب[4].

ويرى بولاك أن الطريقة المُثلى أمام الولايات المتحدة الأميركية لمواجهة هذه المشكلة هي الحد من تواجدها العسكري في المنطقة إلى أقل درجة ممكنة، أو حتى الانسحاب الكلي، لأن وجود الجنود الأميركيين يُشعل المزاعم الدعائية التي يروجها الإرهابيون بان الولايات المتحدة الأميركية تسعى إلى

---

(1) الصّافي سعيد،خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٢١ .

(2) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٧٥.

(3) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربة للعلوم، بيروت ٢٠٠٥، ص١٤٧ .

(4) المصدر نفسه، ص ١٥١.

مساندة الأنظمة المحلية المستبدة والمكروهة والتحكم في الشرق الأوسط، ولكن مثل هذا الانسحاب قد يبدو بدوره أسوأ التحركات من منظور ردع واحتواء إيران أو النفوذ في موقع جيد للرد بشكل سريع على أي تهديد محتمل للمنطقة، وللخروج من هذه الإشكالية اقترح الكاتب ثلاثة توجهات يمكن الأخذ بها أولها: العودة إلى الإستراتيجية الأميركية الأولى والخاصة بسياسة التوازنات، وتقوم هذه الإستراتيجية على خفض الولايات المتحدة الأميركية لوجودها في المنطقة، بحيث يكون تواجدها في حده الأدنى، والاحتفاظ بعلاقتها الرسمية مع دول مجلس التعاون الخليجي، والحكومة الجديدة في العراق، واحتواء إيران عن طريق جعل الأمر بأن أي عدوان من جانبها سوف يواجه برد عسكري، والسعي للوصول إلى تأييد أوروبي وياباني وروسي لممارسة الضغط عليها اقتصاديا ودبلوماسيا وذلك لإنهاء دعم إيران للإرهاب[1].

وهذا التخفيف من آثار النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة سوف يقلل المشكلات الداخلية بها الناجمة عن وجود القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي، ولذلك ليس من الغريب أن تكون هذه الإستراتيجية هي التي يفضلها عرب الخليج، ولكنها في الوقت نفسه محفوفة ببعض المخاطر. ففي حالة حصول إيران على أسلحة نووية يمكن أن يغريها الاحتلال الأميركي المحدود على شن عدوان جديد[2].

وتمثل التوجه الثاني في إقامة تحالف دفاعي إقليمي على غرار "الناتو" عن طريق تحالف دفاعي رسمي بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون والحكومة الجديدة في العراق، بحيث يتم الاحتفاظ بالدور الأميركي واستبعاد الدور الإيراني. ولكن هذه الإستراتيجية بها هي الأخرى جوانب قصور، أهمها أن دول مجلس التعاون لا تريد في الواقع علاقة تحالف رسمي مع الولايات المتحدة الأميركية حيث تخشى من إضفاء الشرعية على الاحتلال الأميركي، وهو ما يؤدي إلى النظر إليه على أنه استعمار يؤدي بدوره إلى تقويض مشروعية نظمهم، فأنه سيدعم من حالة عدم الاستقرار الداخلي[3].

أما التوجه الثالث فيتمثل في السعي لإقامة نظام أمني للخليج العربي على غرار تجارب السيطرة على الأسلحة في أوروبا عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال إقامة منتدى أمني إقليمي يمكن فيه مناقشة مختلف القضايا وتبادل المعلومات وصياغة الاتفاقيات، ثم يتحرك الأعضاء بعد ذلك نحو إجراءات بناء الثقة، تمهيداً للتقدم نحو إبرام اتفاقيات للسيطرة الفعلية على التسلح تؤدي إلى نزع بعض أسلحة المنطقة وفرض حظر على نظم الأسلحة التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وخفض متوازن للقوات من جانب كل الأطراف، وحظر أسلحة الدمار الشامل وفرض عقوبات ومراقبة ثنائية (أو دولية) على من ينتهك هذا

---

(1) المصدر السابق، ص ١٥٦ - ١٥٨.

(2) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٦١.

(3) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٤٤ .

الحظر ويمثل هذا المسار من وجهة نظر كاتبه أفضل المسارات لتأمين منطقة الخليج العربي، ولكن إقامة هذه المنظمة الأمنية الشاملة قد تحتاج إلى سنوات أو ربما عقود[1].

بيد أن هذا التصور الذي طرحه "كينيث بولاك" لإمكانية تحقيق الأمن في منطقة الخليج، يختلف كثيراً عن التوجه الأميركي الراهن والذي يركز بالأساس على مكافحة الإرهاب من خلال العمل على إدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية واسعة، والحفاظ في الوقت ذاته على أكبر قدر ممكن من قواتها في منطقة الخليج لدرء أية تهديدات محتملة ليس للمنطقة بل للمصالح الأميركية بالأساس، وهو ما يتضح من سعيها لإبرام اتفاقية أمنية موسعة مع مجلس الحكم الانتقالي في العراق تتيح لها النفوذ في العراق لفترة طويلة وإقامة عدة قواعد عسكرية دائمة تستخدمها للحفاظ على مصالحها، وهو النهج الذي يتوقع الكثير من المراقبين فشله في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج[2].

لقد فشلت الولايات المتحدة الأميركية طيلة أكثر من ثلاثة عقود في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وتسببت سياستها بشكل مباشر أو غير مباشر في اندلاع ثلاث حروب كبرى في المنطقة، في الوقت الذي تزداد فيه المخاوف من احتمال اندلاع الحرب الرابعة إذا أصرت واشنطن على تدمير برنامج التسلح النووي الإيراني بالقوة، إضافة إلى تصاعد موجة العنف والإرهاب الداخلي، بشكل أصبحت معه أحد أكبر مصادر التهديد للأمن والاستقرار ليس فقط في منطقة الخليج بل في العالم، الأمر الذي يؤكد من جديد أهمية الإسراع بتعزيز التعاون فيما بين دول مجلس التعاون لتحقيق الأمن المنشود لشعوبها انطلاقاً من حقيقة أساسية مؤداها أن أمن الخليج العربي هو مسؤولية دوله وشعوبه[3].

## ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج:

مرت منطقة الخليج منذ الانسحاب البريطاني سنة ١٩٧١ وحتى الاحتلال الأميركي للعراق في إبريل ٢٠٠٣، بثلاث مراحل تاريخية شهدت خلالها تحولات وتغيرات مستمرة في كل من موازين القوى الإقليمية وأنماط التفاعلات القائمة بين دولها.

فخلال المرحلة الأولى التي لم تتجاوز مدتها ثمانية أعوام، انحصرت التفاعلات الرئيسية بين أكبر ثلاث قوى إقليمية موجودة آنذاك، وهي: إيران والعراق والمملكة العربية السعودية حيث دخلت كل من

---

(1) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١١.

(2) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٠، ص ٥٩.

(3) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣١٧.

طهران وبغداد في تنافس محموم حول "الزعامة" و"الهيمنة" على إقليم الخليج، فيما التزمت الرياض بدور الموازن بين البلدين حفاظاً على استقرار المنطقة من ناحية وإعاقة محاولات تغلغل النفوذ الإيراني إلى الجزيرة العربية من ناحية أخرى[1].

ومع قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب الإيرانية – العراقية سنة ١٩٨٠، بدأت تتشكل ملامح المرحلة الثانية، حيث تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو سنة ١٩٨١، ليظهر بذلك ظرف جديد في المعادلة الأمنية للمنطقة يمتلك العديد من عناصر القوة التي مكنته – ولو نظرياً من تحقيق التوازن المطلوب، خاصة وأن مساحة دول المجلس مجتمعة تفوق مساحة إيران والعراق معاً، كما أن عائداتها النفطية وإنفاقها العسكري يتجاوز بدرجات كبيرة عائدات وإنفاق كل من طهران وبغداد[2].

وبعد ذلك، جاء الغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ وما أعقبها من فرض عقوبات دولية على بغداد استمرت لأكثر من ١٢ سنة متواصلة، لتبدأ المرحلة الثالثة التي شهدت تحولات هيكلية في النظام الإقليمي في الخليج، حيث باتت الولايات المتحدة الأميركية القوة المهيمنة عليه، فيما انزوى العراق جانباً في محاولة لمعالجة ظروفه الاقتصادية والإنسانية ومشاكله السياسية والأمنية مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، واتجهت إيران إلى إحداث تغييرات جوهرية في سياستها الخارجية لتكون أكثر انفتاحاً وتعاوناً مع مختلف دول العالم، ومع دول الخليج على وجه الخصوص، بينما انكفأت دول مجلس التعاون على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والأمنية الداخلية. وأخيراً، جاء الاحتلال الأميركي للعراق ليعلن عن بدء مرحلة تاريخية جديدة لمنطقة الخليج، يبدو أنها ستختلف كلياً عن المراحل الثلاث السابقة، وذلك لعامل رئيسي يتمثل في الموقع الذي يشغله "العراق الجديد" في الإستراتيجية الأميركية الجديدة التي صاغها المحافظون الجدد وعبرت عنها العديد من الوثائق الرسمية وأدبيات اليمين المحافظ الأميركي، بداية من وثيقة الأمن القومي الصادرة نهاية سنة ٢٠٠١ وانتهاءً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث أكدت غالبية هذه الوثائق وتلك الأدبيات على ثلاثة مبادئ أساسية تقوم عليها ما عرف باسم "عقيدة بوش الإستراتيجية"، هي: الحرب الاستباقية، نشر المبادئ الأميركية في العالم بما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي لا تتناسب مع هذه المبادئ تطوير القوة العسكرية الأميركية لتبقى متفوقة بحيث لا تستطيع أية قوة أخرى

---

(1) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ض ٢١٢.

(2) إدريس محمد سعيد، علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي، في نكبة العراق.. الآثار السياسية والاقتصادية، أحمد سيد النجار (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣ ،ص ٩٣.

أن تضاهيها[1]. وفي هذا الإطار يأتي إسقاط نظام صدام حسين وتنصيب نظام آخر موالٍ لواشنطن ليكون في نظر الولايات المتحدة الأميركية بمثابة "مفتاح" التغيير المطلوب في منطقة الشرق الوسط، وذلك استناداً إلى نظرية "الدومينو" التي ترى أنه بمجرد تغيير النظام العراقي واستبداله بنظام ديمقراطي علماني فإن عدوى هذا التغيير ستنتقل تلقائياً إلى باقي النظم المجاورة.

فالولايات المتحدة الأميركية ترى في "العراق الجديد" منطلقاً للتغيير في المنطقة العربية، وهو ما يعني أن دول مجلس التعاون ستكون معرضة لعلميات تغيير شاملة وعميقة، وذلك تبعاً لرؤية المحافظين الجدد التي تؤكد في الوقت ذاته على حجم المكاسب السياسية والاقتصادية المباشرة التي ستحققها الولايات المتحدة الأميركية من وراء احتلالها للعراق، والتي من بينه: جني الشركات الأميركية مكاسب اقتصادية كبيرة من عملية إعادة أعمار العراق التي تقدر تكلفتها السنوية بنحو ٢٠ مليار دولار، بالإضافة إلى سيطرة واشنطن على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، والذي يقدر بنحو ١١٢و٥ مليار برميل أي ما يوازي ١١% من الاحتياطات العالمية، وهو الأمر الذي من شأنه تقليص دور دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية في النظام الاقتصادي العالمي، وذلك بنزع الهيمنة الخليجية عن أسواق النفط وهو ما سيؤدي أيضاً – تبعاً لرؤية المحافظين الجدد – إلى إضعاف منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وذلك في حالة انسحاب العراق منها أو عدم التزامه بالحصص الإنتاجية المحددة له من قبل المنظمة[2].

وتسعى واشنطن من خلال إطالة فترة الاحتلال لأطول فترة ممكنة، وإقامة من ست إلى عشر قواعد عسكرية دائمة في العراق، إلى تحويل هذا البلد إلى قاعدة نفوذ أمريكية تمكنها من إقامة حلف جديد يضم إسرائيل وتركيا بالإضافة إلى "العراق الجديد" كنواة لنظام شرق أوسطي جديد، فضلاً عن إمكانية توظيف هذا النفوذ العسكري الكثيف في العراق لإعادة تشكيل الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة بما يتواءم والمصالح الأميركية، وهو ما سيؤدي بشكل أو بآخر إلى إضعاف مركز دول الخليج على الساحتين الإقليمية والدولية[3]. وهكذا، فإن الوضع الإقليمي الجديد المترتب على احتلال العراق وحرص واشنطن على تنفيذ مخططاتها الخاصة بإعادة تشكيل المنطقة، يضع دول مجلس التعاون – على وجه الخصوص – أمام تحديات كبيرة غير مسبوقة[4]. فبالرغم من أن وصول نظام يلتزم بحد أدنى من الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى السلطة في بغداد قد يساعد إلى حد ما على احتواء ومعالجة بعض مصادر التهديد وأسباب التوتر المزمن بين العراق ودول مجلس التعاون، وفي مقدمتها الكويت، إلا أن هذا لا يمنع

---

(1) الفضل شلق، العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجي، العدد ١١١، صيف ٢٠٠٣، ص ٣٣٨.

(2) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨٦ – ٢٨٩.

(3) هاليداي فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، دار الساقي، بيروت، ، ٢٠٠٥، ص ٦٠.

(4) الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٨٥.

من وجود بعض المخاطر التي قد تنجم عن هذا التغيير، لاسيما أن هناك بعض المشكلات التي يواجهها العراق وكانت في السابق أحد العوامل الرئيسية في توتر العلاقات العراقية - الخليجية لا تزال دون حل[1].

وعلى رأس هذه المشكلات: محدودية إطلالة العراق على الخليج العربي الذي يمثل أهم المنافذ وأكثرها حيوية تجارياً واستراتيجياً بالنسبة لبغداد، ولعل اللغط الذي أثير حول تصريحات "شوكت مضر" نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي التي أدلى بها إلى صحيفة الرأي العام الكويتية يوم ٢٠٠٤/١/٨ وطالب فيها باستئجار جزيرتي "وربة" و"بوبيان" الكويتيتين كمنفذ للعراق على الخليج العربي، دليل على أن هناك العديد من المشكلات القائمة بين العراق ودول الخليج لا تزال معلقة دون حل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إقدام الشركات النفطية الأميركية والبريطانية على زيادة استثماراتها في الحقول العراقية - دون التزام بنظام الحصص المتبع في منظمة أوبك - من شأنه أن يحدث وفرة في المعروض النفطي العالمي، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى خفض أسعار النفط إلى مستويات تقل عن عشر دولارات للبرميل، الأمر الذي سيكون له انعكاسات سلبية خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج، من بينها: تراجع معدلات النمو الاقتصادي، حدوث كساد في الأسواق نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعيشي مع انخفاض متوسط دخل الفرد، وارتفاع عجز الموازنة في العديد من دول الخليج وهو ما يعني حدوث تخفيضات كبيرة في حجم الإنفاق العام وتوقف بعض مشروعات البنية الأساسية، الأمر الذي سيؤثر سلباً على قدرة الحكومة الخليجية على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لمواطنيها[2].

ورغم تلك الرؤية التشاؤمية التي انطلقت من فرضية أساسية مفادها "نجاح المشروع الأميركي في العراق"، إلا أن مدى صحتها أو خطأها يتوقف إلى حد بعيد على عدد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية، والتي أهمها: شكل وطبيعة الدور الإقليمي الجديد للعراق، والذي ستحدد ملامحه الأساسية اعتماداً على عنصر رئيسي يتمثل في شكل وطبيعة النظام السياسي المزمع إقامته في هذا البلد.

وعلى الرغم من صعوبة وضع تصور محدد الملامح والأبعاد لهذا النظام نظراً لتعقد المشهدين السياسي والأمني داخل العراق إلى الحد الذي يفتح الباب أمام مختلف الفرضيات المحتملة بداية من نجاح المشروع الأميركي في إقامة "النموذج" الذي يتعين الاقتداء به في باقي دول المنطقة، وانتهاءً باندلاع حرب أهلية وطائفية ستكون لها تداعيات سلبية ليس على أمن واستقرار منطقة الخليج وحسب، بل، أمن

---

(1) Mainuddin, Roling, JosephR. A.Aiher, Jefferey Mielliot, From Alliance To Collective Security; Rethinking The Gcc, Middle East Policy, Vol, Marsh1996, No31,P.390.

(2) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٦٧ - ٦٩.

واستقرار العالم أجمعه – على الرغم من ذلك، إلا أنه من الممكن تحديد الملامح العامة لهذا النظام – على الأقل خلال الفترة الانتقالية الممتدة من ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وحتى يناير ٢٠٠٥ – وذلك انطلاقاً من بنود الدستور المؤقت الذي أقره مجلس الحُكم الانتقالي في الثامن من مارس ٢٠٠٤، والذي حدد عدداً من الخصائص والسمات العامة للنظام السياسي الجديد، والتي يعتقد الكثير من المراقبين صعوبة تغييرها إما لرفض سلطة الاحتلال أو لعدم استعداد بعض الأطراف العراقية – وهي تحديداً الأحزاب الكردية – للتنازل عن بعض المكاسب التي تحققت لهم ضمن بنود الدستور المؤقت[1]

ومن أبرز هذه السمات: إقامة نظام فيدرالي غير محدد الملامح، تنقسم فيه السلطة التنفيذية إلى مجلسين، مجلس رئاسي يضم رئيساً ونائبين، ومجلس للوزراء يضم رئيساً وعدد من الوزراء وتتميز الصلاحيات والسلطات الموزعة بين المجلسين بالتشابك والتعقد، فعلى الرغم من أن المادة (٣٨) من الدستور المذكور تعطي للمجلس الأول صلاحية تعيين رئيس المجلس الثاني، إلا أنها تمنح الجمعية الوطنية (البرلمان الانتقالي) الصلاحية ذاتها في حالة إخفاق مجلس الرئاسة في اختيار رئيس الوزراء خلال أسبوعين، وهي فترة قصيرة نسبياً[2].

وعلى الرغم من السلطة الإشرافية التي يمتلكها المجلس الرئاسي على أنشطة مجلس الوزراء، إلا أن الدستور المؤقت منح الجمعية الوطنية الحق المطلق في سحب الثقة سواء من رئيس الوزراء أو الوزراء مجتمعين أو منفردين[3].

ومن الواضح أن هناك قدراً كبيراً من التشويش والتداخل في صلاحيات وسلطات المجلسين وهو ما يضفي نوعاً من الغموض والضبابية على شكل وطبيعة العلاقة بينهما، الأمر الذي من شأنه إضعاف الحكومة الاتحادية (المركزية) العراقية الجديدة، حيث من المتوقع أن تشهد تنافساً محموماً بين المجلسين الرئاسي والوزاري إضافة إلى الجمعية الوطنية، وهو ما يصب في اتجاه تقوية الحكومات المحلية التي تتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة تبعاً لبنود الدستور المذكور[4].

ويبدو أن الهدف الرئيس من صياغة هذا الدستور المراوغ هو رغبة واشنطن في تحجيم الدور الإقليمي للعراق خلال الفترة المقبلة من خلال إغراق الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية الأخرى في

---

(1) انظر نص الدستور المؤقت على موقع سلطة التحالف. http://www.cpa-iraq.org/Arabic government/TAL-arabic .html

(2) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص ٤١٣.

(3) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٤٦٢ – ٤٦٦.

(4) د. الموصللي أحمد، المصدر السابق، ص ٤٧٥.

صراعات داخلية ستكون كفيلة بانزواء العراق عن محيطه الإقليمي العربي إلى حد بعيد. فمن المتوقع أن يكون اهتمام "العراق الجديد" بالقضايا الإقليمية والدولية محكوماً بالأساس بمدى تأثيرها على الصراعات السياسية الداخلية، علماً أن هذا الانزواء سيصب في اتجاه تعزيز الهيمنة الأميركية على منطقة الخليج، خاصة في ظل العجز الذي يعانيه النظام العربي، والضغوط التي تمارسها واشنطن على دول الإقليم. وهناك عدد من البنود التي تضمنها الدستور المؤقت تعكس ضمناً تلك الرغبة الأميركية، ومن أمثلة ذلك: المادة السابعة التي حرصت على تراجع هوية الدولة العراقية، ونجحت في تجزئتها بين قوميات وطوائف مختلفة، وحصرت الهوية الإسلامية في مسلمي العراق والهوية العربية في "الشعب العربي في العراق" وهناك أيضاً الفقرة (هـ) من المادة (٣٣) التي نصت على "رفض إرسال قوات عراقية مسلحة إلى الخارج – حتى وإن كان لغرض الدفاع ضد عدوان خارجي – إلا بموافقة الجمعية الوطنية وبطلب مجلس الرئاسة" وفي سياق هذا الوضع تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة تشكيل النظام الأمني الخليجي بما يتواءم ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وذلك من خلال أداتين رئيسيتين، الأولى: تعزيز الاحتلال الأميركي العسكري على ساحل الخليج مع تجنب الانخراط بشكل مباشر في الأوضاع الداخلية للجزيرة العربية. والثانية: وجود أمريكي عسكري وسياسي قوي في العراق، بما يوفر لواشنطن الإمكانيات اللازمة للتعامل مع ثلاث إشكاليات رئيسية، هي: الاستقرار في العراق، محاصرة إيران وتحجيم دورها الإقليمي إلى حده الأدنى، تصاعد الرفض الشعبي الخليجي للنفوذ العسكري الأميركي في المنطقة[1].

ويلاحظ في هذا السياق اتجاه الولايات المتحدة الأميركية إلى عسكرة الخليج العربي إلى أقصى حد ممكن من خلال تعزيز تواجدها العسكري المباشر فيه، فلا يوجد نظام إقليمي آخر خارج القارة الأميركية في العالم يحظى بهذا القدر من النفوذ العسكري الأميركي، حيث يوجد في المنطقة أكثر من ٢٠٠ ألف جندي أمريكي من بينهم أكثر من ١٣٠ ألف جندي في العراق، مجهزين بعدد كبير من المعدات والأسلحة والتجهيزات ومدعومين بأكثر من ٧٥٠ طائرة مقاتلة و٢٥٠ طائرة هليكوبتر وحوالي ١٦٠٠ دبابة من نوع "إم١" و"برادلي"، علاوة على حاملة طائرات مقيمة بشكل دائم وعلى متنها ١١ ألف جندي، ومجهزة بـ ٤٤٩ صاروخ كروز[2].

ويحمل هذا النفوذ العسكري المكثف الكثير من الدلالات السياسية التي تؤكد غالبيتها أن المنظومة الأمنية التي تسعى واشنطن إلى تطبيقها تخدم هدفين رئيسيين، هما: محاربة الإرهاب الذي تعتبره واشنطن نتاجاً للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة في المنطقة، وحماية أمن الحقول

---

(1) الأشعل عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، السياسة الدولية، العـــدد (٢٨)، سبتمبـــر ١٩٧٨، ص ٢٦١.

(2) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦،بيروت ، يناير ٢٠٠، ص ٢٨٣.

والمنشآت والإمدادات النفطية الخليجية التي تحتوي حالياً على ٧٠٠ مليار برميل من النفط الخام أي ما يوازي ٦٦% من الاحتياطي العالمي[1].

وأمام هذا الخطة المرتكز على افتراضين أساسيين، الأول: سعي واشنطن إلى تفكيك منظومة الأمن الخليجي الحالية والقائمة على تحقيق التوازن بين ثلاثة أطراف رئيسية، هي: مجلس التعاون وإيران والعراق، وذلك عبر وسيلتين: إطالة أمد الاحتلال الأميركي في العراق، والضغط باتجاه إعادة هيكلة مجلس التعاون الخليجي بما يفتح باب العضوية للعراق الجديد. والافتراض الثاني، اتجاه الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة بناء منظومة أمن جديدة في منطقة الخليج ترتكز على مبدأين رئيسيين، هما: عزل النظام الإيراني الحالي ومحاصرته، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وإيجاد صيغة جديدة للعلاقات العراقية – الخليجية تدور في فلك الهيمنة الأميركية على المنطقة، ولا تنتمي إلى الأطر الراهنة كمجلس التعاون أو جامعة الدول العربية.

أمام هذا الخطة الذي يحمل في طياته تهديدات حقيقية لأمن المنطقة، يبرز تصوران رئيسيان من شأنهما الحفاظ على الحد الأدنى من الأمن والاستقرار في المنطقة بعيداً عن الهيمنة الأميركية الأحادية، وهما:

١- التمسك بالنظام الأمني القائم حالياً، وذلك من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة ومشتركة لكافة القضايا التي تؤثر على أمن المنطقة، وفي مقدمتها: القضية العراقية، ومسألة العلاقات الخليجية – الإيرانية، وهو أمر يتطلب الكثير من العمل من أجل الوصول إلى سياسة خارجية موحدة لدول المجلس.

٢ – إقامة منتدى أمني إقليمي يضم دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق واليمن ويتم في إطاره تعزيز التعاون الأمني والمعلوماتي بين تلك الدول بما يحقق أمن واستقرار المنطق، وتنبثق عنه لجان لتسوية القضايا المعلقة، مثل: نزع السلاح والنزاعات الحدودية والمياه والنفط[2]. بيد أن هذا الخطة يتطلب العديد من إجراءات بناء الثقة بين الدول الأعضاء في هذا المنتدى، خاصة وأن هناك العديد من المشكلات العالقة بينها، وفي مقدمتها مشكلة الجزر

---

(1) المصدر السابق، ص ٢٩٠ .

(٢) السعدون عبد الرازق، العلاقات السعودية – الإيرانية: من التوتر إلى التقارب ١٩٨٣، ٢٠٠٠، بحوث دبلوماسية، العدد (١٠)، ٢٠٠٢، ص ١٤٥.

الإماراتية والعلاقات العراقية – الكويتية، كما أنه يتطلب إعلان إيران استعدادها للتخلص من أسحلتها غير التقليدية حفاظاً على عامل التوازن بين دول المنطقة.

## خامساً: آفاق العلاقات الخليجية الأميركية

تميزت العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية الفترة طويلة بالقوة والمتانة ووُصفت بـــ "الإستراتيجية"، استناداً إلى قوة المصالح المتبادلة بين الجانبين، والتي مثلت الأساس الصلب لتطور العلاقات فيما بينهما، منذ انسحاب بريطانيا من المنطقة في ١٩٧١، وهو ما عكسته العديد من المواقف والتطورات التي شهدتها المنطقة، مثل التعاون والتنسيق الذي تم بين الجانبين لمواجهة تداعيات الغزو السوفييتي لأفغانستان، ثم دعم العراق في حربه ضد إيران، ووصل هذا التعاون ذروته في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ والتي أبرمت الولايات المتحدة الأميركية بعدها سلسلة من الاتفاقيات الأمنية مع دول المجلس، بيد أن ذلك لم يمنع حدوث بعض الخلافات والتوترات[1].

بينهما نتيجة تباين مواقفهما تجاه بعض القضايا والتي ازدادت حدتها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي مثلت بدورها نقطة تحول في السياسة الأميركية تجاه المنطقة ككل، خاصة مع سعي إدارة بوش اليمينية المتطرفة إلى محاولة استغلال هذه الأحداث لفرض هيمنتها والعمل على إعادة رسم خريطتها، بالشكل الذي انتهى بواشنطن لتكون طرفاً مباشراً في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي بعد احتلالها للعراق[2].

بيد أن تقييم واقع العلاقات الخليجية – الأميركية واحتمالات تطورها في المستقبل يتطلب بداية الإشارة إلى عدد من الحقائق المهمة، وفي مقدمتها[3]:

١- أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون ليست واحدة أو على المستوى نفسه، وإنما تختلف في قوتها ومستوى تطورها من دولة لأخرى، فبينما تشهد العلاقات السعودية – الأميركية موجات متتابعة من الشد والجذب والتوتر والتطور، تتسم علاقات واشنطن بباقي دول المجلس بالقوة والاستقرار، بل إن البحرين والكويت تم اعتبارهما "حليفتين استراتيجيتين لواشنطن رغم أنهما ليستا عضوتين في حلف شمال الأطلسي (NATO)"، وهو التصنيف الذي يجعلهما مؤهلتين للحصول على مزايا عسكرية أمريكية

---

(1) د.الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١٠.

(2) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص ٧٤- ٧٦.

(3) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٨ – ٥١.

ويتيح للشركات الأميركية حرية عقد صفقات الأسلحة معهما، ورغم ذلك فهناك قواسم مشتركة نستطيع من خلالها تحديد نمط العلاقات بين الجانبين والتوقعات المحتملة لتطويرها[1].

٢- الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة بعد غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق واحتلاله بزعم وجود روابط بينه وبين الإرهاب وامتلاكه لأسلحة دمار شامل ثبت عدم صحتها، هذا الواقع من شأنه أن يلقي بتبعاته وتأثيره المباشر على العلاقات الخليجية - الأميركي، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأميركية ولأول مرة في تاريخ المنطقة بسبب تواجدها العسكري في العراق طرفاً مباشراً له ثقله وتأثيره الواضحين في معادلة الأمن والتفاعل الإقليمي في منطقة الخليج العربي بكل ما يحمله ذلك من ضغوط ومخاطر على كل دول المنطقة حتى تقوم بسحب قواتها من هناك، وهو ما يستبعد الأميركيون حدوثه قبل خمس سنوات من دخولهم للعراق ٢٠٠٣[2]. كما يتخوف البعض من أن يؤدي تكريس الولايات لتواجدها الفعلي في المنطقة، إلى تراجع أهمية دول المجلس في الإستراتيجية الأميركية لحساب العراق الجديد - عراق ما بعد صدام حسين - وهو ما يستبعده الكثيرون استناداً لقوة المصالح المتبادلة بين الجانبين[3].

٣- إن سياسات وتوجهات الإدارة الأميركية والتي تولتها السلطة بداية سنة ٢٠٠١ ساهمت بدرجة كبيرة في توتير علاقات الولايات المتحدة الأميركية ليس فقط بدول الخليج العربي بل بالعديد من القوى الإقليمية والدولية بما فيها تلك الحليفة لواشنطن، نتيجة سيطرة تيار المحافظين الجدد على مراكز صنع القرار الأميركي، وسعيه إلى تطبيق آرائه ومعتقداته اليمينية المتعصبة على أرض الواقع، سواء في الداخل أو في مجال السياسة الخارجية[4]، وهي الآراء التي كشفت عنها كتاباتهم ومشروعاتهم السياسية، بداية من "مشروع القرن الأميركي الجديد" الذي تم تأسيسه في ربيع ١٩٩٧ وأصدروا في سبتمبر ٢٠٠٠ تقريراً بعنوان: "إعادة بناء دفاعات أميركا الإستراتيجية لقرن جديد" دعوا فيه إلى تعزيز الهيمنة الأميركية على العالم وإضعاف دور الأمم المتحدة بل والقضاء عليها، ومروراً بتقرير معهد "انتربراز" المقدم إلى البنتاغون في منتصف سنة ٢٠٠٢ والذي تحدث عن تغيير الخريطة السياسية في منطقة الشرق

---

(1) عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

(2) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٦، ص ٤٠١.

(3) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ١٩٨ - ٢٠٣.

(4) د.الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٧٠.

الأوسط[1]، وانتهاءً بوثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" التي تبناها البيت الأبيض في سبتمبر ٢٠٠٢، وكانت بمثابة مذكرة تفسيرية للسياسة الخارجية الأميركية خلال السنوات المقبلة، وقد تبنت تلك الإستراتيجية أفكار وتوجهات "المحافظين الجدد" التي لا تقبل حلولاً وسطاً، وحملت لهجة الفرض والإكراه، وأعطت الولايات المتحدة الأميركية حق التصرف وبشكل منفرد في كل ما من شأنه تحقيق أهدافها في مختلف بقاع العالم[2].

وتنطلق رؤية هذا التيار من فرضية أساسية مفادها: "أن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة الأقوى في العالم وأنها الأحق في أن تفعل ما تراه حتى ولو منفردة دون الحاجة إلى الآخرين"، وهي فرضية تتناقض ليس فقط مع منظومة القيم التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، بل أيضاً مع رؤية بعض التيارات السياسية الأكثر انتشارا بين الأميركيين، والتي ترى أن الظروف الدولية والداخلية لن تسمح لواشنطن بقيادة العالم بصورة منفردة، فالشعب الأميركي ليس مستعداً لدفع ثمن القيادة، سواء المالية أول البشرية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية أضحت الآن أكثر احتياجاً إلى الدول الأخرى لتحمل أعباء ومسؤوليات إدارة الأزمات الدولية التي تتسم بالتنوع والتعقد، فضمان مصالحها وأمنها يفرض عليها أن تتعايش مع نظام دولي يقوم على تعددية القوى[3].

رغم وجود بعض عوامل التوتر والخلاف في العلاقات بين الجانبين إلا أن المساحة المشتركة بينهما دائماً ما تضع حداً للتصعيد، وتدفع بالطرفين إلى الإقرار بالخلاف في الرؤية والعمل على التغلب عليه، فحجم المصالح المشتركة بينهما دائماً أكبر من أي مجال للتوتر، حيث تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة في الفكر الاستراتيجي الأميركي، نظراً لما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية ونفطية هائلة وموقع عالمي متميز جعلها تؤثر بشكل أو بآخر على المصالح الحيوية الأميركي، حيث تمثل هذه المنطقة مركز الثقل النفطي العالمي، إذ تنتج حالياً نحو ١٥ مليون برميل من أصل ٧٠ مليون برميل يتم إنتاجها يومياً على مستوى العالم، كما تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم وصل إلى نحو ٧٠ مليار برميل سنة ٢٠٠٣ أي ما نسبته ٦٦% من الاحتياطي العالمي، وهو ما يجعلها منطقة حيوية ليس فقط للحفاظ على المصالح الأميركية ودعم النمو الأميركي وضمان تفوقه ولكن أيضا للأمن القومي الأميركي ذاته.

وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة الأميركية أهمية كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم والطرف الفاعل في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، وثاني أكبر شريك

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، ٢٠٠٥، ص ١٧١.

(2) المصدر نفسه، ص ١٧٩- ١٨١.

(3) د. عماد جاد، العلاقات الخليجية – الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، عدد ٢٩، ربيع ٢٠٠٢، ص ٨٩ - ٩٥.

تجاري لدول المجلس بعد الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ٣٣,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، وأكبر متلقي للاستثمارات الخليجية، وهو ما يجعل العلاقات بين الجانبين إستراتيجية وحيوية[1].

ولا يعني ذلك بالطبع أن العلاقات بين الطرفين قد اتسمت بالتقارب والإيجابية دوماً، بل هناك العديد من نقاط الخلاف والتوتر التي برزت بسبب تباين رؤيتهما ومعالجتهما لقضايا المنطقة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي أضرت بعلاقات الطرفين وخاصة لعلاقات السعودية – الأميركية، بعدما كشفت الأجهزة الأمنية أن معظم القائمين بهذه التفجيرات يحملون الجنسية الخليجية، وهو الأمر الذي ولد ما يشبه الصدمة لواشنطن انعكست في تصعيد الضغوط السياسية على دول المجلس وتكثيف الملاحقات الأمنية الأميركية لمواطنيها المقيمين على الأراضي الأميركية، ومطالبة دول الخليج بالتعاون معها في مجال مكافحة الإرهاب بعد أن قسمت العالم إلى قسمين إما معها أو ضدها، ولم تدع مجالاً للمواقف الوسطية[2].

ورغم الدعم القوي الذي قدمته دول المجلس للحملة الدولية ضد الإرهاب والذي تمثل في اتخاذها العديد من الإجراءات والتدابير تجاوباً مع قرارات الأمم المتحدة الصادرة عقب هذه الأحداث وفي مقدمتها القراران ١٣٦٨ و١٣٧٣ مثل تجميد الأرصدة المالية لكل الجماعات المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية، وإعادة تنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية لضمان عدم تورطها في تمويل هذه الأعمال وإصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال، وملاحقة العناصر المتطرفة أمنياً، وتقديم تقارير دورية للأمم المتحدة عن جهودها في مكافحة هذه الظاهرة، وأخيراً توقيع الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في مايو ٢٠٠٤ [3]، ورغم كل ذلك فقد تعرضت بعض دول المجلس لسلسلة من حملات التشويه الأميركية، الإعلامية والرسمية، التي استهدفت ربطها بدعم الإرهاب وتمويله، ففي أغسطس ٢٠٠٢ نشرت الصحف الأميركية التقرير الذي قدمه "لورانت موراويتش" المحلل الصهيوني في مؤسسة "راند كووربوريشن" إلى مجلس سياسات الدفاع التابع للبنتاغون ووصف فيه المملكة العربية السعودية بأنها "عدو" للولايات المتحدة وأنها ناشطة على كافة مستويات تمويل ودعم الإرهاب، وطالب بتوقيع عقوبات عليها بل واستهدافها، كما اقترح تقرير آخر قدمه "ماكس سينجر" مؤسس المعهد المحافظ "هدسون" والذي يعمل مستشاراً في إسرائيل للبنتاغون خطة لإنشاء "جمهورية إسلامية مستقلة في شرق الجزيرة العربية إذا

---

(1) فتوح أبوذهب هيكل، الرؤية الأميركية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية عدد ٣٧، ربيع ٢٠٠٠، ص ٢١٩ – ٢٢١.

(2) أنظر الجدول رقم (٨)، ص ٤٥١، القدرات العسكرية لدول منطقة الخليج العربي قبل الاحتلال الأميريكي للعراق ٢٠٠٣.

(3) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٨ – ١٣٩.

واصلت المملكة العربية السعودية دعم المدارس التي تقوم بتلقين الكراهية ضد الولايات المتحدة الأميركية، وتوجت هذه الحملة بالتقرير الذي أصدره الكونجرس الأميركي سنة ٢٠٠٣ واتهم المملكة العربية السعودية بالمسؤولية عن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١[1].

واللافت في هذه الحملة أنها لم تتوقف رغم ما بذلته دول مجلس التعاون الخليجي من جهود كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، ورغم أيضاً تعرضها هي نفسها لسلسلة متصلة من العمليات الإرهابية مثل تفجيرات الرياض الثلاثة (في مايو ونوفمبر ٢٠٠٣ وإبريل ٢٠٠٤) وينبع والخبر في مايو ٢٠٠٤، وهو ما يرجعه البعض إلى الدور الذي يحاول أن يلعبه اللوبي اليهودي في توتير العلاقات الأميركية – السعودية، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة التطور الملحوظ الذي شهده التعاون الأمني الخليجي – الأميركي في مجال مكافحة الإرهاب[2].

وإذا كانت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد بلورت ما يشبه "الأزمة" في علاقات بعض دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ، وتحديداً في العلاقات السعودية – الأميركي، فإن ذلك لا ينفي حقيقة أن هذه العلاقات شهدت موجات من الشد والجذب على خلفية السياسات الأميركية في الشرق الأوسط وموقف واشنطن من قضايا المنطقة، والذي كان مثاراً للخلاف والجدل بينهما وخاصة فيما يتعلق بقضيتي فلسطين والعراق، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

## أولاً: الصراع العربي – الإسرائيلي

لقد مثلت هذه القضية نقطة الخلاف الرئيسية باستمرار بين الجانبين، في ضوء الانحياز الأميركي لإسرائيل على حساب الحقوق العربية والذي شجع الأخيرة على تصعيد عدوانها ضد الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠، الأمر الذي ألقى بظلاله على العلاقات بين الجانبين، وتبلور ذلك في الانتقادات التي وجهها ولي العهد السعودي أنذاك الأمير عبد الله والتي جاء في سياقها الاعتذار عن تلبية دعوة رسمية من الرئيس الأميركي لزيارة واشنطن ومطالبته مع باقي دول المجلس واشنطن بالضغط على حكومة شارون لوقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، بل وقدمت هذه الدول العديد من صور الدعم المالي والسياسي للمقاومة الفلسطينية، وهو الدعم الذي اعتبرته واشنطن صورة من صور دعم الإرهاب اتساقاً

---

(1) تييري ميسان، رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤.

(2) ليبمان توماس، ترجمة: حسين صلاح، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٤٩ – ١٥٢.

مع رؤيتها لجماعات المقاومة الفلسطينية باعتبارها جماعات إرهابية، الأمر الذي رفضته دول الخليج، حيث أكدت على ضرورة التمييز بين الإرهاب والكفاح المشروع وفق المواثيق الدولية ضد الاحتلال.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك درجات من الاتفاق بين الجانبين تجاه هذه القضية، من ذلك ترحيب واشنطن بمبادرة ولي العهد السعودي آنذاك (الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود) التي طرحها في قمة بيروت العربية كمبادرة سلام عربي سنة ٢٠٠٢[1]، ومن جانبها رحبت دول المجلس بإعلان واشنطن خطة خريطة الطريق التي تنص على إنشاء دولة فلسطينية بنهاية سنة ٢٠٠٥ وطالبتها بتطبيقها على أرض الواقع، بيد أن إصرار واشنطن على الدفاع عن سياسات تل أبيب وممارساتها القمعية والعمل على منع إدانتها دولياً، كان سبباً وراء استمرار التباين والخلاف بين الجانبين حول هذه القضية، وهو ما تجلى في الانتقادات التي وجهها مجلس التعاون الخليجي لرسالة الضمانات التي قدمها الرئيس الأميركي بوش إلى شارون وتضمنت العديد من التنازلات التي تمس جوهر الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مثل إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإلقاء فكرة الرجوع إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٧٦ وإضفاء شرعية لا سابق لها على المستوطنات الإسرائيلية بدعوى أن الحقائق على الأرض قد تغيرت... إلخ، حيث وصفت دول المجلس تصريحات بوش بأنها تشكل تحولاً مؤسفاً وخطيراً بسبب تجاهلها قرارات الشرعية الدولية، وأن من شأنها تشجيع الحكومة الإسرائيلية المتطرفة على ارتكاب المزيد من الممارسات والانتهاكات المخالفة للقانون الدولي، داعية واشنطن إلى إعادة النظر في هذا الموقف، باعتباره يمثل تراجعاً خطيراً في موقفها من عملية التسوية في المنطقة.

كما مثل أيضاً الموقف الخليجي الرافض لعملية التطبيع مع إسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي أحد عوامل الخلاف بين الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج، خاصة مع إصرار الأولى وسعيها المستمر لإدماج إسرائيل في المنطقة، ويعكس التحرك الشعبي الخليجي ضد التطبيع مع إسرائيل وتفعيل مقاطعتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية مدى قوة الرفض الشعبي الخليجي لهذه القضية، حيث شهدت دول المجلس ظهور العديد من حركات مقاومة التطبيع مثل "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني في الخليج" والذي أنشئ في الكويت في أبريل ٢٠٠٠، وشكل منذ تأسيسه لجاناً إعلامية وثقافية وسياسية، وأقام مركزاً لرصد المعلومات عن النشاط الإسرائيلي في الخليج وسبب مواجهته[2].

---

(1) د. وحيد عبد المجيد، أبعاد التوتر المكتوم بين السعودية والولايات المتحدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٨٦، فبراير ٢٠٠٢، ص ٢١١.

(2) إذاعة سويسرا، ٢٠٠٤/٠٤/١٨.

كما تحتضن الكويت أيضاً نشاط "لجنة مناهضة التطبيع" وهي لجنة منظمة شكلتها الكويت من الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة لتكشف نشاط مقاومة التطبيع مع إسرائيل على كل الأصعدة وفي الإمارات العربية المتحدة، أنشئت اللجنة الإماراتية لمقاومة التطبيع، في فبراير ٢٠٠١، ونص نظامها الأساسي على أن هدف اللجنة هو "مقاومة التطبيع مع العدو الإسرائيلي بشتى أشكاله وبكافة الوسائل السلمية"، كما أنشئت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع، في مايو ٢٠٠١[1].

وتم عقد مجموعة من المؤتمرات الشعبية والجماهيرية بمشاركة العديد من المفكرين والمثقفين والأكاديميين والسياسيين والشخصيات التي تمثل قطاعات حيوية في المجتمع الخليجي، للتوعية بمخاطر عملية التطبيع مع إسرائيل، ومن أبرز هذه المؤتمرات: المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع الذي عقد عدة اجتماعات في ابريل ٢٠٠٠ وفي مايو ٢٠٠١ بالكويت، فيما استضافت الإمارات في الفترة من ١٣ -١٤ مايو ٢٠٠٢ أعمال "المؤتمر الشعبي الأول للمقاطعة" الذي نظمته اللجنة الوطنية الإماراتية لمقاطعة البضائع الأميركية. وقد لعبت هذه الجمعيات والمؤتمرات الشعبية دوراً مهماً في قيادة العمل الشعبي الرافض لكل مظاهر التطبيع، من خلال الندوات التي نظمتها والنشرات والبيانات التي أصدرتها وغيرها من الوسائل والآليات. ولا يقتصر الرفض الشعبي الخليجي على الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وإنما امتد ليشمل السياسات الأميركية في المنطقة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١وغزو العراق سنة ٢٠٠٣ وهو ما عكسته المواقف التي بدأت تشهدها بعض دول المجلس ضد الاحتلال الأميركي في المنطقة وسياسات واشنطن المنحازة[2].

## ثانياً: المسالة العراقية

مثلت هذه المسألة وطريقة معالجتها عاملاً أخر من عوامل الخلاف والتوتر، حيث تبنت دول مجلس التعاون منذ البداية موقفاً غير محبذ لاستخدام القوة ضد العراق لإدراكها حقيقة التداعيات الخطيرة التي قد تترتب على العراق وعلى دول المنطقة كما رفضت معظمها تقديم أية تسهيلات لوجستية لقوات الاحتلال، ودعت واشنطن إلى تسوية الأزمة سلمياً لحماية أرواح المدنيين، إلا أن ذلك لم يمنع واشنطن من المضي قدماً في تنفيذ خططها بغزو العراق واحتلاله الأمر الذي أدى إلى انتشار حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني جعلته يمثل بيئة مناسبة لنمو أنشطة التهريب وتجارة المخدرات والسلاح وإحدى البؤر الإرهابية، وهو ما مثل تهديداً مباشراً لدول الجوار الخليجي التي عانت وما تزال تعاني من تداعيات هذه

---

(1) ليبمان توماس، ترجمة:حسين صلاح، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، مصدر سابق، ص ٩٣ - ٩٦.

(2) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٤، ص ٧٤ - ٧٨.

الحرب على أمنها واستقرارها، إذ أدت إلى ظهور موجة جديدة من العنف والإرهاب عكستها سلسلة التفجيرات التي شهدتها السعودية والتوتر الذي خيم على الحدود بين العراق وباقي دول الجوار[1].

وفي هذا الإطار طالبت دول المجلس الولايات المتحدة الأميركية بالعمل في إعادة الأوضاع الطبيعية إلى العراق والحفاظ على وحدته وتمكين شعبه من اختيار النظام الذي يحكمه دون وصاية أو تدخل من أحد، وإنهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن وتوسيع دور الأمم المتحدة في إدارة عملية الانتقال السياسي في هذا البلد، وقد رحبت دول المجلس بالقوات على طريق عملية التحول السياسي في العراق واستعادة سلطته وكان أولها قرار تعيين مجلس الحكم الانتقالي ثم قرار تعيين الحكومة العراقية الانتقالية التي تولت مقاليد السلطة يوم ٢٠٠٤/٦/٢٨ ولحين تشكيل الحكومة المنتخبة مطلع ٢٠٠٥ [2].

والأمر الذي لا شك فيه هو أن استمرار الاحتلال العسكري الأميركي في العراق والسيطرة عليه يحمل العديد من المخاطر والتهديدات لدول الخليج فمن ناحية يمثل هذا الاحتلال العسكري في حد ذاته عاملاً ضاغطاً على مواقف دول المجلس وسياستها، ومن ناحية ثانية سهل التغلغل الإسرائيلي أمنياً وسياسياً هناك، ومن ناحية ثالثة زاد من حدة الغضب الشعبي خاصة في ظل الممارسات القمعية واللاإنسانية لهذه القوات ضد الشعب العراقي المفترض أنها جاءت لتحريره، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حالة العنف وعدم الاستقرار في المنطقة ككل ومن ثم العمليات الإرهابية التي تستهدف النفوذ الأجنبي في المنطقة، كما، أنه سيمثل تهديداً اقتصادياً لدول المجلس خاصة وأن واشنطن تسعى من خلال إعادة بناء القطاع النفطي العراقي على زيادة الإنتاج بما يحقق مصالحها ويضر بأسعار النفط في الأسواق العالمية ويدفعها للانخفاض مما ينعكس بالسلب على الاقتصاديات الخليجية التي تعتمد على صادراتها من هذه السلعة وغير ذلك من التهديدات التي تفرض على دول المجلس التحرك الجاد من أجل الضغط على واشنطن للإسراع بإتمام عميلة التحول السياسي في العراق وإنهاء الاحتلام الأجنبي له.

## ثالثاً: قضايا الإصلاح السياسي

أرجعت الولايات المتحدة الأميركية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إلى غياب الديمقراطية في المنطقة، حيث رأى تيار المحافظين الجدد في إدارة بوش أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها الخليجية تفتقد إلى ثقافة الديمقراطية، وتستخدم العنف والتطرف في نشر أفكارها... ليس فقط داخل بلدانها العربية، وهو ما يبرر طبقاً لتصورهم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية

---

(1) لمستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عـــدد ٣٤، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤، ص ٤٥٢ - ٤٨٢.

(2) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مصدر سابق، ص ٢٨١.

وتغييرها بهدف فرض الديمقراطية والإصلاح السياسي، ومن هنا تعددت المبادرات التي اقتراحتها واشنطن لتحقيق هذا الهدف والتي كان آخرها مبادرة "الشرق الأوسط الكبير" التي ألقتها قمة الثماني الكبار التي عقدت في ولاية جورجيا بداية يونيو ٢٠٠٤ تحت عنوان "الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا" بعد إدخال عدة تعديلات مهمة عليها[1].

ورغم تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على أهمية خطى الإصلاح السياسي والديمقراطي باعتباره الأساس لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي ومن ثم تدعيم قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات التي تعترضها، إلا أنها أكدت رفضها لمشروعات الإصلاح المفروضة من الخارج، مؤكدة على ضرورة أن تنبع أية جهود أو تحركات لتحقيق الإصلاح من الداخل وأن تتفق وقيم وثقافة هذه المجتمعات وتطلعات شعوبها، وانطلاقاً من ذلك، اعتذرت كل من السعودية والكويت عن المشاركة في قمة الثماني الكبرى التي ناقشت هذه القضية، فيما حضرتها البحرين والتي قامت بتوضيح الموقف الخليجي الذي يقبل بالإصلاح النابع من الداخل وليس المفروض من الخارج[2].

كما تعرضت التحركات الأميركية لعدد من الانتقادات الفكرية والإعلامية الخليجية، نتيجة عدة عوامل، لعل أبرزها أزمة المصداقية التي تعاني منها واشنطن في المنطقة بسبب الازدواجية الواضحة التي تتعامل بها مع هذه القضية، فهي لا تخفي تأييدها وتعاونها مع نظم ديكتاتورية إذا كان ذلك يخدم مصالحها، بل إنها قامت هي نفسها بالعديد من الممارسات التي تمثل انتهاكاً واضحاً لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولقد كان تأييدها لممارسات "شارون" أو ممارسات قوتها في السجون العراقية ابرز مثال على ذلك[3].

ورغم ما يعكسه هذا التباين في مواقف الجانبين الخليجي والأميركي تجاه قضايا المنطقة، والذي دفع البعض إلى الحديث عن أزمة في العلاقات بينهما، إلا أن الطرفين نجحا في منع تصعيدها بالفشل الذي قد يؤثر سلباً على المصالح المشتركة بينهما[4].

**ولكن ماذا عن المستقبل:** يرى العديد من المراقبين أن اتجاه تطور العلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأميركية سيتوقف على مجموعة من العوامل، منها:

---

(1) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد ٣، إبريل ٢٠٠٤، ص ٧٩ - ٨٥.

(2) ليبمان توماس، ترجمة: حسين صلاح، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٦ - ٨٠.

(3) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨٩ - ٩٣.

(4) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٠٥.

مدى إصرار واشنطن على المضي قدماً في سياساتها الانفرادية والاستفزازية وتعزيز هيمنتها على المنطقة دون أخذ مصالح دولها بعين الاعتبار، فإصرار الإدارة الأميركية (سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية)، على فرض نموذجها الإصلاحي على دول المنطقة أو الاستمرار في تقديم الدعم المطلق لإسرائيل والدفاع عن جرائمها، سيدفع بالعلاقات بينهما إلى مزيد من التوتر، والعكس صحيح[1].

احتمالات نجاح المشروع الأميركي مؤقتاً في العراق، حيث يرى البعض أن نجاح واشنطن في تطبيق خططها في العراق خاصة فيما يتعلق بتعزيز هيمنتها على النفط وتطبيق النموذج الديمقراطي الذي تراه وتعيين حكومة موالية لها وزيادة النفوذ الإسرائيلي، سينعكس سلباً على العلاقات الخليجية – الأميركي، حيث ستعتمد واشنطن بصورة أساسية على النفط العراقي، وهو ما يحررها – طبقاً لهؤلاء – من الاعتماد على النفط الخليجي ومن ثم يتيح لها قدرا أكبر من حرية التحرك وممارسة الضغط على هذه الدول بما يدفع بالعلاقات بينهما إلى مزيد من التوتر، كما يرى هؤلاء أن نجاح المشروع الديمقراطي الأميركي في العراق سيشجع واشنطن على المضي قدماً في تنفيذ سياساتها وفرض الإصلاح على باقي دول المنطقة[2].

وفي المقابل يرى البعض أن فشل المشروع الأميركي في العراق سيدفع واشنطن إلى محاولة تعزيز علاقاتها مع هذه الدول للحصول على مساعدتها في ضبط الأوضاع فيه، خاصة وأن هذا الفشل سينعكس سلباً على دول المنطقة[3].

وحدة الموقف الخليجي، تباين وانقسام مواقف دول المجلس الخليجي بشأن كيفية التعاطي مع السياسات الأميركية يضعف الموقف الخليجي ويمنح واشنطن مجالاً للمناورة واللعب على وتر الانقسامات لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، في حين أن تنسيق المواقف الخليجية يدعم مصالحها في مواجهة الضغوط الأميركية[4].

نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية التي أجريت في نوفمبر ٢٠٠٤ ، حيث كان يرى البعض أن لو إن النجاح حالف المرشح الديمقراطي "جون كيري" في تلك الانتخابات كان يمكن أن يدفع بالعلاقات بين الجانبين في اتجاه مزيد من التوتر والتصعيد نتيجة المواقف المتشددة التي يتبناها بشأن قضايا المنطقة وخاصة تجاه السعودية، حيث انتقد في الخطاب الذي ألقاه في جامعة كاليفورنيا يوم ٢٠٠٤/٢/٢٧ ما

---

(1) فسك روبرت، مصدر سابق، ص ١٨٤ – ١٨٥.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ١٢٣.

(3) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٩٤.

(4) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار،مصدر سابق ، ص ٢٤٨.

وصفه بـــ "تهاون" إدارة بوش مع بعض الدول الخليجية التي اتهمها بـــ "تبييض أموال الإرهابيين"، وتعهد في حال انتخابه بإتباع سياسات أكثر تشدداً معها، وطالب بإطلاق مبادرة دبلوماسية لمواجهة "تأثير المدارس الدينية في الخارج والتي تتبع منهجاً معادياً للغرب"، كما تعهد بتحقيق استقلال أميركا عن نفط الخليج في الوقت الذي أبدى فيه مواقف أكثر تشدداً في دعم السياسات الإسرائيلية[1].

وفي المقابل يرى البعض الآخر أن مواقف كلا المرشحين (بوش) و(كيري) من قضايا المنطقة متشابهة إلى حد كبير وأن نجاح أي منهما لن يغير كثيراً من السياسات الأميركية في المنطقة[2].

وبصرف النظر عمن فاز فيما بعد في الانتخابات السابقة، فالأمر المؤكد هو أن دفع وتعزيز العلاقات بين الجانبين (الخليجي والأميركي) وتسوية جوانب الخلاف والتوتر بينهما يمثل مصلحة أساسية لكليهما، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة الأميركية ضرورة إعادة النظر في سياستها تجاه قضايا المنطقة التي أضرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالأمن والاستقرار فيها، والبعد عن منطق فرض الهيمنة وأخذ مصالحها بعين الاعتبار لأن تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية للاقتصاد العالمي، يمثل مصلحة مشتركة للطرفين ولباقي دول العالم[3].

## رابعاً: الواقع وآفاق المستقبل

تتسم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي بالقوة، على نحو يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وحيوية لمصالح الطرفين، الذين عملا منذ البداية على وضع وصياغة أسس وقواعد معينة لدعم هذه العلاقات، تستند إلى اتفاقيات محددة في مجالات التجارة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع وتفعيل دور مساهمة القطاع... إلخ، وهو ما يأتي في إطار حرص المجلس على إقامة شراكة اقتصادية متوازية مع مختلف الأطراف الدولية وعلى رأسها بالطبع الولايات المتحدة الأميركية صاحبة أكبر اقتصاد في العالم[4].

وتمثل هذه العلاقات بين الجانبين أهمية كبيرة في ضوء ما يمتلكانه من إمكانيات هائلة على الساحة الاقتصادية، فدول مجلس التعاون تعد أكبر كيان منتج ومصدر للنفط على مستوى العالم[5]. وهو أهم مصادر الطاقة الضرورية للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية في كل من البلدان النامية والصناعية

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس،مصدر سابق، ص ٤٤٩.

(2) المصدر نفسه، ص ٤٥٦.

(3) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ص ٢٤٧.

(4) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: المصدر السابق، ص ٤٥٨.

(5) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

المتقدمة على السواء، في المقابل يعتبر الاقتصاد الأميركي بمثابة القاطرة التي تقود الاقتصاد العلمي، حيث يمثل أكبر قوة اقتصادية في العالم بناتج محلي يتجاوز ١٠ تريلونا دولار سنوياً أو ما يعادل ٢٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وبقيمة تجارة خارجية تصل إلى نحو تريليوني دولار أو ما نسبته ٢٥% من حجم التجارة العالمية سنة ٢٠٠٣، وكذلك ٤٠% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال في العالم.

وتتضح قوة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الخليجي والأميركي بالنظر للعوامل والمؤشرات التالية:

## أولاً: في مجال التعاون النفطي

تمثل منطقة الخليج العربي مركز الثقل النفطي العالمي، حيث تنتج نحو ١٥ مليون برميل في اليوم من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ ٧٠ مليار ب/ي بنسبة ٢١و٤%، وتنتج السعودية وحدها ١٥% من الإنتاج العالمي[1]، فيما يقدر حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في المنطقة ٤٧٨و٢٩ مليار برميل (تشكل ما نسبته ٤٥,٦٥%) من إجمالي الاحتياطي النفطي في العالم البالغ ١٠٤٧,٧ مليار برميل، وفي الوقت الذي يعاني فيه الاحتياطي العالمي من التناقص المستمر، تشهد تقديرات حجم الاحتياطي الخليجي بما في ذلك العراق تزايداً مستمراً، حيث ارتفع من ٣٧٠ مليار برميل سنة ١٩٨٢ إلى ٦٦١ مليار برميل سنة ١٩٩٢ إلى ٦٨٥,٦ مليار برميل سنة ٢٠٠٢، فيما قدر سنة ٢٠٠٣ بـــ ٧٠٠ مليار برميل أي ما نسبته ٦٦% من إجمالي الاحتياطي العالمي[2].

تنفرد دول الخليج العربي بأنها الوحيدة القادرة على زيادة طاقتها الإنتاجية لمواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط الخام، فالسعودية تستطيع زيادة مليوني برميل في اليوم على إنتاجها الحالي الذي يبلغ ٨ ملايين برميل، لان قدرتها الإنتاجية تفوق ١٠ ملايين ب/ي، في الوقت الذي أكدت فيه شركة "أرامكو" السعودية أن بإمكانها إنتاج ١٥ مليون برميل في اليوم على أساس الاحتياطي السعودي الحالي ووفقاً لخطة إنتاج يغطي ١٥ سنة، مشيرة إلى أن مستوى النضوب الأقصى في الحقول السعودية لا يتجاوز معدله ٢%[3]، في حين أن معدل نضوب الحقول الأميركية وبحر الشمال وغيرها يتراوح بن ٤,٢ و٩,٦% من قدرتها الإنتاجية، ويؤكد الخبير الاقتصادي "أنطوني كوردسمان" هذا المعنى، منوهاً إلى أن الاقتصاد

---

(1) لوران اريك، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(2) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

(3) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربة للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٢٩١.

الدولي سيعود على دول الخليج بمردود لتلبية ما لا يقل عن ٦٦% من وارداتها من النفط بحلول سنة ٢٠٢٥[1].

ويمثل النفط الخليجي أهمية كبيرة للولايات المتحدة التي عملت منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين على ضمان تدفقه للأسواق الدولية بحرية وبأسعار معقولة، ويضاعف من هذه الأهمية عدة عوامل، أولها: أن النفط يمثل عصب الاقتصاد العالمي وأحد أهم محددات نموه، وثانيها: أن الولايات المتحدة الأميركية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم بحوالي ١٨,٧ مليون ب/ي أي ما يعادل ٢٥% من الاستهلاك العالمي، وهو ما يجعلها حساسة بشأن أي تغير يحدث في إمدادات النفط وأسعاره وثالثها: أن الاعتماد الأميركي على نفط الخليج يتجه على التزايد باستمرار، وذلك في ضوء تراجع الإنتاج والاحتياطي الأميركي من النفط وتزايد الطلب الداخلي عليه، فالولايات المتحدة الأميركية كانت تنتج ٩,٢ مليون برميل يومياً وتستورد ٣,٢ مليون ب/ي من النفط الخام سنة ١٩٧٣، وتراجع إنتاجها إلى ٥ ملايين برميل من الخارج بحلول سنة ٢٠٠٣، أي أكثر من ثلثي احتياجاتها النفطية، فيما يتوقع أن يصل حجم الإنتاج اليومي سنة ٢٠١٠ إلى ١,٥ مليون ب/ي وترتفع الواردات النفطية إلى ١٦ مليون ب/ي، أما الاحتياطي النفطي الأميركي فقد تراجع من ٦٠ مليار برميل سنة ١٩٧٣ إلى أقل من ٢٥ مليار برميل ويتوقع أن يصل إلى خمسة مليارات فقط سنة ٢٠١٠[2].

ورغم كل الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها الادارات الأميركية المتعاقبة لتقليص الاعتماد على النفط الخليجي وإيجاد مصادر بديلة، فإن الاعتماد الأميركي على نفط المنطقة لم يتقلص بل شهد تزايداً مستمراً[3]، ووفق احدث تقرير لمعهد النفط الأميركي بلغ متوسط واردات النفط الخليجي ٢,٥ مليون برميل يومياً تمثل ٢٦% من إجمالي صادرات النفط الخام الدولي إلى السوق الأميركية التي حاولت إيجاد واردات بديلة لدى المنتجين الروس من دون تحقق نجاح يذكر، وينفرد في هذا الإطار النفط السعودي بأهمية خاصة، إذ إنه شكل ٧٢% من إجمالي الواردات الأميركية من النفط الخليجي ١,٨ مليون ب/ي، ٣٥% منها تذهب إلى مشروع سعودي للتكرير والتوزيع، تقدر استثماراته المباشرة بما يتراوح بين ٤ و٥ بلايين دولار، ويلعب دوراً بارزاً في سد احتياجات السوق الأميركية من المنتجات المكررة[4].

ويمنح الفائض النفطي الذي تتمتع به دول الخليج العربي هذه الدول دوراً مهماً في تحقيق والحفاظ على استقرار أسواق النفط العالمية، ففي حرب الخليج الثانية تدخلت دول المجلس - وعلى رأسها السعودية

---

(1) المصدر نفسة، ص ٢٩٧.

(2) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩١.

(3) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(4) أنظر الجدول رقم (١٠) ص ٤٥٣، الدول المتوقع نضوب نفطها خلال الربع الأول من القرن الحادي العشرين.

– لتعويض النقص في الإمدادات النفطية بعد توقف صادرات النفط العراقي والكويتي وتخفيض الأسعار التي وصلت إلى ٤٩ دولاراً للبرميل[1]، وعندما أضرب قطاع النفط الفنزويلي احتجاجاً على سياسة رئيس فنزيلا "هوجوشافيز" وانقطعت الإمدادات الفنزويلية سارعت هذه الدول على تعويض النقص الإنتاجي حفاظاً على الأسعار، ومع ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية في مطلع مايو ٢٠٠٤ نتيجة حالة عدم الاستقرار في العراق والشرق الأوسط وتزايد المخاوف من تعرض المنشآت النفطية لعمليات إرهابية أعلنت السعودية عن نيتها زيادة الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل لتهدئة مخاوف الأسواق الدولية، وهو ما يجعلها تمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم[2].

## ثانياً: في مجال التبادل التجاري

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية ثاني أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي بعد الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبيـــن ٣٣,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ مقارنة بـــ ٢٧,٧٧ مليار دولار و٢٩ مليار دولار عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ على التوالي، وإذا كانت الولايات المتحدة الأميركية هي أكبر مصدر لدول المجلس، وثاني أكبر مستورد منها بعد اليابان، فإن دول المجلس تأتي في المرتبة الـــ ١٥ من بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، فقد بلغ حجم وارداتها من أميركا لسنة ٢٠٠٣ حوالي ١٠,٨٦ مليار دولار، مشكلاً ما نسبته ١٠,٩٦% من إجمالي واردات دول المجلس خلال سنة ٢٠٠٤ والتي بلغت ٩٥,٥٨ مليار دولار، مقارنة مع ١,٤٧٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، كما بلغ حجم الصادرات الخليجية إلى السوق الأميركية سنة ٢٠٠٣ نحو ٢٢,٨٧٩ مليار دولار[3]، تمثل ما نسبته ١,٨% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأميركية، مقارنة بـــ ١٧,٢٩٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ تمثل ما نسبته ١٠,٥% من إجمالي الصادرات الخليجية على العالم الخارجي والتي بلغت ١٦٣و٩ مليار دولار هذا السنة[4].

وتتضح أهمية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون بالنظر إلى تطور المبادرات التجارية مع كل دولة على حدة، فقد ارتفعت واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من السوق الأميركية من ٢,٦ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٣,٥٩ سنة ٢٠٠٢، تمثل ما نسبته ٩,١٨%

---

(1) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٦١.

(2) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٩٣ – ٩٥.

(3) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٧٧.

(4) أنظر الجدول (٦) ص ٤٤٩، إجمالي الصادرات الأميركية من دول المجلس في الفترة من (١٩٩٧ – ٢٠٠٣) بالمليون دولار .

من إجمالي الواردات الإماراتية، ثم وصلت إلى ٣,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، كما ارتفعت الواردات البحرينية من ٤٣٣ إلى ٤١٩ ثم ٥٠٩ ملايين دولار خلال السنوات ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي، في المقابل انخفضت الواردات السعودية من السوق الأميركية مـــن ٥,٩ مليار دولار إلى ٤,٧٨١ ووصلت إلى ٤,٥٩٦ خلال نفس الفترة[1]، وشهدت الواردات الكويتية ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الثلاث من ٩٠٢ مليون على ١,٠١٥ و١,٥٠٩ مليار دولار على التوالي، كذلك الحال مع قطر والتي ارتفعت وارداتها من ٣١٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ٤٠٩ ملايين سنة ٢٠٠٣، أما سلطنة عُمان، فقد شهدت انخفاضاً في حجم وارداتها من ٣٥٦ مليون دولار إلى ٣٢٣ سنة ٢٠٠٣[2].

وفي المقابل شهدت صادرات معظم دول المجلس إلى السوق الأميركية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفعت الصادرات السعودية من ١٣,١٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ١٨,٠٦٩ سنة ٢٠٠٣ بنسبة زيادة ٣٧,١%، وزادت الصادرات الإماراتية من ٩٢٣ مليون دولار إلى ١,١٢٩ مليار دولار بنسبة ١٧,٣%، وكذلك الحال مع الكويت التي ارتفعت صادراتها من ١,٩٤ مليار دولار إلى ٢,٢٧٧ بنسبة ١٦,٩%، وسلطنة عُمان التي زادت صادراتها من ٤٠١ إلى ٦٩٥ مليون دولار بنسبة ٧٠,٠٠%، فيما انخفضت صادرات كل من البحرين من ٣٩٥ إلى ٣٧٨ مليون دولار بنسبة ٣,٩% وقطر من ٤٨٥ إلى ٣٣١ مليون دولار بنسبة ٣٠,٥%.

ويمثل حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون نسبة مهمة من إجمالي التعاملات التجارية للأخيرة مع العالم الخارجي، فقد بلغت نسبته مع الولايات المتحدة الأميركية ١٧,٢٣% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٢ و١٢,٢% من إجمالي تجارة الكويت و٨,١% من تجارة البحرين و٥,٢٣% من تجارة الإمارات العربية المتحدة، و٥,٠٥% من تجارة قطر ونحو ٤,٤٦% من تجارة سلطنة عُمان الخارجية في السنة نفسها.

ويتأثر حجم التبادل التجاري بين الجانبين بشكل رئيسي بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، حيث يشكل النفط ومشتقاته نسبة تتراوح بين ٧٦ - ٨٦% من واردات الولايات المتحدة الأميركية من دول المجلس، فعندما انخفضت أسعار النفط سنة ١٩٩٨ ووصلت إلى أدنى مستوياتها، لم يتجاوز إجمالي حجم الصادرات الخليجية إلى السوق الأميركية ما قيمته ٨,٧ مليار دولار، وعندما استعادت هذه الأسعار مستواها سنة ٢٠٠٠ تجاوزت جملة الصادرات الخليجية ١٩,٢ مليار دولار، ووصلت أقصاها السنة الماضي إلى ٢٢,٨٨ مليار دولار بفضل ارتفاع أسعار النفط، وتمثل البتروكيماويات معظم الصادرات الخليجية غير النفطية إلى السوق الأميركية، أما واردات دول المجلس من الولايات المتحدة الأميركية

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

(2) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٦٩.

فتتمثل أساسا في المنتجات المصنعة من الآلات والماكينات ووسائل النقل والإلكترونيات والأجهزة الكهربائية... إلخ[1] .

ويلاحظ في ضوء تلك المؤشرات أن الولايات المتحدة الأميركية قد حققت فائضاً في ميزانها التجاري مع دول المجلس بلغ نحو ٥٣,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٨ نتيجة انخفاض أسعار النفط التي تراجعت قيمته إلى ١,٠٤٢ مليار دولار سنة ١٩٩٩، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إذ وصلت قيمته إلى ٧,٢ و٦,٨١٦ و١٢,٠٢٣ مليار دولار أعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي[2].

وتعد دول المجلس الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث وصلت نسبة الصادرات الأميركية لتلك الدول إلى ٥٥,٣٥% و٥٥,١% من إجمالي صادراتها إلى الشرق الأوسط عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي، فيما بلغت نسبة الواردات الأميركية من دول المجلس إلى ٥٠,٤% و٥٥,٢% من إجمالي وارداتها من منطقة الشرق الأوسط خلال العامين المذكورين، وتستحوذ السوق الخليجية على ما تتراوح نسبته بين ٧٠ و٧٥% من مجموع الصادرات الأميركية إلى المنطقة العربية ونحو ٦٠ - ٧٠% من مجموع الواردات الأميركية من الدول العربية[3].

## ثالثاً: مجال الاستثمارات

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بمصالح استثمارية ضخمة مع الولايات المتحدة الأميركية وإن كانت تتسم بالاختلال الشديد لصالح واشنطن، حيث تقدر قيمة الاستثمارات الأميركية المباشرة بدول المجلس بما يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات دولار وفق الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخارجية الأميركية، بيد أن هذه الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأميركية والتي تقدرها مصادر مصرفية عربية بنحو ٤٠٠ مليار دولار[4]، فيما تقدر مؤسسة "ميريل لينش" حجم الاستثمارات الخليجية الموجودة في الخارج بنحو ١,٤ تريليون دولار يملكها ٢٠٠ ألف شخص معظمها في الولايات المتحدة الأميركية

---

(1) أنظر جدول (٤) ص ٤٤٧، حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون خلال عامي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣).

(2) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٧٩-٨١.

(3) أنظر الجدول (٥) ص ٤٤٨، إجمالي الواردات الأميركية من دول المجلس في الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) والجدول (٦) ص ٤٤٩، إجمالي الصادرات الأميركية من دول المجلس في الفترة من (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) بالمليون دولار .

(4) فسك روبرت، الحرب الكبرى، مصدر سابق، ص ٣٧٩ - ٣٨٤.

(٧٠٠ مليار دولار)، وتتوزع هذه الأموال على شكل استثمارات بنسبة ٤٠% خاصة في مجال العقارات وودائع بنكية بنسبة ٣٥% و١٥% على شكل سندات[1].

## الاستنتاجات

عني هذا الفصل بمحاولة رسم خريطة شاملة وواضحة للتحديات والتهديدات التي تحيط بالأمة سواء كان مصدرها داخلياً أو خارجياً، وإظهار عجز النظام العربي الرسمي عن مواجهة هذه التحديات والتهديدات ومن ثم فإن طريق الخروج من الأزمة الراهنة لهذا النظام بين لا لبس فيه وهو مواجهة تقدم عليها القوى الحية في النظام العربي، وجلها من القوى غير الرسمية يكون هدفها الاستراتيجي الحفاظ على بقاء النظام وإنجاز مهمة التغيير الديمقراطي فيه بما يفي بحقوق المواطن العربي من ناحية ويعزز قدرات النظام على مواجهة المخاطر المحيطة به من ناحية أخرى، وثمة قوى واضحة في الساحة العربية تضطلع بهذه المهمة بالفعل وتحقق انجازات لافتة على الرغم من صعوبة الظروف التي تكتنف حركتها وإن لم تحقق هذه الانجازات حتى الآن النقلة النوعية المطلوبة في وضع النظام العربي لهذا السبب تحديداً – أي صعوبة الظروف المحيطة بقوى المقاومة في النظام – ولذلك فإن هذه القوى مطالبة بتوحيد صفوفها كي تعزز قدرتها مجتمعة على المواجهة وإدارة الصراع بأكثر الأساليب رشادة حتى لا تؤدي أي حركة غير محسوبة لها إلى تفاقم المخاطر أو ظهور بؤر جديدة لها، والسعي إلى بناء أوسع شبكة ممكنة من التحالفات بينها وبين غيرها من القوى التي تتبنى الأهداف الاستراتيجية ذاتها حتى وإن اختلفت في مناهج تحقيقها. بغير هذا تتفاقم المخاطر المحيطة بالأمة وبه وحده يمكن لأبنائها أن يضعوا أقدامهم على بداية طريقة طويلة وشاقة لا مناص من السير فيها إن كنا نريد الوصول بهذه الأمة إلى الأفاق الرحبة لمشروعها النهضوي الخلاق.

وفي ضوء هذه العلاقات الوثيقة و"غير المتوازنة"، فقد ركزت دول مجلس التعاون خلال الجولات الأخيرة للحوار الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأميركية على عدة أمور، أهمها: تشجيع التجارة والاستثمار بين الجانبين، والعمل على زيادة الاستثمارات الأميركية في دول المجلس، وإزالة المعوقات أمام تدفق السلع الخليجية إلى السوق الأميركية لزيادة الصادرات إليها، فضلاً عن المساعدة في عملية نقل

---

(1) أنظر الجدول (٤) ص ٤٤٧، نسبة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة إلى إجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٢) القيمة بالمليون دولار.

التكنولوجيا الأميركية إلى دول المجلس والتوسع في المشروعات المشتركة بين الجانبين[1]، وقد اتخذت دول المجلس عدة خطوات مهمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخارجية بصفة عامة والأميركية بصفة خاصة إليها، لعل من أهمها:

١ – استحداث العديد من التشريعات والقوانين الاقتصادية من أجل خلق بيئة استثمارية جاذبة للأجانب، فقد قدمت دول المجلس في السنوات الأخير عدداً من التسهيلات والحوافز التشجيعية للمستثمرين الأجانب، مثل السماح لهم بملكية العديد من المشروعات بنسبة ١٠٠%، وعدم فرض ضرائب على الداخل أو على أرباح الشركات وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح دون قيود، أو إقامة المناطق الصناعية الجديدة، كما أصدرت العديد من هذه الدول قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي[2].

٢ – تبني استراتجيات محددة للتخصيص تشمل بعض المشروعات العامة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في تطوير البنية التحتية، وخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها بما لا يضر بالأبعاد الاجتماعية[3].

٣ – تسريع مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي والتي توجت بقيام الاتحاد الجمركي الخليجي مطلعه سنة (٢٠٠٣)، وتخفيض التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس تجاه العالم الخارجي لتصبح بواقع ٥% على جميع السلع الأجنبية المستوردة – باستثناء بعض السلع – وبذلك أصبحت دول المجلس مهيأة للدخول في شراكات اقتصادية فاعلة مع الأطراف الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية[4].

٤ – توسيع نطاق الحرية الاقتصادية، وفي هذا الإطار صنف التقرير السنوي الصادر عن معهد هيرتيدج الأميركي لسنة ٢٠٠٣ دول المجلس ضمن قائمة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، حيث جاءت البحرين في المرتبة الأولى عربياً والـ (٢٠) عالمياً من حيث الحرية الاقتصادية من بين ١٥٥ دولة، تلتها الإمارات في المرتبة الـ (٤٢) والكويت (٤٨) وعُمان (٥٤) وقطر (٦٠) وأخيراً السعودية (٧٤)، ويتوقع أن تتحسن هذه المؤشرات بالنسبة للدول الخليجية خلال السنوات القادمة في ضوء التطورات العديدة في مجال السياسات التجارية والنظام الضريبي وتراجع درجة التدخل الحكومي في

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، مصدر سابق، ص ٢٨٢.

(2) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(3) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥، ص ٥٣ – ٥٥.

(4) المصدر نفسه، ص ٦٥ – ٦٨.

الاقتصاد، وهو ما يعني في كل الأحوال مزيداً من الفرص أمام تعزيز الاستثمارات الخليجية – الأميركية المشتركة[1].

ومن شأن هذه الإجراءات أن توفر المناخ الملائم أمام عودة الاستثمارات الخليجية المهاجرة في الخارج إلى أوطانها الأصلية، خاصة وأن توطين هذه الاستثمارات في المنطقة أصبح أكثر أمناً وربحية لها، لاسيما في ظل تعرضها لمخاطر التجميد أو المصادرة في الخارج بحجة تجفيف المنابع المالية لشبكات الإرهاب الدولي، فضلاً عن احتمال احتجازها بدعوى دفع تعويضات، بخلاف خسائر الاستثمارات الخليجية في أسواق المال الغربية والتي قدرت بما يعادل ٤٠٠ مليار دولار خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، إضافة إلى دورها في تشجيع تدفق الاستثمارات الأميركية إلى المنطقة[2].

ورغم القوة الاقتصادية والمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون، إلا أن هناك العديد من العقبات التي يمكن أن تحد من تطويرها على علاقات إستراتيجية، أبرزها[3]:

١- رفض واشنطن التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون كمجموعة، حيث كشفت بعض المصادر الصحفية يوم ٢٠٠٤/٠٤/٢٨ أن الحكومة الأميركية أبلغت أمانة المجلس أنها غير مستعدة لتوقيع هذه الاتفاقية مع دول المجلس كمجموعة، مشيرة إلى أن السياسة التجارية للرئيس بوش تقوم على توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الدول كل على حدة وحسب جاهزية كل منها، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل من الجهود المبذولة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين، خاصة وأن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية سيترتب عليه إلغاء الرسوم الجمركية على السلع بين الجانبين من حصول دول الخليج على وضع الطرف الأول بالرعاية، الأمر الذي سيتيح وضعاً تنافسياً أفضل للمنتجات الخليجية في الأسواق الأميركية[4].

وكانت الولايات المتحدة الأميركية ودول المجلس قد عقدت مجموعة من جولات الحوار الاقتصادي الذي بدأ سنة ١٩٨٥ بهدف وضع أسس وقواعد معينة للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين وصولاً إلى منطقة تجارة حرة بينهما، إلا أنها لم تسفر عن شيء حتى الآن، وفي المقابل اتجهت الولايات المتحدة الأميركية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع دول المجلس، بدأتها مع البحرين، حيث قامت

---

(1) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٥٠.

(2) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١٩ – ٢٠٣.

(3) موردان ميشال بوغنون، أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٠٢ – ٣٠٩.

(4) موردان، المصدر نفسه، ص ٣١١ – ٣١٥.

"كاثرين نوفيل" مساعد الممثل التجاري الأميركي على رأس وفد يضم ٣٠ مسؤولاً أميركياً بزيارة المنامة في يناير ٢٠٠٤ لإجراء أول جولة من جولات اتفاق منطقة التجارة الحرة[1].

٢ - سعي الولايات المتحدة الأميركية باستمرار إلى إضعاف سيطرة دول الخليج على أسواق النفط الخام وتقليص الاعتماد عليها، حيث تتبنى واشنطن إستراتيجية تقوم على تأمين نفط رخيص وتعزيز تواجدها في مناطق إنتاجه، وعدم السماح لأية قوى أخرى باحتكار أو التحكم في أسعاره، ومن هنا كانت الضغوط الأميركية المستمرة على (أوبك) لزيادة إنتاجها لتلبية احتياجاتها من النفط بأسعار مقبولة من جانبها، وقد حظيت السعودية بالنصيب الأوفر من الضغوط والانتقادات باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط فكلما ارتفعت الأسعار تكيل الإدارة الأميركية والإعلام الأميركي الاتهامات لأوبك والسعودية بالإضرار بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة التضخم والركود[2]... الخ، وكان ٣٠ من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي قد طلبو من الرئيس بوش ممارسة الضغط على السعودية حتى تزيد منظمة "أوبك" إنتاجها خوفاً من ارتفاع أسعار النفط، وقالوا في رسالتهم: "إنه من غير المعقول أن يتعرض الاقتصاد الأميركي والعالمي للخطر من قبل منظمة غير أميركية"، كما اتخذت الولايات المتحدة الأميركية عدة خطوات لتقليص اعتمادها على نفط دول مجلس التعاون بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة[3]، منها:

٣- السعي إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة بالاتجاه نحو حوض بحر قزوين وبحر الشمال ودول غرب أفريقيا وكان أحتلال افغانستان لاجل هذه الغاية ، إضافة إلى محاولات إيجاد خيارات بديلة للنفط كمصادر للطاقة، من ذلك الخطة الطموحة التي أطلقها المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية "جون كيري"[4]، ووصفت بـــ "مشروع مانهاتن" الجديد للاستغناء عن النفط المستورد من الشرق الأوسط وتحديداً دول الخليج، وتوفير ما يصل إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً تمثل قيمة واردات الولايات المتحدة الأميركية من الطاقة واستثمارها في الداخل في تطوير مصادر بديلة للنفط الذي اعتبره كير "الهدف الخفي" وراء غزو العراق وربما الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت سنة ١٩٩١[5].

وتقوم الخطة المقترحة على تصور بالغ الطموح يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط خلال عشر سنوات من خلال إنتاج بدائل للوقود التقليدي مثل الايثانول ورفع كفاءة السيارات في خفض استهلاك الوقود، وتتمثل أحد أهداف هذا المشروع طبقاً لمروجيه في تعويض ٥٠٠ ألف وظيفة خسرها قطاع

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ص ٣٢١.

(2) المصدر السابق، ص ٣٢٤ - ٣٢٩.

(3) لوران أريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، ٢٠٠٥، ص ٢٩١ - ٢٩٩.

(4) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠٣ – ١٠٥.

(5) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٩٦.

التكنولوجيا في الأعوام الثلاثة لماضية، بيد أن جميع هذه الخطوات والإجراءات قد تم تجربتها في الماضي وأثبتت فشلها في توفير مصادر بديلة للنفط الخليجي الذي زاد الاعتماد عليه بشكل واضح[1].

٤- سيطرة واشنطن على مصادر إنتاج النفط العراقي الذي يعتبره الكثيرون السبب الرئيسي وراء غزو العراق واحتلاله في ضوء الاحتياطات الضخمة التي يمتلكها هذا البلد، والتي تقدر بأكثر من ١١٢,٥ مليار برميل أي حوالي ١١% من الاحتياطي العالمي، ليحتل بذلك المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية وفي هذا الإطار وضعت إدارة بوش خطة استثمارية في يوليو ٢٠٠٣ يبلغ حجمها ١,٦ مليار دولار لزيادة الإنتاج النفطي العراقي من خلال العمل على إصلاح تحديث المصافي النفطية إلى جانب العمل على حماية الحقول النفطية، بهدف رفع الإنتاج من ١,٨ مليون ب/ي، في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٣ إلى ٢,٨ مليون ب/ي، في منتصف سنة ٢٠٠٤ ونحو ٣,٥ - ٤ ملايين ب/ي في عم ٢٠٠٥، و٦ ملايين ب/ي بحلول سنة ٢٠١٠، ولا شك إن نجاح هذه الإستراتيجية سيقلص من اعتماد واشنطن على النفط الخليجي، بل إلى انهيار الأسعار بما يضعف، اقتصاديات هذه الدول[2]، بيد أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من فرص نجاح هذه الإستراتجية، لعل في مقدمتها حالة عدم الاستقرار الأمني وتعدد العمليات التفجيرية التي تستهدف مناطق إنتاج وتوزيع النفط العراقي، وحاجة النفط العراقي إلى استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات لإعادة تأهيله[3].

٥- إن الارتباط الوثيق بين الاقتصادين الأميركي والخليجي يمكن أن ينعكس سلباً على الأخير، فالصادرات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في دول مجلس التعاون، حيث تسهم بنحو ٨٠ - ٩٠% من إجمالي صادراتها إلى العالم الخارجي ونحو ٧٥% من مجموع إيراداتها العامة، يتم تسعيرها بالدولار الأميركي، مما يجعل الخسائر التي يتكبدها الأخير أمام العملات الأخرى بمثابة خسائر للإيرادات الخليجية، فعلى سبيل المثال ألقى مسلسل الهبوط التدريجي، الذي يتعرض له الدولار الأميركي الآن مقابل العملات الرئيسية في العالم كاليورو والجنيه الإسترليني والذي أفقده ٣٦% من قيمته في سنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بآثار سلبية على اقتصاديات معظم الدول الخليجية المصدرة للنفط، فالعوائد النفطية التي حققتها دول المجلس والتي ارتفعت من ١٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ على ١٤٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ تبخر جزء كبير منها بسبب انخفاض قيمة الدولار[4]، حيث أدى ذلك على تراجع فعلي لتلك العوائد في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ بنسبة ١٢% أي مـــا يعـــادل ٣٠ مليار دولار، وفي المقابل رأى البعض الآخر أن انخفاض قيمة الدولار كان له آثاره الإيجابية على اقتصاديات دول المنطقة، لأنه أدى إلى زيادة القدرة

---

(1) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي، المصدر السابق، ص ١٠٨ – ١١٢ - ١١٦.

(2) المصدر السابق، ص ، ٣٠٠.

(3) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ٣١٠ - ٣١٢.

(4) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ١٠٠.

التنافسية لمنتجاتها في الأسواق اليابانية والأوروبية والتي سجلت ارتفاعاً في وارداتها من دول الخليج سواء النفطية أو غير النفطية[1].

ورغم هذه المعوقات التي تعرقل من تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي – الأميركي، فإن تعزيز التنسيق والتعاون بين الجانبين يظل أمراً في غاية الأهمية والضرورة لتحقيق المصالح الجارية والاستثمارية المشتركة للجانبين بيد أن ذلك يتطلب عدة أمور، منها:

١ – تعزيز التعاون والحوار في مجال الطاقة بين دول المجلس – أكبر منتجي النفط – بما يضمن الوصول إلى سعر عادل لبرميل النفط يحقق المصلحة المشتركة لكل من المنتجين والمستهلكين، ومن ثم مساعدة الدول الخليجية في النهوض ببرامجها التنموية، فضلاً عن تحقيق الأمن القومي الأميركي في مجال الطاقة من خلال ضمان وصول إمدادات الطاقة، بدلاً من الصراع حول هذا المورد الأهم بالنسبة للاقتصاد العالمي، خاصة مع توقع وزير الطاقة الأميركي ارتفاع الطلب الأميركي على الطاقة بنسبة ٣٣% حتى سنة ٢٠٢٠[2]، في حين ستظل الدول الخليجية هي المتحكم الرئيسي في السوق النفطية في ضوء ما تمتلكه من احتياطات نفطية ضخمة وسهلة الاكتشاف ومنخفضة التكاليف تكفي لمدة تصل إلى ١٠٠ سنة مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم، حيث ستنفد تلك الاحتياطات في الولايات المتحدة الأميركية في غضون عشر سنوات وفي روسيا خلال ٢١ سنة وفي بحر الشمال خلال سبع سنوات[3]، كما أن التلويح الأميركي والغربي بأهمية نفط بحر قزوين هو مجرد مناورة سياسية، حيث لا تزيد الاحتياطات المؤكدة في تلك المنطقة على ٢,٤% من احتياطات النفط العالمية، يضاف إلى ذلك أن إيجاد مصادر طاقة بديلة للنفط هي مسألة ما زالت تكتنفها صعوبات مادية وفنية عديدة في الوقت الذي تعد الدول الخليجية أكثر دول العالم حرصاً على استقرار الإمدادات النفطية بما يدعم النمو الاقتصادي العالمي[4].

٢ – ضرورة جذب الاستثمارات الأميركية العاملة في مجال التكنولوجيا وصناعة البرامجيات والإلكترونيات إلى المنطقة الخليجية بما يدعم توجهات دول المجلس نحو الاستفادة من تطبيقات الإنترنت والتجارة الإلكترونية فضلاً عن أهمية المساعدات الفنية الأميركية في هذا المجال، لما لها من أهمية كبيرة في زيادة حصة دول المجلس من الصادرات العالمية ورفع مستوى الكفاءة والإنتاجية إلى جانب زيادة وسهولة وسرعة تدفق المعلومات وتوفير الجهد والمال والوقت وتخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع

---

(1) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٩ – ١٢٣.

(2) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ٣١٦.

(3) موردان ميشال بوغنون،أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣١٩ – ٣٢٢.

(4) المصدر نفسه، ص ٣٣٣ – ٣٣٦.

والتخزين وما إلى ذلك من النهوض بالصناعات الخليجية في مختلف المجالات خاصة وأن البيئة مواتية في دول المجلس من أجل اللحاق بركب التجارة الإلكترونية العالمية في ظل ارتفاع معدل انتشار الإنترنت بين دول المجلس والذي يتوقع بلوغه ٢٠,١% سنة ٢٠٠٥، علماً بأن حجم التجارة الإلكترونية الخليجية تجاوز ١,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٤٣و٣% من حجم التجارة الإلكترونية العربية[1].

٣ - فتح الأسواق الأميركية أمام الصادرات الخليجية وخاصة من البتروكيماويات والألمونيوم، وهي السلع التي يتمتع فيها المنتجون الخليجيون بميزات تنافسية عالية، خصوصاً وأن منطقة الخليج تسهم بنسبة ٥% من الإنتاج العالمي من الألمونيوم البالغ نحو ٢٧ مليون طن[2].

الإسراع بتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة المشتركة بين الولايات المتحدة الأميركية ودول المجلس كمجموعة بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وتحقيق المصالح المشتركة لكليهما.

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ٣٧٦.

(2) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٤١.

# الفصل الثالث

# ردود الفعل الخليجية على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

## محاور الفصل الثالث:

أولاً: حدود التباين في ردود الفعل الخليجية على اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

ثانياً: موقف دول مجلس التعاون من توسيع الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية

ثالثاً: عوامل الاتفاق والمصالحة في العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٩٢ – ٢٠٠٠

رابعاً: العلاقات السعودية – الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى وفاة الإمام الخميني ١٩٧٩-١٩٩٨

خامساً: تغير الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة

## تمهيد

كان كل شيئ على أحسن ما يرام بالنسبة لواشنطن عشية ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فها هي صربيا، بعد إخضاعها! قد باعت "ميلوزوفيتش" لمحكمة الجزاء الدولية مقابل حفنة من الدولارات. وها هو الحلف الأطلسي يتسع شرقاً أمام روسيا العاجزة عن التحرك. وقد كان الأميركان والبريطانيون يراقبون صدام حسين ويقصفون العراقيين متى شاؤوا آنذلك. وقد كانت الأراضي الفلسطينية مطوقة وقادتها يغتالون الواحد تلو الآخر بواسطة القنابل الذكية وزعيمها أسير لدى شارون ٢٠٠٤. كان لاعبو البورصة قد أثروا كما لم يثروا من قبل. أما اليسار السياسي العالمي، فلم يعد له من وجود إذ أن كل الحركات الثورية قد انضمت إلى الليبرالية الجديدة أو سياسة التدخل العسكري "الانسانية". وباختصار وقد كان القطار الأميركي يسير نحو "نهاية التاريخ" بعد أن حقق "الانتصار الكبير" بحسب المؤرخ "فوكو ياما"[1].

وفجأة جاءت الصدمة ومعها الهلع: فها هي أكبر قوة يعرفها التاريخ تصاب في مركز ثروتها وقوتها. ولم تفلح شبكة التجسس الإلكترونية المتطورة في درء الكارثة. وبالطبع ما من أحد يوافق على قتل المدنيين الأبرياء؟ لكن هذا لا يمنع من طرح الأسئلة الضرورية والحرجة بمناسبة هذه المأساة، على سادة الإمبراطورية الجديدة؟

لقد لاحظ أحد دعاة السلام هو "أ.جي موست" أن المشكلة في الحروب غالباً ما يطرحها المنتصر لأنه تعلم أن العنف تجارة رابحة[2]. إن أية فترة تأتي بعد الحرب تجسد صحة هذه الملاحظات إذ هي فترة حساب الغنائم. ففي الولايات المتحدة الأميركية استبدل إسم وزارة الحرب بوزارة الدفاع، في حين لم يكن هناك أي خطر حقيقي يتهددها. وهذا يعني أن واشنطن عرفت معنى – أرباح الحرب! ولقد قامت الحكومات الأميركية المتعاقبة بحملات تدخل عسكري لزعزعة الاستقرار السياسي لبعض البلدان بدعوى المد الشيوعي، إلا أنه لازال بالإمكان أن نتسائل عن العلاقة بين حكومات وطنية معتدلة كحكومات "غولار" في البرازيل و"مصدق" في إيران و"أربنانز" في غوتيمالا، بالشيوعية[3]! بالاضافة إلى ذلك فإن ما فعلته الولايات المتحدة الأميركية خلال الحقبة الأخيرة لا يمت أبدا بصلة رد الخطر الشيوعي ولا الإسلامي وإنما هو يتعلق بمنطق الربح.

---

(1) La fin de I'Histoire et Ie dernier Homme-Francis Fu Kuyama –Ed:Flammarion – Paris 92.p94.

(2) اندريه هانيال– ميكلوس مولنار– جيرار دي بوميج، سكيلوجية التعصب: ترجمة خليل أحمد خليل، دار الساقي، لندت ، ٢٠٠٢، ص ٤٦.

(3) فرانسوا شاتليه، تاريخ الايديولوجيات... إيديولوجيا الغزو، ترجمة جوزيف عبدالله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

وكمثال فإن الاعتراضات الأميركية على (بروتوكول كيوتو) [1] لم يكن لها طابع علمي وإنما كانت من نوع: "هذا مضر باقتصادنا". وينطبق ذلك على "مؤتمر دوربال" لسنة ٢٠٠١ لمكافحة العنصرية فالغرب يرفض كل فكرة لها علاقة بتعويض الأفارقة عما عانوه من عبودية واستعمار حتى لا يدفع شيئاً من أمواله. ولكن بالمقابل فإن إسرائيل تحصل على تعويضات كبيرة عن "الاضطهاد" الذي عانى منه اليهود. والسبب أن العرب هم الذين يدفعون الثمن عن جريمة ارتكبها الأوروبيون؟

أما أفغانستان فهي الضحية الممتازة لتلك السياسة الماركنتيلية. فالأميركان لم يترددوا في تدريب "بن لادن" وتسليحه لزعزعة استقرار الاتحاد السوفييتي سابقاً. حسب خطة وضعه "بريجنسكي" مستشار الرئيس الأسبق "كارتر" بدعوى أن امبراطورية الإلحاد لا تهزمها إلا أمميّة الإيمان الإسلامي. وقد مات عدد كبير في هذه اللعبة التي كان "بريجنسكي" يسميها بالمسرح الكبير؟ ولكن ما إن هزمت موسكو حتى تم التخلي عن الأفغان فتركوا أيتاماً بعدما خدموا "العالم الحر"[2].

وربما كان من باب الصدفة المحض أن تزامنت عمليات الانفجار التي جرت في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مع ذكرى الاطاحة "بسالفادرو الندي" في الشيلي (١١-٩-١٩٧٣) التي سجلت بداية نهاية الحركات الوطنية والاستقلالية والعالم الثالث، تلك التي انبثقت عن "مؤتمر باندونغ" سنة ١٩٦٥ والتي ما لبثت أن انحنت أمام أوامر الولايات المتحدة الأميركية وصندوق النقد الدولي. وتدفعنا هذه الصدفة إلى القول بأن انتصار الغرب على الحركات السياسية والوطنية في العالم الثالث قد تحقق بوسائل أبعد ما تكون عن الديمقراطية. لقد تم كل شيئ بالتحالف مع اليمين والجيش والحركات الأصولية وذلك من الشيلي إلى أفغانستان[3].

لأنّ إستخدام القوى الظلامية الدينية المتطرفة والاقطاعية ضد اليسار السياسي، كان أمراً ممكناً، فقد استخدم دوماً بإفراط. وإذا ما تأكدت الاتهامات الموجهة إلى (بن لادن) فسوف يكون من المفيد أن نتأمل سخرية التاريخ الفظيعة التي يمكن أن تفسر على أنها إرتداد سلبي للديالكتيك حسب هيغل.

كان ماركس يعتقد بأن الكفاح السياسي ضد القمع والدكتاتورية من شأنه أن يؤخر عصر الظلامية الدينية! وها نحن نشهد العكس: فبقدر تراجع اليسار السياسي بقدر ما تعزز "الظلامية الدينية"، ليس فقط في

---

(1) يلزم برتوكول كيوتو، بشكل قانوني الدول الغنية بتخفيض غازات الاحتباس الحراري كما يتضمن آليات مهمة لنقل تكنولوجيا الطاقة النظيفة إلى الدول الفقير.

(2) ليبمان توماس، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، ترجمة: حسين صلاح، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٥٩.

(3) عارضت الولايات المتحدة بروتوكول البيئة في قمة كيوتو العالمية وذلك من باب الربح والخسارة. كما عارضت مقررات مؤتمر دوربال للعنصرية، حتى لاتتورط في الإلتزام بالتعويضات على تجارة العبيد وممارسة العنصرية.

العالم الإسلامي وذلك لأنها أصبحت إلى حد كبير الشكل الوحيد والممكن للإحتجاج ضد "وادي الدموع" الذي هو "أرض الإسلام" ، وإنما في جميع بقاع العالم!! .

في الغرب وجدنا من يصفق طويلا "للردود الحاسمة" و"الإنتقامية" في أفغانستان وغيرها[1]. ورأينا عدداً كبيراً من المثقفين وهم يربطون هذه الهجمات بكل مالا يرضون عنه في هذا العالم . وسيقام المزيد من شبكات التجسس لتتم مراقبة المواطنين بصورة أفضل. وسوف تروى حكايات ذات مغزى حول الصراع بين الخير والشر وحول الأشرار الذين يهاجمون الغرب لأنهم لا يحبون الديمقراطية ولا حرية المرأة ولا تعدد الثقافات. وسوف يتكاثر شارحو "الوحشية الإسلامية" تجاه الغرب[2]. لكن هذا كله لن يحل أية مشكلة جوهرية. فالإرهاب ينمو فوق أرض مليئة ببارانويا الإرهاب الذي هو ثمرة للظلم السائد في العالم بقيادة أميركا .. أميركا باتت قابلة للإنفجار ومعرضة لألم حتى وإن وجد من سيجعل من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ "هولوكست أمريكي" لابتزاز العرب والمسلمين واستخدامهم بذرائعية مفرطة في الصعود من الهيمنة على التفوق خلال القرن الجديد[3].

---

(1) هيغل، أصول فلسفة الحق ،ترجمة إمام عبدالفتاح إمام – دار التنوير – بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٣ – ٩٥.

(2) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، القاهرة: الدر الثقافية للنشر، ٢٠٠٠، ص ٧٨ – ٨٠.

(3) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨)، ص ٣١٨ – ٣٢٠.

## أولاً: حدود التباين في ردود الفعل الخليجية على اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١

ظل "الإرهاب" في أدب التجسس يمثل ولفترة طويلة، سلاحاً في أيدي المنظمات الإجرامية العالمية وكارتلات الحشيش والقراصنة وحتى أجهزة المخابرات، بعد ذلك رأى العالم نوعاً آخر من الإرهاب. فبعد الحرب العربية – الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ ظهرت مقاومة شديدة سميت بالمقاومة الإرهابية تمثلت في تحويل وجهة الطائرات المدنية واغتيالات واحتجاز رهائن وتفجيرات عمياء بالقنابل. وهكذا اتسعت رقعة شطرنج الإرهاب(المقاومة) فأصبح مصدر إلهام لكتاب الروايات البوليسية والمخرجين السينمائيين. من هناك صار بإمكانهم الجمع بين الوصف الجغرا – سياسي وعنصر التشويق[1].

كان أول من تميز في هذا المجال هو الكاتب "توماس هاريس" بروايته "يوم الأحد الأسود" الصادر في بداية السبعينات من القرن العشرين. وقد روت كيف أن عملاء أميركان وإسرائيليين استطاعوا افشال خطة جهنمية كانت تعد لها "مجموعة إرهابية فلسطينية" بقيادة فتاة متعصبة، تتمثل في تفجير قنبلة أثناء مقابلة الدور النهائي لكرة القدم الأميركية. وقد استوحى "هاريس" روايته من أجواء عمليات ألعاب ميونيخ وخطف طائرة لوفتهانزا في السنة ١٩٧٢ بقيادة ليلى خالد[2].

لكن الخيال يقترب أحياناً وبشكل خطير وفظيع للغاية من الحقيقة. ففي رواية بعنوان "تحول الانتقام" يروي مؤلفها "مارك بورنيل" كيف جندت أجهزة الاستخبارات البريطانية الفتاة "ستيفاني" شهرتها "بيترا" التي فقدت عائلتها أثناء تحطم طائرة في الجو بفعل قنبلة كانت موضوعة في إحدى الحقائب بداخلها. وتتمكن هذه الفتاة من إختراق شبكة إرهابية يقودها إسلامي متعصب من أنصار الجهاد الإسلامي المتحمسين يدعا كمال إبراهيم كريم"[3]. وتتمكن "ستيفاني" من معرفة تاريخ تنفيذ إحدى العمليات الكبرى التي تتمثل في تحويل وجهة إثنتى عشرة طائرة مدنية باتجاه الولايات المتحدة الأميركية وتفجيرها بجميع ركابها لإثارة الرعب في صفوف السكان[4].

كان يمكن لمثل هذا الخيال أن يكون مجرد أدب محكم الصنعة ولكنه غير جيد لو لم يكن من بين قراء "توم كلانسي" (مؤلف روايات بوليسية مرعبة) الرئيس السابق "جورج بوش" الذي كان يعتبره كما

---

(1) حين كان المجاهدون الأفغان يقاتلون "امبراطورية الشر" (السوفيات) في الثمانينات كانوا أبطالاً في عيون السياسيين والمثقفين في الغرب. أما حين أصبحوا الطالبان للمجاهدين يقاتلون امبراطورية أمريكا، فقد أصبحوا شياطين ووحوشاً ينتمون إلى محور الشر يريدون تدمير الحضارة – انظر كتاب: برنار لويس وهنري ليفي .. وقارن بين ما كتبوه في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

(2) الشايجي، عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، مصدر ستبق، ص ٧٩ – ٨١.

(3) الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٥، س ٦٧ – ٦٨.

(4) توم كلانسكي، هل نحن مستعدون لضرب بغداد؟ وجهة نظر – لومند – فيفري ١٩٩٨، ص ٨٧ – ٩٠.

قيل أحد كتابه المفضلين. ولا شك أن الرئيس للولايات المتحدة قد قرأه هو الآخر كغيره من ملايين الأميركان.

و"كلانيسكي" قد أثار شهية قراء جريدة "لوموند" الفرنسية في فبراير ١٩٩٨ عندما نشر وجهة نظر عنوانها "هل نحن فعلا مستعدون لضرب بغداد"؟[1] وقد أشار في هذا المقال إلى مخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية، منددا بعجز بلاده عن مواجهة ذلك إلا "بتطبيق السياسة" التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية منذ فترة طويلة وشعارها: "في مواجهة أسلحة الدمار الشامل لابد من استخدام أسلحة الدمار الشامل"[2].

أضاف "كلانيسكي" في هذه المقالة: "أن الحرب فعل سياسي، وعليه فإن الإعداد لها يجب أن يكون سياسياً أيضاً. وهو يقضي في جزء منه في الحالة الراهنة بأن نشرح للمواطنين الأميركان ما يجري، وما يجب فعله لمعاجته ...؟!.

وقد وعد الرئيس "جورج بوش" منذ يوم الكارثة "بمطاردة ومعاقبة مرتكبي العمليات" والواقع أن الجواب يوجد في الجزء الثاني من رواية "بأمر من .. "حيث كتب "كلانيسكي" يقول: "إن شن هجوم ضد مواطنينا في عقر دارنا" يجعل الرئيس الأميركي يقول: بأن شعب البلاد غير مسؤول عن العواقب. فالشعوب لا تخوض الحرب، لأن القرار عادةً ما يتخذ من طرف رجل واحد. وشن حرب ما لم يكن أبداً نتيجة لمسار ديمقراطي، ذلك أن الديمقراطية لا تعيش في أجواء الدمار. أما الأمن والحرية فغالباً ما يتصادمان[3].

وتلك هي رغبة الإرهاب العميقة! ولا شك أن الأميركيين ومعهم سكان العالم سعيشون طويلا تحت الفاشية العسكرية التي أعلنت الحرب في كل مكان ..

---

(1) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدر الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(2) بيزن أيزدي، ترجمة سعد الصباغ، المصدر نفسه، ص ١٣١ - ١٣٤.

(3) تيري ميسان، رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤، ص ٣٧٤ - ٣٧٧.

## أثر تباين ردود فعل دول الخليج لاحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١

أشبع الخبراء ورجال الأمن دراسة وتحليلا طبيعة الهجمات المدمرة التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن يوم الثلاثاء ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ومع ذلك، فإن بعداً مهما للمشكلة ظل غائباً عن النقاش والتحليل، وهو أمر مثير للإستغراب حقاً ونعني بذلك البعد التقني للمنظومة الإرهابية الجديدة! [1].

إن كانت الحروب – (والأمر يتعلق حالياً بحرب كونيه) – لا تحتاج للأسلحة والجنود فقط وإنما أيضاً لمنظومات تقنية لإعطائها النجاعة المطلوبة، إلا أن كل التحاليل قد تناولت التكتيكي (اللوجستيي) والشبكات الناشطة والنائمة وحلقات الإتصال العنقودية ولم تتناول النظام الذي كانت تجري فيه العملية بالرغم من أنه كان الهدف المعلن للهجمات أي تدمير النظام التقني للعدو أو غزوه وتحويله إلى منظومة مرتده ومضاده[2].

وهكذا فيما شكلت القلاع والحصون الآمنة في فترة ما، هذا النظام التقني الدفاعي فقد أصبح ذلك النظام مشلولاً تقريباً حين انتقلت ميادين المواجهة المرئية للحرب. صحيح أن الإرهاب قد قلب الوضع رأساً على عقب، لكن جوهر التحول لا يكمن هنا فقط. فالانسان الحديث يعيش منذ فترة طويلة وسط محيط تقني هائل لم يعد يراه، شانه شأن تلك السمكة التي سألت سمكة أخرى: أين يوجد الماء؟.

ففي مرحلة النمو التقني التي استمرت حوالي قرنين، أصبح من السخف انتقاد هذا التطور الهائل للتقنية بفضل ما توفره من رفاهية في حياة الانسان اليومية. وقد آن الأوان اليوم لكي ننتبه إلى المخاطر التي تمثلها هذه التبعية الاجتماعية التقنية بالنسبة إلى البشرية.

وأول ما يمكن ملاحظته هو أن الخيارات لا يتم توضيحها أبداً، ذلك أن هذا الخطر المتجدد للتقنية لا رأس له. فكل شيء في غاية التعقيد، ومن هنا جاءت فكرة إستقبال التطور التكنولوجي. وهكذا أصبح من الطبيعي أن هذه القوة التي توجد في أبراج عملاقة لها وظائف رمزية بالدرجة الأولى، وهذا لا بد من الاعتراف به في يوم من الأيام. ثم إن وسائل المراقبة الهائلة تطبق على أجزاء صغيرة من الأراضي الحقيقية في وقت تعيش فيه كائنات غير مرئية في فجوات الشبكة التكنولوجية[3].

---

(1) الصافي سعيد، عودة الزمن الأمبروطوري – ونهاية الأوطان – المانفستو الجنائزية رقم واحد، دار الملتقى، بيروت، ٢٠٠٠، ٤١٥ – ٤١٧.

(2) الصافي سعيد، عودة الزمن الأمبروطوري، المصدر نفسه، ص ٤٢٠ – ٤٢٢.

(3) بيزن أيزدي، ترجمة سعد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، القاهرة: الدر الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

وأكثر من هذا أن يرى إنسان ما بعد الحداثة صورة لعجز دولته العظمى وهي لا ترى بن لادن[1]. ولا تستطيع مراقبته أو حتى الاحتماء منه. فهذا القائد وهو يقود "الحرب" انطلاقاً من صحراء قاحلة لاتنبت غير الحجر، لا تراه الأقمار الصناعية للمنظومة التقنية الهائلة التابعة للجيش، بينما غالباً ما يقال إن آليات التجسس الجديدة بإمكانها قراءة رقم لوحة سيارة تسرع داخل غابة[2]. فهل يمكن أن نسأل لماذا لا ترى تلك الآليات سيارات بن لادن العسكرية وهي تسير عارية في الصحراء؟! إن النموذج الذي يعيش عليه الغرب منذ القرن التاسع عشر هو في الواقع نموذج القطار: شبكة واسعة من الطرقات (سكك الحديد) يمر بها الناس والسلع. وهذه المنطقة المصطنعة يعطيها نظام لجميع المعلومات يدار من مراكز منتشرة للمراقبةوعلى هذا الطراز أقيمت الأنظمة التقنية الكبرى الحديثة وهي نظم في منتهى الهشاشة في نقاط عديدة. فعقدة المواصلاة (محطات، مطارات كهربائية بما في ذلك النووية منها أو التي تعمل بالماء، وهي ذات قوة تدميرية هائلة، آبار ومعامل لتكرير النفط إلخ...) تشكل أهدافاً مثالية، لكن القدرة التدميرية الهائلة تتأتى من الطريقة نفسها التي أقام بها هذا التمركز الإجتماعي – التقني العالم[3].

وكان الفيلسوف وعالم النفس الألماني (من المدرسة الرومنطقية الجديدة) "لوفدفيغ كاجس (١٨٧٢-١٩٥٦) قد لاحظ في بداية القرن العشرين "أن المدن تشكل معسكرات تجمع ضخمة يمكن أن تأتي عليها صاعقة من الصواعق في رجفة عين". علماً أن في عهد هذا الفيلسوف لم تكن الطائرة ولا الطاقة النووية قد وجدتا بعد. كما أن فكرة تجميع ما يعادل مدينة صغيرة في برجين لم تكن قد خطرت بعد على بال أحد؟. وما أثاره "كاجس" في بداية القرن حلله فلاسفة الحداثة الجدد بسخاء كبيرة. ومع ذلك فإن مخططي الدولة العظمى (أميركا) لم يفعلوا شيئاً لكي يأخذوا بأفكار الفلاسفة.

أضف إلى ذلك أن الطريقة التي تشكل بها شبكة البنية التحتية لأية مدينة في الغرب أو الشرق (بما أن كل المدن تبدو ذات نمط واحد) تجعلنا تماماً تحت رحمة الهجمات "الغامضة" مثل تسميم مياه الشرب وتحويل البكتيريا إلى بخار ونقلها إلى قنوات أجهزة التكييف أو الفيروسات اللامادية المنقولة عبر الانترنيت[4].

---

(1) جاسم الحشاش، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨).

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ١٩٩٧، ص ٥١٦ - ٥١٨.

(3) قاسم جمال زكريا، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون، جلسة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٧.

(4) الصفي سعيد، عودة الزمن الأميروطوري – ونهاية الأوطان – المانفستو الجنائزية رقم واحد، دار الملتقى – بيروت ٢٠٠٠.

ومع ذلك يلوح خطر من نوع آخر. فواقع هذا البناء الاجتماعي للواقع التكنولوجي المعاصر لا يعني سوى ربع أو ثلث الكرة الأرضية. فالجزء الكبير من العالم لا زال يعيش في فجوات سوداء[1].

إن الكائنات البشرية التي تعيش في فجوات الديناصور الغربي – الياباني تنتمي فعلا إلى هذا العالم غير المرئي. فهم مازالوا يعانون ويموتون كما كانوا في الماضي ولأن الغرب لا يهتم بهم، فيتركهم يواجهون مصيرهم، فإنهم يتحولون، بدورهم إلى "كائنات غير مرئية" (كائنات إرهابية محتملة!.) بالنسبة إلى الغربيين[2]. والمعروف لدى كل طلاب العالم وليس لدى طالبان أفغانستان فقط، أن الحرمان يولد الكراهية والرغبة الشديدة في الانتقام. وهذا سيظل دائماً من السهل على "بعض المغامرين" شن حرب على طريقتهم تستهدف منجزات الغرب. وهي حرب لا توجد أبدا في المناهج الأكاديمية للجيوش الغربية!! [3].

ولو أردنا النظر إلى العالم كما ينظر إليه "جورج بوش"، فإن المنظومة التقنية الهائلة والعاجزة كذلك قد تكون من صنع الله. في حين أن البحث عن الإكتفاء الذاتي لضمان الاستمرار في العيش أو البحث عن الذات المقهورة هو تجسيد للشر؟؟ شر الآخرين الكارهين للغرب! ليكن ذلك وكما يريد "بوش"، ولكن الحقيقة الفاجعة هي أن الطريقة التي تبني بها البلدان "المتطورة" قوتها التكنولوجية تجعلها دائما مقبلة على صناعة الشر. وليت الأحداث المروعة التي هزت نيويورك وواشنطن صباح ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تدفع بالغربيين إلى إعادة النظر في طريقة تطورهم بدلا من تغذية أوهامهم باستخدامهم للغة متخشبة للاستهلاك الإعلامي والسياسي ترفض الآخر وتلقي به في الظلام وتنعتة بالارهابي.. [4]

ولاشك أنه بانهيار برجي المركز الدولي للتجارة وتدمير البنتاغون، (وما يحمل ذلك من بعد رمزي، يكون "وهمين كبيرين من أوهام القوة) قد أتت عليهما النيران أمام كل من رزقه الله عيوناً للرؤية الثاقبة[5].

**الأول هو:** وهم استحالة اختراق الأراضي الأميركية وتوجيه ضربات عسكرية أو ارهابية تستهدف مراكزها الحيوية. أما الثاني فهو: وهم إقامة توازن عالمي جديد أو نظام عالمي جديد تحت رقابة القوة الأميركية العظمى، كقوة أحادية.

---

(1) د. مظلوم جمال ، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية ، دراسة نشرتها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٤.

(2) الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وثيقة رقم ١٨٢٢٨٩/م ع، المادة ٧، أنظر ص ٤٥٩.

(3) المصدر نفسه.

(4) مقال: جورج بوش – المتعصب – الصافي سعيد – مجلة إفريكانا – العدد الرابع – مارس ٢٠٠٢.

(5) فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٤٣ – ٦٤٧.

فمنذ إنهيار جدار برلين سنة ١٩٨٩عاش الغرب الواهم شعوراً غامراً بالفرح لانتصار قيمه وأفكاره (حرية، ديمقراطية واقتصاد السوق) انتصاراً نهائيا على آخر خصومه! [1].

لكن ذلك لم يكن يعني الا برهة مزدوجة وخادعة من الزمن، لأن الغرب ظل يعيش فوق بركان الفروقات المذهلة في الثروات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بركان الحقد

ومخلفات العهد الاستعماري ومأساة الصراعات الدموية والاحساس بعدم الاعتراف لدى أغلب سكان الكرة الأرضية.

وإذا اختار الأميركان الحرب فقط مصحوبة بالتخلي عن المعذبين في الأرض وتركهم تحت السياسات القمعية والمخططات التفقيرية، فإن ذلك سوف لن يكون إلا منتجاً للكوارث. وبدلاً من أن تتوحد جهود جميع الدول للقضاء على أوكار الفقر والإهمال والحرمان فإنه من الأرجح أن تتوحد صفوف كل المعذبين في الأرض (من الفلسطينيين إلى زنوج أميركا) ضمن صراع شامل بين الغرب والشرق وليس بين الغرب والعالم الإسلامي فحسب[2].

وهذا بالطبع ما يتمناه ما يعرف با "الإرهاب". فاستراتيجية الإرهاب (اليساري منه واليميني الغربي منه والشرقي، القديم منه والحديث) هي استراتيجية خلخلت المجتمعات الآمنة والمرفهة لتفتيتها وإدخالها في حرب أهلية وتدمير ذاتي. وعليه يجب ألا تقع واشنطن باعتبارها روما الرابعة والمنتصرة دائماً في وهم ثالث، وهو إمكانية القضاء نهائياً على الإرهاب في الكرة الأرضية برد عسكري فقط حتى وإن كان محكماً وعنيفاً وساحقاً.

فعندما يتحدث " جورج بوش" عن حرب واسعة النطاق تقوم بها " قوى الخير ضد قوى الشر" فهو يستخدم اللغة الساذجة نفسها التي يستخدمها رجال أسامة بن لادن[3]. وبما أن المهمة هي فعلاً حضارية، لأن الهدف الأسمى هو إنهاء العذاب في الكرة الأرضية فعلى الغرب أن يثبت أنه حضاري أو أنه منقذ للحضارة الانسانية، أي عليه أن يتجاوز الشعور البدائي بالغضب والرغبة العمياء في الانتقام لتحليل الأسباب العميقة للمشكلة، وإعادة النظر في نموذج التطور المنفصل وغير العادل بالمرة[4].

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، عالم الكتب ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١١٨.

(2) الصباح سعاد محمد، صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٦، ص ١٠٣ - ١٠٧.

(3) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ١٩٩٧، ٤٥١- ٤٥٣.

(4) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢، ص ٤١١ - ٤١٣.

وما لم يقض على الشر من جذوره، فإن الانسانية كلها وليس الغرب فقط ستظل دائماً تحت رحمة إنتحاريين ليس لديهم ما يخسرونه ، وهم يعتقدون جازمين بأن ما يقومون به هو ضمان مكان لهم في الجنة .. القادمة! [1].

إن حضور الإرهاب مهما كان مصدره لا يظهر فقط في سلوك مرتكبيه ولكن أيضاً في اختيار الوسائل المستخدمة. وبهذا الصدد، فإن الأمر يتعلق بردود مرضية للخصم شبيهة بالردود التي يصنعها الفيروس المرتد إنطلاقا من الخلية المصابة. إن الشعور بأن العدوان قادم من الخارج هو شعور خادع طالما أنه لا يوجد، بالنسبة للأعمال البشرية وغير البشرية فضاء خارجي يقع خارج السياق العام فالخطر في عصر الحداثة المعولمة موجود في كل مكان مثل الكاميرات والتلفونات والأنترنت والأقمار الصناعية التجسسية [2].. ومرتكبو تفجيرات نيويورك لم يكونوا فقط متمكنين من التقنيات الحديثة المتطورة، بل هم بارعون في فن الاستعراض. لقد قاموا بإخراج. فيلم الثلاثاء الأميركي الأسود) على طريقة الاستعراضات الإعلامية الكبرى، مستلهمين المنطق الرمزي للصورة الرائجة في الغرب وفي أميركا بالذات[3].

لقد أعادوا حرفياً كتابة سناريوهات أفلام الرعب والقصص البوليسية الخيالية. وتقليد على هذا النحو وبهذه الحميمية للحضارة الأميركية لا يدل على عقلية متخلفة، بل يلقي، على العكس من ذلك، أضواء على القناعات المزعومة لأصحابه[4].

إن "رسائل تبني العمليات" برصانتها المعهودة التي تصل عادة على أثر كل عملية إلى وسائل الإعلام تتشابه من حيث فرغها من المضامين. أما هذه المرة فإن لا شيئ قد وصل. وهذا الأمر لا يخفى على أحد سواء تعلق الأمر بالفنيات أو بالناحية التكتيكية أو بناحية الدعاية. إن "الإرهاب" قد دخل في طور جديد حتى أن مصدر القوة النفسية التي تغذي الإرهاب الجديد قد أصبح غامضاً بالنسبة للتحليل الإيديولوجي[5].

فالتحديات من قبيل اليسار واليمين، الأمة والطائفة وكذلك الدين غالباً ما تقود إلى النوع نفسه من الأفعال مع عبد الكريم قاسم مشترك هو الذهان (البارانويا). لكن في "مذبحة" نيويورك غاب كل شيئ حتى بات "الدافع الإسلامي" "اسلاموفونيا"، هو المطلوب ليفي بالحاجة النفسية الإيديولوجية والاستراتيجية لدى

---

(1) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مصدر سابق، ص ٤١١ - ٤١٤

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٧١-٣٧٤.

(3) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية: مصدر سابق، ص ٢٩٨ - ٣٠١.

(4) مرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد العرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧، ص ٩٤.

(5) العيسوي أشرف سعد، رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج: ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٤، ص ٧٧.

الغرب[1]. إن استخدام الإرهاب الإسلامي كذريعة للهيمنة والتفوق والسيادة المطلقة على العالم هو السياسة الجديدة للولايات المتحدة.

ففي حقل الإرهاب الجديد الذي هو على هذه الدرجة من الغموض، من الصعب أن نصل إلى اليقين. فالأعمال الإرهابية التي نعرفها حتى الآن تشترك كلها تقريبا في نقطة من الصعب تجاهلها ألا وهي درجة التدمير الذاتي التي يطمح لها المنفذون.

إن الانعكاسات التي أمكن توقعها منذ ساعة الكارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كانت كارثية بالنسبة إلى الملايين من المسلمين والعرب. إن "الإسلاميين الناشطين" غالباً ما يصفقون لحرب لن ينتصروا فيها أبداً. ولن يعاني من ذلك طالبو اللجوء أو الأقليات الإسلامية في بلدان الغرب وحدهم بل ستدفع شعوب بكاملها في أفغانستان أو فلسطين والعراق والسعودية الثمن السياسي والاقتصادي الباهظ للأعمال التي ارتكبها هؤلاء الذين يزعمون أنهم يمثلون هذه الشعوب. أما الأعمال الانتقامية المتوقعة فلن تميز بين الإرهابي الحقيقي وغير الإرهابي!.

وإذا كان يمكن "للإرهابي المسيس" في الأثناء أن يستغل هدفاً سامياً، فذلك خير له. فكل هيئة عليا، أو مهمة إلهية أو دفاع عن وطن مقدس أو ثورة تصلح جميعها لأن تكون هدفاً سامياً. يضاف إلى ذلك أن انتصاره (الانتحاري) هو أن ينتظر أيضاً في مخبئه تحت الأرض لحظة إنطفائه: بكلمة أخرى، فإنه يقتات من مجرد تفكيره بأن جميع الآخرين بما في ذلك أنصاره سوف يلقون حتفهم إذا أمكن قبل أن يلقى هو حتفه.

أما من يفضل البقاء على قيد الحياة فسيواجه مشقة في فهم هذه الفلسفة. ورغم أن الانتحاريين قد تكاثروا، فإن الذين لا تراودهم الرغبة في التنازل أمام دوافعهم الإجرامية ستكون فرصتهم

## التمييز ضد العرب والمسلمين

أن الانطباعات السلبية عن العرب والمسلمين في الغرب هي عامل جزئي لما يتعرض له بعضهم من تمييز ومذلة، فالتقارير التي نشرتها اللجنة الأميركية – العربية ضد التمييز (ADC) عن جرائم الكره والتمييز ضد العرب الأميركيين تكشف عن الكثير من الأمثلة، بما في ذلك من مضايقات، واعتداءات، وتعليقات عنصرية، وتمييزاً في العمل، ومشاكل تتعلق باستئجار المساكن، تمييزات مؤسساتية تتمثل بالمعاملة من قبل شركات الطيران والمطارات، ودوائر الحكومة المحلية، وخدمات الهجرة والتجنيس،

---

(1) المصدر نفسه، ص ٨٣.

والمكتب الفدرالي للأبحاث، والتشهير في الأفلام وبرامج التلفزيون، وتغطية الأخبار. وكذلك في التعليم، بل حتى في بعض المعاجم كانت ثمة معان سلبية لكلمة "عربي" إلى وقت قريب.

وللعرب والمسلمين في الولايات المتحدة الأميركية ذكريات أليمة في الأيام التي تلت تفجير المبنى الفدرالي في مدينة أكلوهما في ابريل ١٩٩٥، حينما وجهت العناوين في الصحف الصاخبة، في بادئ الأمر اللوم إلى إرهابيين عرب ومسلمين دون أي دليل. وغالبا ما يشير العرب والمسلمون، بمرارة، إلى هذه الحادثة عند مناقشة صورة العرب في الغرب.

وقد أدت هذه الافتراضات الأولية الخاطئة إلى موجة من "جرائم الكره" ضد العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، مما يدل على أن القوالب السلبية قد تؤدي أحياناً إلى مخاطر جسدية. ولكن، أنصافاً للصحافة، فأن سبب تسرعها في الوصول إلى الاستنتاجات التي وصلت إليها هو إنفجار مركز التجارة العالمي في فبراير ١٩٩٣، الذي اتهم بتنفيذه إرهابيون مسلمون[1].

ثمة قلق في بعض الدول الأوروبية على ما يحدث من تمييز ضد المسلمين والعرب ومعاملتهم في وسائل الإعلام. وقد تفاقم الوضع في بريطانيا إلى درجة أن أمانة رنيميد (Rynnymede Trust) نشرت تقريراً عن فوبيا الإسلام (Islamophobia). وثمة حملة في بريطانيا لوضع التمييز ضد المسلمين تحت قانون العلاقات العرقية، والتي لا تخضع له حاليا[2].

وفي أستراليا قامت أحداث إرهابية في ١١ – ١٢ (ديسمبر) ٢٠٠٥، من قبل مجموعات إرهابية أوسترالية ضد العرب والمسلمين لا سيما في سيدني، حيث أحرقت سياراتهم ومؤسساتهم التجارية، كما أوردت وسائل الإعلام المحلية، أن امرأة مسلمة نزع حجابها، وطوردت من قبل إرهابيين أوستراليين، حتى احتمت بكشك (محل خشبي على قارعة الطريق). كما تعرضت نساء مسلمات لكثير من المضايقات.

ولابد من الإشارة، إلى أنه يعيش في أوستراليا نحو (٣٠٠) آلف مسلم من أصل (٢٠) مليون أوسترالي، يقومون بدور هام في الحياة الأسترالية، ويسهمون أسهاما بارزا في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والتربوية والعلمية والصحية والمهنية وسواها. وبمناسبة أعمال العنف ضد العرب، أشار رئيس المجلس الأوسترالي – العربي، رولاند جبور: "أن العرب الأوستراليين تحملوا الإهانة والعنصرية وإساءة المعاملة، والخوف من عمليات الانتقام العنصرية سنوات عدة، غير أن أعمال العنف الأخيرة، رفعت المخاوف إلى مستوى جديد" (النهار ١٣/١٢/ ٢٠٠٥).

أما في فرنسا فإن بعض الأوساط يحمل مشاعر تميل إلى العنف ضد المهاجرين من شمالي إفريقيا، وهي تنمو باطراد. لقد أدى فوز فرنسا في مباريات كأس العالم بفريق ذي أغلبية أفريقية وشمال

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣٢ – ١٣٥.

(2) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣٤.

أفريقية، إضافة إلى أن الدور النجومي في المباراة النهائية كان لزين الدين زيدان، الذي هو من أصل جزائري، أدى إلى ظهور شعور ودي تجاه المهاجرين ومكانتهم في المجتمع، غير أنه يبقى علينا أن نرى كم ستدوم هذه المشاعر). وبالفعل فقد انفجرت الأحقاد العنصرية لبعض السياسيين الفرنسيين، مما أدى إلى إندلاع أعمال الشغب والمعارضة من قبل المغاربة في فرنسا بين صيف وخريف سنة ٢٠٠٥[1].

## إسهام العرب في تكوين صورتهم في الغرب

تحوي الصورة السلبية للعرب، كما هي الحال في معظم الأمور المقولبة، بعض العناصر المستمدة من الواقع، ذلك لأن بعض العالم العربي يشكو من مجموعة علل مختلفة كالدكتاتورية، والفقر، والحرمان من الحقوق الإنسانية والسياسية، إضافة إلى هدر الموارد والثروات والمواهب. كما أن العرب أنفسهم في طليعة الذي يشخصون المشاكل الخطيرة التي تواجه المنطقة، ويشير هؤلاء إلى أنه إذا كانت صورة العرب سيئة في الغرب فهي أسوأ في العالم العربي[2].

لقد اتسمت علاقة العرب بالغرب منذ الحرب العالمية الثانية بسلسلة من الأزمات، بدءاً من إنشاء دولة إسرائيل وطرد الفلسطينيين، وأزمة السويس، إلى حرب الخليج ونتائجها، والانهيار الفعلي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وكان دعم الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، لإسرائيل وعدم اعتراف الغرب حتى وقت قريب بالحقوق الفلسطينية يشكل جرحاً باقي العالم العربي، أنهم خارج إطار التاريخ، وليس لهم وجود لا في الوعي ولا في المخيلة، ففي كتب الدراسة الأميركية، مثلا، إما أن لا يذكر تاريخ العرب، أو أنه يذكر بأسلوب سلبي.

أن أحد أسباب عدم الإسهام العربي في حضارة الغرب هو التركيز، في الغرب، على الخلفية الحضارية والدينية اليهودية – المسيحية، ومن ثم إسقاط الدور الإتحاد، ويحبذ بعض العرب أن يرى إقراراً بالتراث اليهودي – المسيحي- الإسلامي. لقد كان التاريخ السياسي للقرن العشرين حاسماً في تشكيل صورة العرب في الغرب، فعلى سبيل المثال، كسبت بريطانيا من تاريخها الإمبراطوري منظورا خاصاً لدول الخليج، وكذلك لفلسطين والأردن والعراق ومصر. أي أن تاريخ بريطانيا الإمبراطوري منحها علاقة مختلفة مع العالم العربي، ولقد كانت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ذات أهمية فائقة. يرى بعض المؤرخين أن فترة العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين كانت الأساس في تشكيل الانطباعات

---

(1) المصدر نفسه، ص ١٣٥..

(2) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٣٥ – ١٣٧.

الغربية عن العرب، ففي تلك الفترة كان البريطانيون ذوي نفوذ أقوى مقارنة بالأميركيين، وذلك بسبب هيمنتهم السياسية والاقتصادية على المشرق العربي، ولأنهم ساندوا الجهود التي بذلت في سبيل الوحدة العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أقر وزير الخارجية آنذاك، السير أنطوني أيدن ( Sir Anthony Eden) بأن بريطانيا ستدعم جهود جامعة الدول العربية، علماً أن الهدف الرئيسي من الدعم كان توظيف الجامعة لخدمة أهداف بريطانية. وعلى حد قول السير تشارلز جونستون ( Sir Charles Johnston)، حاكم عدن البريطاني آنذاك، فأن هزيمة بريطانيا في السويس "بدت إنها تركت أثراً بليغاً على أنفسنا أكثر مما تركته على العرب". ومن أسوأ ما حصل للبريطانيين بعد السويس هو فقدان الثقة في قدرتهم على التعامل مع الظروف العصبية، وكذلك مع العرب. ومنذسنة ١٩٥٦ فصاعدا أصبحت مسألة صورة العرب مسألة ذات اهتمام أميركي نظراً لفقدان بريطانيا هيمنتها على المنطقة[1].

## ثانياً: العلاقات الأميركية الخليجية بعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠

كان من نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية توجه دول مجلس التعاون إلى عقد اتفاقات وتحالفات أمنية دفاعية مع الدول الكبرى خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكان للولايات المتحدة نصيب الأسد من هذه التحالفات، حيث قامت بدور المنسق للتحالفات ما بعد الحرب، ففي البداية سعت إلى تشجيع تحالف أمني – دفاعي جماعي مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي، بل وعملت على ضم مصر وسوريا إلى هذا التحالف، ففي العاشر من مارس ١٩٩١ اقترح وزير الخارجية الأميركية آنذاك "جيمس بيكر" خطة تتضمن إجراء تدريبات مشتركة للقوات البرية والجوية للولايات المتحدة والدول الثماني، وتهدف كذلك إلى ضمان وجود بحري دائم للولايات المتحدة في الخليج العربي.

وقد ظهر ميل دول المجلس إلى عدم الدخول في تحالفات جماعية مع الولايات المتحدة الأميركية وتفضيلها الثنائية، وقد راعت الولايات المتحدة الأميركية هذه الرغبة، وفي ديسمبر ١٩٩٤ أعلن وزير الدفاع الأميركي "وليام بيري" أن الولايات المتحدة الأميركية لديها اتفاقيات مع كل حلفائها الخليجيين تحكم العمليات القائمة والعمليات المحتملة لقواتها مع هذه الدول[2].

---

(1) مصدر السابق.

(2) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٨/١٠/٢٠٠٢، ص ٤١٨ – ٤٢١.

وبالفعل، وقعت الدول الخليجية سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأميركية بصفة أساسية، ومع عدد آخر من الدول الحليفة مثل بريطانيا وفرنسا، وقد نصت هذه الاتفاقيات على التزام دول المجلس بما يلي:

* التخزين المسبق لمعدات عسكرية تستخدم للدفاع عن دول المجلس الموقعة على الاتفاقية.
* إجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة.
* تقديم مساعدات أخرى تنفق عليها الأطراف المعنية.

وقد شهدت علاقات التعاون العسكري والدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية طفرة كبيرة للغاية في فترة ما بعد الحرب، لاسيما من حيث الزيادة الضخمة في حجم النفوذ العسكري الأميركي في منطقة الخليج، وازدياد التسهيلات العسكرية التي تحصل عليها القوات الأميركية في الدول مجلس التعاون الست وبالذات من حيث التخزين المسبق للأسلحة والمعدات القتالية الأميركية في دول المنطقة والإستفادة من القواعد البرية والبحرية والجوية في هذه الدول[1].

## الترتيبات الأمنية الخليجية

في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية أعتمدت دول الخليج في ترتيب وضعها الأمني على إتفاقيات أمريكية بصفة أساسية، فقد انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة الأميركية وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح. فاستقبلت السعودية ودول خليجية أخرى القوات.

الأميركية وقوات التحالف وتحملت الجزء الأكبر من التكاليف المالية لحرب الخليج الثانية، ثم قبلت بالنظام الأمني الذي عرضته الولايات المتحدة الأميركية للخليج بما فيه اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح باهظة التكاليف تعتمد على مشتريات الأسلحة الأميركية بصفة أساسية[2].

ويرى المحللين أن هذا التوجه الأميركي كان مطلوباً لتحقيق مصالح استراتيجية أمريكية، ولذلك تحتم الإسراع في وضع الترتيبات من أجلها، وهي:

* **المصلحة الأولى:** تحقيق الإلتزام الأميركي نحو حماية أمن إسرائيل، وأن تكون إسرائيل مشمولة بنظام أمني ذي امتدادات إقليمية يكفل لها الحماية والبقاء[3].

---

(1) بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي لصحيفة البيان، ٢٠٠٢/١٠/١٠.

(2) حسام عبدالحميد، "سوا" .. السياسة الأمريكية على أنغام البوب، ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

(3) صابر محمد السويدان وظافر العجمي ، تاريخ الجيش الكويتي ،١٩٤٩ – ١٩٩٩ الكويت ، ١٩٩٩،ص ١٩٠ - ١٩٣.

* **المصلحة الثانية:** حماية وسلامة أراضي الدول الصديقة في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات وثيقة مع الحكومات المعتدلة التي تدعم النظام الأمني المتطور وتعمل في إطاره.
* **المصلحة الثالثة:** حماية حركة التجارة مع المنطقة من خلال اعتماد إجراءات تحافظ على أسعار معقولة لمبيعات النفط، والسعي نحو إدخال الشركات الأميركية ضمن نسيج الحياة اليومي لدول المنطقة[1].
* **المصلحة الرابعة:** السعي نحو إقامة نظم حكم ديمقراطية في الشرق الأوسط، مع مراعاة الإختلاف النسبي في الأحوال السياسية والاجتماعية في المنطقة.

إلا أن الملاحظ مع ذلك أن تطوير علاقات دول مجلس التعاون العسكرية بين الجانبين (الأميركي، ودول مجلس التعاون) لم ترتبط بالضرورة بالمسألة العراقية باستثناء الكويت وإلى حد ما السعودية، ففي الحالة الكويتية ارتبط تطوير العلاقات العسكرية الأميركية – الكويتية بالسعي إلى الحيلولة دون تكرار تجربة الغزو العراقي للكويت، وبالمثل فإن تطوير العلاقات العسكرية الأميركية – السعودية ارتبط أيضاً بدرجة ما بتداعيات حرب الخليج، ولاسيما بسبب استمرار التهديدات العراقية للسعودية بسبب سماحها للولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام قواعدها الجوية لفرض الحظر الجوي على مناطق جنوب العراق[2].

---

(1) نفس المصدر.

(2) إبراهيم غرايبة، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

## ثالثا: العلاقات السعودية – الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى وفاة لإمام الإمام الخميني ١٩٧٩-١٩٩٨

تميزت العلاقات السعودية – الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى وفاة الإمام الخميني بالتوتر والتأزم ويمكن تحديد أهم القضايا الخلافية بين الدولتين ما يلي:

### أولاً: مسألة تصدير الثورة الإيرانية

إلى الدول الإسلامية وبالذات دول الجوار الجغرافي الخليجية التي يوجد فيها أقليات شيعية وفارسية ذات ارتباط بالمذهب الشيعي الإيراني فقد دعا الإمام الخميني إلى استبدال الأنظمة السياسية الخليجية القائمة بأنظمة أخرى تكون حليفة لإيران وعن ذلك يقول يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم ونترك فكرة بقاء الثورة ضمن حدودنا وهذا يعكس النظرة التوسعية الإيرانية التي أدت إلى عزلة إيران إقليمياً ودولياً إلى ترتيب هذا المبدأ في أولويات السياسة الإيرانية في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩ – ١٩٩٧) ومحمد خاتمي (١٩٩٧ – ٢٠٠٥) وأحمدي نجاد (٢٠٠٥ – .....) [1].

إن العلاقات الدينية بين الدولتين قد تميزت بالمودة إذا ما قورنت بما أصبح عليه الوضع بعد قيام الثورة الإيرانية فقد رغبت الدولتان في تجاوز النزاعات الدينية والوصول إلى حلول سلمية لها إضافة إلى أن البعد الديني لم يكن أساسياً في سياسات الشاه رضى بهلوي وهو ما مكن من الحفاظ على علاقات دينية هادئة بينهما.

لكن قيام الثورة الإيرانية على أسس دينية جعلها تطمح إلى لعب دور قيادي في العالم الإسلامي بشكل عام وللمذهب الشيعي بشكل خاص فحاولت استقطاب الشيعة وفرض هيمنتها السياسي على الأقاليم التي يشكلون فيها نسبة كبيرة وقد أدى ذلك إلى نزوع إيران نحو منافسة السعودية أيديولوجياً في قيادتها للدول الإسلامية وتعبئة الرأي العام فيها لدعم القضايا الإسلامية ومع وجود الخلافات المذهبية بينهما حاولت إيران تحدي الموقف القيادي للسعودية في منظمة المؤتمر الإسلامي كما سعى الإمام الخميني إلى نزع الشرعية الإسلامية عن السعودية عندما دعا إلى وضع الأماكن المقدسة فيها تحت السيادة الإسلامية

---

(1) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية: ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٧٦ – ٧٩ .

المشتركة وتم تنظيم مؤتمر دولي عقد في لندن سنة ١٩٨٨ بهدف نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين[1].

ويذكر أن الإمام الخميني توصل إلى أن النظام الجمهوري هو النظام الأفضل لتطبيق المثاليات الإسلامية وهو ما أدى إلى التوتر مع الأنظمة الملكية التي اعتبرها تتعارض مع الدين الإسلامي وفي ذلك قال: "إن الإسلام يعارض مجمل فكرة الملكية وأن أي فرد يدرس الطريقة التي أسس بها الرسول الحكومة الإسلامية يتبين أن الإسلام جاء ليحطم قصور الاستبداد هذه وهكذا فإن الملكية واحدة من أكثر الظواهر مدعاة للخزي والخجل ومن هنا شن الإعلام الإيراني حملة عنيفة على النظام السعودي باعتباره فاقد للشرعية الإسلامية وذا علاقة بالولايات المتحدة الأميركية[2]. ولذلك حرضت إيران الجماعات الشيعية في دول الخليج العربية وبالذات السعودية على تشكيل حركات المعارضة السياسية بهدف إسقاط أنظمتها، لقد أسس بعض الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية حركة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية التي قامت ببعض الأعمال التي عرضت الأمن الداخلي للخطر كما أناب الإمام الخميني بعض الشخصيات الشيعية البارزة وبخاصة في البحرين والكويت أمثال حجة الإسلامي مدرسي وحجة الإسلام مهري بتمثيله شخصياً في بعض الأوساط الشيعية وتنظيم تجمعاتها بما يتوافق مع توجهات الثورة الإيرانية وزعامتها الروحية.

وبالرغم من توقف بعض أنشطة هذه الجماعات الشيعية المعارضة إلا أن إيران تحتفظ بنفوذها عليهم فمثلاً أجرى حسن صفار زعيم المنظمة السعودية المعارضة حديثاً مع إحدى الصحف الإيرانية في أكتوبر ١٩٩٢ أبدى فيه تعاطفه مع السياسة الخارجية الإيرانية ومع إيران كدولة باعتبارها النموذج الأمثل للمجتمع الإسلامي كما اعترف بالتعاون بين منظمته وحزب الله أحد أهم حلفاء إيران في لبنان[3].

**ثانياً: مسألة الحج**

بعد قيام الثورة الإيرانية بدأ الخلاف المذهبي بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة يأخذ طابعاً سياسياً حاداً بدأ الحجاج الإيرانيين بتسيس مواسم الحج لنشر أفكارهم بين المسلمين وتنظيم المظاهرات السياسية المنددة بالولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل دون اعتبار للنظم والقوانين السعودية بل إن إيران حملت المذهب الوهابي مسؤولية النفوذ الأجنبي في إقليم الخليج العربي وتبديد ثروات المسلمين لصالح هذا

---

(1) د.عمر الحسن، اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقضايا العربية المصرية، افتتاحية مجلة شؤون خليجية، عدد (٣٥)، خريف ٢٠٠٣، ص ٣٢ - ٣٥.

(2) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ٢٠٠٠،ص ٩٨ -١٠٠.

(3) المصدر نفسه، ص ٨٣-٨٥.

النفوذ وبالمقابل فإن هناك العديد من المآخذ السعودية على التشييع الإيراني الذي يخرج من دائرة الإسلام[1].

ورغم المطالب السعودية المستمرة بأن يلتزم الحجاج الإيرانيين بمناسك الحج الدينية إلا أن الإصرار الإيراني على أن الحج ممارسة دينية وسياسية أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما سنة ١٩٨٨ وذلك على أثر مقتل أكثر من ٤٠٠ حاج إيراني أثناء أحداث التظاهرات السياسية وهنا لجأت السعودية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لاستصدار قرار من وزارة خارجية الدول الإسلامية - في اجتماعهم المعقود في عُمان سنة ١٩٨٨ - ويقضي بتحديد نسبة الحجاج من كل دولة سنوياً بما لا يزيد على وحد في الألف من مجموع سكان كل دولة وبذلك أصبحت السعودية قادرة على التصدي للسياسة الإيرانية ومطالبتها بالالتزام بهذا القرار كبقية الدول الإسلامية لكن إيران رفضت هذا القرار وأصرت على إرسال (١٥٠) ألف حاج إيراني بدلاً من حصتها المحددة بـ (٥٤) ألف حاج مما أدى إلى مقاطعة إيران لمواسم الحج لثلاث سنوات المتتالية ولذلك سعى الإمام الخميني إلى نزع الشرعية الإسلامية عن السعودية فحاول وضع الأماكن المقدسة تحت السيادة الإسلامية المشتركة ودعا إلى إرسال قوات عسكرية إسلامية لحمايتها[2].

**ثالثاً: العلاقات السعودية - الإيرانية من التأزم إلى التقارب: عوامل الاتفاق والمصالحة**

مع تخلي إيران عن مبدأ تصدير الثورة كأولوية من أولويات السياسة الخارجية نتيجة لتداعيات الحرب العراقية - الإيرانية وموت الإمام الخميني وحدوث التحولات الدولية والإقليمية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين أصبح السلوك الخارجي الإيراني أكثر واقعية واعتدالاً ولاسيما أنه اعتمد على عامل المصلحة الوطنية لتحقيق برنامج الإصلاح الداخلي وإعادة البناء والخروج من العزلة الإقليمية والدولية وهو ما أدى إلى التحسن التدريجي في العلاقات الإيرانية - الخليجية بعامة والعلاقات السعودية - الإيرانية بخاصة.

وقد كان للموقف الإيراني الإيجابي من حرب الخليج الثانية وتطابقه مع موقف دول مجلس التعاون، الدور الحاسم في تحسين العلاقات الإيرانية - الخليجية من جهة وفي عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران من جهة ثانية.

فقد رحب مجلس التعاون في قمته الحادية عشرة في الدوحة سنة ١٩٩٠ برغبة إيران في تحسين علاقاتها مع دول المجلس كافة وأكد على أهمية حل الخلافات بين إيران ودول الخليج العربية لتتمكن

---

(1) صالح المانع، مصدر سابق ، ص ٩٠ - ٩٣.

(2) الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأميركية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢ ص ١٩-٢١.

المنطقة من تحقيق الاستقرار على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال[1].

ويعود الموقف الإيراني الرافض لغزو العراق للكويت ومطالبته بالانسحاب الفوري وغير المشروط وفقاً للقرارات الدولية إلى الخوف من تغيير موازين القوة الإقليمية في صالح العراق من جهة وإلى أنها أرادت الظهور بمكانة القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على حفظ الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى. ورغم المحاولات العراقية لتغيير الموقف الإيراني من خلال قبوله بكل الشروط الإيرانية لتوقيع معاهدة سلام بين الدولتين، ومن ضمنها قبوله باتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ وسحب قواته من الأراضي الإيرانية إلا أن إيران أصرت على موقفها الرافض للغزو كما أنها لم تستجب للدعوات العراقية في خفض إنتاجها النفطي لكي يرتفع السعر عالمياً ولم تفتح حدودها أمام الصادرات والواردات العراقية وأعلنت عن قبولها لوجود القوات الأجنبية في المنطقة طالما أنها سترحل بعد إخراج القوات العراقية من الكويت[2].
ولذ أعلنت السعودية عن استعدادها لتطبيع العلاقات مع إيران في ١٩٩٠/١٠/٢ ولذلك قام وكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون السياسية بزيارة العاصمة الإيرانية سلّم خلالها وزير الخارجية الإيرانية رسالة أدت إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين كما التقى وزيرا خارجية الدولتين على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ثم زار وزير الخارجية السعودية إيران في مايو ١٩٩١ لتكون بمثابة تصديق على تحسين العلاقات الثنائية كما قام وفد اقتصادي إيراني بزيارة السعودية في فبراير ١٩٩٢ لتقوية الروابط الاقتصادية المشتركة[3].

وقد أدى التقاء المصالح المشتركة بين الدولتين إلى تحسين علاقاتهما الثنائية فالسعودية رأت أن منطقة الخليج في أمس الحاجة إلى الاستقرار بعد ما عانته من حروب مدمرة في حين أن إيران كانت تريد الخروج من عزلتها الإقليمية وتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربية لإعادة بناء اقتصادها ولذلك قام الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني بمحاولات جادة للتقرب من السعودية بهدف زيادة حصة إيران من منظمة الأوبك فأجرى اتصالاً مع الملك فهد في سبتمبر ١٩٩٣ أسفر عن موافقة السعودية على زيادة مستوى الإنتاج لكل من إيران والكويت وتجميد الحصص بالنسبة للسعودية والإمارات وهو ما أدى إلى

---

(1) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤، ص ٩٢ - ٩٤.

(2) عبد الله الأشعل، مصدر سابق، ص ٧٨ - ٨٨.

(3) د. إدريس محمد السعيد، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق في (أحمد السيد النجار "محرر"، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٣٥٩ - ٣٤٢.

ارتفاع حصة الإنتاج الإيراني اليومي من النفط إلى ٢٦٠ ألف برميل وربما تكون السعودية والإمارات قد أرادتا حل جميع الخلافات الثنائية والإقليمية مع إيران بما فيها مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث[1].

لكن الصراع السياسي الداخلي في إيران بين المحافظين والإصلاحيين حول العلاقات الإيرانية السعودية أدى إلى انتكاسة هذه العلاقات مرة أخرى وخاصة بعد الإصرار الإيراني على عدم طرح قضية الجزر الإماراتية للنقاش واتهام البحرين بالتورط في الاضطرابات السياسية الداخلية ابتداء من سنة ١٩٩٤ وامتدت التوترات إلى مسألة الحج عندما عادت السعودية إلى تخفيض العدد المحدد لإيران إلى ٥٥ آلف حاج وفقاً لحصتها المقررة بعد أن سمحت لها ابتداءاً من سنة ١٩٩٠ بضعف هذا العدد وهكذا دفع التيار المتشدد داخل إيران إلى عرقلة مساعي التقارب التي كان يسعى إليها الرئيس هاشمي رافسنجاني[2].

إن التيار المعتدل الذي مثله الرئيسان هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي يدرك حاجة إيران إلى إصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم لجذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة وزيادة العائدات والاقتراض من الأسواق المالية الدولية وهذا يتطلب تغيير السياسية الخارجية الإيرانية تجاه الدول الغربية عموماً ودول الخليج خصوصاً في ظل المتغيرات الإقليمية التي جعلت إيران غير قادرة على تغيير الخارطة السياسية للمنطقة وفرض عليها التكيف مع ميزان القوى الجديد القائم الذي تلعب فيه الولايات المتحدة الأميركية الدور الرئيسي ولذلك تحاول إيران الاستفادة من هذه المتغيرات في عملية احتواء العراق، وإقناع الدول الخليجية الأخرى بأنها لا تمتلك تطلعات توسعية نحوها وتسعى إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي[3]. وبذلك استطاع هذا التيار المعتدل أن يحقق لإيران العديد من الفوائد فمثلاً استفادت من موقفها الرافض للغزو العراقي للكويت، لكسر حلقة العزلة الإقليمية والدولية المفروضة عليها بسبب السياسات المتشددة وحققت مكاسب سياسية واقتصادية مهمة عندما أصبحت الدول الغربية ودول الخليج أكثر استعداداً للاعتراف بدور مميز لإيران في ترتيبات الأمن الإقليمي كما أن دول الإتحاد الأوروبي ألغت العقوبات الاقتصادية على إيران وإعادة بعض الدول كبريطانيا العلاقات الدبلوماسية معها[4]. ويمكن إرجاع هذا التغير في العلاقات الإيرانية – الخليجية بعامة والتي أثرت بشكل إيجابي على العلاقات السعودية –

---

(1) د.عمر الحسن وآخرون، المملكة العربية السعودية وإداراتها للأزمات الأمنية.. تفجيرات الرياض نموذجاً، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٤٢٣ – ٤٢٥ .

(2) مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عـــدد ٢، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤، ص ٣٢٩ – ٣٣١.

(3) مأزق الاستقلال الوطني للدولة العربية في ظل المعطيات الراهنة، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (١)، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٧٨ – ٢٧٩.

(4) قاسم جمال زكريا، مصدر سابق، ص ٢٩٠ – ٢٩٤.

الإيرانية إلى مجموعة من العوامل التي استبدلت التطلعات الأيديولوجية بالمصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة وهي:

- تبين للقادة الإيرانيين أن سياسة تصدير الثورة - ولو بالطرق السلمية - خارج الحدود كانت هي السبب الرئيسي وراء دعم دول الخليج العربية للعراق في حربه كما أدت إلى دعوة النفوذ العسكري الأميركي المكثف في الإقليم منذ سنة ١٩٨٧ لحماية ناقلات النفط الكويتية.
- إن إصلاح العلاقات الإيرانية - الخليجية أمر مهم لإنعاش الاقتصاد الإيراني وهذا يتطلب توفير بيئة إقليمية يسودها التعاون والاستقرار.
- تولي التيار الإصلاحي للسلطة في إيران وبالذات منذ انتخاب محمد خاتمي في أغسطس سنة ١٩٩٧ والذي اتبع استراتيجية عامة تقوم على الانفراج وتحسين علاقات إيران الخارجية مع العمل على تعظيم عوامل الالتقاء[1].
- تباطؤ عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية وقيام التحالف الإسرائيلي - التركي الذي يشكل عماد المشروع الشرق أوسطي الجديد ويستهدف الحد من دور القوى الإقليمية الأخرى ومنها إيران ومصر والسعودية كما أن حرب الخليج الثانية عرضت الأمن السعودي للخطر وهو ما ينعكس داخلياً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين السعوديين وخارجياً في الحد من تهميش الحراك أمام الدبلوماسية السعودية عربياً وإسلامياً ودولياً ذلك أنها تنتهج دبلوماسية تعتمد على المزايا المالية المتوفرة لديها كما أن المشروع الأميركي يهدف إلى زيادة الحضور الإسرائيلي في الخليج وهو حضور يهدد مكانة السعودية ونفوذها الإقليميين.
- فشل سياسة الاحتواء المزدوج في إحداث أي تغيير مفيد في النظام السياسي الإيراني بسبب عدم مقدرة الولايات المتحدة الأميركية على إقناع حلفائها في المساهمة بجهود الاحتواء لأنه يتعارض مع مصالحها السياسية والاقتصادية إضافة إلى أن حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في الخليج لا يمكن الاعتماد عليهم لتنفيذ متطلبات الاحتواء وأخيراً أن الاحتواء لا يؤدي إلى انهيار النظام السياسي بشكل كلي.
- الدور المتزايد للأمير عبد الله بن عبد العزيز في إدارة السياسية الداخلية والخارجية للسعودية والأمير معروف بتأييده للتعاون الوثيق فيما بين الدول العربية والدول الإسلامية.

---

(1) إسماعيل صبري مقلد، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء، دراسة حالة في كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ٤٨٩ - ٤٩٢.

وقد أدت هذه العوامل إلى اقتناع الدولتين بأن التعاون بينهما يساعد على توفير الاستقرار الإقليمي بأفضل السبل وأقل تكلفة لحماية مصالحهما الوطنية وخصوصاً داخل منظمة الأوبك لتثبيت أسعار النفط. وفي حل المسألة العراقية حلاً سلمياً يتجنب استخدام القوة كما أن إيران أبدت تفهماً للنفوذ العسكري الأميركي في الخليج وخففت من حدة الانتقادات الموجهة إلى هذا النفوذ نظراً لطبيعة الظروف الدولية الخاصة[1].

وفي هذا السياق شهدت العلاقات السعودية – الإيرانية تحسناً ملحوظاً على خلفية جملة من الوقائع كان أبرزها:

– موافقة السعودية على عقد مؤتمر القمة الإسلامي في طهران خلال الفترة ٩ – ١١ ديسمبر ١٩٩٨ بعد أن وافقت إيران على كل الشروط لاستضافة المؤتمر ولإرضاء جميع الحاضرين بغية إنجاح القمة وفعلاً نجحت إيران في جمع الغالبية العظمى من أعضاء المؤتمر الإسلامي واستقبلت الأمير عبد الله ابن عبد العزيز الذي ترأس الوفد السعودي وتم الاحتفاء به على جميع المستويات السياسية في إيران وكان اجتماعه مع المرشد على خامنئي ذا دلالة خاصة على تحسن العلاقات الثنائية بين الدولتين كما نجحت إيران خلال رئاستها للمؤتمر في طرح فكرة الحوار بين الحضارات وتم التصديق على وثيقة البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات في مدينة جدة السعودية[2].

– تزايد تبادل الزيارات بين المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في الدولتين وعلى جميع المستويات الرسمية وهذه الزيارات تعد مؤشراً قوياً على تعزيز الثقة المتبادلة بينهما وعلى اعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات ولذلك كانت زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني إلى السعودية في فبراير ١٩٩٨ ذات أهمية خاصة لأنها استمرت أسبوعين زار خلالها سبع مدن سعودية ولم يكن مبالغاً عندما وصفها بأنها ذوبت جبلاً من الجليد ولم يخف حسرته على الفترات السابقة التي لم تتعاون فيها الدولتان وقد تركت هذه الزيارة أجواءها الإيجابية على العلاقات الثنائية عندما تعاون الجانبان في تحقيق استقرار سعر النفط عالمياً ومواجهة انخفاضه الذي أحدث إضرارا اقتصادياً بالغاً عليهما[3].

– كذلك زار وزير الخارجية السعودي طهران لتوقيع بروتوكول التعاونـــي ٢٧ مايو ١٩٩٨ وهذا البروتوكول الذي يستمر لمدة خمس سنوات ينظم التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية

---

(1) أشرف سعد العيسوي، خليج القرن الواحد والعشرين، نحو استراتيجية أمنية شاملة، دراسات استراتيجية خليجية، العدد (٢٣)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٩، ص ١٩٤ – ١٩٦.

(2) مقلد إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي – السوفييتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدوليـــة، دار السلاسل للنشر، الكويت، ١٩٨٦، ص ٢٣٨ – ٣٤١.

(3) المصدر نفسه، ص ٣٢٠ – ٣٢٤.

والرياضية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كما تضمن تشكيل لجنة مشتركة على المستوى الوزاري تعقد اجتماعاً سنوياً بالتناوب بين الدولتين وقد دفع ذلك إلى القول بأن علاقات التعاون الثنائية المتنامية بين السعودية وإيران تخدم روح التفاهم والحوار بين إيران ودول المنطقة وتفيد أمن واستقرار الخليج[1].

اتفقت الدولتان على هامش اجتماعات اللجنة المشتركة على تشجيع المشاريع الإنتاجية التي تمت بينهما وإقامة المعارض التي من شأنها زيادة التعاون التجاري وتم الإنفاق على نقل المياه الإيرانية إلى السعودية وتنظيم النقل الجوي بينهما كذلك ألغت السعودية الحظر المفروض على سفر الإيرانيين إليها في غير رحلات الحج بعد إقامة خط ملاحي لنقل الركاب والسلع ومن هنا جاءت زيارة وزير التجارة السعودي لإيران ولقاءه بالرئيس محمد خاتمي ذات دلالة واضحة عن رغبة الدولتين في تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما خصوصاً أن الوفد السعودي ضم (٦٠) شخصاً من كبار رجال الأعمال ويذكر أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين قد أرتفع من (٣٣) مليون دولاراً لسنة ١٩٩٥ إلى أكثر من (١٠٤) مليون لسنة ١٩٩٩[2].

جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي بشأن حادث الخبر في مايو ١٩٩٨ ذات دلالة خاصة يبرئ فيها إيران ضمنياً من الاتهام الذي سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إلصاقه بها منذ وقوع الحادث الذي أودى بحياة (١٩) أميركياً في ٢٥ يونيو ١٩٩٦ فقد تحدثت لأول مرة عن أن منفذي الحادث سعوديون ونفى أن يكون لأية جهة خارجية دور فيه وفي هذا الحادث بالذات يقصد بالدور الخارجي لإيران والقوى المرتبطة بها ولاسيما أنه منذ وقوعه كان الجدل منصباً على إيران حصراً وقد حاولت الولايات المتحدة الأميركية إيجاد أي دليل على تورط إيران في الحادث لكنها لم تنجح بسبب التحفظ السعودي[3].

وقد أبدى الإيرانيون خلال مواسم الحج مرونة كبيرة وتخلوا عن أهم المراسم التي كانوا يصرون عليها لجعل الحج مناسبة سياسية وليست دينية فقط وهي المراسم التي كانت تسبب التوتر الشديد بين الدولتين.

---

(1) أسامة الغزالي، السياسة الأمريكية والعرب: تحرير مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٤٥ - ٣٤٨.

(2) المصدر نفسه، ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

(3) أكرم ألفي، إسرائيل ونكبة العراق، مكاسب استراتيجية غير محدودة ومخاطر محتملة، في : (أحمد السيد النجار، محرر نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣، ص، ٨٣ - ٨٦.

وقعت الدولتان على الاتفاقية الأمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب وتهريب المخدرات في ٢٠٠١/٤/١٨ وشمل الاتفاق إجراءات عدة تتعلق بمراقبة الحدود والتعاون بين قوات الشرطة في البلدين ويعد هذا الاتفاق مؤشراً مهماً على ترسيخ علاقات الصداقة بين الدولتين فقد وصفه السفير الإيراني في السعودية بأنه أهم تطور في تاريخ العلاقات بينهما واصبحت رمزاً للعلاقة الناجحة الجديدة التي يتم تكوينها في منطقة الخليجي لتجاوز تاريخ العلاقات السلبية كما قال الرئيس خاتمي في تصريحه لصحيفة الوطن السعودية أتمنى أن يكون الإنفاق مؤشراً على أول خطوة نحو اتفاق عام وشامل بين دول المنطقة بحيث تستطيع هذه الدول العيش بسلام[1].

وتكسب الاتفاقية الأمنية أهمية خاصة كونها توفر الاطمئنان للسعودية وتؤكد من خلالها إيران على حسن نواياها تجاه دول المنطقة وهذا يمهد لحل الكثير من القضايا العالقة بين الجانبين وقد ترتب على هذه الاتفاقية النتائج التالية:

- تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبار أن للدولتين دوراً مهماً داخلها وأن عدم إنفاقهما يعرقل حركتها.
- المساعدة على تنمية التبادل التجاري ليس فقط بين الدولتين وإنما بين إيران ودول مجلس التعاون أيضاً.
- المساعدة على تحقيق الإنفاق داخل الأوبك وتقليل حدة التشدد الإيراني.
- المساعدة على خدمة القضايا المشتركة في المنطقة بشكل خاص والقضايا الإسلامية بشكل عام.
- التقليل من شروط وجود القوة الأجنبية في المنطقة إلى الحد الأدنى، وتعزيز أجواء الثقة التعاون.

الجدير بالذكر أن مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي شكل عامل مساعد في تحسين العلاقات الثنائية بين الدولتين فقد تماثل موقفها من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الأميركية نظراً لما يمثله الإرهاب من عدو مشترك ليس فقط للدولتين وإنما للمجتمع الدولي ككل وعلى الرغم من الاتهامات الأميركية لإيران بأنها دولة تساند الإرهاب الدولي إلا أنها قدمت المساعدة الفنية والسياسية للولايات المتحدة فيما يخص القضاء على حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان كما أن الضغوط الأميركية على السعودية لدفعها إلى تغيير منظومتها الثقافية من جهة وحثها

---

(1) الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأميركية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢، ص ٧٣.

على تغيير موقفها السياسي من القضية الفلسطينية من جهة أخرى شكل عامل تقريب بين السعودية وإيران لتوفير الأمن الإقليمي وذلك للحد من الضغوطات الأميركية عليها[1].

## رابعاً: العلاقات السعودية الإيرانية؛ قيود التفاعل وفرص التطور

إذا كان توزيع القوة بمفهومها الشامل داخل النظام الإقليمي الخليجي يسمح بالتمييز بين أدوار القوى الكبرى الثلاث المكونة له بحيث تأخذ إيران دور القوة الساعية إلى الهيمنة والعراق يقوم بدور المنافس لها حول الدور الإقليمي المهيمن والسعودية تحاول من خلال قيادتها لدول مجلس التعاون الخليجي القيام بدور المنافس لها حول الدور المهيمن والموازن الإقليمي بين القوتين المتنافستين فإن دخول الولايات المتحدة الأميركية كفاعل رئيسي في النظام الإقليمي الخليجي في أعقاب حرب الخليج الثانية: أدى إلى تغيير ميزان القوة الإقليمي وتعديل أدوار الفاعلين الإقليميين لأنها تولت مسؤولية ضمان الأمن الإقليمي من خلال الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الموقعة بين أعضاء مجلس التعاون ولذلك أخذ هيكل النظام الإقليمي الخليجي شكل المستطيل بدلاً من شكل المثلث والزوايا الأربع للمستطيل في حالة صراع متوازن مع الأطراف الأخرى باستثناء العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية كقوة عالمية مهيمنة مع دول مجلس التعاون الخليجي باعتبار أن هذه العلاقة يعزز بها أعضاء المجلس موقعهم عن طريق طرف خارجي يؤيد إلى استمرار الوضع الراهن وهناك تخلت الولايات المتحدة الأميركية في نزاعها مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير وهما بدورهما في نزاع مع بعضهما البعض[2].

وتحاول الولايات المتحدة الأميركية إتباع إستراتيجية محددة في إقليم الخليج وتهدف إلى تحقيق السيطرة على الثروة النفطية لتقوية مركزها التفاوضي أمام حلفائها من الدول الصناعية الكبرى ولحل مشاكلها الاقتصادية الداخلية وهذا يتطلب إعادة هيكلة الإقليم بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال دعم وجودها العسكري المباشر من جهة ودعم العلاقات الثنائية العسكرية مع كل دولة من دول مجلس التعاون بشكل منفرد وأي شكل من أشكال التعاون الجماعي من جهة أخرى ولذلك تزداد الضغوط السياسية الأميركية على هذه الدول فدعمها نحو الاستجابة لمطالب التغيير السياسي والاقتصادي وفقاً للمشروع الأميركي الذي يقوم على تأسيس نظام أمني إقليمي كجزء من النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية[3].

---

(1) المصدر السابق، ص ٣٥١ - ٣٥٨.

(2) عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر ، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٦٧ - ٤٧٠.

(3) المصدر نفسه، ص ٤٧٥.

ومن هنا طرحت الولايات المتحدة الأميركية مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يضعها في مركز كافة الترتيبات الأمنية القادمة بعد إلغاء فكرة الرابطة العربية والرابطة الإسلامية وهذا المشروع يهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتصفية الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق التعاون الاقتصادي الذي يربط دول منطقة الشرق الأوسط - ككل - في المجالات الأنمائية والنفطية مع نزع أسلحة الدول المعارضة للتوجهات الأميركية ولذلك تحاول إدخال تركيا وإسرائيل إلى العمق الخليجي في إطار مشروعها الشامل وهو ما لا يتحقق إلا بالحد من الدور والنفوذ الإقليمي لكل من السعودية وإيران معاً.

وهذا الدور الأميركي في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي في الخليج ما هو إلا إعادة لنفس الدور الذي مارسته بريطانيا قبل انسحابها منه سنة ١٩٧١ مع العلم بأنه الولايات المتحدة الأميركية لم تعد بحاجة إلى دعم القوى الإقليمية لحماية مصالحها في الإقليم بعد التحولات العالمية والإقليمية المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفييتي وتدمير القوة العراقية.

وما يدعم الدور الأميركي أن دول الخليج الثماني لم تنجح في تأسيس نظام إقليمي خليجي قادر على حل الصراعات والمشاكل بالوسائل السليمة وبالرغم من أن الدول الخليجية الغربية قد أسست مجلس التعاون الذي شكل قوة إقليمية امتلكت كل عناصر القوة التي تفوقت على القوتين المنافستين العراق وإيران من حيث المساحة والعائدات النفطية والإنفاق العسكر إلا أنه لم ينجح في موازنتها لأنه لم يتحول إلى تكتل حقيقي بسبب حرص الدول الأعضاء فيه على السيادة الوطنية. وبذلك ترى دول الخليج الصغرى أن الأخطار التي تواجهها تأتي من الدول الإقليمية مع تنمية قدراتها الذاتية لمواجهة التحدي ولاسيما أن الثروة النفطية ذات مشاكل عميقة حساسية في الأمن الإقليمي فرفعت من قدرتها على المناورة والتوازن مع القوة الإقليمية الكبرى وجعلت ثمن الاعتداء عليها مكلفاً دولياً[1].

وفي هذا السياق أدت حرب الخليج الثانية إلى انهيار التوازن مع القوى العراقية المنافسة للقوة الإيرانية مما زاد من نظرة التشكك وعدم الثقة في إيران. من قبل دول مجلس التعاون ولذلك سعت إلى توفير الحماية الخارجية لها من خلال قوة الولايات المتحدة الأميركية وقد أدى ذلك إلى زيادة التوتر في العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والإمارات والبحرين بشكل خاص وخاصة أن إيران ترفض أي وجود أجنبي في المنطقة سواء كان أجنبياً أم عربياً وقد كان هذا الرفض أحد أهم أسباب فشل مشروع إعلان دمشق لأمن الخليج إضافة إلى عدم الرغبة الخليجية في تحمل تكاليف الاقتصاديين المصري والسوري[2].

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ١٤٧ - ١٥٠.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأميركية تحاول – في بعض الأحيان – إعطاء إيران دوراً إقليميا محدوداً ربما يعود يومها بالقدرة على تحدي الإدارة الأميركية جزئيا، حتى يكون ذلك مبرراً لتكثيف وجودها العسكري في الإقليم وما يدل على ذلك أن هناك اتجاهاً أميركياً – إيرانياً لتنسيق علاقاتهما بما يخدم مصالحهما على الرغم من الهجوم المتبادل بين الحين والآخر وأتضح ذلك في أزمة إيران جيت وحرب الخليج الثانية ومسألة الإرهاب وحرب العراق الثالثة[1].

إن العلاقات السعودية – الإيرانية ذات طبيعة تنافسية في سياقها العام وتؤدي عوامل المنافسة الثقافية والخلافات الأيديولوجية والتنازع حول النفوذ الإقليمي واختلاف الحلفاء الأجانب لكل منهما إلى توتر العلاقات الثنائية ولا يمثل غياب القوة العراقية – جراء حرب الخليج الثانية – عاملاً داعماً لهذه العلاقات لأنه سيزيد من مشاعر اختلال التوازن الإقليمي لصالح إيران عند كل من السعودية ودول الخليج الأخرى وبالتالي يزيد من الهواجس الأمنية التي تتوافق مع السعي الإيراني المستمر لتطوير قوتها العسكرية وبالذات القوة البحرينية ولذلك انتقل التنافس السعودي – الإيراني إلى خارج إقليم الخليج وخاصة إلى الجمهوريات الإسلامية التي تأسست على أنقاض الاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطى[2].

ورغم وجود العديد من المؤشرات التي تدل على تحسن العلاقات الثنائية بين السعودية وإيران إلا أن استمرار التقارب بينهما مرتبط بحاجة الدولتين إلى ضمان استقرار الإقليم لتوفير حرية الملاحة التي تعود عليهما بالنفع الاقتصادي لاستكمال عملية بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً أن الثقل الاقتصادي والنفطي لهما وجود في الخليج وإذا كان للسعودية منافذ بديلة لمضيق هرمز (مضيق باب المندب وقناة السويس) كي تصدر صادراتها النفطية فإن أكثر من ٩٠% من النفط الإيراني يمر عبر مضيق هرمز كما أن معظم حقولها النفطية موجودة في مياه الخليج[3].

وإذا كان النفط يشكل الدافع الخفي للصراع الإقليمي حول الحدود والنفوذ فإنه أيضاً حافز للتعاون الإقليمي ولاسيما فيما يخص أسعار النفط وتوزيع الحصص داخل الأوبك وخصوصاً أن الدولتين تعتمدان على النفط كمصدر رئيسي للدخل القوي وفي استكمال عملية البناء الاقتصادي التي أرهقتها الحروب المدمرة وضخامة الإنفاق العسكري[4].

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٣٣٠ – ٣٣٢.

(2) العلي خالد بن إبراهيم، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة سنة، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـــة، الرياض، ١٤١٩هـــ، ص ٣٨١ – ٣٨٣.

(3) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ٤٢٢ – ٤٢٤.

(4) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ١٩٩٦، ص ٢١٥ – ٢١٧.

إن المصالح المشتركة تشكل حوافز تدعيم العلاقات الثنائية والإقليمية وهناك مجموعة من العوامل التي يتوقف عليها استمرار هذه المصالح وتغليبها على الاختلافات وهي[1]:

- إن التركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلاً من التطلعات الأيديولوجية يعزز الثقة المتبادلة ويفضي إلى سلوك خارجي معتدل براجماتي يعتمد المصلحة المشتركة كمحرك أساسي له ويؤدي إلى حل المنازعات سلمياً وهذا يتطلب دعم التيار الإصلاحي داخل إيران لأنه يسعى إلى توثيق العلاقات الإيرانية - الخليجية ويتفهم أسباب الاحتلال الأميركي في المنطقة في محاولة منه لإزالة أسبابه[2].

إن دعم التعاون الإقليمي في جميع المجالات يتطلب قيام مجلس إقليمي خليجي يمتلك الآليات القادرة على حل النزاعات الحدودية والمشاكل الأخرى بالطرق السلمية والقانونية ولا بد أن يقر هذا المجلس بحرية الملاحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية مع احترام القواعد الدولية ولأن ذلك يعزز إجراءات الثقة المتبادلة ويضعف دور العامل الخارجي.

إن اشتراك إيران في معالجة القضايا العربية والإسلامية غير الموقف الإيراني الرافض للمشاركة العربية في أمن الخليج من جهة وأزال أسباب العزلة السياسية والدينية التي تطبع سلوكياتها الخارجية خصوصاً أن التقارب العربي - الإيراني يعود جزئيا إلى تعثر عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وإذا عادت عملية التسوية السليمة إلى مسارها فقد تستأنف مشاريع التعاون الإقليمي في إطار مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيقلل من المخاطر المتصورة لإسرائيل على المصالح العربية وهنا ستركز الدول العربية بعد تحررها من المخاوف الإسرائيلية على مظالمها ومشاكلها مع إيران[3].

إن العداء الأميركي - الإيراني يضع قيداً على توسيع التعاون العربي - الإيراني ولاسيما في المجال الأمني وهذا يتطلب اسهاماً عربياً خليجياً في فتح الحوار الأميركي - الإيراني[4].

إن أمن الخليج يخص الدول الثماني المتجاورة في الإقليم وهذا يتطلب التعاون العسكري بينها لمنع أية قوة خارجية من التدخل فيه والتصدي لأية قوة خارجية من التدخل فيه والتصدي لأية قوة داخلية تحاول العبث به وذلك لحماية الوضع بالإضافة إلى توفير الآلية القادرة على حل المنازعات سلمياً ودعم التعاون الاقتصادي والسياسي لإيجاد مصالح مشتركة تكون قادرة على احتواء الحساسيات الشديدة والتدخل

---

(1) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ - ٢٦١.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(3) د. محمود عبد العليم مرسي، الثقافة.. والغزو الثقافي في دول الخليج العربية.. نظرة إسلامية، مكتبة العبيكان: الرياض، ١٩٩٥.

(4) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج، ٦٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ،١٩٩٣، ص ٢٩٢ - ٢٩٤.

الخارجي وخاصة أن النفوذ التاريخي والجغرافي المشترك أوجد حقوقاً سياسية وأمنية واقتصادية لجميع الأطراف[1].

وعليه لا يمكن لأي طرف تجاهل مصالح الأطراف الأخرى، ولاسيما أن العلاقات التاريخية في الإقليم كانت سلمية وودية وارتكزت على القواسم المشتركة التي تدفع نحو التعاون وأول شروط التعاون التخلي عن تطلعات الهيمنة والوصاية لأنها غير قادرة على حماية المصالح الوطنية على الصعيد الفردي والمصالح الجماعية الإقليمية[2]، كما أن حل نزاعات الحدود بالذات مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث يدفع نحو مزيد من الثقة المتبادلة المصالحة بين شعوب المنطقة وهذا التعاون هو الأقدر على توفير الحصانة الداخلية الخارجية لإقليم ودوله.

## الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية الجديدة

تمر العلاقات الإيرانية – الخليجية بمرحلة تحول في الوقت الراهن، تتراوح فيه ما بين إرث مضطرب يسهل إيجاد عوامل ومظاهر الصراع فيه إلى حد إمكان الاستسلام لنوع من حتمية التنافس والخصام بين طرفي العلاقة، وحاضر يموج بتغيرات جذرية إقليمياً وعالمياً على النحو الذي يستوجب طرح ذلك الإرث أو على الأقل التنقيب فيه عن القواسم المشتركة، بما يمكن الطرفين من الالتفات إلى ضرورة بناء تعاون وثيق بينهما، يعينهما معاً على مواجهة متغيرات عاصفة يمكن أن تكون محصلة تأثيراتها النهائية شديدة السلبية[3].

ولعل ما يدعو إلى الاطمئنان النسبي أن نلاحظ أنه بينما سادت لغة الصراع في الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني والخليجي عقوداً من الزمان، فإن الدعوة إلى التقارب وتطوير التعاون بين الجانبين بدأت تتسلل إلى ذلك الخطاب مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ثم ما لبث هذا التقارب أن أصبح واضحاً ظاهراً بعد ذلك[4].

ومع ملاحظة أن التطور الإيجابي للعلاقات الإيرانية – الخليجية ليس مجرد رغبة تبديها وتتحمس لها أطراف العلاقة، وإنما هو عملية شديدة التعقيد تتطلب إنجاز مهمة محددة وتنطوي على صعوبات ليست بالهينة ينبغي المصارحة بشأنها على النحو الذي يسهم في تطوير فهم مشترك لها، ومن ثم محاولة التوصل

---

(1) غرابية إبراهيم، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

(2) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الأميركية في الخليج، مصدر سابق، ص ٣١٨.

(3) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، ٢٠٠٥، ص ٦٩ -٧٢.

(4) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ص ٢٣٣ .

إلى أنسب السبل لإنجاز تلك المهمة والقضاء على هذه الصعوبات سواء كانت من أطراف العلاقة ذاتها أو من محيطها الإقليمي والعالمي[1].

## خامساً: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

حاولت إيران عقب اندلاع الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩ أن تزيد من نفوذها في الخليج العربي عن طريق ما سمي بمحاولات تصدير الثورة، والتي ساهمت إلى حد ما في تحفيز عوامل عدم الاستقرار في المنطقة. وظلت الثورة الإيرانية طيلة عقد ونصف العقد من عمرها - حسب وصف مراقبين - ترتدي ردائين أساسيين وفي أن واحد في سياستها الخارجية؛ أحدهما رداء سياسي يمثل الدولة ومؤسساتها، والآخر رداء مذهبي وأيديولوجي يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة، التي تنظر إلى نفسها على أنها مسؤولة في المقام الأول عن تصدير الثورة. وبالرغم من تخفيف حدة البعد الأيديولوجي في سياسة إيران الخارجية في الوقت الحاضر، فإن البعد الشيوعي الموجه نحو فئات وطبقات اجتماعية معينة في العالم الإسلامي قد نجح في زيادة رصيد إيران ونفوذها في مناطق تمتد من طاجكستان شرقاً وحتى أفريقيا غرباً، مروراً بمنطقتي الخليج العربي ولبنان. وبالرغم من أن العراق كان يمثل القوة العسكرية الرئيسية المناوئة لإيران في شمال الخليج العربي وكان يمثل كذلك ثقلاً موازياً لها في ميزان القوى الإقليمي، فإن تحطم المؤسسة العسكرية العراقية في أعقاب حرب تحرير الكويت قد أعطى إيران فرصة تاريخية ممتازة لإعادة بناء نفوذها من خلال إعادة تسليح قواتها، وتبني برنامج نووي يهدف إلى بناء قدرات نووية ذاتية[2]. وقد ازداد التوتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية بعد الثورة الإسلامية من جراء عدم الاتفاق بين الجانبين حول الأفكار الأيديولوجية للثورة التي أسهمت في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج لنوع من التجمع والتوحد تجاه السياسة الإيرانية. ولذا فمن أهم نتائج الثورة الإسلامية في إيران إنشاء مجلس التعاون الخليجي في ٢٦ مايو ١٩٨١. لكن إيران تبنت نظرة سلبية تجاه هذه المجموعة فنظرت إليها كحلف عسكري موجه ضدها، واعتبرته أداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، كما أنها مثلت خطوة أولية للاندماج الاقتصادي والسياسي العربي مما شكل وضعاً غير ملائم للمصالح الإيرانية، بل امتد الأمر إلى أن نظرت إيران لهذا الكيان التنظيمي بصفته غطاء لمد النفوذ السعودي. لكن على المستوى

---

(1) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٢٠.

(2) جمال سند السويدي، "مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٩، ص ٣١١ - ٣١٤.

العملي لم يؤثر إنشاء هذه المنظمة على علاقات إيران بالدول الأعضاء بشكل منفرد، حيث كان لكل منها اقترابها المستقل للتعامل والارتباط مع إيران[1].

واهتز الأمن الخليجي نتيجة لكل ذلك من زاويتين:

**الأولى:** دخول الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً لحماية مضيق هرمز وتأمين حرية الملاحة في الخليج منذ الأشهر الأولى لانتصار الثورة، وازداد هذا النفوذ بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية. ورغم كل ذلك فإن إيران لم تتخل عن دورها في مضيق هرمز من الناحية الدفاعية؛ حيث صرح آنذاك ممثل الإمام الخميني "هاشمي رافسنجاني" في مجلس الدفاع الأعلى "بأن إيران ستحافظ على أمن الخليج الفارسي حتى تستطيع تصدير نفطها بصورة طبيعية، ولكن إذا أقدمت في يوم ما أية جهة كانت سواء كان صدام أو القوى الكبرى على حرمان إيران من نفطها فإنها ستموت دون الاستفادة من الخليج الفارسي (الخليجي) كله.

**الثانية:** الاصطدام الإيراني – العربي على امتداد عقد كامل، فقد أكدت إيران أن مهمتها هي نشر مبادئ الثورة الإيرانية، واعتبر الإمام الخميني أن مهمته إرشاد كافة المسلمين وتوجيههم إلى التحرر من أنظمتهم.

وفي هذا الإطار قدمت الثورة الإيرانية كل وسائل الدعم والمساندة للقوى الأصولية في العراق ودول الخليج. وعبرت عن ذلك مراراً خلال حربها مع العراق وحيث اعتبرت إسقاط النظام العراقي شرطاً أساسياً لقبول إيران بوقف إطلاق النار ووضع نهاية الحرب، وفي سنة ١٩٨٤ هدد "هاشمي رافسنجاني" بأن "إيران ستحتل الجزر الكويتية الإستراتيجية الثلاث (وربه – بوبيان – فيلكه) إذا تنازلت عنها للعراق ولن تعيدها ثانية للكويت[2]. وبالتالي يمكن القول إن السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج في تلك الفترة تمثلت أبرز معالمها فيما يلي:

الرغبة في أن يكون لها الدور المتعاظم في منطقة الخليج وتهميش أي دور آخر ينافسها في ذلك.

تأكيد استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأميركية وإشعار العالم بأنها قوة لا يستهان بها من خلال سعيها لامتلاك القنبلة النووية لإحداث عملية الردع النووي.

الأطماع في بعض المناطق والجزر الاستراتيجية لمنطقة الخليج، فعلى سبيل المثال لا الحصر احتلالها لجزر الإمارات الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" وذلك من منطلق تحقيق نظرية الأمن الاستراتيجي.

---

(1) اللواء د. ممدوح حامد عطية، اللواء د. عبد الرحمن رشدي الهواري، اللواء د. محمد جمال الدين مظلوم، "البرناامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨٦ – ٢٨٩.

(2) البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، المصدر نفسه، ص ٤٢٨ – ٤٣٠.

الرغبة في تصدير مفاهيم الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة حتى تضمن تبعيتها لها سياسياً وتتوإلى بعد ذلك التبعات الاقتصادية والثقافية كتوابع للتبعية السياسية.

## سادساً: العلاقات الإيرانية – الخليجية ، ثلاث مراحل رئيسة منذ قيام الثورة الإيرانية

**الفترة الأولى:** وقد امتدت من سنة ١٩٧٩ وحتى سنة ١٩٨٤، وتميزت بحماس حركي، حاولت إيران نقله بالقوة أو بالاستمالة[1].

**الفترة الثانية:** وهي الفترة من سنة ١٩٨٤ حتى سنة ١٩٨٨، وتركز فيها الاهتمام الإيراني على الذات وحربها مع العراق ومحاولتها الهرب من العزلة المفروضة عليها، ولكن ذلك لم يمنع من ظهور بعض محاولات التأثير والتغلغل على بعض دول الخليج، واتسمت هذه المرحلة بالمطالب والتهديدات والضغوط.

**الفترة الثالثة:** وهي الفترة التي بدأت بعد سنة ١٩٨٨ – أي بعد وقف إطلاق النار مع العراق والتي عاد فيها التوازن من جديد، وساعد على ذلك عودة دول الخليج إلى سياستها القائمة على الموازنة بين العراق وإيران، كما كان للعامل الاقتصادي أهميته في دعم هذا الاتجاه نحو إعادة التوازن لسياسة إيران البترولية الهادفة إلى الاعتدال وإلى التوسع في الانضمام إلى سياسة المهادنة مع السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى تأكيد القيادة الإيرانية على منطق الدولة في مواجهة المنطق الأيديولوجي، الأمر الذي تواكب مع تفضيل الأداة السليمة لتصدير الثورة بخلق نموذج إيراني يحتذى به على الأداة القهرية العسكرية.

## سابعاً: التوجهات والتصورات الإيرانية ومبادئها الأساسية لتحقيق أمن الخليج

هناك ثلاثة مبادئ أساسية تحكم القصور الإيراني ناحية أمن المنطقة وهي: الحدود السياسية: حيث تدرك إيران أن أي تغيير في الحدود السياسية سواء فيما بين الدول الخليجية أو داخل كل منها على حدة ينبغي أن يرتبط بضابطين ضروريين، أحدهما ألا يترتب عليه إعادة ترتيب المنطقة على نحو ينال من الأهمية الإستراتيجية لها، والآخر ألا تتعرض طهران إلى احتمال تفتيتها إلى مجموعة من الدويلات القومية أو يقوى المركز النسبي لمنافستها تركيا على حسابها أو يضيف إليها مناطق تعجز عن استيعابها[2].

---

(1) عمّار علي حسن الحياة، أميركا وعسكرة الإسلاميين الخليجيين ، ٢٠٠٥/١/٢٥

(2) عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٩٥ – ٩٨.

أما المبدأ الثاني فهو: النفوذ الأجنبي في الخليج، ويرجع الرفض الإيراني له إلى مجموعة من الأبعاد المتشابكة منها البعد السياسي الذي ينظر إلى الغرب كاستعمار للشعوب الإسلامية بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه العلاقات بين الطرفين، أو البعد الاجتماعي الذي يعتبر الغرب بمقتضاه مركزاً لبث الأفكار الخاصة به في المجتمعات الإسلامية[1]. والبعد العلمي والتقني وهو في حد ذاته لا يخلو من إبهار على مستوى الإنجاز المادي لكنه يظل إنجازاً منقوصاً يسخّر لابتزاز ثروات المسلمين. وفي منطقة الخليج نجد أن المنطق الإيراني في رفض النفوذ الأجنبي بها يرتبط بالتفاعل ما بين كل تلك الأبعاد[2].

ملاحظتان جديرتان بالإشارة في هذا الخصوص:

أولاهما: أن إيران قد قبلت النفوذ الأجنبي والمشاركة غير الخليجية في تأمين الخليج إبان حرب تحرير الكويت، وذلك لا يعكس تغيراً أصيلاً في هذا العنصر من عناصر رؤيتها الأمنية لكنه يعبر في جوهره عن تغير تكتيكي اقتضته طبيعة ظروف إيران آنذاك لافتقادها للقدرة المادية اللازمة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت[3].

الملاحظة الأخرى، بخصوص قضية أمن الخليج؛ إذ يمكن توسيع هذا المفهوم ليشمل الدول غير الخليجية عموماً سواء كانت عربية أو غير عربية.

وبالنسبة إلى المبدأ الثالث فهو: العلاقة بين أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى؛ إذ إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مفهوم أمن الخليج وأمن آسيا الوسطى، على اعتبار أن كليهما مجال حيوي لإيران ويؤثر تحركها في أيهما بالضرورة على فاعلية تحركها في الآخر. ولعل هذا العنصر تحديداً من عناصر الرؤية الإيرانية لأمن الخليج كان الأكثر إثارة للجدل غداة تحرير الكويت.

## ثامناً: أمن الخليج بين مجلس التعاون الخليجي وإيران

ركزت إيران حركتها على إبراز أهمية دورها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج مدعية أنها أصلح الأطراف الداعية للأمن الإقليمي، وقد استفادت من تجربتها الطويلة والدروس المستفادة التي اكتسبتها من حربها مع العراق وحرب تحرير الكويت سنة ١٩٩١ والتي لا ترغب أن يشاركها أحد في جنيها، وقد ساعدها في ذلك إدراكها بأن البقاء خارج أي ترتيب إقليمي يسبب لها ضرراً مستقبلياً[4].

---

(1) المصدر السابق، ص ٢٦٧ - ٢٧٠.

(2) غرابية إبراهيم، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

(3) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٢٣١.

(4) المصدر السابق، ص ٢٣٦.

واستغلالاً لذلك دعت إيران إلى إقامة نظام أمني إقليمي جماعي في الخليج بمجرد استكمال تحرير الكويت، معتمدة في ذلك على قوتها وموقعها الاستراتيجي[1].

وبطبيعة الحال فقد أبدت الدول الخليجية خشيتها حيال الدعوة الإيرانية، لكونها لا تمتلك حقاً مطلقاً في تقرير أمن الخليج، حيث أن شعوب دول مجلس التعاون هي صاحبة السيادة حتى في تصوراتها الدفاعية. ومن هنا تعتقد دول الخليج أنها هي التي تقرر دور إيران المستقبلي وليس العكس.

وإدراكاً من إيران للعقبات التي تعترض طريقها في تحقيق مفهوم هذا الأمن فقد دعت إلى ضرورة قيام أمن إسلامي في الخليج، تقوم فيه بدور رئيسي ويشمل معاهدة عدم اعتداء بين الدول الإسلامية في الخليج والشرق الأوسط، وكذلك إقامة محكمة عدل إسلامية، وإعلان المنطقة خالية من الجيوش الأجنبية وأسلحة الدمار الشامل، إلا أن هذه الدعوة نالت معارضة خليجية واسعة لكونها تقدم الذريعة للتصادم بين الصحوة الإسلامية التي تستغلها إيران لتمرير مبدأها في تصدير الثورة وبين ضرورة تحقيق قومية التكامل العربي – الخليجي[2]. ونتيجة لذلك سعت إيران لفرض نفسها فابتكرت سياسة تدريجية الغرض منها تعزيز وجودها خليجياً، وتلك السياسة قائمة على:

١- عدم التنازل عن طموحاتها السابقة، مثال ذلك عودتها لاحتلال جزيرة "أبو موسى".

٢- الإصرار على أسلوب القوة والتهديد بدلاً من سلك طريق القانون، الأمر الذي تستطيع به تفسير الاستمرار في التسلح تقليدياً ونووياً.

٣-التأكيد على أن أمن الخليج مسؤولية دوليه[3].

ومع ذلك فقد ظلت إيران تبحث عن دعم لرؤيتها من خلال منفذين:

**الأول:** ثنائي من خلال إقامة علاقات مع دول الخليج لتعزيز وحدة الفهم بحيث يصبح الدور الإيراني مقبولاً لديها، وقد جاء ذلك بثماره من خلال عقد إيران عدة اتفاقيات مع كل من السعودية والإمارات والكويت[4].

**الثاني:** خارجي من خلال الحصول على مساندة غربية لمساعيها في أزمة الخليج وبالفعل جاءت الأحداث بضغوط غربية للقبول بإيران كطرف خليجي وعدم استبعاده، فقد قال وزير الخارجية البريطاني: "إن الكل يعرف أن إيران تمتلك أكبر إطلالة على شاطئ الخليج وعليه فإن نوايا إيران تجاه ما يجري في المنطقة لا بد وأن تكون محل اهتمام لدى جيرانها الذين يودون معرفة تلك النوايا وتحليلها"، وكذلك أكد

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ١٦١ – ١٦٣.

(2) بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي لصحيفة البيان، ٢٠٠٢/١٠/١٠

(3) حسام عبدالحميد، "سوا" .. السياسة الأميركية على أنغام البوب، ٢٠٠٢/١٢/٢٩

(4) إغرابية براهيم، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

وزير الخارجية الفرنسي أن موضع إيران الجغرافي ومصالحها في المنطقة يعد طرفاً أساسياً في أية تسوية لضمان الأمن والتوازن في الخليج.

وقد أثمرت تلك الضغوط عن انفراج كبير في العلاقات الخليجية - الإيرانية، خاصة بعد تولي "خاتمي" رئاسة الجمهورية الإيرانية سنة ١٩٩٧؛ حيث حول صيغة التهديد إلى صيغة للحوار والتفاهم مع الدول الخليجية مع الاتجاه نحو إقامة علاقات حسن جوار معها. ولتحقيق هذا الغرض تحرك وزير الخارجية الإيراني في عواصم دول مجلس التعاون خلال سنة ١٩٩٨، الأمر الذي نتج عنه توطيد العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي[1].

## تاسعاً: القوة العسكرية الإيرانية وأهدافها وتأثيرها على أمن الخليج

تعتبر التطورات العسكرية لإيران خاصة في مجال تعزيز وتعظيم قدراتها العسكرية أحد الأهداف الرئيسية لها وذلك لكي تصبح هي القوة الوحيدة التي تتفوق على جميع دول الخليج ككل، ومن ثم تتجه إيران نحو تنفيذ خطة تحديث شاملة لقواتها تستهدف مضاعفة حجم قواتها من أجل أن تصبح من أقوى القوى العسكرية بالمنطقة وهو أمر يشكل تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تسعى إيران نحو بناء قوة نووية تستطيع من خلالها أن تصبح إحدى القوى المالكة للردع النووي، وهو أمر - من وجهة نظر بعض الاتجاهات - يشكل عامل تهديد وعدم استقرار لدول المنطقة[2].

وتعتبر القوة العسكرية الإيرانية الأداة الرئيسية التي تسعى من خلالها إلى المشاركة في أية ترتيبات للأمن الإقليمي في منطقة الخليج[3].

وتعمل القيادة الإيرانية في الوقت الحالي على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قدراتها العسكرية، ويعتمد هذا البرنامج على اتفاق التعاون مع روسيا والذي كان قد جرى التوقيع عليه قبل تفكك الاتحاد السوفييتي.

كما نشطت إيران في مجال تطوير الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، وكثفت جهودها في هذا المجال مع كل من كوريا الشمالية والصين، واستطاعت إنتاج عدة أنواع من الصواريخ بمدايات مختلفة[4].

---

(1) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٢١٩ - ٢٢٢.

(2) الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وثيقة رقم ١٨٢٢٨٩/م ع، المادة ٧، أنظر ص ٤٥٩.

(3) لوران أريك، المصدر السابق، ص ١٧٣.

(4) البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، مرجع سابق، ص ٥٢٣ - ٥٢٥.

## عاشراً: الدوافع المرحلية لتغيير سياسات الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) نحو دول الخليج العربية

كانت النظرة الإيرانية لدول الخليج العربية ثابتة طوال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وتقوم هذه النظرة على أن أمن الخليج وشؤونه يمكن أن يناقش مع الدول الكبرى مباشرة دون الاهتمام بأهل الخليج أنفسهم، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت لأسباب تكتيكية في التسعينيات من القرن العشرين ويعود ذلك إلى زيادة عنصر عدم اليقين لدى الساسة الإيرانيين إزاء السياسات الخليجية الموجهة إليها، وإزاء الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت بقواتها وأساطيلها التي تمخر عباب الخليج عاملاً أساسياً في معادلة توازن القوى في المنطقة.

ولما كانت العلاقات الأميركية - الإيرانية قد مرت بأسوأ فتراتها في منتصف التسعينيات القرن العشرين وكانت هناك تهديدات أمريكية وإسرائيلية موجهة ضد إيران وضد برنامجها النووي، لم تجد طهران بداً من مد يدها إلى دول الخليج العربية، آملة ينفك طوق العزلة الذي فرضته عليها القوانين الأميركية. ولعل من أهم الدروس التي استوعبتها إيران في حرب تحرير الكويت هو أن قواتها المسلحة التي ربما كانت قوية إقليمياً - لا تستطيع أن تتحمل أية مواجهة عسكرية ولو محدودة بينهما وبين قوات أمريكية أو أن تتحمل ضربات إسرائيلية.

لذا فقد اختارت إيران سياسة المواربة مع الدول القريبة منها بدلاً من سياستي المواجهة وتصعيد الخطاب التي كانت تتبناها في الماضي، وساد هذا النمط من الخطاب السياسي في الصحافة الرسمية وإن لم يتوار الخطاب الناري السابق وإنما خفت حدته[1].

وحيث إن الدول الخليجية تعتبر دولاً لها وزنها في سياسة الشركات الأميركية، فإن انفتاح طهران على عواصم الخليج العربي كان انفتاحاً له مغزاه، فطهران تأمل في أن تعطي إشارة إلى الشركات الأوروبية والأميركية بأن الدول العربية القريبة منها لم تعد ترى فيها ذلك العدو التقليدي، وإنما يمكن أن تصبح جاراً يوثق به. وهذه الصورة مهمة جداً في مخيلة صانعي قرارات الاستثمار في هذه الشركات الكبرى، خاصة الشركات النفطية التي تأمل أن تعود مجدداً إلى الأرض التي حُرِّمت عليها طيلة عقدين من الزمن.

كما أن تفاقم المشكلات الاقتصادية الداخلية في إيران نتيجة تدهور أسعار النفط قد دعاها إلى رفع درجة التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربية المنتجة للنفط[2].

---

(1) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، ١٩٩٦، مصدر سابق، ص ٤٢٢ - ٤٢٦.

(2) السويدي جمال سند، المصدر السابق، ص ٤٣٩.

كما أن بروز مشكلة البطالة المتفاقمة في المدن بين الشباب الإيراني وبروز مطالب المناطق الريفية والنائية التي تضغط على الحكومة المركزية من أجل تحسين المرافق العامة في البلاد التي تضررت من حربها مع العراق، والصعوبات المالية للبنك المركزي الذي لم يتمكن حتى الآن من تحقيق هدفه في تخفيف جزء من مديونية البلاد للبنوك المالية الأجنبية بحلول سنة ١٩٩٨، كل ذلك دفع بحكومة خاتمي إلى تبني سياسات الانفتاح الجديدة تجاه منطقة الخليج العربي أملاً في إيجاد منفذ لليد العاملة الإيرانية في هذه الدول[1].

لذا فإن سياسة الانفتاح الإيرانية لم تكن حكراً على حكومة خاتمي والتيار الذي يتزعمه، وإنما حظيت كذلك بدعم مراكز القوى المحافظة الأخرى في إيران. كما شعرت إيران أنها لن تتمكن من أن تتبوأ مركزاً بارزاً في العالم الإسلامي دون دعم من الدول الخليجية التي تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز أعضائها، وظهر ذلك جلياً في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران في ديسمبر ١٩٩٧ بمباركة سعودية وخليجية لتتولى إيران دوراً قياديا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ونستخلص من هذا أن من أهم دوافع مد إيران يدها إلى الدول الخليجية هو أن مثل هذه السياسة الانفتاحية قد جربتها طهران من قبل وبنجاح تجاه دول آسيا وخاصة تلك الدول المطلة على بحر قزوين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، وهي منطقة أخرى حيوية للسياسة الخارجية وللاقتصاد الإيراني[2].

ومع أن دول الخليج لا تبدو متحمسة لتطبيع كامل للعلاقات مع طهران، ما دامت القوات الإيرانية تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، فإن هذه الدول ترى أن تحسين العلاقات التدريجي مع طهران من شأنه أن يدفعها إلى فتح باب للحوار التفاوضي مع حكومة الإمارات، لإيجاد حل عادل لموضوع احتلال الجزر، مع ذلك فإن الجزر الإماراتية المحتلة على أهميتها ليست هي المشكلة الوحيدة التي تؤثر سلبياً على العلاقات بين الجانبين الخليجي والإيراني، فموضوع الإرهاب والأحداث والاحتجاجات التي يقوم بها الحجاج، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية إضافة إلى إعلان طهران بحقها في جزء من حقل الشمال النفطي القطري رغم توقيع البلدين لاتفاقية تخطيط الحدود بينهما سنة ١٩٨٩، كل هذه الاختلافات بين دول مجلس التعاون وإيران تحتاج إيجاد حلول عملية وميدانية ملموسة تذهب إلى أبعد من إعلان النوايا الحسنة[3].

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال،٢٠٠٥، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(2) صحيفة الحياة، علي محافظة: الحركات المتشددة تؤول إلى الإنحسار إذا تقدم المجتمع المدني، ٢٤/٠٢/٢٠٠٥.

(3) المصدر السابق.

## رابعاً: عوامل الاتفاق والمصالحة في العلاقات السعودية – الإيرانية ١٩٩٢ – ٢٠٠١

يتمتع إقليم الخليج العربي بأهمية دولية حيوية إذ إن من يسيطر على مياهه يستطيع التحكم في خطوط الملاحة الدولية باعتبار أن هذا الإقليم يتوسط القارات القديمة الثلاث، كما أن وجود أكبر نسبة من احتياط النفط الإقليمي في أراضيه يجعله مركزاً لأطماع القوى الدولية التي تعتمد على النفط كمصدر للطاقة، مما يجعل من دول الخليج العربي محل للصراعات العالمية من قبل الدول الكبرى بهدف فرض سيطرتها على ثرواتها الطبيعية كونها المصدر الرئيسي الذي يمول الدول الصناعية والنامية بهذه المادة الإستراتيجية مع ما رافق ذلك من النظر إلى الخليج كسوق ضخمة ومحل للاستثمارات الأجنبية لما يملكه من فوائض مالية[1].

ولذلك أصبح الأمن والاستقرار الإقليمي أهمية حيوية لدول العالم أجمع، حيث إن تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى نشوب الصراعات الدولية ولاسيما أن من يسيطر على الإقليم يستطيع فرض رؤيته الأمنية عالمياً ويحقق السيادة الدولية. وهو ما دفع ديفيد نسيوم وكيل وزارة الخارجية الأميركية إلى القول بأنه "إذا كان العالم دائرة مسطحة وكان المرء يبحث عن مركزها فيمكن إعطاء حجة جيدة مفادها: أن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه وما من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح العالمية وما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج[2].

ولأن هذا الإقليم يشكل الحد الفاصل بين القوميتين العربية والفارسية فإنه من الطبيعي أن تظهر النزاعات بينهما على النفوذ وبالذات مع وجود تداخل بشري تاريخي بينهما فهناك أقلية عربية في إقليم عربستان (خوزستان) في إيران كما توجد أقليات إيرانية في دول الخليج العربية ولذلك يؤدي نمو القوة العسكرية والسياسية لإيران أو أية دولة خليجية عربية إلى طرح مسألة الحدود السياسية والسيادة على المناطق المتنازع عليها وهو ما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر ويبرر للدول الكبرى التدخل لحماية مصالحها الوطنية ولاسيما أن هذه الدول قد سعت تاريخياً للسيطرة على الإقليم عن طريق القضاء على القوى الإقليمية الموجودة فيه من جهة ومنع أية قوى دولية منافسة من السيطرة عليه من جهة أخرى.

وبالرغم من المحاولات العديدة التي تبذلها الدول الصناعية لترشيد استهلاك الطاقة فإن اعتماد العالم على النفط كمصدر للطاقة وللعديد من الصناعات البتروكيماوية سنوياً ويكفي الإشارة إلى أن إقليم الخليج يحتوي على أكثر من ٦٧% من احتياطات النفط العالمية و٣٠% من احتياطات الغاز العالمية بحسب إحصائيات سنة ١٩٩٠ مما يجعل القوة التي تهيمن على الإقليم قادرة على فرض رؤيتها السياسية

---

(1) محمد حسن العيدروس العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ – ١٩٧١ ، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص ٨٤.

(2) المصدر نفسه، ص ٨٩.

على المستهلكين للطاقة عالمياً، ولكن دول الإقليم لم تستفد من هذه الأهمية الدولية وتوظفها بالكفاءة المناسبة فبقت علاقة التبعية هي العلاقة القائمة مع النظام السياسي والاقتصادي الدولي ويمكن ردها إلى أن دول الخليج الثمانية لم تستطع بناء نظام إقليمي خليجي قادر على توفير الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال حل الصراعات والمشاكل المختلفة بالأدوات السلمية وإيجاد شبكة من المصالح المشتركة[1].

ومن هنا تظهر أهمية دراسة أمن الخليج في واقعه الراهن وآفاقه المستقبلية وخاصة أن الإقليم قد شهد مجموعة من النزاعات حول النفوذ والحدود والموارد النفطية التي أدت إلى تعاظم النفوذ الغربي سياسياً وعسكرياً - وبالذات الاحتلال الأميركي - بحجة توفير الأمن والاستقرار فيه ونظراً لما تمثله السعودية وإيران من ثقل سياسي واقتصادي وديني في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً فإن العلاقات السياسية بين الدولتين - سلبية كانت أم إيجابية - لها دور مركزي في استقرار الإقليم ولاسيما أن التغييرات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين قد دفعتهما إلى زيادة التعاون المشترك بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي من جهة واستكمال عملية بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى[2].

## أمن إقليم الخليج في التصورين السعودي والإيراني

عانت معظم دول العالم من مشكلة عدم الاستقرار السياسي بحسب تجربة كل دولة وظروفها التي مرت بها، وهو ما جعلها تعطي الأمن الأولوية الأولى في سياستها الداخلية والخارجية والأمن يقصد به الطمأنينة وانتفاء مصادر الخطر مع القدرة على مواجهتها عند وقوعها بما يحول دون اضطراب الأوضاع القائمة في الدولة أو يمس رفاهيتها وأمن مواطنيها وتمتلك كل دولة رؤية أمنية تحدد من خلالها مصادر تهديد أمنها الوطني على المستويين الداخلي والخارجي وفي الوقت نفسه تحدد سبل مواجهتها سواء بالوسائل الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية أو السياسية وعلى جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية.

### أولاً: أمن الخليج في التصور السعودي

فرض الموقع الجغرافي على السعودية أن تعطي أمن الخليج أهمية خاصة ذلك أن أمنها وازدهارها الاقتصادي مرتبط بأمن دول الخليج وازدهارها ولذلك حرصت على التعاون مع تلك الدول من

---

(1) السويدان صابر محمد وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي ،١٩٤٩ – ١٩٩٩، الكويت المؤلفان، ١٩٩٩،ص٢١٠.

(2) موردان ميشال بوغنون، أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٣٩ - ٢٢٤١.

خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تأسس ١٩٨١ بهدف حفظ الأمن والاستقرار وخدمة مصالح الدول الأعضاء في شتى المجالات وأدى تبنيها لمبدأ ارتباط أمنها الوطني بأمن دول الخليج العربية إلى أن ترفض أي مساس بها فرفضت أي توسعات إقليمية من جانب إيران والعراق على حساب دول الخليج العربية وأكدت على ضرورة بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه فمثلاً رفضت مطالب إيران في البحرين وجزر الإمارات الثلاث كما عملت على إجهاض المحاولات الإيرانية لتصدير الثورة إلى دول الخليج العربية كذلك تصدت لمطالب العراق في الكويت عامي ١٩٦١ و١٩٩٠[1].

ويمكن تفسير ارتباط الأمن السعودي بأمن دول الخليج العربية إلى الرغبة السعودية في تحقيق نوع من التوازن الإقليمي بين تكتل دول مجلس التعاون من جهة وكل من إيران والعراق من جهة أخرى، وذلك لما تمتلكه الدولتان من قوة بشرية وإمكانيات عسكرية واقتصادية وعلمية تجعلهما قادرتين على بسط نفوذهما على إقليم الخليج ككل[2]. ولذلك عملت على تأسيس مجلس التعاون باعتباره سيزيد من مكانتها الإقليمية والدولية وخاصة أن هناك ارتباطاً تاريخياً وجغرافياً بين دول الخليج العربية وتماثلاً في أنظمتها السياسية والاقتصادية فسعت السعودية إلى تصفية خلافاتها الحدودية مع دول مجلس التعاون وعملت على تنسيق السياسات الخارجية لهذه الدول وبالذات في مجال النفط وعقدت معها الاتفاقيات الأمنية التي تخدم الاستقرار الإقليمي وتزيد من التعاون الاقتصادي المشترك[3].

وقد أشار الخطاب السعودي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن أمن واستقرار المنطقة من مسؤوليات شعوبها ودولها، وأن هذا الأمن يعتمد بشكل مباشر على سلامة الأنظمة السياسية الخليجية، وبالتالي رفضت أية محاولات للتدخل في شؤونها الداخلية[4]، وأكدت على حقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة وتكفلها مبادئ القانون الدولي لمواجهة أي تحديات خارجية أو داخلية كما اعتبرت العلاقة بين السعودية وهذه الدول الخليجية مسؤولية وطنية بحتة لهذه الدول فقط وفي مقابل ذلك أكدت على أن العلاقات بين دول مجلس التعاون مع كل من إيران والعراق يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية مع الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ومبدأ الحوار كوسيلة فاعلة لفض المنازعات بينهم ولذلك رفضت أية أعمال تستهدف زعزعة أمن دول المجلس مهما كانت مبرراتها حتى تتجنب المنطقة - ككل - أي صراعات إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى وجود قواعد عسكرية أجنبية في

---

(1) العلي خالد بن إبراهيم، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـــة، الرياض، ١٤١٩هـــ، ص ٢٣٤.

(2) موردان ميشال بوغنون، أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٩.

(3) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ١٠٠.

(4) موردان ميشال بوغنون، أميركا، مصدر سابق، ص ٣١٣.

دول المجلس كما أكدت السعودية على ضرورة تشكيل قوة عسكرية ذاتية من دول مجلس التعاون لتحقيق الأمن الإقليمي كبديل عن النفوذ الأجنبي[1].

ويتضح من ذلك الحرص السعودي على تكتيل الصف الخليجي العربي معاً كمدخل لموازنة النفوذ الإقليمي الإيراني، ورفضها للأطروحات الإيرانية حول التعامل على قدم المساواة بين دول المنطقة، لأن ذلك سيؤدي إلى تعزيز الدور الإقليمي الإيراني من خلال الدول الخليجية الصغرى.

ولذلك قام مشروع الأمير نايف بن عبد العزيز للأمن الإقليمي على المبادئ التالية:

١ - إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت كل دولة منها تتمتع بالأمن والاستقرار الداخلي.

٢ - إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يمكن تحقيقه إذا استعانت أي منها بالدول الخليجية العربية الأخرى لمساندتها في مواجهة التخريب الداخلي والخارجي.

٣ - إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يتطلب دعم التعاون بين قوات الشرطة فيها.

٤ - إن السعودية مستعدة للتعاون وتقديم المساعدة بأية طريقة لدول الخليج العربية من أجل التصدي لجميع أنواع الجرائم وإقرار الأمن الجماعي وصيانة استقرار كل دولة.

٥ - إن الأمن الجماعي لدول الخليج العربية يتطلب منع دخول المجرمين والمخربين الدوليين إليها[2].

ويكشف السلوك السعودي الخارجي أن هناك خمسة تهديدات رئيسية للأمن الوطني والأمن الإقليمي هي:

١ - مشكلات الحدود البرية والبحرية، ولاسيما أن بعض دول الإقليم غير راضية بحدودها السياسية وتتحين الفرصة لتغير خريطتها السياسية وحتى عندما توجد اتفاقيات دولية في هذا الشأن فإنها غالباً ما تتعرض للانتهاك كما حدث بين كل من العراق وإيران والعراق والكويت[3].

---

(1) العلي خالد بن إبراهيم، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام" إعداد معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـــة، الرياض، ١٤١٩هـــ، ص ٢٣٤ - ٢٣٧.

(2) أنظر ص ٤٨٨، ملف اتفاقية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـــ)، نموذج لانواع الاتفاقيات التي جرت بين دول الخليج العربي لمكافحة الإرهاب المنظم .

(3) المصدر نفسه، ص ١٤٣_ ١٤٤.

٢ – مشكلة إيران بنزعتها التوسعية الفارسية وتوجهاتها النووية وتشجيعها للتطرف الديني وتأليبها للجماعات الشيعية ضد أنظمتها السياسية في دول الخليج العربية.

٣ – مشكلة العراق بتوجيهه العلماني، وسعيه لنشر أيديولوجية البعث، وقيامه بمحاولات عدة للإطاحة ببعض الأنظمة الخليجية.

٤ – مشكلة سباق التسلح في المنطقة الذي يزيد من حجم الإنفاق العسكري ويجلب معه المزيد من عدم الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة وقد أدى إلى تغيير الأولويات الوطنية وخفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية وزيادة عدم الاستقرار الإقليمي ومحاولات تصدير الثورات السياسي والدينية.

٥ – مشكلة السلوكيات الإسرائيلية التي تلقى تأييداً غير محدود من الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما أن إسرائيل تحاول اختراق دول مجلس التعاون سياسياً واقتصادياً[1].

وبذلك يمكن الاستنتاج بأن الرؤية الأمنية السعودية تقوم على الربط العضوي بين أمنها وأمن دول الخليج العربية وهذا لا يعني استثناء الدول الأخرى في الإقليم لأن الأمن في الخليج مسؤولية إقليمية بين جميع دوله ولكن من أجل الحفاظ عليه بدون تدخل القوى الكبرى فإن على دول الخليج التعاون والتشاور معاً لتحقيق هذا الهدف مع الحفاظ على الأوضاع الإقليمية المحلية القائمة دون تغيير أي أن التعاون الإقليمي هو الطريق الوحيد لإبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في الإقليم وبالتالي يجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية لكن يجب أن يقوم هذا التعاون على احترام السيادة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل وتجنب محاولات بسط النفوذ والهيمنة من جهة وعلى تعظيم شبكة المصالح المشتركة التي تكفل تحقيق هذه المبادئ وتحمي الاستقرار الإقليمي من جهة أخرى.

## ثانياً: أمن الخليج في التصور الإيراني

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لتطور السياسة الخارجية الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية، فالمرحلة الأولى تمتد بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٠ وغلب عليها الاتجاه الراديكالي عندما اعتمدت التعامل مع الشعوب دون الحكومات وحاولت تصدير الثورة الإسلامية بالقوة والمرحلة الثانية بين عامي ١٩٨٨ – ٢٠٠١ ويغلب عليها اتجاه الاعتداء وتأمين مصالح إيران الوطنية، وتدعيم التعاون الإقليمي والدولي وإتباع سياسة الانفراج والحوار لإعادة علاقاتها مع دول العالم. وقد كانت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية –

---

(1) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات، أبو ظبي ١٩٩٧ ، ص ٣٨٩ – ٤٩١.

في هذه المرحلة – تقوم على تأكيد مكانة إيران ودورها في الخليج بوصفه مجالاً حيوياً لها مع محاولة كسر العزلة والانفتاح على الإقليم من خلال فتح الأسواق لمنتجاتها، والعمل للحصول على المساعدات الفنية والمالية لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني المدمر جراء الحرب العراقة – الإيرانية[1].

وهذا يعني أن المرحلة التي سبقت رحيل الإمام الخميني تميزت بإتباع إيران لسياسة ثورية تقوم على تفجير طاقات المستضعفين على النطاق العالمي وتعبئتها ضد نظام الاستكبار الذي كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة. أما المرحلة التي تلت غياب الإمام الخميني واكتملت ملامحها بعد حرب الخليج الثانية فتميزت بإتباع سياسة خارجية جديدة فرضتها التطورات العالمية الممثلة بانهيار المعسكر الاشتراكي[2].

وقد حدد ملامحها كمال خرازي – وزير الخارجية الإيراني السابق – بقوله "إن حقائق العالم على أعتاب القرن الواحد والعشرون تختلف كلياً عن حقائق عصر الحرب الباردة ورأي أن هذا التغيير يدفع إلى انتهاج سياسة تخفيف حدة التوتر في العلاقات الدولية ولذلك فإن على إيران التمسك باستقلالها وهي مستعدة لإقامة علاقات مع أية دولة تحترم هذا الاستقلال وتمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية، كما أكد على الحوار كمنهج في السياسة الخارجية الإيرانية لإزالة التوتر ودعا إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة على رغم نواقصه[3].

وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الإيرانية قبل وبعد الثورة الإسلامية إلا أن الرؤية الأمنية الإيرانية للخليج ظلت ثابتة ويعود ذلك إلى أن إيران تمثل قوة نفطية وديمغرافية وعسكرية كبيرة نسبياً في إقليم الخليج إذا ما قورنت بدول الخليج العربية ولذلك أرادت الهيمنة على الإقليم وقيادته بما يحقق مصالحها الوطنية باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً وقد عكس ذلك قول شاه إيران سنة ١٩٧١ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه بالتعاون مع الدول المطلة على سواحله ولذلك طرح الشاه رضى بهلوي مشاريع عديدة للأمن الإقليمي تقوم على إقامة حلف عسكري – تحت مسمى "منظمة الدفاع الإقليمي" أو "الحزام الأمني

---

(1) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدر الثقافية للنشر، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٢٠.

(2) ملف مجلة شؤون خليجية الخاص بـــ التطور السياسي في دول مجلس التعاون، العدد (٣٥)، خريف ٢٠٠٣، ص ٣٧٠ – ٣٧٣

(3) غسان بن جدو، السياسة الخارجية الإيرانية: حرص على تجنب المواجهة ورغبة في دور إقليمي ودولي، مجلة الوحدة، العدد ٢٠٧، تشرين أول ١٩٩٧، ص ٤١١ – ٤١٦.

الخليجي" أو "التحالف الخليجي" – من أجل حماية أمن الدول الأعضاء وإخلاء الإقليم من القواعد العسكرية الأجنبية بقيادة إيرانية[1].

وتتلخص الرؤية الأمنية الإيرانية في إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة في الإقليم استناداً إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دولة مع ضمان استقلال دول الخليج ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الأشكال وأن يكون السماح باستمرار وجود القوة الغربية في الإقليم مشروطاً بأقل عدد ممكن من القوات والأسلحة[2].

وهذا يعني أن المشروع الإيراني يقوم على ضرورة توافق الدول الخليجية للوصول إلى فهم موحد للمصالح المشتركة وبالتالي إبعاد الدول الخارجية عن المنطقة وخاصة الدول الكبرى وفي الوقت نفسه إبعاد الدول الخليجية عن عمقها العربي، ويؤكد ذلك رفض إيران لصيغة إعلان دمشق بعد حرب الخليج الثانية التي تقوم على الالتزام العربي حيال دول الخليج وأمنها، وقد مثل احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث مؤشراً على عقلية الهيمنة بدلاً من التفكير بعقلية الجماعة التي يوحدها الإسلام وهذا يحول دون اقتناع جيرانها بأنه لا توجد لديها تطلعات توسعية[3].

فمنذ عهد الشاة وإيران تطمح إلى بناء قوة عسكرية تؤهلها للسيطرة على الإقليم وتمنحها زمام قيادة حفظ الأمن فيه وهذا فتح المجال لأن تقوم بلعب دور شرطي المنطقة في ظل وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة غير المستقرة. فقد كان الشاة يرى أن أمن الخليج يتحقق بوجود دول تابعة لإيران كما اعتبر نفسه حامي المصالح الغربية عندما قال: نحن نقوم بدور عالمي بصفتنا حراساً وحماة لستين بالمئة من احتياطي النفط العالمي... إن أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأميركية تعتبر الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها ولكنها ليست في وضع يتيح لها الدفاع عن هذا الأمن ولهذا السبب نفعل ذلك لأجلها.

لكن بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران انتهى دورها كشرطي في المنطقة لصالح الغرب ورغم إنها أصبحت معادية للتوجهات الغربية عموماً والأميركية خصوصاً إلا أن مشكلة الأمن الإقليمي تفاقمت حدتها بسبب انتهاجها لسياسة تصدير الثورة الإسلامية وإشاعة عدم الاستقرار للأنظمة السياسية الخليجية فقد حاولت جعل الخليج بحيرة فارسية رغم الشعارات الإسلامية للثورة الإيرانية وقد أدى ذلك إلى أن

---

(1) عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد العرب الباردة، دار النهار للنشر،بيروت ، ١٩٩٧، ص ٣٩٧.

(2) خالد بن سلطان بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص ٤٠١.

(3) مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عـــدد (٣٤)، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤، ص ١٠٣.

يسود الشك وعدم الثقة في العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية فالطموح يلعب الدور الإقليمي المهيمن الذي ترجم في الادعاء بملكية بعض دول الخليج ألقى بظلاله على العلاقات الخليجية[1].

وتعود هذه الرغبة الإيرانية في لعب دور إقليمي مهيمن في الخليج إلى أنها دولة شبه مغلقة تعتمد في اتصالها مع العالم الخارجي على إطلالتها الخليجية ولاسيما أن هذه الإطلالة تشكل المعبر الرئيسي لصادراتها النفطية إلى العالم، لذلك فهي المصدر الأساسي لعملاتها الأجنبية. يضاف إلى ذلك أن للخليج أهمية نفسية خاصة عند الإيرانيين فهؤلاء ينظرون إليه على أنه مياه فارسية خالصة ويرفضون وجود أية قوة معادية لهم في مياهه وقد عبر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي عن ذلك بقوله "إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ولا يمكن ألا نكون مبالين حيالها، كما أن الدول الخليجية العربية ضعيفة نسبياً مقارنة بجيران إيران الآخرين ومن هنا تأتي هذه الرغبة الإيرانية في إقامتها أمن خليجي ينبع من أطرافه فقط ويفسر محاولاتها في تطوير قدراتها العسكرية وخصوصاً القوة البحرية الضرورية في توفير سلامة الملاحة للتجارة الإيرانية وحماية منشآتها النفطية البحرينية[2].

وبالرغم من نزوع السياسة الخارجية الإيرانية نحو الاعتدال والبرجماتية منذ سنة ١٩٨٩ بتأثير تغليب المصالح الوطنية على الاعتبارات الأيديولوجية إلا أنه يمكن تحديد خمسة أهداف مركزية للأمن القومي الإيراني وهي[3]:

١ – ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج وأسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

٢ – تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها السياسي والعسكري في المناطق المذكورة.

٣ – الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية.

٤ – إنعاش الاقتصاد الإيراني بعد تدميره في الحرب مع العراق.

٥ – الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج.

هذا يعني أن الاستقرار الإقليمي في الخليج ضرورة حيوية لتحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني، لأن إعادة بناء الاقتصاد المدمر يتطلب توفير الاستقرار وإقناع الدول الخليجية العربية بتخفيض مستوى

---

(1) قاسم جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات، أبوظبي، ١٩٩٧، ص ١٩٨.

(2) مسعد نيفين، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص١٦٦.

(3) خالد بن سلطان، مرجع سابق، ص ٢٣١.

الإنتاج النفطي لزيادة الأسعار العالمية كما دفعها النفوذ العسكري الأميركي المكثف في الخليج إلى الاعتدال والقبول بالأمر الواقع بعد أن رأت أنها غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للإقليم بالقوة فبدأت بالتكيف مع الواقع الجديد لجذب الاستثمارات الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة وزيادة عائدات النفط وهو ما يتطلب الاقتراب من الدول الخليجية[1].

وقد حدد الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني مرتكزات الأمن الإقليمي الخليجي من وجهة النظر الإيرانية عندما افتتح المؤتمر الدولي (للخليج الفارسي) التابع لوزارة الخارجية الإيرانية سنة ١٩٩٠ في أربع مرتكزات هي:

لا شيء يجب أن يشعل الصراعات بين الجيران في الخليج حتى لا يشكل دعوة للغرباء للقدوم إلى المنطقة.

قيام تعاون واسع وشامل بين دول المنطقة على أساس القواعد الدولية والمبادئ الإسلامية والإنسانية.

حق الدول الصغيرة في العيش بالتساوي جنباً إلى جنب مع الدول الكبيرة.

إن إيران لا تريد أن تصبح شرطي الخليج لأن ذلك معادٍ للإسلام والإنسانية وضد التاريخ وضد أفكارنا[2].

وبذلك أشار السلوك السياسي الخارجي الإيراني إلى محاولة إيران الاستفادة من التغيرات الدولية والإقليمية لما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية للحصول على دور إقليمي مهيمن بدعوى أنها الدولة الأقوى والأقدر على صياغة استراتيجية واضحة للأمن الإقليمي وتقوم هذه الاستراتيجية على إقامة حلف عسكري بين الدول المطلة على الخليج مع إخلاء المنطقة من القواعد العسكرية الأجنبية والامتناع عن إحداث أي تغيير في الحدود السياسي لأن ذلك سيعني تغيير الحدود السياسي الإيرانية في الجزر الإماراتية الثلاث أو منطقة الأهواز العربية الغنية بالنفط[3].

---

(1) مسعد نيفين، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(2) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٩١.

(3) قاسم جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٣٠١ - ٣٠٤.

## ثالثاً: مقارنة رؤية الدولتين لأمن الخليج

إن تعزيز الأمن والاستقرار في الإقليم يتطلب القدرة على حل المشاكل الثنائية والجماعية دون اللجوء إلى خيار القوة وبشكل يضمن التعايش السلمي المشترك من خلال النظام القانوني المشترك وتتعارض الرؤى الأمنية للدول فإن احتمالات عدم الاستقرار ستزداد ولاسيما مع ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري وتبادل مشاعر عدم الثقة.

وإذا كانت الرؤية السعودية تقوم على الربط العضوي بين أمنها وأمن دول الخليج العربية وتحاول ربطه بعمق عربي ودولي فإن الرؤية الإيرانية تقوم على مشاركة الدول المطلة على مياه الخليج – فقط – في تحمل مسؤوليات الأمن الإقليمي مع استثناء جميع الأطراف الخارجية سواء كانت عربية أم دولية ولأن ذلك سيضمن استمرار دورها ونفوذها الإقليميين باعتبارها القوة الأكبر بشرياً وعسكرياً وهذا ما تخشاه دول مجلس التعاون ومنها السعودية التي تشكك بالنوايا الإيرانية من جهة وتجد بالمشاركة الأجنبية عاملاً داعماً للقوة الخليجية العربية لاسيما أن هناك العديد من الدلائل التاريخية التي تشير إلى نزوع إيران إلى الهيمنة الإقليمية[1].

ومن هنا تعارض السعودية المشاريع الإيرانية للتعاون الأمني الإقليمي وترى أن إقامة أية علاقة مميزة بين إيران وأية دولة خليجية أخرى سيؤدي إلى تعزيز النفوذ الإيراني على حساب النفوذ السعودي وقد شكل هذا التنافس على النفوذ بين السعودية وإيران بالإضافة إلى الخلاف الأيدلوجي والنفوذ العسكري الأجنبي أهم القضايا الخلافية بين الدولتين وعلى أية حال هناك العديد من القواسم المشتركة التي يمكن أن تكون محوراً ودافعاً نحو بناء نظام أمني إقليمي وهو ما يتطلب تفعيل التعاون المشترك في مختلف المجالات وخصوصاً أن انتهاج السياسة الخارجية الإيرانية لسلوك معتدل يوفر فرصة لتغيير طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية وبما يعود على الطرفين بالنفع ويضمن تحقيق المصالح المشتركة[2].

## رابعا: إشكالية الأمن في العلاقات السعودية الإيرانية... عوامل الاختلاف والتأزم

يكشف استعراض العلاقات السعودية – الإيرانية عن تميزها بنوع من الاستقرار النسبي بالرغم من أنها افتقدت للحرارة والمودة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٩ أثناء حكم الإمام الخميني الذي انتهج سياسة معادية للغرب عموماً والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً ودعا إلى قيام

---

(1) قاسم جمال زكريا، المصدر السابق، ٣٥١.

(٢) محمد شحات عبدالغني، الصراع بين المعتدلين والمتشددين والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج، مجلة شؤون خليجية، عدد (١٨)، أبريل ١٩٩٩

الدولة الإسلامية العالمية ورفض الإقرار بالحدود السياسية فيما بين الدول الإسلامية وتعهد بتصدير الثورة الإيرانية إليها ولذلك أرعبت هذه الأفكار دول الخليج العربية وبالذات السعودية عندما تم استخدام مواسم الحج كمجال لتنظيم المظاهرات السياسية في مكة المكرمة والمدينة المنورة للدعاية لأفكار الثورة. وشكلت التطورات السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ممثلة في محاربة النفوذ الشيوعي والمد اليساري وتدعيم التضامن الإسلامي والارتباط بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية عوامل دافعة نحو التعاون والتقارب بين الدولتين وإقامة علاقات إيجابية على أساس الصداقة وحسن الجوار[1]. ولذلك تمكنت الدولتين من حل مشكلة الحدود البحرية بينما في اتفاقية سنة ١٩٦٨ فتم تسوية النزاع على أساس:

- إنشاء حاجز بمسافة كيلومتر لتخفيف مساوئ التقسيم الجغرافي وتوحيد البئران مرجان على الجانب السعودي وفيردان على الجانب الإيراني.
- الاعتزاف لكل جزيرة بمياه إقليمية تبلغ (١٢) ميلاً مع حظر التنقيب عن النفط لمسافة (٥٠٠م) من خط الوسط التحكمي باتفاق الطرفين[2].
- وبالرغم من أن الخطر المشترك الممثل في النفوذ الشيوعي وتيار القومية العربية قد أوجد علاقة إيجابية بين الدولتين إلا أن إعلان بريطانيا عن الانسحاب الأمني من الخليج بحلول سنة ١٩٧١ قد جعل العلاقات السعودية – الإيرانية تتخذ شكلاً جدياً من التنافس والتوتر فعارضت السعودية السياسة الإيرانية الهادفة إلى ملئ الفراغ الأمني والسياسي في الإقليم كما رفضت مطالبها الإقليمية في مشيخات الخليج ومحاولاتها في بسط الهيمنة والنفوذ والتدخل في الشؤون الداخلية لها[3].

وعليه قامت السعودية بدور دولة الموازنة الإقليمية لأنها حدّت من السلوك الإيراني التدخلي وخاصة أن الغطاء الدولي – الأميركي على وجه التحديد – فرض على الشاه رضى بهلوي استبدال تفاعله الصراعي معها بتفاعل تعاوني في إبعاده ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية سعت إلى بناء مناخ تعاوني بين السعودية وإيران بهدف الحفاظ على الوضع القائم في الخليج وهو ما كان يعرف في الاستراتيجية الأميركية باسم (الفتنمة) بمعنى الاعتماد على القوى الإقليمية في حماية المصالح الأميركية ولذا أهلت

---

(1) الأشعل عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، السياسة الدولية، العـــدد ٢٨، سبتمبـــر ١٩٧٨، ص ٣١١ – ٣١٥.

(2) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ٢٢٨ – ٢٣١.

(3) عبد الجليل مرهون، مصدر سابق، ٢٩٨ – ٣٠١.

إيران لممارسة الدور العسكري الرادع وأهلت السعودية لممارسة نفوذها السياسي والمالي باعتبارهما ماديتين للشيوعية والحركات الراديكالية وضمن إطار التحالف الغربي[1].

ويمكن تفسير هذه التقسيمة الأميركية لمسؤوليات الدورين السعودي والإيراني من خلال الأسباب التالية:

أن إيران هي القوة الإقليمية الأقوى عسكرياً ولها تطلعات بالهيمنة السياسية.

أن الموقع الجغرافي الإيراني على الحدود الجنوبية من الاتحاد السوفييتي يبرر تسليحها العسكري باعتبارها مهددة منه كما أنه لا توجد مشكلات بينهما وبين إسرائيل وبالتالي لن يعارض اللوبي الصهيوني تسليحها.

أن السعودية كانت موضع شك من الإدارة الأميركية التي كانت تخشى أن تقوم السعودية بتقديم الأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية إلى دول المواجهة مع إسرائيل ولاسيما بعد موقف الملك فيصل في استخدام النفط كسلاح أثناء حرب سنة ١٩٧٣[2].

ومع انهيار نظام الشاه رضى بهلوي في إيران سنة ١٩٧٩ انتهى دورها في لعب دور شرطي الخليج الذي كانت تلعبه في إطار مبدأ نيكسون ونظراً لمحدودية القدرات العسكرية السعودية عن مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية أزداد القلق السعودي حيال مصداقية الولايات المتحدة الأميركية في الدفاع عن الأمن الإقليمي ولذلك صرح ولي العهد السعودي - آنذاك - الأمير فهد بن عبد العزيز في يناير ١٩٧٩ من أن حكومته تساند الشاه رضى بهلوي ووجوده في إيران لأنه يمثل سلطة الشرعية وحذر من أن استمرار الاضطرابات في إيران قد يعرض الاستقرار في الخليج للخطر[3].

وفي محاولة من السعودية إلى إقامة العلاقات الإيجابية مع النظام الإسلامي الجديد في إيران رحبت بعودة الإمام الخميني من منفاه وبتشكيل الحكومة المؤقتة واعتبرت ان ما حدث شأناً داخلياً يخص الشعب الإيراني فقط فأرسلت وفداً رسمياً لتهنئة الحكومة الجديدة ودعتها إلى التضامن الإسلامي إلا أن هذه الرغبة السعودية كان يشوبها الكثير من المخاوف وخاصة أن الإمام الخميني يحمل العديد من النظريات السياسية والدينية المناقضة للتوجه السعودي.

ويذكر أن الثورة الإيرانية قد زادت من حدة التوتر والتأزم في العلاقات السعودية - الإيرانية بسبب:

---

(1) قاسم جمال زكريا، مصدر سابق، ص ١٨١.

(2) عبد الجليل مرهون، المصدر السابق، ص ٢٧٣ - ٢٧٥

(3) الأعظمي وليد حميدي ، مصدر سابق، ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

- إن الثورة الإيرانية أفرزت نظاماً سياسياً يستند إلى عقائد شعبية عميقة ووضعت إستراتيجية تستند إلى هذه العقائد كالتغني بالأمجاد الفارسية والمناداة بالهيمنة الإقليمية[1].
- إن النظام السياسي الإيراني جعل من مسألة تصدير الثورة الإسلامية هدفاً استراتيجياً يستند إلى منظور علمي ويعتمد على مصادر وإمكانيات مادية ومعنوية تحشد لتنفيذه.
- إن النظريات التي تحكم الإستراتيجية الإيرانية أدت إلى تعقيد علاقات مع دول المنطقة خصوصاً أنها أقامت مجموعة من المؤسسات ذات الاتجاهات المتعددة كالمجمع العلمي لآل البيت والمجمع الإقليمي للناطقين بالفارسية وهذه يؤثر على الجماعات البشرية في الدول المجاورة باعتبار التداخل الديني والتاريخي القائم.
- إن القضايا الأساسية التي تثيرها إيران ليست قضايا مرحلة معينة وإنما هي قضايا عقائدية مرتبطة بالفكر السياسي الإيراني وتتخذ من المواقف والظروف والأحداث أشكالاً مختلفة وتبدو غير قابلة للحل إلا من خلال المنظور الإيراني مثل: قضايا الوحدة الإسلامية وأمن الخليج والاستكبار العالمي والحج السياسي والجمعة السياسية وهذه قضية تدخل في إطار ربط العبادات الدينية بالسياسية[2].

إن الفقه السياسي الشيعي يتيح للنظام السياسي الإيراني قدراً كبيراً من المرونة في إقامة العلاقات مع المنظمات الراديكالية خارج إيران ما دامت تساعد على نجاح الإستراتيجية الإيرانية في المناطق التي تهمها.

**خامسا: الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء المنطقة**

وضعت الإدارة الأميركية استيراتيجية خاصة تهدف لإحداث تغيرات جذرية في منطقة الشرق الأوسط على كافة المستويات، السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، خاصة بعد أن أقنعت تيارات اليمين المسيحي المتطرف واليمين الجديد العلماني والمسيحية البروتستانتية المتشددة، قطاعات متزايدة من النخب الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بأن الحرب على الإرهاب تقتضي إحداث تلك التغيرات والتحول من استراتيجية التعامل مع الأمر الواقع إلى رفضه والعمل على تغييره بما يتوافق ومصالح الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجية.

---

(1) السعدون عبد الرازق، العلاقات السعودية – الإيرانية: من التوتر إلى التقارب ١٩٨٣ - ٢٠٠٠، بحوث دبلوماسية، العدد ١٠، ٢٠٠٢، ص ٥٦.

(2) المانع صالح، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية في كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، تحرير جال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ٢١٧ - ١١٩.

وتركز الاستراتيجية الجديدة على قضايا مثل ضرورة تغيير الأوضاع السياسية والثقافية داخل دول المنطقة، لتحل مطالب "إجراء إصلاحات سياسية وتغيير برنامج التعليم وتشجيع التحول إلى اقتصاد السوق"، محل مطالب "الحفاظ على الاستقرار الداخلي والإقليمي، وضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وتأييد عملية السلام في الشرق الأوسط".

وفي سياق هذه الاستراتيجية، طرحت واشنطن عدة مبادرات تسير في الاتجاه نفسه وتدعو إلى إجراء "إصلاحات" في المجالات الثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية، فكانت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية نهاية ٢٠٠٢ التي طرحها وزير الخارجية "كولن باول"، ثم دعوة الرئيس بوش في يونيو ٢٠٠٣ لإنشاء منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية بحلول سنة ٢٠١٣، وأخيرا إعلان الإدارة في نهاية شهر فبراير ٢٠٠٤ عن مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وهي مشاريع في مجملها تعبر بالأساس عن الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء المنطقة والتي تهدف إلى تحقيق أهداف غير معلنة، يأتي في مقدمتها كسر شوكة التيارات الدينية المتطرفة، التي تضم وفق المنظور الأميركي الجماعات التي تحمل لواء المقاومة للاحتلال وللممارسات الإسرائيلة.

كما أن هذه المشاريع رغم ما تتضمنه من إيجابيات حتى لو ظاهرية فإنها تستهدف دمج إسرائيل في المنطقة سياسيا واقتصاديا، بمعنى أن تكون الأسواق العربية مفتوحة أمام الصادرات الإسرائيلية بصرف النظر عن التقدم في مفاوضات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل. ولهذا يمكن القول أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأميركية لا يختلف كثيرا عن الرؤية الإسرائيلية التي عبر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي "شيمون بيريز" في كتابة" شرق أوسط جديد "سنة ١٩٩٣ على أساس أن المبادرتين تهدفان إلى إقامة نظام شرق أوسطي بديل للنظام الإقليمي العربي، والفرق الوحيد هو أن الدعوة هذه المرة تأتي أمريكية تحت اسم نشر الحرية وتحقيق السلام[1].

وسيكون لهذا التطورات انعكاساتها الواضحة على منطقة الخليج ومنها دول مجلس التعاون، خاصة أن هناك فريقا داخل الإدارة الأميركية يرى أن غياب الديمقراطية في هذه المنطقة كان السبب المباشر في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأن القضاء على ظاهرة العنف والإرهاب لن يتأتى إلا من خلال إحداث إصلاحات سياسية وديمقراطية في هذه المنطقة، وأن على الولايات المتحدة الأميركية ألا تكتفي بالاعتماد على النخب السياسية الحاكمة بل يتعين عليها العمل داخل مجتمعات هذه الدول لإحداث التغييرات

---

(1) العيسوي أشرف سعد، الرؤية الإسرائيلية لأمن الخليج، دراسة غير منشورة، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، أبو ظبي، ص ١٠٥.

المطلوبة، وألا تقتصر لتحقيق ذلك على الضغط الدبلوماسي والإغراء الاقتصادي وحسب بل ينبغي استخدام وسائل التدخل المباشر على شكل خطط عمل ومقترحات للتنفيذ تتابع من قبل البيت الأبيض [1].

**سادسا: رؤية دول المجلس لأمن الخليج**

لدول الخليج رؤية لامنها ترتكز بالأساس على تصور وإدراك هذه الدول لطبيعة المخاطر التي تفرضها البيئة الإقليمية والمترتبة بالأساس على علاقاتها بالأطراف الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، أما المخاطر الداخلية فتنحصر في العنف والإرهاب وتنامي التيارات الأصولية فضلا عن انتشار بعض الظواهر الأخرى كالمخدرات وغسل الأموال.

**مخاطر البيئة الإقليمية**

١- تحول العراق من تهديد قائم بالفعل إلى تهديد محتمل: رغم الإطاحة بنظام صدام حسين الذي طالما شكل هاجساً أمنياً لدول مجلس التعاون طيلة الأربعة عشر سنة الماضية، إلا أن عراق ما بعد صدام يظل في المنظور الخليجي – على الأقل في المدى القريب والمتوسط – أحد مصادر تهديد أمن دول المجلس، وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات:

**الأول:** تحول العراق في ظل الفراغ الأمني إلى ملاذ لعناصر الجماعات المتطرفة وفي مقدمتها تنظيم القاعدة، وهو ما يمثل خطراً على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون، لا سيما إذا ما حاولت تلك العناصر التسلل إليها مستغلة في ذلك حالة الفوضى المنتشرة على حدود العراق مع هذه الدول.

وتشير العديد من التقارير الغربية إلى أن تنظيم القاعدة يحاول فتح جبهة جديدة له في العراق لفرض نفسه كطليعة للمنظمات المتطرفة التي تخوض حرباً مقدسة ضد الولايات المتحدة الأميركية، اعتقاداً منها أن العراق سيكون ساحة القتال الجديدة مع واشنطن[2].

**الثاني:** تزايد الأنشطة الإجرامية على الحدود العراقية الكويتية تحديداً، لا سيما عمليات التسلل وتهريب الآثار والمخدرات والخمور، فعلى سبيل المثال ضبطت السلطات الأمنية الكويتية حالتين لتهريب المخدرات خلال شهر يوليو٢٠٠٣، كما اعتقلت أكثر من ٥٠ شخصا آسيويا من المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يحاولون التسلل إلى الكويت عبر الحدود العراقية خلال شهر أغسطس ٢٠٠٣، وفي نهاية شهر

---

(1) طبيعة الضغوط الخارجية التي تتعرض لها دول المجلس، مجلة شؤون خليجية الخاص بـــ التطور السياسي في دول مجلس التعاون ، العدد (٣٥) خريف ٢٠٠٣، ص ١٧٦.

(2) صحيفة واشنطن بوست ، ٢٠٠٣/٩/٧ .

سبتمبر ٢٠٠٣ اتهم الدكتور محمد عبد الجبار وهو أحد الأخصائيين في معهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية موردين بإدخال كميات كبيرة من السلع الغذائية الإسرائيلية الفاسدة بلغت قيمتها ٥٠ مليون دولار إلى العراق عبر الحدود الغربية والجنوبية.

ولم يتوقف الأمرعند هذا الحد بل تعداه إلى تهريب الأسلحة والمواد الكيماوية والبيولوجية، حيث تمكن جهاز المباحث الجنائية الكويتية في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٣ من ضبط كميات من المواد الكيماوية ورؤوس الأسلحة البيولوجية تبلغ قيمتها أكثر من ٦٠ مليون دولار كانت في طريقها إلى إحدى الدول الأوروبية عبر الكويت[1].

**الاعتبار الثالث:** وهو استمرار نظرة الشك والتوجس تجاه بعض النوايا العراقية والتي غذتها في الآونة الأخيرة التصريحات الصادرة عن بعض أعضاء مجلس الحكم العراقي، مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي "مضر شوكت" في شهر يناير (٢٠٠٤) باستئجار جزيرتي "وربة وبوبيان" الكويتيتين، حين قال :"إن المشاكل العراقية – الكويتية خلقت من قبل البريطانيين عند تخطيط الحدود حين حرم العراق من منفذ بحري مهم على الخليج العربي، وكل استراتيجي وسياسي عندما يفكر ينطلق حتما من مصلحة بلدة .. ومصلحة العراق أولا وأخيرا تدفعنا إلى المطالبة بأن يكون له هذا الممر المائي على الخليج العربي"[2]، وهو الأمر الذي اعتبرته العديد من الصحف الكويتية تهديدا وتكرارا لسياسات النظام العراقي "السابق"، ووصفت شوكت، والمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق أحمد الجلبي، بـــ "أعداء" الكويت[3].

وحسب الرؤية العراقية، فإن من شأن استئجار هاتين الجزيرتين أن يسمح بتوسيع الواجهة البحرية العراقية الممتدة على مسافة حوالي خمسين كيلومتر فقط، حيث تضطر البواخر المتجهة إلى ميناء أم قصر في جنوب العراق إلى المرور حكماً في المياه الإقليمية الكويتية، نظرا إلى ضيق مساحة الممرات المائية المؤدية إلى الميناء العراقي الوحيد[4].

وأثيرت مطالب مماثلة في شهر فبراير (٢٠٠٤) حين آثار الرئيس "الدوري" لمجلس الحكم العراقي الانتقالي "محسن عبدالحميد" إمكانية ضم أراض أردنية وكويتية للعراق مستقبلا، وذلك لدى إجابته عن سؤال بهذا الخصوص بقوله:"إن الوقت ليس مناسبا للمطالبة ببعض الأراضي من الكويت والأردن إلا أن

---

(1) لتقرير الأمني العربي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ٢٠٠٣/١٠/٨.

(2) صحيفة الرأي العام الكويتية ، ٢٠٠٤/١/١٢.

(3) صحف ( السياسة، الدستور ، القبس ) ، ١٢-٢٠٠٤/١/١٣.

(4) صحيفة الزمان الصادرة في لندن ، ٢٠٠٤/١/١٢.

بالإمكان البحث في ذلك مستقبلا " إلا أنه عاد ونفى ما قاله خلال الزيارة التي قام بها إلى السعودية في الشهر ذاته، وقال إن العراق يرغب في مساعدة دول الجوار للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

هذا وقد شكلت جزيرتا "وربة وبوبيان" موضوعاً حساساً باستمرار بين العراق والكويت، إذ إن العراق لم يبرم وثيقة الاعتراف باستقلال الكويت التي وقعها في ١٩٦٣ الرئيس العراقي آنذاك وأمير الكويت صباح السالم. واعتبر العراق في حينها أن ترسيم الحدود جاء كنتيجة اعتباطية لسلطات الاستعمار البريطانية، واستمر الخلاف بين البلدين حول هاتين الجزيرتين قائما، وكان أحد أسباب غزو العراق للكويت، ففي شهر يوليو ١٩٩٠ (قبل الغزو بشهر) اتهم العراق في رسالة وجهها إلى جامعة الدول العربية، الكويت بسرقة نفطه وقضم أراضيه[2].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن الإطاحة بنظام صدام حسين لم تغير بطبيعة الحال من الحقائق الجيوبوليتيكة والتاريخية، وإنما غير من آليات التعامل العراقي مع هذه الحقائق، فمن حيث الموقع الجغرافي لم تغير الحرب من حقيقة غياب أو ضيق المنافذ البحرية للعراق ومحدودية إطلالته على الخليج، إلا أن تأثير هذه الأوضاع سوف يختلف كثيرا في تلك الظروف، فبينما أدت هذه الأوضاع إلى قيام نظم الحكم الثورية والبعثية بمغامرات عسكرية خارجية في محاولة منها للحصول على موطئ قدم في الخليج من خلال الكويت عبر جزيرتي"وربة وبوبيان"، فإن المتصور أن أي نظام حكم جديد في عراق مابعد صدام سوف يتعامل مع هذه المسألة بصورة سليمة وتعاونية، وبالذات من حيث محاولة الاتفاق على ترتيبات سياسية واقتصادية تتيح للعراق استخدام موانئ الدول المجاورة[3].

ويرتبط بحقائق الوضع الجغرافي والجيوبوليتيكي أيضا والتي تبلورت خلال الحرب الأخيرة المخاوف التي أثارتها النخبة العراقية من تحول دول الجوار، وتحديدا دول مجلس التعاون، إلى مصدر تهديد فعلي لأمن العراق، ولهذا لا يستبعد أن تنزع الذاكرة الجماعية والسياسية في العراق مستقبلا إلى اعتبار هذه الدول ثغرة أمنية في ضوء حقيقة انطلاق قوات الغزو من دول خليجية[4].

**الاعتبار الرابع:** المخاوف من تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات. خاصة أنه يتسم بتنويع تركيبه الإثنية، وبالتالي فإن الوضع الداخلي يواجه تحديا مستمرا بسبب تصاعد النزعات الانفصالية لدى الطوائف والإثنيات المختلفة، حيث ينقسم العرب الذين يشكلون ٧٥,٨% من الشعب العراقي إلى شيعة ٥٥% من

---

(1) لشرق الأوسط ، ٢٠٠٤/٢/٢٦.

(2) المطالبة العراقية بتأجير جزر كويتية ، ومستقبل العلاقات بين الكويت والعراق ، دراسة غير منشورة صادرة عن مركز الخليج للدراسات ،لندن ، يناير ٢٠٠٤، ص ٤٧١.

(3) أحمد إبراهيم محمود، دول مجلس التعاون والمسألة العراقية من ، ١٩٩٠-٢٠٠٣، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٥٥ .

(4) رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٧٨.

السكان، وسنة (١٧%) ومسيحيين (٢%) تقريبا، أما الأكراد فينقسمون أيضا إلى سنة ويزيديين وزرادشت وآخرين. ويبدو أن هناك اتفاقا بين قوى الاحتلال والعديد من القوى السياسية العراقية على ضرورة الحفاظ على تماسك الدولة ووحدتها من خلال إنشاء كيان فيدرالي كنظام مستقبلي للعراق. ومع ذلك فإن هناك مجموعات إثنية أخرى تسعى للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال بأقاليم معينه كما هو الحال بالنسبة للأكراد الذين يسعون لتشكيل الدولة الكردية الكبرى، ويطالبون باستقلال مناطق شمال العراق مثل كركوك والموصل الغنية بالنفط في إطار مشروع فيدرالي للعراق يضم إقليمي عربي والآخر كردي[1].

ولا يمكن لأي دولة خليجية أو عربية أن تقبل بوجود دولة تقوم على أساس طائفي بالقرب من حدودها، حيث يمكن أن يسيل ذلك لعاب بعض الأقليات العربية الأخرى في الاستقلال والحكم الذاتي، ولهذا عارضت كل دول مجلس تقسيم العراق، وأكدت على ضرورة الحفاظ على سيادته[2].

**الاعتبار الخامس:** تنامي المخاوف من احتمال امتداد الصراع الشيعي – السني في العراق على السلطة إلى مجلس التعاون، خاصة أن سقوط نظام صدام حسين مثل فرصة سانحة استغلتها الطائفة الشيعية في العراق لتثبيت مكانتها السياسية والاجتماعية داخل هذا البلد، خاصة بعد أن أبدت الإدارة الأميركية استعدادها لمنح تلك الطائفة قوة سياسية تمكنها في المستقبل من قيادة البلاد والهيمنة على النظام السياسي المقبل، وهو ما يتضح من تشكيلة مجلس الحكم العراقي الانتقالي التي أعطت الشيعة الأغلبية المطلقة، وتبدو خطورة ذلك بالنظر لعاملين أحدهما يتعلق بأثر التقليد والمحاكاة وأقليات المنطقة ككل والآخر يرتبط بالدور الإيراني الذي يسعى إلى لعب دور ما داخل العراق مستغلا العلاقات التاريخية والسياسية والدينية بينها وبين بعض القيادات الشيعية هناك. ومن مؤثرات ذلك الزيارة التي قام بها عبدالعزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وعضو مجلس الحكم العراقي إلى إيران في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٣، فضلا عن المحادثات "السرية" التي تجريها واشنطن مع طهران بهدف حثها على لعب دور لاستعادة الأمن والاستقرار في العراق.

والأمر الذي لا شك فيه أن تعاظم النفوذ السياسي للشيعة في العراق سيكون له تداعياته السلبية على دول مجلس التعاون على المديين المتوسط والبعيد، وقد تستغله إيران كورقة من أجل تعظيم نفوذها في المنطقة ، لكي تصبح القوة الإقليمية الوحيدة في الخليج والقادرة على قيادة نظام أمني إقليمي جديد يحد قدر الإمكان من النفوذ الأميركي في المنطقة.

---

(1) د.محمد السعيد إدريس، القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق، في (د.عمر الحسن "محرر"،العراق بعد الحرب : إلى أين ؟) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن ، ٢٠٠٣، ص ١٧-٢٤.

(2) أشرف سعد العيسوي، خليج القرن الواحد والعشرين، نحو استراتيجية أمنية شاملة، دراسات استراتيجية خليجية، العدد (٢٣) مايو ١٩٩٩ ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص ٤٢٤ – ٤٢٦.

إزاء هذه التحديات التي يفرضها الوضع غير المستقر في العراق اتخذت دول المجلس سلسلة من السياسات والإجراءات، هدفت من ورائها إلى احتواء هذه المخاطر للحيلولة دون انتقالها إليها، كان أبرزها:

على الصعيد السياسي استضافت كل من السعودية والكويت مؤتمرين من بين خمس مؤتمرات للدول المجاورة للعراق وهي (تركيا و إيران و الأردن و مصر و سوريا والبحرين)، ففي شهر أبريل ٢٠٠٣ تزعمت الرياض الدعوة لعقد مؤتمر إقليمي حضرته وفود الدول المشار إليها سابقاً، وأكد البيان الختامي للمؤتمر على عدم قبول أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق والتأكيد على وحدة العراق، وعدم قيام حكومة شرعية إلا وفقاً لإرادة الشعب العراقي[1]. وفي شهر فبراير ٢٠٠٤ استضافت الكويت المؤتمر الخامس، وشارك فيه وزير خارجية العراق "هوشيار زيباري"، وأتاح هذا الاجتماع للعراق فرصة لمناقشة القضايا التي تثير قلقة كما أتاح لجيرانه التعبير أيضا عن مخاوفهم، خاصة لحالة عدم الاستقرار التي تسود العراق وتؤثر سلباً على المنطقة كلها .

وقد أكد البيان الختامي لاجتماع الكويت"على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه، وعلى أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة لدورها الحيوي في العراق، لا سيما الإشراف على صياغة الدستور وعلى الانتخابات ووضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال، وكذلك الإسراع في نقل السلطة بما يمكن الشعب العراقي من استعادة حقوقه والسيادة على أراضيه، كما أكد على دعم جهود مجلس الحكم الانتقالي الهادفة لتحمل مسؤولياته الانتقالية"[2].

على الصعيد الاقتصادي: تعهدت بعض دول مجلس التعاون، خلال استقبالها لوزير الخارجية الأميركية الأسبق والمبعوث الخاص للرئيس بوش "جيمس بيكر" لتسوية قضية الديون العراقية يوم ٢٠٠٤/١/٢٠ بتخفيض أو إلغاء معظم الديون المستحقة لها على العراق والتي تتراوح بين ٤٥و٥٥ مليار دولار أو إعادة جدولتها. ويمكن تفسير الموقف الخليجي انطلاقا من عدة اعتبارات[3]: أولها مساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته والتخفيف من معاناته الإنسانية، ثانيتها أن من شأن هذه الخطوة أن تسهم في تحقيق ودعم استقرار العراق وإعادة بنائه، وهو ما يخدم بلا شك مصالح دول المنطقة من أكثر من زاوية، فمن ناحية تساهم في إعادة تطبيع العلاقات بين الجانبين وتحقيق التعايش السلمي بينهما، ومن ناحية أخرى تقلص من حالة الانفلات الأمني التي يعانيها هذا البلد والتي بدأت تؤثر بالفعل على أمن

---

(1) الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣/٤/٢٢.

(2) اجتماع الكويت هو الخامس لدول جوار العراق بعد اجتماعات اسطنبول يناير ٢٠٠٣ والرياض أبريل ٢٠٠٣ وطهران مايو ٢٠٠٣ ودمشق نوفمبر ٢٠٠٣.

(3) أعرب إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٤٩.

واستقرار دول الجوار، وأخيرا أن من شأن هذه الخطوة إذا ما تم استثمارها وتوظيفهما بشكل جيد أن تعزز من النفوذ الخليجي والعربي في العراق من خلال مبادلة الديون بمشاريع استثمارية في العراق والحصول على نصيب من عقود إعادة الإعمار التي تحاول الشركات الأميركية الاستئثار بها.

تنسيق التعاون والتشاور الأمني مع العراق: ومن مظاهر ذلك الزيارة التي قام بها وزير الداخلية العراقي السابق "نوري البدران" إلى الكويت في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ وبحث خلالها العديد من القضايا، وأسفرت عن موافقة الجانب الكويتي على حصول قوات الأمن العراقية على أكثر من ١٠٠ سيارة كويتية مزودة بكافة التجهيزات للاسهام في استتباب الأمن في جنوب العراق تحديدا، إضافة إلى إيجاد نوع من التنسيق الأمني سواء على مستوى تبادل المعلومات أو الخبرات.

استمرار سياسة التقارب "الحذر" مع إيران: تمر العلاقات الخليجية – الإيرانية وتحديداً منذ سنة ١٩٩٧، السنة التي وصل فيها خاتمي إلى السلطة بانفراجة حقيقية، تمثلت أبرز مؤشراتها في التالي[1]:

١ – زيارات متبادلة بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران ومن بعض دول مجلس التعاون الخليجي .

٢ – التوقيع على اتفاقيات تعاون بين إيران ودول مجلس التعاون تغطي الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣ وبلغت مايزيد عن ٤٥ اتفاقية في مختلف المجالات التعاونية.

٣ – اتفاقية للتعاون العسكري بين إيران وكل من سلطنة عمان في التسعينات من القرن العشرين، وقطر سنة ٢٠٠٢ والبحرين والكويت سنة ٢٠٠٣.

٤ – اتفاقية للتعاون الأمني بين إيران والسعودية في أبريل ٢٠٠٠ وتشمل أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسل الأموال وغيرها، وكذلك اتفاقية للتعاون الأمني مع البحرين في مايو ٢٠٠٣ تشمل التعاون في مكافحة المخدرات والإرهاب وغسل الأموال وغيرها.

٥ – وجود ثمان لجان مشتركة بين إيران ودول المجلس أبرزها اللجان العليا بين الجانبين.

٦ – بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٤,٢ مليارات دولار سنة ٢٠٠١.

٧ – إعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران.

وتأسيساً على ماسبق، يستبعد معظم المراقبين حدوث تحولات جذرية في هذه العلاقات أو في تغير رؤية دول المجلس إلى إيران باعتبارها عاملا مهما في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي، إذ إن العودة مجددا إلى العلاقات الصراعية ضمن مستطيل التوتر التي سادت في النصف الأول من عقد التسعينات من

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي، دار الخليج للصحافة والنشر ، الشارقة، الإمارات ، أعداد ١٩٩٩-٢٠٠٣.

القرن العشرين لا تجد سندا قويا لترجيحها ، فالعلاقات الحسنة التي نمت في السنوات القليلة الماضية بين إيران ودول مجلس التعاون بما فيها السعودية والكويت ربما تستمر على ما هي عليه.

بيد أن هذا التقارب يغلب عليه طابع الحذر، فمن ناحية يثير حساسيات بين بعض دول المجلس وبعضها الآخر، وهو الأمر الذي يعبر عنه بوضوح الموقف الإماراتي من أي تقارب لطهران مع أي عاصمة خليجية، حيث تنظر أبوظبي إلى هذا التقارب على أنه ذو تأثير سلبي على قضية جزرها الثلاثة المحتلة، وهو الأمر الذي بدأت دول المجلس تأخذه في الاعتبار، والدليل على ذلك أن السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران في أبريل ٢٠٠٠، سارعت إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر. كذلك الحال بالنسبة لعمان حين نفت توقيع اتفاقية دفاعية مع طهران، بل لم تكتف بالنفي، حيث سارعت إلى تأكيد دعمها للموقف الإماراتي بشأن قضية الجزر، والتأكيد على الانتماء الخليجي للسياسة العمانية.

وتنتهج بقية دول مجلس التعاون النهج نفسه بصدد علاقاتها مع إيران بالمسارعة بتأكيد دعمها لحل قضية الجزر، ويدخل في هذا السياق أيضا سعي الكويت عقب توقيع اتفاقية تسمح باستيراد الغاز من إيران إلى طمأنة قطر بشأن استيراد الغاز القطري[1].

ويمكن القول إن الموقف الخليجي المتذبذب إزاء طهران كمصدر للتهديد المحتمل يعود بالأساس إلى تقلب السياسة الإيرانية، التي تفهم تصرفاتها وسلوكياتها بين الحين والآخر على أنها يمكن أن تمثل تهديدا لدول المجلس، وخاصة تصريحاتها التي تحمل نبرة تهديدية عند إثارة قضية الجزر، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول قدرة دول المجلس على الحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق السياسي والعسكري في مواجهة أي تهديد إيراني محتمل بعد أن أصبحت القوة الأولى في النظام الإقليمي الخليجي بعد تدمير قدرات العراق. وفي مواجهة هذا الوضع ليس مستبعدا توجه بعض دول المجلس ولا سيما الإمارات إلى الانفتاح أكثر على بغداد في محاولة لموازنة القوة الإيرانية.

كما أن فوز المحافظين في الانتخابات التشريعية الإيرانية الأخيرة قد يلقى بظلال الشك على مستقبل العلاقات بين الجانبين، وقد يبطئ من مسيرة التقارب الحالية إذا أثيرت أي قضايا خلافية، خاصة أن مواقف هؤلاء تتسم بالتشدد وخاصة بالنسبة لقضية الجزر، حيث يصرون على"إيرانية" هذه الجزر، ويرفضون التجاوب مع مقترحات حل هذه القضية عبر التحكيم أو الحوار، كما يدعون إلى بناء النظام أمني إقليمي يكون لإيران الدور الرئيسي فيه، ويطالبون بإنسحاب القوات الأميركية من المنطقة. ومن المشروعات التي يسعون إلى تحقيقها (مشروع السوق الإسلامية المشتركة، توسيع قاعدة منظمة التعاون الإقليمي تحت مسميات مختلفة مثل الحزام الأمني الخليجي والتحالف الخليجي وغيرها)، وهذه التوجهات

---

(1) د. إدريس محمد سعيد، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستيراتيجية، القاهرة، ص ٤٢٢.

والرؤى تتعارض مع رؤى دول المجلس بالنسبة لأمن الخليج، وقد تشكل أحد المحددات الحاكمة في مستقبل العلاقات بين الجانبين في المستقبل المنظور[1].

الاختلاف بين دول المجلس حول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية والنفوذ العسكري في المنطقة: في الوقت الذي كان فيه هناك اتفاق بين دول المجلس على قبول النفوذ العسكري الأجنبي في المنطقة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لمواجهة أي تهديدات أو مغامرات محتملة من جانب النظام العراقي "المخلوع"، فإن هذه الرؤية أصابها بعض التغير بعد الحرب الأخيرة على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، إذ إن هذا النفوذ لم يعد له ما يبرره، وربما هذا يفسر الموقف السعودي المتحفظ على استمرار القوات الأميركي على أراضيها، ومطالبته بسحب هذه القوات، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على علاقات واشنطن والرياض في السنة ٢٠٠٣.

وفي مقابل هذا الموقف السعودي "المتحفظ" على استمرار النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة، تسعى دول أخرى ولا سيما قطر – في إطار منافستها على مكانة الحليف الاستراتيجي الرئيسي في الخليج – إلى أن تحل محل الدور السعودي بالنسبة للقوات الأميركية والتعاون الدفاعي والعسكري سواء من خلال تقديم التسهيلات العسكرية لها أو عبر مشتريات السلاح وغير ذلك من التسهيلات الأخرى[2].

وكان التعاون العسكري بين قطر والولايات المتحدة الأميركية قد قطع شوطاً طويلا مع توقيع كل من وزير الدفاع الأميركي "دونالد رامسفيلد" ووزير الخارجية القطري الشيخ "حمد بن جاسم آل ثاني" اتفاقية دفاعية في ديسمبر ٢٠٠٢ تتيح للقوات الأميركية استخداماً أوسع وأكثر دواماً للقواعد العسكرية القطرية وفي مقدمتها قاعدة العديد.

ويرى البعض أن هذا الاتفاق قد يؤثر على علاقات قطر الإقليمية مستقبلا فيما لو تم التهديد بأعمال عسكرية ضد دول الجوار مثل إيران وسوريا واللتين تتعرضان لحملة من الضغوط الأميركية والتهديدات الإسرائيلية منذ انتهاء الحرب الأخيرة على العراق، ويأتيان على قائمة الدول المرشحة للاستهداف في إطار الحملة الأميركية ضد"الإرهاب"[٣].

---

(1) محمد شحات عبدالغني، الصراع بين المعتدلين والمتشددين والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج ، مجلة شؤون خليجية، عدد أبريل ١٩٩٩، ص ١٨٩ – ١٩٣.

(2) العيسوي أشرف سعيد، خليج القرن الواحد والعشرين، نحوى استيراتيجية أمنية شاملة، دراسات استيراتيجية خليجية، العدد (٢٣)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩، ص ٣٣٩.

(3) لؤي بكر الطيار، أمن الخليج العربي، بيروت، سلسلة بحوث استراتيجية، رقم (٧)، مركز الدراسات العربي – الأوربي، باريس١٩٩٩، ص ٤٨١.

استمرار النظرة إلى إسرائيل باعتبارها أحد مصادر التهديد لأمن الخليج: لا يحتمل حدوث أي تغيير في رؤية دول المجلس الخاصة باعتبار إسرائيل أحد مصادر تهديد أمن الخليج خلال الفترة المقبلة، رغم المحاولات الأميركية لدمج إسرائيل في منظومة الترتيبات الأمنية الجديدة عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير[1]، وذلك لأكثر من عامل:

استغلال إسرائيل الوضع الأمني المتردي في العراق لتعزيز تواجدها الاستخباراتي والاقتصادي هناك، فقد أقامت مركزا إعلاميا يعمل لحساب جهاز الموساد في بغداد، كما نجحت أكثر من ١٨ شركة إسرائيلية في الدخول إلى السوق العراقية تحت مظلة الولايات المتحدة الأميركية.

ويتفق هذا التغلغل الاستخباراتي والاقتصادي مع سياسات تل أبيب تجاه منطقة الخليج والتي تقوم بالأساس على ممارسة الضغط والابتزاز لحث تلك الدول على إعادة النظر في موافقها من التطبيع السياسي والاقتصادي.

ممارسة الضغط على دول مجلس التعاون باستخدام أساليب شتى، كان أبرزها خلال الفترة القليلة التي أعقبت الحرب على العراق ومطالبتها في (٢٠٠٣) الولايات المتحدة الأميركية الضغط على السعودية لتحريك سرب من طائرات المقاتلة (إف ١٥ وإف ١٦) من قاعدة "تبوك" إلى قاعدة الملك فيصل الجوية، حيث تمركزت هذه الطائرات للمرة الأولى أثناء مرحلة الإعداد للغزو الأميركي الأخير للعراق، وادعت أن عقد بيع هذه الطائرات يتضمن شرطاً بعدم نشرها بالقرب من إسرائيل. كما طرح اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل في الكونجرس الأميركي نهاية السنة ٢٠٠٣ مشروع قانون لمحاسبة السعودية على غرار مشروع قانون محاسبة "سوريا"، يتضمن فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على المملكة العربية السعودية بزعم تمويلها الإرهاب[2].

وتوظف إسرائيل اللوبي اليهودي في واشنطن والدول الغربية، من أجل الضغط على صانعي القرار لاتخاذ مواقف معارضة للمصالح الخليجية في بعض القضايا، فمثلا إذا كانت إسرائيل تنظر بحذر إلى تزايد حجم التسليح داخل دول مجلس التعاون، والتي تعتبرها خط الدفاع الثاني المؤثر للعالم العربي، فإنها لا تتوانى في العمل على إجهاض القدرات العسكرية لها، وذلك بالضغط على الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية لفرض القيود على تسليحها.

---

(1) تتطلع إسرائيل إلى تغير هوية المنطقة، وذلك في إطار الترويج للنظام الشرق أوسطي أو مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك بهدف استبدال اندماج منطقة الخليج في النظام العربي إقليمياً ودولياً، بجعلها ضمن نظام شرق أوسطي ،ترتبط فيه المنطقة مع إسرائيل بعلاقات تفاعل محددة في ميادين شتى.

(2) العيسوي أشرف سعد، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية لربط السعودية بالإرهاب، مجلة شؤون خليجية، العدد ٣١، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣٣.

الأطماع القديمة – الجديدة في نفط الخليج[1]، تضع إسرائيل أهدافا بعيدة المدى في منطقة الخليج ومرتبطة بالأساس بالنفط، خاصة أنها لا تمتلك أية آبار نفطية ولا يتوقع الخبراء فيها أية اكتشافات ذات أهمية، ولذلك تعتبر تل أبيب أن المدخل الاقتصادي هو سبيلها للوصول إلى آبار النفط من أجل ذلك تعطي إسرئيل أولوية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي مع الدول العربية عموما والخليجية خاصة، وقد طرحت من خلال تصورها لآفاق التعاون مع الأقطار العربية والخليجية أفكاراً وخططاً بشأن إمكانية قيامها بتنفيذ مشاريع مشتركة معها، مثل إنشاء مشاريع بتروكيماوية ومشاريع أخرى للطاقة. فالاهتمام بالنفط الخليجي والصناعات البتروكيماوية في سوق الشرق الأوسط الكبير، التي تسعى إسرائيل للترويج له لا بد وأن يضم دول مجلس التعاون، لأن أمتداد النفوذ في دول مجلس التعاون لابد وأن يؤدي إلى النفوذ في منطقة الخليج العربي، ولو من الباب الخلفي ، ودون أن يعني ذلك الاصطدام الصريح بالمصالح الأميركية.

هذا ويقوم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي المتوقع على مقترحات لربط مختلف المجالات الاقتصادية العربية بالاقتصاد الإسرائيلي ودول أخرى مثل تركيا وإيران، وترغب إسرائيل في إحداث تغيير على كل من الأردن والعراق ودول الخليج، وتعمل على تشجيع الدول النفطية على اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطئ الإسرائيلي، واعتبار مطار "اللد" محطة انتقال طبيعى من عموم المنطقة إلى أوروبا وأميركا. وقد أجرت إحدى جامعات تل أبيب إحدى الدراسات تفيد أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو ١٨ دولارا أميركياً، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانئ"حيفا وأشدود وغزة" سوف تحقق وفر في حدود ٣-٦ دولارات للطن الواحد[2].

---

(1) في عام ١٩٨٣ خطط أريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي، في ذلك الوقت، ورئيس الوزراء ، لغزو منطقة الخليج، وذلك بهدف إسقاط ورقة الضغط البترولية باستخدام القوة العسكرية لاحتلال منابع النفط عبر الأردن وحسم ما يسمى بالقضية الفلسطينية، ورغم عدم وجود شيء مادي يسمى خطة شارون لغزو دول البترول العربية، إلا أن تجميع وتحليل أفكاره أعطى شكلا استراتيجياً يمثل في مجموعة خطة استراتيجية متكاملة يمكن أن توضع تحت الاسم السابق، والهدف من خطة شارون هو إقامة دولة فلسطينية شرق نهر الأردن مع السيطرة على منابع النفط في دول الخليج "الكويت، الظهران بالسعودية " واستثمار ذلك سياسياً واقتصادياً وكان تنفيذ هذا المخطط يستلزم اختيار الظروف السياسية والاستراتيجية المناسبة والحصول على موافقة الولايات المتحدة على إجرائه، وهو ما كان يشكل عقبة رئيسية في هذا السبيل حيث أن استيلاء إسرائيل على منابع البترول كان يشكل تغيراً استراتيجياً ملحوظاً في المنطقة لا تتحمله حتى الولايات المتحدة المعروفة بصلاتها العضوية مع إسرائيل.

(2) أشرف سعد العيسوي ، الرؤية الإسرائيلية لأمن الخليج ، دراسة غير منشورة، ص ٧١.

**مخاطر البيئة الداخلية**

في الوقت الذي وضعت فيه أزمة وحرب الخليج الثانية التهديدات الخارجية على قائمة الأولويات الأمنية لدول المجلس، وكانت نتيجة ذلك تركيز هذه الدول على "عسكرة" مفهوم الأمن وتجاهل الجوانب الأخرى له، فإن حرب الخليج الثالثة ومن قبلها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفعت دول المجلس إلى إعادة النظر في هذه الرؤية، وتولدت قناعة لديها بأن الأمن الوطني لا يقل أهمية عن الأمن الإقليمي، وأن مصادر التهديد قد تكون اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، وليست عسكرية فقط وبناء على ذلك بدأ الحديث عن خطر العنف المجتمعي والخلايا الإرهابية النائمة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وغسل الأموال والمخدرات والأزمات الاقتصادية وغيرها من القضايا[1].

عموما فإن رؤية دول المجلس إزاء مخاطر البيئة الداخلية تنصرف بالأساس إلى التهديدات التالية:

**الأول:** تنامي الخطر الأصولي: يعتبر من أكثر التهديدات التي تفرض نفسها على أمن دول المجلس في المديين القريب والمتوسط. وإذا كانت حرب الخليج الثانية ولدت غضباً لدى العديد من الشباب الخليجي إزاء النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة، فإن الحرب الأخيرة واحتلال دولة إسلامية من قبل الولايات المتحدة الأميركية بدون أي مبررات مقنعة قد يؤدي إلى خلق جيل جديد أكثر تطرفا، وتبدو خطورة ذلك على أمن دول المجلس بالنظر إلى اعتبارين الأول: نجاح تنظيم القاعدة في إيجاد متعاطفين له من الشباب داخل دول المجلس، وتكوين خلايا "نائمة" في بعضها تعبر عن نفس أفكاره ولا تتردد في القيام بعمليات إرهابية إذا ما طلب منها ذلك. ولعل نجاح أجهزة الأمن السعودية في الكشف عن الكثير من هذه الخلايا في الربع الأخير من السنة ٢٠٠٣ دليل واضح على ذلك[2].

**الثاني:** أصبح النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة – بعد الإطاحة بنظام صدام حسين – غير مبرر، وقد يستغله تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به في الترويج لمقولاتهم عن "الحرب المقدسة ضد الولايات المتحدة الأميركية"، خاصة مع ظهور العديد من الفتاوى الدينية التي بدأت تطلقها بعض المؤسسات الدينية، وتعتبر أن " الجهاد ضد الأميركيين والبريطانيين في العراق واجب، وأنه جهاد ضد قوى الكفر الغازية".

ويتفق كثير من المراقبين الغربيين على أن حرب العراق أسهمت في عودة العديد من التنظيمات الراديكالية إلى الظهور على الساحة العربية والدولية بقوة، حيث يرى "جيمس روبن" أستاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن للاقتصاد أن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن تتبنى تحالفا تاريخيا لخوض الحرب في أفغانستان، وحققت نجاحات في هذه الحرب، حيث أطاحت

---

(1) صحيفة الرأي العام، الكويت، ٢٠٠٤/١/١٢.

(2) صحيفة الرأي العام، الكويت، ١٩٩٧/١٢/٢٠، جون ديوك أنطوني، أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة والمجلس التعاون الخليجي.

بحركة طالبان وقضت على معظم قيادات القاعدة، إلا أن الأمر اختلف بالنسبة للعراق، حيث خاضت الحرب خارج إدارة المجتمع الدولي، وأدى ذلك إلى تنامي تيار التطرف في الدول العربية والإسلامية، ونجحت القاعدة في توظيف هذه الحالة، وقامت بتجنيد المئات في صفوفها داخل هذه الدول. وفي تقريرها الأخير الذي نشر في شهر ديسمبر ٢٠٠٣، أشارت لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة المكلفة بمراقبة مكافحة تنظيم "القاعدة" إلى: "إن الحرب أدت إلى ظهور جبهة جديدة على صعيد الإرهاب الدولي"، وحذرت من أن العراق أصبح "أرضية خصبة" لتنظيم "القاعدة" بعد أن أصبح من السهل لأتباعه التوجه إلى هذا البلد لمحاربة قوات الاحتلال. والدليل على ذلك أنه منذ انتهاء العمليات العسكرية الأساسية في العراق تكاثرت الهجمات التي قام بها التنظيم أو جماعات مرتبطة به، ومنها: (اعتداء الدار البيضاء في مايو "٤٥ قتيلا " وهجمات الرياض في مايو "٣٥ قتيلا " ، ثم نوفمبر "١٧ قتيلا " ، اعتداءات جاكارتا في أغسطس "١٢قتيلا"، اعتداءات اسطنبول في نوفمبر "٦٢ قتيلا"[1].

وإزاء هذا الخطر تجد دول المجلس نفسها مدفوعة لتعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي فيما بينها، وهو ما تجسد من خلال مشاركة الأجهزة الأمنية في التحقيق مع بعض المشتبه في علاقتهم بتنظيم القاعدة أو أية جماعات أو تنظيمات إرهابية أخرى، فضلا عن استدعاء المئات ممن اشتبه في مشاركتهم في أعمال جهادية في أفغانستان أو البوسنة والشيشان والتحقيق معهم، بل ووضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر، هذا إلى جانب شن حملة تطهير واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية والآسيوية منهم عدد كبير من الأفغان والباكستانيين[2].

المخاوف من اندلاع موجة جديدة من أعمال العنف والإرهاب، وذلك على خلفية ماشهدته السعودية خلال السنة ٢٠٠٣ من مواجهات أمنية بين العديد من العناصر الإرهابية وقوات الأمن أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات، والتفجيرات التي وقعت في شهري مايو ونوفمبر في مدينة الرياض وخلفت وراءها العشرات من القتلى والجرحى. وفي الكويت تعرض النفوذ العسكري الأميركي خلال السنة ٢٠٠٣ لاعتداءات من جانب مجهولين أسفرت عن مقتل وإصابة أعداد من الجنود الأميركيين. وفي البحرين صدرت تحذيرات بداية السنة ٢٠٠٤ من احتمال تعرض الأماكن السياحية (المطاعم والفنادق) التي يرتادها غربيون لاعتداءات إرهابية.

وكانت جوادث العنف الداخلي ازدادت في السنوات الأخيرة في دول المجلس خصوصاً في السعودية والكويت، فقد شهدت الأولى أكثر من حادث عنف سنة ٢٠٠١، كما أعلنت الكويت في السنة المذكور عن شبكة تخريبية تضم ١٦ متهما وجهت لها تهم عديدة من بينها الشروع في عمل عدائي ضد

---

(1) صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٥/٢/٨ د. عبد الرحمن محمد الجديع، الإرهاب الدولي: المفهوم والبواعث في منطقة الشرق الأوسط.

(2) صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٥/٢/٤، عبد الجليل زيد المرهون، العراق الجديد وقضية الأمن الخليج، قوة استقرار أم بؤرة توتر.

المركز التجاري الإسرائيلي في دولة قطر، وحيازة أسلحة ومتفجرات يراد بها الإضرار بـــأمن الكويت، كما هددت منظمة مجهولة تدعا "كتائب جيش محمد" السلطات الكويتية بضرب المصالح الأميركية. وأماكن وجود الغربيين، وما بين أكتوبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١ وقعت أربع عمليات خطف طائرات في الخليج بدعاوى الاحتجاج على السياسة الأميركية نحو العراق، وكان الخاطفون في العمليات الأربع عراقيين وسعوديين ويمنياً[1].

وفي سنة ٢٠٠٣ هددت منظمات مجهولة (الموحدون ،جيش محمد) عبر بيانات بثتها على شبكة الإنترنت بالقيام بعمليات ضد النفوذ الغربي في دول المنطقة، سواء تمثل ذلك في القوات الأميركية والبريطانية أو في السفارات والقنصليات الغربية (الأميركية والبريطانية تحديدا) أو الشركات العاملة في قطاع النفط.

ويرى البعض أن هذه الحوادث كشف العلاقة الوثيقة بين الارتباطات الخارجية والأوضاع الداخلية، وأثبتت أنه من الصعب الحفاظ على استقرار العلاقة بين الحلفاء من دون مراعاة الأوضاع الداخلية والانتباه إليها، لأن الأمور التي لا مجال لإثارتها علنيا تجد سبيلها إلى العمل تحت الأرض أو في الخفاء. وإذا كانت التشكيلات والأحزاب والجماعات الدينية المسيسة محظورة في دول المنطقة، فإن ذلك لا يعني أن لا وجود لها، وإنما الوسيلة الوحيدة أمامها هي العمل تحت الأرض وإتباع الوسائل غير المشروعة[2].

ولعل الظاهرة الجديدة – القديمة التي عادت للظهور، وتشكل قلقاً أمنياً لدول المجلس، هي المخاوف من تحول هذه الدول إلى مسرح لاغتيالات سياسية، ففي بداية شهر يناير اغتيل في العاصمة القطرية الدوحة الرئيس الشيشاني السابق "سليم خان ياندربييف" بعد تعرض السيارة التي كان يستقلها لانفجار أدى لمقتله. ويعتبر ذلك أول حادث اغتيال سياسي يقع في منطقة الخليج منذ مقتل الوزير الإماراتي "غيث الغباش" في الإمارات سنة ١٩٨٠ أثناء محاولة لقتل عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري، فمنذ ذلك الحادث شهدت المنطقة أعمال عنف إرهابي، لكن هذه هي أول عملية اغتيال لشخصية سياسية منذ حادث الغباش، ويرجعها البعض إلى ظهور بعض الجماعات المعارضة لسياسات قطر ومنها التيارات الأصولية[3]. ولمواجهة أعمال العنف والإرهاب هذه، تحركت دول المجلس خلال الفترة الماضية واتخذت سلسلة من الإجراءات سواء انفرادي أو جماعي، فمجلس الوزراء السعودي أقر يوم ٢٠٠٣/١٠/٢٠

---

(1) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان)، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٩٧.

(2) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(3) داوود البصري ، موقع إيلاف الإلكتروني ،٢٠٠٤/٢/١١.

الاستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف في دول المجلس، والتي تقضي بمحاربة التطرف بكل أشكاله الدينية والاجتماعية والسياسية والتي تؤدي بدورها إلى الإرهاب، وتحديد الوسائل اللازمة لمواجهة الإرهاب في مجالات التعليم والإعلام والدعوة والأمن. وصرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية السابق يوم ٢٠٠٤/٢/٢١:" أنه من المتوقع أن يتم التوقيع على اتفاق خليجي لمكافحة الإرهاب خلال النصف الأول من السنة ٢٠٠٤ ". ويرتبط بما سبق أيضا تنظيم دول المجلس للعمل الخيري، فقد أنشأت السعودية وكالة حكومية للإشراف على عمل الجمعيات الخيرية، وكذلك وحدة مالية واستخباراتية للتنسيق بين المسؤولين في الاستخبارات والمسؤولين المصرفيين، ووضعت قواعد جديدة إزاء إرسال المال خارج الدولة. وفي الكويت تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية وعضوية وزراء الأوقاف والمالية والشؤون الاجتماعية اتخذت عدة قرارات مهمة في هذا الصدد منها إغلاق أية جمعيات خيرية أو فروع لها يثبت أنها غير مرخصة، وجعل وزارة الخارجية القناة الوحيدة لنقل أموال التبرعات إلى الخارج. وفي الإمارات تأسس مجلس إشرافي لمتابعة أعمال اللجان والجمعيات والمؤسسات الخيرية والدعوية بهدف متابعة سير أعمال هذه اللجان والجمعيات ومن ثم الرقابة عليه.

وكانت قمة مجلس التعاون الرابعة والعشرين التي انعقدت في الكويت يومي ٢٢-٢٠٠٣/١٢/٢٣ أدانت حوادث التفجيرات التي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الإرهابية في الرياض، وأيدت كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجهات الأمنية للتعامل معها، انطلاقا من مبدأ أن دول المجلس كل لا يتجزأ، وأيدت في الوقت نفسه كل تحرك وتعاون دولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله ومعالجة أسبابه، مع مراعاة عدم المساس أو الإضرار بالأبرياء، وضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح المشروع من أجل تحرير أراضيها واسترداد حقوقها وفقا للمواثيق والأعراف الدولية[1].

غسل الأموال وظاهرة المخدرات: بدأت دول المجلس تهتم بالخطر الذي تمثله هاتان الظاهرتان لارتباطهما بخطر الإرهاب وتمويله، وفي هذا الصدد تنوعت الجهود التي قامت بها دول المجلس، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي، فقد نظم البنك المركزي الكويتي في الفترة من ١٨-١٩ يناير ٢٠٠٤ مؤتمرا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ناقش خلاله المخاطر والآثار المترتبة على عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الشهر نفسه عقد خبراء فنيون مسؤولون عن مكافحة غسيل الأموال في البنوك المركزية بدول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط اجتماعاً في العاصمة البحرينية المنامة تحت رعاية وزارة المالية والاقتصاد البحرينية ومؤسسة نقد البحرين (البنك المركزي) بالتعاون مع

---

(1) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، مصدر سابق، ص ١٩٧..

صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لبحث فكرة إنشاء هيئة إقليمية لمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1].

تحدي الإصلاح السياسي والتعليمي: كثفت الولايات المتحدة الأميركية في النصف من السنة ٢٠٠٣ من ضغوطها على دول المنطقة لإدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية، وطرحت لذلك العديد من المبادرات. وتشير العديد من تصريحات المسؤولين الأميركيين إلى إن آليات هذا التغيير ستتراوح بين الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية إذا لزم الأمر، كما عبرت عن ذلك بوضوح مستشارة الأمن القومي الأميركي "كونداليزا رايس" في مقال لها بصحيفة واشنطن بوست (٢٠٠٣/٨/٧) حين قالت: " إن تطوير الحرية وإدخال إصلاحات سياسية وديمقراطية في الشرق الأوسط يمثلان التحدي الأمني والمهمة الأخلاقية للولايات المتحدة في العصر الراهن".

ورغم اتخاذ دول المجلس العديد من الخطوات المهمة في طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي، إلا أن عملية الإصلاح وما يرتبط بها من تفاعلات تثير بدورها عدة إشكاليات داخل هذه الدول، أولاها أن الضغوط الخارجية بشأن التطوير والإصلاح السياسي تحاول توجيه هذا التطوير باتجاه معين يتلاءم مع مصالحها في المنطقة[2]، ومن هذه الزاوية يمكن رفض هذا الاتجاه أو ذاك دون أن يعني رفض مسألة التطوير والإصلاح السياسي من حيث المبدأ، ثانيتها أن التطوير السياسي من شأنه أن يحدث نوعا من التغيير في شبكة المصالح في أي مجتمع ويترتب على هذا بروز قوى مقاومة للتغيير والتطوير تدافع عن مصالحها القوية المستقرة لسنوات طويلة، ومن ثم فلا بد من التعامل مع هذه المسألة لسنوات طويلة. وآخرها أن التطوير السياسي في الواقع المعاصر يتطلب إيقاعاً أسرع من الإيقاع السابق بحكم سرعة المتغيرات الآن وتجددها وتبدلها المستمر في حين تعتمد دول المجلس على منهج " التدرج" في تطبيق هذه الإصلاحات.

أما بالنسبة للتعليم فإنه لم يعد قضية ذات علاقة بالتنمية وحسب، بل أصبح أيضا يشكل هاجساً أمنياً لدى دول مجلس التعاون، فأحد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١هي ربط التعليم بقضايا الأمن الدولي، فالاستراتيجية الأميركية المعلنة منذ هذه الأحداث تركز على ضرورة إجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية لتغيير العقول والتفكير والاتجاهات، بل أن وزير الدفاع الأميركي "دونالد رامسفيلد" دعا في نهاية شهر أكتوبر (٢٠٠٣) إلى ضرورة إحداث تغيير سياسي يركز على "حرب الأفكار[3]، وكسب

---

(1) صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٠/٢/٩، د.عبد المحسن بن سعد الداود، الإرهاب لا وطن له.

(2) العيسوي أشرف سعيد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١- ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥، ص ٤٩ - ٥١.

(3) صحف ( السياسة، الدستور، القبس ) كويت، ٢٠٠٤/١/١٣.

العقول والقلوب" لأن هزيمة الإرهاب كما يرى لن تكون فقط بالقوة العسكرية، ولكن أيضاً بمحاربة الأفكار التي تغذيه". ولهذا حذر من خطر المدارس الدينية في الدول العربية والخليجية بدعوى أنها" تقوم بتجنيد الشباب المتشددين" واقترح إقامة وكالة معلومات تابعة للحكومة للمساعدة فيما أسماه "شن معركة العقول" باعتبارها ضرورة في الحملة ضد" الإرهاب".

وتثير قضية تطوير مناهج التعليم جدلاً على الساحة السياسية الخليجية، لأنها حسب المنظور الأميركي تفرض قيم ومعايير تتعارض مع الخصوصية الثقافية والحضارية لمجتمعات الخليج: المحافظة"، كما أنها تتطرق إلى مسائل دينية يصعب الخوض فيها[1].

والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن إصلاح النظم التعليمية وتوحيدها كان في مقدمة المشروعات والبرامج الاستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي التي تعزز مسيرته وتحقق مصالح وأهداف دولة ومواطنيها فهناك برامج وطنية وضعتها دول المجلس لتطوير آليات المؤسسات التعليمية، وافق المجلس في دورته العشرين التي عقدت في الرياض ١٩٩٩ على الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم كما أقر مرئيات الهيئة الإستشارية الخاصة بتطوير التعليم، وأقر كذلك إنشاء عدد من المراكز المشتركة الخاصة بالبحث العلمي والاعتماد الأكاديمي وصندوق البحث العلمي ومراكز أبحاث الطاقة. وفي نهاية اختتمت في العاصمة العمانية مسقط ٢٠٠٢ أعمال اجتماع خبراء المناهج التعليمية الذي ركز على ضرورة تحديث نظم التعليم العربية، وخلص إلى ضرورة تحديث مؤسسات التعليم العالي مع الحفاظ على المناهج القائمة على التربية الإسلامية وتجاهل الطلب الأميركي بإجراء تغييرات عليها بشكل يقبل وجود إسرائيل.

وكان موضوع إصلاح التعليم وتطويره بين الموضوعات التي أخذت حيزاً من النقاش في القمة التي انعقدت بالكويت ، حيث تم الأخذ بآراء وثيقة ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في هذا الخصوص، والتي تدعو إلى وضع مناهج تعليمية مشتركة لجميع دول المجلس[2].

---

(1) صحيفة السياسة، الكويت، ٢٠٠٢/١٢/١٨.

(2) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨)، شتاء ٢٠٠٢، ص ٢٩٤ - ٢٩٦.

## أزمات الداخل وتحديات الخارج

يواجه النظام العربي الرسمي دون شك معضلة تتمثل في ضرورة التوصل إلى معادلة سليمة في العلاقات مع إيران تبنى على المصالح المشتركة، وتتحسب لتناقض المصالح الناجم عن وجود مشروع إقليمي إيراني يمثل الوطن العربي جزءاً مهماً من مسرحه، ولن يكون ممكناً التوصل إلى مثل هذه المعادلة دون عمل عربي جماعي يستند إلى قاعدة حقيقية للقوة وليس إلى دبلوماسية التصريحات التي لا تعني أي شيء في ميزان العلاقات بين الدول.

وقد أبى سنة ٢٠٠٦ أن ينتهي دون أن يشهد حالة جديدة من حالات الاختراق الصارخ للنظام العربي من محيطه الخارجي بشقيه الإقليمي والعالمي كما يتضح من التدخل الأثيوبي المدعوم أميركيا في الصومال، و أيان كانت وجهة النظر في المحاكم الإسلامية لا يجب أن ننسى إن هذه المحاكم كانت قد وضعت نهاية لصورة متدنية من صور الاختراق الأميركي للنظام العربي تمثلت في تحالف الإدارة الأميركية مع أمراء الحرب، عندما بدا بعد ذلك إن المحاكم قد تنجح في إعادة توحيد الصومال كان حتمياً أن تجري محاولة لوضع نهاية لها، وهكذا استند التدخل الأثيوبي – الأميركي إلى دعوة من حكومة لم تكن تسيطر إلا على مقرها وصمت أو تأييد عربيين في أشارة إلى أن الاختراق الخارجي قد ينطوي على مخاطر هائلة تداهم هذا النظام غير أن الأخطر منه هو ما يبدو من فقدان النظام لأية مناعة ضد هذا الاختراق بل واستعداده التام للتكيف مع نتائجه[1].

## تفاقم العجز عن تحقيق الأهداف

يسعى أي نظام إلى تحقيق الأهداف التي ترتبها مصالحه الاستراتيجية سياسياً وامنياً واقتصادياً وفي كافة المجالات الأخرى، وقد شهد النظام العربي في سنواته الأخيرة وبالذات منذ احتلال العراق في ٢٠٠٣ عجزاً متفاقماً عن تحقيق أي من أهدافه الحيوية، ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى إن سنة ٢٠٠٦ قد انصرم بكامله دون أن تتمكن جامعة الدول العربية من عقد مؤتمر الوفاق الوطني في العراق الذي كان قد اتفق على عقده في مارس من ٢٠٠٦ أولا، ثم تحدثت التقارير عن تأجيله إلى يونيو ثم سكت الحديث عنه تماماً، على الرغم من إن الأوضاع في العراق قد تفاقمت خلال سنة ٢٠٠٦ إلى حد خطير، لم يكن العجز عن عقد مؤتمر للوفاق الوطني في العراق – كان يفترض أنه ثمرة لمبادرة للجامعة العربية في

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٢- ٦٣.

٢٠٠٥- سوى أشارة إلى الفقدان التام من قبل النظام العربي للقدرة على التأثير في مجريات الأمور في العراق.

وقد كان هذا على أية حال تطوراً طبيعياً بالنظر إلى السياسة التي ارتضتها الدول العربية منذ سبتمبر ٢٠٠٣ حين اعترفت بالوضع القائم في العراق بعد احتلاله بقبولها وزير الخارجية الموفد من قبل مجلس الحكم الانتقالي الذي عينته سلطة الاحتلال ممثلا للعراق في جامعة الدول العربية، وبالتالي لم تعد لهذا النظام أية قدرة على التأثير في مستقبل العراق، فالحكومة العراقية التي اعترفت بها جامعة الدول العربية خاضعة لسلطة الاحتلال، وهي نافرة من الجامعة العربية على أية حال، والقوى التي تناوئ الاحتلال سياسياً وعسكرياً ليست لها صلات تذكر بالجامعة، ويمكن القول بأن استقالة المسؤول عن مكتب الجامعة العربية في العراق تمثل رسالة رمزية مفادها غياب الدور العربي في العراق بحيث يصبح وجود مكتب للجامعة في بغداد في ظل الرؤى العربية الرسمية الحالية غير ذي موضوع.

بل أنه يمكن القول – مع خلاف في التفاصيل – بأن النموذج نفسه قد أحاط بجهود الجامعة العربية لحل الأزمة السياسية الداخلية في لبنان، فعلى الرغم مما بذله الأمين العام من جهود مضنية في هذا الاتجاه إلا أنه بدا واضحاً إن الأزمة اللبنانية لم تعد أزمة داخلية فحسب وإنما أصبحت لها امتداداتها الإقليمية والعالمية المهمة بحيث يستحيل حسمها بتحرك عربي سياسي فقط مهما كانت قوته أو درجة إخلاصه، والدليل على هذا هو الأستقواء الرسمي اللبناني بالمواقف الأميركية والأوروبية وكذلك بالأمم المتحدة من ناحية، والإجماع على أن الأزمة اللبنانية لا يمكن أن تحل إلا على ضوء نجاح المباحثات السعودية – الإيرانية وجهود المصالحة السعودية – السورية من ناحية أخرى. وهكذا بدا واضحا كل الوضوح عجز النظام عن حل أزمات تمثل تهديداً حقيقياً لأمنه واستقراره والتكامل الوطني لوحداته[1].

غير إن المثال الذي قد يكون أكثر خطورة على عجز النظام العربي عن تحقيق أهدافه وفقدان الرؤية الاستراتيجية بهذا الصدد هو ذلك المتعلق بأداء النظام في ما يتصل بإدارة الصراع العربي – الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٦، ومن البديهي إن هذا العجز يعود إلى عقود سبقت ويكفي أن نتذكر إن سنة ١٩٦٧ كان علامة فارقة في تخلي النظام العربي عن نظرته إلى الصراع العربي – الإسرائيلي وتبني نظرة بديلة تجعل منه نزاعاً بين دول على أراض محتلة، وتقبل بوجود إسرائيل في حدودها ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، ويكفي كذلك أن نشير إلى أن النظام العربي قد عجز عن أن يضع موضع التطبيق صيغة فاس لتسوية الصراع التي تبناها في قمة فاس ١٩٨٢ على الرغم من مرور ربع قرن عليها، وأن الأمر نفسه قد انسحب على المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت ٢٠٠٢، والتي قدمت لإسرائيل تنازلات أكثر

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، المصدر السابق، ص ٦٤.

مقابل مطالب اقل مما انطوت عليه صيغة فاس، ومع ذلك فإن حرفاً واحداً لم يطبق منها بعد مرور قرابة خمس سنوات عليها عند كتابة هذا التقرير.

غير أن أهم من ذلك كله هو ما بدا في العقود الأخيرة من إن النظام العربي الرسمي يعاني من غياب رؤية استراتيجية سليمة لإدارة الصراع، فقد حصر خياراته في التسوية التي لا يمكن أن تجيء إلا استناداً إلى ميزان للقوة بين العرب وإسرائيل يختلف عما هو قائم في الوضع الراهن، وأخذ – أي النظام العربي– يكرر تحركاته من أجل التسوية دون أدنى محاولة لتطويرها على الرغم من فشلها في كل مرة، وتمثلت ذروة هذه الظاهرة في الخلاصة التي توصل إليها مجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية في دورته الطارئة التي عقدها عقب العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦، والتي تتمثل في إن عملية السلام قد ماتت بعد أن سلمت إلى احد أطرافها والمقصور إسرائيل بطبيعة الحال، وقد تفاءل البعض بأن المجلس قد يكون بسبيل أحداث تغيير في نهج إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، غير إن هذا التفاؤل لم يكن له ما يبرره، فقد تمثلت بقية الخلاصة التي انتهى إليها المجلس في إن البديل الذي سوف يتبناه النظام العربي الرسمي هو اللجوء إلى مجلس الأمن بعد أن فشلت كل الآليات والمبادرات والجهود السابقة.

وفي الدورة الطارئة التي عقدها مجلس الجامعة في ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦، دعا مجلس الأمن إلى الانعقاد على المستوى الوزاري في سبتمبر ٢٠٠٦ للنظر في صيغة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وفقا لمرجعيات عملية السلام مع إشراف كامل على المفاوضات، وتحديد إطار زمني لإتمامها، والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ. كان مبعث الدهشة من هذا القرار أن مجلس الأمن لم ينسب له طيلة المسار المعقد للصراع العربي – الإسرائيلي أي دور مهم في تسويته. صحيح أن القرار الشهير رقم ٢٤٢ قد صدر عنه سنة ١٩٦٧، إثر العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية، وصحيح إن هذا القرار ما زال يعد حتى الآن المرجعية الأساسية للتسوية، لكن أربعين سنة تقريبا كانت قد مرة على صدوره دون أن ينفذ، وما نفذ منه تم بآليات أخرى وليس بفعل مجلس الأمن، وهو ما يعني إن ثمة شيئا في بنية مجلس الأمن يحول دون أن يكون قوة فاعلة في عملية التسوية[1].

والواقع إن الخطوات الحقيقية في عملية التسوية قد أنجزت بعيداً عن مجلس الأمن، فالمعاهدة المصرية – الإسرائيلية ١٩٧٩ تمت بعد زيارة القدس الشهيرة سنة ١٩٧٧ في ظل ظروف عربية وإقليمية وعالمية معروفة، ومؤتمر مدريد ١٩٩١ تم بجهد لافت للدبلوماسية الأميركية في سياق الضغوط التي تعرضت لها أبان الحشد العسكري الدول لإخراج القوات العراقية من الكويت ١٩٩٠– ١٩٩١، واتفاقية أوسلو ١٩٩٣ عقدت في سياق مسار إسرائيلي – فلسطيني ثنائي تم استدراج الفلسطينيين إليه من داخل

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، المصدر السابق، ص ٦٥.

مسارات مدريد، وفي سياق هذا كله عقدت المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية سنة ١٩٩٤. وأخيراً وليس آخراً فإن خريطة الطريق بدأت أميركية وانتهت عالمية دون أن تمر بمجلس الأمن.

وأهم من ذلك بكثير إن أية خطوة من الخطوات السابقة لم تتم إلا بعد أن استخدم العرب بطريقة ما أهم أوراقهم، فالمعاهدة المصرية – الإسرائيلية عقد على خلفية حرب أكتوبر ١٩٧٣، بغض النظر عن رأينا في مدى تعبير الاتفاقية عن النتائج الحقيقية لتلك الحرب ودلالاتها العربية، واتفاقية أوسلو لا يمكن فهمها إلا على ضوء الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في أواخر ١٩٨٧. يضاف إلى هذا الانجازات التي تحققت دون مفاوضات، وأهمها الانسحاب الإسرائيلي من الشريط الجنوبي الآمن في لبنان سنة ٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة سنة ٢٠٠٥ بفعل صمود المقامة الفلسطينية وضرباتها.

ما الجديد إذا الذي دعا النظام العربي الرسمي إلى طرق أبواب مجلس الأمن؟ إن كان ثمة جديد فهو اقرب إلى الأسوأ دون شك. عندما كان مجلس الأمن مكبلا بالاستقطاب الأميركي – السوفييتي حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين على الأقل كان عاجزا عن أن يقوم بأي دور مؤثر في التسوية، وبعد ذلك ازدادت الأمور سوءاً لأن النفوذ الأميركي عليه قد ازداد.

يضاف إلى هذا بطبيعة الحال إن الوضع الإقليمي ليس في صالح العرب، فإسرائيل ما تزال على ما هي عليه من تعنت فاضح ينعكس في رؤيتها لا تعتبره تسوية، وهو لا يعدو أن يكون إكساب قضمها للأراضي الفلسطينية ثوباً قانونياً، وحتى المتغير الإقليمي الذي كان يمكن أن يمثل إضافة إلى القوة العربية في هذه الظروف، وهو ازدياد الحضور الإيراني في النظام الشرق الأوسطي من المؤكد إن ثمة ملابسات وحساسيات عربية تحيط به وتحول دون أن يلعب هذا الدور[1].

أبدت واشنطن تحفظها منذ البداية من عقد اجتماع مجلس الأمن الذي دعا إليه المجلس الوزاري العربي ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦ كما سبقت الإشارة متخوفة من أن يتحول إلى منبر لمهاجمة إسرائيل، غير إنها عادت فوافقت على عقده بعدما عملت على وضع إطار محدد له ليكون عدد المتحدثين فيه محدوداً. اعتبر رئيس دورة مجلس وزراء جامعة الدول العربية آنذاك في كلمته أمام مجلس الأمن، الجلسة تاريخية، وسابقة مهمة في مجمل النزاع العربي – الإسرائيلي لمجرد إن المجلس قد انعقد على المستوى الوزاري وبمبادرة عربية، وقد تكون سابقة فعلا بل قد تكون مهمة أيضاً بقدر ما أثبتت إن العبرة ليست بالدعوة أو الانعقاد وإنما بالنتائج. طالب رئيس الدورة العربي ببدء مفاوضات بين الأطراف بناء على الاتفاقات

---

(1) مقلد إسماعيل صبري، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء، دراسة حالة في كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٥.

المعقودة، بموجب جدول زمني محدد وبمساعدة المجموعة الدولية وإشراف مجلس الأمن، مع إن إسرائيل هي أو من انتهك الاتفاقات المعقودة (نتنياهو وموقفه من اتفاقية أوسلو في سنة ١٩٩٦)، كما إنها لم تحترم الجداول الزمنية (فلا وصلنا إلى الوضع النهائي بعد خمس سنوات من توقيع أوسلو ولا قامت الدولة الفلسطينية سنة ٢٠٠٥ كما كانت تنص خريطة الطريقة).

ولم تخيب وزيرة الخارجية الأميركية – مؤيدة بطبيعة الحال بنظيرتها البريطانية – الظن حين نصحت بمساندة جهود اللجنة الرباعية، ودعت السلطة الفلسطينية إلى الالتزام بنبذ الإرهاب والعنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وقبول الاتفاقات والتعهدات السابقة، مع إن إسرائيل تحديداً هي الأولى بهذه الدعوة، فهي تمارس الإرهاب المنظم والعنف الدامي يومياً في الأراضي الفلسطينية، وهي التي تنكرت لاتفاقات أوسلو منذ عقد من الزمان، ناهيك بأنها لا تعترف بحق فلسطين في الوجود[1].

شاركت إسرائيل في الاجتماع بمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، وليس بوزيرة خارجيتها باعتبار ذلك سلوكاً رمزياً تؤكد فيه عدم انصياعها للرغبة العربية، وحرص المتحدث الإسرائيلي على أن يؤكد الغياب التام للثقة الإسرائيلية في الفائدة من عقد مثل هذه المنتديات كما تدل على ذلك التجارب الماضية. تتابعت بعد ذلك كلمات خشبية تساوي بين القاتل والمقتول، وإن لم تخلُ من أمور ذات دلالة أو أشارات إيجابية، كإدراك وزير الخارجية الروسي لقصور جلسة كهذه عن أن تمثل دفعة في مهمة البحث عن السلام، أو مطالبته بإدخال سوريا في دائرة الاهتمام التفاوضية، أو دعم وزير الخارجية الفرنسي للمبادرة العربية.

ثم انتهت الجلسة على هذا النحو، وهكذا فلا مشروع قرار يتصارع حوله فيسقط أو يعدل بحيث يصبح بلا معنى، ولا حتى بيان رئاسي يشير إلى إن المجلس مهتم بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط، وقيل إن المعارضة الأميركية هي السبب في هذا.

بدا من قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في أغسطس ٢٠٠٦، وكان طلب انعقاد المجلس يمثل بداية لمرحلة جديدة في عملية التسوية بعد أن ماتت وسلمت لإسرائيل، وبعد أن انعقد المجلس لساعات قليلة لم تنته إلى أي شيء فإن الكرة عادت إلى الملعب العربي، وليس واضحا إن الجانب العربي كان يضع هذا الاحتمال في حسبانه، لأنه لو كان الأمر كذلك لاحتوت الاستراتيجية العربية الجديدة على شق يتعلق بـــ ماذا بعد؟.

ولا شك أن مأزق النظام العربي الرسمي قد تفاقم بعد هذه الجلسة، فقد وصف عملية السلام بأنها ماتت وسلمت لإسرائيل، ولجأ لمجلس الأمن لكي يبعث فيها الحياة فلم يعر الأمر أدنى التفات في تأكيد واضح لعقم النهج العربي الرسمي في إدارة الصراع مع إسرائيل.

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مصدر سابق، ص ٦٧.

## النظام العربي وظاهرة المقاومة

يتضح مما سبق أن النظام العربي الرسمي قد اخفق في أداء وظيفته في ما يتعلق بحماية الأمن القومي العربي، ولذلك كان منطقيا أن تبرز قوى المقامة غير الرسمية لتملأ هذا الفراغ الناجم عن عقم أداء النظام الرسمي، فثابرت المقاومة العراقية على أدائها على الرغم من ملابسات القتل العشوائي التي تحيط بها، والتي تمكن دوائر إعلامية عديدة من إن تصور ما يجري في العراق من منظور الحرب الأهلية فحسب، مع أنه من المؤكد إن المقاومة العراقية قد حققت نقلة نوعية في سنة ٢٠٠٦ تمثلت في قدرتها الحاسمة على التأثير في الساحة السياسية الأميركية الداخلية، إذ لم يختلف اثنان على إن ورطة السياسة الأميركية في العراق التي ينسب للمقاومة الفضل الأول فيها كانت هي السبب الرئيسي والمباشر في التحول الذي طرأ على الخريطة السياسية للكونجرس الأميركي من جراء تغير وضع الديمقراطيين فيه من الأقلية إلى الأغلبية، ناهيك بتزايد عدد أعضاء الكونغرس المعارضين لسياسة الإدارة الأميركية في العراق من الحزب الجمهورية نفسه، وعلى الرغم من إن السياسة الأميركية لا يمكن أن تتغير جذرياً من حزب لآخر فإن سيطرة الديمقراطيين الحالية على الكونغرس الأميركية وفوزهم المتوقع في الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٨ سوف يفتح الطريق بكل تأكيد إلى تغيير في الوسائل لا شك إن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق سوف يكون في مقدمة أولوياته خاصة في ظل توقع استمرار تصاعد المقاومة العراقية[1].

على الجبهة الفلسطينية استمر صمود المقاومة الفلسطينية وتواصلت قدرتها على تحقيق الانجازات وإن تمثلت المفارقة في إن سنة ٢٠٠٦ الذي كان يفترض أن يشهد نقلة نوعية لها لم يكن من أعوامها المميزة. بدأ السنة بانحياز الأغلبية الفلسطينية لبرنامج المقامة الذي حملت حماس رايته في الانتخابات التشريعية، ومع ذلك فإنه معضلة السلطة / المقاومة قد آتت أكلها في انحسار الدور المقاوم لحماس على صعيد الواقع، ذلك إنها أصبحت هدفاً مكشوفاً للاحتلال بعد أن تولت السلطة، وشغلت حيناً بمواجهة الحصار الخارجي الذي فرض عليها وحينا آخر بالخلافات مع فتح خاصة في ضوء ازدواجية السلطة بين رئيس ينتمي لفتح وحكومة تتبع حماس مع خلاف بين في توجهات كل مهما إزاء إدارة الصراع مع إسرائيل، وأدت هذه الخلافات غير مرة إلى عدم استقرار في الشارع الفلسطيني وصل إلى حد الاحتقان الكامل والذي انتشرت معه مؤشرات إلى عنف متصاعد بلغ في النهاية حد الاقتتال بالسلاح[2].

---

(1) مقلد إسماعيل صبري، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء، دراسة حالة في كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٥.

(2) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

غير أن سنة ٢٠٠٦ كان بلا شك هو سنة المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله، إذ صمدت هذه المقاومة في وجه العدوان الإسرائيلي الغاشم الذي وقع في صيف ذلك السنة، واستطاعت أن تحقق بكل المقاييس نصراً تكتيكياً واستراتيجياً على إسرائيل، وعلى الرغم من الجدل الذي دار حول نتيجة الحرب فإن الأمر الذي لا شك فيه إن المقاومة قد نجحت في حرمان إسرائيل من تحقيق أهدافها التكتيكية (تحرير الأسيرين الموجودين في قبضة حزب الله) والاستراتيجية (إخراج حزب الله من المعادلة العسكرية في المنطقة وربما من المعادلة السياسية في لبنان) كذلك نجحت المقاومة في أن تدق مسماراً جديداً في نعش الشرق الأوسط الجديد الذي بشرت به كوندوليزا رايس أبان الحرب والذي كان يراد له أن يؤسس على أنقاض إرادة المقامة في الوطن العربي.

ولا أدل على ذلك من أنه في الوقت الذي تصاعدت فيه شعبية حزب الله وأمينه العام عربياً إلى نحو غير مسبوق فإن حكومة إسرائيل واجهت – وبصفة خاصة رئيسها ووزير دفاعها – انتقادات حادة داخل إسرائيل، وعانت من تدهور مستمر في شعبيتها ولم يكن لدى الإسرائيليين أدنى شك في أنهم خسروا الحرب أو بعبارة أخرى عجزوا عن تحقيق أهدافهم منها، وأضاف تقرير الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط الصادر عن جامعة تل أبيب في نهاية السنة إن الحرب قد أظهرت تآكل قدرة الردع الإسرائيلية[1].

تمكنت المقاومة العربية في غير موقع إذا من أن تحقق انجازات حقيقية ومؤثرة فرضت نفسها على النظام العربي الرسمي الذي كان قد شهد اعتراض قوى رئيسية فيه على العملية العسكرية التي نفذها حزب الله قبل العدوان الإسرائيلي والتي اعتبرت السبب في قيام الحرب، كونها مغامرة غير محسوبة، والواقع إن هذا الموقف يتسق مع تطور موقف النظام العربي الرسمي من قضية مقاومة الاحتلال، فقد أتى على العرب الرسميين حين من الدهر كانوا يدعمون المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال. تشي بذلك مساندة مصر وغيرها من الدول العربية لثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي منذ نوفمبر ١٩٥٤، ومساندة مصر أيضا لثورة جنوب اليمن ضد الاحتلال البريطاني أكتوبر ١٩٦٣، واحتضان القمة العربية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وجيشها في سنة ١٩٦٤[2].

ثم جرت مياه جديدة في النهر العربي بعد أن صار رافدا لنهر عالمي جامح، فتحول التأييد الفعلي للنضال المسلح إلى تأييد لفظي، يكتفي فيه بعبارات التحية والإعزاز والإكبار، وعلى أحسن الفروض تأييد مرتعش بالمال يحدث حيناً ويتوقف أحياناً أخرى. ثم توقف العرب الرسميون عن عادتهم المفضلة في ممارسة السياسة بالكلام، فلم يعودوا يذكرون المقامة في فلسطين أو لبنان أو العراق بحرف إن خيراً أو

---

(1) مقلد إسماعيل صبري، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء، مصدر سابق، ص ٦٢.

(2) المصدر السابق ، ص ٧٠.

شراً. في البدء كانت الدوائر العربية الرسمية حريصة على أن تميز بحق بين المقاومة المشروعة والإرهاب المرفوض، وكان هذا التمييز لصالح المقاومة على أية حال طالما يعني أنه ليست كل مقاومة إرهاباً، ومع ذلك فقد استخدم من ناحية أخرى للتضييق على المقامة من منظور مطالبتها بالابتعاد عن أي عمل يكون ملتبساً بشبهة الإرهاب، ثم كان العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ مناسبة لتفرقة جديدة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة على اعتبار إن العمل المحسوب يكون بالرجوع إلى السلطة الشرعية وبالتشاور والتنسيق مع الدول العربية، لأنه من دون هذا سوف يكون هناك وضع بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول رأي أو قول.

وفي هذا الإطار انحاز مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد بالقاهرة في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ إلى وجهة النظر السابقة، لكن المقاومة صمدت، وقدمت نموذجاً أشعل جذوة الرأي العام العربي، وصعدت إسرائيل عدوانها الهمجي، وعلت النبرة الناقدة للمواقف العربية الرسمية داخل لبنان وفي وسائل إعلام عربية مستقلة عديدة، بالإضافة إلى ما بدا من إن ردود أفعال دولية جاءت أقوى على نحو يشعر بالخجل من مثيلاتها العربية، وفي هذا السياق بدا انه لا خيار للموقف العربي الرسمي، سوى إن يغير خطابه على اقل تقدير، ومن هنا جاءت الدعوة السعودية لمجلس وزاري عربي طارئ في بيروت عقد بالفعل في ٨/٧/ ٢٠٠٦ أي بعد قرابة شهر من بدء العدوان.

كانت لانعقاد هذا المجلس، دون شك، دلالاته الإيجابية، بغض النظر عما سبقه، فقد حمل مجرد الانعقاد في بيروت معنى محدداً، وهو إن أصحاب منطق المغامرات غير المحسوبة قد راجعوا أنفسهم، فاختفت من أعمال المجلس نبرة الانتقاد للمقاومة، ومن ناحية أخرى أفضت تلك الأعمال إلى واحدة من الحالات القليلة التي لم تتوقف فيها قراراته عند المستوى اللفظي، فتم تشكيل لجنة ثلاثية توجهت فوراً إلى نيويورك لنقل وجهة النظر العربية إلى المتداولين بشأن الصياغة النهائية لمشروع القرار الفرنسي – الأميركي في مجلس الأمن في ما يعد سابقة، فقد عانت قرارات الجامعة من افتقاد القدرة على التأثير وغياب المتابعة، ناهيك بعدم الالتزام بها، وقد أجرى الوفد الثلاثي اتصالات واسعة فضلا عن مشاركته في مداولات مجلس الأمن، وكانت الحصيلة إن الصياغة النهائية للقرار ١٧٠١ جاءت أفضل مما كان عليه مشروع القرار، وإن لم ترق إلى مستوى أداء المقاومة.

لا نستطيع أن نقيس على نحو دقيق درجة التأثير المحدد للدبلوماسية العربية بهذا الصدد، وربما يكون الرمز هو أهم: إن ثمة جماعة عربية تتحرك برأي واحد من خلف لبنان. على إلا ننسى إن الفضل الأساسي يرجع إلى صمود المقاومة وأدائها على نحو أجبر إسرائيل، وللمرة الأولى في تاريخ صراعها مع العرب، على السعي من اجل قرار دولي يخفف عنها العبء العسكري بعد أن عجزت طيلة شهر كامل عن تحقيق أهداف عدوانها ضد لبنان!هكذا أبقت المقاومة في لبنان ومعها المقاومة في العراق وكذلك فلسطين

على جذوة الأمل في نهوض عربي ضد الاحتلال يعيد للأمة كرامتها ويضعها على الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها[1].

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مصدر سابق، ص ٦٠ – ٧١.

## الاستنتاجات

حرصت طهران في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على تجنب الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة الأميركية، ورغم إدراكها المخاطر والتحديات التي تتبع الاحتلال الأميركي للعراق، إلا أن وقوع الاحتلال بالفعل بلور مزيداً من الاقتناع لدى الساسة لإيرانيين بأهمية تلافي التحرشات إلى طهران ذاتها؛ حيث تعاملت الأخيرة معها بدرجة عالية من العقلانية والبرجماتية[1].

### أولاً: الحرب الأميركية على العراق

أن جغرافية إيران وسكانها يعطيانها موقعاً مهيمناً وعمقاً استراتيجياً طبيعياً في الخليج، وبالتالي تتحدد الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ضرورة إنهاء النفوذ الأجنبي في المنطقة، انطلاقاً من قناعتها بأن الخليج ممر محلي وليس دولياً ومن ثم تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة على ضفتيه، ولا خلاف في هذا الأمر بين المحافظين والإصلاحيين، إلا بعد حرب العراق واجهت إيران مأزقاً جديداً؛ إذ اكتمل الطوق الأميركي حولها في أفغانستان والعراق وهو ما دفع إيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل في أمن الخليج:

**أولها:** محاولة ممارسة نفوذ لدى شيعة العراق، وذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية[2].

**وثانيها:** تطوير قدرتها النووية، وهو الأمر الذي أثير الجدل بشأنه مؤخراً لإدراكها أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة الأميركية، ويعزز من هذا أمر أن:

١- إدراج طهران ضمن محور الشر إلى جانب كوريا الشمالية والعراق.

٢- وجود تيار في الإدارة الأميركية يدعو لتغيير النظام الإيراني على غرار ما حدث في العراق.

**وثالثها:** الانفتاح الإيراني على الدول الخليجية الست، وهذا ما عكسته التفاعلات بين الجانبين خلال سنة ٢٠٠٣ على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة [3].

---

(1) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليلج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٢١١.

(2) بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي لصحيفة البيان، ٢٠٠٢/١٠/١٠.

(3) المصدر نفسه.

**ثانياً: السياسات الأميركية في المنطقة**

حاولت الولايات المتحدة الأميركية وما زالت فرض استراتيجيتها وسياستها على المنطقة ضاربة بعرض الحائط حق الشعوب في اختيار سياساتها وتحديد مصيرها السياسي، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، أعدت الولايات المتحدة الأميركية العديد من برامج الإصلاح المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تتبناها الدول العربية، ومنها بالطبع الدول الخليجية، وهذا ما أعلنه الرئيس الأميركي "بوش الابن" في خطاب ألقاه في السادس من شهر نوفمبر ٢٠٠٣ بأن الولايات المتحدة الأميركية قررت تنفيذ استراتيجية في الشرق الأوسط تستهدف الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في دول المنطقة[1].

هذا بالإضافة إلى المشروع الأخير الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة وهو مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وبهذه المبادرات الأميركية المفروضة على المنطقة تريد واشنطن السيطرة عليها في محاولة منها لتهميش أي دور فاعل وبخاصة الدور الإيراني. ونلاحظ أن إيران كانت قد بدأت تستشعر الخطر الأميركي من خلال تهديد الولايات المتحدة الأميركية لها وخاصة بعد غزو العراق[2]، وبدأت تستجيب لبعض مطالبها والتي تمثلت في السماح للجان الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المنشآت النووية للتأكد من أنها تستخدم للأغراض السلمية، كما اتجهت إيران في الفترة الأخيرة إلى تحسين وتدعيم علاقاتها بالدول الخليجية من أجل أن يكون لها دور فاعل في منطقة الخليج، ولكن على أساس من الحوار المتبادل والاحترام والندية بين الطرفين الإيراني والخليجي، وحتى تفوت الفرصة على الولايات المتحدة الأميركية الراغبة في تثبيت وجودها في منطقة الخليج كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على المنطقة بأسرها[3].

**ثالثاً: تزايد التهديد الإسرائيلي**

مثل تزايد التهديد الإسرائيلي ومحاولة تل أبيب احتلال دور متميز في منطقة الخليج ضغطاً آخر على إيران في اتجاه تعديل سياستها الخارجية وخاصة الأمنية، حتى تبعث برسالة ضمنية إلى إسرائيل مفادها أنها لن تسمح لها بتهميش دورها في المنطقة، وانطلاقاً من ذلك بدأت إيران تقترح على دول الخليج إمكانية بناء نظام أمني خاص بالطرفين الإيراني والخليجي حتى تضطلع فيه بدور رئيسي وتفوت الفرصة

---

(1) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج، ١٩٦٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدولة العربية، ١٩٩٣، ص٣٥١ .

(2) د. مرسي محمود عبد العليم، الثقافة..والغزو الثقافي في دول الخليج العربية..نظرة إسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥، ص٤٣١.

(3) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

على إسرائيل حتى لا تفرض الأخيرة نظريتها الأمنية[1]. وقد كان لإسرائيل عدة محاولات في اختراق العالم العربي عبر عدة محاولات ويشير الدكتور حسان حلاق في كتابه التيارات السياسية في لبنان أنه " في أوائل عام ١٩٤٦، أعيد الحديث عن مشروع سورية الكبرى، وأكد الدكتور عبد الرحمن الكيالي – نائب حلب في المجلس النيابي السوري– لصحيفة "جمهوريت" التركية في مقابلة مع الصحافي التركي عمر رضا دوغرول، بأن أصحاب مشروع سورية الكبرى هم من الصهيونيين، وأنهم هم المستفيدون من تحقيق المشروع. ومما قاله: أن هذه الفكرة صحيحة من حيث الأساس، ولكن في ظهرانينا دخلاء هم الصهيونيون وهم الذين يريدون بث هذه الفكرة وإخراجها إلى حيز الوجود أمثال الدكتور سافيس الأستاذ في الجامعة العبرية، وجانونسكي، رئيس حزب اليهود الأحرار، وهم يسعون إلى بسط نفوذ الصهيونية على مدى أوسع، وجعل دولتها تمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط وسيناء إلى خليج البصرة ومنطقة دجلة وجبال طوروس. وهذا هو سبب سعي الصهيونية إلى توحيد شرقي الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان في مملكة الشرق الكبرى. وأضاف الكيالي قائلاً: وسوريا الكبرى فكرة حسنة جداً، ولكن كي يفيد العرب منها يجب أن يتخلصوا من الصهيونية، وإلا فإنها تعود عليهم بالشر الوبيل لأن الصهيونية تبسط بذلك نفوذها على جميع الأقطار العربية وتجعل العرب أقلية خاضعة لأكثرية يهودية. وكانت صحيفة "النهار" قد نشرت هذا التصريح تحت عنوان ملفت للنظر وهو "المارونية بلبنان والصهيونية في فلسطين تحولان دن تحقيق مشروع سوريا الكبرى".[٢]

وبهذا يمكننا القول إن إيجاد صيغة موحدة لأمن الخليج أمر بالغ الصعوبة والتعقيد في آن واحد بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

على الرغم من القبول الواسع للنفوذ الأجنبي في دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره الأكثر قدرة على توفير الحماية، إلا أن الاتجاهات الأصولية لا تزال تمثل تحدياً لهذا النفوذ.

تظل العلاقات الإيرانية – الأميركية التي تشهد حالات من المد والجزر أحد أهم معوقات إيجاد نظام أمني مستقر في منطقة الخليج العربي، فمن المستبعد أن تتخلى إيران عن سياساتها المتمثلة في دعم الشيعة في العراق بالإضافة إلى استمرار الدعم الإيراني لحزب الله والمنظمات الفلسطينية (الرافضة لعملية السلام)، فضلاً عن سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية وهي قضايا من شأنها أن تزيد من التوتر الراهن في العلاقات الإيرانية – الأميركية.

وإزاء هذا الوضع فإن واشنطن أمامها خياران بشأن طهران، كلاهما يؤدي إلى ديمومة عدم الاستقرار في الخليج:

---

(1) غرابية إبراهيم، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

(٢) د. حلاق حسان، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٢ – ١٩٥٢، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٣٥٧.

**أولهما:** النفوذ قبالة السواحل الإيرانية واعتراض ناقلات النفط في حالة أي طارئ، والجدير بالذكر أن هذه الآلية أخفقت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين لأن إيران كان لها نفوذ واسع، أما اليوم فيرجح نجاح تلك السياسة بدرجة كبيرة[1].

**وثانيهما:** إقدام الولايات المتحدة الأميركية على غزو إيران، إلا أن ها ستكون مغامرة أمريكية ذات عواقب وخيمة، حيث إنه إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية قد استطاعت دخول العراق دون صعوبات كثيرة فإن هذا الأمر لا ينطبق على إيران، نظراً لزيادة سكانها وكبر مساحتها بالمقارنة بالعراق، فضلاً عن وعورة أراضيها ناهيك عن العقيدة الإيرانية التي تجعل الالتفاف حول النظام في وجه التهديدات الخارجية واجباً مقدساً ومن ثم فإن اللجوء إلى هذا الخيار أمر غير وارد.

إذا كانت عودة العلاقات الخليجية – العراقية إلى سابق عهدها قبيل الغزو العراقي لدولة الكويت سنة ١٩٩٠ تمثل أحد أهم دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فإن هناك معوقات لعودة تلك العلاقات على الأقل في الوقت الحالي[2].

وبالتالي يمكن القول إن أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بشكل وثيق بمصالح أربعة أطراف رئيسية هي الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران، حيث تسعى الأولى إلى الحيلولة دون أن يتجاوز أي طرف من الأطراف الإقليمية القوة التي تمكنه من التحكم في مقاليد الأمور في المنطقة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الأميركية فيها، والتي يأتي في مقدمتها ضمان استمرار الحصول على النفط الخليجي بأسعار معقولة، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي لتلك المنطقة ودورها في دعم التوجهات الأميركية بشأن منطقة الشرق الأوسط عموماً، أما دول مجلس التعاون الخليجي فتهدف إلى إيجاد نظام أمني يضمن لها مقومات البقاء في مواجهة قوتين متناميتين إيران والعراق، فالعراق الجديد بغض النظر عن نظامه القادم ستظل محاولاته للحصول على منفذ بحري واسع قائمة، وأخيراً ترى إيران أن لها نفوذاً طبيعيا في منطقة الخليج لا ينبغي منازعته من قبل أي قوة سواء كانت إقليمية أو دولية. ويعني ما سبق أن هناك حاجة لإيجاد صيغة أمنية لمنطقة الخليج تراعي مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية بشكل متوازن[3].

---

(1) تييري ميسان، رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢، ص ٢١٧.

(2) ليبمان توماس، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، ترجمة: حسين صلاح، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٨٢.

(3) إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج، ٦٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ١٩٩٣، ص ٢٩٣.

# الفصل الرابع

# ثقافة المجتمع في الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت نموذجاً ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٨

## محاور الفصل الرابع:

أولاً: تطور العلاقات الأميركية الخليجية على مرحلتين.

ثانياً: التعاون الثقافي وإعادة النظر في مناهج التعليم والمقررات الدراسية.

ثالثاً: هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج العربي؟

رابعاً: وسائل الولايات المتحدة الأميركية لطمس الثقافة العربية

خامساً: الإجراءات التي تبنتها أميركا في سبيل تغيير الثقافة في الخليج العربي.

سادساً: رؤية المؤسسات الصحفية الدولية لأوضاع الصحافة في الخليج العربي.

**تمهيد:**

الثقافة في أي مجتمع هي ثمرة تفاعلات هذا المجتمع مع نفسه ومع البيئة المحيطة به، ولما كانت الثقافة هي المنظم لجميع السمات المميزة للأمة، من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية وقيمية، سعت العديد من الدول والإمبراطوريات الإستعمارية إلى غزو الدول الأخرى ثقافياً لتحطيم مقوماتها واحتلال عقول أبنائها لدوام الهيمنة على الإرادة والإمكانات القومية، إلا أن الخبرة التاريخية أثبتت نصرها عسكرياً وهزيمتها ثقافياً.

ومن هنا يمكن القول بوجود ثقافات قوية من الصعب اجتثاثها أو التأثير فيها، ويأتي على رأسها الثقافة العربية والتي من أهم روافدها الدين واللغة، وما سعت إليه هذه الدول الإستعمارية سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تحقيقة في علاقاتها مع دول العالم ومنها الدول العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة بأشكال وبأساليب شتى، لما تتمتع به هذه المنطقة من موقع متميز، حيث تتوسط قارات بأكملها، ويعتبر البحر جزءاً أساسياً في تركيبة دولها، مما أتاح لسكانها التعامل والإحتكاك مع الشعوب الأخرى، وقد كانت التجارة هي وسيلة الإتصال بين الخليج ومناطق الحضارات الأخرى الفارسية والهندوسة والإفريقية، إلى أن توحدت ثقافياً في العصر الإسلامي بالدين واللغة، لتصبح جزءاً من دولة وتاريخ واحد، هي الدولة العربية الإسلامية، واستمرت هذه الوحدة التلقائية مع تعرض المنطقة لمحاولات خارجية لتفتيت هذه الوحدة الثقافية، ما يدعونا إلى التساؤل: هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج العربي؟

هذا ما نحاول استعراضه من خلال تناول تطور العلاقات الثقافية بين أميركا ودول الخليج ومدى تأثر الثقافة العربية عامة والخليجية خاصة. ومعرفة الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية في محاولتها طمس هذه الثقافة. وتأثير ذلك كله على مستقبل العلاقات الخليجية – الأميركية.

## أولاً: تطور العلاقات الأميركية الخليجية على مرحلتين

### العلاقات الخليجية – الأميركية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

نظراً للطبيعة الجغرافية لدول الخليج كانت بداية العلاقات الخليجية – الأميركية تجارية، حيث ارتبطت واشنطن بالدولة العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر من القرن العشرين؛ مما أسفر عن توقيع اتفاق امتياز سنة ١٨٣٠ أتيح للولايات المتحدة بموجبه الدخول إلى الخليج وتعيين وكلاء لها هناك، والحصول على نفس الحقوق المتاحة للقوى الإستعمارية الأخرى، وترافق مع هذا النفوذ للعديد من الأنشطة المصاحبة، كان أبرزها الإرساليات التبشيرية التي ارتبطت بشكل أساسي بنشاط الكنائس، وعرفت "بالإرسالية العربية" التي تتبع المذهب البروتستانتي لبدء التبشير في الجزيرة العربية[1].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وسقوط الدولة العثمانية، واصلت الولايات المتحدة الأميركية نشاطها التبشيري والثقافي والإقتصادي، حيث تأسست البعثة الأميركية للإغاثة في الشرق الأدنى وحملت اسم "مؤسسة الشرق الأدنى"، وشمل نشاط هذه الهيئة توطين المهاجرين، والتنمية الإقتصادية، والإسكان والصحة والتعليم، وتوسعت شبكة المدارس الإرسالية، وتوجه الإهتمام نحو الشؤون الطبية مثل إنشاء الكنيسة الإصلاحية الأميركية، والتي قامت بإنشاء عدة مستشفيات في "العمارة" في العراق، و"مطرح" قرب مسقط، وبالنسبة للأنشطة الثقافية فقد تمثلت في التنقيب عن الآثار[2].

ولكن يمكن القول إن جهود الأميركيين في مجال التبشير فشلت لاعتقادهم الخاطئ بأن الفقر المستشري في الخليج سيساعدهم عن طريق الأعمال الخيرية على جذب بعض السكان إلى المسيحية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حصلت الدول الخليجية على الإستقلال السياسي بالتدريج وسعت الدول القطرية لبناء وجودها ودورها السياسي. كما بدأت الولايات المتحدة الأميركية على الفور مع إرهاصات نهاية الحرب الثانية بملء الفراغ الناجم عن أفول القوة العسكرية البريطانية في المنطقة ١٩٧١[3]، حيث استأنفت عملها من خلال ترسيخ مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تمثلت في المدارس والكنائس والإرساليات والمستشفيات التي تبدو في ظاهرها مؤسسات ثقافية أو تعليمية أو صحية في كل من البحرين والكويت وسلطنة عمان، ولكنها كانت تستغل هذا النشاط في القيام بأعمال الغزو الفكري. ورغم أن ذلك الغزو الفكري لمنطقة الخليج صاحب الاحتلال البريطاني في المنطقة من القرن التاسع عشر

---

(1) د. الحنفي عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣١٠.

(2) المصدر نفسه، ص ٢١١.

(3) غنيمي زين الدين عبد المقصود، الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية، إشراف ومراجعة عبد الله يوسف الغنيم ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١، ص ١٤٥.

من القرن العشرين، واستفاد من وجوده، واعتمد على نفوذه إلى حد بعيد إلا أنه من الملاحظ التركيز الشديد لمؤسسات ذلك الغزو[1]، فقد أنشئت في دولة واحدة مثل الإمارات العربية المتحدة أربع عشرة مدرسة في الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٨٦ وتتكون بعض هذه المدارس وخاصة كبيرة العدد منها، من أكثر من مدرسة، وأحياناً ثلاث مدارس (روضة – متوسط – ثانوي – وأحياناً مدارس للبنين والبنات)، إضافة إلى مدارس مماثلة في كل من البحرين والكويت، وقد جاء إنشاء هذه المدارس تحت دعاوى أنها لأبناء الجاليات الأجنبية، ولكن من خلال الرجوع إلى أعداد الطلبة والطالبات في هذه المدارس نجد أن النسبة الغالبة هي لأبناء المسلمين لا أبناء الأجانب، إضافةً إلى أن إدارة هذه المدارس (المدرسين والمدرسات) من الرهبان والراهبات، فضلاً عن أن مناهج هذه المدارس تتفق ومناهج التعليم في أميركا وبريطانيا وفرنسا بما فيها اللغة العربية والتربية والإسلامية التي فرضت بقرار من هيئات التعليم في الدول الخليجية آنذاك، كما أن اللغة الإنجليزية هي الأساس[2].

كما كانت هناك مخالفات صريحة لتوجهات المجتمع الذي توجد فيه المدارس، حيث قامت مدرسة الشويفات الدولية بالشارقة التي أسست سنة ١٩٨٦ بتدريس كتاب في التاريخ يتناول "تاريخ دولة إسرائيل"، إلا أن وزارة التربية والتعليم طلبت من المدرسة إلغاء الكتاب لكن الأخيرة اكتفت بحذف هذا الباب من الكتاب.

كما يتم تدريس كتب تاريخية تتناول بطولات وشخصيات غير إسلامية مثل "نابليون بونابرت" و"كريستوفر كولمبس" و"ماركو بولو" و"الكابتن سكوت"، و"الإسكندر الأكبر"، وتقدم هذه المدارس أيضاً في إطار غزوها الثقافي مناهج مشوهة عن الإسلام وبعيدة عن العقيدة الإسلامية، وطعنت في المصادر الإسلامية (القرآن والسنة) وخلطت بينها وبين الإجتهاد.

وعلى الرغم من محاولة هذه الإرساليات والكنائس إيجاد موطئ قدم لها في عقول ونفوس وأرواح أبناء الخليج، إلا أن ها كانت من العوامل التي شجعت على التربية الإسلامية وعلى التعليم الحديث في المنطقة كرد فعل معاكس[3].

وأثناء الحرب الباردة أعلن الرئيس الأميركي ترومان سنة ١٩٤٩ برنامج النقطة الرابعة القائم على كسب الشعوب بالإصلاح الإقتصادي، وتقوية الأمم المعادية للشيوعية، وتقديم المعونات للدول، وتولت المخابرات المركزية CIA تكوين واجهة ثقافية تحارب الشيوعية بالوسائل الثقافية واستخدمت في ذلك

---

(1) فرانسوا شاتليه، تاريخ الايديولوجيات. إيديولوجيا الغزو، مصدر سابق، ص ١٢١.

(2) هيكل فتوح أبو الذهب، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) ربيع ٢٠٠٠، ص١٨٦ – ١٨٨.

(3) المصدر نفسه، ص ١١٣.

المنشقين عن الشيوعية والمراكز الثقافية وأفلام السينما والمحاضرات والموسيقى وترويج الذوق الأميركي في الملبس والغناء والفن.

وتم تعبئة مؤسسات تبدو طوعية خاصة مثل مؤسستي فورد وروكفلر في الحرب السياسية على الشيوعية، وقدمت هذه المؤسسات منحاً مالية كبيرة لأنشطة ترعاها وتنسقها المخابرات الأميركية، مثل شراء كتب وأعمال روسية ممنوعة وتمويل معهد الفن المعاصر، والدعم المباشر لمنظمة الحرية الثقافية[1].

وبناءً على ما سبق قررت الولايات المتحدة الأميركية غزو الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج ثقافياً بنشر الثقافة الأميركية في الوقت نفسه الذي تحارب فيه انتشار الثقافة والأيديولوجية السوفييتية، حيث بدأت بث إذاعة "صوت أميركا" في تقديم خدماتها المنتظمة الموجهة للعالم العربي والخليجي منذ سنة ١٩٥٠، وقد اهتمت هذه الإذاعة بالأعداء الأيديولوجيين أكثر من الأصدقاء؛ واعتمدت أسلوب الأخبار والتعليقات القصيرة والموسيقى والبرامج الخفيفة وهي من أكثر الأشياء جذباً للمستمتعين؛ مع التركيز على الطبيعة السريعة للمجتمع الأميركي وتاريخه وثقافته، وشرح السياسة الأميركية تجاه البلدان المستهدفة، وتبرير سياستها في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من القدرة الهائلة التي كانت تتمتع بها إذاعة صوت أميركا كإذاعة موجهة استخبارياً.. فإن تأثيرها في دول الخليج ظل محدوداً؛ لأن المستمع لم يكن متلقياً سلبياً بل كان يدرك أن موقف الولايات المتحدة الأميركية لا بد أن ينعكس على موقف الإذاعة من قضايا المنطقة؛ وهو ما كان يجعله حذراً في تلقي المعلومات، خاصة وأنه يعرف مدى الإنحياز الأميركي لإسرائيل[2].

ومع ذلك شهد المجتمع الخليجي تغيرات ثقافية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، خاصة بعد اكتشاف البترول واستيراد العمالة الأجنبية وانفتاحه على ثقافات جديدة، إضافة إلى أن هذه الدول أصبحت سوقاً مفتوحة لمعظم ما أنتجته وأبدعته الحضارات الأخرى، بحيث تغيرت صورة المدن الخليجية وأصبحت تضاهي المدن الأوروبية والأميركية في كثرة محلاتها، ومعارضها ومنتجاتها[3]، وخصوصاً مع تزايد القدرة الشرائية هناك، كما تأثرت القيم والعادات في دول الخليج بشكل ملموس، فتغير شكل الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، واتسعت المدن، وانصرفت أعداد من الخليجيين عن العمل اليدوي الذي يحتاج إلى بذل الجهد والعرق بعد أن قامت العمالة الأجنبية بدلاً عنهم بكل شيء تقريباً،

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، بيروت،٢٠٠٥، ص ٢٣٣.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، عالم الكتب ، بيروت، ٢٠٠٧ ،ص ٤٢٩.

(3) المصدر نفسه، ص٤٣١.

حتى في مضارب البدو، كما زاد إقبال الطلبة الخليجيين على التعليم بعد أن هيأت لهم حكوماتهم فرصة واسعة، من المدارس الإبتدائية حتى التعليم العالي، وسافر الكثير منهم للدراسة بالخارج، سواء على نفقتهم الخاصة، أو نفقة حكوماتهم التي اهتمت بهذا الجانب بقصد تعليم وتدريب أبنائهم حتى يحلو محل الخبرات الأجنبية، كما امتدت العملية التعليمية لتشمل العنصر النسائي[1].

وكذلك أصبح سفر الخليجيين خلال أشهر الصيف إلى أوروبا وأميركا وجنوب شرق آسيا جزءاً من حياتهم الجديدة، حيث تخرج ألوف مؤلفة منهم كل سنة لقضاء الصيف هناك للإستمتاع بما عند الآخرين، بل وأصبح نفر غير قليل منهم يمتلكون مساكن[2].

جاهزة للإستعمال عند وصولهم. ولكن نظراً لما أحدثه الثراء المادي واقتصار دوره على تسريع التطور الإقتصادي، ومن ثم الإجتماعي والثقافي، بدأت تظهر المجلات الثقافية في المنطقة (مجلة "البعثة" و"العربي" في الكويت ومجلة "صوت البحرين") وكذا الأندية الأدبية، والتي لعبت دوراً طليعياً في إدخال عناصر ثقافية جديدة مستمدة من التاريخ العربي والإسلامي لتواجه بها الغزو الثقافي الأميركي[3].

## العلاقات الخليجية – الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثر كبير على تشكيل صورة العرب لدى الغرب، وخاصة عقب الإعلان عن مسوؤلية بعض من يحملون الجنسية السعودية عن الحادث، حيث تعرض المواطنون العرب والمسلمون لأكبر حملة تشويه استهدفت الربط بين كل ما هو إسلامي بالممارسات الإرهابية[4] ، وهو ما أعاد إلى الأذهان بعض الكتابات التي ربطت الإرهاب بالإسلام وحذرت من الخطر الإسلامي على الحضارة الغربية وقيمها وثقافتها، وصورت الدين الإسلامي على أنه بديل الخطر السوفييتي الزائل، ومنها التقرير الصادر سنة ١٩٩٠ من جانب شهرية "أطلانتيك مانثلي"، تحت عنوان "جذور الغضب الإسلامي "لبيرنارد لويس، وأفكار صموئيل هنتنجدتون، أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد جون الاستراتيجية في جامعة هارفارد، التي استندت إلى فرضية مفادها أن المصدر الرئيسي للصراعات في عالم ما بعد الحرب

---

(1) المصدر السابق، ص ٤٣٩.

(2) عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة، ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٩)، يناير ٢٠٠٤، ص ٣٣ - ٣٧.

(3) العيسوي أشرف سعد، رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج: ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧) مصدر سابق، ص٧٩ - ٨٣.

(4) د. الحسن عمر، اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقضايا العربية المصرية، افتتاحية مجلة شؤون خليجية، عدد (٣٥)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٣، ٣٢ - ٣٧.

الباردة لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً – بل سيكون ثقافياً، ودعا إلى إذكاء روح الصراع بين بعض الحضارات على شرط أساسي هو إعلان الحرب القاسية على الحضارة العربية الإسلامية[1].

وكذلك مشروع القرن الأميركي الجديد في سنة ١٩٩٧ كمنظمة غير ربحية من قبل سياسيين ومفكرين وكتاب ينتمون إلى اليمين المسيحي المتطرف، ومن أبرز أعضائها المؤسسين: ديكتشيني، نائب الرئيس الأميركي، ودونالد رامسفيلد، وزير الدفاع، وبول وولفويتز، وكيل وزارة الدفاع، وجون بولتون، مدير المشروع، الذي عين فيما بعد وكيلاً لوزارة الخارجية لمراقبة وحظر التسلح، ويتولى إدارتها وليم كريستول: رئيس تحرير مجلة "ويكلي ستاندرد" السابق، وهو محلل وكاتب ومعلق سياسي وعمل رئيساً لموظفي مكتب نائب الرئيس الأميركي الأسبق دان كويل في عهد إدارة "بوش" الأب. وهدف المشروع إلى تأسيس هيمنة أمريكية على العالم من خلال ترويج السياسة الدفاعية والخارجية الأميركية لعصر ما بعد الحرب الباردة، وهي سياسة تجمع بين القوة العسكرية ونشر المبادئ والثقافة الأميركية في الخارج[2].

ولوضع هذه المفاهيم محل التطبيق، لجأ بوش إلى إعلان الحرب ضد أفغانستان على أساس أنها "الحرب الصليبية" وذلك أثناء حفل تذكاري عزائي لضحايا تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالكاتدرائية الوطنية بواشنطن، كما أعدت لجنة مشتركة من مجلس الشيوخ والنواب – تم تشكيلها سنة ٢٠٠٢، للتحقيق في مسؤولية وأسباب الفشل في منع هجمات سبتمبر ٢٠٠١ – تقرير الكونجرس الأميركي الذي نشر يوم ٢٠٠٣/٧/٢٤، ووجهت فيه انتقادات إلى السعودية فيما يتعلق بمسؤوليتها عن هذه الهجمات، حيث اتهم التقرير في ٢٨ صفحة منه المملكة أنها موّلت عملية تنفيذ هذه الهجمات الإرهابية وبأنها كانت على علم بأن الجماعات التي تلقت التبرعات السعودية استخدمتها في تمويل الإرهاب[3].

وكان نتيجة ذلك زيادة حالات العنف والتمييز، واستمرار الإنتهاكات غير الدستورية والقانونية والتي وصلت إلى أرقام قياسية، وامتدت إلى الطلبة العرب والخليجيين، حيث شنت الإدارة الأميركية حملة اعتقالات كبيرة بين الطلبة العرب في الجامعات، فضلاً عن احتجاز المئات منهم قيد التحقيق لشهور دون تهم محددة[4].

---

(1) كامل ريمون ماهر ، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

(2) العيسوي أشرف سعد، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية لربط السعودية بالإرهاب، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣١)، ٢٠٠٢، ص ٢٩٦ - ٣٠١.

(3) عبد الرازق السعدون، العلاقات السعودية – الإيرانية: من التوتر إلى التقارب ١٩٨٣، ٢٠٠٠، بحوث دبلوماسية، العدد (١٠)، ٢٠٠٢، ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

(4) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٢٦)، يناير ٢٠٠٠، ص ٨٧.

وأكد تقرير لوكالة قدس برس في أميركا نشر في ٢٠٠١/١٢/٢٩ أن أعداداً كبيرة من الطلبة العرب تقدر بالآلاف قد عادت إلى أوطانها الأصلية بشكل نهائي أو مؤقت، بينما فكرت في أعداد إضافية في العودة بالفعل؛ وذلك نظراً للممارسات العنصرية والإعتداءات التي تعرضوا لها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فعلى سبيل المثال عاد ٢٤ طالباً من بين ٦٢ طالباً إماراتياً في جامعة ولاية كاليفورنيا إلى بلادهم[1].

ومن المعروف أن عدد الطلبة العرب الوافدين في الجامعات والمعاهد العليا الأميركية يزيد على أربعين ألف طالب، مما سيؤثر على تدفق الملايين من الدولارات سنوياً عليها، كما أنهم سيخسرون سفراء جيدين لـــ "نمط الحياة الأميركية" في الشرق العربي الإسلامي، وسيؤثر على أعداد "النوابغ" القادمين للدراسة في جامعاتها من العالم العربي والبلدان الإسلامية والعالم الثالث ككل؛ الذي يسهمون بشكل كبير في تعزيز التفوق الأميركي الذي لا يُضاهى بالمزيد من القدرات العلمية، والتقنية، والصناعية، والإقتصادية، وهي الظاهرة المعروفة بـــ "تزيف الأدمغة" من الدول النامية إلى الدول الصناعية[2].

وفي إطار حربها ضد الإرهاب شنت واشنطن حملات على عدة جبهات طالت دول الخليج العربي، ومنها:

**أ- الجمعيات الخيرية:**

شنت أميركا حملة انتقادات واسعة النطاق على البنوك الإسلامية والمؤسسات الخيرية الخليجية والإسلامية، حيث اتهمت الإدارة الأميركية والصحافة الغربية هذه الجمعيات بتمويل الحركات الإسلامية المنفذة للعمليات الأرهابية، واتخذت الدول الغربية العديد من الإجراءات ضدها للتضييق على نشاطاتها ومصادرة وتجميد أرصدتها المالية... وملاحقة مدرائها[3].

وقد مارست واشنطن ضغوطاً قوية على دول الخليج من أجل حملها على تشديد مراقبة الجمعيات الخيرية بها من خلال إجراءات اعتبرها البعض تدخلاً في شؤونها الداخلية، وقد سمحت دول المجلس للعديد من الوفود الأميركية والغربية بالإطلاع على أوضاع هذه الجمعيات للتأكد من أن دورها إنساني

---

(1) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مجلة شئون خليجية، العدد (٣٨) مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٤، ص ٢٧٦.

(2) عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠٠٠، ص ٥٤.

(3) د. عماد جاد، العلاقات الخليجية – الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، عدد (٢٩)، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢، ص ٣٣٩.

بحت ولا علاقة لها بأن تنظيمات "إرهابية"، كما راجعت نشاطات هذه الجمعيات وتنظيمها، واتخذت إجراءات لمواجهة عمليات غسل الأموال سواء من خلال توجيهات للبنوك بشكل مباشر ومطالبتها ببحث سجل تعاملاتها، أو من خلال إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال.

ويرى البعض أن الحرب التي يشنها الغرب على الجمعيات الخيرية العربية والإسلامية تعود إلى بدايات القرن التاسع عشرمن القرن العشرين، عندما بدأ تأسيس هذه الجمعيات كرد فعل على اجتياح الإرساليات التبشيرية الغربية للدول العربية والتي جاءت مرافقة للإستعمار وفي حمايته للترويج لمشروعات المستعمر الثقافية والعلمية، حيث تصدت لها الجمعيات العربية والإسلامية للحفاظ على هويتها وهو ما تسبب في اصطدامها بالإستعمار الذي حاول تقييدها والسيطرة عليها، إلا أن هذه الحرب أصبحت أكثر شراسة وقوة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعد تصنيفها ظلماً كأحد أهم مصادر تمويل "الإرهاب" في العالم، حيث رأت أن تلك الجمعيات من أشد القوى الرافضة للعولمة الثقافية والتغريب، وأنها حققت من جوانب الوحدة للأمة الإسلامية ما لم تستطع بعض الكيانات السياسية تحقيقه، ولذلك حذرت بعض الفئات في المجتمعات الخليجية من أن إغلاق هذه الجمعيات وسيلة لتدمير ما ترمز إليه المؤسسات الخيرية الإسلامية[1]، فهي القوة الحقيقية لأي دولة، إذ إن قوة أي دولة تنبع من قوة مؤسسات المجتمع الأهلية الخيرية بها، فهي خط الدفاع الأول للحكومات والشعوب، ولأن هذه المؤسسات تمثل رمزاً من رموز الوحدة الإسلامية والوحدة الوطنية حيث التكافل والتعاون بلا حدود جغرافية أو سياسية.

**ب- مناهج التعليم:**

تهتم أية أمة كل اهتمام بالتمسك بمقوماتها وثوابتها، وتربي الأجيال عليها من خلال مؤسساتها التربوية ومناهجها الدراسية، فتنطلق في بناء وتطوير المناهج من عقيدتها وقيمها وفكرها وثقافتها وخصائص مجتمعها، فهذه المقومات، هي أساس وجودها، ودليل أصالتها، ورمز هويتها، وعلامة تميزها عن غيرها من الأمم[2].

والمنهج والكتاب المدرسي في أي بلد له دور مهم وبارز في بناء وتشكيل شخصية الأفراد والمجتمع وفقاً لمقوماته ومنطلقاته العقيدية والفكرية، ولذلك فإنه يعكس تطلعاته وطموحاته وآماله في

---

(1) هيكل فتوح أبوذهب، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ص ٢٨٩.

(2) عبد الغني محمد شحات، الصراع بين المعتدلين والمتشددين والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ص ٣٢١ - ٣٢٦.

أجياله القادمة، وفي صورة المجتمع الحاضرة والمستقبلية، وهذا ما تحرص عليه الدول الغربية؛ حيث تعزز مقوماتها العقيدية والفكرية من خلال عرض البعد الديني لمناهجها[1].

ومنذ أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١، وبعد احتلال العراق ٢٠٠٣ والولايات المتحدة الأميركية ترسم استراتيجية تهدف إلى تغيير واقع المجتمعات الإسلامية، إحدى ركائزها تغيير المناهج وفق الرؤية الأميركية، والتي بدأت بمشروع "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط.. بناء الأمل للسنين القادمة"، وهو المشرع الذي طرحه وزير الخارجية الأميركي كولن باول بمؤسسة التراث بواشنطن في ٢٠٠٢/١٢/١٢، وانطلق فيه من رصد بعض المظاهر السلبية في المنطقة والتي أوضحها تقريرا التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ الصادران عن الأمم المتحدة[2].

وتم الإعلان عن تعيين نائب وزير الخارجية الأميركي (ريتشارد أرميتاج) كمنسق لكل البرامج المنبثقة عن المبادرة الجديدة، ويعمل على متابعتها – أيضاً – مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (وليام بيرنز) ونائبته (إليزابيث تشيني) ابنة نائب الرئيس (ديكتشيني).

وتركز المبادرة على حرب الإرهاب في الشرق الأوسط، والإهتمام بالإصلاح التعليمي، بتحديث التعليم، وتغيير المناهج، وتغيير نمط المدارس، والتركيز على تعليم الفتيات، وتوفير منح دراسية لإبقاء الفتيات في المدارس وتوسيع التعليم أمامهن، وتدريب المعلمين، وتعليم اللغة الإنجليزية، ويتبعها في ذلك عدد من أبناء المسلمين المستغربين الذين هاجموا المناهج بصورة عامة، ومناهج العلوم الشرعية بصورة خاصة. فالإستراتيجية الأميركية المعلنة منذ هذه الأحداث ترتكز على ضرورة إجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية. كما أن وزير الدفاع الأميركي "دونالد رامسفيلد" دعا في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ضرورة إحداث تغيير سياسي يركز على "حرب الأفكار، وكسب العقول والقلوب"، لأن هزيمة الإرهاب، كما يرى، لن تكون فقط بالقوة العسكرية، ولكن أيضاً بمحاربة الأفكار التي تغذيه. ولهذا حذر من خطر المدارس الدينية في العالم العربي والإسلامي بدعوى أنها "تقوم بتجنيد الشباب المتشددين"، واقترح إقامة وكالة معلومات تابعة للحكومة للمساعدة في "شن معركة العقول" باعتبارها ضرورة في الحملة ضد "الإرهاب"[3].

---

(1) مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عـــدد (٣٤)، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٨٨ – ٢٩٠.

(2) ملف مجلة شؤون خليجية الخاص بـــ التطور السياسي في دول مجلس التعاون، العدد (٣٥)، خريف ٢٠٠٣، ص ٥٩.

(3) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤، ص ٣٨.

وتعددت أساليب الهجمة الأميركية على المناهج التربوية ما بين طرح مشاريع بديلة، وتوجيه انتقادات لمحتواها من خلال ندوات ومؤتمرات ودراسات متخصصة أعدت لتحليلها.

فقد نشر "توماس فريدمان" مقالاً بعنوان: "إما أن تتخلص أميركا من الشاحنات الصغيرة أو يتخلص السعوديون من المناهج الإسلامية المدرسية"، فالولايات المتحدة الأميركية تريد من العرب حذف كل تاريخ من شأنه رفض الصهيونية وقد تم بالفعل تشكيل لجنة داخل الخارجية الأميركية أطلق عليها "لجنة تطوير الخطاب الديني في الدول العربية والإسلامية"[1]؛ تحمل على عاتقها تحقيق أمور شُرع في تنفيذها بالفعل، منها:

١ – أن لفظة "الجهاد" يجب أن يتم قصر معناها على جهاد النفس فقط من دون القتال أو التحريض عليه.

٢ – أن لفظة "اليهود" في القرآن والسنة يجب أن تفسر على أنها تعني مجموعة من البدو المتنقلين الذين عاشوا في الماضي السحيق، وأنهم اختلفوا مع النبي (ص) على أمور مجهولة، وأن أولئك القوم هم غير يهود العصر والصهاينة[2]!!

٣ – إلغاء مقررات التربية الدينية (باعتبارها مغذية للإرهاب، وأن تخصص المدارس يوماً كاملاً للقيم الأخلاقية بديلاً عنها؛ حيث يقوم التلاميذ في هذا اليوم ببعض الأعمال الصالحة للمجتمع، وإقامة محاضرات عن التسامح ونبذ الإرهاب[3].

٤ – العمل على تنشئة جيل قادم لا يرى أن دينه يحتكر الحق والصواب، وأن عليه تقبل الآخرين باعتبارهم أصحاب ديانات صحيحة.

٥ – جعل المسجد نادياً اجتماعياً (شبيهاً بالوضع الكنسي)؛ للمرأة فيه دور ريادي كما للرجل.

٦ – منح الأقليات غير المسلمة وضعاً مساوياً لوضع المسلمين في العالم العربي، ففي مقال نشره "آلان وودز" – وهو مفكر غربي تلقى أفكاره رواجاً لدى النخبة الأميركية – قال فيه: "إن الشرق الأوسط لن يستقر إلا إذا أصبحت أقلياته من يهود وأقباط وأكراد وغيرهم متساوية في الحقوق مع الأغلبية الساحقة من العرب والمسلمين"، هذا الكلام ونظائره تضعه الإدارة اليمينية الأميركية في صدر أولوياتها لترتيباتها القادمة للمنطقة.

---

(1) مصدر السابق ، ص ٦٦.

(2) وحده البحوث، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العمل الخيري الخليجي، أهدافه وتوائمه مع المتطلبات الدولية الجديدة، مجلة شؤون خليجية العدد (٣١)، خريف ٢٠٠٢، ص ٣١١ – ٣١٢.

(3) د. وحيد عبد المجيد، أبعاد التوتر المكتوم بين السعودية والولايات المتحدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (٨٦)، فبراير ٢٠٠٢، ص ٣٤.

٧ – تفعيل دور المرأة والمنظمات النسائية في العالم العربي بما يتوافق والرؤية الأميركية.

لكن الشيء الملاحظ هو انصباب اهتمام الولايات المتحدة الأميركية على المواد والنصوص التي ترى أنها تشجع على العنف والتطرف فيما يتراجع اهتمامها بالجانب الآخر، وهو العملية التعليمية نفسها والمشاكل التي تعترضها وتؤثر سلباً على مخرجاتها التي تصب في خدمة التنمية[1].

أما مسألة إعادة النظر في بعض النصوص الدينية وحذفها بزعم أنها تحض على العنف والكراهية، فهذا غير موجود في مناهج التعليم العربية، بل هناك تشجيع على قيم التسامح والسلام، فهذه المواد التي يزعم أنها تحض على التطرف، تحتاج فقط إلى إعادة شرحها وتفسيرها بأسلوب جديد[2]، وتوصيلها إلى الغرب ومخاطبته بلغته، لأن المشكلة كما يبدو تتلخص في عدم وجود خطاب عربي أو إسلامي موحد يوضح وجهة النظر الصحيحة للإسلام، وفي المقابل ينشط الإعلام المعادي في تشويه صورة الإسلام وربطه دائماً بالجماعات الأصولية، كما أن الضغوط التي تدعو إلى إدخال تعديلات على مناهج التعليم بما في ذلك حذف بعض النصوص القرآنية والأحاديث النبوية أمر لا يمكن قبوله لأن يمس العقيدة والخصوصية الثقافية والحضارية[3].

والقول بأن التطرف هو نتاج المناهج التعليمية، ومنها الدينية غير صحيح، فالإرهاب ظاهرة عالمية ليس لها وطن أو دين ولا ترتبط بجنسية دون أخرى.

وفي إطار خطتها للغزو الفكري أنشأت الولايات المتحدة الأميركية جامعات في بلدان عربية مثل مصر ولبنان.

ومن المعروف أن هم أهداف هذه الجامعات هو تكوين طليعة أو نخبة من أبناء المسلمين في كل بلد تدخله هذه الجامعة ليكونوا قادة المستقبل وأصحاب القرار فيه فيما بعد، وتمكينهم من ذلك وقطع صلتهم بدينهم، ليضمنوا تبعية هذه المجتمعات لهم، وخضوعها لأفكارهم، ثم قيادتها، من خلال إهمال العلوم الدنيوية من طب وهندسة وكيمياء وفيزياء وغيرها وتركيزها على علوم التربية وعلم النفس وعلم الإجتماع وغيرها من العلوم التي يسهل من خلالها غزو العقول المسلمة وتدميرها[4].

---

(1) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب؛ المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، المجلد الأول، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٢٢٩.

(2) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(3) موسوعة العلوم السياسية، محمد محمود ربيع ،إسماعيل صبري مقلد، شعيب عبدالله شعيب و صادق محمد البسام، جامعة الكويت، الكويت،١٩٩٤، ص ١٨٣ – ١٨٥.

(4) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ٣٦٤.

كما أعلنت السفارة الأميركية في السعودية يوم ٢٠٠٤/٧/٦ عن فتح باب التقديم للحصول على منح دراسية مجانية في الولايات المتحدة الأميركية من خلال برنامج زمالة "همفري" للمهنيين السعوديين، تحت دعوى تطوير قدراتهم من خلال المشاركة في برامج دراسية في الجامعات الأميركية تحت رعاية قسم الشؤون الثقافية والتعليمية في وزارة الخارجية الأميركية وتمويل هذه الدورات التي تزيد تكلفة المتدرب الواحد فيها عن ٢٠ ألف دولار ولمدة ١٠ أشهر يحصل بعدها المتدرب على شهادة من الجامعة التي تدرب فيها بحصوله على هذه الدورة المتقدمة في مجال تخصصه[1].

في ضوء ما سبق، ينبغي التأكيد على أمرين:

**الأول:** أن إصلاح النظم التعليمية وتوحيدها كان في مقدمة المشروعات والبرامج الإستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي، حيث وضعت دول المجلس برامج وطنية لتطوير آليات المؤسسات التعليمية وتنسيق المناهج، وذلك في دورته العشرين التي عقدت في الرياض ١٩٩٩، كما أقر المجلس مرئيات الهيئة الإستشارية الخاصة بتطوير التعليم، وأقر كذلك إنشاء عدد من المراكز المشتركة الخاصة بالبحث العلمي ومراكز أبحاث الطاقة. وفي شهر أكتوبر ٢٠٠٣ اختتمت بالعاصمة العمانية مسقط أعمال اجتماع خبراء المناهج التعليمية، وخلص إلى ضرورة تحديث نظم مؤسسات التعليم العالي مع الحفاظ على المناهج القائمة على التربية الإسلامية[2].

كما أخذ موضوع إصلاح التعليم وتطويره حيزاً من النقاش في القمة الخليجية التي انعقدت بالكويت في ديسمبر ٢٠٠٣، حيث تم الأخذ بآراء وثيقة ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في هذا الخصوص، والتي تدعو إلى وضع مناهج تعليمية مشتركة لجميع دول المجلس[3].

**الأمر الثاني:** إذا كان إصلاح النظام التعليمي فعلاً إحدى أولويات دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، فإن ما ينبغي التأكيد عليه في هذه القضية المهمة أن يتم إصلاحه بما يتفق مع الخصوصية الثقافية والحضارية والمجتمعية لها، ولهذا فإن أي استراتيجية لتطوير التعليم لا بد أن تكون عربية إسلامية المضمون، وهذا بالفعل ما تتبناه دول مجلس التعاون، فالإطار المرجعي لاستراتيجية التعليمي العام في الكويت الذي تم الكشف عنه يرتكز على التشريعات المنظمة للتعليم العام والمؤثرة فيه،

---

(1) موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مصدر نفسه، ص ٣٦٩ – ٣٧١.

(2)عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، موسوعة العراق السياسية، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،٢٠٠٥، ص ٥٢٣.

(3) محمود أحمد إبراهيم، دول مجلس التعاون والمسألة العراقية من (١٩٩٠-٢٠٠٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٣٩ – ٤٤٢.

وطبيعة المجتمع الخليجي وقيمه إلى جانب طبيعة العصر ومتطلباته وديناميكية تطور النظام التعليمي والمستجدات في علم التربية وخبرات الدول الأخرى[1].

(1) محمود أحمد إبراهيم، انعكاسات الأزمة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون في دول المجلس، مصدر سابق، ص ٣٤٤.

## ثانيا: التعاون الثقافي وإعادة النظر في مناهج التعليم والمقررات الدراسية

سلطت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الضوء على قضية التعليم والتربية والثقافة وعلاقتها بالأمن الدولي، حيث إن هذه المنظومة يمكن أن تسهم في خلق الفكر المتطرف ونشأته، وخاصة بعد صدور اتهامات من جانب الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية بمسؤولية التعليم الديني في دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية عن نشوء الفكر المتطرف في العالم[1].

ونتيجة لذلك بدأت بعض الأصوات في دول مجلس التعاون تناقش أثر مناهج التربية والتعليم في تربية العقلية المتطرفة، وأثر خطب المساجد والأئمة في نشر التطرف في المذاهب الدينية، وتأثير بعض الفتاوى في عقول الشباب، وانعكاسات سنوات من التشجيع غير الرسمي والسكوت الرسمي على خروج مئات العناصر من الشباب الخليجي استجابة لدعوات الجهاد في أفغانستان وفي بقاع شتى من العالم الإسلامي لإقامة إمارات إسلامية تشكل دولاً مثالية طبقاً للنموذج الإسلامي الذي تصوره على أيدي معلميهم[2].

وتركزت أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال التعليم في دول مجلس التعاون في السعودية والكويت، ففي السعودية فرضت رقابة مشددة على خطباء المساجد والعلماء لعدم التطرق إلى الموضوعات السياسية، كما بدأت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بتنفيذ برنامج لتأهيل أئمة وخطباء المساجد وكان التوجه الرئيسي للمسؤولين السعوديين وخاصة ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز هو دعوة العلماء إلى البعد عن الغلو والتطرف ومطالبتهم بالاعتدال، وكانت هذه الإجراءات ضرورية في ضوء اتهامات تتعلق بالخطاب الديني والمناهج الدراسية والبرامج الدينية وأساليب الدعوة ودور المنابر وخطب الجمعة ومسؤوليتها عن الفكر المتشدد[3].

على جانب آخر، تم إحياء مشروع تقويم المناهج الدراسية من خلال لجنة عمل تم تشكيلها من قبل مجلس الشورى السعودي، تضم أعضاء اللجنة الرسمية المتخصصة المكلفة بدراسة سبل تطوير وإصلاح مناهج التعليم، وذلك لبحث خطوات تغيير تلك المناهج والأهداف التي تحقق الغايات، وأعلنت وزارة المعارف السعودية عن خطة لتحديث المناهج الدراسية من خلال مرحلتين أساسيتين: الأولى: يتم فيها تعديل الكتب الدراسية، والثانية: يتم فيها تنفيذ المشروع الكامل لتطوير المناهج. كما أعلنت مؤسسة "عبد العزيز بن باز" الخيرية نيتها إنشاء مركز خاص للبحوث والدراسات الإسلامية يهتم بالقضايا الملحة مثل

---

(1) بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي لصحيفة البيان، ٢٠٠٢/١٠/١٠.

(2) بين صراع الحضارات وحواراتها، المصدر نفسه.

(3) حسام عبدالحميد، "سوا" .. السياسة الأمريكية على أنغام البوب، ٢٠٠٢/١٢/٢٩.

التطرف والإرهاب، وإنشاء معهد يعني بالدراسات الإسلامية من خلال مناهج تواكب روح العصر ومتطلباته وفق رؤية حضارية للإسلام[1].

وقد حرص المسؤولون السعوديون على اعتبار أن ما يتم من تغيير لا يأتي استجابة للضغوط الخارجية، مؤكدين أن هذه الخطط لتحديث التعليم كانت معدة قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع ذلك فقد أكدوا ضرورة التعايش وعدم القطيعة مع العصر في ضوء حقيقة التواصل العالمي السريع والتطورات الدولية التي جعلت العالم قرية صغيرة[2].

والحقيقة أن هذه المشاريع والخطط التطويرية كانت مطروحة فعلياً قبل أحداث الحادي عشر، إلا أنها وضعت موضع التنفيذ بعد تلك الأحداث التي جعلت المسؤولين يتبصرون بحقيقة العلاقة بين التعليم وتكوين الشخصية المهادنة والمعتدلة[3].

وفي الكويت أعلن عن اتجاه لمراجعة مناهج التربية الإسلامية خصوصاً ما يتعلق بمفهوم الجهاد، وذلك في إطار عمل "اللجنة الاستراتيجية الأمنية" المشكلة بأمر من مجلس الوزراء والتي تبحث معالجة ظاهرة التطرف والعنف في المجتمع الكويتي، وتضم اللجنة ممثلين عن وزارات الشؤون الإسلامية والإعلام والتربية، وقد جعلت في مقدمة خطوات التجديد إحداث تغييرات سريعة في بعض الموضوعات المتعلقة بالجهاد ومصطلحاته المنتشرة في المناهج الدراسية وإعادة النظر في تفسير مصطلح الجهاد وكيفية توظيفه في الاتجاه الذي يفيد، والتركيز على تدريس الآيات القرآنية الداعية إلى التسامح والمحبة وانتقائها بشكل مدروس، ولم يستبعد حذف كثير من الموضوعات المتعلقة بالجهاد والاستعضاة عنها بأخرى، وكشف عن أن المناهج الدراسية بشكل عام ومواد التربية الإسلامية بشكل خاص ستخضع للتطوير والتجديد وفق المستجدات العالمية.

وشرعت الإمارات كذلك في إدخال تعديلات على المناهج الدراسية، لكنها نفت أيضاً أن يكون ذلك بضغط من الخارج.

لكن البعض يرى أن السياسات الثقافية بهذا المعنى هي محاولة للتكيف مع المطالب الأميركية لفرض قيود على الممارسات والتعليم الديني، وهي مهمة شاقة لأن المزيد من التجارب مع الضغوط الأميركية يحمل معه مخاطر توليد ضغوط داخلية ضد النظم الحاكمة، كما أن بطء أو سلبية التجربة تزيد

---

(1) غرابية إبراهيم، الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

(2) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٧٦.

(3) بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي لصحيفة البيان، ٢٠٠٢/١٠/١٠، مصدر سابق.

من التوتر مع الولايات المتحدة الأميركية التي تربط بين التعليم والثقافة الدينية وعملية توليد أو تفريخ الاتجاهات الإرهابية.

## واقع المرأة العربية

أن نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ازدادت خلال العقدين المنصرمين في كل البلدان العربية. بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠، بلغت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية نحو وضعف ما كانت عليه في الماضي، فيما بلغت هذه الزيادة في الإمارات العربية المتحدة وعمان نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. ورغم ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية، ما تزال نسبة النساء الناشطات اقتصاديا أدنى من نسبة الرجال في شكل لافت. فقد راوح معدل النشاط الاقتصادي للمرأة خلال العقد الماضي بين ٩ في المئة في فلسطين و ٣٥ في المئة في قطر، فيما راوح هذا المعدل عند الرجال بين ٦٤ في المئة في عمان و٩٢ في المئة في الأمارات العربية المتحدة. وبلغت الفجوة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي – أي الفجوة بين معدل النشاط الاقتصادي لدى المرأة والرجل – أدنى مستوى في الكويت وهو ٣٥ في المئة وأعلى مستوى في المملكة العربية السعودية وهو ٦٥ في المئة.

ووفقا لمكتب العمل الدولي، سيستمر معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في الارتفاع في المنطقة العربية. ويتوقع أن يتخطى هذا المعدل ٤٠ في المئة في موريتانيا وجزر القمر في حلول سنة ٢٠١٠. غير أن معدل مشاركة المرأة سيبقى أدنى من معدل مشاركة الرجل في النشاط الاقتصادي. ويعود ازدياد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية. فقد تغيرت النظرة إلى المرأة العاملة خلال العقود القليلة المنصرمة، وتمكنت المرأة من أيجاد سبل أفضل للتوفيق بين مسؤولياتها العائلية وعملها. وعلاوة على ذلك، كان للنمو الاقتصادي واتساع نطاق الخدمات دور مهم في تعزيز دخول المرأة سوق العمل[1].

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ٥٩ – ٦٠.

من جهة أخرى، تصعب مقارنة البيانات الخاصة بالبطالة في بلدان مختلفة بسبب اختلاف طرق القياس وجمع البيانات. ويعرف معدل البطالة بأنه نسبة العاطلين عن العمل من القوة العاملة، وقد كان مرتفعا نسبيا بين النساء مقارنة بمعدل البطالة بين الرجال في كل البلدان العربية تقريبا بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ وقد بلغ معدل البطالة بين النساء في الأردن مثلا ضعف المعدل بين الرجال سنة ٢٠٠٠. وغالبا ما يكون هناك عدم تناسب بين معدل النمو السنوي المرتفع للقوة العاملة في البلدان العربية ومعدل توليد فرص عمل جديدة. ومن العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة في أسواق العمل العربية وإلى ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والرجال في العديد من البلدان العربية، الركود في المعدلات النمو وتقلص أنشطة القطاعات العامة في مختلف البلدان وعدم التوفيق بين المؤهلات والوظائف المتوافرة[1].

تميل المرأة إلى العمل في قطاعات اقتصادية مختلفة عن تلك التي يختارها الرجل. ففي العقد الماضي، كان نسبة النساء العاملات في قطاع الخدمات أكبر من نسبة الرجال العاملين في هذا القطاع في كل البلدان العربية. وتشكل اليمن الاستثناء الوحيد إذ تعمل غالبية النساء في الزراعة. كما أن عدد الرجال الذين يعملون في قطاع الصناعة وبالتحديد في مجالي البناء والتصنيع، يفوق عدد النساء بكثير.

ولطالما اتسمت سوق العمل بالتمييز بين الجنسين في المجال المهني. ففي العالم العربي، يفوق عدد النساء عدد الرجال في الوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية مثلا، أما في الوظائف الحرفية وتشغيل المعامل والآليات فعدد الرجال أكبر. ولا يتم توظيف المرأة والرجل في مهن مختلفة فحسب وإنما تخصص لهما أيضا مناصب مختلفة في القطاع نفسه. وفي الوقت الذي تتمتع فيه النساء بتمثيل جيد في المجالات المهنية في العالم العربي، غالبا ما يتم توظيفهن في وظائف مساعدة، أما الرجال فغالباً ما يتولون المناصب الإدارية[2].

يشكل العاملون بأجر الشريحة الأكبر من القوة العاملة نساء ورجالاً في المنطقة العربية باستثناء اليمن. والواقع أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في هذه الفئة، إذ يميل الرجال أكثر من النساء إلى العمل لحسابهم الخاص. ففي لبنان واليمن مثلا، يعمل ثلث الرجال الناشطين اقتصاديا لحسابهم الخاص في حين تصل نسبة هؤلاء إلى السدس في فلسطين والجمهورية العربية السورية. ويتضح أن نسبة النساء في فئة

---

(1)د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص ٦٠ - ٦١.

(2) المصدر نفسه.

العاملين في مؤسسات عائلة من دون أجر أكبر من نسبة الرجال في هذه الفئة في كل البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات وافية.

من جهة أخرى، يتجاوز عدد المنصفين في المنطقة العربية كعاملين لحسابهم الخاص عدد المصنفين كأرباب عمل. ويلائم العمل للحساب الخاص على الأرجح المرأة أكثر من الرجال، لأنه يسمح لها بالتوفيق بين العمل والمسؤوليات العائلية. غير أن عدد الرجال الذي يعملون لحسابهم الخاص يفوق عدد النساء في هذا الإطار ويعود ذلك جزئياً إلى وجود عوائق أمام وصول المرأة إلى الموارد التي يمكن للرجل الحصول عليها.

وتتابع الدراسة تقويمها أوضاع النساء من خلال التوقف عند "المؤهلات""أن المؤهلات تؤثر على فرص العمل وأجر المرأة والرجل. والأرجح أن الأشخاص الحاصلين على درجة عالية من التعليم سيحصلون على وظائف أفضل من غيرهم تضمن لهم استحقاقات إضافية مغرية، كما أن احتمال تعرضهم للبطالة ضئيل. غير أن النساء اللواتي يحصلن على درجة عالية من التعليم يتعرضن إجمالاً للبطالة في المنطقة العربية أكثر من نظرائهم من الرجال"[1].

أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية بياناً تحدث فيه عما أسماه "تمكين المرأة العربية من الكفاية"، مستهلاً القول بأن النساء عموماً يواجهن تحديات عديدة حول العالم وبخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيراً إلى أن فريقاً من الأساتذة العرب حددوا بشكل صريح الفجوات الكائنة في الإنفتاح الإقتصادي[2]. والحريات السياسية، والفرص التعليمية، والمساواة الجنسية التي تعيق تحقيق القدرات الإنسانية الهائلة للشرق الأوسط، والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن أكثر من نصف النساء العربيات ما زلن أميات حتى الآن كما أن النساء يفتقرن إلى مواطنة متساوية وحقوق قانونية، ومشاركتهن في أماكن العمل والحياة العامة هي في حدها الأدنى، كما يتضح في التمثيل المحدود في البرلمانات والحكومات وقوة العمل وغير ذلك من الأنشطة العامة، ورصد البيان التطورات المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة على النحو التالي:

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، المصدر السابق، ص ٦١ - ٦٢.

(2) العيسوي أشرف سعد، الرؤية الإسرائيلية لأمن الخليج ، دراسة غير منشورة، مصدر سابق، ص ٣٢١ - ٣٢٥.

خلال السنة ٢٠٠٢ حدثت تحسنات متدرجة ومهمة في المنطقة، فالنساء ترشحن لمناصب حكومية في البحرين، وفي عُمان حصلت المرأة على حق التصويت الشامل[1].

وفي خريف ٢٠٠٣ زارت ٥٠ امرأة من ١٤ دولة عربية الولايات المتحدة الأميركية لكسب مهارات عملية في الحملات الإنتخابية واختبار ومراقبة انتخابات برلمانية ومحلية في الولايات المتحدة الأميركية عن كثب. ضمن برنامج الزائر الدولي الذي ترعاه وزارة الخارجية الأميركية، وينفذه مكتب الشؤون التعليمية والثقافية في الوزارة.

وتقدم الحكومة الأميركية البرنامج بوصفه برنامجاً يعمل على تعزيز التفاهم المشترك بين الولايات المتحدة الأميركية والدول الأخرى عبر برامج التدريب والتعليم الدولية، ويروج المكتب للروابط الشخصية والمهنية والمؤسساتية بين المواطنين والمنظمات في الولايات المتحدة الأميركية والخارج[2].

وتقوم آلية البرنامج على إحضار المشاركين إلى الولايات المتحدة الأميركية من جميع أنحاء العالم في كل سنة لمقابلة نظرائهم المهنيين وزيادة التفاهم المشترك والتواصل على الصعيدين الشخصي والمهني، ويجري اختيار الزوار الذين يكونون قادة حاليين أو محتملين في مجالات الحكومة والسياسة والإعلام والتعليم والميادين الأخرى عن طريق لجان في السفارات الأميركية[3].

ورغم الأهداف المعلنة للبرنامج والتي تركز على التفاهم والتبادل الثقافي في مجالات المرأة والتنمية الإقتصادية وإدارة العدل وسيادة القانون والديمقراطية والدراسات الأميركية وقضايا الهجرة والحدود والتعليم المدني، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن هذه الأهداف المعلنة هي فعلاً الوحيدة والحقيقية للبرنامج، فالكثير من المشاركين ورغم أن زياراتهم تحمل عناوين واضحة مثل "النساء المسلمات في أميركا" فإنهم يكونون عرضة لمحاولات تهدف لجعلهم يجتمعون بيهود و"إسرائيليين" بحجة أن هذه الشريحة هي جزء من المجتمع الأميركي الذي يجب على الزائر مشاهدته والإطلاع عليه[4].

وحاضرت كوندليزا رايس أمام النساء العربيات في برنامج الزائر الدولي – الذي كان تحت عنوان "تمكين المرأة العربية" – عما أسمته "الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي"، وتحدثت عن الخطط الأميركية في هذا الصدد.

---

(1) الاحتواء المزدوج... هل من إعادة نظر، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ١٩٩٧/٩/١٠، ص ٧٩ – ٨٣.

(2) المصدر نفسه ، ص٨٩.

(3) السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مصدر سابق، ص ٣٤٥.

(4) شلق الفضل، العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد، شؤون الشرق الأوسط،العدد (١١١)، مركز الدراسات الاستراتيجي، بيروت، صيف ٢٠٠٣، ص ٢٦٨ .

وقد ركز هذا البرنامج الذي أشرفت عليه إليزابيث تشيني على تعليم النساء العربيات أسلوب الحملات الإنتخابية وتمويلها، وشجعتهن على عدم الخوف من أي شيء، وإقامة جماعات الضغط النسائي، والإسمهم في بناء المجتمع المدني[1].

وتقدمت إليزابيث بفكرة حازت إعجاب الإدارة الأميركية للسيطرة ليس على المنطقة العربية فحسب، بل على العقول وفرض ثقافتها بالقوة على الدول العربية، حيث تم إقرار البرنامج تحت عنوان: "الإصلاح الديمقراطي بمنطقة الشرق الأوسط" بزعم تحسين أوضاع المرأة والديمقراطية والتعليم، كما هو معلن، بالإضافة إلى برنامج آخر بهدف توسيع مهمش الديمقراطية والمشاركة في الإصلاح بالمنطقة، والذي يعتمد على استضافة شخصيات عربية معروفة بانتمائها وتبادل الآراء بينها وبين الخبراء والمستشارين بالإدارة الأميركية.

وفي ١٥ فبراير ٢٠٠٣ بدأت في الدوحة فعاليات ورشة العمل الخاصة بتأهيل القيادات النسائية الخليجية التي نظمها المعهد الجمهوري الأميركي والمعهد الديمقراطي الأميركي باستضافة قطرية، حضرت الورشة السفيرة الأميركية في قطر "مورين كوين" واثنتين وستين سيدة من اليمن ودول مجلس التعاون باستثناء المملكة العربية السعودية التي تغيبت نساؤها عن الإجتماع[2].

وقد حضر النساء الورشة الأولى التي تنتظم ضمن مبادرة مساندة مشاركة المرأة في الحياة العامة في الشرق الأوسط تحت رعاية مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أعلنتها الإدارة الأميركية خلال السنة ٢٠٠٢، وتدربت السيدات على مهارات فن القيادة والإتصال. ويقدم هذا التدريب الذي يشرف عليه متخصصون في المهارات الضرورية لإجراء حملات فاعلة سواء انتخابية أو استفتائية أو حملات لكسب التأييد أو حملات توعية عامة[3].

والمعهد الديمقراطي هو منظمة غير حكومية وغير ربحية مقرها واشنطن ويسعى من خلال ٥٠ مكتباً له في العالم منها ستة مكاتب في الشرق الأوسط إلى نشر الديمقراطية في العالم وهو مقرب من الحزب الديمقراطي. ويسعى المعهد الجمهوري المقرب من الحزب الجمهوري ومقره واشنطن أيضاً لتحقيق أهداف مماثلة.

---

(1) قاسم جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ٤٣٢.

(2) كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٥٢١.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، جون هندرين، كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة ؟ ، ٢٠٠٣/٤/١٨.

وفي يونيو ٢٠٠٣ اشتركت أول مجموعة من الناشطات في الأعمال ببرنامج تدريب المغامرين في الأعمال في الشرق الأوسط بالولايات المتحدة الأميركية أو ببرنامج (MEET US) [1]. وتدعم المبادرة برامج تعليمية للنساء والفتيات، وتم توفير برنامج جديد في المغرب تمويلاً للمساعدة الفتيات المغاربة على إكمال الصفوف المتوسطة، بتعليم، وتدريب على الكمبيوتر، ودعم المبادرة مشروع حماية الأسرة في الأردن، وهو مشروع يهدف إلى تنفيذ ملاحقات قضائية ضد مرتكبي ما يسمى بجرائم الشرف.

في مايو ٢٠٠٣ عقد "منتدى النساء العربيات" بالقاهرة اجتماعاً جرى تنسيقه بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمركز المصري لحقوق المرأة، وقد استكشف المنتدى التحديات السياسية والإقتصادية التي تواجه المرأة في العالم العربي، ووضعت خطط لمشاريع متابعة ومشاركة جوهرية[2].

وعقد مؤتمر في تونس خلال الفترة بين ١٩ و٢٢ يوليو ٢٠٠٤ لإعداد النساء القياديات في شمال إفريقيا بمبادرة من المعهد الدولي الجمهوري في واشنطن لأكثر من ستين امرأة من الجزائر والمغرب من الموظفات في الدوائر العامة ومرشحات سابقات وناشطات من المجتمع.

ويذكر أن المعهد الدولي الجمهوري الذي أنشأه الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان سنة ١٩٨٣ هي منظمة غير حكومية رسمية فهي مستقلة وغير سياسية تهدف إلى دعم القوى الديمقراطية في العالم بأسره[3].

وقوبلت هذه المبادرات بالترحيب من بعض الأوساط العربية فيما قابلتها أوساط أخرى بالحذر؛ حيث رأت محاولة لتكريس النموذج الأميركي.

وفسر البعض تلك المبادرات المتعلقة بقضايا المرأة والأسرة وعقد العديد من المؤتمرات والفعاليات على أنها سياسة أمريكية تهدف إلى ما يسمَّى بـــ (عولمة الاسرة)، وتعميم النموذج الأميركي؛ خاصةً في ظل ما تتعرض له الأسرة في أنحاء العالم من تهديد قوى من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية المهيمنة على مراكز اتخاذ القرار في الأمم المتحدة؛ لإلغاء أي خصوصية يتمتع بها التكوين الأسري لصهره في بوتقةٍ واحدةٍ من خلال تصوُّر وحيدٍ، وضعته الأمم المتحدة لتتيح من خلاله المفاهيم والعلاقات الأسرية في

---

(1) العلي خالد بن إبراهيم، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيـــة، الرياض، ١٤١٩هـــ.

(2) فياض خالد، الإسلاميون والممارسة الديمقراطية في العالم العربي، نماذج: مصر والكويت والأردن، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد رقم (١٧)، نوفمبر ١٩٩٨، ص ٢٣ - ٢٥.

(3) رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، مصدر سابق، ص ٤٣ - ٤٦.

مختلف الأنظمة الإجتماعية المنبثقة عن حضارات العالم المختلفة، وهذا غبن لا يقع فقط على العالم الإسلامي، ولكن على حضارات أخرى تتمتع بخصوصيات في هذا الشأن[1].

(1) غنيمي زين الدين عبد المقصود وآخرون، منافذ العرب البحرية، إشراف عبدالله الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٨٢.

## ثالثا: هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج العربي؟

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية أثبتت في حربها ضد الإرهاب تفوقاً في المجال العسكري والإقتصادي؛ إلى جانب تفوُّقِها الإعلامي والسياسي، إلا أن إصرارها على تكثيف مجهوداتها في الجبهة الإجتماعية بالتوازي مع الجبهتين السياسية والعسكرية لهو دليل على تلازم المجالين معاً في خدمة السياسات الأميركية، كما أن وضع هذه المبادرة من قِبَل ابنة نائب الرئيس الأميركي "ديكتشيني"؛ يوضح مدى التشابك بين الوسيلتين الإجتماعية والعسكرية لدى الإدارة الأميركية للوصول للهدف[1].

أما بالنسبة لعالمنا الإسلامي فالوضع مختلف؛ لأن الهجمة الأميركية على المسلمين الآن ليست الأولى، بل سبقتها قبل ذلك الهجمة الشيوعية على آسيا المسلمة، ثم الصهيونية على فلسطين، ولم تؤثر لا هذه ولا تلك على البعد الأخلاقي أو الإجتماعي لدينا، وقد وعت الولايات المتحدة الأميركية الدرس جيداً، وأدركت أن وراء هذا الصمود هو البعد الأخلاقي والديني تحديداً، والذي لا يتفجَّر إلا من خلال ميراث أُسَري متماسك، يقوم على دعامات أسرية[2].

فالأم هي التي تحفظ كيان الأسرة وأخلاقياتها، وتزرع فيها المفاهيم الأصيلة، كما رأينا نماذج رائعة من النساء الفلسطينيات اللائى يلقنَّ أولادهن دروس الجهاد. كل هذا جعل الولايات المتحدة الأميركية تبدأ مراحل الهجوم على المنطقة العربية بمبادرة الشراكة التي ستخرج بها المرأة قسراً للعمل وتهمل أسرتها، ويتم تلقينها – هي وأسرتها – كل معاني التفريط في حقوق الله والوطن، فأميركا تعي جيداً النموذج الجهادي في الشيشان وفلسطين ولبنان، ولا يمكن أن يخرج هذا النموذج من أُسر مفككة أو أمريكية الصنع[3].

وقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية تنفيذ حربها الإجتماعية من خلال مؤتمر السكان والتنمية سنة ١٩٩٤ بالقاهرة، وكان أول الفعاليات الدولية في هذا الغرض في ولاية الرئيس الأميركي السابق "بيل كلينتون"، والذي يُعدُّ هو وزوجتُه "هيلاري" المهندسَان اللذَان أعدَّا هذه الخطة، وأشرفا عليها، إضافة إلى ما تم استحداثه من قوانين وقرارات ببعض الدول العربية والإسلامية، كما شهدت مرحلة ما بعد مؤتمر (بكين) تغيران تشريعية في العديد من الدول الإسلامية، وكانت حكومات تلك الدول تنفذ التوجهات الغربية

---

(1) الشاهين سليمان، الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧، ص ٧٢.

(2) المانع صالح، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية في كتاب إيران والخليج: البحث عن الاستقرار، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ٩٤ – ٩٧.

(3) قرار أوبك خفض الإنتاج النفطي... الدوافع والتداعيات المحتملة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،لندن ١٤/٠٢/ ٢٠٠٤، ص ٧٦.

وسيف المعونة الأميركية مسلط على رقابها؛ فقد نصت الوثائق الدولية المنوطة بالشأن الإجتماعي – سواء للمرأة أو الطفل أو الأسرة – على تعليق المعونات بتنفيذ بنود هذه الوثائق!

ومن أهم المظاهر العملية التي تُعَدُّ تنفيذاً للتوجُّهات الأميركية ما يُعرف ببرامج الصحَّة الإنجابية، التي تخطَّت دورها المعتاد في الحفاظ على صحة المرأة في أطوارها المختلفة (الحمل والولادة والرضاعة..) إلى أدوار أخرى وصلت إلى حد دعوة الأمَّهات لاصطحاب بناتهن الصغيرات (وهذه إعلانات موجودة بالتليفزيون وفي لافتات إعلانية بالشوارع) إلى مراكز تنظيم الأسرة؛ للتعرُّف على حقوقهن الإنجابية، ولمن لا يعلم فإن آخر الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة تُلزم الحكومات بتثقيف الأطفال بالثقافة الجنسية[1]!

وللتصدي لهذه الهجمة الشرسة على مؤسسات المجتمع المدني المستنيرة، التي لا تعتمد في وجودها على تمويلات خارجية أو أي صور أخرى للمساندة، أن تحمل عبءُ تبصير المجتمع بما يُحاك ضد الأسرة العربية والمسلمة. وهذا بالطبع لا يلغي دور المرأة الفرد كأم وراعية لأسرتها لمقاومة هذا المد، وذلك من خلال مقاومتها لسياسات الإعلام والتعليم التي تستهدف الترويج للتوجهات الأميركية[2].

وقد أثبتت الأحداث أن المرأة الخليجية العربية المسلمة تكون في الأوقات الحرجة عند حسن الظن بها، وتؤدي دورها كاملاً كأم وزوجة وابنة، ومسؤولة وصلت إلى أعلى المناصب، حيث عينت كوزيرة في كل من قطر وسلطنة عمان والبحرين، كما أصبحت نائبة برلمانية في قطر وسلطنة عمان والبحرين، وسفيرة في الكويت والبحرين وسلطنة عمان[3].

---

(1) الطيار لؤي بكر، أمن الخليج العربي، سلسلة بحوث استراتيجية، مركز الدراسات العربي – الأوربي، باريس، رقم (٧) ١٩٩٩، ص ٩٢.

(2) مأزق الاستقلال الوطني للدولة العربية في ظل المعطيات الراهنة، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (١)، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٤٧٨.

(3) د. إدريس محمد سعيد، علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي، في نكبة العراق.. الآثار السياسية والاقتصادية، أحمد سيد النجار (محرر)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٣.

## رابعا: وسائل الولايات المتحدة الأميركية لطمس الثقافة العربية

### ١- مراكز الأبحاث

نظراً للدور الذي تلعبه المراكز البحثية في تحقيق التراكم المعرفي لأي مجتمع ومن ثم قدرته على التطور المستمر، ومواجهة المشكلات والأزمات التي تواجهه وتقديم البدائل والتصورات العلمية التي تفيد صانع القرار عند وضع سياساته وخططه، وإثارة القضايا التي يمكن أن تشكل مخاطر أو أزمات في المستقبل القريب والتنبيه لها ووضع التصورات المختلفة للتعامل معها ومع مختلف القضايا الأخرى، من هنا نشأت وتعددت المراكز التي تعني بالدراسات المستقبلية[1]، وقد زادت أهمية هذه المراكز في المجتمعات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، بشكل أصبحت معه أحد المعالم الأساسية للحياة السياسية وإحدى أبرز المؤسسات المشاركة في عملية صنع القرار فيها، لذا خصصت ميزانية للإنفاق على هذا القطاع تتراوح ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليار دولار سنوياً تمثل من ٢,٣ إلى ٣% من إجمالي الناتج القومي وبمعدل يصل إلى ٧٠٠ دولار لكل فرد في السنة، الأمر الذي دعم قوتها وضمن لها التفوق الكوني، ولذا فليس غريباً أن معظم الأفكار والإستراتيجيات التي كان لها تأثيرها على السياسة العالمية خرجت من هذه المراكز[2].

كما أن دور مراكز مثل "معهد بروكنجز" و"أميركان إنترابريز" و"مركز بيكر للسياسة العامة"، و"مؤسسة راند" و"معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" و"مؤسسة هيرتاج" في الولايات المتحدة الأميركية ، يعكس التأثير الواضح لهذه المراكز في صنع السياسة الأميركية[3].

ولنشر الثقافة الأميركية وتحقيق مشروع القرن الأميركي استخدمت الولايات المتحدة الأميركية المراكز البحثية من داخلها ومن خارجها في الدول الخليجية لدراسة الثقافة الخليجية للهيمنة عليها وتغيير اتجاهات الشباب الصاعد بما يتماشى مع أهدافها، ومنها:

إنشاء "الجمعية الأميركية العربية لمدرسي الاتصالات"، بهدف دعم الحوار العربي الأميركي، اجتمع عدد من رجال الدين والإعلام العرب وأساتذة الجامعات في أتلانتا لتبادل الدراسات والبحوث، كما أقيمت مجموعة من المؤتمرات السنوية في العواصم العربية دارت

---

(1) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، المجلد الأول، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٥٦١- ٥٦٨.

(2) (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)،الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٧٦ - ٧٩.

(3) مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عـــدد ٢، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤، ص ٦٥ - ٦٩.

مناقشاتها حول دور الإعلام والتعريف بالثقافة العربية، والجيل الجديد وأثرها على المجتمع العربي، ونظمت الجمعية عدداً من ورش العمل التدريبية للصحفيين العرب[1].

إنشاء ١٤ منظمة تعمل في الولايات المتحدة الأميركية تحت دعاوى تعزيز العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، ثلاث منها إسلامية يتزعمها أمريكيون مسلمون، ومنظمتان يتزعمها عرب أمريكيون، والباقي منظمات أمريكية تعمل في القضايا والمجالات الأخرى السياسية والتربوية والتجارية والإعلامية وغيرها.

إنشاء المجلس القومي للعلاقات العربية – الأميركية للتعليم والإعلام، الذي يسعى لتطوير العلاقات العربية – الأميركية من أجل الإستفادة من الطاقات الكامنة لدى الجانبين. وعمل المجلس على إيفاد عدد كبير من القادة والمسؤولين الأميركيين وأساتذة الجامعات إلى منطقة الشرق الأوسط لتبادل الآراء في كافة المجالات وتوفير المعارف والمعلومات التي تساعد على تطوير العلاقات، وإيفاد عدد كبير من الطلاب الأميركيين من مختلف الجامعات الأميركية إلى الدول العربية حتى يقفوا على ما يجري في العالم العربي باعتبارهم يمثلون قادة المستقبل[2]. وفي الوقت نفسه استكشاف القدرات الشبابية العربية التي يمكن تدريبها من أجل الإسمهم في تطوير العلاقات العربية – الأميركية، والعمل أيضاً مع طلاب الصحافة الأميركيين وتشغيل عدد منهم في العالم العربي للتعرف على التراث العربي والإسلامي والتقاليد العربية، وذلك لتغيير السياسات من أجل تطوير هذه العلاقات وبالتالي تغيير الإتجاهات[3].

عقد الندوات مع المراكز البحثية الخليجية، للإطلاع على نشاطها ومعرفة آرائها ومحاولة تغيير اتجاهاتها وسياستها مثل الحلقة النقاشية التي عقدها "مركز زايد الدولي للتنسيق والمتابعة" التابع للجامعة العربية حول "العلاقات العربية – الأميركية" في ٢٠٠٢/٣/١٨ استضاف فيها كلاً من الدكتور جون ديوك أنتوني – رئيس المجلس القومي للعلاقات العربية – الأميركية وأمين لجنة التعاون الأميركي الخليجي المشترك، وليس جانكا – نائب رئيس المجلس القومي ومساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق لشؤون الشرق الأدنى وإفريقيا وجنوب آسيا، والدكتور لونارد آر. تيل – مؤسس ومدير المركز الدولي للتربية الإعلامية وأستاذ الاتصالات بجامعة جورجيا في أتلانتا،

---

(1) مشروع الشرق الأوسط الكبير... تقنين لهدف واشنطن الخاص بتغيير واقع المنطقة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن ٢٠٠٤/٣/٢، ص ٣٨ – ٤٠.

(2) واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤، ص٧٢.

(3) د. الحسن عمر وآخرون، المملكة العربية السعودية وإداراتها للأزمات الأمنية.. تفجيرات الرياض نموذجاً، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الندن، ٢٠٠٤، ص ٨٣.

إلا أنه تم إغلاق هذا المركز" في ١٧ من شهر أغسطس ٢٠٠٣ بعد تعرضه لحملة غربية تزعم قيامه بترويج أفكار مناهضة للولايات المتحدة ومعاداة السامية، وذلك عقب استضافته "تيري ميسان" مؤلف كتاب "١١ سبتمبر ٢٠٠١ الكذبة الكبرى" الذي قال فيه: "إن مسؤولين أمريكيين كانوا متورطين في هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، إضافة إلى استضافته الدكتور "محمد أحمد حسين" الأستاذ بجامعة القاهرة الذي ألقى محاضرة أشار فيها إلى أن اليهود استخدموا "المحرقة" لتغذية الكراهية تجاه غير اليهود والتغطية على مذابح اقترفها الإسرائيليون بحق الفلسطينيين[1].

إضافة إلى إنشاء منظمة الأميديست – التي تم تأسيسها سنة ١٩٥١ – وهي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، وتكرس جهودها من أجل تعزيز التفاهم بين الأميركيين والشعوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال إدارة برامج التبادل التعليمي بين الولايات المتحدة الأميركية والمنطقة منها Toefl, GRE, SAT، وتدعيم الإختبارات المؤسساتية ITP, TOEIC وغيرها، علاوة على تنظيم اختبارات أكاديمية وتدريبات لغوية ومساعدات مؤسساتية تنموية في المنطقة، ولها مكاتب في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن ومن دول الخليج البحرين والكويت والإمارات[2].

وبدأت المنظمة نشاطها في الكويت في سنة ١٩٩٢، وخلال هذه الفترة استطاعت أميديست سريعاً البدء في تقديم الكثير من الخدمات التعليمية للطلبة والمحترفين، وفي سنة ٢٠٠٢ قدمت المشورة لأكثر من ١٧٠٠٠ طالب حول الفرص الأكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية. كما بدأت المنظمة نشاطها في الإمارات في سنة ١٩٩٦، حيث فتحت أولى مكاتبها في أبوظبي، ثم فتحت مكتباً آخر لها بعد سنتين في دبي، وتوفر المنظمة خدماتها التدريبية والمتعلقة بالإختبارات للطلبة والمحترفين في الإمارات السبع[3].

ولما كانت المراكز البحثية هي الأقدر والأكثر تأهيلاً دون غيرها من المؤسسات والهيئات على صياغة تصورات وبدائل جادة في قضايا الوطن العربي بشكل يتفق وقيم وثقافة المجتمعات العربية بحكم معايشتها لواقع المنطقة ومعرفتها بتطوراتها ونمط ثقافتها، يصبح من الأهمية بمكان تفعيل دور هذه المراكز لتقوم بدورها المطلوب من خلال التمويل اللازم للقيام بالأبحاث والدراسات الخاصة بتقييم الأوضاع السياسية ووضع التصورات والبدائل، خاصة أن الميزانية المخصصة لمراكز الأبحاث في الدول

---

(1) النشرة الإحصائية الصادرة عن مركز المعلومات وإدارة الإحصاء بمجلس التعاون الخليجي، الرياض، العدد (١٣)، ٢٠٠٤، ص ١٠٥.

(2) ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ١٠٥ – ١٠٨.

(3) د. النجار محمد حسين، تجفيف الينابيع...أزمة الجمعيات الخيرية – العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر "، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة "مستقبل المؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأمريكي لها بتمويل الإرهاب" نظمها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٧٨ – ٨٠.

العربية لم تتجاوز ٠,١٤% من إجمالي الناتج القومي[1]، وتوفير البيانات المعلومات المطلوبة وخاصة الإحصاءات، وتشجيع مراكز البحوث والدراسات على القيام ببحوث ودراسات الرأي العام التي أصبحت أداة لا غنى عنها للوقوف على أهم الإحتياجات المجتمعية وأولوياتها من ناحية، وللتعرف على رؤية الشعوب فيما يتعلق بهذه القضية من ناحية أخرى، وإيجاد قنوات اتصال بين المراكز البحثية والحكومات العربية بشكل مباشر أو غير مباشر للتعرف على أهم ما أنتجته من أبحاث ودراسات، بهدف الإستفادة من البدائل التي تطرحها أمام صانع القرار.

**٢- الأداة الإعلامية**

من مُنطلق أن الهوية الحضارية والثقافية والعقائدية للشعوب هي المصدر الرئيسي لكل أشكال مُقاومة الإستعمار والإستكبار والظُلم، جاء الهجوم الإعلامي الأميركي على العالم العربي والإسلامي ليندرج في منظومة متكاملة لاستراتيجية طويلة الأمد[2]، تهدف إلى تشويه العقل والمجتمع العربي وإخضاعه إلى استعباد فكري وسياسي مُزدَوَج، وبالتالي ما يجري في العالم العربي والخليجي في الوقت الراهن هو محاولة تتبنى تغيير العالم العربي والخليجي فكرياً وسياسياً بما يتناسب تماماً مع التوجهات الأميركية التي تهدف إلى إيجاد جيل عربي جديد يتبنى فكرياً وحضارياً مشروع ضرورة إخضاع العالم العربي لهيمنة وسيطرة أمريكية باستعمال التقنية الحديثة لوسائل الإستعباد والدمار العسكري والإعلام ومنها إذاعة "سوا" التي هدفت إلى كسب جمهور الشباب العربي الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنةا، حيث تمثل هذه الفئة نصف سكان الوطن العربي[3]، حسب إحصائيات الأمم المتحدة، وذلك إدراكاً من الأميركيين أن فرصتهم في التأثير على هذا الجيل الذي لم تتبلور توجهاته السياسية والفكرية والثقافية والإجتماعية بعدُ هي أكبر من استهداف الجيل الذي تخطى الثلاثين من العمر، وذلك عبر استخدام برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الهادفة إلى ترويج سلعة ما، ولكن في حالة "سوا" تصبح الأخبار والقيم الأميركية هما السلعتان موضوع الإعلان.

كما أطلقت الولايات المتحدة الأميركية قناة فضائية سميت "الحرة" موجهة للعرب بدأت بثها في فبراير ٢٠٠٤ لتحسين صورة أميركا، فضلاً عن محاولة تشكيل رؤية ثقافية جديدة تتفق مع السياسة الأميركية وتعتبر قناة "الحرة" أكبر مشروع (إعلامي – سياسي – غربي) موجه للعرب منذ إطلاق القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" سنة ١٩٣٤، و"صوت أميركا" بالعربية[4]، والغرض منه

---

(1) صحيفة أخبار الخليج، البحرين، ٢٠٠٣/١٠/١٩.

(2) صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣/٦/٦، عزمي محمود عاشور، الجماعات الإسلامية والحاجة إلى المراجعة.

(3) صحيفة البيان، الإمارات، ٢٠٠٢/٦/١.

(4) صحيفة البيان، الإمارات، ٢٠٠٢/١٠/١٠، بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي.

تغيير بعض المفاهيم السائدة من مقاومة العدوان والجهاد، وفرض الخطاب السياسي الأميركي والثقافة الغربية على العرب من خلال نقل المؤتمرات الصحفية لمسؤولي البيت الأبيض، إضافة إلى إفراغ الأخبار من مضمونها، وهو أسلوب إعلامي ونفسي يهدف إلى التشكيك والتحَييد المُبرامج الذي يجعل المشاهد لا يتضامن ولا يُكوِّن رأياً حتى في أقرب القضايا التي تمس وجوده وانتماءه الحضاري والثقافي والسياسي.

ومثلما فشلت "صوت أميركا" سابقاً في اختراق العقل العربي وتغيير اتجاهاته، قوبلت أيضاً إذاعة "سوا" وقناة "الحرة" بعدم الترحيب[1].

وفي المقابل وجهت دعوات للتفكير ملياً فيما تطرحه أميركا، وما تحدثه من تغييرات في التعاطي الفكري لدى العرب مع قضاياهم المصيرية، وهنا يجب الإعتماد على التفكير الإعلامي (العلمي) لكيفية مواجهة هذه الحرب الأميركية الباردة.

---

(1) صحيفة البيان، الإمارات، ٢٠٠١/١١/٨.

## خامسا: الإجراءات التي تبنتها أميركا في سبيل تغيير الثقافة في الخليج العربي

أثارت الحرب الأنجلو – أمريكية على العراق (مارس ٢٠٠٣) العديد من التساؤلات حول مستقبل الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، سواء لجهة تحقيق هذا الأمن أو لكيفية ضمانه وحمايته، لاسيما بعد ما أفرزته هذه الحرب من واقع استراتيجي جديد كان له تداعياته التي لا زالت تتفاعل في معظم أرجاء المنطقة[1]. ومن التساؤلات التي فرضت نفسها بقوة على الساحة في الآونة الأخيرة: هل من الممكن أن يكون العراق الجديد (عراق ما بعد الحرب) جزءاً من الترتيبات الأمنية الخليجية والعربية في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها الإقليم بعد إعلان الولايات المتحدة الأميركية الخطوط العريضة لمشروع الشرق الأوسط الكبير؟ وهل يمكن أن ينضم العراق إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي مستقبلا، وهل يعني ذلك تراجع الهاجس الأمني الذي كان يشكله لدول المنطقة؟ وماهو مستقبل النفوذ العسكري الأميركي في منطقة الخليج؟ وهل يظل أحد عوامل الحفاظ على الأمن والاستقرار أم يتحول – في ظل الاستراتيجية الأميركية الجديدة – إلى أحد مصادر التهديد المحتملة؟

بدايـــة، فإن الذي لا شك فيه أن تغليب الولايات المتحدة الأميركية لخيار الحرب وتصميمها على المضي قدماً في غزو العراق خلق بيئة أمنية جديدة في المنطقة تتسم بعدم الاستقرار كان لها تأثيرها الواضح في تكوين رؤية دول المجلس لأمن الخليج سواء بالنسبة لطبيعة التهديدات والتحديات أو بالنسبة لطبيعة الترتيبات الأمنية اللازمة لتحقيق هذا الأمن. ومثلما كان لأزمة وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩١) أثرها الواضح في تغيير رؤية دول المجلس لأمن الخليج – حيث كان العراق وفقاً لهذه الرؤية مصدر التهديد الرئيسي لأمن هذه الدول، وبناء على ذلك صاغت هذه الدول سياساتها وحددت أولوياتها الأمنية والدفاعية – فإن حرب الخليج الثالثة كان لها أثرها الواضح هي الأخرى في رؤية دول المجلس لأمن الخليج، والتي تختلف إلى حد بعيد عن الرؤية السابقة[2].

### أولا : محددات رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج

أفرزت الحرب على العراق ٢٠٠٣ عدة تطورات شكلت في مجملها المحددات الحاكمة لرؤية دول المجلس لأمن الخليج، أهمها:

---

(1) صحيفة الحياة، بيروت، ٢٠٠٥/٣/٢٠، فارس بن حزام، القاعدة كيف تتصرف على أبواب الخلجنة؟

(2) صحيفة الحياة، بيروت، المصدر نفسه.

اتجاه الولايات المتحدة الأميركية إلى تدشين نظام أمني إقليمي جديد يكرس من تواجدها في المنطقة، من خلال جعل العراق نقطة انطلاق لهذا النظام بعد إعادة تشكيله وفقاً لتصوراتها، بحيث يكون قاعدة مهمة لها هناك[1].

وكانت نيويورك تايمز قد كشف يوم (٢٠٠٣/٤/٢٠) عن تقرير يفيد بأن الإدارة الأميركية تخطط لإقامة أربع قواعد عسكرية بالعراق، واحدة بالمطار الدولي خارج بغداد مباشرة، والثانية في "طليل" بالقرب من الناصرية في الجنوب، والثالثة عبارة عن مهبط جوي معزول يسمى"إتش١" بالصحراء الغربية على خط أنابيب النفط الممتد إلى الأردن، والأخيرة في "باشور" بالشمال الكردي.

وتوقعت الصحفية أن تسعى الإدارة الأميركية بعد الانسحاب إلى الحصول على موافقة بغداد بشأن استخدام هذه القواعد تحسباً لأية أزمة طارئة قد تحدث في المستقبل، وهو الأمر الذي أكده أحد كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية بالقول: " إن العلاقة الدفاعية مع العراق الجديد سوف تكون طويلة الأمد وشبيهة بتلك القائمة حالياً في أفغانستان، وأن النيات الأميركية بالاحتفاظ بتلك القواعد العسكرية لا تتعارض مع السياسة الرسمية لإدارة الرئيس جورج بوش بالانسحاب السريع من العراق".

ومن هذه المنطلق يرتبط بالنظام الأمني الذي تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تدشينه اعتماد استراتيجية "الهجمات الوقائية" كاستراتيجية رسمية إزاء المنطقة، والتي ترى أنه من حق واشنطن توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطرًا أو تهديداً للأمن الأميركي بمفهومه الواسع[2]. وتأتي إيران وسوريا على قائمة الدول المرشحة لاعتماد هذه الاستراتيجية تجاهها، فإذا لم تنجح سياسة احتوائهما، قد تقوم أميركا بعمل عسكري ضدهما في المستقبل، وهو الأمر الذي يدعو إليه صقور واشنطن. ولأن إيران أحد الأطراف الرئيسية في النظام الإقليمي الخليجي، فإن أية مواجهة محتملة معها ستكون لها انعكاساتها على دول المجلس، ونفس الأمر ينطبق على سوريا لقربها الجغرافي من دول المجلس.

### ثانيا: مستقبل النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة

تشير كل المؤشرات إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لن تتراجع عن سياسة تكثيف قواعدها العسكرية في الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين، وهو ما يعني أن أي نظام أمني جديد في

---

(1) العيسوي أشرف سعد، حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٤)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٣، ص ٦٦.

(2) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة... رؤية نقدية ، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣، ص ٤١٩.

الخليج سيقوم في الأساس بمبادرة أمريكية، وتبعا لذلك فإن النظام الأمني الإقليمي لمنطقة الخليج سيكون محصلة لنتائج وتداعيات الاحتلال على دول المنطقة وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية[1].

بعبارة موجزة: سيخضع النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة لمعايير جديدة تختلف عن تلك التي كانت في مرحلة ما قبل الحرب. وتكشف التصريحات غير الرسمية الصادرة عن مسؤولي البنتاجون بشأن معايير نشر القوات الأميركية أنها ستستند إلى محددات واضحة، أهمها[2]:

١- مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأميركية في "الدول المستضيفة".

٢ - مدى سماح "الدول المستضيفة" بحرية حركة القوات في استخدامها لأراضيها.

٣ - حجم الاستثمارات المالية العسكرية التي تم إنفاقها، من قبل، في كل موقع.

٤ - الأهمية الجيوسياسية للدولة المضيفة.

وقد أوضحت التفاعلات التي أحاطت بعملية نقل مركز العمليات الجوية التابع للقيادة المركزية من السعودية إلى قاعدة "العديد" في قطر أهمية تلك المعايير في تحديد اتجاهات رياح نشر القوات. هذا في الوقت الذي تم التجاوز فيه عن بعض هذه المعايير، كالإنفاق المالي في ظل وجود تصور أمريكي بأن قاعدة "العديد" أكثر ملاءمة من الناحية السياسية على المدى الطويل، مع أهمية المعيار الأخير في استكشاف اتجاهات التفكير في البنتاجون بشأن "عمل القوات في المستقبل"[3].

وتحرص الولايات المتحدة الأميركية على أن تكون عملية إعادة نشر قواتها مستقبلا بالقرب من إيران وسوريا، وذلك لدعم الضغوط السياسية ضد الدولتين مع ضبط الأمور بين دول الخليج ذاتها. ولا توجد اتجاهات معينة بشأن إعادة هيكلة القوات في الخليج، ولكن خبرة الحرب وتقارير البنتاجون والتصريحات القليلة الصادرة، تشير إلى احتمالات حدوث عملية خفض واسعة النطاق في عدد "القوات غير المقاتلة" العاملة ضمن أفرع الوحدات المختلفة، خاصة وأن حجم "المتعاقدين الفنيين" وهم من المدنيين أساساً يصل إلى ما بين ٢٥ % و ٣٠ % من قوة الجيش الأميركي، يضاف إلى ذلك أنه قد يتم استبدال وحدات المدرعات والدبابات الضخمة بوحدات عسكرية أصغر حجماً وأخف حركة مجهزة بعربات مدرعة أخف وزناً مع أسلحة متطورة. لذلك، فإن القواعد العسكرية قد تتحول إلى قواعد معدات عسكرية، وليس قواعد قوات مسلحة، أي أنها ستكون قواعد مجهزة بمراكز قيادة وسيطرة واتصال، ومخازن ذخيرة،

---

(1) د. إدريس محمد السعيد، دول جلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق في (أحمد السيد النجار "محرر"، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٨٦.

(2) نشر ميدل إيست أون لاين، الدفاعية، عداد ( مارس ، أبريل ، مايو ) ٢٠٠٣.

(3) صحيفة الحياة، بيروت، ٢٠٠٥/١/٢٥، القاعدة في الكويت بعد السعودية، أوجه الشبه.

وأنظمة تسليح رئيسية ومواقع تموين في الأساس مع قوات محدودة العدد يمكن إجراء عملية نقل وتدعيم واسعة لها وقت الحاجة بشكل سريع لمواجهة حالات الطوارئ[1].

الواقع الجديد الذي خلفته الحرب لتوازن القوى في المنطقة: فالعراق لم يعد قوة إقليمية كبرى لو أخذنا في الاعتبار النوايا الأميركية الخاصة بمستقبل الجيش العراقي وبالذات تصريحات "وولتر سولكوم" مساعد وزير الدفاع الأميركي في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون والمشرف على حل القوات العراقية التي قال فيها: "إن سلطات الاحتلال الأميركية والبريطانية ستنشئ على مدى السنوات الثلاث المقبلة جيشاً عراقياً قوامه ٤٠ ألف جندي فقط

بما يوازي١٠% فقط من حجم الجيش العراقي في عهد صدام حسين، وأن هذا الجيش لن يتضمن قوات حيوية وستكون مهمته بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت الرئيسية[2].

وإذا أخذنا في الاعتبار كذلك تلميحات كل من "بول وولفويتز" نائب وزير الدفاع الأميركي والجنرال "بيتر بيس" نائب رئيس هيئة الأركان أمام الكونجرس حول احتمال بقاء القوات الأميركية في العراق لفترة قد تمتد إلى عشر سنوات، فإن هذا يكشف أن هناك نوايا أمريكية جادة لمنع بروز العراق كقوة إقليمية عربية فاعلة مرة أخرى، سواء من خلال حرمانه من امتلاك القوة العسكرية اللازمة أو من خلال بقاء الاحتلال الأميركي – البريطاني، وبالتالي فإن صورة العراق الجديد هي عراق ضعيف عسكريا تابع سياسياً للولايات المتحدة. وقد عبر "وولفويتز" عن ذلك بقوله: "الحقيقة الأساسية هي أن إزاحة نظام صدام حسين ستتمح الولايات المتحدة الأميركية حرية أكثر للحركة في الخليج، وأن بصمات أرجلنا ستكون أكثر خفة بدون التهديد العراقي"[3].

مؤدى ما سبق أن الحرب أفرزت واقعاً جديداً لميزان القوى، يميل إلى حد ما لصالح دول المجلس مقارنة بالعراق، إلا أنه الجانب الآخر تبرز إيران كقوة إقليمية أخرى ينبغي أن تقارن بالعراق من جانب ودول المجلس من جانب آخر. ودلالة ذلك أن إيران – في حال استمرار هذا الوضع – ستكون أهم قوة في النظام الإقليمي الخليجي، وقد تفرض رؤاها وتصوراتها بالنسبة لأمن الخليج في المستقبل بعد انسحاب القوات الأميركية، وهو ما يعني أن العراق – من وجهة نظر دول المجلس– سيظل بحاجة دائمة إلى

---

(1) صحيفة الخليج، الإمارات، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

(2) د.أدريس محمد السعيد، علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي، مصدر سابق، ص ١٧٧ ، وللمزيد من التفاصيل عن أبعاد حل الجيش العراقي يمكن الرجوع إلى : د. مظلوم جمال، حل الجيش العراقي : الدوافع والأبعاد في ( د.عمر الحسن "محرر" ، العراق بعد الحرب : إلى أين ؟ ) ، مركز الخليج الدراسات الاستراتيجية ، لندن، ٢٠٠٥.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، جون هندرين ، كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة ؟ ، ٢٠٠٣/٤/١٨، مصدر سابق.

الاحتفاظ بقدرات عسكرية معقولة من أجل تحقيق التوازن – مستقبلا – مع إيران وباقي القوى الإقليمية الأخرى كتركيا وإسرائيل.

ويرتبط الواقع الجديد لتوازن القوى في المنطقة كذلك بتنامي قدرات إسرائيل على حساب الدول العربية عامة والخليجية بشكل خاص، إذ إن تدمير قدرات العراق يعني خصماً من رصيد القدرات العربية من شأنه تكريس الاختلال في توازن القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، وهو الأمر الذي بدأت تدركه تل أبيب وتسعى لتوظيفة واستثماره لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية جديدة في المنطقة.

فباحتلال العراق حدث خلل كبير في التفوق الكمي للبلدان العربية على إسرائيل، حيث كان الجيش العراقي يمثل ثاني أكبر جيش عربي بعد مصر في سنة ٢٠٠٢ بقوة نظامية تزيد عن ٤٠٠ ألف جندي وضابط ونحو ٢٤٠٠ دبابة وأكثر من ٣٠٠ طائرة مقاتلة[1].

وهو الخلل الذي يزيد من درجة التفوق النوعي والكيفي للجيش الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية وإيران، خاصة إذا ما علمنا أن إسرائيل أصبحت عقب احتلال العراق في حالة تفوق كمي أيضا في مواجهة بلدان الجوار العربية التي لم توقع معها معاهدة سلام، حيث إن الجيش الإسرائيلي يتفوق كماً على كل من السعودية وسوريا على حدة، بل إن قواتها من حيث عدد الطائرات والمدفعية – بعيدا عن الفروق النوعية الهائلة – تقارب قوات البلدين معاً[2].

ومكمن الخطورة فيما سبق أن دور إسرائيل في النظام الأمني الإقليمي الجديد سينصب بالأساس على دور الرادع في بعض الأحيان لبعض الدول "الممانعة" في المنطقة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية (إيران وسوريا)، وربما هذا يفسر قيام الطيران الإسرائيلي في شهر أكتوبر (٢٠٠٣) بشن غارة على موقع "الصاحب" بالقرب من العاصمة السورية دمشق، والتهديدات المتكررة الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين بضرب المنشآت النووية الإيرانية.

وسينعكس هذا الواقع لتوازن القوى على طبيعة الترتيبات الأمنية المحتملة والمستقبلية في الخليج، بمعنى أن بناء النظام الأمني الجديد في الخليج سوف يتم في ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف المحلية (إيران ودول مجلس التعاون والعراق) وفي ظروف عجز شبة كاملة للنظام العربي، وهذا يعني أن النظام الجديد سوف يعكس في الأساس مصالح الطرف القوي وهو الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بالطبع،

---

(1) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيه ، لندن ،٢٠٠٢-٢٠٠٣، عرض وتقييم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

(2) الفي كرم، إسرائيل ونكبة العراق ، مكاسب استراتيجية غير محدودة ومخاطر محتملة، في: (أحمد السيد النجار (محرر) ، نكبة العراق : الآثار السياسية والاقتصادية) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص ٦٥- ٦٨.

وأن النظام الأمني الخليجي لن يتوافق بالضرورة مع المصالح العربية تماماً كما كان الحال بالنسبة للنظام الأمني التي تلى حرب الخليج الثانية[1].

(1) د إدريس محمد السعيد، علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي، مصدر سابق، ص ٨٢.

## سادسا: رؤية المؤسسات الصحفية الدولية لأوضاع الصحافة في الخليج العربي

إذا كانت التقارير التي اصدرتها منظمة "مراسلون بلا حدود"، و"لجنة حماية الصحفيين"، و"المعهد الدولي للصحافة" حول أوضاع الصحافة والصحفيين في العالم خلال سنة ٢٠٠٣ قد اتفقت إلى حد التطابق في تقييمها لهذه الأوضاع، فإنها أكدت على الكثير من الحقائق ذات الصلة بالرؤية التي يستند إليها القائمون على إعداد هذه التقارير في تقييمهم للحرية الصحفية خاصة في البلدان العربية والخليجية تحديداً، و أثارت تساؤلات عدة حول مدى ما تتتمتع به من دقة وموضوعية، وعلاقة ذلك بالتطورات الداخلية والإقليمية والدولية المتلاحقة التي تمر بها المنطقة[1].

وفي هذا الإطار فقد اتفقت هذه التقارير التي تزامن صدورها مع الاحتفال باليوم العالمي للصحافة في ٣ مايو ٢٠٠٤ على النقاط الآتية:

١ – إن سنة ٢٠٠٣ هو الأسوأ في تاريخ الصحافة والصحفيين، حيث أكدت منظمة " مراسلون بلا حدود "أن هذا السنة، شهد مقتل ٤٢ صحفياً خلال ممارسة مهامهم أو بسبب آرائهم، مقابل ٢٥ في سنة ٢٠٠٢[2]، كما اعتقل ٧٦٦ صحفياً، بينما تعرض ١٤٦٠ آخرون لاعتداءات أو تهديدات وتعرض ١٣٠ آخرون للسجن، وتعود زيادة عدد القتلى من الصحفيين إلى حرب العراق التي قتل فيها نحو ١٣ صحفياً حتى نهاية ٢٠٠٣، وبذلك فإن عدد الصحفيين الذين قتلوا في ٢٠٠٣ كان الأكبر منذ سنة ١٩٩٥ الذي شهد مصرع ٢٤ صحفياً في الجزائر إبان ذروة الصراع بين الحكومة والمتشددين الإسلاميين[3].

٢ – اتفقت التقارير على أن الدول العربية تأتي في المرتبة الأخيرة بشأن حرية الصحافة في العالم، حيث "تفتقر إلى وسائل إعلام مستقلة ويضطر الصحفيون فيها إلى ممارسة رقابة ذاتية صارمة على أنفسهم كما عرضت الحرب على العراق واستمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني حرية الصحافة وسلامتهم لمخاطر كثيرة مما أدى إلى مقتل ١٥ صحفياً ومساعدين إعلاميين في المنطقة منهم ١٣ في العراق، وأضافت التهديدات الإرهابية مزيداً من الأخطار على الصحفيين في المنطقة".

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، النصورة، ١٩٨٩، ص ٣٨٦ .

(2) كامل ريمون ماهر ، مرجع سابق، ص ١١٧.

(3) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٠ ، ص ٧٦.

وقالت هذه التقارير إن وسائل الإعلام الخاصة في الأردن واليمن وفي مناطق السلطة الفلسطينية "لا تسلم من التهديدات والرقابة ويواجه الصحفيون فيها السجن بتهمة القذف والإساءة إلى الإسلام[1] " وفي لبنان" تثير التجاوزات القانونية ضد الصحفيين القلق"، في حين حاولت مصر خلال الحرب على العراق "فرض مستوى معين من الإشراف على وسائل الإعلام"، كما تعرضت حرية الصحافة – وفقاً للتقارير – في الجزائر والمغرب إلى "ضربات كبيرة"، حيث سجن صحفيان في حين صدرت أحكام بالسجن على ثلاثة آخرين. وفي تونس فإن الأوضاع لا تختلف كثيراً، حيث لا تزال وسائل الإعلام الخاصة والعامة خاضعة لإشراف الحكومة بالكامل، وانتقدت التقارير كذلك أوضاع حرية الصحافة في السودان وموريتانيا وليبيا.

أما بشأن أوضاع الصحافة في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تراوحت مواقف التقارير الدولية حول حرية الصحافة بها ما بين الإشادة ببعض الخطوات التي تصب في اتجاه تعزيز حرية الصحافة وانتقاد بعض الممارسات التي ترى أنها تحد من هذه الحرية وأبرزها ان الصحفيين العاملين في هذه الدول يضطرون – لأسباب متعددة – إلى " ممارسة رقابة ذاتية بصورة صارمة على الرغم من المؤشرات الليبرالية المشجعة التي أظهرتها الحكومات الخليجية.

في السعودية رأت منظمة "مراسلون بلا حدود" أن المملكة" وجدت نفسها في منطقة تتسم بالاضراب الذي كان مشحوناً بالمخاطر والتغيير خلال سنة ٢٠٠٣، وقد تعهدت الحكومة بعدم التهاون في التعامل مع الأصوليين المتشددين، وأكدت على الإصلاحات السياسية، ولم يعد تناول بعض الموضوعات في وسائل الإعلام محضوراً ولكن السلطات لا تزال تراقب هذه الوسائل"، أما لجنة حماية الصحفيين فقد أكدت "أن الحكومة السعودية تتخذ إجراءات ضد الصحفيين أصحاب التوجهات المستقلة وتمارس تأثيراً كبيراً على الصحف المستقلة وغيرها من الصحف"[2]. وبالنسبة للكويت التي تعتبر"من أكثر الدول العربية تمتعاً بحرية الصحافة" وفقاً" لتقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" فإن الإعلام المحلي بها "لا يزال يمارس الرقابة الذاتية فضلاً عن مراقبة المطبوعات الأجنبية بشأن القضايا السياسية والأخلاقية غير المقبولة".

أما قطر فقد ركزت التقارير الثلاثة على قناة الجزيرة إضافة إلى بعض الإصلاحات السياسية التي اتخذتها الحكومة، في حين رأي تقرير منظمة " مراسلون بلا حدود" أن الإعلام الخارجي والداخلي في

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المنصورة، ١٩٨٩، ص ١٢٩ - ١٣١.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي" المصدر نفسه، ص ١٤٠.

دولة الإمارات العربية المتحدة "يتمتع بقدر من الحرية لكن القيود الاجتماعية والسياسية الأخرى ساعدت على ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية، خاصة بالنسبة للصحفيين الأجانب العاملين فيها"[1].

وفي ضوء ما سبق نرصد الملاحظات الآتية:

**أولاً:** على الرغم من إشادة التقاير الثلاثة بالجوانب الإيجابية فيما يتعلق بأوضاع الصحافة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها اتفقت على الزعم بعدم تمتعها بحرية واستقلالية كافية، وهو ما ينطبق على الكثير إن لم نقل كل الصحف العربية التي لها انتماءاتها وولاؤها.. كما أنه ليس صحيحاً في معظم الحالات، إذ غالبا ما تقصر القيود التي تفرض على المؤسسات الصحفية الخليجية على الإجراءات التي تحمي الوحدة الوطنية لدول المجلس وأمنها واستقرارها.

وفي الإطار نفسه فإن هذه التقارير لم ترصد التطورات الإيجابية التي شهدتها دول المجلس في مجال الإصلاح السياسي والديمقراطي وفي المقدمة منه حرية التعبير وبالقدر الكافي، حيث عرضتها مبتورة عن سياقها الأهم وهو إصرار دول المجلس على إنجاز تحول ديمقراطي يعزز من الحريات ويضمن في الوقت ذاته حماية خصوصيتها الثقافية، الأمر الذي يتضح عند مقارنة أوضاع الصحافة الخليجية حالياً بأوضاعها قبل عدة سنوات، فالسعودية قررت إنشاء جمعية الصحفيين تشبه في نظامها الأساسي النقابات الموجودة في دول أخرى، وسعت كذلك إلى توسيع دائرة الحوار وإتاحة الفرصة للصحافة للتعبير عن آرائها المختلفة في الكثير من الموضوعات التي كانت محظورة في السابق وذلك في إطار السياسة العامة التي تتبناها للإصلاح. وأدخلت مملكة البحرين العديد من التعديلات على القانون ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ أزال كل ما يحد من العمل الصحفي وحرية الرأي والتعبير، كما وافقت في أكتوبر ٢٠٠٣ على تحويل جمعية الصحفيين إلى نقابة مستقلة بهدف الدفاع عن حقوق الصحافة والصحفيين ودعم حرية العمل الإعلامي.

وفي الإطار نفسه شهدت الصحافة العمانية تطوراً وتحديثاً ملموساً سواء في أدائها أو في مواكبتها للقفزة الهائلة في العمل الصحفي، وذلك لما يوفره قانون المطبوعات والنشر من ضمانات تعزز من حرية الصحافة، ولذلك ارتفعت الصحف والمجلات هناك إلى ٣٦ صحيفة ومجلة، أما قطر التي أشادت بها التقارير الدولية بإصلاحاتها السياسية والديمقراطية فإنها ركزت على أسلوب عمل قناة "الجزيرة" الفضائية وما أحدثته من خلافات بين الحكومة القطرية وبعض الدول العربية وتجاهلت أي إشارة لأوضاع الصحافة القطرية وما لحق بها من تطور وتحديث.

---

(1) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ص ٦٥.

وفي الكويت انتقدت التقارير المشار إليها رقابتها على المطبوعات الأجنبية وفرض الإعلاميين فيها رقابة ذاتية صارمة، مع أنها حققت إنجازات ملموسة في مجال حرية الصحافة، حيث ينص الدستور الكويتي على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر" مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"، وهذه الحرية التي وفرها الدستور هي التي مكنت الصحافة الكويتية من احتلال مركزاً متقدماً بين الصحف العربية وتنوع اصداراتها في كافة المجالات، فضلا عن ارتفاع أعداد الصحف الصادرة بها إلى"٨٠ صحيفة"، ووجود جمعية للصحفيين وزيادة مكاتب وكالات الأنباء والصحف العربية والدولية الرئيسية بها. كما تجاهلت التقارير الانجازات التي حققتها الامارات والتعديلات التي أعلنت عنها وزارة الاعلام لوضع تعديلات أساسية على قانون المطبوعات والنشر بهدف توفير ضمانات اضافية للصحافة[1].

**ثانياً:** لا يخرج مضمون وأهداف التقارير السابقة عن الاتجاه السلبي الذي يتباه الغرب بشأن غياب الديمقراطية وحرية التعبير عن البلدان العربية، رغم أن الواقع؟ ظهر أن الانتهاكات التي حدثت بحق الصحافة كانت من أكثر الدول التي تنادي بالحريات والديمقراطية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ففضلا عن الرقابة التي تمارسها واشنطن على الصحف اللأمريكية، خاصة فيما يتعلق بقضية العراق، وغيرها من القضايا فإن ادارة الرئيس جورج بوش دأبت على توجيه إنتقادات شديدة للإعلام العربي[2]، بسبب ما تعتبره" إنحيازاً" في تناوله للأحداث، كما لم يخف وزير الخارجية اللأمريكي تأثر علاقات بلاده مع قطر بسبب التغطية اللإعلامية التي تقدمها قناة" الجزيرة"، وفي مصر عكست المواجهة بين السفير الأميركي بالقاهرة ونقابة الصحفيين المصريين خلال شهر ابريل ٢٠٠٤ مدى التناقض في الموقف الأميركي بشأن قضية الديمقراطية وحرية التعبير، وذلك عندما شرع السفير في إعطاء" دروس" للصحفيين في أصول المهنة!!. وتحمل هذه الأمثلة حقيقية مؤكدة وهي أن الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في ديموقراطية أو حرية تعبير بل ترغب في نظم سياسية تابعة وإعلام دعائي يحافظ فقط على مصالحها ويتحدث بلسانها[3].

**ثالثاً:** اذا كانت الصحافة هى أقوى صور الإعلام وأكثرها تأثيراً؛ حيث تقوم بدور فعال في صياغة وجدان الرأي العام وتشكيل وعيه وإتجاهاته، فإنها في كل الأحوال تشكل إنعكاساً لواقع مجتمعها السياسي والاقتصادي والثقافي؛ ولذلك تختلف أدوارها من مجتمع لآخر، فما يمكن أن يكون مسموحاً به في مجتمع

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، الأصولية في العالم العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٨٩، ص ٣٥.

(2) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية: ١٩٣٢ - ١٩٨٣ ،دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٤٥

(3) سوكوفولسكي فاسيلي، الاستراتيجية العسكرية السوفييتية، ترجمة وتعليق خيرية حماد،عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٧٦.

ما قد يكون مجتمع اخر وذلك لاعتبارات كثيرة منها الدين والأخلاق والعادات والتقاليد والأمن الوطني..... الخ[1].

وفي ضوء ذلك لا يجوز الإستناد إلى معايير حرية التعبير الغربية للحكم على حرية الصحافة في الدول العربية، ومنها دول الخليج في ضوء ما تتمتع به من خصوصية ثقافية بارزة، ولذلك يجب أن تعي التقارير الدولية حول حرية الصحافة هذه الحقائق وأن تتفهم الاطار الأشمل الذي يحكم الموقف الخليجي تجاه الصحافة[2]، خاصة مع وجود اتجاه متنام بها نحو توسيع الديموقراطية وحرية التعبير، حيث تتجه بعض هذه الدول لإلغاء وزارات الإعلام بها بهدف إلغاء أي قيود متبقية على حرية التعبير والتقليص من صلاحيات وزارة الإعلام كما حصل في مملكة البحرين حيث فصلت هيئة الإذاعة والتلفزيون عن وزارة الإعلام والثقافة لتنحصر الوزارة في الثقافة والتراث ٢٠١٠[3].

وأصبح في مقدور الصحافة الخليجية اثارة قضايا كانت محظورة في السابق مثل الفساد والديمقراطية وحقوق الإنسان والبطالة والمرأة.... الخ، وبات ينظر إلى الصحفيين بجدية واحترام، وأوكلت لهم مهمة الرقابة الذاتية بعد أن تم الغاء مهمة الرقيب بها، وصدرت مجموعة من القوانين المنظمة للعمل الصحفي التي تنظم حقوق وواجبات العاملين في المهنة ونظمت العلاقة مع مؤسساتهم الاعلامية التي يعملون بها، والتي كان اخرها في ٢٠٠٤ ، حيث تمت الموافقة على إنشاء إتحاد للصحافة الخليجية بهدف زيادة التعاون بين الدول الخليجية في المجالات الصحفية المهنية والفنية، فضلاً عن تنامي صدور الصحف والمجلات ومنها الصحافة المتخصصة، وصدور العديد من الطبعات أو الاصدارات الدولية في لندن وباريس ونيويورك وغيرها والتي تدار على أسس تجارية واستثمارية بحتة[4].

وخلاصة القول ان أي تقييم لأوضاع حرية الصحافة العربية ومنها الخليجية يجب أن يكون في سياق أشمل يستوعب الاتجاه نحو الإصلاح وحرية التعبير والخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات ويرصد التطورات في هذا الاتجاه وهو ما لم يتوافر في التقارير المشار اليها أظهرت بعض السلبيات دون البناء على ما لحق بالصحافة الخليجية من تطور وتحديث وتنوع خلال سنوات الأخيرة[5].

من العرض السابق يتضح أن تغيراً ما طرأ على رؤى دول مجلس لأمن الخليج في الفترة التي أعقبت الغزو الأميركي للعراق والتفاعلات التي صاحبتها، تتمثل أهم مؤشراته في التالي:

---

(1) شوبر مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، صدر سابق، ص ١٥٥.

(2) باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية: ١٩٣٢ - ١٩٨٣ ،دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤، ص٢١ .

(3) شوبر مايكل، الفوقية الإمبريالية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، المصدر السابق، ص ١٦٨.

(4) السويدان صابر محمد، وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي، ١٩٤٩-١٩٩٩، المؤلفان، الكويت، ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

(5) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

**أولاً:** تدور الرؤية الجديدة حول إدراك أن تهديد أمن الخليج لا يأتي من الخارج وحسب (العراق المضطرب، احتدام الصراعات الداخلية في إيران، تجدد الأطماع الإسرائيلية في ثروات الخليج) وإنما أيضاً يأتي من البيئة الداخلية (تنامي الخطر الأصولي، احتمال اندلاع أعمال عنف إرهاب جديدة، الأوضاع الإقتصادية والمجتمعية).

**ثانياً:** حدوث تحول واضح في رؤية دول المجلس إزاء الترتيبات الأمنية المقترحة لأمن الخليج، ومن مؤشرات ذلك:

الموافقة على إشراك دول الجوار في الترتيبات الأمنية المقترحة، تأتي على رأس هذه الدول كل من مصر وإيران وسوريا والأردن، وظهر هذا بوضوح في مشاركة هذه الدول في المؤتمرات الإقليمية التي نظمتها كل من السعودية والكويت لمناقشة الأوضاع في العراق، ويعني إزالة التعرض- ولو جزئياً - بين رؤى هذه الأطراف حول أمن الخليج والتي سادت بعد حرب الخليج الثانية، وتحديداً بين مصر وإيران ودول المجلس، وكانت أحد العوامل وراء فشل صيغتة"إعلان دمشق".

توجهات لدى بعض دول المجلس بضرورة توسيع منظومة مجلس التعاون الخليجي لتضم أطرافاً أخرى، فالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي آنذاك عبدالرحمن بن حمد العطية ذكر: أن العراق كان عضواً في جميع المجالس وجميع الهيئات المنضوية في إطار دول الخليج، واعتقد أن من حقه أن يستأنف دوره في هذه المنظمات"، أما علي صالح الصالح وزير التجارة البحريني فذكر يوم ٢٠٠٣/١٠/١٨ أن انضمام العراق إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي أمر وارد، مشيراً إلى أنه إذا رأى قادة الدول الخليجية جدوى هذه الخطوة، فإن الشروط تنطبق على العراق لينضم إلى المجلس وبإمكانه أن يكون عضواً فاعلاً ويؤدي دوره في هذه المنظومة الناجحة". وتابع أن العراق مهيأ لدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ولديه إمكانيات كبيرة، وأنه عضواً في عدد من المنظمات الإقليمية الخليجية قبل سنة ١٩٩٠، وأن هناك إحساساً بالمسؤولية حيال دور العراق خليجياً، وأن المجلس يأمل في أن يعود العراق بلداً مستقراً مثلما كان من قبل[1]. وبدوره دعا وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني يوم ٢٠٠٣/١٢/١٢ أثناء لقائه مع وفد من جمعية الصحفيين الكويتية – دعا إلى ضرورة إنشاء منظومة إقليمية تضم دول مجلس التعاون الست والعراق واليمن والأردن وفقاً لأسس واضحة بعيدة عن المجاملات[2]. ودلالة هذه التطورات أنه في حل انفتاح المجلس ليضم العراق أو اليمن أو البلدين معاً في الفتره المقبلة، لا يستبعد

---

(1) صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ٢٠٠٣/١٠/١٩.

(2) صحيفة السياسة الكويتية ، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

البعض أن تطالب السعودية هي الأخرى بتوسيع مجلس التعاون الخليجي ليضم أيضاً مصر والأردن وربما سوريا كذلك[1].

ويشير ماسبق إلى أن هناك تحولاً في الإدراك العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص لوضع إيران ودورها وطبيعة علاقتها بدول المنطقة، حيث يحدث الآن استبدال للصورة التي تظهر فيها إيران بمظهر المنافس الإقليمي ذو المطامع المختلفة والذي يشكل تهديداً أمنياً مباشراً بالنسبة لدول مجلس التعاون وغير مباشر من خلال تصدير مبادئ الثورة، إلى صورة أخرى تبرز إيران كحليف إقليمي"معضد" في وجه المخططات الأميركية والإسرائيلية الرامية إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يتناسب مع مصالحها. ومع الأخذ في الاعتبار هذه التطورات وغيرها، فإن الحديث عن محور أمني (خليجي –عربي – إيراني) جديد يطرح نفسه بقوة كأحد الخيارات المطروحة لأمن الخليج، والمرشحة للتفاعل خلال الفترة المقبلة، وخاصة إذا أخذنا في الإعتبار التطورات التالية:

استشعار الجانبين الخليجي العربي و الإيراني بالتهديد الذي يمثله الغزو الأميركي للعراق، واتجاه الولايات المتحدة الأميركية إلى فرض رؤاها عن الإصلاح عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير على جميع دول المنطقة بلا استثناء، وهو الأمر الذي يستلزم معه التنسيق بين هذه الأطراف لمواجهه مثل هذا المشاريع المفروضة من الخارج، والتي تستهدف أمنها بالأساس.

التنسيق لمواجهه التهديدات الإسرائيلية التي بدأت بالتنامي خلال الآونة الأخيرة سواء ضد دول الخليج العربية، ومحاولة التغلغل في اقتصادياتها عبر أبواب خفية، أو ضد الدول العربية وتأليب الولايات المتحدة الأميركية ضدها كما حدث مع سوريا – من المعروف أن قانون "محاسبة سوريا" يقف وراء اللوبي المؤيد لإسرائيل في الكونجرس الأميركي – أو ضد إيران من خلال التهديدات المتكررة الصادرة عن مسؤولين في الجيش الإسرائيلي بضرب منشآتها النووية. ومع إدراك الدول العربية والخليجية أن ميزان القوة يميل لصالح إسرائيل بعد تدمير ما تبقى من قدرات العراق وحل جيشه، وإدراك إيران على الجانب الآخر أنها عرضة للاستهداف الأميركي حسب المنظور الأميركي وتربص إسرائيل بها، وأنها إحدى أدوات تنفيذ الاستراتيجة الأميركية في المنطقة، فإن احتمالات التنسيق والتعاون الأمني بين هذه الأطراف مرشح للتطوير في الفترة المقبلة.

تلاقي رؤى هذه الدول حول الكثير من قضايا الأمن الإقليمي، ويأتي في مقدمتها قضية أسلحة الدمار الشامل، حيث تدعو جميعا إلى إخلاء المنطقة – دون استثناء – من هذه الأسلحة وقضية الإرهاب الدولي وضرورة التعاون لمواجهته، وظهرت مؤشرات ذلك في بداية استجابة إيران للمطالب العربية والخليجية بتسليم عناصر القاعدة المحتجزين لديها، وتسليم قائمة بأسمائهم، فضلا عن اتفاق رؤاها حول

---

(1) د. إدريس محمد السعيد، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق، مصدر سابق، ص ٣٢٩.

الوضع في العراق وتأكيدها على سيادة ووحدة أراضيه ورفض تقسيمه، كل هذا من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على التعاون والتنسيق الأمني بينها في الفترة المقبلة.

**ثالثاً:** رغم تعاظم هاجس الأمن الداخلي، فإن دول المجلس لم تقر حتى الآن الاتفاقية الأمنية الموحدة، وفشلت قمة مجلس التعاون الرابعة والعشرين التي انعقدت في الكويت يومي ٢٢-٢٠٠٣/١٢/٢٣ في إقرار هذه الاتفاقية، وأحالت الاتفاقية إلى وزراء الداخلية لمناقشتها، وليس من المتوقع أن يتم إقرارها في المستقبل القريب نظرا لتحفظ بعض الدول على بعض البنود بها، فالكويت تتحفظ على البند المتعلق بتسليم المجرمين من رعايا الدولة إلى دولة أخرى، والبند المتعلق بحق الدوريات الحدودية في مطاردة المهربين المجرمين في أراضي الدول الأخرى، هذا فضلا عن معارضة العديد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي لهذه الاتفاقية بدعوى أنها تخالف بعض مواد الدستور التي تدعو إلى تعزيز الحريات وترسيخ التجربة الديمقراطية في البلاد، فيما تعترض قطر على البند المتعلق بتبادل المعلومات حول مواطني المجلس الذين يحملون جنسية مزدوجة.

بنى الأميركيون مراهناتهم، أو توهماتهم، على تصورات مبسطة ومتعجلة ومتغطرسة، هي على الأغلب نتاج بيئات ثقافية مغايرة أو نتاج تجارب محدودة، وعابرة، ليس لها علاقة بفهم طبيعة شعوب المنطقة وثقافاتها ونفسياتها وذاكرتها التاريخية ومستوى تطورها السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وهي العوامل التي تقرر شكل ردة الفعل على المقولات والأحداث.

ففي المنظور الثقافي – السياسي العربي فإن الصراع في المنطقة وعليها ينتمي إلى مصطلحات الصراع على النفوذ: أن نكون أو لا نكون، إما نحن أو هم، وفي صراع كهذا من الطبيعي أن يتم استدعاء الموروث المتراكم من الرموز الثقافية والدينية والنفسية والتاريخية (لا سيما بفعل مداخلات التجربة ضد الإستعمار وضد إسرائيل).

وفي إطار هذه الثقافة فإن الصراع على الأرض، في الوعي الشعبي العربي، يكتسب مكانه قدسية، ربما يفوق مكانه أية قضية أخرى، ومن ضمنها قضية الديمقراطية. والمعنى أن الرأي العام العربي، لا يبدو مستعداً أو قابلاً للمراهنة على الشعارات أو الإدعاءات الأميركية، والغربية عموماً، فالوطن يأتي أولاً، أما شكل النظام والعلاقة مع السلطة وطبيعة السلطة فهي تأتي بمرتبة ثانية، وربما أبعد من ذلك في سلم أولويات المواطن العربي وهمومه الكثيرة والكبيرة، وأيضاً بالنظر إلى مستوى ثقافته ومستوى تطوره السياسي والإقتصادي والإجتماعي[1].

في مقابل ذلك فإن الثقافة الغربية في مسارات تطورها وإنجازها لمشروعها التاريخي، وانتقالها إلى ما بعد الدولة الوطنية وما بعد القومية، ترى الصراع في معظم الأحوال لا يتمحور حول النفوذ وإنما

---

(1) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، صدر سابق، ص ١٥٥.

على شكل النفوذ، وليس على الأرض وإنما على المصالح وعلى مكانة الأفراد في الدولة. وباختصار فإن مراهنات نمط الثقافة الغربية ترتكز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، الفرد والمواطنة ومستوى الحرية والرفاهية، في حين أن مراهنات الثقافة في العالم العربي ما زالت ترتكز على البديهيات أي على الأرض والأمة وبناء حيز الدولة وإنشاء الذات القومية والدفاع الغريزي عن النفوذ. وهذه هي إحدى الإشكاليات التي تواجه الخطاب الأميركي، والغربي عموماً، في المنطقة العربية[1].

## مقاومة، إصلاح وتحديث

بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ في هجمات القاعدة على مدن ومراكز في الولايات المتحدة الأميركية باشرت السياسة الأميركية بقيادة الرئيس الأميركي بوش بالتبشير بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد تبنت بعض المؤتمرات الدولية، بل والعربية الأهداف الكبرى لهذا المشروع مثل قمة الدول الثماني (G8) والإتحاد الأوروبي، واقتبست قمة استانبول وقمة تونس وقمة المؤتمر الإسلامي بعض بنوده وأهدافه التي لا تتعارض مع مبادئ الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

سئل المفكر اللبناني الأستاذ غسان تويني في مقابلة تلفزيونية في إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦: ما هو مشروع الشرق الأوسط الجديد التي قامت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بالتبشير به بعد العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ ٢٠٠٦. فأجاب: "أن مشروع الشرق الأوسط الجديد حزورة أميركية"، ذلك أن الأميركيين لم يعلنوا تفاصيله، كما أن كوندي لم تشرح أهدافه[2]. وكما سبق للأميركيين أن ادعوا أن ما حدث في أفغانستان سنة ٢٠٠٢ وفي العراق ابتداء من سنة ٢٠٠٣، إنما سيؤدي إلى نشر الديمقراطية في البلدان العربية والشرق الأوسط الكبير وادعت أميركا "بأن إصلاح العالم العربي وتحديثه إنما لحمايته وحماية العالم من الإرهاب والتطرف". كما أن كوندي أعلنت بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، بأن ما سيشهده لبنان سيؤدي إلى نتائج أساسية وهامة في نشر الديمقراطية في العالم العربي!!!

لقد أوضح وزير الخارجية الأميركي السابق كولن بأول ومساعدته آنذاك كونداليزا اريس أهداف الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا. وفي سنة ٢٠٠٤ أفصح وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو عن أهداف ومبادئ الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا[3]. وفي سنة ٢٠٠٤ أفصح وزير

---

(1) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، صدر سابق، ص ١٥٥.

(2) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٣٢.

(3) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

الخارجية البريطاني السابق جاك سترو عن أهداف ومبادئ الشرق الأوسط الكبير والأكبر والجديد بشكل مفصل وواضح، وقد لخصه سترو بما يلي:

١ – يشمل هذا المشروع جغرافياً أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا، وأفريقيا الشمالية (المغرب العربي) والسودان وكافة دول المشرق العربي، بما فيه السلطة الفلسطينية، ودول الخليج العربي.

٢ – يهدف المشروع إلى الإصلاح والتحديث في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية للشعوب التي يضمها المشروع.

٣ – تكريس مبادئ الديمقراطية (استخدام جاك سترو مرادفا لها الشورى) في الأنظمة العربية والإسلامية.

٤ = إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإقامة قضاء عادل، وتطبيق حكم القانون.

٥ – إدخال إصلاحات على مناهج التربية والتعليم في وزارات التربية وفي المدارس والجامعات، تلك المناهج المسؤولة مباشرة عن إفرازات الإرهاب والإرهابيين كما ادعى سترو.

٦ – القضاء على الأمية والجهل لا سيما بين الإناث والأطفال.

٧ – تحسين مستوى المرأة العربية والمسلمة، وإشراكها في الحياة السياسية، وفي البرلمانات والوزارات، وفي القيادة السياسية وفي الوظائف الخاصة والعامة.

٨ – القضاء على حركات التحرر والنضال، والحركات الإسلامية الأصولية والسلفية، لأن الغرب يرى أنها حركات إرهابية قائمة على التعصب الديني والعرقي وثقافة العنف والتمييز والكراهية.

٩ – الحفاظ على الحرية وحقوق الإنسان في العالم العربي.

١٠ – إقامة معاهد وكليات خاصة في الولايات المتحدة الأميركية والغرب، لإعداد علماء مسلمين يتلقون العلم وفقا للسياسة الأميركية والغربية وأهدافها في الشرق الأوسط الكبير والجديد. وهذا ما أكده مجدداً المفوض الأوروبي للشئون الداخلية "فرانكو فراتيني" في لندن في ١٦ أغسطس ٢٠٠٦، حينما دعا "إلى تأسيس إسلام أوروبي، وتنظيم دورات تأهيل للأئمة المسلمين على المستوى الأوروبي ..".

١١ – تأمين مئة مليون وظيفة للمواطنين العرب، والقضاء على البطالة التي تقدر نسبتها بين الشباب العربي بحوالي ٥٠%.

١٢ - إنهاء الصراع الإسرائيلي - العربي، لأن استمرار العنف بين الجانبين يمثل عقبة في سبيل الإصلاح والتحديث، ومشروع الشرق الأوسط الكبير[1].

## الشرق الأوسط الكبير

أن الأمر اللافت للنظر، أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، وتعرض الولايات المتحدة الأميركية لضربات عسكرية في الداخل والخارج قل نظيرها في التاريخ المعاصر، أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش "حربا صليبية" على العالمين العربي والإسلامي، وسرعان ما تراجع عن "تصريحه الصليبي".

ومنذ أن ابتدأ الحملة العسكرية الأميركية على أفغانستان سنة ٢٠٠٢ ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة برئاسة أسامة بن لادن، ومنذ أن ابتدأت الحملة الأميركية - البريطانية على العراق، وانتهت باحتلاله في مارس سنة ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين، فأن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وبعض الأوساط الأوروبية تتحدث عن ضرورة "إصلاح العالم العربي وتحديثه لحمايته وحماية العالم من الإرهاب والتطرف".

كما تحدثت تلك الأوساط عن تطبيق مشروع إصلاحي في "الشرق الأوسط الكبير" الذي يمتد جغرافيا من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا مرورا بمصر والسودان والسعودية واليمن ودول الخليج العربي وسوريا ولبنان والأردن بما فيه السلطة الفلسطينية، وبلاد المغرب العربي والبلاد العربية كافة.

وهذا المشروع الغربي الهادف إلى "إصلاح"!!! الشرق الأوسط الكبير، إنما الهدف منه "أمركة" هذه المناطق، و"تغريبها" بعد الإدعاء بأنها مناطق وبؤر للإرهاب والتطرف. وقد تساءلت الدوائر الأميركية: كيف يمكن نشوء الإرهاب والتطرف في بلاد تنعم بالنفط والدولار والغنى الفاحش وبمختلف أنواع الرفاهية؟

متهمة النظام التعليمي والتربوي السعودي والخليجي والمصري أنه وراء نشوء الإرهاب والتطرف والسلفية.

وتناسى الأميركيون والغرب الأوروبي، بأن الغنى والنفط لا يتناقضان مع المقاومة والجهاد في سبيل تحرير الأرض من براثن الاحتلال الأجنبي. ورأت بعض الأوساط الأميركية والبريطانية ضرورة أن يتضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير - ولو في المستقبل البعيد - أن تحل تركيا كزعيمة جديدة للسنة

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

في العالم مكان القاهرة حيث الأزهر الشريف، وأن تحل إيران كزعيمة جديدة للشيعة في العالم مكان الحوزات والأماكن والعتبات المقدسة في العراق.

واللافت للنظر، أن مشروع الشرق الأوسط الكبير بجميع تفاصيله وأبعاده لاقى رفضاً من الدول العربية والإسلامية على السواء، مع الاعتراف بأهمية الإصلاح والتحديث على أن يكون إصلاحاً داخلية وليس مفروضاً من الخارج[1].

## الشرق الأوسط الكبير؛ مشروع أميركي بريطاني

ويمكن الاطلاع على الرؤية الأميركية والبريطانية لمشروع الشرق الأوسط الكبير "مشروع الديمقراطية بالإكراه" من خلال آراء جاك سترو وزير الخارجية البريطاني حيث تساءل: " لماذا يعتبر التحديث والإصلاح في العالم العربي من الأمور التي تهم بريطانيا والمجتمع الدولي بأسره؟".

فقد أكد أنه لا يريد التدخل في شؤون العالم العربي، غير أن الغرب ملتزم أدبياً بالاهتمام بالإصلاح والتحديث، نظرا للمصالح المشتركة بين العالم العربي والغرب، وهي مصالح واهتمامات عالمية في الوقت ذاته. ومما أشار إليه: "يتغير العالم الآن بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخه، وكما أدرك قادة العالم العربي بأنفسهم، فأن التحدي في العالم العربي، كما هو في غيره من المناطق، هو إرادة التغيير بطريقة تحفظ ما هو أفضل في المجتمع، وتعطي الأفراد العاديين حرية وخيارا اكبر كما هو دائماً، بينما تحميهم من العنف والظلم.

أن شعوب العالم العربي هم أفضل من يفهم التحديات التي يواجهونها، وأن يقرروا كيفية التعامل معها. يجب أن تأتي الأفكار من أصدقائنا العرب. فنحن في أوروبا أو في الغرب لا نستطيع، ولا يجوز لنا، أن نملي عليهم، لكن باستطاعتنا أن نعمل معهم – وسوف نفعل ذلك – لدعم وتشجيع الإصلاح". ثم أكد على أهمية تدخل بريطانيا والغرب في عملية الإصلاح في العالم العربي للأسباب التالية:

١ – قرب العالم العربي من بريطانيا ومن الدول الأوروبية.

٢ – الشراكة بين العالم العربي والغرب في التجارة والاستثمار والتعليم.

٣ – الشراكة بين الجانبين في مكافحة الإرهاب العالمي ونزع أسلحة الدمار الشامل.

٤ – إن العالم العربي هو المصدر الرئيسي للطاقة وللاقتصاد العالمي بأسره.

٥ – الاهتمام المشترك من اجل حل القضية الفلسطينية وبناء عراق حر ومزدهر.

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ١٩٩ – ٢٠٠.

٦ – إن العالم العربي هو مهد الإسلام ومهد الديانات السماوية الأخرى.

٧ – إن الحريات والتطوير والتحديث عوامل أساسية للازدهار والاستقرار في العالم العربي.

٨ – إن مئة مليون وظيفة يحتاجها العالم العربي في العشرين سنة القادمة استنادا إلى تقرير "البنك الدولي". كما يعاني العالم العربي من البطالة بين الشباب تقدر بـــ ٥٠ %، ولن يحل هذه المشكلات إلا عمليات التطوير والإصلاح[1].

٩ – إن نصف المجتمع العربي مصاب بالشلل الاقتصادي والاجتماعي، لأن الحكومات والمجتمعات العربية تمنع النساء من العمل والمشاركة في دورة الاقتصاد، مما يعني أن نصف المجتمع لا يستطيع أن يقوم بدوره في النمو الاقتصادي وفي تنمية المجتمع.

١٠ – يعاني المجتمع العربي من الأمية والجهل لا سيما بين الإناث والأطفال، مما ينذر بأوخم العواقب التنموية، لا سيما في ظل تزايد مخيف لعدد السكان.

لهذا كله، رأى جاك سترو، أن العالم العربي حالياً يواجه هذه التحديات مجتمعة، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي. وقد اخترق "سترو" آراء بعض العرب، فاعتمد عليهم قائلا: "أن المثقفين العرب هم من أشاروا إلى التحديات التي تواجه المنطقة في تقرير التنمية البشري في العالم العربي الصادر سنة ٢٠٠٢، والتقرير الذي تبعه والذي نشر في سنة ٢٠٠٣ وكان البيان الصادر عن مؤتمر صنعاء في ١٢ يناير ٢٠٠٤ أسهاما آخر هاما في هذا النقاش، حيث دعا من بين ما دعا إلى إعطاء النساء المزيد من السلطات، وتعزيز الديمقراطية والتعددية، والتطبيق الفعال لحكم القانون، وجهود أكبر لتطوير التعليم".

والحقيقة، فأن وزير الخارجية البريطاني جاك سترو، رأى أن العالم العربي يحتاج إلى أكثر مما طالب به المثقفون العرب. فقد رأى أن الشعوب العربية تحتاج إلى:

- حكومات عربية ديمقراطية أكثر انفتاحاً ومشاركة وتمثيلاً لشعوبها، مدعومة من المجتمع المدني.
- حكومات عربية تجعل حكم القانون أكثر فعالية وشفافية، وتتخذ إجراءات لاحترام اكبر لحقوق الإنسان.
- إصلاحات اقتصادية لإيجاد الوظائف وتحفيز النمو.
- الاهتمام بالتعليم المتطور، مقدمة لأعداد كوادر تتميز بالكفاءة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

---

(1) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٠٠ – ٢٠٢.

- أحداث تغييرات مبدعة لتمكين النساء من توظيف قدراتهن في المجتمع العربي.
- إصلاحات جذرية في القضاء الذي يحتاج إلى إصلاح حقيقي في العالم العربي[1].

إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لأن استمرار العنف بين الجانبين يمثل عقبة في سبيل الإصلاح. ورأى "سترو" لا يظن أحد بأن الإصلاح والتغيير والتحديث مهمة سهلة، بل هي مهمة شاقة وصعبة "وأن الغرب على استعداد تام لمساعدة الدول العربية في مهامها الإصلاحية، بالرغم من عدم الثقة تاريخياً بالغرب". ثم رأى أن الإسلام لا يتناقض مطلقا مع الإصلاح والتحديث "لقد عانت مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب، على الأقل مثلما عانت بعض الدول الأوروبية، على أيدي الإرهابيين الذين يحرفون معنى دين الإسلام، لكي ينشروا الدمار والكراهية". ثم أشار إلى أهمية مبدأ الشورى في الإسلام، ورأى نشأته في العالم الإتحاد قبل العالم المسيحي، مؤكدا "أن مبدأ الشورى أو التشاور، تأسس أبكر كثيراً من ظهوره في العالم المسيحي – بالطبع ليس هنالك في الثقافة العربية ما يجعل التغيير مستحيلا – فقد تغيرت المنطقة في بعض النواحي بشكل لا يمكن التعرف عليه خلال العقود الماضية"[2].

وأعطى أمثلة على ذلك مشيراً إلى أنه في سنة ١٩٧٠ كان يذهب إلى المدرسة في عمان (٩٠٧) أولاد، بينما تجاوز عددهم في سنة ٢٠٠٤ (٦٠٠،٠٠٠) طالب وطالبة، وحتى سنة ١٩٧٠ لم يكن في دبي أية بُنى تحتية حديثة، فإذا هي اليوم ومنذ سنوات مركز مزدهر وعصري للتجارة والنقل، كما حولت مصر نفسها من اقتصاد موجه يخضع لسيطرة الحكومة إلى ممارسة اقتصاد حر على نحو كبير، كما توجد حرية الخطابة وحرية الإعلام في العديد من الدول العربية.

ورأى جاك سترو، أن بإمكان الشراكة الأوروبية – العربية العمل في سبيل الإصلاح والتحديث ومكافحة الإرهاب والتسلح والتهريب وتبييض الأموال، خاصة عبر برنامج مساعدات الإتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط المعروف باسم (MEDA) الذي يصل إلى (٧٠٠) مليون يورو كل سنة، وعبر التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية، وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

وهكذا يلاحظ، بأن بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية والمنظمات الدولية تسعى بشكل دؤوب للشراكة من أجل الإصلاح والتحديث والديمقراطية في العالم العربي. ولكن تحت أية رؤية؟ رؤية إصلاحية عربية نابعة من دراسة مشكلات وقضايا العالم العربي، أو مستوردة ومفروضة من الخارج انطلاقا من مصالح العالم العربي وإسرائيل؟

---

(1) المصدر نفسه.

(2) د. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، مصدر سابق، ص ٢٠٠ – ٢٠٢.

والحقيقة فقد مارست الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والعديد من الدول الأوروبية ضغوطاً على الدول العربية للمضي قدماً في مسيرة الإصلاح والتحديث، لا سيما وأن بعض هذه الدول بدأت تتخوف من "رياح التغيير بالقوة المسلحة الأميركية" على غرار ما جرى في العراق سنة ٢٠٠٣. لهذا عقدت القمة العربية السادسة عشرة في تونس بين ٢٢- ٢٣ مايو سنة ٢٠٠٤ جلساتها التي انتهت إلى اتخاذ قرارات تتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في العالم العربي، وبالصراع العربي - الإسرائيلي، والوضع في العراق والعقوبات الأميركية على سوريا. وتعديلات على ميثاق جامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك[1].

## الإطار الإقليمي - إيران والعرب

في سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ كانت إيران في لب الاستقطاب العربي الحاد ما بين معسكري "الاعتدال" و "الممانعة"، بمعنى إنها لم تكن مجرد طرف من أطراف معسكر "الممانعة" الذي ضم سورية وحركات المقاومة ومؤخراً قطر، لكنها كانت موضوعاً للصراع بين تلك الأطراف وبين إطراف معسكر "الاعتدال" وهي أساساً السعودية ومصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية. ويمكن رصد ذلك بسهولة من خلال متابعة تأزم العلاقات السعودية - السورية والمصرية - القطرية والمصرية مع حزب الله وبدرجة أقل مع حركتي حماس والجهاد، وذلك خلافاً على الدور الإيراني في الأزمتين اللبنانية والفلسطينية. وفي إدارة هذا الصراع يمكن القول إن دول "الاعتدال" انتقلت من مواجهة إيران إلى محاولة عزلها لسببين رئيسين: الأول هو خروج إيران منتصرة من المواجهة على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، مستخدمة توظيفها الذكي لكل أوراق قوتها من دون أن تستدرج إلى معركة لا تريد خوضها كما كان الحال مع معركة غزة. والثاني هو عدم الاطمئنان إلى نوايا الإدارة الأميركية الجديدة في ظل الرئيس أوباما، والتحسب لاحتمالات قفزها على كل حساسيات العلاقة مع إيران بفتح صفحة جديدة معها، خصوصاً أن أوباما على عكس سلفه داعية حوار. من هنا فإن تطور العلاقة مع إيران ودول "الاعتدال" هو تطور جدير بالتحليل والدراسة[2].

التطور الأخر المهم هو مستجدات الساحة العراقية وأثرها في النفوذ الإيراني، وبشكل محدد يمكن الحديث عن ثلاثة مستجدات رئيسية هي: توقيع اتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، و"مساعي" رئيس الوزراء نوري المالكي للتحرر من أسر الطائفية السياسية وبناء دولة مركزية قوية مع نسبية مفهوم القوة بطبيعة الحال في ظل وضع الاحتلال، وأخيراً انتخابات المحافظات ومما تؤشر إليه من إعادة ترتيب

---

(1) المصدر السابق .

(2) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مجلة شئون خليجية، مصدر سابق، ص ٢١٩.

الخريطة السياسية في العراق. وغاية التحليل في هذه الجزئية إجابة سؤال: هل آذن نفوذ إيران في العراق بالأفول أمان تغيراً لم يطاول هذا النفوذ؟

## دول "الاعتدال" من مواجهة إيران إلى محاولة عزلها

مع إن ظاهرة الاستقطاب الحاد ما بين معسكري "الاعتدال" و"الممانعة" تعود جذورها إلى سنة ٢٠٠٦ من خلال الاختلاف في تكييف مسؤولية العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان والاختلاف في التعاطي مع نتائجه، إلا إن الأمر الذي لا شك فيه إن سنة ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ شهد تصعيداً خطيراً في هذا الاستقطاب وصل به إلى مستوي الحرب العربية الباردة. وكان الحدثان الكاشفان بوضوح لهذا الاستقطاب هما تطور الأزمة السياسية اللبنانية بأبعادها المختلفة (قضية المحكمة الدولية وصلاحياتها، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانتخاب الرئيس التوافقي)، والحرب الإسرائيلية الهمجية على غزة بذريعة وقف إطلاق صواريخ القسام. ويمكن القول إن السياسة التي اتبعتها دول "الاعتدال" حيال إيران (باعتبارها مكوناً رئيساً من مكونات معسكر "الممانعة" وكقضية خلافية محورية مع أطرافه) ظلت قائمة على المواجهة إلى حين إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد من دون أن تحقق أي من هدفيها: الهدف الأعلى وهو القضاء على حماس وتغيير الوضع في القطاع، والهدف الأدنى وهو وقف إطلاق الصواريخ عليها. ولكن بعد هذا التاريخ اتجهت دول "الاعتدال" إلى السعي إلى عزل إيران وتقليص نفوذها ما أمكن في الساحات العربية التي امتد إليها[1].

وقبل تحليل الآليات التي استخدمتها دول "الاعتدال" في تنفيذ سياستي المواجهة والعزل، من المهم تسليط الضوء على الموقف الإيراني من تطورات القضيتين اللبنانية والفلسطينية.

## إيران بين ساحتين

في ما يخص موقف إيران من تطورات القضية اللبنانية يمكن القول أن هذا الموقف تمحور حول مجموعة من النقاط الرئيسة هي:

الإشادة بدور المقاومة في تحطيم أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر والتمهيد بالتالي لبزوغ شرق أوسط جديد.

---

(1) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة... رؤية نقدية ، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣، ص ٢٩٨.

التأكيد إن الشعب اللبناني يملك من الفطنة ما يجعله في غنى عن التدخل الخارجي لترتيب أوضاعه الداخلية، وإن كان ثمة اختلاف في توصيف ماهية هذا التدخل الخارجي الزائد على الحاجة، فهو أحياناً يذكر مجرداً من دون أي تحديد كما في القول "تدخل الدول الأخرى"، وأحياناً يحصر في الدول من خارج المنطقة كما في القول "إن من يحاولون من خارج المنطقة فرض إرادتهم على الشعب اللبناني عليهم أن يعيدوا أمر تقرير مصير لبنان إلى اللبنانيين أنفسهم"، وهو من جهة ثالثة يفهم باعتباره التدخل غير البناء كما في مهاجمة الانقلاب الأميركي على المساعي الفرنسية لحل الأزمة وإحباطها وهي في منتصف الطريق. وفي محاولة من إيران لنفي اتهامها الدائم بالتدخل العميق في الشأن اللبناني وردت على لسان الرئيس محمود احدي نجاد مبالغة شديدة من نوع "إن إيران هي الوحيدة التي لا تتدخل في لبنان"!

الدعوة إلى الوفاق الوطني بين مختلف الفئات والقوى السياسية اللبنانية، والوفاق الوطني هو تعبير استخدم من قبل طرفي الأزمة اللبنانية لكن بأجندتين مختلفتين حول أولويات هذا الوفاق: انتخاب الرئيس التوافقي قبل تشكيل الحكومة أم العكس، وحول تفاصيل هذا الوفاق: تشكيل حكومة تكنوقراط، أم حكومة مثالثة بين كل من الأكثرية والمعارضة والرئيس، أم حكومة الثلث الضامن أو المعطل حسبما يسميه كل فريق. لكن بما إن إيران كانت تقف في معسكر "الممانعة" الذي تنتمي إليه المعارضة أيضا، كان واضحاً إن خيارها هون نفسه خيار فريق الثامن من آذار. وبدا ذلك جليا أبان موقفها المتفهم لدواعي دخول المعارضة بيروت الغربية على خلفية قراري الحكومة غير المدروسين: إقالة مدير أمن المطار، وإشراف الدولة على شبكة اتصالات حزب الله[1].

الترحيب بإنجاز اتفاق المصالحة اللبنانية في الدوحة كاتفاق وضع حداً لأزمة مستحكمة دامت قرابة ثمانية عشر شهراً. وحضور وزير الخارجية الإيراني بشخصه حفل تنصيب ميشال سليمان رئيساً، تعبيراً عن ارتياح إيران لهذا الاختيار.

الإعلان عن الاستعداد لتزويد الجيش اللبناني بالسلاح وهو العرض الذي قيل أن إيران تقدمت به إلى الرئيس ميشال سليمان أبان زيارته طهران في نوفمبر ٢٠٠٨. ويعتبر هذا العرض أحد الدلائل على ذكاء إيران في التعاطي مع قضايا سياستها الخارجية، وذلك إن أحد الاتهامات التي ظلت تلاحقها هو إنها تقيم علاقتها مع حركات وجماعات وقوى داخل الدول (ولبنان منها بالذات) لا مع الدول نفسها. وكأن إيران أرادت بهذا العرض أن تقول ها أنذرا أتقدم إلى مناط شرعية الدولة اللبنانية وممثلها الرسمي بطلب الدعم والمساعدة، واثقة سلفاً من أن لهذا العرض معارضين كثراً لأنه ببساطة يزيد من نفوذها في لبنان[2].

---

(1) لمصدر السابق، ص ٣٠١.

(2) سماء سليمان، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، صيف ٢٠٠٤، ص ٩١.

كان الموقف الإيراني بأبعاده المختلفة يتناقض جذرياً مع مواقف دول معسكر "الاعتدال" من قضايا محددة مثل: قضية المقاومة وحدود قدرتها على الحركة وصلتها بالدولة شرعية سلاحها، ومحتوى الشرق الأوسط الجديد وما إذا كان محتوى إسلامياً لإيران دور محوري فيه وغير مرتبط بالولايات المتحدة أم العكس. وانعكاس تسوية الدوحة على توازنات القوى اللبنانية واتجاه تلك التوازنات، هذا فضلا عن قضية العلاقة السنية – الشيعية التي جاءت أحداث السابع من مايو ٢٠٠٨ لتبرزها إلى الواجهة على الرغم كل محاولات تسييس الخلاف اللبناني ونفي محتواه الطائفي.

**موقف إيران من العدوان الإسرائيلي على غزة**

إدانة العدوان بشدة والسعي إلى تكوني جبهة دولية متماسكة في مواجهته، وهذا هو المسعى الذي استهدفته زيارات رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي ووزير الخارجية وأيضاً وزير الصناعة الإيرانيين مثل فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا.

الدعوة إلى عقد قمة لمنظمة المؤتمر الإتحاد، وهذا هو الهدف الذي تحرك الرئيس الإيراني من أجله عبر سلسلة من الاتصالات بالقيادات الإسلامية سواء أتى هذا التحرك بشكل فردي أو في إطار الترويكا الأسيوية التي تجمع إيران مع كل من سورية وإندونيسيا.

اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرمزية المعبرة عن دعم المقاومة الفلسطينية من دون الانزلاق إلى فتح جبهة مع إسرائيل أو حتى التلويح بفتح تلك الجبهة، إذ يكفي التذكير في هذا المقام بتصريح قائد الحرس الثوري، باقر زاده، بعد العدوان البري، حيث قال فيه: "مقاومة سكان غزة وطبيعة الحرب لا تقتضي مساعدة عسكرية من بلدان أخرى". ثم أضاف: "يبدو إن لديهم الأسلحة الضرورية للدفاع عن مدينة غزة والقطاع" ومن الإجراءات الرمزية: فتح باب التطوع للكتائب الاستشهادية وتسجيل ٧٠،٠٠٠ اسم فيها، وتنظيم مظاهرة حاشدة في ساحة فلسطين بطهران، شارك فيها مسؤولون إيرانيون، واعتبر يومها يوم حداد رسمي في الجمهورية الإسلامية، وتشكيل لجنة لرفع قضية أمام محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين[1].

الإلحاح على وجوب فتح معبر رفح، وهي النقطة التي صارت موضع تلاسن شديد متبادل بين إيران ومصر، كما سنرى، وعرض إقامة مستشفى ميداني في رفح المصرية لعلاج الجرحى، وإطلاق حملة لجمع تبرعات لصالح أهالي غزة واستنفار قوى المجتمع المدني للمشاركة فيه[2]ا.

---

(1) لمعرفة أبعاد هذه الاستراتيجية أنظر: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة... رؤية نقدية ، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣، ٤٣٢.

(2) جون هندرين ، كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة ؟ صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣/٤/١٨.

التعبير المستمر عن الثقة بان الكيان الصهيوني إلى زوال، وأن المنهج الحسيني الذي يتمثله المقاومون أكانوا من الجهاد أو من حماس هو المنهج المؤدي إلى النصر كما أثبتت تجربة المنهج نفسه في حرب يوليو ٢٠٠٦. وعندما انتهت الحرب على غزة فيما استمر إطلاق الصواريخ ولم يفرج عن جلعاد شاليط ولم يطح بحماس ولا انتفض عليها أهل غزة تعززت ثقة إيران بأن إسرائيل لا تفهم إلا لغة القوة، أن سلاح المقاومة هو الحل.

ترتيبا على ما سبق كان منطقياً أن تعتبر إيران إن مبادرة السلام العربية سقطت، وان باب التفاوض العبثي مع إسرائيل سد إلى الأبد.

مرة أخرى كان الموقف الإيراني يتناقض مع مواقف دول معسكر "الاعتدال" وفي طليعتها مصر بخصوص عدد من القضايا هي: تجديد مسؤولية الحرب على غزة ومدى ارتباطها بصواريخ القسام أو بتخطيط إسرائيلي مسبق اتخذ من الصواريخ ذريعة، وقضية المعابر ومدى قانونية الادعاء المصري بالالتزام باتفاقية المنظمة لها على الرغم من ظروف الحرب، والتوظيف السياسي الإيراني للعدوان الإسرائيلي على غزة ومنافسة الدور المصري الذي يعتبر الملف الفلسطيني تقليداً ملفاً خاصاً به.

عندما خرج الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٨ يدعو الشعب المصري إلى الخروج بالملايين إلى الشارع للإعراب عن احتجاجه لان الشرطة لا يمكنها أن تقتل الملايين، ويخاطب الجيش المصري يدعوه إلى الضغط على القيادة السياسية لفتح المعبر، بلغ التناقض بين مصر وإيران مبلغه. فلقد حملت المصادر الرسمية المصرية إيران مسؤولية ما قاله السيد حسن نصر الله، ووصفته صراحة بالعمالة لطهران. واعتبرت إن دعوته مضافاً إليها دعوة بعض الفصائل الفلسطينية لإسقاط معاهدة السلام مع إسرائيل تصب في خانة استنزاف مصر في مواجهة مع إسرائيل وانفراد إيران بتشكيل خريطة الشرق الأوسط[1].

وهكذا، كان التناقض بين معسكري "الاعتدال" و"الممانعة" في القضية اللبنانية كما في القضية الفلسطينية واضحاً ومكشوفاً، لكن التخاذل الشديد في الموقف الرسمي لدول "الاعتدال" ومصر في الأساس أعطى التناقض بين المعسكرين أبعاداً جديدة. فعلى الرغم من إن دول "الممانعة" من الناحية الفعلية تحلت في دعمها للمقاومة بدرجة عالية من العقلانية وضبط النفس إلا إن ذكاءها في توظيف الآلة الدعائية وتصويب إدانتها في اتجاه مصر ترك الانطباع بأنها تصرفت بإيجابية وفاعلية وتأثير اكبر بكثير مما كان أداؤها بالفعل[2].

---

(1) نشر ميدل إيست أون لاين، الدفاعية أعداد ( مارس ، أبريل ، مايو ) ٢٠٠٣.

(2) صحيفة الخليج، الإمارات، ٢٠٠٣/١٢/١٣، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج.

## آليات الصراع مع إيران من خيار إلى آخر

تمثلت أبرز آليات المواجهة مع إيران في ما يلي:

الحملات الإعلامية المتبادلة، وهي حملات شاركت فيها إيران، أو كانت موضوعاً لها، اتخذ بعضها الشكل المباشر الفج، فيما كان البعض الأخر بشكل غير مباشر، وكان أعنفها مع كل من مصر والسعودية. وبصفة عامة يمكن القول إن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين مصر وإيران لم يكن أبعد منه منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في سنة ١٩٧٩ قدر ما كان سنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. فبعد أزمة الفيلم الإيراني "إعدام فرعون" الذي مجّد خالد الإسلامبولي، قاتل الرئيس أنور السادات، وأثار ضجة عاصفة في علاقات البلدين ترجمها وصف الصحف الرسمية المصرية إيران بـــ "اختطاف الشعبين اللبناني والفلسطيني لخدمة الأهداف والمصالح الفارسية"، وإعداد مصر لإنتاج فيلم مضاد بعنوان "الخميني إمام الدم"[1].

بعد هذه الأزمة التي لم يهدئ منها نفي إيران تمثيل الفيلم لموقفها الرسمي، وإلقاؤها مسؤوليته على منظمة أهلية هي "لجنة تمجيد شهداء الحركة الإسلامية العالمية"، كانت الأزمة الأكبر بمناسبة الموقف المصري المتخاذل من العدوان على غزة، وبلغت ذروتها في أعقاب خطاب السيد حسن نصر الله لشعب مصر وجيشها واتهام النظام المصري بالكذب بادعائه فتح المعبر وهو مغلق. فاعتبر المسؤولون المصريون إن ما يقال عن وجود مشروعين في المنطقة صحيح، لكنهما ليسا مشروعي "الممانعة" و"الاعتدال"، بل مشروعات أدمن أحدها ثقافة اللهو بالدماء خضوعاً لحسابات مملاة من الخارج، واستهدف الأخر البناء والسلام من دون تفريط بالحقوق.

أما مع السعودية فكانت تطورات أزمة مايو ٢٠٠٨ في لبنان هي العقدة الأهم في علاقتها بإيران. ففي أعقاب دخول بعض قوى المعارضة بيروت الغربية حذر وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، إيران من إنها إذا " أيدت الانقلاب في لبنان فإن هذا سيكون له تأثير سلبي في العلاقات مع الدول العربية"، واعتبر إن قراري الحكومة بخصوص عزل مدير أمن المطار وشبكة اتصالات حزب الله لا يبرران ما تلاهما من عنف هو في رأيه أعد له مسبقاً. وجاء رد الرئيس الإيراني عنيفاً على تصريحات الفيصل، معتبراً.إن تلك التصريحات لا تعبر عن توجهات العاهل السعودي بالتنسيق مع إيران بخصوص الشأن اللبناني[2].

---

(1) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة... رؤية نقدية ، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ربيع ٢٠٠٣.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي" مصدر سابق، ص ٣٥٩

واللافت في الحملات الإعلامية المتبادلة بين السعودية وإيران أمور ثلاثة هي: أولا، إن تصريحات سعود الفيصل تمثل خروجاً على مألوف السياسة السعودية في التعامل الحذر اللبق مع الملفات الخارجية بما فيها تلك الخلافية. وثانياً، في ما يخص العلاقة مع إيران تحديداً حافظت السعودية على مستويين من العلاقة، مستوى باطني أو مستتر يكمن فيه التوتر والحذر من تمدد النفوذ الإيراني، ومستوى سطحي أو ظاهر تبدو فيه العلاقة طبيعية أو في القليل غير متوترة بين الطرفين. ودليل ذلك أنه في الوقت الذي كانت السعودية تتابع فيه الدور الإيراني بقلق في كل من لبنان والعراق فإنها قبلت ولو على مضض مشاركة الرئيس نجاد في القمة الخليجية سنة ٢٠٠٧. وثالثاً، إن التلاسن السعودي – الإيراني اتسع نطاقه وشمل عناصر أخرى تأييداً لمواقف هذا الطرف أو ذاك، ولم يقتصر الأمر على شخصيات سياسية أو إعلامية، لكنه امتد إلى مرجعيات دينية في تأكيد البعد المذهبي الكريه في الخلاف السعودي – الإيراني. ومن السهل في هذا السياق حشد عشرات التصريحات لمفتي جبل لبنان، الشيخ محمد علي الجوزو، يتهم فيها إيران بتحريض "الشيعة على السنة في السعودية والكويت والبحرين"، أو بالتخطيط "لإشعال حرب مذهبية جديدة على أرض لبنان"[1].

سياسات القمم المتضادة، حيث يمكن القول إن ظاهرة القمم العربية بمستوياتها المختلفة وُظفت بامتياز للتعبير عن حالة الاستقطاب الحاد بين معسكري "الاعتدال" و"الممانعة". إذ حال استمرار الأزمة اللبنانية في مارس ٢٠٠٨ دون تمثيل مصر والسعودية بشكل لائق في القمة، إذ مثلت الأولى بوزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية، ومثلت الثانية بمندوبها الدائم في الجامعة العربية، كما مثلت المغرب بشقيق الملك، وإن لم يكن ولي عهده، وغاب لبنان لاعتبارات عدة منها الخلاف على من تكون له الصفة التمثيلية في القمة. وعلى حين لم ينعقد النصاب القانوني لانعقاد قمة الدوحة الطارئة في يناير ٢٠٠٩ بتغيب ممثلي تسع دول عربية، شارك الرئيس الإيراني في الاجتماع التشاوري الذي حل محلها مع ممثلي حركتي حماس والجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودعا في خطابه إلى الموقف الفوري لإطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي ورفع الحصار عن غزة وإدخال المساعدات لأهلها. واعتبر وزير الخارجية المصري، احمد ابوالغيط، إن من إنجازات مصر إنها "قوّضت محاولات قطر لترتيب قمة عربية رسمية حول غزة لأنها لو عقدت لأضرت العمل العربي المشترك"، غير واع بدلالة حضور إيران اجتماع الدوحة مقابل غياب مصر والسعودية[2].

---

(1) للمزيد من التفاصيل : يمكن الرجوع إلى تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيه ، لندن ،٢٠٠٢-٢٠٠٣، عرض وتقييم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

(2) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ امجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، صيف ٢٠٠٤، ص ٤٥٠.

الإجراءات الدبلوماسية التي كانت عادة ما تقترن باحتداد التأزم في العلاقات الإيرانية مع دول "الاعتدال". ففي أعقاب أزمة الفيلم الإيراني "إعدام فرعون" استدعت وزارة الخارجية المصرية القائم بالأعمال الإيراني وأبلغته احتجاجها على الفيلم وحذرته من التأثيرات السلبية المحتملة في علاقات الدولتين. وتكرر الأمر بعد تعدي متظاهرين على مقر البعثة الدبلوماسية المصرية في طهران ومحاصرة السلطات الإيرانية لأعضائها أبان العدوان الإسرائيلي على غزة. وبعد أحداث ٧ مايو ٢٠٠٨ في بيروت استدعت العربية السعودية سفيرها في إيران للتشاور، وصرح وزير الخارجية، سعود الفيصل، بأن عودة السفير مربوطة بتحسن الأوضاع اللبنانية الداخلية.

## آليات عزل إيران

المصالحات العربية، وذلك كآلية تهدف إلى تفويت فرصة إيران في اللعب على التناقضات العربية. إذا يلاحظ اقتران العديد من مبادرات المصالحة بالإشارة إلى الأخطار العالمية والإقليمية التي تتهدد المنطقة وتنتعش في ظل تفاقم مشكلاتها، حيث عادة ما يكون الخطر الإقليمي المقصود هو الخطر الإيراني وأحياناً يضاف إليه الخطر الإسرائيلي !! وكانت إرهاصات تلك المصالحة قد بدأت أبان قمة الكويت الاقتصادية بمبادرة سعودية لجمع مصر وسورية وقطر والكويت في جلسة في الرياض في مارس ٢٠٠٩ مع كل من سورية ومصر والكويت والتي خرج سعود الفيصل في أعقابها معلناً دفن الخلافات العربية، فيما اعتبر الرئيس بشار الأسد إن إنجاز القمة هو الاتفاق على آلية لإدارة الخلافات العربية (وليس دفنها) [1].

ومع إن من الصحيح إن فرقة الصف العربي تمثل منفذاً لقوى عدة منها إيران كي تؤدي دوراً على تناقضات العرب وتوظفها لما يخدم مصالحها، إلا انه من الصحيح أيضاً انه لا زال مبكراً الحديث عن تبلور ظاهرة المصالحات العربية خصوصاً في ضوء الانقسام الحاد الذي ساد المنطقة منذ ما يقرب من العامين ونصف السنة. ولذلك فإنه في غياب المصارحة المصرية – القطرية حول القضايا الموضوعية المثارة في علاقات الدولتين، كان مفهوماً أن تغيب قطر عن قمة الرياض الرباعية بدور قيل انه منسوب إلى مصر، وأن تتغيب القيادة المصرية عن القمة الدورية في الدوحة للسبب نفسه أي غياب المصارحة[2].

---

(1) لمعرفة أبعاد هذه الاستراتيجية أنظر: استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة... رؤية نقدية ، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي" مصدر سابق، ص ٧٨

من جهة أخرى، مع إدراك إن الانفتاح العربي على سورية من شأنه أن يقلل من أهمية علاقة سورية بإيران، إلا انه ليس من المرجح على الأقل في حدود الأمد المنظور أن تكون العلاقات العربية – السورية بديلا من العلاقة السورية – الإيرانية أولاً لأن علاقات العرب متقلبة، وثانياً لأن لإيران حضورها في أكثر من ساحة مهمة بالنسبة إلى سورية، وثالثاً لأنه في ظل استمرار احتلال الجولان ستبقى سورية بحاجة إلى خطاب التشدد الإيراني حيال إسرائيل حتى إن هي قررت أن تتفاوض، فهذا التشدد جزء من دبلوماسية التفاوض وهو مطلوب لتقليل حجم التنازلات.

الإقبال على العراق، فإذا كانت سياسة المصالحات العربية ترمي إلى افتكاك دول "الممانعة" من القبضة الإيرانية فإن الإقبال على العراق يتطلع إلى محاصرة النفوذ الإيراني فيه. إذ يمكن القول أن العرب أدركوا إن الوضع الشاذ الذي أسلمهم إليه احتلال العراق من حيث قبولهم جماعياً (أي من خلال الجامعة العربية) التطبيع مع العراق وترددهم فرادى في خطوة التطبيع هذه معه، أدركوا إن الوضع المذكور أدى إلى انفراد إيران بالساحة العراقية وسمح بتزايد حضورها فيها يوماً بعد الأخر. لذلك شهد سنة ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ محاولة تغيير تلك المعادلة من خلال فتح سفارات عربية عدة في بغداد، منها الأردنية والبحرينية والإماراتية فضلا عن السورية. كما قام العاهل الأردني بأول زيارة إلى بغداد، ومثله فعل وزير خارجية الكويت. هذا علماً بأن حضور إيران المراد احتواؤه في العراق أكثر تشعبا بكثير من مجرد اختزاله في البعد الدبلوماسي والزيارات المتبادلة[1].

تأكيد أطماع إيران الإقليمية في بعض الدول العربية، وهو ما اتضح تماماً من خلال تعاطي دول "الاعتدال" مع الأزمة الجديدة التي أثارها علي أكبر ناطق نوري، مستشار آية الله خامنئي، واعتبر فيها البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة. فمع أن تلميحات إيران بحقها التاريخي في البحرين ليست جديدة، إلا إن ما قاله علي اكبر ناطق نوري ولّد أقوى رد فعل من جانب دول معسكر "الاعتدال" لأسباب ثلاثة، أولها الرغبة في التخويف من إيران واجتذاب الدول التي تقف موقفاً وسطاً بين معسكري "الاعتدال" و"الممانعة" كالأمارات وسلطنة عمان إلى المعسكر الأول، لا سيما إن للإمارات جزرها المحتلة من إيران. وثانيها إنها المرة الأولى التي يشار فيها إلى البحرين بوصفها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وهو ما ذكر بإشارة الرئيس صدام حسين إلى الكويت بوصفها المحافظة التاسعة عشرة، مع كل ما ترتب على ذلك من تداعيات مأساوية على الأمن القومي العربي. وثالثها الارتباك الذي أصاب المسؤولين الإيرانيين في معالجة أزمة تصريحات ناطق نوري ما بين الإدعاء تارة إن الترجمة كانت خاطئة، والقول تارة أخرى إن حديث نوري كان عن التاريخ على الرغم من انه لم يكن في التاريخ تقسيم إداري إيراني لمحافظات،

---

(1) ميدل إيست أون لاين، الدفاعية، عداد ( مارس ، أبريل ، مايو ) ٢٠٠٣.

والتأكيد تارة ثالثة على أن نوري لا يمثل إلا نفسه ولا يعبر عن وجهة نظر النظام، وأخيراً الإشارة الطريفة إلى إن نوري لم يكن يعني البحرين.

ففي أعقاب تلك التصريحات تجاوز رد الفعل العربي الإدانات العلانية المعتادة وقام الرئيس المصري حسني مبارك فوراً بزيارة للمنامة إعراباً منه عن تضامنه مع البحرين وحذا حذوه العاهل الأردني. أما الرد المفاجئ فكان مصدره المغرب الذي أقدم على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقيل بادئ ذي بدء إنه بسبب وتصريحات ناطق نوري حول البحرين، لكن في ما بعد تكشفت أبعاد جديدة للموقف المغربي. أشارت المصادر الرسمية المغربية إلى إن إيران ضالعة في دعم خلية بلعريج الإسلامية المتشددة التي اعتقل على خلفية نشاطها مراسل قناة المنار التابعة لحزب الله في المغرب، عبد الحفيظ السريتي، وأن المغرب يرصد منذ فترة انتعاش نشاط التشيع بواسطة البعثة الدبلوماسية الإيرانية، ومع ذلك لم يوقف حواره مع إيران، حتى إذا نطق نوري بما قال كانت تلك هي القشة التي قصمت ظهر البعير[1].

وكما فاق رد الفعل العربي نظيره في الأزمات السابقة، كذلك تجاوز الفعل البحريني مثيله، إذ منعت البحرين لأول مرة السفن الإيرانية من دخول مياهها الإقليمية، ووافقت مفاوضات استيراد الغاز الإيراني، وذلك قبل أن تتحرك الآلة الدبلوماسية الإيرانية بشكل عاجل ومكثف وتؤكد تمسكها بسيادة البحرين فيهدأ الغبار ولو إلى حين، وتنتقد مصادر بحرينية تحريض بعض القوى ضد العلاقات الإيرانية – البحرينية !

وأخيراً تشجيع تركيا على القيام بدور أكبر في قضايا المنطقة سعياً وراء موازنة النفوذ الإيراني. ومثلت التطورات الدامية في قطاع غزة مناسبة لاستدعاء الدور التركي بواسطة مصر، وهي فرصة لم تفوتها تركيا، بل تحول رئيس الوزراء، رجب طيب أردوغان، في لمح البصر إلى بطل شعبي من الطراز الأول بسبب لهجته القاطعة في إدانة العدوان الإسرائيلي وموقفه المحترم في لقائه بشمعون بيريس، الرئيس الإسرائيلي، على هامش منتدى دافوس. وبدأ الشارع العربي أو في القليل بعض قطاعاته يسأل عن أفق إنعاش الخلافة الإسلامية وإدماج الدول العربية فيها، لتواجه دول "الاعتدال" بذلك موقفاً لا اغرب منه ولا اعقد وهي تجد نفسها بين شقي الرحى: الجار الإيراني والجار التركي[2].

---

(1) العيسوي أشرف سعد، حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٤)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، مصدر سابق، ص ٦٩ – ٧١.

(2) للمزيد من التفاصيل : يمكن الرجوع إلى تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيه ، لندن ،٢٠٠٢-٢٠٠٣، عرض وتقييم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية .

## مستجدات الواقع العراقي و الدور الإيراني

شهد الواقع العراقي في سنة ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ مجموعة من التطورات الأساسية التي أثارت استفهاماً حول انعكاسها على نفوذ إيران مداً وجزراً. فمن ناحية ترك انتهاء أجل التفويض الممنوح للقوات الأميركية في ديسمبر ٢٠٠٨ العراق أمام خيار وحيد هو توقيع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة تعيد تكييف العلاقة بين الدولتين وتبدأ فصلاً جديداً من فصولها. لم يكن خيار اللجوء إلى مجلس الأمن لتجديد تفويض القوات الأميركية وارداً من الناحية الفعلية بعد أن استخدمت الولايات المتحدة فزاعة الفصل السابع من الميثاق، وهددت بوقف تعاونها مع الحكومة العراقية في محاربة ما يسمى بالإرهاب وفي مجال إعادة الأعمار. ولا كان خيار التحرير عن طريق الفعل المقاوم مطروحاً على الأقل في حدود الأمد المنظور بعد أن الولايات المتحدة، منذ تكثيف وجودها العسكري وتشكيل قوات الصحوة، تمكنت من إرباك صفوف المقاومة والحد من هجماتها. وعلى الرغم من إن الاتفاقية المعنية كانت جزءاً من إطار استراتيجي أشمل له أبعاده السياسة والاقتصادية والثقافية فقد وقّعه نوري المالكي مع الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٧، إلا أن تماس بنود الاتفاقية مع المصالح الإيرانية بشكل واضح أدى إلى اختزال الإطار في الاتفاقية[1].

على صعيد آخر، استبق رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٩ بمحاولة الظهور بمظهر رجل الدولة القوي الذي ينحاز إلى الفكرة المركزية على حساب نوازع اللامركزية، ويؤسس شبكة تحالفاته على أسس سياسية بأكثر منها طائفية، ويعطي الأولوية لتحقيق الاستقرار على تصفية الحسابات مع الخصوم. ويمكن اعتبار نتائج انتخابات المحافظات مؤشراً أولياً على هذا الاتجاه من خلال إعادة ترتيب توازنات القوى السياسية بارتباطاتها المختلفة مع الجمهورية الإسلامية.

تلك العناصر الثلاثة، أي اتفاقية الأمنية وسياسات المالكي وانتخابات المحافظات، تناقشها هذه الجزئية من التقرير لتعيد تقييم النفوذ الإيراني في العراق بعد ست سنوات من الاحتلال الأميركي البغيض[2].

## إيران والاتفاقية الأمنية

مر موقف إيران من الاتفاقية الأمنية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الرفض ومرحلة التكيف. ففي المرحلة الأولى التي امتدت على مدار سنة ٢٠٠٨ وحتى منتصف شهر نوفمبر من السنة نفسه أدلى تقريباً

---

(1) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ المجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، صيف ٢٠٠٤، ص ٩٨.

(2) نشر ميدل إيست أون لاين، الدفاعية أعداد ( مارس ، أبريل ، مايو ) ٢٠٠٣.

جميع مسؤولي الجمهورية الإسلامية بدلوهم في معرض الهجوم الشديد على الاتفاقية. ومن السهل أن نرصد عشرات التصريحات التي صدرت عن شخصيات سياسية ومراجع دينية في تلك الفترة وصفت الاتفاقية بأنها تساعد الولايات المتحدة على "نهب" العراق (الرئيس محمود أحمدي نجاد)، وتؤدي إلى "ضياع السيادة العراقية وإذلال العراقيين" ما يجعلها "محرمة شرعاً" (أية الله كاظم الحائري)، وتنطوي على "استسلام" و"تعزيز الهيمنة الأميركية الشاملة في العراق" (علي لاريجاني، رئيس مجلس الشورى)، وتعرض" أمن الشعب العراقي والآخرين للخطر" (هاشمي رافسنجاني، رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام) [1].

وفي المرحلة الثانية التي انتهت بتوقيع الاتفاقية التي تغير اسمها إلى "اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق" في نوفمبر اختلف الخطاب الرسمي الإيراني، وبدأ يتلمس جوانب إيجابية في الاتفاقية المذكورة، كما في القول: "نأمل أن تكون لهذه الاتفاقية نتائج إيجابية" ( أية الله أحمد جنتي الناطق باسم مجمع تشخيص مصلحة النظام)، و"لو عملت الولايات المتحدة بالتزاماتها بشأن إخراج العراق من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة فبالإمكان اعتبار الاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين اتفاقية مؤثرة" (علي لاريجاني)، ونأمل "أن نراعي الاتفاقية مصالح العراق والعراقيين (حسن قشقاوي الناطق باسم الخارجية الإيرانية). أما المرجع الديني الكبير أية الله علي السيستاني فامتنع عن التصريح قبولاً أو رفضاً، معتبراً إن نواب العراق أبصر بما ينفع وما يضر.

بين المرحلتين اللتين اجتازهما الموقف الإيراني كانت هناك تعديلات على بنود الاتفاقية حصرها علي لاريجاني في سبعة، وزيارات لطهران قام بها ارفع المسؤولين الرسميين العراقيين، وارتباك كبير في مواقف المسؤولين العراقيين ما بين القول إن الاتفاقية تحتاج إلى مزيد من الوقت، إلى القول انه لا تفاوض جدياً بشأنها، إلى قول أن التعديلات غير كافية إلى الوعد بالتوقيع في غضون يوم واحد أو يومين، وذلك ببساطة لأن المواقف العراقية المذكورة مبنية على تقدير المصلحة الإيرانية وتقديمها على المصلحة الوطنية العراقية، هذا طبعاً عدا عن التأثر بالضغوط الأميركية ومدى المرونة أو التعسف اللذين كانت تبديهما إدارة جورج بوش حيال مطالب التعديل المتتالية.

تمحورت الاعتراضات الإيرانية حول نقاط عدة، أبرزها: عدم تحديد تاريخ واضح لخروج قوات الاحتلال الأميركي، والحصانة القضائية التي يتمتع بها الجنود الأميركيون، والسماح باستخدام الأراضي العراقية لتنفيذ هجمات ضد دول الجوار، ونهب الأموال العراقية، والرقابة على دخول المعدات الأميركية وخروجها. ومع التسليم بالغموض الشديد الذي يتخلل بنود الاتفاقية إلا أن القراءة المدققة لها تكشف أنه عدا نص الاتفاقية الأمنية على انسحاب القات الأميركية "المقاتلة" من المدن والقرى والقصبات العراقية في

---

(1) المصدر نفسه.

موعد لا يتجاوز ٣٠ يونيو ٢٠٠٩، وانسحاب جميع قوات الولايات المتحدة من كل الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ٢٠١١، عدا هذا التحديد لتاريخ الجلاء الأميركي عن العراق فإنه إما جرى الالتفاف حول المطالب الإيرانية، وإما تم تجاهله[1].

في ما يخص الولاية القضائية على الجنود الأميركيين ولمن تكون، نصت الاتفاقية الأمنية على أن الولاية تكون للعراق في غير حالة الواجب وخارج المنشآت والمساحات المملوكة للعراق والتي تستخدمها الولايات المتحدة. لكن هذه الولاية تحاط بعدد من الاحتياطات التي تجعلها من الناحية الفعلية غير ذات مضمون. أولاً لأن السلطات العراقية فور القبض على أفراد القوات وما يسمى العنصر المدني تقوم بتسليمهم إلى قوات الولايات المتحدة التي تحتجزهم ثم تسلم هؤلاء الأشخاص المتهمين إلى السلطات العراقية لغرض التحقيق والمحاكمة. وعلاوة على أن هذا الأجراء المعقد يبدو غير منطقي فإنه يفتح الباب لتهرب المقبوض عليهم إلى خارج العراق. ثانياً إن اللجنة العراقية – الأميركية المشتركة تتولى تعريف ما هي الجنايات الجسيمة والمتعمدة، وهذا نص فضفاض، فالجسيم قد لا يكون متعمداً والعكس صحيح. ثالثاً ينص البند السادس في هذه المادة على أنه يمكن لكلا الطرفين مطالبة الآخر بالتخلي عن حقه الرئيس في الولاية القضائية. رابعاً يستأذن العراق في ممارسة الولاية القضائية في غير حالة الواجب خارج المنشآت والمساحات المتفق عليها ويخطر الولايات المتحدة تحريرياً خلال ٢١ يوماً من اكتشاف الجريمة. خامساً تراجع هذه المادة كل ستة شهور في ضوء اعتبارات منها الوضع الأمني، وهذا احتياط ينسف مسألة الولاية القضائية العراقية من أساسها[2].

في ما يخص استخدام الأراضي العراقية لمهاجمة دول الجوار تنص الاتفاقية المذكورة على أنه " في حال بروز أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه الجوية أو قابلية مؤسساته الديمقراطية للبقاء، يشرع العراق في التداول الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتتخذ الأخيرة الإجراءات المناسبة ومنها "الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي مزيج منها لمواجهة هذا الخطر". ومن الواضح إن عديداً من الأعمال الإيرانية يمكن أن تدخل تحت طائلة ما يوجب التداول الاستراتيجي واتخاذ إجراءات مناسبة، فانتشار الحرس الثورة فيه انتهاك لسيادة العراق، وتعقب أكراد إيران ومقاتلي مجاهدي خلق فيه اختراق للمجال الجوي العراقي، وتبني فدرالية أقاليم الجنوب الثلاثة فيه تهديد لوحدة الأراضي العراقية.

---

(1) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان ، ٢٠٠٠، ص ٥٥٦

(2) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٥٩.

في ما يخص نهب ثروات العراق تكفي مراجعة المادة التي يتعهد فيها رئيس الولايات المتحدة بتوفير الحماية من العمليات القضائية الأميركية لصندوق تنمية العراق الذي يحيط التصرف بموارده التباس شديد منذ أن تأسس بعد الاحتلال، وهو التباس تساعد عليه طبيعة الجهات المشرفة عليه وارتباط بعضها بقوات الاحتلال[1].

أما في ما يخص عمليات الاستيراد والتصدير التي تباشرها القوات الأميركية فكانت الاتفاقية الأمنية واضحة في تحصين تلك العمليات ضد أي تفتيش أو قيود أو ضرائب أو رسوم تفرض في العراق، وكان القيد الوحيد هو ألا تكون المواد المستوردة ممنوعة في العراق. ومما يذكر في هذا الخصوص انه قيل في التحفظ الإيراني على هذه المادة فتحها المجال لإدخال معدات دقيقة للتجسس على النشاط الإيراني في العراق، وكأنه بعد وجود آلاف الأميركيين على الرغم من الانسحاب يبقى هناك مجال للحديث عن تجسس[2].

جاء التصويت على الاتفاقية بأغلبية ١٤٤ عضواً من الحاضرين، وعددهم ١٩٨ نائباً، وذلك بنسبة ٧٢، ٧٢ في المئة. ويلاحظ هنا إن تيار مقتدى الصدر كان قد فشل في تمييز قانون في مجلس النواب يحدد نسبة التصويت على المعاهدات بأغلبية الثلثين. وعضواً عن ذلك تم استحضار القانون رقم ١١١ الذي صدر في ظل نظام الرئيس صدام حسين، وكان يجعل النصاب اللازم للتصويت على المعاهدات هو الأغلبية البسيطة، علما بأنه اشترط أن تكون تلك الأغلبية محسوبة من إجمالي الأعضاء وليس من إجمالي الحضور، كما أنه اشترط إلا يسري ذلك على الحالات التي تدخل تغييراً جوهرياً على الدولة ونظامها.

لماذا تبدل الموقف الإيراني من الرفض إلى التكيف؟ في تفسير ذلك قيل إنها الواقعية الإيرانية وإدراك الجمهورية الإسلامية حدود قدرتها على الفعل والتأثير، وقيل إنها صفقة مزدوجة مع إدارة أوباما كدليل على حسن النوايا من جهة ومع الحكومة العراقية بتوقيع اتفاق لغلق معسكرات مجاهدي خلق من جهة أخرى، وقيل إنها الخوف من تنفيذ الولايات المتحدة تهديدها بوقف التعاون في مكافحة الإرهاب فتنشط مجدداً خلايا القاعدة وبعض نشاطها موجه إلى عملاء إيران، وقيل انه قطع للطريق على إسرائيل التي تنتظر ضوءاً أخضر أميركيا لتوجه ضربتها المؤجلة إلى المواقع النووية الإيرانية، وقيل إن تعطيل الاتفاقية يهدد بتعميق الشرخ بين عامودي النظام السياسي العراقي الشيعة والأكراد، والأخيرون شديدو الحماسة للاتفاقية. المهم أن الموقف الإيراني تبدل، ومع تبدله تبدلت مواقف أطراف عراقية كانت مقاومتها للاتفاقية من أساسها هي الأعنف والأقوى. فالتيار الصدري الذي كرر مراراً أنه لا يقبل بغير جلاء

---

(1) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأميريكي الجديد، المصدر السابق، ص ٤١٢ - ٤١٦ .

(2) زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد،المصدر السابق، ص ٤٢٠.

أميركي كامل بلا قيد أو شرط، صرح زعيمه في القول انه إذا ساعدت هذه الاتفاقية في جدولة خروج القوات متعددة الجنسيات من العراق فإن تياره سيعيد النظر في محتواها[1].

## المالكي وسياسات بناء الدولة

مع إن مساعي نوري المالكي للتحول من رمز طائفي إلى رجل دولة تعود إلى سنة ٢٠٠٧، إلا أن سنة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ شهد تقدما حثيثاً في البناء على تلك المساعي ودعمها، ومن ذلك:

مواصلة حملة نزع سلاح ميليشيا جيش المهدي تحت مسمى "عملية صولة الفرسان". وعلاوة على إن تلك الحملة تفيد في تأكيد قوة قبضة الدولة ووجوب حصر السلاح بيدها، فإنها كانت تهدف إلى تحقيق هدفين آخرين. الأول إبراز أن المالكي قادر على الدخول في مواجهة مع الخارجين على القانون بقطع النظر عن انتمائهم الطائفي، أي انه في ما يخص أمن العراق يتصرف كعراقي وليس كشيعي. والثاني تقليم أظافر التيار الصدري الذي دأب على إثارة الأزمة السياسية تلو الأخرى، متكئاً على وزنه البرلماني من جهة (٢٩ نائباً في مجلس النواب)، وعلى حضوره في الشارع العراقي من جهة أخرى.

تبقى دلالة هذه الحملة المتنقلة على الصدر من البصرة إلى الناصرية ثم مدينة الصدر في بغداد، بالنسبة إلى إيران في علاقتها بالصدر، ملتبسة فخطوط إيران مع الصدر يتداخل فيها الانتماء الطائفي المشترك مع الاختلاف القومي، ويتقاطع فيها تشابه المشروع السياسي مع تنافس المرجعيات، ويتماس فيها الحرص على استنزاف القوات الأميركية مع الخوف من تحول القوة العسكرية الصدرية إلى الإخلال بالتوازنات السياسية الهشة في العراق. لكن منطقياً يصعب تصور إن إيران كانت تعارض بشكل حقيقي وجاد استهداف ميليشيا الصدر، أو إنها كانت لا تتورع عن خوض حرب بالإنابة ضد القوات الأميركية – العراقية المشتركة، لكن الأرجح إنها كانت حريصة على سرعة انتهاء تلك الأزمة واحتواء الخلافات بين القوى التي وصفها هاشمي رافسنجاني في أول زيارة يقوم بها إلى العراق في مارس ٢٠٠٩ "بالقوى الموالية للثورة الإسلامية"، وتلك مصلحة بدت مهمة في ضوء تفكك الائتلاف العراقي الموحد[2].

تزعم الدعوة إلى إعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم لصالح المركز، والمطالبة في غضون ذلك بتعديل الدستور وموضع المسألة الفدرالية منه. تعديل الدستور الذي كان يرمي المالكي من ورائه أيضاً تعزيز موقع رئيس الوزراء مقارنة بموقع رئيس الجمهورية، تقف دونه إجراءات قانونية

---

(1) المصدر نفسه، ص ٤٢٥.

(2) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢، ص ١١٠.

معقدة، إذ يذكر في الباب الأول من الدستور أنه لا يجوز التعديل إلا بعد إجراء انتخابين تشريعيين، ولا يسري التعديل إذا اعترضت عليه ثلاثة أقاليم بأغلبية الثلثين، إذا كان يخص الأقاليم فلا بد من موافقة برلمان الإقليم المعني ثم إخضاع التعديل للاستفتاء الشعبي.

وفي انتظار أن تتهيأ الظروف لمثل هذا التعديل دخل المالكي على مدار السنة عدداً من المعارك دفاعاً عن مركزية الدولة وتسييداً للقانون الذي أصبح عنوان قائمته الانتخابية في انتخابات المحافظات. ففتح جبهة مع الأكراد بسبب قانون النفط والغاز وانفراد مسؤولي كردستان بتوقيع عقود نفطية مع شركات أجنبية من دون الرجوع إلى المركز. واصطف إلى جانب التيار الصدري والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في رفض فدرالية إقليم البصرة التي كان يدعو إليها حزب الفضيلة، وذلك قبل أن يفشل مروجو المشروع في جمع توقيعات ١٠ في المئة من ناخبي البصرة الذين يقتربون من مليون و ٤٠٠،٠٠٠ ناخب يشترط الحصول على توقيعاتهم لعرض الأمر على استفتاء شعبي. واختلف مع المجلس الأعلى الإسلامي حول قضية أعمار المحافظات الجنوبية وتبادل معه الاتهامات، فاتهم المجلس حزب الدعوة بالتسبب في فشل مشاريع الأعمار بسبب محدودية صلاحيات مجالس المحافظات، فيما رد الحزب هذا الفشل إلى شيوع الفساد وضعف الكفاءة بين أعضاء تلك المجالس.

وإذا كان تطور نوازع بناء الدولة على غير الأسس المذهبية أو الطائفية لا يريح إيران كثيراً لاحتمالات تأثيره مستقبلاً في التعامل مع نفوذها في العراق بوصفه تدخلا في شؤون العراق الداخلية. إلا إن المثير للانتباه أن معارك المالكي مع الأكراد ومع المجلس الأعلى الإسلامي أتاحت للإيرانيين فرصة جديدة للتدخل من خلال القيام بدور الوسيط في العلاقة بين الفرقاء.إذ وسطها جلال طالباني في خلافه مع رئيس الوزراء العراقي، وكذلك فعل نائبه وعضو المجلس الأعلى الإسلامي، عادل عبد المهدي، في خلاف الحزب / المجلس[1].

تبني قضية المصالحة الوطنية، وكان هناك عاملان ساعدا على عرض المالكي المصالحة مع القوى السياسية والمكونات الاجتماعية للشعب العراقي: الانسحاب الأميركي في سنة ٢٠١١، وبناء الدولة المركزية. وعندما وسع المالكي نطاق المصالحة ليشمل البعثيين الذين اضطروا إلى العمل مع حزب البعث من دون أن تتلطخ أيديهم بدماء العراقيين، كما يقول، فإنه كان يضع في ذهنه مجموعة من الاعتبارات. أحدها أن الانفتاح على البعث مثّل رغبة أميركية خصوصاً بعد أن تبينت الولايات المتحدة فداحة خطأتها بتسريح ضباط الجيش العراقي ممن عركتهم سنوات الحرب مع إيران على خلاف الضباط الهواة في مرحلة ما بعد الاحتلال. وثانيها ما لمسه من حماسة عربية لإعادة إدماج البعثيين بالمعنى

---

(1) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، المصدر السابق، ص ١١١ – ١١٢.

الحزبي السياسي وليس فقط بمعنى المواطنة في الدولة العراقية، وذلك كآلية من آليات تجديد الرهان على العروبة وقدرتها على مواجهة الخطر الإيراني. وثالثها سحب المزيد من قوى مقاومة الاحتلال الأميركي ورموزه بعد سابقة تشكيل الصحوات، وذلك عبر تحييد المكون البعثي في جماعات المقاومة. ورابعها ربما شق صفوف البعثيين وإثارة التناقض بين البعثيين في الخارج والبعثيين في الداخل، وبين كل من رافضي دعوة المصالحة والمتحفظين عليها والمنفتحين عليها وهو ما حدث بالفعل وتجسد في الخلاف حول تسمية الشخص الذي يحق له أن يتكلم باسم البعثيين.

في هذا السياق جرى طرح قانون المساءلة والعدالة كبديل لقانون اجتثاث البعث، وبدأت تسوية المستحقات المالية للضباط البعثيين الذين أحيلوا إلى التقاعد بموجب إجراءات الاجتثاث، ووقف المالكي في اجتماع العشائر ببغداد في مطلع مارس ٢٠٠٩ معلناً الاستعداد للصفح عن البعثيين، ثم قال: "سوف نتصالح معهم شريطة أن يعودوا ألينا وأن يقوموا بقلب تلك الصفحة السوداء من تاريخ العراق فما حدث قد حدث".

لكن من البداية كانت ثمة شكوك كثيرة تحيط بقدرة المالكي على توسيع نطاق المصالحة الوطنية لتشمل البعث، فالبعث هو الخصم الألد للجمهورية الإسلامية الإيرانية ورموزها في السلطة العراقية بشكل عام وفي المجلس الأعلى الإسلامي بشكل خاص. ودأب الخطاب الرسمي الإيراني على إلقاء مسؤولية ما يسميه بأعمال العنف في العراق على فلول النظام البعثي. لذلك فإنه عندما طرحت جبهة التوافق السنية وثيقتها للإصلاح السياسي كجزء من الثمن الذي طالبت به للتصويت بـــ "نعم" على الاتفاقية الأمنية في جلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨ البرلمانية، فإنها لم تنجح في تمرير اقتراح إلغاء المحكمة الجنائية الخاصة التي تولت محاكمة رموز النظام البعثي السابقين ولا اقتراح إلغاء قانون المساءلة والعدالة نفسه. ومع ظهور بوادر تصالح المالكي مع البعثيين السابقين اغتنم أية الله علي خامنئي فرصة زيارة الرئيس العراقي جلال طالباني طهران وحذره من تحركات البعثيين، وكان ذلك في فبراير ٢٠٠٩. هذا إلى أن حملة عبد العزيز الحكيم على البعث تواصلت طوال الوقت وبلغت في حد ذاتها مستوى فجاً من المبالغة والتهويل كما في قوله إن حزب البعث "كان ولا يزال وسيبقى الخطر الأول على العراق والإسلام وكل القيم الإنسانية"، وكأنه لا وجود لإسرائيل في الأفق العربي والعراقي. [1]

ومثلت تلك الخلفية الأساس الذي حدا المالكي على التراجع عن الحوار مع البعثيين وإصدار مكتبه بيانا في ١٩ مارس ٢٠٠٩ لا يفعل في الحقيقة إلا أن ينتقد رئيس الوزراء نفسه صاحب الدعوة إلى المصالحة، إذ اتهم البيان "كل من يفكر بالحوار أو السماح له – أي لحزب البعث– بالعودة إلى العمل

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٤٥.

السياسي بارتكاب مخالفة دستورية صحيحة". يذكر أن أية الله علي السيستاني نفسه كان قد أعرب للأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، في زيارته بغداد ثم النجف عن تأييده "بناء العراق من دون استثناء احد"، غير إنه صرح في ما بعد بأن المصالحة يجب أن تتم من دون مخالفة الدستور الذي يحرّم حزب البعث.

## النفوذ الإيراني في العراق

ربما تؤدي مستجدات الواقع العراقي كما سبق شرحها إلى إعادة ترتيب مصادر النفوذ الإيراني في العراق لا أكثر. إذ ازدهر نفوذ الجمهورية الإسلامية في ظل واقع الاحتلال الأميركي للعراق، وبالتالي فإن متغير الاحتلال ليس متغيراً مؤثراً بالسلب على هذا النفوذ خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار عدد القيود التي تكبل بها الاتفاقية الأمنية السيادة العراقية لأفق غير منظور.

ومن جانبها، إيران ماضية في نسج شبكة من العلاقات مع الدولة والمجتمع العراقيين بدأب شديد، وتلك بعض المؤشرات التي شهدها سنة ٢٠٠٨و٢٠٠٩ وحده:

التخطيط لرفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى خمسة مليارات دولار، أي ما يزيد على مجموع تجارة العراق مع الدول العربية، علماً بأن حجم الصادرات الإيرانية إلى العراق يربو على ملياري دولار، وأن الاتفاق المذكور لتفعيل التبادل التجاري بين البلدين جاء في إطار مباحثات أعضاء لجنة التعاون العليا العراقية – الإيرانية المشتركة، كما إن مما يذكر إن هناك ١١٠ وثائق اقتصادية وقعت بين البلدين بحسب تصريح سفير إيران في بغداد، حسن كاظمي، والرقم دال بما يكفي. هذا عدا عن افتتاح فروع لثلاثة بنوك إيرانية في العراق هي: ملي وسبه وصادرات، والتعاقد على إنشاء ثلاث مناطق تجارة حرة جديدة بين البلدين في جذابة مهران وباشماق[1].

العمل على زيادة حجم الطاقة الإيرانية المصدرة إلى العراق من ٤٠٠ ميغاوات إلى ١٠٠٠ ميغاوات، مع ملاحظة إن هناك ربطاً كهربائياً بين الدولتين في أربع نقاط حدودية، من المقرر إضافة نقطة خامسة لها.

انتعاش السياحة الدينية كمصدر مهم للتواصل الشعبي بين الدولتين، وعبر عن ذلك قيام مليون عراقي بزيارة العتبات المقدسة في قم، وزيارة مثلهم النجف الأشراف وكربلاء.

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٣٨ – ١٣٩.

وضع حجر الأساس لأول مدرسة بتمويل إيراني في محافظة النجف مع الأخذ بالاعتبار إن عدد المدارس التي تم التعاقد على بنائها هو ١٧ مدرسة، أكثرها في مدن الجنوب مثل السماوة والكوت والديوانية وكربلاء، فضلاً عن العاصمة نفسها، وأن تكلفة المدرسة الواحدة ١،٣ مليون دولار، وهذا استثمار في مجال إعادة تشكيل الوعي التاريخي والقومي والثقافي أيضاً للشعب العراقي[1].

التزاور الكثيف بين أرفع المسؤولين الرسميين في البلدين، بدءا برئيسي الدولتين ورئيس إقليم كردستان العراق، مروراً برئيس مجلس النواب العراقي ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، مروراً برئيس الوزراء العراقي والعديد من وزراء البلدين. وتعكس تلك الزيارات اتساع القضايا موضع التنسيق بين البلدين والمتابعة الدورية والدقيقة لمستجدات علاقاتهما الثنائية.

الكشف عن وجود أسلحة إيرانية ثقيلة وصواريخ في كل من بغداد والمحافظات الجنوبية بحسب تصريح اللواء قاسم عطا، الناطق باسم خطة فرض القانون في بغداد، وهو ما يعد عموماً احد أشكال الدور السياسي – الأمني الذي تمارسه الجمهورية الإسلامية مدعومة بنشاط الحرس الثوري من جهة وقوات بدر المدموجة بالقوات العراقية من جهة أخرى. يذكر أن احد زعماء الصحوة صرح بضلوع إيران في تشكيل فصيل مسلح لتصفية عناصر الصحوة تحت مسمى "فتية الجنة"[2].

## النظام العربي، تحدي البقاء والتغيير الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات

مع الوعي بأن الهدف الاستراتيجي العربي يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل، بل ضروري للأمة العربية وليس كعدو محتمل، إلا أنه لا يمكن التغافل عن المخاطر الكامنة في سعي إيران للقيام بدور إقليمي قيادي في المنطقة[3].

وفي إطار هذا الوعي يمكن التمييز بين السياسة الإيرانية تجاه العراق قبل منتصف سنة ٢٠٠٤ وسياستها حيال القطر العربي نفسه بعد هذا التاريخ. فقبل ستة أشهر من تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية كان يمكن وصف السياسة الإيرانية بأنها تسعى إلى خلق حالة من الفوضى المنضبطة في العراق،

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٦٨.

(2) مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – المصدر السابق ،ص ٣٦٩.

(3) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مصدر سابق، ص ١٣٨ – ١٣٩.

وذلك إنها في الوقت الذي كانت تحرص فيه على إفشال المشروع الأميركي لئلا يغري نجاحه بتكرار تغيير النظم السياسة بالقوة في أماكن أخرى من العالم، فإنها كانت تخشى من انفلات الأوضاع الأمنية لأسباب مختلفة منها نزوح اللاجئين العراقيين إلى أراضيها كما سبق لتطورات الساحة الأفغانية أن دفعت إليها (أي إيران) بنحو ٢ مليون لاجئ أفغاني، ومنها – وهذا أهم – تفكيك العراق واستقلال دولة كردية بشماله ومعلوم إن نحو ١٠ بالمئة من سكان إيران من الأكراد. وبناء على هذا الحساب الدقيق للموازنة بين الفوضى والاستقرار، ساهمت إيران بأشكال مختلفة في إنهاك القوات الأميركية في العراق، لكنها قدمت في الوقت نفسه دعمها العلني لما يسمى بالعملية السياسية، وتدخلت أكثر من مرة لإعادة ترتيب العلاقة بين الطوائف لكن من دون أن تسمح لهذا التدخل بأن يقود إلى حرب أهلية ليس أقرب جغرافياً من الجمهورية الإسلامية لامتداداتها[1].

لكن مع بدء الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية غيرت إيران سياستها تجاه العراق من ضبط الفوضى إلى دعم الاستقرار. وكان المنطق الذي استند عليه هذا التغيير هو أنه إذا جرت انتخابات تشريعية "شبه نزيهة" فإن المتغير الديمغرافي سيحسم نتيجتها، أي سيحوز الشيعة الأغلبية البرلمانية ويشكلون حكومة غير معادية لإيران في نظام يعد رئيس وزرائه رمانة الميزان. وهذا يفسر حماسة صناع القرار في إيران وعلى رأسهم مرشدها لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة، بل يفسر أن صحفاً إيرانية عرف عنها عداؤها السافر للديمقراطية قادت الدعوة إلى انتخابات حرة على قاعدة صوت واحد لكل مواطن.

إلى أي مدى يؤثر هذا التطور في السياسة الإيرانية حيال العراق على علاقتها بالولايات المتحدة المنشغلة بدورها بتهدئة الأوضاع في العراق؟ وإلى أي مدى يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في تلك التهدئة فيما تسعى لخلخلتها (أي الأوضاع) في دول عربية مجاورة وبخاصة مع الارتباط الوثيق بين إيران وتلك الدول أو بينها وبين بعض ابرز قواها الفاعلة؟ و أين الملف النووي الإيراني من كل هذا وهل نحن مقبلون على عصر "السيادة الإيرانية" أم أن تجدد الخطاب الثوري للإمام الخميني ينذر بعزل إيران في

---

(1) أنظر الجدول (٩)، ص ٤٥٢، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي بعد الأحتلال الأميريكي للعارق.

الحد الأدنى ومواجهتها عسكرياً من طرف المجتمع الدولي في الحد الأقصى؟ تلك التساؤلات الأربعة تعد مناط هذا الجزء من التقرير[1].

## العراق المحتل، ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة وإيران

مثل التحالف مع الأكراد وتيارات شيعية كبرى الركيزة الأساسية للسياسة الأميركية في العراق فور الاحتلال لأسباب مختلفة، منها إن هاتين القوتين كانتا قوام المعارضة العراقية التي نسقت معها الإدارة الأميركية لإسقاط نظام صدام حسين، ومنها إن ثمة تياراً قوياً بين المحافظين الجدد كان ينظر نظرة بالغة الاختزال للمسألة العراقية حتى ليعتبر أنه إذا خسرت الولايات المتحدة المرجع الديني أية الله علي السيستاني فإنها سوف تخسر الشيعة وإذا خسرت الشيعة فإنها سوف تخسر العراق، ومثل هذا التيار مسؤول إلى حد بعيد عن الروح الانتقامية التي ميزت التعامل الأميركي مع سنة العراق والتي تجسدت في تسريحهم من وظائفهم وتهميش تمثيلهم في مختلف مؤسسات الدولة على تعاقبها. كذلك كان من أسباب الاعتماد الأميركي على الثنائي الكردي – الشيعي بروز المقاومة السنية المسلحة ثم تناميها ثم اختلاطها بقوى لا هدف لها ألا زعزعة استقرار العراق لرفع كلفة الاحتلال، وهي قوى بدورها حسبت في جلها على الطائفة السنية. حدث هذا في الوقت الذي أمن فيه الأكراد شمال العراق الخاضع لهم منذ خمسة عشر سنة، كما تمكن الشيعة إلى حد بعيد من لجم أعمال المقاومة التي كانت تندلع على فترات متباعدة ضد القوات البريطانية المتمركزة في الجنوب.

ومع أن هذه الصيغة التي لازمت تشكيلات النظام العراقي منذ الاحتلال كانت تنطوي ضمنا على إتاحة الفرصة لتنامي النفوذ الإيراني، إلا إن الولايات المتحدة تكيفت معها نسبياً وبخاصة مع ما سبقت الإشارة إليه من دعم إيران الجهود الأميركية في إطار العملية السياسية، فضلا عن إسهامها في ضبط الحدود مع العراق، ووساطتها لدى قوى المقاومة المسلحة بما فيها تيار مقتدى الصدر الذي خالف لحين نهج الشيعة العراقيين في المقاومة السلمية. لكن اعتلاء د. إبراهيم الجعفري منصب رئيس الحكومة

---

(١) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٤ – ١٣٨

الانتقالية بعد جدل طويل وممانعة أميركية، مثل نقطة تحول مهمة في دعم النفوذ الإيراني في العراق. كان الجعفري الذي أقام في إيران بين ١٩٨٠ و١٩٨٩ وشارك في تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية ثم انشقق عنه لينضم إلى حزب الدعوة، قد سبق له تقلد أكثر من منصب بعد سقوط العراق في قبضة الاحتلال، أعمالا لمبدأ تدوير المناصب العليا بين قلة قليلة من العراقيين. فقد رأس مجلس الحكم الانتقالي ثم أصبح نائباً لرئيس الجمهورية، من دون أن يثير ذلك حفيظة أحد، إلا أن أهمية رئاسة الوزراء في النظام (البرلماني) العراقي من جهة، ومسؤولية الحكومة الانتقالية تحديداً عن الإعداد لوضع الدستور الدائم وتنظيم الاستفتاء عليه من جهة أخرى، عاملان كانا يرشحان كردياً أو شيعياً من اتجاه آخر غير الذي يمثله الجعفري لتولي مسؤولية الحكومة[1].

والواقع أنه من دون إحصاء عدد الزيارات الرسمية بين مسؤولي العراق وإيران في أثناء رئاسة الجعفري للوزارة بما في ذلك زيارة أول وزير دفاع عراقي سعدون الدليمي لطهران أو عدد الاتفاقيات الأمنية والتجارية التي تم التعاقد عليها بين الطرفين، مع أهمية هذا المؤشر بحد ذاته في الدلالة على قوة علاقات البلدين، إلا أنه يمكن التوقف أمام بعض المؤشرات الأخرى الدالة على عمق النفوذ الإيراني في العراق، وبخاصة أن منها ما ارتبط بإثارة أزمات سياسية في حينه. من ذلك الأزمة التي ارتبطت بوضع الدستور الدائم بعد النص فيه على الوضع الخاص للمرجعيات الدينية، الأمر الذي فسره السنة في حينه على أنه تمهيد لأعمال نظام ولاية الفقيه. وفي السياق نفسه يمكن ملاحظة التغير في موقف المجلس العلى للثورة الإسلامية من رفض مبدأ الفيدرالية إلى الدفاع المستميت عنه، وهو ما ربطه البعض بالأعداد لفصل الجنوب خاصة مع أعمال مبدأ توطين الثروة. كذلك أثار تجاوز الحكومة الإيرانية السلطة المركزية العراقية وإبرامها مشروعات تنموية في محافظات الجنوب العراقي والتفاوض المباشر مع المحافظين – وجلهم من الشيعة – حفيظة أعضاء في حكومة الجعفري، منهم وزير الخارجية هو شيار زيباري الذي احتج لدى طهران على هذا التصرف. وقبل هذا كان الجعفري قد أقدم بإرادته المنفردة على إطلاق سراح المعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية من دون مشاورة الحكومة ولا رئاسة الجمهورية مما تسبب في أزمة في علاقة الجعفري مع الرئيس جلال طالباني. هذا إلى محاولة تعبئة الصوت الشيعي في انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥، وهي محاولة تفاوتت أدواتها بشدة مابين دعوة ألاف الشيعة العراقيين النازحين لإيران إلى العودة لوطنهم لغرض التصويت. ومفهوم أن إيران كانت تعول على فوز تلك القائمة لحسم بعض القضايا

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

العالقة مع العراق، وفي مقدمتها الموقف من جماعة مجاهدي خلق المعارضة، وقضية الحدود السياسية، وموضوع أمن الخليج، ففي كل الأحوال لم تكن إيران لتقبل استبدال نظام موال للولايات المتحدة بنظام صدام حسين الذي ناصبها العداء[1].

النقطة المهمة في التحليل السابق والتي يتوقف عليها بشكل جزئي دور المتغير الشيعي وبالتالي الإيراني في المعادلة السياسية العراقية، هي الأثر الذي أحدثته ممارسات حكومة الجعفري على إعادة تقييم الولايات المتحدة سياستها داخل العراق، وهو الأثر المتمثل في زيادة هواجسها من القوى والتيارات وثيقة الصلة بالجمهورية الإسلامية. ولقد توالت مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في إقناع الإدارة المحافظة بأن للقلق ما يبرره(٢). أحد هذه المتغيرات الفشل الذي منيت به "القوى الليبرالية والعلمانية" في انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ ممثلة بالقائمة العراقية التي ترأسها أياد علاوي والتي لم تحصد سوى ٢٥ مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية. وعلى حين سحبت مشاركة قطاع من السنة بعض مقاعد الائتلاف العراقي الموحد الذي يترأسه عبد العزيز الحكيم فانخفض نصيبه من ١٤٠ مقعداً في الحكومة المؤقتة إلى ١٣٠ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، وحصة السنة عبر جبهة التوافق العراقية على ٤٤ مقعداً، إن هذا لم يغير من النتيجة النهائية المتمثلة في فوز التيار الشيعي المدعوم إيرانياً. أما التحالف الكردستاني فقد ظل التصويت له منصباً بالأساس على إقليم الشمال أو كردستان العراق، وإن تراجع نصيبه من المقاعد من ٧٥ مقعداً إلى ٥٣ مقعداً.

أخطر من ذلك على المصالح الأميركية في العراق والمنطقة العربية، أن فوز قائمة الائتلاف العراقي جاء على خلفية فوز محمد أحمدي نجاد من حيث لم يحتسب أحد برئاسة الدولة في إيران حاصداً ٦٢،٢ بالمئة من الأصوات. فلقد استعار نجاد مفردات الثورة الإيرانية في بد أيتها، فتحدث عن دور الجمهورية الإسلامية في حمل لواء الإسلام الحقيقي والتبشير به عالمياً، ومؤدى هذا، هو الصدام مع الولايات المتحدة. وزاد نجاد فشن هجوماً كاسحاً على الصهيونية وأنكر محرقة اليهود ودعا لنقل إسرائيل إلى ألمانيا أو النمسا ... إلى آخر سيل التصريحات التي اشتغلت عليها الآلة الدعائية الإسرائيلية تضخيماً

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٠.

(٢) (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١، ص ٥٦.

وتحريضاً. وهكذا لم يعد السؤال أهم بالنسبة للإدارة الأميركية هو إلى أي مدى يمكن التكيف مع استمرار تنامي نفوذ إيران في العراق، بل صار هو أي نوع من النفوذ الإيراني يمكن التكيف معه؟

وفي الوقت الذي كانت تتسع فيه الفجوة بين الولايات المتحدة والكتلة الشيعية في العراق، فإنها أخذت تضيق بينها وبين قوى السنة وبين هؤلاء وبين الأكراد. بدأ التقارب السني – الأميركي بمشاركة بعض القوى السنية في الانتخابات التشريعية الأخيرة ديسمبر ٢٠٠٥ بعد سابق مقاطعتها لمختلف مراحل العملية السياسية. وبقطع النظر عن أن تلك المشاركة ارتبطت بالرغبة في المساهمة في تشكيل مستقبل العراق على ضوء ما بدأ يتردد عن احتمالات الانسحاب الأميركي أو إعادة انتشاره، إلا إنها في التحليل الأخير رممت مصداقية المشروع الأميركي المنتقد لتجاهله ما لا يقل عن ثلث سكان العراق. وتعزز هذا التقارب بتقاطع الموقف السني الرافض لنتائج الانتخابات مع مواقف قوى شيعية وكردية أخرى تدعم الولايات المتحدة توجهاتها، وصولاً إلى الاستنفار السني العشائري لمطاردة القوى الإقليمية الممارسة للعنف على ارض الواقع، ومن تلك القوى ما هو إقليمي عربي كما إن منها ما هو إيراني[1].

وإذا كان مثل هذا التطور قد يسهم في تقليل النفوذ الخارجي في توجيه التطورات السياسية العراقية، إلا أنه في الوقت نفسه سمح بفتح قناة مباشرة بين قوات الاحتلال الأميركية والعشائر السنية عبوراً على جماعات المقاومة السنية التي كانت الولايات المتحدة قد بدأت تستقر على أهمية التفاهم معها. تلك هي الخلفية التي صدر فيها التصريح الشهير للسفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد برفض تسلم الشيعة من أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وزارتي الداخلية والدفاع تأسيساً على أن المجلس يمثل قوة طائفية، وهو تصريح تلا تشديداً أميركياً على وجوب بدمج السنة في الحكومة المقبلة وسبق العديد من التصريحات الأميركية المماثلة وكذلك البريطانية التي تصف تيار الحكيم بالطائفية. من الجلي إن تبرير رفض تسلم شيعة المجلس الوزارتين الأمنيتين، تبرير متهالك، لكنه يؤشر إلى بداية تغير التحالفات الأميركية في خريطة سياسية وإثنية ليس أكثر منها تعقيداً وتشابكاً[2].

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(2) المصدر نفسه ، ص ١٣٧.

## المثلث الإيراني – السوري – اللبناني

ثمة تأثير متبادل بين كل طرف من الأطراف الثلاثة التي يجمع بينها الثابت الفلسطيني. إذ يمكن القول إنه كانت ثمة علاقة ارتباطيه بين تعمق أزمة المشروع الأميركي في العراق من جهة وتصاعد التهديدات الأميركية والأوروبية في ركابها لكل من دمشق وطهران وحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية من جهة أخرى، وهذا هو المعنى المرتبط بسعي الإدارة الأميركية إلى إعادة ترتيب الأوضاع في تلك الساحات أعمالا لسياسة الفوضى البناءة. فإذا كانت واقعة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري قد مثلت ١١ سبتمبر سنة جديدة وظفت سياسياً للمدى الأبعد من قبل كل الأطراف، وبالأساس الطرف الأميركي لتخفيف الضغط على تعثره في العراق وتحويل وجهته (أي وجه الضغط) إلى النظام السوري وحزب الله اللبناني، فإن توظيفها لم يبعد في الوقت نفسه عن تحقيق هدفين آخرين: أحدهما تجريد إيران من بعض أوراق قوتها في المعادلة السياسية الإقليمية، والثاني حرمان الساحة الفلسطينية من ظهيرها المقاوم، وهذا هدف اكتسب مصداقية عالية بالنسبة للسياسات الأميركية وكذلك الأوروبية وبخاصة بعد اكتساح حركة حماس الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير ٢٠٠٦[1].

وبالمنطق ذاته، أي منطق الترابط بين الملفات السابقة فضلا عن الملف النووي بطبيعة الحال، أدارت إيران علاقتها بالنظام السوري وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين. وفي هذا الإطار تكرر تأكيد الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد على الرابط العضوي بين أمن بلاده وأمن حلفائها الإقليميين، والتزام طهران من هذا المنطلق بحمايتهم. وطرح فكرة تشكيل جبهة من كافة القوى المناهضة للخطط الصهيونية والأميركية في المنطقة، وهو ما يحيل إلى مبدأ تآزر المستضعفين الذي تبنته الثورة الإسلامية في مستهلها. وكما كان مؤشراً الزيارات المتبادلة والاتفاقات المتداولة دليلين على توثق العلاقات الإيرانية العراقية في ظل حكومة الجعفري، فإنهما كانا شاهدين على التطور نفسه في علاقات إيران بحلفائها ولا سيما في الإطار الذي وضع فيه الرئيس الإيراني نفسه كزعيم ثورة لا رجل دولة. ومن دون التوقف مجدداً أمام مؤشر الزيارات بالرصد والمتابعة، إلا أنه من الصعب إغفال بعض دلالات هذا المؤشر على برجماتية الدبلوماسية الإيرانية. فمن ناحية فتحت إيران قناة للتواصل مع حركة حماس ونسقت معها قبيل خوضها الانتخابات التشريعية، وبعدها. وفي هذا السياق جاءت زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة

---

(1) المصدر السابق، ص ١٣٨.

حماس إلى طهران في ديسمبر ٢٠٠٥ أي أبان الاستعداد للمعركة الانتخابية، ثم تكرار زيارته لها بعد فوز حركته وذلك في فبراير التالي والتقائه مرشد الثورة.

ومن ناحية أخرى حافظت إيران على قناة تواصلها مع التفصيل الفلسطيني الأقرب لها أي حركة الجهاد الإتحاد وإن تكن قاطعت الانتخابات مع حزب التحرير الإسلامي، وبدا لافتاً أن تستقبل إيران د. رمضان شلح رئيس الحركة بعد أقل من أسبوعين من استقبالها خالد مشعل في نهاية ٢٠٠٥. كانت الرسالة التي تبعث بها إيران واضحة وهي أن لها خطوطها الممتدة مع القوى الناشطة على الساحة الفلسطينية، وعندما دعا مرشد الثورة إلى أن يقدم المسلمون الدعم المادي لحماس في مواجهة حرمانها مستحقاتها والتهديد الأميركي باسترداد الأموال الممنوحة للسلطة والإنذار بخنقها مادياً، كانت الرسالة الأخرى التي تبعث بها الجمهورية الإسلامية هي أن وسائل التأثير بحوزتها تتنوع تماماً كما هي ساحات التأثير المتاحة لها[1].

## البعد الأمني في الملف النووي الإيراني ٢٠٠٨

إذا كانت تناول النقطتين السالفتين يسلمنا إلى استنتاج أن ثمة بعداً سياسياً رئيسياً لقضية الملف النووي الإيراني ب

حكم اختلاطه بملفات أخرى إقليمية عدة، فهل يعني ذلك تغييب البعد الأمني كلية؟ بقول آخر هل يمكن أن يتوقف التطور السريع في قضية البرنامج النووي الإيراني بتعاون إيران مع الطرفين الأميركي والأوروبي في الساحات التي تعنيهما على أساس إلا خطراً عسكرياً ينتظر من هذا البرنامج وأنه مخصص للأغراض السلمية الخالصة؟ [2] قبل الإجابة عن هذا التساؤل قد يكون من المفيد مطالعة بعض التفسيرات المختلفة التي قيلت بشأن تضخم موضوع الملف النووي الإيراني بسرعة أشبه ما تكون بحركة كرة الثلج. يذهب التفسير الأول إلى أن "حالة الاندفاع" التي انتابت الرئيس الإيراني في معالجة الملف النووي كما في معالجة ملفات أخرى كثيرة، تأتي على خلفية حسابات معقدة يحكمها العجز عن الوفاء باحتياجات الفقراء

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(2) أنظر الجدول رقم (٧)، ص ٤٥٠، تطور قدرات إيران النووية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.

الذين حملوا الرجل إلى السلطة كما حمل الشباب والنساء سلفه إليها. ويعتنق التفسير الثاني النهج التآمري بالقول إن في تمرد إيران على تجميد تخصيب اليورانيوم استفزازا للمجتمع الدولي لحمله على نقل الملف إلى مجلس الأمن، وبالتالي تحرير إيران من التزاماتها الدولية المنصوص عليها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. أما التفسير الثالث والأخير فهو يلقي بالمسؤولية على واشنطن على أساس أن تصعيدها في قضية الملف مقصود به قطع الطريق على إيران لإقامة بورصة دولية للنفط تتعامل باليورو بدلاً من الدولار[1].

التفسيران الأول والثالث يركزان على الأبعاد غير الأمنية للقضية، تحديدا الأبعاد الاقتصادية لا السياسية، فينطلق أولهما من افتراض إن الملف النووي بيد رئيس الجمهورية فيزايد به ليشغل ناخبيه، وواقع الحال إن هذا الملف موجود في يد المرشد، ويبالغ الثالث في قدرة الاقتصاد الإيراني – على أهميته – في التأثير سلباً في الاقتصاد الأميركي وهو ما لا يتأتى في الواقع إلا إن كان اقتصاد إيران بحجم الاقتصاد الصيني الذي يحقق ميزانه التجاري مع الولايات المتحدة فائضا سنويا يدور حول ١٢ مليار دولار. أما التفسير الثاني الذي يعني بالجانب الأمني فإنه ينبع من قناعة مشكوك في صديقتها حول قدرة إيران على دفع كلفة المواجهة مع المجتمع الدولي[2].

والواقع أنه وإن كان من المفهوم أن يخالط قضية الملف الدافعان الاقتصادي والسياسي خصوصاً مع ارتباط التأثير السياسي بالقدرة الاقتصادية، وكذلك توسيع ساحات التجاذب الأميركي/ الإيراني لتمتد إلى وسط آسيا بعد الشرق الأوسط، إلا أنه لا يمكن إلغاء البعد الأمني تماماً أو نفيه عن الملف. وربما يرتبط ذلك بالبدايات الحقيقية لتحريك الملف النووي الإيراني، فرغم إن محاولة إيران حيازة التكنولوجيا النووية ظلت إحدى محاور صراعها مع الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع موقفها من عملية التسوية اتهامها بعدم الديمقراطية والدعم لحركات الإسلام السياسي. إلا أن بداية تحريك هذا الملف فعلياً تعود إلى أعوام ثلاثة خلت عندما كشف النقاب عن منشآت نووية تقوم فيها إيران بتخصيب اليورانيوم من دون إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ثم تذرعها بذرائع شتى لتبرير هذا الإخفاء بما في ذلك الادعاء بأن أجهزة الطرد المركزي جرى استيرادها وقد لوثت بيورانيوم مخصب، أي انه لا إرادة إيرانية في هذا

---

(1) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٤٠.

التخصيب. واقعة الإخفاء لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى إن نوايا إيران لا تتطابق بالضرورة مع ما تعلنه عن حقيقة برنامجها، وتلك كانت بداية التصعيد.

على امتداد هذه الفترة وحتى الآن بدا هناك ما يشبه الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة على التصعيد المنضبط في ما يخص هذا الملف. ساعد على ذلك إدراك حدود القوة لكل طرف من الطرفين وبخاصة بعد احتلال العراق الذي جعل الجنود الأميركيين في مرمى صواريخ شهاب ٣ وجعل إيران جارة لصيقة للولايات المتحدة. كما ساعد على ذلك أيضا الدور الروسي الصيني الكابح لانفلات الفعل ورد الفعل. وحتى عندما تقارب موقف ثالوث فرنسا / بريطانيا / ألمانيا من الموقف الأميركي لم يحل هذا دون وجود تباينات في مواقف الأطراف الثلاثة دع عنك موقف الإتحاد الأوروبي بكامله. وتجلى ذلك بوضوح في الرفض الألماني المباشر لتهديد فرنسا بمهاجمة الدول الإرهابية التي تنوي حيازة السلاح النووي[1].

ومن واقع هذا التصعيد المنضبط آلف المتابع لتطورا لملف النووي الإيراني، أن يسمع خطاباً متعدد الألسنة من مسؤولي الجمهورية الإسلامية كما في القول: لن تجمد إيران تخصيب اليورانيوم، ستجمد إيران التخصيب، ستجمده لكن إلى حين. أو لن تقبل إيران تخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، ستقبل إيران تخصيب اليورانيوم في روسيا، ستقبل تخصيب اليورانيوم في روسيا لكن بشروط. أو سوف تنسحب إيران من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لن تنسحب إيران من المعاهدة، لن توقع البروتوكول شريطة الحصول على امتيازات تجارية من الإتحاد الأوروبي. كما آلف المتابع نفسه خطاب خطوة للأمام وخطوة للخلف من قبل المسؤولين الأميركيين والأوروبيين، كما في القول: هناك تفكير في توجيه ضربة عسكرية للبرنامج النووي الإيراني إما مباشرة بواسطة الولايات المتحدة وإما بالنيابة عبر صديق، هناك صعوبة في ضرب المنشآت النووية الإيرانية لتناثرها وإخفائها. أو التفاوض هو وسيلة حل الأزمة النووية مع إيران، لا جدوى من مفاوضة إيران ولا مناص من تحويل الملف إلى مجلس الأمن، يمكن إعطاء إيران مهلة قبل تحويل الملف إلى مجلس الأمن لإظهار استعدادها لتخصيب اليورانيوم خارج أراضيها، وتحويل الملف إلى المجلس لا يعني فوراً توقيع عقوبات على إيران[2].

---

(1) المصدر السابق، ص١٤١.

(2) مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، المصدر السابق، ص ١٤١.

أين العرب من كل هذا السجال الإيراني الدولي؟ الحق إن الملف النووي الإيراني ترك العرب في موقف بالغ الحرج، فهم لا يستطيعون إنكار حق إيران في حيازة تكنولوجيا نووية ولا حتى سلاح نووي، بفرض إن النظام الدولي سيسمح لها بحيازته، في ظل القوة النووية الإسرائيلية وانحياز إيران لقضية العرب المركزية، وهم يعلمون علم اليقين إن الدعوة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل دعوة توجه لغير دولة إسرائيل. وأن ثمة تعقيدات كثيرة ترتبط بالتهديد باستخدام السلاح النووي بفرض حيازته. لكن تلك الحسابات كافة لم تسهم في تهدئة مخاوف الدول العربية والخليجية بشكل خاص من التداعيات المرتبطة بحيازة إيران للتكنولوجيا النووية.

## هل نحن على أعتاب عصر السيادة الإقليمية الإيرانية؟

يفيد التحليل السابق في إلقاء الضوء على أن إيران التي تتجمع بين يديها أوراق قوة متعددة سبقت الإشارة إليها، لن تتردد عن توظيف تلك الأوراق لتأكيد محورية دورها كقوة إقليمية في إطار شرق أوسط اكبر أو أوسع، وهو ما يتسق مع سعيها لحيازة التكنولوجيا النووية على ما تقدم. ولا يملك العرب إزاء هذا الدور الإيراني سوى التعامل معه وفق المنهج الذي بدأ به هذا التحليل وهو الوعي بمخاطره على الأمة في إطار الحرص على القيام بكافة الجهود الممكنة من أجل أن تكون إيران عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية. إن الهدف الاستراتيجي العربي يجب أن يثابر على محاولة جعل إيران عمقاً استراتيجياً للأمة العربية والتعامل معها كحليف محتمل لا كعدو محتمل، إلا أنه لا يمكن التغافل عن المخاطر في السعي الإيراني للقيام بدور إقليمي مهيمن في المنطقة.

## الاستنتاجات

تعاملت هذه الجزئية من الفصل مع نقطتين أساسيتين ميزتا العلاقات العربية – الإيرانية على مدار سنة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩.

النقطة الأولى هي انتقال دول معسكر "الاعتدال" من مواجهة إيران كدولة من دول معسكر "الممانعة" إلى محاولة عزلها، وعددت الآليات المختلفة التي استخدمت في الحالتين: الحملات الإعلامية وسياسات القمم المتضادة والإجراءات الدبلوماسية في إدارة المواجهة، والمصالحات العربية وإحياء العروبة وتسليط الضوء على الخطر الإيراني في محاولة تحقيق العزلة.

و انتهت إلى انه مع كون توظيف العلاقة مع إيران في إدارة الصراعات العربية – العربية ليس جديدا، إذ تعود جذوره إلى اندلاع حرب الخليج الأولى وتوزع الدول العربية ما بين تأييد احد طرفي الحرب ضد الأخر، إلا أن تلك الظاهرة تأكدت وتعمقت منذ العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦، وبشكل اخص منذ الحرب الهمجية على غزة في نهاية سنة ٢٠٠٨. ولما كانت إيران دولة قومية إقليمية كبرى تملك رؤية واضحة لمصالحها الاستراتيجية فقد استفادت من التناقضات العربية وأصبحت ندا للولايات المتحدة في التنافس على تشكيل خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وتحديد أولوياتها أيديولوجياً.

وفي هذا الإطار، إطار التفاعل مع إيران كورقة من أوراق الضغط، تبرز ثلاثة أخطار سياسية. الأول، العجز عن تقييم موضوعي للعلاقة مع إيران والاختلاف في رؤيتها ما بين اعتبارها شراً مطلقاً أو خيراً مطلقاً، وواقع الحال إن هناك مساحات تتلاقى فيها المصالح العربية – الإيرانية ومساحات أخرى تتنافر فيها تلك المصالح.

الثاني، التزايد المستمر في النفوذ الإيراني مع احتدام الاستقطاب العربي، ويكفي أن نقارن بين هذا النفوذ بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وواقعة بعد العدوان على غزة. فإيران تستدعى حيث يغيب فريق من العرب، كان هذا الغياب عن قضايا النظام الرئيسة وفي طليعتها القضية الفلسطينية، أو كان عن المؤتمرات التي تعقدها مؤسسة النظام العربي الرسمي المعنية أساسا بتلك القضايا، وابتكار ما يمكن وصفه في المقابل بسياسات القمم المتضادة، يذكر أن إيران طرحت في سنة ٢٠٠٨ كما في سنة ٢٠٠٩ فكرة تعاون أمني مع تركيا وسورية والعراق في تعبير واضح عن استثمارها هذا الغياب.

الثالث، هشاشة أسس المصالحات العربية باعتبارها آلية يتم اللجوء إليها لعزل إيران، وذلك إن الدخول إلى تلك المصالحات بمدخل رد الفعل وليس المبادرة يعبر عن خلل في إدراك العلاقة بين استقرار العلاقات العربية – العربية وتحصين الأمن القومي العربي. هذا فضلاً عن إن محاولة عزل إيران عن طريق افتكاك بعض دول معسكر "الممانعة" من علاقتها بالجمهورية الإسلامية تبدو في هذا التوقيت بالذات محاولة خارج السياق. وذلك إن البداية المبكرة للانفتاح الأميركي على إيران بعد شهرين من وصول

أوباما إلى البيت الأبيض تنبئ باستعداد الإدارة الجديدة لطي صفحة الماضي والانتقال من سياسة العزل إلى سياسة التطبيع. إذ نطق خطاب أوباما صراحة بمناسبة عيد النيروز برغبته في إجراء اتصالات سياسية مباشرة مع طهران ومحاورتها على أساس من الاحترام المتبادل، ومضى خطوة ابعد بالتلويح بفرص التجارة مع إيران والمشاركة.

أكثر من ذلك أعرب الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، في المناسبة نفسها – أي عيد النيروز– عن أمله في عودة الصداقة الحميمة مع إيران "في القريب العاجل". فماذا لو طبعت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقاتهما مع إيران؟ وأي قيمة عندها لمحاولة فريق من العرب عزلها؟ سؤالان مهمان على العرب أيجاد إجابات لهما قبل فوات الأوان.

أما النقطة الثانية التي تطرقت إليها هذه الجزئية من التقرير فتتعلق بمستجدات الساحة العراقية وأثرها في الحضور الإيراني سلباً وإيجاباً. وفي هذا السياق تمت مناقشة الاتفاقية الأمنية العراقية – الأميركية، وسياسات رئيس الوزراء نوري المالكي لبناء دولة مركزية قوية، وخريطة القوى السياسية بعد انتخابات المحافظات. وخلصت إلى أنه مع إن تغييراً حقيقياً لم تنجح إيران في إدخاله على بنود الاتفاقية الأمنية إلا إن متغير الاحتلال الأميركي السافر لم يكن مؤثراً سلبياً في نفوذها بالعراق، بل كان العكس تماماً هو الصحيح. وبالتالي، ليس من المتوقع إن يحدث الاحتلال الأميركي المقنع أو المتستر وراء الاتفاقية الأمنية مثل هذا التأثير. هذه واحدة، و الأخرى أنه مع ما يفترض من أن عراقاً قوياً يحيد تأثيرات الخارج وتدخلاته في شؤونه الداخلية، إلا إن إيران لا تنطبق عليها هذه القاعدة في علاقتها بالعراق لأسباب ثلاثة. أولها أنه لا قوة لحكومة دولة محتلة، بل إن بين معنى القوة والاحتلال تضارباً منطقياً ومفاهيمياً. وثانيها أنه مهما قيل عن محاولات المالكي الظهور بمظهر رجل الدولة القوي فإنه في النهاية رئيس حزب الدعوة الذي استضافته إيران ونشط في أراضيها ضد النظام العراقي السابق، وهو لهذا لا يستطيع تجاهل مصالحها في العراق، وتبدي هذا كأوضح ما يكون في انتقاله من الدعوة إلى المصالحة مع البعثيين إلى الهجوم على دعاة المصالحة معهم. وثالثها أن قوام ما يسمى بالعملية السياسية في العراق هو التحالف الكردي مع قطاع من شيعة العراق، وليس بإمكان المالكي المضي قدما في تقوية قبضة العاصمة أن كانت تبطش بمصالح الأكراد في الفدرالية والاستقلال الضمني، أو بمصالح المجلس الأعلى الإتحاد والتيار الصدري وثيقي الصلة بإيران.

أما الثالثة فهي إن التغيير بخريطة القوى السياسية العراقية بعد انتخابات المحافظات تغيير مهم قياساً إلى ما كان عليه الحال قبل ست سنوات، وهذا صحيح. لكن الصحيح أيضاً إن فوز قائمة ائتلاف دولة القانون في البصرة أو تساويها مع قائمة "شهيد المحراب" في النجف هو فوز يأتي في سياق تغلغل إيراني ثقافي واقتصادي وامني عميق جداً في هاتين المحافظتين من الصعب تصور تجفيف منابعه بمجرد أن حل حليف إيراني محل حليف آخر في هذه المحافظة أو تلك.

إن العرب مدعوون إلى تقييم علاقاتهم بإيران بمعزل عن قضية مصالحاتهم البينية، وبشكل أعم هم مدعوون. إلى تبني نظرة موضوعية إلى إيران لا ترفع من خطورة تهديدها فتجعله ندا لخطر الكيان الإسرائيلي، ولا تتجاهل أن بعض مصالح إيران تهدد الأمن القومي العربي وآخر تجليات تهديداتها البحرين.

# الفصل الخامس

# أنماط الإرهاب العالمي بالمعيار الأميركي ضمن التجربة الأميركية لغزو العراق ٢٠٠٣_ ٢٠٠٨

محاور الفصل الخامس:

المحور الأول : الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قراءة في التعريف والنشأة والتصنيف والآليات

المحور الثاني: جماعات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون ..الأسباب والدوافع

المحور الثالث: خريطة انتشار العنف الديني في دول مجلس التعاون الخليجي

المحور الرابع: حدود الالتباس بين مفهومي المقاومة والإرهاب ورؤية دول مجلس التعاون الخليج

المحور الخامس: دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب.

المحور السادس: مواجهة الإرهاب بدول مجلس التعاون الخليجي رؤية أستشرافية

## تمهيد

التطرف ظاهرة قديمة ومتجددة، كما أنه لا وطن ولا دين له، هكذا ينبئنا التاريخ، ومن ثم يخطئ من يعمل على ربط التطرف بدين محدد وهو الإسلام، أو بالدول الإسلامية عموماً، ودول الشرق الأوسط على وجه التحديد. كما تحاول جهات عديدة غربية وصهيونية الترويج لذلك.

إن إخضاع ظاهرة التطرف للدراسة يقتضي بداية تحديد إطار ومفهوم هذه الظاهرة نظراً للالتباس الذي وقع فيه العالم والذي من المعتقد أنه تم عن قصد، والمعنى بذلك هو وضع "كل البيض في سلة واحدة" رغم اختلاف أحجامه وألوانه، وذلك بالخلط بين المقاومة المشروعة التي تقرها مواثيق الأمم المتحدة (ميثاق جنيف ١٩٤٧) وبين الإرهاب على سبيل المثال، وأيضاً عدم التفرقة بين جماعات الإسلام السياسي التي تأخذ بنهج الحوار السياسي مع السلطة وتنبذ العنف، والجماعات الإسلامية المتشددة؛ المتطرفة التي ترى عدم فعالية أي حوار مع النظم الحاكمة في دولها، ومن ثم فقد لجأت إلى العنف؛ التطرف ومن هذا المنطلق نطرح "ظاهرة التطرف في دول الخليج" وذلك من خلال ستة محاور بحثية حتى تتكامل الرؤية.

يتناول **المحور الأول** من الفصل "الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي .. قراءة في التعريف والنشأة والتصنيف والآليات"، والتي تم فيه تناول أبرز الجماعات الإسلامية في دول المجلس مثل حركة "الإباضية" في سلطنة عمان، و"الحركة الوهابية" في السعودية، وحركة "الإخوان المسلمين"، نشأتها في مصر ثم امتداداتها الخليجية، و"جمعية الإصلاح" بالكويت .. حيث تم تصنيف تلك الجماعات إلى جماعات إسلامية سلفية – جماعات إسلام سياسي – جماعات إسلامية متشددة؛ متطرفة.

وتناول **المحور الثاني** بعد ذلك "جماعات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون. الأسباب والدوافع"؛ حيث تم تناول مفهوم "الإسلام السياسي وأسباب ودوافع عودته للظهور في الحقبة الأخيرة"؛ حيث العوامل الخارجية التي تمثلت في: امتداد جماعة الإخوان المسلمين من مصر لباقي دول الخليج، تأثير الثورة الإسلامية في إيران، ثم انعكاس الحروب المعاصرة وعلاقتها بالتطرف الإسلامي (الغزو السوفييتي لأفغانستان، حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة)، إضافة للممارسات الإسرائيلية في فلسطين، وأيضاً سياسات الهيمنة الأجنبية على المنطقة، كما تناول المحور الأسباب الداخلية من اجتماعية واقتصادية ونظم حكم.

أما **المحور الثالث:** فقد تناول "خريطة انتشار العنف الديني في دول الخليج" والذي تم فيه تناول ظاهرة التحول من النهج الدعوي السلمي إلى العنف المسلح، وذلك من خلال رصد لأبرز حوادث العنف المسلح في السعودية وقطر والكويت ومحاولة تحليلها وكذلك امتدادات مجموعات العنف بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق، إضافة لمستقبل حركات العنف أما **المحور الرابع:** من الفصل فقد تناول "حدود الالتباس بين مفهومي المقاومة والإرهاب"؛ حيث يعني الإرهاب في عرف القانون الدولي: "كافة أفعال

التخريب والتدمير التي تقع على المرافق العامة، وكذلك القتل الفردي؛ الجماعي الذي يقع على الأشخاص، ومن ثم فهو يشيع الاضطراب في المجتمع. كما تم تناول إرهاب الدولة والمثال الصارخ على ذلك وهو ما تمارسه إسرائيل باستخدامها المفرط للقوة ضد الشعب والبنية التحتية الفلسطينية، وقد تناول المحور ماهية المقاومة المشروعة التي كفلتها المواثيق الدولية لأي شعب تحت الاحتلال، ومن ثم فإن تصنيف "حزب الله" اللبناني ومنظمتي "حماس" و"الجهاد" على أنها منظمات إرهابية، أمر يتعارض مع الشرعية الدولية وافتراءات على حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

ثم تناول هذا المحور موقف دول مجلس التعاون من المقاومة والكفاح المسلح "المقاومة الفلسطينية نموذجاً"، واختتم برؤية دول المجلس لظاهرة الإرهاب الدولي.

أما **المحور الخامس** من الفصل تناول "دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب، قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١"، وذلك من خلال عدة أبعاد هي: البعد الأمني، البعد المالي (تمويل الإرهاب)، البعد الثقافي.

وعلى ضوء كل ما تم طرحه من إشكاليات وقضايا، فقد نختتم الفصل **بالمحور السادس** الذي تناول: "مواجهة الإرهاب بدول مجلس التعاون – رؤية إستشرافية"؛ حيث تم فيه تقديم استراتيجيات دول المجلس لمواجهة الإرهاب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم مقتضيات إستراتيجية الإصلاح الاجتماعي وتعقيدات البيئة الاجتماعية لدول المجلس.

إن مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي للإرهاب لا تتم بمعزل عن مجمل الأحداث وعن الآليات الإقليمية والدولية، وخاصة الحملة الدولية ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية؛ حيث تجاوبت جميع دول الخليج دون استثناء مع كل المستحقات المطلوبة منها، من تبادل للمعلومات، إلى المشاركة في تجفيف المنابع المالية للإرهاب، إلى العمل على مراقبة الحدود وغلقها في وجه التجارة غير المشروعة للسلاح، وأيضاً في وجه محاولات التواصل بين العناصر المتطرفة عبر الدول الخليجية. إلا أن كل ذلك من المعتقد أنه عوامل مساعدة في مقاومة الإرهاب، وأن العامل الرئيسي في هذا الإطار هو البعد الداخلي وضرورة العمل على القيام بإصلاحات جذرية تمس ما تتوق إليه المجتمعات العربية من ديمقراطية وحقوق إنسان ومستوى معيشي مناسب وشفافية ...؛ وذلك في سياق القيم والثقافة العربية وبما لا يتعارض مع القيم السمحة للدين الإسلامي، وبعيداً عن أي أطروحات للإصلاح يتم محاولة فرضها من الخارج تحت أية ذرائع، ومن ثم فإن الإصلاح الداخلي هو البنية الأساسية في مقاومة الإرهاب.

## المحور الأول : الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قراءة في التعريف والنشأة والتصنيف والآليـــات

يستأثر ملف "الجماعات الإسلامية" سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي وبما فيها دول مجلس التعاون الخليجي باهتمام كبير على مستويات مختلفة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث يسعى رجال الأمن والاستخبارات في العالم في سياق الحملة الدولية ضد الإرهاب إلى ملاحقة هذه الجماعات والتضييق على نشاطاتها، فيما يهتم الخبراء والمتخصصون بتشريح وتفكيك أفكارها لبيان الارتباط بين الدين والإرهاب أو بين المعتقد والإرهاب في إطار ما يمسى بالمواجهة الثقافية للعنف والإرهاب على المستوى الدولي.

ومن هنا تبدو ضرورة دراسة هذه الظاهرة ليس لاستجلاء قوانين الحركة الخاصة بها فقط، وإنما للوصول إلى إمكان تفسير ينطوي على حد أدنى من الإقناع العلمي، والدقة المنهجية بتحليل الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية التي شهدت ميلاد عملية صعود وهبوط الظواهر المصاحبة لبعض هذه الجماعات كعملية تاريخية لها طابع الاستمرارية والدورية في التاريخ الحديث، حيث تطرح وبقوة في أية حقبة تاريخية – متى توافرت مقومات صعودها وانفجارها العنيف – وفي هذا الإطار يحاول هذه الموضوع الإجابة عن عدة تساؤلات مثل: ماهية هذه الجماعات ونشأة فكرها وتصنيفاتها في منطقة الخليج وآلياتها.

### أولاً: ماهية الجماعات الإسلامية

ارتبط مفهوم "الجماعات الإسلامية" بمفاهيم دون غيرها، بالرغم من حداثتها، فهي جماعات نشأت في كنف الحداثة واستجابة لتحدياتها، وهي أيضاً إسلامية بمعنى أنها اختارت استجابة لتحديات الحداثة المرجعية الإسلامية، واستهدفت دعوة كافة الناس إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا تستند إلى قيم وأيديولوجيات أخرى تتعارض مع هذه المرجعية، أو تعتمد مرجعية من خارجها، ومن هذه المفاهيم "الأصولية" على الرغم من أن هذا المفهوم غير محدد، ويتم النظر إليه من زوايا مختلفة، ومن المفاهيم التي تثير لبساً كبيراً من الناحية المفاهيمية، فمن الناحية الدينية عموماً يُعرف الأصوليون بأهل الأصول الذين يرجعون في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية إلى الأصول المتمثلة في الكتب السماوية وسيرة الأنبياء، مع إتاحة الفرصة للاجتهاد وفق هذا الإطار. إلا أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، حيث يوجد

للمصطلح دلالات تاريخية وثقافية أعمق مما هو ظاهرة[1]، ولا سيما مع اختلاف البنية الحضارية للغرب من جهة والشرق من جهة ثانية[2]؛ حيث أطلق معجم "وبستر" مصطلح "الأصولية" على حركة احتجاج مسيحية ظهرت في القرن العشرين، تؤكد على ضرورة التفسير الحرفي للكتاب المقدس كأساس للحياة الدينية الصحيحة. وأطلق أيضاً على أية حركة أو اتجاه يشدد بثبات على التمسك الحرفي بمجموعة قيم ومبادئ أساسية[3]. وسماها الغرب تارة (Fundamentalism) وأخرى (Interims) والتي تعني "تأصيل الأعمال والمعارف" و "التمامية" ولكن الغرب لا يفهم هذين المصطلحين هكذا، وإنما يراهما وفق سياقه وظروفه التاريخية التي تدمغهما بختم التخلف ومحاربة التقدم أو ما يسمى بالتعصب الديني، ويخلطها بالتالي بمصطلحات صداميه أخرى مثل مصطلح "الإسلام الثوري والمتطرف".

وحقيقة الأمر أن هذا المصطلح يثير الكثير من الأمور، على رأسها أنه يعد مصطلحاً جديداً نسبياً في قاموس الاستخدام اليومي في الفكر السياسي الراهن بالشكل الذي يدمغ به كل الجماعات الدينية دون تمييز بختم التعصب والتزمت والعنف. لكنه؛ وبالرغم من ذلك، فإنه يتصل بصميم لغة وعلوم الحضارة العربية والإسلامية؛ حيث تطور المصطلح واكتسب معاني عديدة في علم اشتقاق اللغة بدءاً بمعنى إعمال العقل والفهم وانتهاءً بالعودة إلى الجذور حتى تبلورت صورته الحالية وتداخلت معه مصطلحات مشابهة أخرى، فضلاً عن تواتر استعمال المصطلح على مدى تاريخ الفكر العربي الإسلامي لوصف علوم التأسيس الحضاري مثل أصول الدين والفقه والنحو وأبواب هذه العلوم وفصولها ومبادئها ومناهجها ومصادرها ونتائجها والمشتغلين بها.

وعلى هذه فإنه يمكن القول إن "الأصولية" الحقة لا تعبر بأي معنى من المعاني عن التخلف أو العنف وردود الفعل اللاعقلانية المتعصبة أو المتزمتة، لكنها تعبير عن الفكر العقلاني المنظم لفعالية كل جماعة بشرية في تعاملها العلمي والعملي مع الواقع من أجل إعادة صياغته وامتلاك ناصيته، إلا أن الخلط ربما المتعمد يحسب عليها الجماعات الأخرى المتشددة والمتطرفة.

كما راج مصطلح "السلفية" لوصف الجماعات الإسلامية والذي يعني في الفكر الإسلامي نموذجاً ومثالاً ومنهجاً، ويعني الازدهار والشمول والأصالة والتقدم والتحضر، ومرادفاً وشرطاً للنهضة في جميع عصور الحضارة الإسلامية، والمنهج السلفي يعني "الارتفاع" إلى مستوى السلف في فهم العقيدة الإسلامية

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، ترجمة عبد الوارث سعيد، "الأصولية في العالم العربي"، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ٤٣٢.

(2) الأصولية .. محاولة للفهم والتفسير، ٢٠٠٤/١٢/١٢.

انظر- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C57D0930-DDB0-4C3C-9D9E-6CD14360FC4E.htm.

(3) د. مراد هوفمان، ترجمة: د. غريب محمد غريب، "الإسلام كبديل" ، مؤسسة بافاريا للنشر، كويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ١٨٩.

استيعاباً وتنفيذاً، وليس "الرجوع" إلى زمنهم بوسائله وأدواته، أي أن الإتباع في "القيم" التي حققوها وعاشوا من أجلها لا "الوسائل" التي استخدموها، إلا أن هذا المفهوم كان مختلطاً في الفكر الإسلامي الحديث، ويختلط فيه المنهج والنموذج بالمذهب الذي يتبنى آراء فقهية بعينها وبجماعات تنسب نفسها إلى السلفية، كما كانت السلفية في الوعي الثقافي قرينة للرجعية، وضد التقدم، وذلك بتأثير الرؤية الغربية التي أصلت مبدأ النظر إلى السلفية كمرادف للتأخر والرجعية والعداء للتحضر والعقلانية[1].

ومن المفاهيم التي ارتبطت أيضاً بالجماعات الإسلامية مفهوم "الإسلام السياسي" مع أن هذا المفهوم هو في الأصل مفهوم أجنبي، كما أن استخدامه ربما تجاوز بعض المقاصد التي صيغ من أجلها، فضلاً عما ينطوي عليه من إيحاءات مضمونيه محددة، خاصة أن الإسلام هو الإطار العقدي الذي تعتنقه شعوب المنطقة وهو بالتالي ليس محض بنية اعتقاديه أو طقوسية، بل يمثل رافداً مركزياً لشرعية النظم السياسية، ويتجاوز ذلك إلى أدوار وظيفية نظامية في التعبئة والمساندة والتبرير، ومن ثم فهو جزء أصيل في العمليات السياسية في كل مجتمع من هذه المجتمعات فضلاً عن أنه مكون رئيسي من مكونات الهوية الوطنية فيها.

مع العلم أن جماعات الإسلام السياسي تجعل من "الإسلام" أيديولوجية سياسية، تتضمن تحديداً للمجتمع السياسي الأمثل المنشود، ونقداً للمجتمع السياسي الراهن، وتعريفاً بوسائل وأدوات الانتقال من المجتمع الراهن، وارتضت هذه الجماعات أن تشارك في العملية السياسية كوسيلة لممارسة العمل السياسي تحت مظلة شرعية وقانونية مقبولة نسبياً في محاولة سلمية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها ولو بالرأي[2].

وفي عقد التسعينات من القرن العشرين اجتهدت قوى الهيمنة العالمية في وصف الجماعات الإسلامية بمفهوم "التطرف" وهو ترجمة للكلمة الإنجليزية (Extremism)، في محاولة لاتهام من يقاومون هيمنتها النابع من أصل دينهم الإسلامي الذي يحثهم على "لاجتهاد". وقد ركزت هذه القوى حملتها الإعلامية على الدين الإسلامي وحاولت - ولا تزال- وصم المقاومة بأنها "إرهاب" بمعنى "الإرعاب والترويع واستهداف المدنيين الأبرياء". وألقت ظلالاً سوداء على كلمة "الجهاد" بخاصة، وصولاً إلى تحريف معناها في الأذهان، وتشويه معنى " الاستشهاد في سبيل الله".

---

(1) حسام تمام، "مصطفى حلمي: بعث وتجديد السلفية فلسفياً"، ٢٠٠٣/٨/٢.
انظر http://www.islamonline.net/arabic/arts/2003/08/article01.shtml

(2) محمد سعيد العشماوي، الإسلام السياسي، سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢، ص ٨٧.

ونتيجة لسطوة الإعلام الغربي فإنه في العادة يتعامل مع كافة الجماعات الدينية باعتبارها نموذجاً لجماعات "التطرف والإرهاب" التي سادت لديه واستندت إلى فكر ديني، فهي جماعات عنف أعمى أو ردود فعل ضد التقدم والعقلانية والمعاصرة، مدانة دائماً انطلاقاً من مجموعة من الأحكام القيمية التي تعتبرها مناقضة لفكر الحداثة ومبادئ حقوق الإنسان[1]؛ في حين أن هناك فرقاً بين الجماعات الإسلامية المتشددة والتي تستخدم العنف من منطلق مبدأ ميكيافيللي "الغاية تبرر الوسيلة" وبين الجماعات الإسلامية الدينية التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية تنظر من خلالها إلى الأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحيح العقيدة فقط، في حين أنها لا تلقي أي اهتمام يذكر إلى ما هو دون المصادر الفقهية والشرعية، وتمثل النصوص القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف لتلك الحركات المعين شبه الوحيد لجلب الأفكار والخبرات التنظيمية والحركية، والهدف الأساسي لهذه الحركات، هو ما ترى انه إعادة أسلمة المجتمعات والدول.

بينما الجماعات المتشددة والتي تتفق على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة المسلمين إلى المدينة وما تلاها وهي مرحلة اندمجت فيها العقدية والدين بالدولة أي بالسياسة. وتتفق هذه الجماعات أيضاً على أن الحكومات في البلدان الإسلامية قد خرجت عن الإسلام وتعد مسؤولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن محاربة قوى التوحيد التي ترى تلك الحركات أنها تمثلها. ويعد العنف الديني أو الجهاد كما تسميه تلك الحركات الوسيلة الوحيدة من أجل تحقيق أهداف إعادة أسلمه المجتمع والدول وتأسيسها من جديد على القواعد نفسها التي أسست عليها دولة المدينة.

## ثانياً: نشأة وتصنيف الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي

إن نشأة الجماعات الإسلامية في الجزيرة العربية بمراحل عدة، حيث ارتبط ظهورها بالأزمات التي مرت بها الأمة الإسلامية منادية بالتجديد والصحوة الدينية اللذين تعتبرهما العقيدة الإسلامية جزءاً أصيلاً من مسلماتها، وقد شهدت التجربة الإسلامية تحركاً مستمراً على كل الأصعدة لتنفيذ المهمة، فقد قامت في الإسلام حركات ثقافية علمية، بدأت بجمع القرآن وتدوينه ثم إنشاء العلوم الإسلامية وتطويرها مثل الفقه والحديث وعلم الكلام واللغة والترجمة والنقل، إضافة إلى نشأة المذاهب الفقهية والكلامية والحركات الفكرية والروحية (الفلسفة والتصوف ..) وسياسياً، قامت الحركات والمواجهات والانتفاضات، بدءاً بحروب الردة، والثورة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وحركة الخوارج ثم ثورة الإمام الحسين

---

(1) د. أحمد صدقي الدجاني، مفهوم التطرف: قراءة في شروط الوسطية والاعتدال ٢٠٠٤/٠٢/١٧.
انظر: http:/islamonline.net/Arabic/mafaheem/2004/02/article02.shtml.

عليه السلام وحركة المختار الثقفي الذي أنشأ أول دولة شيعية في العراق سنة ٦٦ هـ، وحركة عبدالله بن الزبير، وثورة عبدالرحمن بن الأشعث، وحركة الإمام زيد بن علي، وغيرها الكثير. وتندرج ضمن هذا أيضاً الثورة العباسية، والثورات والانتفاضات التي تلتها وما أنشأته من دويلات فاطمية وإسماعيلية وغيرها، وفي هذا السياق كان هناك جهاد مستمر للدفاع عن الإسلام ضد أعدائه من الخارج وتوسيع رقعة دولته، أو صد الغزاة عن أرضه وإجلاء من نجحوا في اقتطاع جزء منها[1].

## الحركات الإسلامية في دول المجلس

شهد تاريخ الإسلام حتى عهد قريب حركات متكررة مدافعة عن الدين ضد كل خطر وانحراف، مع إدانة المجتمع أو الدولة عند الضرورة بالانحراف الذي يحتاج على تقويم، مثل الإباضية والوهابية وحركة الإخوان المسلمين، وقد استمر هذا الأمر حتى فجر الحداثة، وسوف نستعرض هذه الحركات والتطور الذي طرأ على المجتمعات سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية وتطور أساليب هذه الجماعات الذي اختلف باختلاف الأزمات التي مرت بها الأمة وذلك كالتالي:

## حركة الإباضية في سلطنة عمان

ظهرت" الإباضية" جنوبي الجزيرة العربية وصولاً إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وهي إحدى فرق الخوارج، ويعتبر أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي، إمامها، وقد ولد سنة ٢٢ للهجرة، وتوفي سنة ٩٦ هـ وهي أول المذاهب المعتدلة نشوءاً. وقد نسب اتباع هذا المذهب إلى عبدالله بن إباض التميمي – أحد رجالهم المشهورين – وقد ظهرت في الدولة الأموية في عهد عبدالملك بن مروان، الذي شهدت المراسلات والمناقشات الطويلة التي جرت بين عبدالله وعبدالملك لحركته النشطة في نقد سلوك الحكم الأموي، بابتعاده عن منهج الخلفاء الراشدين السابقين، ودعوته الصريحة لحكام الدولة إلى الاعتدال أو اعتزال أمور المسلمين، ثم لمواقفه الجدلية المتصلبة ضد الخوارج، بحيث ظهر عند العامة بمظهر الزعيم، وقد سمى "الإباضية" أنفسهم "أهل الدعوة".

ويقوم فكرهم على أن الناس مؤمنون أوفياء بإيمانهم أو مشركون واضحون في شركهم أو قوم أعلنوا كلمة التوحيد وأقروا بالإسلام لكنهم لم يلتزموا به سلوكاً وعبادة، فهم إذن مسلمين في أحكام الدنيا لإقرارهم بالتوحيد وهم مع المشركين في أحكام الآخرة لعدم وفائهم بإيمانهم ولمخالفتهم ما يستلزمه التوحيد

---

(1) مجموعة باحثين، "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي" ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٢٨٩ .

من عمل. كما أنهم لا يوجبون الخروج على الإمام الجائر ولا يمنعونه، وإنما يجيزونه إذا كانت الظروف مواتية والمضار فيه قليلة إن هذا الجواز يميل إلى الوجوب. ومع كل هذا فإن الخروج لا يمنع في أي حال.

لقد تركز أنصارها في سلطنة عمان وتكونت لهم فيها دولة مستقلة عن دار الخلافة منذ العهد الأموي حتى الآن، وحكمت الإباضية أسرة "آل بوسعيد" منذ منتصف القرن الثامن عشر. وفي منصف القرن التاسع عشر وقعت عمان تحت نفوذ استعماري بريطاني متزايد، وفي عقد "سعيد بن تيمور" (١٩٣٢-١٩٧٠)، عزلت عمان عن العالم الخارجي، ما أدى إلى العديد من الانتفاضات، كان آخرها انتفاضة ظفار في منتصف الستينيات القرن العشرين.

ويشكل الحاكمون الإباضيون أغلبية عمان. وتتمركز الأقلية السنية في منطقة "ظفار" الفقيرة إلا أن سياسة السلطان الإصلاحية قد خففت من عداوة الظفاريين، كما لا تمثل الأقلية الشيعية أي تحد[1].

## الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية

ظهرت حركة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في نجد (١٧٠٣ - ١٧٩١) في ظل فساد اجتماعي وأعمال مخالفة للإسلام، فاستنكر كثيراً من البدع المتفشية بين المسلمين، ورأى فيها شركاً لله، ودعا إلى التوحيد، وتنقية الدين من البدع، وتخليصه مما داخله من انجراف (كما يعتقد)، فدعا قومه إلى نبذ البدع، وطرح كل ما لم يرد في القرآن والسنة من الأحكام والتعاليم، والرجوع بالدين إلى فطرته النقية وبساطته الأولى، وسعى إلى تنقية العقيدة من تلك الشوائب والشبهات، والعودة إلى التوحيد الخالص والعقيدة الصافية؛ ولذلك فقد أطلق على الحركة اسم" التوحيد" وعلى أتباعه اسم "الموحدين"، أما أسم "الوهابيين" الذي عرفوا به فيما بعد، فقد أطلقه عليهم خصومهم، واستعمله الأوروبيين حتى صار علماً عليهم.

وقد عرفت الحركة تحالفاً سنة ١٧٤٤ بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود أحد الزعماء القبليين بنجد، ودشن لقاء الرجلين تقاسماً لشؤون الدين والدنيا عرف باتفاق "الدرعية" وطبع السعودية بطابعه حتى الوقت الراهن، ومن نتائج هذا التحالف نشأة "الوهابية". ومنذ ذلك التاريخ ظل التحالف بين أسرة آل سعود وآل الشيخ متصلاً حتى نشأن حركة "الإخوان" الوهابية سنة ١٩١٢ في منطقة "الأرطاوية" التابعة لقبيلة مطير، وقاد الحركة الشيخ عبد الكريم المغربي فتحولت إلى قوة عسكرية، ودمج الملك الإخوان الوهابيين في الدولة ووظفهم في أجهزتها على شكل "مطاوعة" منشئاً هيئة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بمرسوم صدر سنة ١٩٣٠، والهيئة تابعة للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي وتعرف

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، مرجع سابق، ص ٤٢١.

أيضاً باسم "المطاوعة"، وقد أسندت رئاسة الهيئة بداية للشيخ عبد العزيز بن عبد اللطيف آل الشيخ في المنطقة الشرقية وبالمنطقة الغربية لفيصل بن عبد العزيز. ونشطت الهيئة في تبليغ الدعوة الوهابية وبلغ عدد موظفيها ٣٠٠ ألف موظف موزعين على أكثر من عشرة آلاف مركز[1].

## حركة " الإخوان المسلمين" وتأثيرها على منطقة الخليج

استمدت حركة الإخوان المسلمين في مصر والتي تأسست سنة ١٩٢٨ من قبل الشيخ حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩) فكرها من طرح جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) الذي رأى أن مضمون الفكر الفلسفي في الساحة الإسلامية هو سبب تأخر الأمة العلمي، ورأى إعادة النظر في المفاهيم الدينية السائدة والرجوع إلى أصل الإسلام، وانتقد سياسة مصر في ممالأة الإنجليز وهاجم شاه إيران "نصر الدين" لتقديمه تنازلات للشركات البريطانية، ودعا الأفغاني كذلك إلى التمسك بالدين وإحيائه بالعودة إلى أصوله ومنابعه النقية. وتعتبر هذه المبادئ والتوجيهات التي سار عليها من بعد تلاميذه محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) من أبرز الملامح التي ميزت فكر "الجماعات الإسلامية" الحديثة وتوجهها[2].

وبعد سقوط الدولة العثمانية رسمياً سنة ١٩٢٣، نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الأولى وبسبب عوامل تاريخية واجتماعية متعددة بدأت الحركة الإسلامية المضادة للمجتمع، لذا فقد غلبت السياسة على المفاهيم الأخرى في فكر الجماعات الإسلامية ومنها جماعة "الإخوان المسلمين" التي كانت استمراراً لهذه الحركة، وبالمقارنة مع الصوفية وتيارات معتدلة أخرى من حركات الصحوة الإسلامية[3]، وقد توسعت حركة الإخوان المسلمين وانتشرت وأصبحت من أقوى الحركات السياسية في مصر ولكنها تعرضت لصراعات مع القوى السياسية وصراعات مع السلطة كان أبرزها سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٥، أدت إلى حلها واعتقال أعضاؤها أو هجرتهم إلى دول الخليج العربية التي أحاطت الجماعات الإسلامية ببيئة اجتماعية وسياسة استوعبت هذه الجماعات، وتم تأسيس عناصر خطابها الديني ذي المضامين الاجتماعية والسياسية مع الحقبة النفطية، وفي بداية تشكيلها لم تكن ذات أهداف سياسة اجتماعية واضحة إذ غلب على خطابها الجانب الوعظي.

---

(1) سيدي أحمد بن أحمد سالم، "التيار السلفي السعودي"، ٢٠٠٤/١٠/٣.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9245180-006B-419F-BB3A-F144F5362 F57. htm#1

(2) إعراب إبراهيم، "الإسلام السياسي والحداثة" (بيروت: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٣٢٠.

(3) مجموعة باحثين، "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، مصدر سابق، ص ١٠٠.

ففي السعودية دخلت أفكار سيد قطب إلى المملكة عبر الإخوان، من خلال المدرسين المصريين الذين ساعدوا على نشر أفكار الإخوان السياسية.

وفي البحرين تكونت جمعية "الإصلاح" كأقدم مؤسسة دينية في الخليج إذ تم تأسيسها في البدء سنة ١٩٣١ تحت اسم "نادي الطلبة"، إلا أنها سرعان ما تحولت سنة ١٩٤٨ وبتأثير من الطلبة البحرينيين من دراسي القانون المدني والإسلامي في مصر وربما في الجمعيات الإسلامية التابعة لحركة "الإخوان" إلى "جمعية الإصلاح"، وفي تلك الفترة بدأ "التيار السلفي" يتبلور في الساحة، وذلك نتيجة خلافات مع الإخوان المسلمين، وقد جاء التأثير الأهم من الاتصال مع جمعية "إحياء التراث" في الكويت، ووجود فرع لحركة "الدعوة والإرشاد" السلفية في البحرين بالإضافة إلى تأثير الحركة الوهابية التي كان يقودها مفتي السعودية الراحل الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ ابن عثيمين[1].

وفي الكويت، نشأت "جمعية الإصلاح" سنة ١٩٦٣ متأثرة بحركة الإخوان المسلمين. ولم تظهر الجمعية نشاطاً سياسياً في المحيط الكويتي، وقد شجعتها الحكومة على نمو نوع من الوعي الإسلامي السياسي. بوصفها دولة متحررة، تستضيف اللاجئين السياسيين من البلاد العربية، وتسمح لهم بقدر كبير من حرية الكتابة والنشر، وكان من بين المطبوعات الإسلامية مجلة "المجتمع" لسان حال "جمعية الإصلاح"[2].

واعتنقت قطر رسمياً "الوهابية" وفي السبعينات والثمانينات القرن العشرين ظهر بين القطريين، القبليين والمتعلمين اتجاه أصولي، قوى منه وجود المبعدين من أعضاء "الإخوان المسلمين" المصرية الذين يشغلون وظائف تعليمية واستشارية مهمة، لكن ليس ثمة ما يشير إلى أن الأصولية تشكل معارضة منظمة ضد الأسرة الحاكمة[3].

كما تأثرت الإمارات بهجرة جاليات وافدة ذات حجم مؤثر من عرب وغربيين وهنود وباكستانيين وإيرانيين وسواهم من شعوب جنوب آسيا مما خلق خللاً كبيراً في البناء السكاني، الأمر الذي ساهم في ظهور الجماعات الإسلامية. وأبرزها "جمعية الإصلاح" سنة ١٩٧٤، التي تأثرت بجارتيها البحرين والكويت.

---

(1) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، المجلد الأول، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٥٤ - ٥٨.

(2) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(3) ريتشارد هرير دكاميجيان، مصدر سابق، ٩٢.

## الحرب الباردة وحرب أفغانستان والأفغان العرب

وفي ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة أصبحت "الجماعات الإسلامية" ظاهرة قوية، والتي تشكلت من رحمها بدايات ظاهرة "الأفغان العرب" في إطار تفاعل متغيرات دولية، وإقليمية عربية وإسلامية، وداخلية أفغانية دارت حول الحرب الأفغانية، وما ارتبط بها بداية بحدوث الانقلاب الشيوعي سنة ١٩٧٨، وتدخل القوات السوفييتية؛ لدعم الانقلاب في مواجهة الفصائل الإسلامية" المجاهدين الأفغان" التي استعملت من قبل أميركا ضد المد الشيوعي في أفغانستان في ديسمبر سنة ١٩٧٩، حيث ساندت الولايات المتحدة الأميركية مجموعات المجاهدين من الدول العربية وقدمت لهم الدعم السياسي والمادي، وأطلقت وسائل الإعلام الأميركية عليهم أسم "المجاهدين من أجل الحرية"، وعلى مستوى الإطار الإقليمي العربي والإسلامية بدأت بعض الحكومات بتقديم مساعدات متنوعة لهم، مثل السعودية التي ساندت الجهاد الأفغاني وتولت مهمة الدعم المادي واللوجستي عبر علاقات مباشرة بدرجة واسعة ودعت إلى الجهاد إلى أن خرجت قوات الاتحاد السوفييتي من أفغانستان في ١٥ فبراير ١٩٨٩ [1].

## الثورة الإيرانية وظهور العنف في دول المجلس

ارتبطت نشأة الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية باندلاع الثورة الإيرانية وأطروحات تصديرها، كما كان موقف دول مجلس التعاون الخليجي المؤيد للعراق في حربه مع إيران (حرب الخليج الأولى ٨٠ – ١٩٨٨) عاملاً دافعاً أيضاً لمساندة طهران لهذه الجماعات والمنظمات ومدها بالدعم المادي والمعنوي لتنفيذ سياساتها بتصدير الثورة. حيث لجأت إيران إلى التعبئة الإعلامية للجماعات التابعة لها في دول الخليج للتمرد على حكامها فقد حاول في الكويت، على الرغم من كبر حجم الشيعة نسبياً (٢٤%) وكانوا الأكثر حماساً من خلال المظاهرات وغيرها للنظام الإمام الخميني الجديد في إيران. وتعتبر "دار التوحيد" أهم تنظيم لشيعة الكويت، كما كانت هذه المجموعة نشطة في النشر والدعاية، وهو الأمر الذي رضي عنه النظام الإسلامي الإيراني، كما نشأ "حزب الله" و "حزب الدعوة" في الكويت التي وقفت إلى جانب العراق في حربه (١٩٨٠ – ١٩٨٨). ومدتهم إيران بالأسلحة والعتاد للتأثير على الاستقرار واتهم الأخير بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الأمير سنة ١٩٨٦، وحدوث تفجيرات سنة ١٩٨٧[2].

---

(1) التفجيرات تضع الجماعات الإسلامية في مواجهة مباشرة مع الغرب، الملف الصحفي، ٢٠٠١/٩/٢٠.
انظر: http://www.islammemo.cc/xfile/one_News13.asp?IdNews=87

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، مصدر سابق، ص ٣١٣.

بينما في الإمارات تمثل الطائفة الشيعية ٣٠% من السكان، ويتركز معظمهم في "دبي"، ويحتل بعضهم مركزاً بارزاً في التجارة والمصارف والسياسة. وقد استقدمهم الشيخ "مكتوم" للعمل في مشاريعه التجارية. ورغم تأثيرات الحرب الإيرانية – العراقية بل أنه كان للشيخ زايد عدة وساطات لإنهائها. وحافظت "الإمارات" على علاقاتها التجارية مع إيران. أما في قطر فقد كان حماس الأقلية السعودية من أصل فارسي فيها، أقل تأثيرا بالدعاية الإسلامية الإيرانية.

وفي السعودية نشأت "منظمة الثورة الإسلامية" مع المظاهرات وأحداث الشغب التي انتشرت في إقليم الإحساء الشيعي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ مع بداية الثورة الإسلامية في إيران التي كان لها الدور الأساسي في نشأة المنظمة ومدها بالدعم، ويتفرع عن هذه المنظمة عدة تنظيمات أخرى فرعية منها (حزب الله – الحجاز)[1].

## الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية والعدو الجديد

شكلت حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة وأفول نجم الاتحاد السوفييتي وتحالفه الشيوعي العالمي، منعطفاً مهماً في تاريخ الجماعات الإسلامية، حيث بدأ العالم الغربي بالبحث عن التهديدات الأخرى، والعدو المحتمل الجديد، وفي هذا السياق حضرها رؤساء دول حلف الناتو، وقد رأوا أن المخاطر قد تأتي من عدة جهات: أوروبا الشرقية، والشرق الأوسط، وعبر عسكريون في الحلف عن مخاوفهم مما سموه جماعات "الإسلام السياسي" وترجيحه كعدو محتمل بدلاً من الشيوعية[2].

هذه النظرة للجماعات الإسلامية؛ بأنها تشكل تهديداً للغرب والمصالح الحيوية له في المنطقة، سادت لدى أوساط عديدة سياسية وأكاديمية وإعلامية، وعززتها السيطرة الصهيونية على العديد من وسائل الإعلام السيطرة الصهيونية على العديد من وسائل الإعلام الغربية، وحملت تهويلاً وتضخيماً للخطر الإسلامي القادم، ووصفته بعدة صفات مثل: الخطر الأخضر، قوس الأزمات، العدو الجديد، دون تمييز بين الاختلافات الكبيرة في رؤى الجماعات الإسلامية ووسائلها، فقد رأى leon thadan في مقالة له في مجلة (Affairs Foreign) أن الأصولية الإسلامية قد تقود الولايات المتحدة الأميركية إلى حرب باردة ثانية على غرار الأولى مع الاتحاد السوفييتي السابق، وهذا التحليل ليس بعيداً عن رؤية عدد من الاستراتيجيين الأميركيين المعروفين مثل: بريجنسكي (في كتابه الفوضى) ونيكسون (في كتابة الفرصة السانحة) مارتن إنديك؛ الذي رأى في مقالته (Middle east watershed in the) في مجلة ( Foreign Affairs) سنة ١٩٩٢: "ان أمام العرب خيارين أيديولوجيين هما "الأصولية الإسلامية" و "الديمقراطية

---

(1) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(2) أسامة خليل، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص ١١٨.

الليبرالية" ووصل التخوف من العدو الأصولي إلى تصور سيطرته على الثورات النفطية في آسيا الوسطى، وفقاً لنظرية الدومينو (التي تعود جذورها إلى إستراتيجية الاحتواء ومبدأ ترومان) أي أن هناك إصراراً من العديد من الدوائر والأوساط السياسية الأميركية على افتعال معركة مع كل الجماعات الإسلامية[1]، وتصويرها على أنها التهديد الخطير القادم من الشرق، وتجلىّ هذا الإصرار من خلال مقالة صموئيل هنتنجتون "صدام الحضارات"، والتي تم نشرها في مجلة (Affairs Foreign)، وهو منظر استراتيجي أمريكي صهيوني معروف، ومرتبط بمراكز دراسات لها علاقة وطيدة في صناعة القرار السياسي الأميركي. تقوم فرضية هذه المقالة على أن الحرب العالمية القادمة ستكون بين الحضارات العالمية، أي أنها حرب دينية. كما لوح بخطر الجماعات الإسلامية، ودعا إلى مواجهته قبل أن تمتلك أدوات القوة العسكرية، والمشكلة الحقيقة أن مقالة هنتنجتون هذه قد لقيت تأييداً وتنفيذاً من أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأميركية، وبدأت تسيطر بشكل كبير على تفكيرهم، خاصة تجاه قضايا الشرق الأوسط، وانتقلت هذه التصورات إلى وسائل الإعلام الأميركية التي بدأت بتعزيز صورة نمطية عن الجماعات الإسلامية في المخيلة الاجتماعية الأميركية ضد الإسلام والمسلمين. وسيطرت هذه الفكرة على التصور الاستراتيجي الأميركي للشرق الأوسط، وفي سعي واشنطن للهيمنة على المنطقة وثروتها، وتأمين مصالحها الحيوية (vital interests)، إذ اعتبرت أن من العوامل الخطيرة المهددة للاستقرار في المنطقة والسلام العربي – الإسرائيلي، والمشروع الشرق أوسطي الجديد: "الجماعات الإسلامية" وذلك دون تمييز ووضع معايير واضحة بين المعتدل منها والمتطرف، ووطد من هذه النظرة في النصف الثاني من التسعينات من القرن العشرين وقوع أعمال عنف منظمة مثل تفجيرات الخبر في ١٩٩٦. ثم جاءت تفجيرات في الأسواق العامة، وتلتها محاولات اغتيال لأجانب غربيين في الرياض والخبر. وبالتالي سعت مع الحكومات المؤيدة لها إلى محاربة هذه الجماعات وتجفيف منابعها، كما ظهر من خلال مؤتمر شرم الشيخ سنة ٢٠٠٠، الذي خصص لمحاربة الإرهاب، والمقصود الأول فيه الجماعات الإسلامية.

## تصنيف الجماعات الإسلامية

برزت مؤخراً العديد من الجماعات التي تختلف عن الحركات الفكرية الأولى – آنفة الذكر – وذلك نظراً لاختلاف الوضع الداخلي والإقليمي والدولي، بل وانشقت عنها وانحرفت في فكرها واتجاهاتها وأساليبها عن الحركات الأولى، ويلعب الجانب الفكري دوراً محورياً في تحديد التمايزات بين الجماعات الإسلامية المختلفة، وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الأخرى التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الجماعات، مثل الأصول الاجتماعية لها، لاسيما أعضائها البارزين، أو تصوراتها السياسية أو أساليبها

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٦/٤/ ٢٠٠٤.

الحركية، فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة في تصنيفها والتمييز فيما بينها، ووفقاً لمحوريته في تصنيف الجماعات الإسلامية، فإنه يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام، مع الاختلاف العميق في طريقة هذا الانتساب وقراءة الإسلام، وهي[1]:

١ - **الجماعات الإسلامية السلفية التقليدية:** والتي تتخذ من الدعوة إلى الإسلام منهجاً ومهمة تعليمية إرشادية تبين للناس ما غمض عليهم من أمور دينهم وترشدهم إلى طريقة الحياة المثلى كما أخبر بذلك الهدى القرآني والسنة النبوية. وهذه الجماعات لا تهتم في العادة بالأمور السياسية ولذلك لم تتعرض لها الأنظمة بل قدمت لها العون والمساعدة لأنها لا تشكل مصدر خطر أو تهديد، مثل "جمعية الإصلاح" في الكويت و"جمعية التربية الإسلامية" وجماعة "التبليغ" في البحرين، وجماعة "الأمر بالمعروف والنهي عم المنكر" في السعودية وتوجد علاقات نفع متبادلة فيما بين الحكومات والجماعات تقضي بحصول الجماعات على حق ممارسة أنشطة الدعوة والتوعية والعمل الخيري، وتضمن في الوقت ذاته لأجهزة الحكم التمتع بقدر من الشرعية السياسية المستندة إلى البنية الدينية التقليدية[2].

٢ - **جماعات الإسلام السياسي:** التي ارتضت أن تشارك في العملية السياسية التي تجري داخل المجتمع باعتبارها بداية لا بأس بها ووسيلة لا توجد غيرها لممارسة العمل السياسي تحت مظلة شرعية وقانونية مقبولة نسبياً، وذلك في محاولة سليمة للوصول إلى السلطة أو على الأقل المشاركة فيها ولو بالرأي، وقد ارتضت تلك الجماعات هذا الأسلوب والنهج من منظور قناعتها بعدم مناسبة الوصول إلى الهدف عن طريق القوة. ويعتمد شعارها على مبدأ التربية وتكوين الكوادر وتفريخها وزرعها في أجهزة الدولة والمجتمع، الرسمية منها والأهلية. وليس بغريب أن تدين تلك الجماعات كافة أشكال العنف ووصفها لها بـــ "الإرهابية" لأنها في الأصل ترفض أسلوب منازلة الخصم والدخول معه في مواجهة، ومن هذه الجماعات في الكويت "الحركة الدستورية الإسلامية" و"التجمع الإسلامي الشعبي" و"التحالف الإسلامي الوطني"[3] ، وفي البحرين الجماعات السنية مثل "جمعية المنبر الوطني الإسلامي" التي أنشأتها "جمعية الإصلاح" جمعية سياسية والتي شاركت في الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٢ وتملك ٨ مقاعد في مجلس النواب البحريني، و"جمعية الأصالة" التي أنشأتها "جمعية التربية الإسلامية" التي شاركت أيضاً في الانتخابات التشريعية ولها ٦ مقاعد في البرلمان، ثم "الجمعية الإسلامية" التي شاركت أيضاً في الانتخابات التشريعية، ومن الجماعات الشيعية، "جمعية الوفاق الوطني الإسلامي" والتي قاطعت انتخابات ٢٠٠٢

---

(1) د. مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية، دراسة نشرتها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٠٥.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٤/٢/١٢.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

وشاركت في ٢٠٠٦ حيث حصدت ١٨ مقعداً من أصل ٤٠ مقعد في مجلس النواب، "جمعية العمل الإسلامي"، "جمعية الرابطة الإسلامية"، "جمعية الإخاء الإسلامية"، و"جمعية الرسالة".

٣ - **الجماعات الإسلامية المتشددة - المتطرفة:** التي تناصب الأنظمة العداء وتعتبرها المسؤولة عن فساد المجتمعات وانحلالها الديني والأخلاقي، وهذه الجماعات وإن كانت سلفية الجذور وتمثل مرحلة من مراحل تطور النوع الأول للجماعات الإسلامية، إلا أنها تمردت على جماعات الدعوة الأخرى لأنها في رأيها قد انصرفت عن شؤون المجتمع ولم تقم بالدور المطلوب منها في كشف مظاهر الفساد ووضع الحلول الدينية لعلاج مختلف المشكلات الحياتية اليومية التي تتعرض لها الشعوب[1]، ويبدو أن إحساس هذا النوع من الجماعات بالإحباط تجاه قدرة الدولة على إدارة شؤون المجتمع بالكفاءة اللازمة، ومن قابلية المجتمع ذاته للإصلاح، ومن فعالية الجماعات "السلفية" التقليدية في القيام بالدور المناط بها -- هو الباعث الحقيقي وراء التحول في نهج واستراتيجيات ورؤى عناصر من الجماعات الدينية التي بدت وكأنها مطالبة بمواجهة عجز أجهزة الدولة وسياساتها ولو عن طريق العنف المسلح، ومنها جماعات "حزب الله" في كل من السعودية والكويت والبحرين، وكذلك التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي استخدمت العنف في دول مجلس التعاون الخليجي مثل "كتائب الحرمين" و"تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في السعودية، وفي الكويت جماعة "الدعوة والجهاد" و"مجاهدو الكويت" فضلاً عن جماعات أخرى إسلامية متشددة قريبة من تنظيم القاعدة منها الجماعات التي نفذت تفجيرات يناير ٢٠٠٥ والتي أظهرت التحقيقات أنها على علاقة مباشرة بأبي مصعب الزرقاوي وبخلايا القاعدة في السعودية، وجماعة "كتائب أسود الجزيرة" في الكويت[2].

ورغم أن التشدد الديني واستخدام العنف قوبل برفض شعبي من فئات المجتمع كافة ومن الدولة، إلا أنه استمر، وقد يرجع سبب امتداد هذه المواجهات إلى اقتصار معالجة الدولة لقضية تصاعد نفوذ الجماعات الدينية الجهادية على المعالجة الأمنية وحدها دون سواها، بالرغم من أن الكثير من الظروف والأوضاع التي أوجدت هذه الجماعات وساعدت على نشأتها وتنامي ظهروها تتصل اتصالاً وثيقاً بظروف هذه المجتمعات ذاتها من حيث ضعف أطر المشاركة السياسية وصعوبات التعبير عن الرأي والإحساس بعمق الفجوة بين الشارع والحكم، إضافة إلى كافة مظاهر التردي الاقتصادي الأخرى، فضلاً عن عدم

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/٤/٢٧.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/١/٢٨.

وجود المشروع الثقافي والحضاري الشامل الذي يمكن أن يلتف حوله كل أفراد المجتمع بمختلف فئاته وطوائفه وأفكاره واتجاهاته، بالإضافة إلى الظروف الخارجية التي شجعت على ظهور هذه الجماعات[1].

مما لا شك فيه أن داخل كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من الجماعات "الإسلامية" فصائل متعددة أخرى فمن الصعب وضعهم جميعاً في فئة واحدة، ومن الصعب أيضاً إعطاء الانطباع بأن كلاً منها يمثل اتجاهاً واحداً. بل الحقيقة أن كل نوع من هذه الأنواع آنفة الذكر يختلف فيما بينه اختلافاً جوهرياً ويتنوع داخلياً إلى أشكال متعددة ومختلفة في التسميات والمنطلقات الفكرية والملامح العقائدية فضلاً عن الخلافات الفكرية والملامح العقائدية فضلاً عن الخلافات التنظيمية والحركية. ولكن تبعاً للمراقبين فإنه يلاحظ الآتي:

أن هذه الجماعات، كلها، استقت أفكارها من منابع مشتركة وأصول واحدة.

تملك الجماعات في العادة وسائل مختلفة للتواجد على الساحة السياسية والعامة، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر أحياناً، ولعل أبرز هذه الأشكال هو الجمعيات والهيئات الخيرية والاتحادات الطلابية والعمالية والمهنية والتي تعد بمثابة الشكل القانوني للجمعية الذي يمكن التحايل به على المنع الدستوري والحظر القانوني إن وجد[2].

لم تقتصر هذه الجماعات في عضويتها على نوعية محددة من العناصر ذات التأهيل العلمي والمهني المحدد أو فئة السن المعينة أو الظروف الاجتماعية.

وفرت تلك الجماعات لنفسها البنية التنظيمية والتمويلية المناسبة التي تؤهلها لممارسة أعمالها وقيامها بتحمل الأعباء المنوطة بها، واستخدمت في سبيل ذلك خبرات أعضائها المهنية والحركية وعلاقاتهم بالداخل أو بالخارج.

تتفاوت قدرات كل جماعة من حيث المنهج الذي تتبناه في نشاطها الحركي الذي يتسم بالمركزية التامة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالممارسات التنظيمية، فضلاً عن الالتزام الصارم بقواعد العمل السري وآلياته وتقاليده المتعارف عليها[3]. وعلى هذا فمن الطبيعي أن تتفاوت قوة وثقل كل جماعة بتفاوت الالتزام بهذه العناصر المشار إليها.

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠١/١١/٣٠، د.عثمان الرواف، هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد السعودية، مضمونها وأسبابها وكيفية التعامل معها.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

## ثالثاً: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واتهام الجماعات الإسلامية بالإرهاب

لم تمر هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من حرب في أفغانستان، وإعلان الولايات المتحدة الأميركية بدء الحرب الشاملة طويلة الأمد ضد ما تسميه الإرهاب، كحدث عابر فيما يخص تطور الجماعات الإسلامية على مستوى العالم وبشكل أخص في منطقة الخليج، التي توجهت أنظار العالم إليها كمنطقة تفريخ للإرهابيين بعد أن وجه الاتهم إلى ١٥ سعودياً من واقع ١٩ متهماً (عربياً مسلماً) آخرين بتنفيذ الهجمات، وقد أوضحت أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أن الولايات المتحدة الأميركية قد عرفت "الإرهاب" من منظورها الضيق ليشمل فقط كل الظاهر التي تتصادم مع المصالح الأميركية المباشرة، وغير المباشرة، أيا كانت طبيعتها الحقيقة التي لا ترتبط بأية صلة مع مفهوم الإرهاب. وهكذا يدرج في التعريف الأميركي للإرهاب كل الجماعات الإسلامية في العالم تقريباً بالرغم من التباينات الموجودة فيما بينها والتي أوضحها التصنيف السابق لها.

ويركز التعريف الأميركي ضمن ذلك على بعض الجماعات الجهادية وفي مقدمتها جماعات دولية المجال والحركات الاستقلالية – الانفصالية، ثم بعض الجماعات محلية الطابع، ويضع معها في نفس المقام جماعات التحرر الوطني (الإسلامية) المسلحة، ثم يتلو ذلك كل الجماعات الإسلامية الأخرى بدرجات اهتمام مختلفة. كذلك يتسع التعريف الأميركي للإرهاب ضمن الإطار الإسلامي والعربي ليتجاوز الجماعات الإسلامية، ويشمل عشرات المنظمات والجمعيات الأهلية الإسلامية ذات الطابع الإنساني والإغاثي في أنحاء العالم باعتبارها من وجهة نظرتهم داعمة للإرهاب مالياً واقتصادياً[1]، حيث شنت الإدارة الأميركية والصحافة الغربية حملة انتقادات واسعة النطاق على البنوك الإسلامية والمؤسسات والجمعيات الخيرية الخليجية والإسلامية، واتهمتها بتمويل الجماعات الإسلامية المنفذة للعمليات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واتخذت الدول الغربية العديد من الإجراءات ضدها للتضييق على نشاطاتها ومصادرة وتجميد أرصدتها المالية وملاحقة مدرائها، وقد طالبت واشنطن دول الخليج تشديد مراقبة الجمعيات الخيرية بها من خلال إجراءات اعتبرها البعض تدخلاً في شؤونها الداخلية، وقد سمحت دول المجلس للعديد من الوفود الأميركية والغربية بالإطلاع على أوضاع هذه الجمعيات للتأكد من أن دورها إنساني بحت ولا علاقة لها بأي تنظيمات "إرهابية"، كما راجعت نشاطات هذه الجمعيات وتنظيمها، واتخذت إجراءات لمواجهة عمليات غسل الأموال سواء من خلال توجيهات للبنوك بشكل مباشر ومطالبتها ببحث سجل تعاملاتها، أو من خلال إصدار قوانين لمكافحة غسل الأموال[2].

---

(1) أسامة خليل: الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، ٢٠٠٠. ، ص ٢٨٧.

(2) مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
انظر: http:///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB39.HTM

وعلى الرغم من غياب أي أدلة حقيقية على ذلك الاتهام، بل ووجود تناقضات عميقة ومعروفة بين الأغلبية الساحقة من تلك الجمعيات والجماعات الإسلامية التي تتهمها واشنطن بقيادة الإرهاب العالمي وممارسته وفي مقدمتها تلك الملتفة حول أسامة بن لادن، فهذا التعريف يزداد اتساعاً ليشمل المدارس الدينية الإسلامية في شتى بلدان العالم الإسلامي – وفي المقدمة باكستان واليمن والسعودية – والمناهج التي تدرس فيها، باعتبارها الأرض الخصبة التي نبت فيها الإرهاب وأفكاره حسب الفهم الأميركي.

وقد نتج عن ذلك التعريف الفضفاض غير الدقيق أو الواقعي أن شملت الحملة الأميركية – الغربية عموماً كل الجماعات الإسلامية في العالم ومعها المنظمات والجمعيات الإنسانية وكذلك المدارس الدينية ومناهجها الدراسية. ولا شك أن تلك الحملة الأمنية – الإعلامية – السياسية – الاقتصادية المكثفة قد أصابت مختلف الجماعات الإسلامية في العالم بمزيد من الحصار على نشاطها وقدرتها على الحركة ونشر أفكارها وتوسيع مجال عضويتها والمتعاطفين معها.

وقد دفعت إستراتيجية الحصار الأميركية وما يجرى في الأراضي الأفغانية والعراقية من جهة وتطورات الحرب الأميركية ضد ما يسمى الإرهاب والمواجهة الحالية بين تنظيم القاعدة وقياداته وبين الولايات المتحدة الأميركية من جهة ثانية وبخاصة في ظل حجم وقوة الضربة الأميركية العسكرية لأفغانستان، دفع جماعات من الإسلاميين غير الأفغان المنضوين تحت قيادة أسامة بن لادن داخل "تنظيم القاعدة"، والمقيمين في دولهم إلى السعي للثأر من الولايات المتحدة الأميركية [1].

وهو ما شهدته السعودية من أحداث إرهابية متلاحقة على مدى أربع سنوات، وكذلك الكويت أوائل ٢٠٠٥ والتي ثبت تورط عناصر من تنظيم القاعدة فيها.

ومما لاشك فيه أن الخطاب السياسي يدل على أن عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عالم مختلف، ومن آثار ذلك على المدى البعيد أن بعض الأنظمة ستجد أنه كان الأجدى التفاهم مع القوى السياسية المحلية، وذلك بدلاً من الاتكاء على حماية من وراء البحار.

**الخلاصة:** مما سبق يمكننا القول إن ظهور الجماعات الإسلامية في الجزيرة العربية مر بمراحل عدة، واختلفت ظروف نشأتها، وارتبط ظهورها بالأزمات التي مرت بها الأمة الإسلامية، وإنها كانت في جهاد مستمر للدفاع عن الإسلام ضد أعدائه من الخارج وتوسيع رقعة دولته، أو صد الغزاة عن أرضه وإجلاء من نجحوا في اقتطاع جزء منها، واختلفت هذه الجماعات في علاقتها بالسلطة سواء كانت

---

(1) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟، مجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، صيف ٢٠٠٤،ص ٤٣.

جماعات لا تهتم في العادة بالأمور السياسية أو جماعات ارتضت أن تشارك في العملية السياسية باعتبارها وسيلة لممارسة العمل السياسي، أو جماعات تناصب بعض أجهزة الحكم العداء وتستخدم العنف المسلح.

وبالتالي هناك اختلاف بين الجماعات الإسلامية وبعضها البعض، ومن ثم صعوبة وضعها في سلة واحدة وذلك من خلال عدة معايير منها: مدى اعتماد "ثقافة الحوار" كسبيل للتفاهم داخل الجماعات المختلفة، "درجة الغلو" في الرأي والموقف، الذي يتزايد ويتصاعد مع استمرار القصور في الحوار، ومن ثم يتجلى في التطرف والبعد عن الوسطية، ويولد ردود أفعال، واهتزاز الهوية في المجتمع، "وردود فعل الجماعات تجاه السياسات التي تتبناها الحكومات " سواء من ناحية السماح لها بالتعبير عن النفس، أو رفض الحوار معها فارضة عزلة وحصاراً، واستمالتها في إحكام العزلة والحصار عليه "ومدى بروز العنف في العلاقة التي تحكم السلطة والناس". وعلى جيل الشباب بخاصة. "ومدى انسياق الشباب إلى دورة العنف"، ودرجة مشاركتهم في الحياة العامة، وكذلك "درجة العلاقة مع الآخر" (القوى الخارجية) وهل هي قوى ضغط و"إملاء".

وأخيراً يمكن القول إن العلاقة بين الحكومات والتيارات المتباينة معها يجب أن يسودها جو من الحوار الذي يمثل الجانب المهم في العلاقة لما يتصل بجيل الشباب في المجتمع، والذي يجب أن يتسم بالصبر؛ وذلك لأن لجيل الشباب خصائصه التي من بينها النزوع إلى الغلو والتطرف. وهذا النزوع لا يتعامل معه بالقمع الذي يورث العنف. وإنما بتوظيفه لصالح المجتمع من خلال الحوار.

## المحور الثاني: جماعات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون ..الأسباب والدوافع

يطرح المشهد الأمني الراهن في دول مجلس التعاون الخليجي تساؤلات عديدة حول أسباب تنامي موجات العنف والإرهاب في بعض هذه الدول، وماهية الجماعات التي تقف ورائها؟ هل هي جماعات متجذرة في داخل هذه الدول أم أن لها امتدادات خارجية؟ وهل هي نتاج لأوضاع داخلية – سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية وثقافية؟ – أم رد فعل لعوامل خارجية (إقليمية ودولية) كالحرب ضد أفغانستان والعراق؟

### حول مفهوم جماعات الإسلام السياسي

عاد مفهوم "الإسلام السياسي" للظهور مرة أخرى في أعقاب الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، والتي أعطت التيار الإسلامي دفعة هائلة ووقوداً محركاً شديد القوة، فإذا بتنظيماته تعلن عن نفسها كطرف في الممارسات السياسية في الدول العربية، بمعنى آخر ارتضت جماعات الإسلام السياسي أن تشارك في العملية السياسية التي تجري داخل المجتمع باعتبارها بداية لا بأس بها ووسيلة لا توجد غيرها لممارسة العمل السياسي تحت مظلة شرعية وقانونية مقبولة نسبياً وذلك في محاولة سلمية للوصول إلى السلطة أو على الأقل المشاركة فيها ولو بالرأي، بل إن بعض هذه التنظيمات والجماعات قد نجحت في المشاركة الفعلية بالسلطة في بعض دول مجلس التعاون كالكويت (برلماني ١٩٩٢و١٩٩٦)، وفي الانتخابات النيابية التي شهدتها البحرين سنة ٢٠٠٢ التي حصل فيها الإسلاميون على بعض المقاعد[1].

وربما يفسر هذا اختلاف حركات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون بصفة عامة عنها في باقي الدول العربية في كثير من النواحي سواء في علاقاتها بالسلطة أو أسلوب عملها، حيث يلاحظ أن بعض هذه الحركات تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي في كل دول الخليج، فهناك وزراء ومسؤولون في مواقع مهمة ينتمون للإسلاميين، (لا يعني ذلك أحزاباً أو أطراً إسلامية محددة) وهناك مجالس شورى، وبرلمانات ينتمي أعضاؤها للحركة الإسلامية مثل الكويت والسعودية والبحرين وغيرها، وهذا يعني أن أنظمة الحكم في هذه الدول استطاعت استيعاب هذه الحركات إلى حد ما، وسمحت لها بمساحة كبيرة من المشاركة السياسية على عكس دول أخرى تعتبر بعض هذه الجماعات خارج إطار الشرعية، وتنظيمات تعمل "تحت الأرض".

---

(1) أسامة خليل، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، ص٦٥١ .

علاوة على ما سبق، فإن حرص النظم السياسية في دول الخليج على أن تتسق في سلوكياتها ودساتيرها مع الشريعة الإسلامية، جعل من ظهور حركات إسلامية تنادي بتطبيق الشريعة أمراً غير ذي أهمية و فوت الفرصة على إيجاد مبرر لوجودها على عكس ما حدث في دول أخرى.

لكن ما سبق لم يحل دون ظهور بعض الحركات والتنظيمات التي تنتهج أساليب غير شرعية، وتتبنى خيار العنف للتعبير عن نفسها، وهذا النمط من الجماعات هو الذي استحوذ على اهتمام الدارسين والمعنيين، وبدأو يصفونها بمصطلحات مثل الجماعات الأصولية المتطرفة تارة، والحركات الجهادية الثورية تارة أخرى، وجماعات العنف الديني تارة ثالثة. ويعود ذلك إلى أنها تناصب بعض أجهزة الحكم في بعض الدول العداء وتعتبرها المسؤولة عن فساد المجتمعات وانحلالها الديني والأخلاقي، كما تؤمن باستخدام العنف والقوة متى سنحت لها الفرصة[1].

## الأسباب والدوافع

يعود ظهور حركات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون إلى نوعين من العوامل، داخلية تتعلق بتعقيدات المشهد الخليجي الذي تتشابك وتتداخل فيه أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وعوامل خارجية سواء كانت إقليمية أو دولية. بيد أن ما ينبغي التأكيد عليه هنا أن ثمة تداخلاً وتشابكاً بين هذين العاملين.

## أولاً: العوامل الخارجية

شهدت منطقة الخليج عدة تطورات كان لها تأثيرها على تنامي ظاهرة حركات الإسلام السياسي، كما كانت أكثر تأثراً من غيرها بالتطورات التي شهدتها البيئة الإقليمية المجاورة بداية من حركة الإخوان المسلمين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم الغزو السوفييتي لها سنة ١٩٧٩ ثم الغزو الأميركي لأفغانستان سنة ٢٠٠١ والإطاحة بحركة طالبان وتنظيم القاعدة، ثم الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ والإطاحة بنظامه، هذه التطورات مجتمعة أثرت بشكل أو بآخر على ظاهرة الحركات الإسلامية المتشددة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفيما يلي أهم هذه التطورات:

---

(1) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية ، مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٦ - ٧٩.

١ – تأثير جماعة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية: لعب الإخوان المسلمون في بعض الدول العربية، دوراً رئيسياً في دعم حركات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون، فقد كان لهجرة العديد من الكوادر الإخوانية من مصر في الخمسينات والستينيات من القرن العشرين دور كبير في نشأة وتصاعد دور الإخوان في منطقة الخليج، فبعد أن تأزمت العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والجماعة بسبب تعرض الأخيرة لحملة اعتقالات عقب حادث المنشية (محاولة اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر) قام العديد من قادة الجماعة بالهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث وجدوا هناك رحاباً أوسع لممارسة عملهم الدعوي دون تكبيل أو قيود أو تهديد باغتيال حريتهم، وحصل الكثيرون منهم فيما بعد على الجنسية الخليجية وانخرطوا في أعمال كثيرة يتعيشون منها كالتدريس والتجارة والصحافة والمقاولات وصار بعضهم من كبار العاملين في حقل الدعوة الإسلامية أو من كبار رجال الأعمال. وقد ساهمت القيادات الإخوانية المصرية[1] التي هاجرة للخليج في تأسيس نواة لجماعة الإخوان المسلمين في أكثر من دولة خليجية. ففي السعودية دخلت أفكار سيد قطب إلى المملكة من خلال المدرسين المصريين الذين ساعدوا على نشر أفكار الإخوان السياسية وقد تفاعلت أفكارهم مع الفكر الوهابي. وفي البحرين تكونت "جمعية الإصلاح" كأقدم مؤسسة دينية في الخليج إذ تم تأسيسها في البدء سنة ١٩٤١ تحت اسم " نادي الطلبة "، إلا أنها سرعان ما تحولت سنة ١٩٤٨ وبتأثر من الطلبة البحرينيين من دارسي القانون المدني والإسلامي في مصر وربما في الجمعيات الإسلامية التابعة لحركة "الإخوان" إلى " جمعية الإصلاح ".

في تلك الفترة بدأ "التيار السلفي" يتبلور في الساحة، وذلك نتيجة خلافات مع الإخوان المسلمين، وقد جاء التأثير الأهم من الاتصال مع جمعية "إحياء التراث" في الكويت، ووجود فرع لحركة "الدعوة والإرشاد" السلفية في البحرين بالإضافة إلى تأثير الحركة الوهابية التي كان يقودها مفتي السعودية الراحل الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ ابن عثيمين.

وفي الكويت، نشأت "جمعية الإصلاح" سنة ١٩٦٣ متأثرة بحركة الإخوان المسلمين. ولم تظهر الجمعية نشاطاً سياسياً في المحيط الكويتي، وقد شجعتها الحكومة على نمو نوع من الوعي الإسلامي غير السياسي. وبوصفها دولة متحررة، تستضيف اللاجئين السياسيين من البلاد العربية، وتسمح لهم بقدر كبير من حرية الكتابة والنشر، وقد كان من بين المطبوعات الإسلامية مجلة "المجتمع" لسان حال "جمعية الإصلاح"[2].

---

(1) نيفين مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١١٠ – ١١٤.

(2) أسامة خليل، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٨٠.

وقد كان هذا الدور السياسي الذي لعبه الإخوان المسلمون في دول الخليج مثار انتقاد وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز حين قال في مقابلة مع إحدى الصحف الكويتية في شهر ديسمبر ٢٠٠٢: "إن بعضاً من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين قد أضر بالفعل بأمتهم الإسلامية من خلال تسييس الإسلام لأهداف ذاتية، فقد اعتمدوا منهجاً يرتدي عباءة الإسلام لزعزعة الأمة وتفتيتها بالتشكيك في قيادتها، ليس من حيث النهج السياسي فقط ولكن بالتشكيك في العقيدة والانتماء للأمة ومصالحها ولم يكن ذلك مبرراً أكثر من حرص هذا البعض على انتزاع القيادة والحكم بالقوة، وهذا النهج ليس من الإسلام في شيء بل إنه احتكار للمعرفة والتفسير العقدي دون وجه حق يأخذ في الاعتبار المصالح العليا للأمة وذلك من خلال ادعاء فئة قليلة معرفة الحقيقة واتهم الأكثرية بالضلال"[1].

٢ - تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية: كان للثورة الإسلامية في إيران، كعامل خارجي، دور واضح في التشجيع على ظهور بعض جماعات الإسلام السياسي في دول الخليج، وذلك على النحو التالي:

أدت الثورة إلى تغيير مفهوم الجماعات والتنظيمات الإسلامية للعمل السياسي والذي كان يتسم بالسرية والسلبية وفي بعض الأحيان الرفض التام للانخراط فيه، ولهذا تشجعت هذه الحركات وبدأت تظهر وتعمل على السطح تشارك في الحياة السياسية بجميع مظاهرها.

التأثير الروحي للثورة باعتبارها أول نموذج لنجاح حركة إسلامية لتبوء مقاعد الحكم، فقد غيرت هذه الثورة مفهوم الجماعات الإسلامية ذات المنحى الأصولي من منظمات سلبية ترفض العمل السياسي إلى قوى منخرطة في العمل السياسي اليومي، وقد كان هذا هو الحال في مصر تحديداً، فإذا أضفنا إلى عامل التأثير هذا عامل التجاور المكاني بالنسبة لدول مجلس التعاون فإن دور الثورة الإيرانية كان أقوى وأكبر أثراً فيها[2].

كما يعتقد أن الثورة الإيرانية كانت السبب كذلك وراء إنشاء تنظيمات مسلحة قامت ببعض أعمال عنف في دول المجلس، من هذه التنظيمات، الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والتي ظهرت سنة ١٩٨١ على خلفية كشف مخططها للقيام بانقلاب في عيد البحرين الوطني في ديسمبر ١٩٨١. ومن المعتقد أن الجبهة قد تلقت الدعم من طهران عن طريق قيام حزب الله في لبنان التابع لها بتدريب العناصر المتطرفة

---

(1) المصدر السابق، ٢٩٣.

(2) العيسوي أشرف سعيد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥.

المنتمية للتنظيم، وتهريب الأسلحة والرجال والأموال إلى البحرين لاستخدامها في أعمال العنف، وفي سنة ١٩٩٢ سمحت إيران بإقامة مكتب للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين على أراضيها[1].

وإضافة إلى ما سبق، فقد تكون الثورة الإيرانية قد أسهمت في نشأة " منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية" في إقليم الإحساء سنة ١٩٧٩ و١٩٨٠، وأمدتها بالدعم. ويتفرع عن هذه المنظمة عدة تنظيمات أخرى فرعية منها (حزب الله – الحجاز)، وكانت المنظمة مسؤولة عن أحداث الشغب واقتحام الحرم المكي، وعن تفجر العنف في موسم الحجم سنة ١٩٨٧، وتبني عمليات تفجير في مكة إبان موسم الحجم سنة ١٩٨٩.

ويرجع المراقبون موقف طهران هذا إلى تأييد دول مجلس التعاون الخليجي للعراق في حربه مع إيران (حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨)، الأمر الذي دفع إيران إلى مساندة الجماعات والمنظمات التخريبية مادياً ومعنوياً لتنفيذ سياساتها بتصدير الثورة.

## الحروب التي انعكست تداعياتها على المنطقة

كان للغزو السوفييتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩ دوره في تصاعد نفوذ الحركات الإسلامية المتشددة، فقد ساندت الولايات المتحدة الأميركية مجموعات المجاهدين من الدول العربية وقدمت لهم الدعم السياسي والمادي، وعلى المستويين الإقليمي العربي والإسلامي بدأت بعض الحكومات بتقديم مساعدات متنوعة لهم، مثل السعودية التي تولت مهمة الدعم المادي واللوجستي عبر علاقات مباشرة بدرجة واسعة ودعت إلى الجهاد إلى أن خرجت قوات الاتحاد السوفييتي من أفغانستان في ١٥ فبراير ١٩٨٩. وبعد ذلك تحول هؤلاء الأفغان العرب إلى تحدٍ أمني للدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة السعودية[2].

---

(1) ومن أهم هذه القيادات: الشيخ محمد قطب، وهو شقيق سيد قطب الذي أعدم على يد عبدالناصر، وقد ذهب الشيخ محمد إلى السعودية عام ١٩٦٥ بناء على طلب الأوساط العلمية هناك وكان يقوم بالتدريس في جامعة أم القرى. والشيخ سيد قطب وهو فقيه مصري معروف وصاحب مجموعة " فقه السنة" وقد أقام في مكة المكرمة، كان يقوم بإلقاء الدروس الدينية في أحد مساجدها، كما درس في الجامعة، وقد عاد إلى القاهرة في ٢٠١١. والشيخ محمد مهدي عاكف، خرج في أوائل السبعينات من القرن العشرين بعد أن قضى ٢٠ عاماً في السجن، وقد ذهب إلى جدة وعمل في مدارس المنارات، وهناك أيضاً الشيخ محمد فتحي الرفاعي الذي أقام في المدينة المنورة وكان قد أعتقل في قضية التنظيم عام ١٩٦٥ . والمستشار حسن العشماوي الذي هرب قبل اعتقاله في عام ١٩٥٤ إلى سويسرا ثم إلى الكويت. وأيضاً الشيخ سعيد رمضان الذي ذهب إلى سوريا أولا ثم سويسرا، والشيخ مناع القطان (الذي توفي في ١١ يوليو ١٩٩٩) وذهب إلى السعودية وأقام فيها وحصل على جنسيتها وهو من الشخصيات التي تتمتع بسمعة كبيرة في مجال الدراسات الإسلامية، وكان آخر مناصبه العلمية رئاسته لقسم الدراسات العلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض. والدكتور يوسف القرضاوي الذي ذهب إلى قطر وحصل على جنسيتها وشغل منصب عميد كلية الشريعة بقطر، ويمارس حالياً نشاطات إسلامية واضحة بعلم الحكومة القطرية.

(2) صحيفة السياسة الكويتية، ٢٠٠٢/١٢/١٨.

كما أدى الغزو الأميركي لأفغانستان سنة ٢٠٠١ إلى نتائج مماثلة، فالعديد من الشباب الخليجي غادر إلى أفغانستان نتيجة مطاردة القوات الأميركية له وتلبية لدعوة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن للجهاد ضد القوات الأميركية الموجودة في دول الخليج، وكذلك الغازية لدولة إسلامية (العراق)، وقد تم اعتقال بعض هؤلاء من جانب القوات الأميركية وحجز في معتقل جوانتانامو، والبعض الآخر ما زال هارباً. وعلى أي حال فقد شكل هؤلاء تحدياً أمنيّا لدول مجلس التعاون الخليجي والذي بدأ بالسعودية، ويحاول الانتشار في الكويت وقطر.

أما حروب الخليج الثلاثة، فقد أسهمت هي الأخرى في انتشار جماعات العنف الديني والسياسي، فحرب الخليج الأولى بين العرب وإيران ونتيجة لموقف دول المجلس المساند للعراق فمن المعتقد أن ذلك قد دفع طهران إلى مساندة بعض الجماعات الثورية في دول الخليج وأمدتها بالمال والسلام لتنفيذ عمليات داخل هذه الدول، لتنفيذ سياساتها بتصدير الثورة كما سبق الإشارة.

وبالمنطق نفسه شكلت حرب الخليج الثانية منعطفاً مهماً في تاريخ الجماعات الإسلامية، حيث أدرى النفوذ العسكري الأجنبي الكثيف في دول المجلس إلى ظهور جماعات مناوئة له، ترفضه ولا تتورع في القيام بأعمال ضده، ومن مظاهر ذلك حادثة الخبر سنة ١٩٩٦ التي أسفرت عن مقتل ١٧ جندياً أميركياً وإصابة العشرات، ناهيك عن تعرض دول أخرى لأعمال عنف مماثلة ضد النفوذ الأجنبي.

التحليل نفسه ينطبق على حرب الخليج الثالثة (الغزو الأميركي للعراق)، حيث أدت إلى ظهور جماعات جديدة مناوئة للنفوذ الأميركي، يرتبط بعضها بتنظيم القاعدة (جماعة أو مصعب الزرقاوي)، ومن المؤشرات على ذلك تصاعد أعمال العنف في بعض دول المجلس بعد الحرب في بعض الأحيان. ويتفق كثير من المراقبين على أن أعمال العنف هذه هي نتيجة طبيعية للحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ضد العراق، التي عمقت من حدة الكراهية لواشنطن وسياساتها بين صفوف المسلمين والعرب، وأرجعها البعض الآخر إلى رغبة الجماعات الدينية المتشددة في إنهاء الاحتلال الأميركي في المملكة[1].

القضية الفلسطينية، والموقف الأميركي والغربي المنحاز لإسرائيل: تجمع الكتابات التي تناولت ظاهرة حركات الإسلام السياسي أو ظاهرة التطرف الديني في العالم العربي بصورة عامة وفي منطقة الخليج على وجه الخصوص، تجمع على وجود عاملين رئيسيين يساهمان بشكل أو بآخر في تصاعد هاتين الظاهرتين، وهما :

الممارسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة والمنطقة العربية عموماً، والتي تمثل فعلاً مؤثراً خارجياً يتحدى الأمة العربية بعامة وجيل الشباب بخاصة، وهي تؤثر بشكل مباشر على العرب القابعين

---

(1) د. أحمد صدقي الدجاني، مجلة التقريب العدد ٣٦ سنة ١٤٢٤ هجرية، ص ١٤٩.

تحت الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان والجولان السورية، ومن ثم على بقية العرب في مختلف البلاد العربية. وأبرز ما يميز هذه الممارسات عنصريتها وعدوانيتها وتأثيرها في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية الثقافية والعقدية للعرب، والتقارير عن هذه الممارسات موثقة في الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى.

ويستطيع المتأمل في الخط البياني لهذه الممارسات منذ سنة ١٩٦٧ وللسياسات الإسرائيلية التي تحكمها أن يلاحظ توافقه مع الخط البياني لظاهرة التطرف الديني وانتشار حركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهاد)، وقد رأينا كيف زادت نسبة هذا التطرف في أعقاب تشبث إسرائيل باحتلال الأراضي العربية بعد حرب ١٩٧٣، ثم في أعقاب يوم الأرض في فلسطين المحتلة سنة ١٩٧٦، ثم في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، ثم التصعيد ضد الفلسطينيين في أعوام الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧ والانتفاضة الثانية التي انطلقت سنة ٢٠٠٠[1].

سياسات الهيمنة الأجنبية في المنطقة، التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية، والتي تمكّن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتسكت عن ممارساته، وتحول دون قيام الأمم المتحدة بدورها في مواجهة العدوان، وتعتمد معيارين في مواقفها، ما يثير الغضب والنقمة ويدفع إلى اللجوء للفكر المتطرف ومن ثم ممارسة العنف في مواجهتها، ويستطيع المتأمل في الخط الباني للتطرف الديني في البلاد العربية أن يلاحظ العلاقة القائمة بين صعوده ومواقف الولايات المتحدة الأميركية من الصراع العربي – الإسرائيلي ومن قضايا عربية أخرى. فالموقف الأميركي إبان الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ أسهم في تغذية التطرف الديني الذي تزايد عند قدوم البحرية الأميركية إلى بيروت سنة ١٩٨٣ وفرض اتفاق ١٩٨٣/٥/١٧ على لبنان[2]، وهو ما أدى إلى بروز مقاومة لبنانية تمثلت في "حزب الله اللبناني" وسواه من حركات المقاومة اللبنانية، الذي عبّر عن نفسه بعمليات استشهادية. والأمر نفسه يصدق على موقف واشنطن في حرب الكويت وما تلاها، كما أسفر "التصور" الأميركي لعملية التسوية غير العادلة للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ وما تلاها عن تصعيد التوتر في المنطقة.

ولا يقتصر تأثير سياسات الهيمنة الأجنبية على الصراع العربي – الإسرائيلي، بل يشمل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية الثقافية والعقدية في مخلف الدول العربية فسياسات صندوق النقد الدولي مثلاً في هذه الدول عامل مؤثر في تغذية التطرف بما تفرضه من شروط، وسياسات الإعلام التغريبي المفروضة على هذه الدول تولد ردود أفعال متطرفة، إضافة إلى سياسات التدخل

---

(1) صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٣/١/٢٦.

(2) صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٥/١/١٣، منطقة الخليج فوق نار الإرهاب الإسلامي الحارقة.

الأميركي في الأوضاع الداخلية للدول العربية والتي تزايدت بشكل ملفت للنظر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[1].

هذا فضلاً عن رسم الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجية تهدف إلى تغيير واقع المجتمعات الإسلامية، إحدى ركائزها تغيير المناهج التعليمية وفق الرؤية الأميركية، والتي بدأت بمشروع "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط .. بناء الأمل للسنين القادمة"، وهو المشروع الذي طرحه وزير الخارجية الأميركي السابق كولن باول بمؤسسة التراث بواشنطن في ٢٠٠٢/١٢/١٢، وركز على حرب الإرهاب في الشروق الأوسط، والاهتمام بالإصلاح التعليمي، وتغيير المناهج عامة ومناهج العلوم الشرعية بصورة خاصة. لإجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية للمنطقة العربية. وتبنت هذه المبادرة قمة الدول الصناعية الثمانية بولاية جورجيا في الفترة من ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤، وقمة حلف الناتو باسطنبول في الفترة من ٢٨-٢٩ يوليو ٢٠٠٤[2].

## ثانياً: الأسباب الداخلية

وهي تنبع من البيئة الداخلية في دول المجلس، بعضها يرتبط بأوضاع اقتصادية كظاهرة البطالة، وبعضها يرجع لأسباب اجتماعية مثل استمرار ظاهرة القبلية والصراع بين الحداثة والتقليدية، وبعضها يرتبط بأسباب سياسية مثل ضعف المشاركة وغياب قنوات التعبير السياسي.

### ١. الأسباب الاجتماعية

ارتبط تاريخ نشأة وتطور الدول الخليجية الست (البحرين، قطر، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية) بصورة أو بأخرى ببعض القبائل التي قادت عملية التحرر من الاحتلال الأجنبي كأسرة البوسعيد التي قاد مؤسسها الإمام أحمد بن سعيد عملية تحرير عمان من السيطرة الإيرانية، أو أسرة آل سعود التي قادت عملية تأسيس المملكة العربية السعودية بداية القرن العشرين، وحصلت هذه الأسر فيما بعد على الدعم السياسي والعسكري لاحقاً من القوى الداخلية والخارجية مما جعلها القبائل المهيمنة في تلك المنطقة. واعتمدت تلك القبائل على ما بات يعرف بـــ "القبلية السياسية" والتي استعاضت به عن مفهوم "الدولة القومية" ذي الموروث الثقافي الغربي، ويعبر الأول عن شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يختلف عن القبلية العادية – أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية

---

(1) صحيفة القدس العربي، الندن، ٢٠٠٢/١٢/١٩، شاكر النابلسي.

(2) العالم اليوم، مصر، ٢٠٠٤/٤/٣٠.

على صلات القرابة – في أنه يتحول إلى نظام سياسي يفرض معايير خاصة تقوم على مفهوم القبيلة في توزيع السلطة السياسية[1].

والقبلية السياسية بهذا المعنى تقوم بثلاث وظائف أسياسية تعكس طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في منطقة الخليج، وهي: توفير أساس للتماسك المجتمعي حيث بات ينظر إلى "العصبية القبلية" باعتبارها بديلاً عن مفهوم آخر هو "الانتماء"، والتعامل معها باعتبارها مبدأ عاماً ينظم عملية توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية، إضافة إلى كونها تمثل "عقلية عامة" يتبناها كافة أفراد المجتمع تتحكم في كل أشكال العلاقة السياسية، وتسعى إلى الارتباط عضوياً بالدين الذي يمنحها مصدراً إضافياً من مصادر الشرعية[2].

ومن خلال هذا النظام السياسي – القبلي، الذي خلق تداخلاً وصل إلى حد التطابق بين القبيلة وأجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية، نجحت دول الخليج في الحفاظ خلال السنوات الماضية على قدر كبير من الاستقرار والتنمية، وذلك على الرغم من العيوب الخطيرة التي يعانيها هذا النظام، ومنها:

سيطرة الأسرة الحاكمة على مواقع كثيرة في الجهاز التنفيذي للدولة حتى أضحت بعض المناصب القيادية والتنفيذية حكراً عليها بحيث لا يمكن لأي مواطن أن يتولاها طالما أنه لا ينتمي للأسرة الحاكمة التي باتت تشبه – من وجهة نظر البعض – "الحزب الحاكم" في بعض النظم الجمهورية الأخرى، وذلك رغم الاختلافات التنظيمية والأيديولوجية بين الجانبين.

الاعتماد على تفكيك المجتمع الخليجي عبر تقسيمه إلى درجات من المواطنة تعتمد في مرجعياتها على عدة اعتبارات تستند إلى بعض العادات والتقاليد القبلية ومن بينها التمييز بين المواطنين على أساس التقادم الزمني حيث السكان الأصليين والمجنسين، والتمييز بين المرأة والرجل، وبين المواطن والبدون، وهو الأمر الذي أوجد حالة من عدم المساواة بين أبناء الوطن الواحد[3].

الاعتماد على الأسلوب الأبوي في إدارة الحكم، حيث يتصرف الحاكم وكأنه والد الجميع ويمكنه أن يحل مشاكل الجميع عبر مجالسه الخاصة بدلاً عن المؤسسات الرسمية، ورغم نجاح هذا النظام في مواجهة العديد من المشاكل والخلافات الداخلية إلا أنه ساعد على تزايد الهوة بين النظام السياسي في المنطقة وما وصل إليه العالم من تقدم ديمقراطي ومؤسسي، الأمر الذي أضاع على الشعوب الخليجية فرصاً عديدة

---

(1) الدكتور محمد السعيد إرديس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٤٢٥.

(2) المصدر نفسه، ص٤٣٢.

(3) صحيفة الوطن، البحرين، ٢٠٠٥/١/٢٩، القاعدة تحوّلت إلى أيديولوجية على غرار الشيوعية واليسارية.

لبناء كوادر سياسية واقتصادية تستمد خبرتها في إدارة المؤسسات الحديثة من تجاربها التاريخية التي تعكس خصوصياتها الثقافية والمجتمعية.

الاعتماد على الدين كمصدر للشرعية مواجهة الحركات السياسية المعارضة، وذلك من خلال عقد صفقات سياسية المعارضة، وذلك من خلال عقد صفقات سياسية مع القوى الدينية المتجذرة في المنطقة بحيث يعتبر الدين قاسم مشترك الطرفان، الدولة وتلك القوى، النفوذ السياسي والاقتصادي في البلاد مقابل الحفاظ على بقاء النظام السياسي القائم هناك، وقد استغلت تلك القوى الامتيازات التي حصلت عليها لبسط نفوذها على المجتمع، ونشر أفكارها داخلياً وإقليمياً[1].

وفي السنوات الأخيرة شهدت دول الخليج العديد من التغييرات والتحولات التي أثرت بالسلب على نظام "القبلية السياسية"، فقد أحدث اكتشاف "النفط" والانتقال السريع من اقتصاد البداوة إلى اقتصاد النفط المرتبط عضوياً مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي نقله نوعية في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ساعدت على هدم بعض جوانب المجتمع القديم وبناء بعض جوانب مجتمع جديد، بما يتضمنه ذلك من تغيرات وتوترات قيمية وسلوكية واقتصادية واجتماعية نجمت عن زيادة عمليات الحراك الجغرافي والاجتماعية لقطاعات واسعة من المواطنين.

كما أفرزت التحولات الاقتصادية المتسارعة في المنطقة، إضافة إلى الثورة التي شهدها العالم في مجال الاتصالاًت، فئات اجتماعية محلية متعلمة ومثقفة تعتنق أيديولوجيات سياسية مغايرة لما اعتادت عليه المجتمعات الخليجية، وتتبنى رغبة أكيدة في إحداث تغيير غير مسبوق في البلاد مستغلة في ذلك قدراتها السياسية والاقتصادية والإدارية التي اكتسبتها من الاحتكاك مع المجتمعات الأخرى، ويشار في هذا الإطار إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في دول مجلس التعاون الخليجي قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٢ ، حيث ارتفع في البحرين من ٨٢,١% إلى ٨٨,٥% وفي الكويت من ٧٦,٧% إلى ٨٢,٩% ، وفي قطر من ٧٧% إلى ٨٤,٢% ، وفي الإمارات من ٧١% إلى ٧٧,٣% ، وفي سلطنة عمان من ٥٤,٧% إلى ٧٤,٤% ، وفي المملكة العربية السعودية من ٦٦,٢% إلى ٧٧,٩%[2].

وعلى الجانب الآخر، استجابت الدول الخليجية وبدرجات متفاوتة لمتطلبات التغيير الذي شهده المجتمع وذلك من خلال تحديث النظام الإداري والاقتصادي وإقامة مؤسسات الدولة وسن قوانين لضبط حركة المجتمع، بيد أنها اتخذت خطوات بطيئة فيما يتعلق بعمليتي التحديث السياسي والتحول الديمقراطي واعتمدت على صيغة تعاقدية افتراضية بينها وبين مجتمعاتها تقوم على مفهوم "دولة الرفاه" من خلال منح

---

(1) صحيفة الوطن، البحرين، ٢٠٠٥/١/٢٥، فارس بن حزام، وفي القاعدة فريقان: محترفون وهواة.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر لتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مواطنيها العديد من المنافع المادية والاقتصادية مع عدم فرض أية ضرائب أو رسوم مالية عليهم مقابل ولائهم السياسي للأسر الحاكمة.

وعلى الرغم من نجاح تلك السياسات في جوانبها المادية من حيث تأسيس بنية اقتصادية معقولة وتوفير قدر من الرخاء والحياة الكريمة للمواطنين، إلا أنها لم تستطع إضعاف العصبيات المذهبية؛ الطائفية والمناطقية والقبلية التي تعد أحد خصائص المجتمعات الخليجية، ولم تؤد إلى خلق أطر وطنية أوسع تخفف من الانتماءات الضيقة، وكان لتجريد عملية التحديث في منطقة الخليج من مضمونها السياسي واقتصارها على الجوانب الاقتصادية والتنموية الأخرى تأثير سلبي زاد من وطأة التوتر في العلاقة بين الفرد والدولة، ودفع البعض إلى البحث عن انتماءات أخرى تتجاوز الدولة أو تفتتها، وهو ما أضعف درجة التماسك القائم بين المجتمع والدولة[1].

وهو الأمر الذي ظهر على سطح الحياة السياسية الخليجية إثر اختلال شروط العقد الاجتماعي المفترض بين الدول الخليجية ورعاياها بعدما تراجعت صيغة "دولة الرفاه" بسبب تراجع العائدات النفطية وزيادة الإنفاق العسكري الذي قفز من ٢٥،٦٧٣ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ٣٨،٦١٥ مليون دولار سنة ٢٠٠١.

وفي هذه الأثناء جاءت الأيديولوجيا الدينية أو المذهبية لتطرح نفسها كبديل مناسب تعضدها في ذلك اعتبارات محلية وإقليمية ودولية لعل أهمها غياب البديل الذي يمتلك الرؤية والإرادة الشعبية[2].

### ٢. الصراع بين التقليدية والحداثة

كان الالتفاف حول جماعات الإسلام السياسي، وبداية بروز دور سياسي ملحوظ لها كرد فعل على تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية عميقة ومتنوعة، بعضها يحمل علامات استنارة وتقدم وتحرر وبعضها يحمل علامات استعمار وظلم وإفقار، ومس ذلك كيان المجتمع في عمومه، وأثر في كافة العلاقات الاجتماعية والطبقية والأنماط الفكرية وعادات المعيشة بالخير والشر معاً، وبما استشعر به الكثيرون من الرضا والسخط مجتمعين، ولا شك أن هذه العبارة تبرز حجم التناقضات التي اعتملت في البيئة الخليجية في ذلك الوقت، والتي كانت في أغلبها حول قضيتي القديم والحديث أو الموروث والوافد في الحياة الفكرية والسياسية في العديد من الدول العربية، وإذا كان السياق الفكري الذي ولدت فيه جماعات

---

(1) الدكتور عمر الحسن وآخرون، المملكة العربية السعودية وإداراتها للأزمات الأمنية.. تفجيرات الرياض نموذجاً، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ٣٦٥.

(2) عبد الخالق عبدالله (مشرف)، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣، الشارقة : دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى فبراير ٢٠٠٣، ص ٤٣.

الإسلام السياسي قد ساعدها على سرعة التوسع والانتشار، فإن هناك مجموعة أخرى من العوامل سادت في نفس الفترة وساعدت على ذلك أيضاً، ويرجعها كثير من المحللين إلى قضية التحديث، وما اقتضته من ظهور العديد من المشكلات التي نفذت منها هذه الجماعات إلى المجتمع، وقد برزت هذه المشكلات على مستويين:

المستوى الأول: اجتماعي واقترن بعمليات التغيير الاجتماعي التي نشأت كنتيجة للاحتكاك بالغرب، وما أدى إليه من تغيير في العادات المعيشية لدى قطاعات واسعة من سكان المدن، وهو تغيير اقتضته في النهاية عملية التوسع في إنشاء المدن الكبرى وانتشار التعليم وتعليم المرأة، الذي أدى إلى خروجها للعمل والحياة العامة، وترتب على هذا التغيير وكذلك سرعته في المدينة ظهور فجوة بين نمط الحياة فيها والحياة في الريف، وزادت حدة المشكلة مع زيادة معدل الهجرة من القرية إلى المدينة أو من حياة البداوة إلى حياة الحضر، مما أدى إلى وجود أزمة تلاؤم أصابت الكثير من الريفيين الذي اضطرتهم الظروف للعيش بالمدينة، وقد استغلت جماعات الإسلام السياسي هذا الواقع الجديد لجذب أعداد كبيرة من أبناء الريف أو حديثي سكان الحضر الذين واجهتهم مشكلات عدم التكييف الاجتماعي والثقافي[1].

وبقدر تحديث المجتمعات التي نشأت فيها هذه الظاهرة تنامت وصعدت جماعات الإسلام السياسي ففي دول مجلس التعاون الخليجي، فإن فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وما تزامن معها من تزايد اندماجها مع العالم الخارجي عموما والدول الغربية المستوردة للنفط خصوصاً وبداية البعثات الخليجية للخارج، وانتقال بعض الأجانب للعمل في هذه الدول، ترتب على كل ذلك تغريب للمجتمع الخليجي يصفه البعض بالقول (خلدون النقيب): إن الصحوة الدينية التي وجدت في الكويت على سبيل المثال (وفي دول الخليج الأخرى) كانت رد فعل رجعياً في أحسن الأحوال، لما ظهر للطبقات الوسطى والمسحوقة منها بشكل خاص أنه تغريب للمجتمع الكويتي يبعد به عما ألفت واستقر في وعيها أنه التراث والأصالة، وبعبارة أخرى يمثل هذا التيار رد فعل لتدخل الدولة الواسع في المجتمع المدني، ورفضاً لثقافته الاستهلاكية الغربية الطابع"، وبالتالي فنحن هنا إزاء عملية تحديث للمجتمعات العربية عموماً، تفاوتت ردود الأفعال تجاهها بتفاوت درجة هذا التحديث بل بتفاوت التطور الزمني لهذه المجتمعات[2].

أمـــــا المستوى الثاني: فهو السياق السياسي، ويمكن النظر له من زاويتين:( الأولى هي الطبيعة البراجماتية التي اتسمت بها هذه الحركات في منهجها السياسي، والأخرى تتعلق بالصراعات السياسية التي خاضتها القوى السياسية الأخرى، والتي كفلت لهذه الحركات فرص الاستفادة من التناقضات القائمة بينها،

---

(1) خالد فياض، الإسلاميون والممارسة الديمقراطية في العالم العربي، نماذج: مصر والكويت والأردن، كراسات إستراتيجية خليجية، العدد رقم (١٧)، نوفمبر ١٩٩٨، ص ٧٦.

(2) المصدر السابق، ص ٨١.

وأتاحت مجالاً واسعاً إلى الحركة السياسية مكّنها من التعامل مع مختلف القوى السياسية الموجودة في ذلك الوقت، وقد ساعدها على ذلك غموض مواقفها تجاه القضايا السياسية الجوهرية، من جهة أخرى استطاعت أن تحظى بالدعم المستمر من الحكومة من خلال السماح لها بإنشاء مؤسساتها الخاصة التي ساهمت في توسيعها وتواجدها بشكل مكثف في مستويات المجتمع، ومن أمثلة ذلك في الكويت كان خطاب الحكومة في أوائل الستينيات من القرن العشرين يرى بأن رفع القيم الإسلامية والسير مع التيار الإسلامي الصغير الحجم آنذاك قد يحجم كل القوى اليسارية، فسعت الحكومة إلى تقريب علاقتها مع القوى الإسلامية غير الراديكالية وغير المنخرطة في العمل السياسي بعد، بل عينت – على غرار الحال في مصر – رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي الإسلامية وزيراً للأوقاف، وهو ما وفر لهذه الجمعية موقفاً جيداً لاستغلال حالة الضعف والانقسام في صفوف العديد من الجمعيات القومية، في الوقت الذي استفادت هذه الجمعية من هذه العلاقة الجديدة مع الحكومة[1]. ويعزو البعض اتجاه السعودية أيضاً إلى احتضان حركة الإخوان المسلمين في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين إلى رغبتها في مناقضة الأنظمة السياسية اليسارية، ومن هنا فقد خدم الإخوان التوجهات السعودية خدمة كبيرة في ظروف سياسية وثقافية دقيقة وخاصة في الستينيات والسبعينات من القرن العشرين"[2].

### ٣. الأسباب الاقتصادية

تشير عملية التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من التغيرات الأساسية التي تحدث في هياكل وقطاعات وعلاقات الإنتاج التي يكون من شأنها تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وعلى هذا الأساس تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو في رأس المال والاستثمار والزيادة في قطاعات الإنتاج الأساسية كالزراعة والصناعة والتجارة، والتطور في الاستهلاك والتغيير في البنى الأساسية، وتطور القدرات البشرية[3].

وقد تؤدي السياسات الخاطئة في مجال التنمية الاقتصادية إلى تداعيات سياسية خطيرة من شأنها أن تهدد السلم الاجتماعي، وذلك في حالة عدم التزامها بالعدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته وانحيازها لصالح فئات دون أخرى تبعاً لمعايير طائفية أو مذهبية أو دينية أو عرقية، أو في حالة افتقارها لعملية التطوير السياسي المواكب لها، حيث إن عملية التنمية تؤدي إلى خلق مطالب

---

(1) المصدر السابق، ص ٩٢.

(2) شاكر النابلسي، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٢/١٢/١٩.

(3) الدكتور حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٢٣ - ٢٦.

اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة، الأمر الذي يفرض على النظام السياسي القائم ضرورة تطوير أجهزته ومؤسساته لاستيعاب هذه المطالب وإلا بات السلم الاجتماعي مهدداً بعدم الاستقرار.

وإذا انتقلنا إلى الواقع الخليجي وما شهده خلال العقود الثلاثة الماضية من مظاهر للتنمية الاقتصادية نخلص إلى نتيجة أساسية مفادها أن النفط كان أبرز العوامل المؤثرة في تلك السياسات، إذ أثر في اقتصاديات دول مجلس التعاون، من حيث قوتها وضعفها فهو عامل قوة ولكنه أيضاً عامل ضعف[1]. فقد ارتبطت اقتصاديات تلك الدول بالنفط الذي أدى إلى تصنيفها كمجموعات اقتصادية ذات فائض رأس المال لا تنتمي إلى مجموعة الدول الصناعية أو مجموعة الدول النامية، كما كان لهذا الارتباط أثر سلبي على سياسات التنمية في المنطقة نظراً لارتباط اقتصاديات دول المنطقة مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث تحول الإسراع في وضع الأولويات وانتقاء وصياغة البرامج والمشروعات التنموية إلى حالة من التسرع، وأدت وفرة الأموال إلى ضعف الانضباط الإنفاقي والإفراط في التساهل مع موردي المعدات والتجهيزات والخدمات الاستشارية والإنشائية وإلى فتح أبواب الاستخدام الواسعة في الدوائر الحكومية وإلى قيام فجوة واسعة بين الجهد والمردود للمواطنين. كما أتاحت عائدات النفط الضخمة دخول المجتمع الدولي إلى السوق العالمي من خلال الاستيراد الكثيف للسلع والخدمات الرأسمالية والاستهلاكية والدفاعية والاستثمار في الاقتصاديات الخارجية والتوظيف المالي في أسواق المال الغربية، بكل ما يعنيه ذلك من تسرب الموارد المالية إلى الخارج وتكثيف حالة التبعية الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول في ظل الاعتماد شبه الكامل على النفط في جدول صادراتها[2].

ومع تراجع صيغة "دولة الرفاه" بسبب تقلص العائدات النفطية وزيادة الإنفاق العسكري والعجز المالي عقب حرب الخليج الثانية، بدأت الدول الخليجية في إعادة تصحيح سياساتها المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية، ولكنها جاءت متأخرة إلى حد بعيد، خاصة أن السياسات السابقة شابها العديد من الأخطاء التي كان لها مردود اجتماعي وسياسي يصعب معالجته دون تحقيق تطوير حقيقي لطبيعة النظم السياسية القائمة، فقد أسفرت تلك السياسات عن حدوث تفاوت طبقي وحرمان اقتصادي لبعض فئات المجتمع التي ترى أنها مضطهدة لاعتبارات مذهبية وطائفية، وهيمنة قوى المال والأعمال على كافة مناحي النمو الاقتصادي وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروات بين بعض المناطق أو فئات المجتمع.

وكان من نتائج تلك السياسات الخاطئة نسبياً ارتفاع نسبة البطالة إلى ١٨% وزيادة العمالة الوافدة إلى ٨،١ مليون عامل بما يشكل قرابة ثلث عدد السكان، وبالتالي لا تزيد نسبة القوى العاملة بين المواطنين على ٣٨%، وذلك حسب تقرير منظمة العمل العربية لسنة ٢٠٠٣، وكان لهذه النتيجة أكبر الأثر على فئة

---

(1) محمد السعيد إدريس، علاقات الداخل والخارج مصدر سابق، ص ٢٨٠ - ٢٨٣.

(2) النشرة الإحصائية الصادرة عن مركز المعلومات وإدارة الإحصاء بمجلس التعاون الخليجي، الرياض، العدد ١٣، ٢٠٠٤، ص ١١٧.

الشباب الذين يمثلون ٣٣،٦٨% من إجمالي عدد السكان[1]، حيث إن ارتفاع نسبة البطالة من شأنه تعميق الشعور بالاغتراب والإحباط وتعميق أزمة الهوية والانتماء وتصاعد الشعور بعدم الثقة في مجمل النظم والعمليات السياسية والاقتصادية في البلاد.

كل هذا جعل من هذه الفئة لقمة سائغة للانخراط في جماعات الرفض السياسي، وعلى رأسها حركات الإسلام السياسي التي نجحت بالفعل في استقطاب العشرات من الشباب الخليجي مستغلة في ذلك عدة عوامل رئيسية، أهمها: سهولة ووضوح الخطاب السياسي الذي تتبناه تلك الحركات، وتعثر الأيديولوجيات والأفكار اليسارية والقومية والليبرالية في المنطقة، فلا توجد تربة ملائمة لنمو الأفكار والتيارات المعارضة الأخرى كاليسارية على سبيل المثال، وذلك نظراً لاعتبارات تتصل بالتكوين الثقافي والعقائدي لشعوب المنطقة[2] إضافة إلى ضعف وعجز المؤسسات الدينية الرسمية في المجتمع عن الانتشار بين الفئات الشابة، والفراغ السياسي الناتج عن ضعف التنظيمات والمؤسسات السياسية وغياب وسائل المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والإبداع، وقد مهد هذا الفراغ لاستقطاب فئات عديدة من الشباب لتدخل تحت لواء هذه الحركات، نظراً لاتسام هذه الحركات بقدر كبير من التنظيم وفتح منابرها للشباب ليعبر عن ذاته في الوقت الذي تم تجاهله من قبل التنظيمات السياسية الأخرى[3].

**والخلاصة**؛ التي يمكن التوصل إليها مما سبق هي أن ظهور الحركات الإسلامية في منطقة الخليج جاء نتيجة تضافر عدة عوامل داخلية ذات أبعاد اجتماعية وتاريخية وثقافية واقتصادية، إضافة إلى عوامل خارجية وصراعات إقليمية ودولية لا تمتلك دول الخليج القدرة الكافية على تغيير مسارها أو التأثير فيها، وباتت تلك الحركات حقيقة لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية فضلاً عن أن تنامي وانتشار الجماعات الإسلامية بات ينتقل من دول خليجية إلى أخرى – متخطياً الحدود السياسية والخصوصيات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي تتميز بها كل دولة عن شقيقتها.

ولذا، فمن الضرورة بمكان التمييز بين نوعين من الجماعات الإسلامية: الجماعات التي تتبنى العنف (المتشددة ؛ المتطرفة)، مع صياغة الاستراتيجيات والسياسات التي تتواءم واتجاهات وأهداف كل منهما، بحيث يتم التعامل مع الأولى باعتبارها حركات "إرهابية" يتعين إخضاع كوادرها تحت طائلة القانون الجنائي، أما كوادر النوع الثاني فمن الأجدى العمل على إدماجهم في النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع من خلال استكمال مسيرة الإصلاح السياسي والديمقراطي التي تؤمن بالتعددية وتحترم حقوق الإنسان السياسية والمدنية وسيادة القانون.

---

(1) المصدرالسابق، ص ١٢٠.

(2) الدكتور حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ٣٣١.

(3) عزمي محمود عاشور، الجماعات الإسلامية والحاجة إلى المراجعة، القاهرة: صحيفة الأهرام، ٢٠٠٣/٦/٦.

## المحور الثالث: خريطة انتشار العنف الديني في دول مجلس التعاون الخليجي

يبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتت هدفاً للإرهاب، فقد تعرضت السعودية لموجة من التفجيرات من قبل جماعات إرهابية ضد سعوديين ومنشآت للنفط وأهداف غربية، وفي الكويت وقع عدد من الحوادث الإرهابية وجرت مواجهات مع مسلحين، وكشفت مخططات لعمليات تفجير وخطف رهائن غربيين، كما ترددت أنباء مؤخراً تم نفيها أو أنها أعطيت أكثر من حجمها عن اعتقال إسلاميين بتهمة الترويج للتطرف في سلطنة عمان، كما وقعت في قطر حادثة إرهابية في مارس ٢٠٠٥ ولهذا أصبح الإرهاب أو العنف الديني أحد المتغيرات الكبرى في بيئة أمن الخليج، ليس على الصعيد الوطنية وحسب بل على الصعيد الإقليمي العام. ومن هنا تكمن أهمية معرفة خريطة انتشار العنف الديني في دول الخليج وهو ما سنتناوله كالتالي:

### أولاً: التحول من النهج الدعوي السلمي إلى العنف المسلح

شهدت منطقة الخليج ظهور أولى الحركات الإسلامية المعاصرة متمثلة في الدعوة الوهابية في القرن الثامن عشر، ثم قامت جماعة الأخوان المسلمون في العقدين الخامس والسادس من القرن بتكوين فروع لها في الكويت والبحرين إلى جانب العراق واليمن، وتدريجياً قامت إلى جانب الإخوان جماعات سلفية في مقدمتها جماعة التبليغ والدعوة وجماعات شيعية متأثرة بالإمام الخمينية وأخرى ذات توجه مستقل ونشطت الجمعيات الدينية السنية والحسينيات الشيعية التي تعمل في المجالات الخيرية، ثم لم تلبث أن امتد نشاطها إلى السياسة مثل جمعية الثقافة الاجتماعية في الكويت، وجمعيات الشباب المسلم والتوعية الإسلامية الإرشاد الإسلامي في البحرين[1].

وإذا كانت الحركة الإسلامية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية لجأت إلى أعمال العنف في أوقات سابقة، مثل المحاولة الفاشلة التي قام بها جهيمان العتيبي للسيطرة على الحرم المكي الشريف سنة ١٩٧٩ والخلافات بين الإخوان المسلمين والحكومة السعودية، والمواقف الاحتجاجية لبعض الشيعة في البحرين، والعمليات الإرهابية التي وقعت بالكويت في الثمانينات من القرن العشرين وكان أبرزها في سنة ١٩٨٥ عندما تعرض الأمير الشيخ جابر الأحمد لمحاولة اغتيال فاشلة حيث اعترضت الموكب سيارة مفخخة في عملية انتحارية[2].

---

(1) ، صحيفة الحياة، عمّار علي حسن أميركا وعسكرة الإسلاميين الخليجيين ، ٢٠٠٥/١/٢٥.

(2) د.مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية ، دراسة نشرتها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٤٠٠.

إن الإسلاميين في دول الخليج مقارنة بغيرهم ظلوا لسنوات طويلة يعتبرون جماعات أصولية غير نضالية نسبياً، وكانت القضايا الرئيسة على خطة الحركة الإسلامية تدور حول الإصلاح الأخلاقي ومحاربة أنماط القيم الاجتماعية والثقافية العربية، لكن عوامل داخلية وخارجية تضافرت ودفعت جماعات عدة من هذه الحركة إلى خوض المعترك السياسي، فراحت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وإرساء مبدأ الشورى. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تبعته خطوات أخرى بلغت ذروتها في ممارسة بعض أفراد الحركات الإسلامية العنف ضد النظم الحاكمة من جهة، وضد النفوذ الأجنبي خصوصاً الأميركي في منطقة الخليج سواء كان عسكرياً أم مدنياً من جهة ثانية[1] حيث لعبت دول الخليج دوراً كبيراً في الجهاد الأفغاني ضد السوفيت (١٩٧٩ – ١٩٨٩) تمثلت في الدعم السياسي والمالي والإعلامي، واستقطب هذا الجهاد في مراحله المختلفة عدداً من أبناء المنطقة منهم من عاد إلى وطنه ومنهم من آثر البقاء هناك ومنهم من اتجه إلى مواقع أخرى، وقد أسهمت الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي السابق في تسريع تشكل التيار الإسلامي المتطرف وأضافت إليه التنظيم العسكري والتنظيم السياسي إضافة إلى الدعم المالي، فقد كانت مدينة قندهار الأفغانية المعقل الرئيسي لتنظم القاعدة، وشهدت هذه المدينة أيضاً تطويراً كبيراً لأفكار الحركات الإسلامية والتي تجمعت فيها، حيث قررت تطوير فكرتها من محاربة العدو القريب (والمقصود الحكومات في البلاد العربية والإسلامية التي تتهمها هذه الحركات بأنها عميلة للغرب وخاصة أميركا) وتبنت فكرة محاربة العدو البعيد وهو الغرب ذاته، واتخذت العنف وسيلة لتحقيق هذا المشروع والذي تبنته الحركات الإسلامية سواء في مصر أو دول الخليج والمغرب العربي[2].

كانت دولتان من دول المجلس وهما السعودية والإمارات من ضمن ثلاث دول في العالم تقيم علاقات مع نظام طالبان في أفغانستان، وكانت نسبة كبيرة من مقاتلي طالبان والقاعدة ينتمون لجنسيات خليجية، فقبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بشهرين فقط ثار جدل داخلي كويتي حول هجرة مجموعة من شباب الكويت إلى أفغانستان، وفي يوليو ٢٠٠١ ترددت أخبار حول مجموعة من الشباب الكويتيين المتدينين كانت تعمل على تشكيل جبهة معارضة للحكومة ليس من أهدافها الوصول إلى سدة الحكم وإنما أعلنت أنها ستتخذ من أفغانستان مقراً لها وقد غادر بعض أعضاء المجموعة البلاد بطرق غير مشروعة بعد أن قدموا استقالاتهم من وظائفهم وتردد أن أعضاء هذه المجموعة واجهوا ضغوطاً شديدة من السلطات الأمنية الكويتية أعاقتهم عن تشكيل هيئات إسلامية تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تمهيداً لإقامة دولة دينية على أحكام الشريعة.

---

(1) صحيفة الخليج، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج،، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

(2) صحيفة الجسر، مراجعات الحركات الراديكالية بين أفغانستان ومصر، أصل واحد وفكر مختلف، ٢٠٠١/١٠/٨.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تردد أن هناك ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ كويتي ضمن معسكرات القاعدة في أفغانستان. وكشفت تقارير أخرى عن أن المئات من السعوديين قاتلوا إلى جانب حركة طالبان ضد واشنطن سنة ٢٠٠١ وأن أكثر من ثلث المعتقلين في جوانتنامو سعوديين. وقد شهدت بعض هذه الدول وخاصة البحرين والكويت والسعودية احتجاجات شعبية على الحرب الأميركية ضد أفغانستان، الأمر الذي أدرى بدوره إلى ازدياد حدة العداء الشعبي ضد سياسة واشنطن، فبدأت تظهر اضطرابات تهدد الاستقرار الأمني وخرجت أعداد تصل إلى الآلاف من الشباب السعودي للتطوع في الجهاد إلى جانب الشعب الأفغاني وظهرت فتاوي من بعض العلماء السعوديين تدعو إلى الخروج للجهاد ونتيجة لهذا شهدت الرياض درجة من عدم الاستقرار لازدياد المظاهرات والاحتجاجات التي تحولت لأعمال عنف في بعضها، فضلاً عن وقوع أحداث إرهابية ففي السادس من أكتوبر ٢٠٠١ وقع حادث انفجار عبوة ناسفة في السوق التجاري بمدينة الخبر السعودية أسفر عن مقتل اثنين أحدهما أمريكي وإصابة أربعة[1].

وشهدت هذه الهجمات تصعيداً خطيراً في عددها ونوعيتها خلال العامين الماضيين، حيث تعرضت العاصمة الرياض في مايو ٢٠٠٣ لسلسلة من التفجيرات استهدفت عدداً من المجمعات السكنية التي يقطنها الأجانب وأسفرت عن سقوط ٣٤ قتيلاً بينهم ٧ أمريكيين، وإصابة ١٩٤ آخرين في أعنف هجمات من نوعها شبهها بعض المراقبين بهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأميركية.

وفي نوفمبر من السنة نفسها تعرضت المدينة النورة لانفجار ضخم بأحد المجمعات السكنية أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً. وتعرضت الرياض لهجوم ثالث في إبريل ٢٠٠٤ استهدف مبنى الإدارة العامة للمرور وأسفر عن استشهاد خمسة أشخاص وإصابة أكثر من ١٤٨. وشهدت مدينة ينبع هجوماً إرهابياً في الأول من مايو ٢٠٠٤ أسفر عن مقتل أمريكيين وبريطانيين وأحد أفراد الحرس الوطني، وكل تلك الهجمات تكشف بوضوح أن المملكة العربية السعودية كلها بدءاً من ينبع وجدة في أقصى الغرب مروراً بالرياض في الوسط وحتى الخبر في الشرق أصبحت هدفاً للجماعات الإرهابية، كما أن تفجير مبنى الأمن العام كان بمثابة تحول استراتيجي أو انقلاب في أساليب عمل هذه الجماعات من استهداف أماكن إقامة الأجانب إلى استهداف المباني الحكومية، وربما رموز السلطة السعودية نفسها مستقبلاً[2].

وفي أول هجوم يستهدف مركز تمثيل دبلوماسي غربي في المملكة العربية السعودية قام ستة مسلحين من أعضاء تنظيم القاعدة في ٢٠٠٤/١٢/٦ بشن هجوم على القنصلية الأميركية في مدينة جدة

---

(1) العسيوي أشرف سعد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥، ص ٤٤.

(2) لمزيد من المعرفة انظر كلاً من: أشكال العنف المتوقعة حمزة الحسن مجلة شئون سعودية العدد ١٧، إيلاف ٢٠٠٤/٤/٢١. الرياض ٢٠٠٤/٤/٢٢. القدس العربي ٢٠٠٤/٥/٥. العالم اليوم ٢٠٠٤/٤/٣٠.

أسفر عن مقتل أربعة من المسلحين وأربعة من قوات الأمن، إضافة إلى خمسة من موظفي القنصلية. والهجوم كان بمثابة محاولة لإثبات النفوذ بعد شهور عدة ظن معها الكثيرون أن العمليات الكبرى للإرهاب قد انتهت. واختتمت المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٤ بعمليتين إرهابيتين من تنفيذ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بتاريخ ٢٩ ديسمبر استهدفت مقري وزارة الداخلية السعودية والقوات الخاصة[1].

امتدت التوترات إلى باقي دول المجلس، ففي الكويت ازدادت حوادث العنف ضد الاحتلال الأميركي كان أهمها حادث فيلكا نهاية ٢٠٠١، الذي نفذه مواطنان هما أنس الكندري وجاسم الهاجري. وتبين أنهما ينتميان لجماعة إسلامية متشددة قريبة من تنظيم القاعدة، وأنهما نفذا العملية بعد تخطيط وكان بحوزتهما ٣ رشاشات من نوع كلاشينكوف وما يزيد عن ٣٠ مخزناً للطلقات. واعترف ٦ متهمين بالدور المسند إليهم في العملية وأنهم التقوا مسؤولين في تنظيم القاعدة، وحاربوا مع طالبان ضد قوات تحالف الشمال وشارك بعضهم في تدريبات في معسكر الفاروق الذي يديره أسامة بن لادن.

وتعددت عمليات إطلاق النار على القوات الأميركية في الكويت، لدرجة أن وزير الخارجية الكويتي حذر مما أسماه طابوراً خامساً للقاعدة في الكويت، وتحدث البعض عن أفغانستان صغرى في الكويت، ففي نوفمبر من سنة ٢٠٠٢ ضبطت أجهزة الأمن ٣ أشخاص اعترفوا بتمويل ناشطين إسلاميين في اليمن بمبالغ مالية من أجل إنشاء معسكر فضلاً عن تزويدهم ببعض الحوالات المالية. كما تبنّت جماعة كويتية غير معروفة تطلق على نفسها اسم "الدعوة والجهاد" يوم ٢٠٠٣/١/٢٧، عملية الكمين المسلّح الذي راح ضحيته أمريكي وأصيب آخر بجراح قرب معسكر الدوحة في الكويت، وفي ديسمبر سنة ٢٠٠٤ أعلنت جماعة "مجاهدي الكويت" مسئوليتها عن حادثي إطلاق النار في "حولي" و"أم الهيمان"، وأشار بيان صدر عن الجماعة إلى أن المصالح الأميركية في الكويت ستكون هدفاً خلال الأيام المقبلة، وشهد يناير ٢٠٠٥ مقتل أربعة من رجال الشرطة واثنين من المدنيين في أربع مواجهات بين قوات الأمن ومسلحين[2].

في قطر قام أحد المواطنين في ٢٠٠١/١١/٧ عشية انعقاد المؤتمر الرابع لمنظمة التجارة العالمي بإطلاق النار تجاه قاعدة العديد التي يعمل بداخلها فنيون أمريكيون. وفي ١٩ مارس ٢٠٠٥ نفذ أحد الأشخاص هجوماً انتحارياً بسيارة مفخخة مستهدفاً مسرح الدوحة بلايزر التابع للمدرسة البريطانية في أول هجوم من نوعه يستهدف مصالح غربية في قطر وأسفر عن مصرع بريطاني وجرح ١٢ معظمهم من

---

(1) خالد الدخيل، الإرهاب في السعودية: أين مصدر الخطر؟ ، العربية نت، ٢٠٠٥/٢/٧.

(2) لمزيد من المعرفة؛ نظر كلاً من: صحيفة "الشرق الأوسط" ، ٢٠٠٣/١/٢٨. صحيفة القبس الكويتية، ٢٠٠٣/١/٢٦. العالم اليوم ٢٠٠٤/٤/٣٠.

الجاليات الآسيوية والعربية، وتبنته مجموعة مجهولة تطلق على نفسها "تنظيم جند الشام" التي توعدت بشن هجمات على كنائس وقواعد عسكرية في المنطقة[1].

إن ما يجري على أرض بعض الدول الخليجية يشكل أحد فصول تحول التنظيمات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي في المنطقة إلى العنف، لتفقد بذلك الطابع السلمي النسبي الذي كانت تتسم به طيلة العقود الماضية مقارنة بدول عربية وإسلامية أخرى. ومن ثم فقد حدثت نقلة نوعية خلال السنوات الماضية في إستراتيجية التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة، مفادها الانتقال من استهداف الأهداف الصعبة ذات القيمة الإستراتيجية أو السياسية العالية كالقواعد أو الأهداف العسكرية أو المؤسسات الدبلوماسية والسياسية إلى الأهداف السهلة وذات الطبيعة المدنية والتي يصعب توفير الإمكانيات الكافية لحمايتها بشكل فعال، إما لكثرة عددها وانتشارها الجغرافي الواسع أو لطبيعة عملها كمواقع مفتوحة، كالمقرات السكنية والمواقع التجارية وأماكن العبادة وأماكن الترفيه[2].

## ثانياً: امتداد الجماعات الإسلامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين العراق

لا شك في أن بيئة الأمن الداخلي العراقي لها تداعياتها على المحيط الجغرافي المجاور خاصة دول الخليج العربية، حيث تتوزع مجموعات العنف بينها وبين العراق، بل إن بعضاً منها ينتمي على تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة. وهذه سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة، فالشيوعيون والقوميون والإخوان المسلمون والإسلاميون الشيعة كلهم امتلكوا تنظيمات وحركات ممتدة بين العراق والخليج، بيد أن الفرق بين التجربة التاريخية والتجربة الراهنة يكمن في اعتماد العنف المسلح كخيار موحد للمجموعات الموزعة بين الخليج والعراق وفي ظل مرحلة انتقالية الطابع يشهدها العراق، بما يعني ذلك من محدودية وضعف أدوات الضبط الأمني، ومما يؤكد التداخل والامتداد بين مجموعات العنف في كل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ما يلي[3]:

قدمت حرب العراق فرصة لتنامي الجماعات الأصولية في المنطقة حيث كانت بمثابة فرصة ذهبية لأسامة بن لادن لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأميركية المحتلة وأصبح تنظيم القاعدة مصمماً على فتح جبهة جديدة في العراق لفرض نفسه كطليعة للمنظمات الأصولية التي تخوض حرباً مقدسة ضد الولايات المتحدة الأميركية والغرب، لهذا عمد تنظيم القاعدة إلى تشكيل قواعد خلفية داخل دول الخليج وخصوصاً

---

(1) هيئة الإذاعة البريطانية ، ٢٠٠٥/٣/١٩.

(2) الرياض ، ٢٠٠٥/٣/١ ، العدد ١٣٣٩٩.

(3) عبد الجليل زيد المرهون ، العراق الجديد وقضية الأمن الخليج. قوة استقرار أم بؤرة توتر صحيفة الرياض ٢٠٠٥/٢/٤.

داخـــل المملكة العربيـــة السعوديـــة، وفي شمال العراق والكويت لدرجة أن دول الخليج تبدو الجبهة التي تحاول من خلالها القاعدة إظهار قدرتها على الجهاد، ففي ديسمبـــر ٢٠٠٤ بث موقع إسلامي على الإنترنت شريطاً بصوت أسامة بن لادن يدعو أنصاره لاستهداف المنشآت النفطية في العرب وداخل الخليج، داعياً الأسرة الحاكمة في السعودية إلى التخلي عن الحكم وإلا تعرضت لانتفاضة شعبية، والأرقام تشير إلى وجود من ٧٠ إلى ٧٥ ألف مقاتل تابعين للقاعدة أو ممن يؤمنون بتوجهاتها في منطقة الخليج[1].

ويقدر عدد المقاتلين الأجانب داخل العراق ما بين الألف وعدة آلاف حسب تقديرات أوساط الاستخبارات الأميركية، ويرى مسؤولون أمريكيون أن القاعدة متورطة في العديد من التفجيرات التي جرت في العراق وأن المئات من أتباعها من ثمانية أقطار على الأقل استجابوا لنداء الذي وجهه أسامة بن لادن للجهاد في العراق وتسللوا إلى داخل البلاد وهم يلعبون الدون الرئيسي في مهاجمة المدنيين العراقيين والأهداف الغربية وأن موقف القاعدة قد يشجع بعض الأفراد والجماعات من دول الجوار في مقدمتها دول المجلس إلى الانضمام إلى جماعات المقاومة، وفي هذا السياق؛ أشار نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد أرميتاج إلى أن بعض الأشخاص الذين يهاجمون القوات الأميركية في العراق يتسللون عبر الحدود السعودية وأنه تم اعتقال عدد من المقاتلين الأجانب في بغداد وحول العراق من السعودية وإيران وسوريا[2].

وقد أشارت كونداليزا رايس في ٢٠٠٣/٩/١٧ إن حوالي ٢٠٠٠ مقاتل أجنبي مستعدون لمهاجمة الأميركيين وغيرهم من جنود التحالف في العراق تدفقوا من دول الجوار السعودية وإيران والكويت واليمن وسوريا مشيرة إلى أن هؤلاء الأجانب هم المتشددون الذين يحاولون دخول العراق لأنه أصبح جبهة مركزية للحرب على الإرهاب[3].

استلمت الكويت في يونيو ٢٠٠٤ مواطنين كويتيين ألقت السلطات السورية القبـض عليهمـــا، وهما يحاولان التسلل إلى العراق عبـــر الحدود السورية، وكشفت التحقيقات عن نشاط كبير لكويتيين يعارضون النفوذ الأميركي في العراق ومنطقة الخليج، وأن هؤلاء المواطنين يتحركون بين الشبان عبر محاضرات ودروس تهدف إلى كشف حقيقة النفوذ الأميركي في الكويت والعراق وتدعوهم للتصدي لهذا الخطر، وتشابه الخطاب الذي استخدمه الناشطون الكويتيون مع خطاب ناشطين سعوديين تحركوا ضد النفوذ الأميركي والغربي في السعودية خلال الأشهر الماضية، واستخدم الكويتيون مثل السعوديين مصطلح

---

(1) منطقة الخليج فوق نار الإرهاب الإسلامي الحارقة، القدس العربي، ٢٠٠٥/١/١٣

(2) القاعدة تحوّلت إلى أيديولوجية على غرار الشيوعية واليسارية، الوطن ٢٠٠٥/١/٢٩

(3) أسامة خليل، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مصدر سابق، ص ١٨٨.

"الجزيرة العربية" في الإشارة إلى دول الخليج العربي، وذلك في معرض حديثهم عن الأماكن التي تتواجد بها القوات الأميركية[1].

أن هناك ما يمكن أن نسميه تحالفاً جديداً بين القاعدة والعديد من الجماعات الأصولية في دول عربية أخرى بالتعاون مع بعض الجماعات العراقية الداخلية لتنظيم عمليات المقاومة ضد القوات الأميركية، ومن الأدلة على ذلك:

ظهور بعض الجماعات الراديكالية التي تدعو إلى مهاجمة المصالح الأميركية والغربية في دول الخليج أبرزها: جماعة "المجاهدون في جزيرة العرب" وهي الجماعة التي دعت في بيان لها نشر في ٢٠٠٣/٥/١١ إلى مهاجمة وتدمير المصالح الأميركية. وتنظيم "الموحدون" وهو تنظيم جديد كشفت عنه أجهزة أمنية واستخباراتية خليجية في شهر مايو ٢٠٠٣ وينسجم مع القاعدة في الرؤى والتوجهات الفكرية ولكنه يختلف عنها في أنه يحاول القيام بعمليات إرهابية داخل أراضي الجزيرة والخليج العربي فقط، وتنظيم "الطائفة المنصورة" وأعلن في بيان له يوم ٢٠٠٣/١١/١٠ مسؤوليته عن التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها مدينة الرياض في نوفمبر٢٠٠٣[2].

أن الخلية التي اختطفت المهندس الأميركي بول جونسون في الرياض ثم ذبحته، أطلقت على نفسها اسم "لواء الفلوجة" التابع لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أعلنت مسؤوليتها عن العديد من العمليات المحلية التي نفذها لواء عبد العزيز المقرن، في بيانات تحمل شعار القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي قتلته قوات الأمن السعودية بعد ذبح بول جونسون[3].

عمليات التهريب المختلفة للأسلحة التي تستخدم في تنفيذ بعض الأعمال الإرهابية في دول الخليج، وقد تخوفت مصادر أمنية سعودية من أن يؤدي الانفلات الأمني في العراق إلى تهريب أسلحة إلى المملكة العربية السعودية من قبل بعض الجماعات العراقية هناك والتي يمكن أن تتحول إلى سوق لبيع الأسلحة أو الاتجار بها. وتشير بعض التقارير إلى أن الأسلحة التي استخدمتها الخلايا الإرهابية التي نفذت تفجيرات الرياض الثلاث ٥/١٢ ٢٠٠٣ و ٢٠٠٣/١١/٨و ٢٠٠٤/٤/٢١ تم تهريبها إلى الأراضي السعودية عبر الحدود العراقية ويدعم ذلك نجاح أجهزة الأمن الكويتية في شهر أبريل ٢٠٠٤ في تفكيك شبكة لتهريب السلاح من العراق إلى السعودية عبر الكويت. وحسب التقرير الدوري الذي أصدره مكتب حرس الحدود السعودي لسنة ٢٠٠٤ عن محاولات التهريب التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية خلال النصف الأخير من سنة ٢٠٠٣ فإن قوات الأمن السعودية أحبطت محاولات تهريب ٧٠٠٠ قطعة متنوعة من

---

(1) ناشطون يدعون لمقاومة الاحتلال الأمريكي، العرب أون لاين، ٢٠٠٥/٢/٢٦.

(2) أشرف سعد العيسوي ، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(3) منى الطحاوي، على هامش مؤتمر الرياض: تنقل مركز الثقل في المواجهة مع الإرهاب، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٢/٦.

الأسلحة والذخيرة والمتفجرات قامت بها جهات مشبوهة معظمها من العراق، وتم مصادرة محتويات ٣٠ مخزناً للأسلحة و١٠٠ من أصابع ديناميت و١٠٠ رابطة سلك و١٤ قنبلة و٦٠٢٤٦ طلقة نارية. وتمكن جهاز المباحث الجنائية الكويتية في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٣ من ضبط كميات من المواد الكيماوية ورؤوس الأسلحة البيولوجية تبلغ قيمتها أكثر من ٦٠ مليون دولار كانت في طريقها إلى إحدى الدول الأوروبية عبر الكويت[1].

أن العراق حل محل أفغانستان باعتباره موقعاً تدريبياً لجيل جديد من الإرهابيين المحترفين، وتشير الأبحاث الميدانية والإحصائية إلى أن أغلبية المتورطين في أعمال العنف في دول الخليج ليسوا من المتعلمين أو ممن حصلوا على قدر محدود من التعليم وقد جرى تجنيدهم للقتال في العراق[2]. فقد تمكنت قوات الأمن الكويتية عقب أربع مواجهات مع مسلحين في يناير ٢٠٠٥ من توقيف عشرات المطلوبين وتقديم عدد منهم إلى المحاكمة، واعتقال الزعيم الروحي المفترض للخلايا الإسلامية المتطرفة عامر العنزي الذي تلقى تدريبات على استعمال الأسلحة إبان الاحتلال العراقي للكويت في السنة ١٩٩٠ في معسكر الفاروق بأفغانستان، وسافر إلى العراق نهاية سنة ٢٠٠٣ للمشاركة في أعمال المقاومة ضد الاحتلال الأميركي. وأظهرت التحقيقات أن المجموعات المسلحة التي نفذت هذه العمليات على علاقة مباشرة بأبي مصعب الزرقاوي وبخلايا القاعدة في السعودية، وأن من بين أهدافها مهاجمة الأميركيين في الكويت والاشتباك مع قوات الأمن في حال الضرورة. وهو ما أكده العثور على مخابئ كبيرة للأسلحة في منطقة أم الهيمان المحاذية للقاعدة العسكرية الأميركية. وتلك الاشتباكات كانت الأولى من نوعها في الكويت بهذا الحجم ووجود سعوديين ضمن المهاجمين دليل على أن الاضطراب في المنطقة بدأ يتحرك لينتشر فيها أكثر.

كل هذا يعني أن الأوضاع الأمنية المتردية في العراق بدأت تنعكس سلباً على دول الجوار وأن النشاطات الإرهابية لا تعترف بالحدود الجغرافية لذا لم تقتصر الأعمال الإرهابية على الأراضي الأميركية أو الأهداف الأميركية في الخارج فقط بل تعدتها إلى أهداف محلية وذات طبيعية وطنية، وأصبحت كل دول المنطقة مستهدفة من قبل تنظيمات العنف، حيث إن أيديولوجية القاعدة هي تدمير مصالح الغرب المتهم باضطهاد الإسلام وقمع المسلمين والعرب في فلسطين والعراق وسواهما، وهي تخطط كذلك لمهاجمة الأنظمة العربية وخاصة الخليجية المتهمة بالتعاون مع المشركين. ووفقاً للبيانات التي تكشف عنها مجريات التحقيق في كل من الكويت والسعودية فإن شخصيات عامة مستهدفة وأن القائمين على إدارة أمور القاعدة والتنظيمات المتفرعة أو المولودة من رحمها ترى في الدولة الإسلامية التي سبق أن أقامتها

---

(1) د. أحمد محمد رفعت ،الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، مصدر سابق، ص ٣٨٠.

(2) أعرب إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، أفريقيا الشرق، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

حركة طالبان الأفغانية والتي وفرت الكثير من المساحة والأماكن لتدريب أعداد غير قليلة من الطلبة والتقنيين مما مكنهم من التدريب على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتمويلها وتنفيذها بدقة نموذجاً يصلح للتعميم وهو ما يعني إزاحة كل من يقف في وجه هذا المشروع أو يختلف معه قبل أو بعد تطبيقه[1]. بالتالي لم تعد أي دولة خليجية بمأمن من المخططات الإرهابية من قبل تلك التنظيمات المتطرفة التي تهدف إلى إشاعة الاضطراب والتدمير والقتل لخلق حالة عامة من الفوضى ولإرباك السلطات المعنية وإشغالها بأزمات داخلية تبعدها عن مواجهة المخططات الدولية التي تستهدف الأمة العربية والإسلامية.

## ثالثاً: مستقبل الجماعات الإسلامية المتشددة في الخليج

لم يكن وجود العنف والتطرف ظاهرة جديدة في الشرق الأوسط، فالجماعات التي تحمل مثل هذه الأفكار المتشددة كانت متواجدة بالمنطقة منذ السبعينيات من القرن العشرين، ووجدت تلك الأفكار والمفاهيم رواجاً لدى الكثير من الجماعات الإسلامية آنذاك لكن أثبتت الوقائع وردود الفعل على ما جرى ويجري مدى رفض أبناء المنطقة وحكوماتها لهذه الظاهرة التي تستهدف الكثير من المكتسبات وتمس سلامة الوطن والمواطن.[٢]

ما ينبغي التأكيد عليه في هذا السياق هو حتمية الإخفاق التاريخي للنشاطات الإرهابية والأمثلة على فشل المخططات الإرهابية رغم مؤشرات استمرار وجودها كثيرة، ولعل أبرز ما يوضح مقدار هذا الفشل ليس تراجع وإحباط العديد من العمليات الإرهابية فحسب بل إن ما وقع منها أدى إلى عكس ما رغب به الإرهابيون تماماً. ففي المملكة العربية السعودية ثبت بعد حدوث عدة عمليات إرهابية كبيرة أن الدولة أقوى من أن تهدد أو أن يزعزع أمنها، وأنها قادرة على التعامل مع الخطر ومصادره ونتائجه. وأن تهديد الجماعات الإرهابية كان له تأثير إيجابي على ظاهرة التماسك والتعاون بين الدولة والمجتمع والمواطن، هذا بجانب الانتصارات الأمنية الكبيرة التي أحرزتها أجهزت الأمن السعودية مما أدى إلى إصابة الجماعات الإرهابية بضربات متتالية أدت إلى إضعاف قدراتها بشكل ملحوظ وتجلت إخفاقات وفشل الجماعات الإرهابية في انخفاض أعداد الهجمات الإرهابية بشكل كبير والقضاء على العديد من عناصرها وكوادرها، كما أن تلك العمليات لم تحقق أغراضها التي تتمثل في خلق حالة من عدم الثقة بين الناس وبين دولتهم ونظامهم، بل أسهمت في زيادة تماسك المجتمع السعودي،[٣] فحينما هاجم مقاتلون مرتبطون بمنظمة

---

(1) ناشطون يدعون لمقاومة الاحتلال الأمريكي، العرب أون لاين، ٢٠٠٥/٢/٢٦.

(2) صحيفة الحياة، علي محافظة، الحركات المتشددة تؤول إلى انحسار إذا تقدم المجتمع المدني، ٢٠٠٥/٠٢/٢٤.

(3) صحيفة الرياض، د. عبد الرحمن محمد الجديع، الإرهاب الدولي: المفهوم والبواعث في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٢/٨.

القاعدة ثلاثة مجمعات سكنية في مايو من سنة ٢٠٠٣ متسببين في وفاة خمسة وعشرين شخصاً، قامت ثورة عامة ضد المقاتلين الذين تسببوا في قتل مسلمين وأجانب.

وعلى عكس الهجمات التي سبق أن نفذتها منظمة القاعدة داخل المملكة العربية السعودية، فإن الإدراك بأن الإرهاب الدولي يضرب داخل البلاد، والذي تزاوج مع الخوف من الضرر الذي قد تحدثه هذه الضربات للبنية التحتية لقطاع النفط في الدولة، وخصوصاً من خلال أفعال تشبه هجوم منظمة القاعدة في مايو من السنة ٢٠٠٤ الذي استهدف عمالاً أجانب في صناعة البترول في مدينة ينبع، كل ذلك شجع رغبة أكبر لدى العامة في الإبلاغ عن الجماعات المضادة للنظام. وأدى الانسحاب الواسع الذي نفذته القوات الأميركية من قواعدها العسكرية في المملكة العربية السعودية، إلى إضعاف الحجج التي تقول إن وجود تلك القوات على أرض المملكة تمثل دنساً غربياً تجب إزالته.

الإشارة الأخرى على أن الحكومة السعودية تحرز نجاحاً في الإمساك بزمام الأمور والحفاظ على السيطرة جاءت من خلال عدم الاستجابة للتظاهرات التي دعا إليها سعد الفقيه، المنشق السعودي المقيم في لندن في ديسمبر من السنة ٢٠٠٤ وهذا يعتبر دليلاً على قلة المؤيدين لهؤلاء في المملكة[1]، وعلى هذا، يمكن القول إن تنظيم القاعدة في السعودية أصبح يعيش أزمة قيادة في الداخل بعد قضاء السلطات السعودية على رموزه وقياداته منذ بدء الملاحقات الأمنية لعناصره في حملة استغرقت قرابة العامين، **ومن مظاهر تلك الأزمة:**

أن القيادة العسكرية في التنظيم جاءت على اربع فترات، بداية من مؤسس التنظيم في السعودية يوسف العييري الذي قتل في ١ يونيو ٢٠٠٣، ليخلفه خالد علي حاج الذي قتل في ١٥ مارس ٢٠٠٤، تلاه عبد العزيز المقرن وقتل في ١٨ يونيو ٢٠٠٤، لتنتقل القيادة إلى القائد الحالي سعود العتيبي، كما أن بدر السبيعي – نائب القائد العتيبي – قتل في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤.

في اللجنة الشرعية، التي تعنى بإصدار الفتاوى والدعوات الشرعية المحرضة والمبررة لأنشطة التنظيم، قتل ٤ عناصر من أصل ٥، سقطوا بين قتيل ومقبوض عليه، ولم يبق منها سوى رئيسها عبدالله الرشود المطارد، أما بقية العناصر فهم فارس الزهراني الذي قبض عليه في ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وعيسى العوشن الذي قتل في ٢٠ يوليو ٢٠٠٤، وعبد المجيد المنيع المقتول في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤، وسلطان بجاد العتيبي الذي قتل في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤.[2]

ما اللجنة الإعلامية، فكانت الأكثر نشاطاً وأصدرت العديد من الأشرطة الصوتية والمصورة التي كانت عبارة عن مواد تحريضية واستعراضية لأنشطة التنظيم، إضافة إلى مجلتين تصدران بشكل نصف

---

(1) صحيفة الرياض، د. عبد المحسن بن سعد الداود، الإرهاب لا وطن له، ٢٠٠٥/٢/٩

(2) صحيفة دنيا الوطن، القاعدة في السعودية تعاني من انعدام القيادة وصعوبة التجنيد، ٢٠٠٥/١/٢.

شهري، فكان يرأسها عيسى العوشن، الذي كان في ذات الوقت ضمن اللجنة الشرعية، إضافة إلى نائبه معجب أو راس الدوسري وقتلاً سوياً في مداهمة قوات الأمن لمنزل في حي الملك فهد في الرياض، ولم يتوفر لهم البديل الذي يعيد نشاط اللجنة كما كانت في السابق.

لقد تلقت عناصره تدريبات في هذا الشأن في معسكرات القاعدة في أفغانستان، انتهى مصير غالبيتهم في الرياض إلى القتل والقبض ولم يبق منهم إلا ثلاث أشخاص.

فشل تنظيم القاعدة في تحقيق الأهداف في العمليات الأخيرة " قنصلية جدة، وزارة الداخلية ، مركز تدريب قوات الطوارئ" لأسباب عديدة أهمها:

"ضعف القائد آنذاك، حيث لم يتوفر للتنظيم القائد القوي ذو القدرات القيادية التي كان يتمتع بها عبد العزيز المقرن أو سابقاه خالد الحاج ويوسف العييري الذي كان يتمتع بدراية واسعة بالحاسب الآلي وقدرة عسكرية مكنته من الاستحواذ على اهتمام عدد من الشباب الذي استجاب لدعوته نحو الانضمام إلى التنظيم[1].

التنظيم لم تتوافر لديه المقدرة السابقة في تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى داخل السعودية كما كان في السابق، مثل متفجرات سي٤، وتي. إن. تي، وأخذ يعوض عنها بصناعة محلية هي عبارة عن خليط من أسمدة ونترات الألمونيوم، وقنابل تصنع من أنواع خاصة بالسباكة، وهذا دليل واضح على التحكم الأمني السعودي في الحدود الدولية مع الدول المجاورة[2].

أن التنظيم لاقى صعوبة في تحويل العناصر المتعاطفة إلى أدوات داخل التنظيم، خشية الاختراق الأمني، ولصعوبة وصول التنظيم إلى المتعاطفين أيضاً، ولجأ التنظيم إلى تنفيذ مشروع إعلامي يهدف إلى نشر الثقافة العسكرية للقاعدة من خلال إصدار مجلة نصف شهرية تقدم دروساً تدريبية لكيفية إنشاء الخلايا والتعامل مع الأسلحة وتنفيذ العمليات المسلحة، إلا أن هذه الفكرة لم تحقق أهدافها عند التنظيم، لأن جميع الحوادث المنفذة هي لعناصر مرتبطة أساساً بالتنظيم، وليس لمتعاطفين معه.

وعند إجراء مقارنة بين عمليات النصف الثاني من سنة ٢٠٠٤، مع ما سبق من فترة عنف، سنجد الفرق واضحاً، مما يعزز القول بانخفاض مستوى العمل في التنظيم إلى درجة كبيرة، وهو ما يعود إلى الجهد الكبير الذي بذلته السلطات السعودية في مواجهة هذا التنظيم وتفكيك مقدراته داخل البلاد. ولذا وجد

---

(1) صحيفة الحياة، فارس بن حزام، القاعدة كيف تتصرف على أبواب الخلجنة؟ ٢/٣/٢٠٠٥.

(2) د. مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية، دراسة نشرتها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٢.

التنظيم نفسه مجبراً على الاعتراف بضعفه طوال الفترة الماضية، حينما ذكر في بيانه عن العمليتين الأخيرتين: "وإنا عازمون على إعادة تنظيم أنفسنا".[1]

أما في الكويت فقد تمكن السلطات الأمنية من القضاء على هذه الشبكات الإرهابية، نظراً لصغر حجم الدولة وقلة عدد المواطنين والترابط الاجتماعي القوي بين الأفراد واعتدال الجماعات الإسلامية والتي بدأت نشاطها في الكويت منذ عدة عقود الأمر الذي سيسهم في توجيه الرأي العام إيجابياً في البلاد، وشكل عائقاً كبيراً أمام أي استمرار للتنظيم داخل الكويت، لذا يمكن وصف خلايا العنف التي قد تظهر في الكويت في الفترة المقبلة بأنها "خلايا موت"، يعلم عناصرها أن سقوطهم سيحل سريعاً، فيستعجلون تنفيذ مخططهم، من دون أن يحرصوا على بقاء قيادة التنظيم لفترة طويلة.[2]

لقد باتت قضية الإرهاب والتطرف من القضايا المهمة والخطيرة ويندر أن تسلم دولة من الأعمال الإرهابية بشتى أشكالها. وترابط السلم والأمن الوطني لأي دولة بالأمن والاستقرار العالميين يفرض التزامات سياسية وقانونية دينية وأخلاقية تقتضي ضرورة مقاومة الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية أينما كانت وبكافة السبل.

---

(1) فارس بن حزام، وفي القاعدة فريقان: محترفون وهواة، الوطن ٢٠٠٥/١/٢٥.

(2) هل يتكرر المشهد السعودي في الكويت؟ ميدل إيست أونلاين ٢٠٠٥/٢/١. ولمزيد من المغرفة أنظر: القاعدة في الكويت بعد السعودية ... أوجه الشبه، الحياة، ٢٠٠٥/١/٢٥.

## المحور الرابع: حدود الالتباس بين مفهومي المقاومة والإرهاب ورؤية دول مجلس التعاون الخليج

يكتنف الغموض مفاهيم كل من المقاومة والعنف والإرهاب، وذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي جاءت فرصة وظفتها الإدارة الأميركية جيداً لفرض مفاهيمها وتصوراتها عن الأمن الدولي، فباتت جماعات المقاومة في نظرها جماعات إرهابية، وأضحى مفهومها العنف والإرهاب الدولي أكثر غموضاً والتباساً عن ذي قبل. وانعكس ذلك على مفاهيم المقاومة والحق في الكفاح المسلح ضد الاحتلال ، فوضعت حركات المقاومة مثل (حماس والجهاد وحزب الله) على قائمة الجماعات والمنظمات الإرهابية في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول الإرهاب، أما عن الدول التي تناصر وتدعم جماعات المقاومة وحق الشعوب في الكفاح المسلح ضد الاحتلال فتم وضعها هي الأخرى ضمن قائمة محور الشر كإيران أو وصفها باعتبارها دولاً مارقة مثل سوريا، ناهيك عن تعرض البعض الآخر كدول مجلس التعاون الخليجي لحملة إعلامية شرسة في وسائل الإعلام الغربية في محاولة لدمغها بالتطرف، أو لربطها بشكل أو بآخر بالإرهاب سواء اتخذت هذه الرابطة شكل التمويل أو التنفيذ أو التخطيط[1].

من هنا فإن ثمة ضرورة لتوضيح هذه المفاهيم، لكشف الغموض الذي يكتنفها من ناحية، ولتوضيح مدى مشروعية المقاومة وحروب التحرير من ناحية ثانية، وموقف القانون الدولي والأمم المتحدة منها، وذلك في محاولة للتوصيل إلى الخلفيات القانونية والسياسة التي تحكم موقف دول مجلس التعاون من هذه المفاهيم وغيرها من ناحية ثالثة وأخيرة.

### أولاً: الإرهاب والمقاومة في القانون الدولي

تعرف أدبيات " القانون الدولي" الإرهاب الدولي بأنه كافة أفعال التخريب والتدمير التي تقع على المرافق العامة، وكذلك القتل الجماعي الذي يقع على الأشخاص، ومن ثم فهو يشيع الاضطراب في المجتمع الدولي، والفرض أنه يحدث في وقت السلم، فإن كان بداية لإعلان الحرب كان من قبيل الجرائم ضد السلام، وإن وقع أثناءها فهو من جرائم الحرب، أما إن وقع في غير هذين الوقتين فهو محض جريمة داخلية، أو جريمة دولية ضد أمن البشرية.

والإرهاب بالمعنى السابق يختلط لدى الكثيرين – بقصد أو من دون قصد – بالعديد من المفاهيم مثل الحق في تقرير المصير والذي أكده ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٥ بشكل واضح في مادتين

---

(1) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣١٠.

من مواده، حيث تضمنت الفقرة الثانية من المادة الأولى ما يلي: "إنماءً للعلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بأن للشعوب حقوقاً متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها"، كما تضمنت المادة الخامسة والخمسون ما يلي:" رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها"[1].

ومن المفاهيم الأخرى التي يثار حولها الجدل، "حرب التحرير ومقاومة الاحتلال"، فمن المعروف أن مقاومة الاحتلال حق مشروع يتعلق بالدفاع عن النفس، والحفاظ على السيادة للدولة عندما تنتهك، والحقوق للشعب عندما تتعرض للاغتصاب.

وقد بدأ هذا الحق يشق طريقه إلى نصوص الشريعة الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة. ويرى بعض فقهاء القانون أن الدول لا توصف بالإرهاب، فالإرهاب هو صفة للأفراد والمنظمات، لكنها – أي الدولة – توصف بالعدوان، والعدوان هو جريمة تقع من قبل دولة ضد أراضي واستقلال دولة أخرى، أي أن أطراف العدوان هي دول. ويجمع الفقهاء على أن العدوان هو أشد خطراً من الإرهاب. وقد توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ إلى تعريف العدوان بأنه: "استخدام القوة المسلحة من جانب دولة ضد سلامة ووحدة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأي طريقة لا تتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة، كما هو محدد في هذا التعريف"[2]. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن الممارسات الإسرائيلية – بداية من تجريف الأراضي الفلسطينية، وقيامها باغتيال بعض الكوادر الفلسطينية هو "**إرهاب دولة تمارسه السلطات الإسرائيلية**" في الأراضي الفلسطينية المحتلة[3].

وقد وضعت الأمم المتحدة عدة محاولات من أجل تحديد المقصود بظواهر العنف السياسي والتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وكان أول قرار صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب (القرار رقم ٣٠٣٤ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٨) والذي أكد قانونية النضال ومشكلة الإرهاب الدولي[٤].

ويعتبر فقهاء القانون الدولي هذا القرار بمثابة نقلة نوعية في موقف الشرعية الدولية التي كرست بلا مواربة، حق المقاومة وتقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة

---

(1) المصدر السابق، ص ٣١٥.

(2 ) تيري ميسان؛ رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤، ص ٣٠٠- ٣٠٣.

(3) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨، ص ٢٠٥.

التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى، بل أعلنت بوضوح أنها "تدعم شرعية نضال الحركات التحررية". بل هي أيضاً اعتبرت أن "إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال" عمل إرهابي بحد ذاته. وهو الأمر الذي أكدت عليه اتفاقية جنيف سنة ١٩٤٩[1].

وكررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة ثانية في ١٩٧٤/١٢/١٤ في جلستها رقم ٢٣١٩ القرار رقم ٣٣٤٦، شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح. وهي تؤكد من جديد حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي، غير القابل للتصرف في تقرير المصيرة ولاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د- ١٥)

وقرارات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الشأن. وتجدد نداءها لجميع الدول، كما تعترف بحق جميع الشعوب التي تتعرض للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال، وتقدم لها المساعدات المعنوية والمادية وغير من أشكال المساعدة في كفاحها في سبيل الممارسة الكاملة لحقها، غير القابل للتصرف، في تقرير المصير والاستقلال"[2].

وقد أباح القانون الدولي بشكل واضح حق الشعوب المغلوبة على أمرها في ممارسة الكفاح المسلح وصولاً إلى التحرر والاستقلال وبناء الدولة، وكان لهذا القرار رقم ٣٢٤٦ أثر كبير في الإقرار بأن حق المقاومة والكفاح المسلح دفاعاً عن الحرية والاستقلال، قد تحول إلى واجب دولي عام وواجب حقوقي للشعوب الخاضعة للاحتلال.[٣]

وقد عرف القانون الدولي الاحتلال بأن مرحلة من مراحل الحرب تلي مرحلة الغزو مباشرة وتسبق مرحلة استئناف القتال للمرة الثانية ضد قوات الاحتلال المعتدية، فهو بالتالي جريمة عدوان وعمل غير مشروع. وبالتالي فإن قواعد القانون الدولي تؤكد المبادئ التالية:

- إن الخطأ لا يرتب حقاً، فالحرب خطأ جسيم ولا يرتب حق احتلال إقليم دولة أخرى، لأن الحرب عمل باطل قانوناً وما بني على باطل فهو باطل.
- إن الاحتلال حالة واقعية وليس حالة قانونية، ولا تتفق مع القانون الدولي، وأنها تنتهي حتماً بانسحاب قوات الاحتلال سواء بالحرب أو بالمقاومة أو بعقد معاهدة سلام.
- إن النصر لا يوجد حقوقاً وأنه لا ثمار للعدوان.

---

(1) تيري ميسان؛ رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤، ٣١١

(2) الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان، الكويت، ١٩٩٨، ص ٢٠٩.

- إن الاحتلال يعتبر انتهاكاً لسيادة وسلامة أراضي الدولة المحتلة، الأمر الذي يتعارض مع نص المادة (٢) فقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يلزم أعضاء الهيئة جميعاً بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدمها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة.
- يتضح من كل ذلك أن الاحتلال يشكل أمراً غير مشروع في القانون الدولي، بل أصبح يترتب عليه ثبوت الحق المشروع للشعوب الخاضعة للاحتلال في مقاومة هذا الاحتلال داخل أراضيها.

وتجربة مقاومة الاحتلال الألماني في أوروبا رائدة في هذا المجال، فمنذ اجتياح "هتلر" للعديد من الدول الأوروبية ، ومنها بولندا وبلجيكا وهولندا والدانمارك والنرويج وفرنسا بدأت بقيادة الجنرال "ديجول" حركة مقاومة لتحرير فرنسا والتي اعتبرت مقاومة مشروعة لكل المقاييس.

ورغم كل هذه النصوص والتجارب، فإن المجتمع الدولي يعجز، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة عن ضمان تطبيق مقتضيات حق تقرير المصير، وفشلت كل المحاولات التي تدعو إلى تحقيق ذلك بالوسائل السلمية في إطار الشرعية الدولية، لذلك لا تجد الشعوب المقهورة بدءً من الكفاح المسلح للخلاص من السيطرة الاستعمارية لضمان حقوقها الوطنية والسياسية. وفي هذه الحال يعتبر تطور نصوص الشرعية الدولية مهماً لحماية هذا النضال والكفاح المسلح الهادف إلى التحرير وتقرير المصير. فالكفاح المسلح في هذه الحالة هو استخدام مشروع للقوة المسلحة يهدف إلى طرد المستعمر الأجنبي وتحرير الإرادة الوطنية وانتزاع الحق الطبيعي والشرعي في السيادة والاستقلال. وبذلك تختلف المقاومة عن الإرهاب الذي يعتمد العنف من دون الاعتماد على سقف الشرعية الدولية أو القانون الدولي وحقوق الإنسان.

## ثانياً: الالتباس بين مفهوم المقاومة والإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

خلفت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ردود أفعال دولية وعالمية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ونجح اللوبي الصهيوني في استغلالها في دمغ المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وكان التحول الأميركي سريعاً إزاء موقفها من الشرق الأوسط عموماً، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وتبنيها للأفكار الصهيونية والإسرائيلية بمساواة المقاومة بالإرهاب، وتغاضيها عن إرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل، ومن ثم فقد أقرت واشنطن بل ودعمت – في تحيز تام – الإجراءات التعسفية القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الأعزل بقصد تجريد الفلسطينيين من أبسط حقوقهم الدولية، بل واعتبارا ما يمارس هؤلاء ضد المعتدي، إرهاباً دولياً يستأهل أن تتخذ سلطات إسرائيل ما يلزم من

إجراءات بالقوة لفرض الأمن المزعوم، ذلك الأمن الذي احتل بشكل صارخ منذ تولي شارون رئاسة حكومته الحكومة الإسرائيلية[1].

وقد كان لافتاً للانتباه مدى استئثار موضوع الإرهاب بالخطاب السياسي الدولي فقد نجحت الولايات المتحدة الأميركية في استصدار قرار من مجلس الأمن حمل رقم ١٣٧٣ سنة ٢٠٠١ أعدت هي مشروعه وأقر من دون إدخال تعديلات أساسية عليه ، فجاء القرار متخطياً في بعض نصوصه ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسه والاتفاقيات الدولية، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومبادئ أساسية في القانون الدولي فالقرارات التي تيدين الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك، وبعد أن يعرب عن تصميمه على منع جميع هذه الأعمال التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، يتجاهل الأسباب الحقيقية للإرهاب، ويعتبر أن الدافع لزيادة الأعمال الإرهابية هو التعصب والتطرف، دون ذكر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المولدة لهذا التعصب والتطرف[2].

وهذا يناقض مع قرار سابق للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو القرار رقم ٦١/٤٠ الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٨٥ والذي ينص في البند التاسع منه على ما يلي:

"تحث الجمعية العامة جميع الدول فرادى وبالتعاون مع الدول الأخرى، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، على أن تسهم في القضاء التدريجي على الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي، وأن تولي اهتماماً خاصاً لجميع الحالات، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحالات التي توجد فيها احتلال أجنبي، والتي يمكن أن تولد الإرهاب الدولي وتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر"[3].

وعلى الرغم من أن القرار رقم ١٣٧٣ يؤكد "الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه يغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال وهما من الحقوق الراسخة أيضاً كحق الدفاع عن النفس، التي سبق وأكد عليها ميثاق الأمم المتحدة، نفسه إضافة إلى سلسلة القرارات والاتفاقات الدولية المعروفة، كذلك لم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي ولا مفهوم الإرهاب على العموم، ولم يحدد أي مواصفات له، إذن فالقرار في هذا المجال ضبابي، ولكن تداعياته خطيرة، بينما يذهب البعض إلى أنه يفوق بأهميته وشموله جميع ما تخذ من قرارات دولية

---

(1) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

(2) قاسم جمال زكريا، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون، جلسة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٧، ٦٩ - ٧٢.

(3) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٨٩، ص ٨٣ .

وما وقع من معاهدات بشأن الإرهاب، لأنه يتملك قوة إلزامية تلقي على الدول جميعاً تبعات تنفيذه ومن يتقاعس عن التنفيذ تتخذ بحقه تدابير بموجب المادة ٤١ من الميثاق والتي تؤدي إلى تطبيق حصار ومقاطعة جزئية أو كاملة، بل وأكثر من ذلك إذا ثبت أن هذه التدابير لا تفي بالغرض، فقد تصل إلى استخدام ما يلزم من الوسائل العسكرية لتطبيقه[1].

واللافت للانتباه أن القرار رقم ١٣٧٣ لم يقتصر على تحديد مبادئ عامة، بل تدخل في التفاصيل والأمور الإجرائية التي هي من صلب قوانين الدول، فطلب تجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية، أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون ارتكابها، لمن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات وممتلكات، وبالتالي عد توفير الملاذ الآمن لهم وتبادل المعلومات والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية. ومن أجل مراقبة تنفيذ هذا القرار، طلب ممن الدول موافاة مجلس الأمن بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ اتخاذه[2].

وإضافة إلى ما سبق، فإن هذا القرار بعدم شموله الدول بصفة الإرهاب وعدم استثنائه حركات التحرر الوطني، وبغياب تعريف للإرهاب متفق عليه قد يؤدي إلى مشكلات عديدة لدى تطبيق أحكامه، خصوصاً إذا ما بقي النفوذ الصهيوني فاعلاً في توجيه سلوك الولايات المتحدة الأميركية وسياساته لتوصيف الإرهاب في الشرق الأوسط كما تشتهي وتريد. وهذا ما بدا بعد صدور اللائحة الأميركية الثالثة والتي تضمنت أسماء منظمات طالبت إسرائيل بضمها إلى اللائحة، وهي منظمات لم يثبت أن لها علاقة بتنظيم القاعدة أو أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو أنها تنوي القيام بأعمال إرهابية ضد الأميركيين كالجهاد وحماس وحزب الله اللبناني. ويشكل هذا التفسير انحيازاً واضحاً ضد قضية محقة، كالانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي كمثال على ذلك هي جوهرها حركة تحرير وطنية وممارسة لحق تقرير المصير المعترف به دولياً، والذي تتهرب إسرائيل من تنفيذه، بل تضرب عرض الحائط بعشرات القرارات ــ وأهمها القرار رقم ٢٤٢ القاضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، والقرار رقم ٣٣٨، وما نصت عليه اتفاقيات جنيف سنة ١٩٤٩ من حماية المدنيين[3].

وتهدف إسرائيل من خلال استعمال العنف وترويع المدنيين إلى حملهم على الإذعان لمشيئتها كقوة محتلة، وهذا هو الإرهاب بعينه، بينما تطلق على المقاومة الفلسطينية صفة الإرهاب لتجريدها من شرعية

---

(1) الحفني د.عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩،ص ٦٧.

(2) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق ٢٠٠٢، ص ٨٧ - ٩٠.

(3) الحفني د. عبد المنعم، المرجع السابق ، ص ٢٠٠- ٢٠٤.

ممارسة حقها في مقاومة الاحتلال من جهة، ولإضفاء الشرعية على السلوك القمعي الإسرائيلي من جهة أخرى وصرف النظر عن عدم التزامها بالقانون الدولي في سلوكها كسلطة محتلة[1].

مما سبق يتضح لنا أن هناك خلطاً متعمداً بين الأمرين، ولذلك تضع الولايات المتحدة الأميركية منظمات مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وبعض فصائل المقاومة في العراق ضمن قائمة المنظمات الإرهابية بضغط من اللوبي اليهودي، في حين أنهما تمارسان أعمال كفاح مشروع ضد الاحتلال والتي تجيزها المواثيق الدولية. وبالرجوع إلى مقررات الصليب الأحمر الدولي منذ سنة ١٩٤٠ وحتى اتفاقيات جنيف الأربع سنة ١٩٤٨ ومقررات عصبة الأمم المتحدة، فإنه من حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والحكم العنصري والهيمنة الأجنبية والحكم العنصري شرط:

أن تقع أعمال العنف هذه داخل الأرض المحتلة بصفة أساسية ولا تقع خارجها إلا إذا استحال تنفيذها بالداخل.

أن توجه ضد القوات العسكرية أو رموز السلطة أو هيئات أو أشخاص الإدارة المدنية للاحتلال.

ألا توجه ضد المدنيين والأبرياء والأطراف الثالثة إلا أن الأمر مع ذلك لا يخلو من المشاكل، فهناك مشكلات حول المدنيين خاصة في الحالات التي يوحد فيها الشعب مع الجيش، وبالتالي يبرز التساؤل حول من هم الأبرياء خاصة إذا كانت الدولة أو الطرف الذي يوجه إليه الإرهاب أو أعمال العنف يمارس مختلف صور العنف وأكثرها قوة وشراسة – مثل إسرائيل – ضد الطرف الثاني الذي يلجأ إلى استخدام العنف كخيار وحيد للمحافظة على وجوده ومقاومة الطرف الأول؟ ومن هم الأطراف الأخرى (الثالثة) خاصة عندما تعتمد الدولة أو الطرف الأول بصفة أساسية على الدعم الخارجي لدول أخرى مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى أنه لا يمكن التمييز بين العسكريين والمدنيين في إسرائيل، لأن معظم المجتمع الإسرائيلي يعد عسكرياً.

ومن هنا فإنه يمكن تعريف أعمال التحرير الوطني المشروعة أنه "تلك الأعمال التي توجه ضد العسكريين أو رموز السلطة داخل الأراضي المحتلة بصفة أساسية، وهي تلك التي لا توجه بأي حال من الأحوال إلى المدنيين الأبرياء أو الأطراف الثالثة التي لا دخل لها في الصراع".

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية قد شكلت تحالفها الدولي تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، وشنت الحرب ضد أفغانستان تحت الشعار ذاته، وطلبت من الدول المختلفة، ومنها العربية

---

(1) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ص ٩٣ – ٩٦.

وغير العربية – على إصدار تشريعات مختلفة ضد "الإرهاب" الذي يسعى الجميع إلى مواجهته، لا يحظى بأي اتفاق فيما يخص تعريفه ولذلك فإن:

"**الإرهابي في نظر البعض هو مدافع عن الحرية في نظر الآخرين**" ولعل تكهن البعض باستهداف حزب الله اللبناني وحركتي الجهاد وحماس الفلسطينيتين من قبل الولايات المتحدة الأميركية في إطار حملتها ضد "الإرهاب" هو أحد تجليات هذا الخلاف المتجذرة حول معنى الإرهاب، حيث تضع واشنطن هذه التنظيمات في لائحتها السنوية على قائمة "المنظمات التي تمارس الإرهاب في العالم" في حين ينظر إليها العرب على أنها مؤسسات جهادية تمارس الكفاح المشروع دولياً ضد الاحتلال الإسرائيلي. وثمة مثال آخر في هذا الشأن هو أنه على مدى سنوات عديدة، طالبت بعض الدول العربية، دون جدوى، أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بعدم فتح أبوابها لبعض الفارين منها والمتهمين بارتكاب عمليات إرهابية ومنحهم حق اللجوء السياسي، حيث نظرت إليهم أوروبا، وخاصة بريطانيا، على أنهم مضطهدون سياسياً، وكيّفت أعمالهم التي حوكموا بسببها في بلادهم على أنها "جرائم سياسية" وليست "جرائم إرهابية" أو ضد القانون، وكان ذلك أحد مظاهر التباين في وجهات النظر حول تعريف الإرهاب أيضاً[1].

وعلى الرغم من الدعوات العربية العديدة لعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب يضطلع بمهمة صياغة تعريف موحد له يتفق عليه الجميع، فإن هذا المؤتمر لم يرى النور بسبب معارضة الدول الغربية له تفادياً للحديث عن التمييز بين الإرهاب والكفاح المشروع للاحتلال، وبسبب سيطرة الاعتبارات السياسية على تعاطي الدول الغربية بشكل عام مع الإرهاب، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كرر الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك دعوته إلى عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب لوضع تعريف محدد له، واعتباره إطاراً أساسياً للتحرك الدولي ضد الإرهاب، أن الولايات المتحدة الأميركية سلكت مساراً آخر من خلال تغليب أسلوب العمل العسكري استجابةً لضغوط داخلية ورغبة في استعادة هيبتها في العالم، ومن أهم مظاهر هذه الهيبة أنها فرضت مفهومها الخاص عن الإرهاب على المستوى الدولي[2].

لكن مع ذلك، فقد نظمت السفارة السعودية في لندن بالتعاون مع المعهد الملكي البريطاني لدراسات الدفاع مؤتمراً في أكتوبر ٢٠٠٣ في مقر المعهد بلندن تحت عنوان "مواجهة الإرهاب.. تجربة المملكة العربية السعودية" بحضور دبلوماسيين وأكاديميين وخبراء في قضايا الأمن والدفاع والشرق الأوسط، بهدف إعلام الناس وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية بالدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في مكافحة هذه الظاهرة، ورغم أن هذه النقطة مثلت محور تركيز المؤتمر، أن المناقشات

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، مصدر سابق، ص ٣٤٤ – ٣٤٧ .

(2) مرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد العرب الباردة، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

تطرقت لقضايا أخرى مهمة مثل قضايا الإصلاح الاجتماعي والسياسي في العلم العربي وبواعث الهجمات الإرهابية والحرب ضد العراق والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[1].

وعلى الرغم أيضاً من المحاولات العديدة لنفي الصلة بين الإرهاب والإسلام، فإن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد عمقت هذه الصلة في الإدراك الغربي بشكل أو بآخر، وانتهجت الولايات المتحدة الأميركية أسلوباً حديداً في مواجهة العناصر المتهمة بالإرهاب، يقوم على محاولات لحشد تحالف دولي لضرب دول ومنظمات معينة اعتماداً على أدلة قد لا تكون صحيحة تقدمها دولة واحدة، وإن كانت فكرة التحالف تواجه بمعارضة البعض داخل الولايات المتحدة الأميركية على أساس أنها تفرض عليها بعض القيود بشأن تحركاتها ضد الإرهاب، وخارجها بسبب الظروف السياسية لبعض الدول أو اختلاف مفهوم الإرهاب لديها مع الولايات المتحدة الأميركية.

وبشكل عام فإن الولايات المتحدة الأميركية في تعاطيها مع الإرهاب تعمد إلى استخدام أساليب العقاب الفردي والجماعي وفق تعريف سياسي للمقصود بالإرهاب، دون محاولة البحث عن الجذور السياسية والاقتصادية له في العالم وفي الولايات المتحدة الأميركية.

وأياً كان الأمر فإن من دون توصل العالم إلى مفهوم واحد ومقبول للإرهاب، والتعامل معه من منطلق غير سياسي سوف تظل الدعوات والتحركات لمواجهته والتصدي له عالمياً، قاصرة، لأن كل دولة تقصد به شيئاً مختلفاً ولو بنسبة ضئيلة عما تقصده الأخرى، وعلى الرغم من أن مشكلة التعريف هي مشكلة عامة في كل المفاهيم السياسية المتداولة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، فإن التطورات التي شهدها العالم بعد أحداث سبتمبر تدفع المجتمع الدولي بمؤسساته المختلفة إلى التعاون الحقيقي في هذا المجال، وأولى خطوات هذا التعاون هي الاتفاق على مفهوم الإرهاب من خلال مؤتمر دولي يعقد لهذا الغرض حيث أوضحت الهجمات ضد الولايات المتحدة الأميركية حقيقة أساسية مفادها: " أن العالم، رغم كل الاتفاقيات والندوات والاجتماعات لمواجهة الإرهاب خلال السنوات الماضية، كان يسير في الاتجاه الخطأ ولم يستطع أن يضع يده على الأسباب الحقيقية للإرهاب من ناحية، والإستراتيجية الصحيحة لمواجهته من ناحية أخرى"[2].

---

(1) الحفني د. عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ١٢٢ - ١٢٥.

(2) غنيمي زين الدين عبد المقصود، الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية، إشراف ومراجعة عبد الله يوسف الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١، ص ٤٤.

## ثالثاً: موقف دول مجلس التعاون من المقاومة والكفاح المسلح (المقاومة الفلسطينية نموذجاً):

نتيجة لمشروعية المقاومة كما يقرها القانون الدولي بمواثيقه وأعرافه المختلفة، جاء دعم دول مجلس التعاون الخليجي للمقاومة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) باعتبارها مقاومة تهدف إلى تأكيد حق تقرير المصير والحصول على الاستقلال للشعب الفلسطيني. وقد تفاعلت دول مجلس التعاون مع الانتفاضة الشعبية "الأولى" سنة ١٩٨٧، وقرر مجلس الأمة الكويتي اقتطاع أجر يوم واحد من موظفي الدولة لتحويله لمساعدات مالية إلى الثورة في الأراضي المحتلة، وجاء باجتماع القمة الخليجية الثامنة سنة ١٩٨٧ ما يؤكد ذلك، حيث أشاد المجلس بالانتفاضة ضد الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين، واستنكر إجراءات القمع والبطش التي يمارسها العدو ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة[1].

باندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر شهر سبتمبر ٢٠٠٠، بدأت مرحلة جديدة في تجاوب دول المجلس مع القضية الفلسطينية، وفي إطار ذلك ظهرت عدة مواقف خليجية تدعم الانتفاضة، تحركت على عدة محاور، فسياسياً أكد الخطاب السياسي الخليجي على الخطوط الحمراء الخاصة بقضية، القدس والتي لابد وأن يتقيد بها المفاوض الفلسطيني من جهة، وأن يستوعبها الطرفان الإسرائيلي والأميركي من جهة أخرى، والتي تتمثل بضرورة وجود سيادة فلسطينية كاملة على القدس الشرقية بكل ما فيها من أماكن مقدسة للمسلمين أو المسيحيين أو اليهود على السواء، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية التي عبرت عنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومالياً استحدثت دول مجلس التعاون الخليجي قناتين رئيسيتين لتوفير الدعم المالي والاقتصادي للشعب الفلسطيني بهدف مساندته اقتصادياً، والعمل على فك الارتباط العضوي بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، وإزالة أسباب تبعية الأول للثاني وكذا تعضيد الموقف التفاوضي الفلسطيني خلال مفاوضات الحل النهائي، حيث سمحت السلطات الخليجية بتكوين لجان شعبية لجميع التبرعات لشهداء الانتفاضة وأسر الضحايا. واتخذت الحكومات الخليجية قرارات بالتبرع لصالح صندوق "انتفاضة الأقصى"، الذي أقرته القمة العربية في القاهرة، والذي خصص له رأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار للإنفاق على عوائل الشهداء الفلسطينيين وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم"، واستقطاع هذا التبرع من خزانة الدولة[2]. وفي السياق، تبرعت المملكة العربية السعودية بنحو ٥٠ مليون دولار لصالح ذلك الصندوق، كما أصدر العاهل

---

(1) المصدر السابق، ص ١٣٠ - ١٣٢.

(2) العيسوي أشرف سعد، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية لربط السعودية بالإرهاب، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣١)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٠ – ٦٣.

البحريني "الملك حمد بن عيسى آل خليفة" مرسوماً يقضي بتبرع البحرين بمبلغ ٣ ملايين دولار أمريكي لصالح الصندوق نفسه، وقرار مجلس الوزراء الكويتي أيضاً في ١٣ من نوفمبر التبرع بـــ ١٥٠ مليون دولار لصندوق الانتفاضة والأقصى[1].

وإعلامياً، شارك عدد من المسؤولين والسياسيين في دول مجلس التعاون بالمظاهرات الشعبية التي تفجرت في أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، تعبيراً عن التضامن الشعبي والسياسي مع الشعب الفلسطيني، ذلك في ظاهرة هي الأولى من نوعها في التاريخ السياسي لتلك البلدان – فعلى سبيل المثال شارك رئيس وأعضاء المجلس الوطني البلدي المركزي وعدد من المسؤولين في دولة قطر، وكذا العديد من الوزراء والمسؤولين وعدد من أعضاء مجلس الشورى في مملكة البحرين شاركوا في المظاهرات المنددة بإسرائيل والتي اندلعت خلال الأسابيع الأولى من شهر أكتوبر ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك قامت وسائل الإعلام الخليجية – المقروءة والمسموعة والمرئية – بشن حملات ضد ممارسات إسرائيل القمعية بهدف كسب تأييد إقليمي ودولي لانتفاضة الأقصى[2].

واستهدفت دول المجلس من وراء هذه التحركات تحقيق غايتين رئيسيتين؛ الأولى: توجيه رسائل إلى واشنطن بشأن موقفها من العدوان الإسرائيلي على الحقوق العربية والإسلامية، خاصة في مدينة القدس، وتحميلها هي والمجتمع الدولي مسؤولية ما يحدث في الأراضي المحتلة. وفي هذا الإطار، جاءت تصريحات الأمير عبدالله ولي العهد السعودي نهاية سنة ٢٠٠٠ والتي حمل فيها الولايات المتحدة الأميركية المسؤولية الكاملة عما يحدث في الأراضي المحتلة قائلاً: " إن على الولايات المتحدة الأميركية بصفتها راعية عملية السلام مسؤولية خاصة في الانهيار الذي تواجه هذه العملية فمعنى الرعوية يقتضي من الراعي التأكد من سلامة النهج الذي تسلكه العملية السلمية، ومحاسبة المسؤول عن انحرافها عن مسارها المرسوم، وقد كنا نتوقع بعد كل الإيجابيات، وروح الالتزام التي أظهرها الجانب العربي تجاه عملية السلام ومتطلباته أن يجري ردع الجانب الإسرائيلي، أو على الأقل توجيه اللوم إليه مقابل ما بدا منه من تعنت"، كما جاءت أيضاً تصريحات رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (الراحل) الشيخ زايد بن سلطان في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠ لتؤكد مسؤولية واشنطن عما يحدث في الأراضي المحتلة من اعتداءات إسرائيلية على شعب عربي أعزل، مؤكداً على أن "موقف الولايات المتحدة الأميركية منحاز إلى جانب

---

(1) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات مصدر سابق، ص ٤٩ – ٥٢.

(2) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، الامج الأول، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٩٠.

إسرائيل، ويجب عليها كدول كبرى لها مسؤوليات دولية أن تكون عادلة وتقف إلى جانب الحق والعدل لا أن تدعم إسرائيل المغتصبة لأراضي الغير".

**الثانية:** العمل على توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل في مواجهة الجيش والمستوطنين الإسرائيليين، حيث دعا الأمير آنذاك عبدالله في افتتاح قمة المنامة ٢٠٠٤ إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، داعياً الأسرة الدولية إلى "وضع حد للتجاوزات التي ترتكبها إسرائيل، خاصة أن "المواجهة بين الجانبين أبعد ما تكون عن التكافؤ، وأقرب ما تكون إلى أسلوب القتل المتعمد، مؤكداً على أن " عملية السلام لا يمكن أن تقوم لها قائمة ما لم يتحرك المجتمع الدولي لوضع حد لهذه التجاوزات الإسرائيلية".

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ استمر دعم دول مجلس التعاون الخليجي للإنتفاضة الفلسطينية، ولم تأخذ في الاعتبار المحاولات الأميركية والغربية التي حاولت دمغ الدول التي تساند جماعات المقاومة بالإرهاب، وتحملت ضغوطاً في هذا الإطار، وذلك لإيمانها بمشروعية المقاومة الفلسطينية في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

وانعكس هذا الموقف المؤيد للانتفاضة الفلسطينية في تأكيد دول المجلس في مؤتمرات القمة الخليجية والعربية والإسلامية بعد أحداث سبتمبر على ضرورة دعم الانتفاضة الفلسطينية سياسياً ومالياً وإعلامياً، كما حرصت على الفصل بين مفهومي الإرهاب الدولي – والذي يتنافى مع المواثيق والأعراف الدولية – وبين المقاومة وحق تقرير المصير باعتبارها أعمالاً مشروعة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي[1].

كما حرصت الدول الخليجية الست على تأكيد موقفها المتميز من المقاومة والانتفاضة الفلسطينية في مؤتمرات الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية، بل ودعت إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب الدولي. فقد شاركت في اجتماعات اللجنة القانونية للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والتي خصصت لصياغة اتفاقية دولية بشأن الإرهاب، حيث أكدت جميعها استعدادها للتعاون في الحرب ضد الإرهاب، وأبدت استنكارها للأعمال الإرهابية، ولم تتخل مطلقاً عن التزاماتها العربية، حيث ربطت موافقتها على تلك الاتفاقية – التي صاغتها الولايات المتحدة الأميركية – بالمطالبة بتسوية عاجلة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، والامتناع عن الربط بين الإسلام والإرهاب، وأن تشمل الحملة ضد الإرهاب معالجة الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب أعمال إرهابية ومن بينها الفقر ومظاهر الظلم الأخرى، واعتبار الاحتلال أقبح أشكال الإرهاب، وهو الأمر الذي حال دون التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب

---

(1) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤١١.

والإرهابيين، وتأجيل البت في تلك الاتفاقية أكثر من ثلاث مرات متتالية، وذلك على ضوء إصرار الولايات المتحدة الأميركية ومن ورائها دول العالم الغربي على أمرين:

**الأول:** عدم إخراج أنشطة حركات التحرر الوطني من نطاق الاتفاقية، ومن ثم إمكانية اعتبار استخدام القوة المشروعة ومقاومة الاحتلال الأجنبي إرهاباً، وهو ما لم توافق عليه الدول العربية والإسلامية، ومن ضمنها دول المجلس.

**أما الأمر الثاني:** فقد تمثل في إدراج نص يستثني القوات العسكرية وغيرها من الجهات المشابهة من نطاق الاتفاقية، وهو ما قد تستخدمهم إسرائيل للقيام بالمزيد من الممارسات الوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل دون أن تعتبرها أعمالاً "إرهابية".

**رابعاً: رؤية دول مجلس التعاون لظاهرة الإرهاب الدولي**

تنطلق رؤية دول مجلس التعاون الخليجي من أن الإرهاب ظاهرة دولية غير موجهة ضد دين أو حضارة أو فئة بعينها من البشر وإنما ضد الإنسانية ككل، منطلقة من تجارب ذاتية مع الإرهاب عانت منها طيلة ما يزيد على عقدين من الزمان[1].

وإدراك دول المجلس بأنها مستهدفة من الإرهاب، دفعها إلى صياغة موقف موحد إزاء ظاهرة "الإرهاب الدولي" ارتكزت فيه إلى عدة مبادئ أساسية عكست في مجملها رؤية شاملة قامت على محورين أساسيين ،هما: الأول : البحث في أسباب تلك الظاهرة. والثاني: العمل على إيجاد حلول جذرية لها.

هذا وتقوم الرؤية الخليجية تجاه ظاهرة الإرهاب على عدة أسس هي:

إن الإرهاب ظاهرة إعلامية وليس في حقيقته سوى جريمة ذات أهداف مشبوهة وبغيضة، لا علاقة لها بالأديان أو الجنسيات أو الأوطان، ففي كل حضارة وكل ثقافة وكل لغة يوجد إرهاب، وهذا يقتضي ضرورة أن تكون محاربته مسؤولية دولية تضامنية لا تنفرد بها دولة عن سائر الدول، وذلك حتى لا تتحول تلك الدولة إلى "شرطي عالمي" توجه اتهاماتها إلى كل دولة تتعارض مصالحها معها.

تبني التعريف الإجرائي الذي وضعته الأمانة العامة للجامعة العربية في أغسطس ١٩٨٩ ، والذي ينص على أن الإرهاب هو " كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد يسبب رعباً أو فزعاً من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات، أو غيرها من الأفعال التي تخلق حالة من الرعب والفوضى والإضرابات لأهداف سياسية"[2].

إن ظاهرة الإرهاب لها مصادرها وأسبابها، والتي من أهمها الدعم والتمويل الخارجي حيث يرتبط الإرهاب بعناصر متطرفة في الخارج أو مدعمة من جهات خارجية لها أهداف سياسية. وترجع ظاهرة الإرهاب في العالم بشكل عام في الأغلب إلى فقدان العدالة الاقتصادية والسياسية، وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من النزاعات الإقليمية من دون تسوية، وهذا ما أشار إليه قادة دول مجلس التعاون بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث دعا الرئيس الراحل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى عقد تحالف مواز للتحالف الدولي ضد الإرهاب، يكون هدفه وضع حد نهائي للصراع القائم في الشرق الأوسط وإيجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين.

---

(1)العيسوي أشرف سعد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠- ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، يناير ٢٠٠٥، ص ٣٨٦.

(2) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، الامج الأول، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

إنه عمل دخيل على المبادئ الإسلامية، ومن ثم فالتنظيمات الإرهابية لا يجوز وصفها بالإسلامية، ومن أهداف جهود مكافحة الإرهاب خليجياً وعربياً تصحيح الصورة المشوهة عن الإسلام، وفي إطار هذه الرؤية فإن هناك فرقاً بين الإرهاب المنبوذ غير المشروع دينياً وقانونياً وأخلاقياً، والكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي المجاز وفق المواثيق الدولية والشرائع الدينية، وربما يفسر هذا موقف دول المجلس المؤيد لانتفاضة الأقصى وكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وحقه المشروع في الحصول على استقلاله[1].

إن الأسلوب الأمثل في التعامل مع الإرهاب هو إعمال الحكمة وألا يقتصر الأمر على الحل الأمني، وأن تتم المكافحة تبعاً لرؤية شاملة لظاهرة الإرهاب التي تتميز بالتعقد وتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية أيضاً، والعمل على اقتلاع الإرهاب والعوامل المسببة له، وعدم الاعتماد على الوسائل التي تسهم في زعزعة الاستقرار وتعزيز الحجج التي يسوقها "الإرهابيون" لتبرير أفعالهم. وتعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة لمنظمة "اليونسكو" والتأكيد على أن التعدد الثقافي يعد أحد مظاهر تقدم ورقي البشرية وليس أحد مصادر تهديد الأمن والاستقرار الدوليين[2].

التأكد على دور الأمم المتحدة والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة في شأن مكافحة الإرهاب، وبما لا يتناقض مع الثوابت الوطنية والقومية، وفي إطار اتفاقيات دولية ملزمة للعمل الدولي في هذا الصدد، فمن الضروري أن يوضع الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب في إطاره الصحيح. ولذا فقد رحبت دول المجلس بالتعاون الأمني الاستخباري مع العديد من دول العالم التي تعاني من الإرهاب، كما التزمت بالتعاون المالي والاقتصادي من خلال تجميد أرصدة أية منظمات أو جمعيات يثبت تورطها في دعم وتمويل الإرهابيين. وقد كان واضحاً إصرار دول مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة ومنفردة على التعاون والعمل مع المجتمع الدولي لمواجهة تلك الظاهرة وتداعياتها المختلفة تحت مظلة

---

(1) صادقت دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي فرقت بوضوح بين الإرهاب، والكفاح الشرعي ضد الاحتلال الأجنبي، حيث أكدت في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه " لا تعد جريمة حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية" كما عبرت الاتفاقية عن اقتناع عربي عام بضرورة المواجهة المحورية والجادة لمشكلة الإرهاب، فعندما طرح مشروع الاتفاقية قبل التوقيع عليها بعدة سنوات لم يلقي اهتماماً كافياً لدى العديد من الدول العربية على اعتبار أن المشكلة لم تكن قد طالتها بعد، إلا أنه وبعد فترة قصيرة بدأت المناقشات الفاعلة حول الموضوع حتى تم التوصل إلى النصوص النهائية للاتفاقية من دون أي تحفظات أو اعتراضات.

(2) أقر وزراء الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم العشرين الذي اختتم أعماله في المنامة في ٢٠٠١/١٠/٣٠ "استراتيجية خليجية موحدة لمكافحة التطرف والإرهاب" تقوم على عدة مبادئ هي: تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، تعزيز جهود توفير التدريب المشترك للعاملين في أجهزة الأمن والأخذ بأحدث التقنيات وتطوير الأساليب التدريبية وتبادل الخبرات بين دول المجلس.

الأمم المتحدة، وذلك من خلال التأكد على صياغة اتفاقية دولية شاملة حول الإرهاب، تحدد تعريفة وأسبابه وطرق مكافحته، والتمييز بينه وبين المقاومة المسلحة المشروعة ونضال الشعوب ضد المحتل، بل وذهبت دول المجلس إلى أبعد من ذلك[1].

وقد برزت تلك المبادئ بشكل واضح من خلال البيانات الختامية الصادرة عن الاجتماعات الخليجية على مستوى القادة والوزراء المعنيين بتلك الظاهرة المعقدة والمتشابكة، والتي احتلت موقعاً مهماً في الخطة الخليجية طيلة السنوات الماضية. ولهذا كانت دول المجلس من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في الحرب المعلنة على الإرهاب لضمان مصداقيتها ومشروعيتها وفعاليتها.

وانعكس هذا الموقف في العديد من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دول المجلس تجاوباً مع قرارات الأمم المتحدة الصادرة عقب أحداث ١١ سبتمبر، وفي مقدمتها: القراران الدوليان ١٣٦٨ و ١٣٧٣ الصادران في شهر سبتمبر من سنة ٢٠٠١ واللذان وضعا إستراتيجية دولية متكاملة لمكافحة الإرهاب تقوم على آليات وقواعد جديدة منها: تجميد كل الأرصدة المالية لكل الجماعات المشتبه في تورطها بأعمال إرهابية وقمع كل من يساعدهم، وإلزام كل الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمحاربة الإرهاب من بينهما تبادل المعلومات الاستخباراتية، ومنح الدول حق استخدام القوة العسكرية إذا ما تعرضت لأية هجمات إرهابية، والامتناع عن توفير أي دعم فعلي أو ضمني لكيانات أو أشخاص يتورطون في أعمال إرهابية. وتأسيساً على ذلك اتخذت دول المجلس العديد من الإجراءات التي توافقت مع قرارات الشرعية الدولية في مسألة مكافحة "الإرهاب" ومنها: قطع وتجميد علاقاتها مع حركة طالبان بسبب رفض الأخيرة الاستجابة لمطالب مجلس الأمن الدولي بتسليم أسامة بن لادن، حيث قامت الإمارات بقطع علاقاتها معها في ٢٠٠١/٩/٢٢ ثم السعودية في ٢٠٠١/٩/٢٥ التي أكدت أنها قد جمدت علاقاتها معها منذ أكثر من سنتين[2].

كما تعاونت دول المجلس مع المنظمة الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ومن الأمثلة على ذلك أن مملكة البحرين تقوم بتقديم تقرير سنوي إلى الأمم المتحدة عن خطواتها في هذا المجال، حيث أثنت الأمم المتحدة على ما أنجزته في هذا المجال كما أبلغت الكويت مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٢/١/٤ بالإجراءات التي اتخذتها في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب مؤكدة التزامها التام بالتعاون مع الأمم

---

(1) وتأييد التحرك والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وقطع الطريق على مصادر التمويل وعلاج الأسباب مع مراعاة عدم المساس بالأبرياء وذلك انطلاقاً من أمرين هما : إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وأياً كانت الأسباب التي يتستر خلفها وضرورة التمييز بين الإرهاب والحق في الكفاح والنضال المشروع لمكافحة وطرد المحتل الأجنبي. كما أقر وزراء الداخلية في الاجتماع ذاته عدداً من القوانين والتشريعات أهمها: قانون استرشادي موحد لمكافحة غسل الأموال يهدف إلى تنسيق الجهود الثنائية والدولية في هذا المجال لا سيما في منع تمويل الإرهاب.

(2) العيسوي أشرف سعد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠- ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ٣٧٧.

المتحدة في هذا الصدد، كما رفعت اللجنة الوطنية الإمارتية لمكافحة الإرهاب والتي تضم ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والمالية والصناعية والقيادة العامة للقوات المسلحة والبنك الدولي؛ تقريرها الخاص بالإجراءات التي اتخذتها في مجال مكافحة الإرهاب إلى اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وأكد التقرير على التزام الإمارات التام بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها انطلاقاً من موقفها الرسمي الذي أدان الإرهاب بجميع صوره مع التمييز بين الإرهاب وحقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال وتحرير أراضيها لاسيما ما يتعلق بالشعب الفلسطيني استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الرؤية الخليجية لمفهومي المقاومة والإرهاب تتسم بالتزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة ظاهرة الإرهاب وبين ثوابتها القومية تجاه أمتها العربية والإسلامية.

## المحور الخامس: دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب.

على درجة التعقيد والتداخل والخطورة نفسها التي تتصف بها، دفعت ظاهره التطرف والإرهاب دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني استراتيجيات متكاملة سياسية أمنيه، واقتصادية وثقافية، لاحتواء هذه الظاهرة التي باتت تمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي وضعت هذه الظاهرة على قمة الأولويات المحلية الإقليمية والدولية لعالم ما بعد ١١ سبتمبر فضلاً عن احتلال العراق، الذي ألقى بتداعياته الأمنية على معظم دول منطقة الشرق الأوسط وفي مقدمتها دول المجلس التي شهدت بعضها، خاصة المملكة العربية السعودية موجات عنيفة من الإرهاب خلال السنوات التى اعقبت احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[1].

وقد ارتكز التعاطي الخليجي مع هذه الظاهرة على عده مبادئ أساسية عكست في مجملها رؤية شاملة تبحث في أسباب تلك الظاهرة، وتجتهد في إيجاد حلول جذرية لها، **أهمها:** أن الإرهاب ظاهره لا دين له ولا وطن، وأنه عمل دخيل على الإسلام، ومن ثم فلا يجوز الربط بينه وبين الإرهاب، وأن هذه الظاهرة إنما تعود في المرحلة الحالية إلى فقدان العدالة الاقتصادية والسياسية، وسياسات الكيل بمكيالين، وبقاء العديد من النزاعات دون تسويه مثل القضية الفلسطينية إضافة إلى غزو أفغانستان واحتلال العراق وكذلك انتهاك حقوق الإنسان والتمييز والتهميش الاقتصادي والثقافي الذي يظهر كنتيجة طبيعيه لظاهرة العولمة، وأن هناك فرقاً بين الإرهاب المنبوذ غير المشروع دينياً وقانونياً وأخلاقياً والكفاح المسلح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي الذي تكفله المواثيق الدولية والشرائع الدينية[2]. وأخيرًا فإن دول مجلس التعاون الخليجي تؤمن أن الأسلوب الأمثل في محاربة الإرهاب يجب أن تكون متعددة الجوانب لاستئصاله من جذوره وأن تكون محاربته مسؤولية دولية وأنها تضامنية لا تنفرد بها دولة دون سائر الدول، وإنما ينبغي أن تأتي في إطار منظمة للعمل الدولي في هذا الصدد، بشرط الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة في شأن مكافحته الإرهاب وبما لا يتناقض مع الثوابت الوطنية والقومية. والثابت أن توقيع دول المجلس على كافة المعاهدات الدولية القائمة والمتعلقة بمختلف جوانب ظاهرة الإرهاب قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يعكس اقتناع هذه الدول بإطار من الشرعية الدولية، تعبر عنها الأمم المتحدة، ويوضح الملحق"أ" المرفق بالمعاهدات الدولية المتعلقة بالإرهاب. وقد انعكست مبادئ وأهداف تلك الاتفاقيات على استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي في احتواء ظاهره التطرف والإرهاب، والتي اعتمدت في مجملها على المحاور الآتية:

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي، دار الخليج للصحافة والنشر، الشارقة، الإمارات، ٢٠٠٤،٢٠٠٣،٢٠٠٢، ص ٥٢٣.

(2) الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، الامج الأول، مصدر سابق، ص ٩٠..

## أولاً: المحور الأمني

سعت دول مجلس التعاون في أعقاب أحدث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى تفعيل تعاونها السياسي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب، سواء على مستوى مجلس التعاون كمنظمة إقليمية، أو عبر اتفاقيات ثنائية فيما بينها للتنسيق في مجال تبادل المعلومات، وتوحيد الجهود لاحتواء ظاهرة الإرهاب التي بدأت تظل بوجهها من جديد في بعض دول المجلس، خاصة المملكة العربية السعودية، التي شهدت العديد من الحوادث الإرهابية حيث اتخذ هذا التعاون العديد من الصور سواء على المستوى الخليجي أو على المستوى الدولي الذي يشمل التنسيق والتعاون مع الدول الأخرى من خارج المجلس[1].

### على مستوى (مجلس التعاون الخليجي)

اتخذت دول المجلس العديد من الإجراءات في هذا الشأن منها الاتفاقية الأمنية التي أقرها مجلس التعاون الخليجي في قمته التي عقدت في الرياض سنة ١٩٨٧. إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفعت هذه الدول إلى تفعيل تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب ومحاصرة هذه الظاهرة التي باتت تهددها، حيث اتخذت العديد من الإجراءات في هذا الإطار **منها:**

إقرار وزراء الداخلية لمجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم العشرين الذي اختتم أعماله في المنامة في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ "إستراتيجية خليجية موحدة لمكافحة التطرف والإرهاب"، تقوم على عدة مبادئ **هي:** تبادل المعلومات والتنسيق في مجال مكافحه التطرف والإرهاب، تعزيز جهود توفير التدريب المشترك للعاملين في أجهزة الأمن والأخذ بأحدث التقنيات وتطوير الأساليب التدريبية وتبادل الخبرات بين دول المجلس، وتطوير الوسائل المتعلقة بالمواجهة التشريعية والأمنية للإرهاب، وتأييد التحرك والتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، خاصة ما يتعلق بقطع الطريق على مصادر تمويل الإرهابيين[2].

إقرار الاتفاقية الأمنية الخليجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في الرابع من شهر مايو ٢٠٠٤، والتي تتبنى رؤية مشتركة وشاملة لدول المجلس لكيفية استئصال ظاهرتي التطرف والإرهاب تستند إلى أبعاد سياسية وأمنية وثقافية متكاملة، حيث نصت على تعزيز التعاون بين الإدارات والأجهزة الأمنية في دول الخليج من خلال تبادل المعلومات حول العناصر والجماعات المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية، وإعادة النظر في بعض القضايا الثقافية والفكرية التي تساعد بشكل أو بآخر على تشجيع التطرف والتي

---

(1) صحيفة الخليج، الإمارات ٣١ أكتوبر ٢٠٠١.

(2) وحدة البحوث بمركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، " الجهود الخليجية لمكافحة الإرهاب..، ومتطلبات تفعيلها"، دراسة صدرت في ٢٠ مايو ٢٠٠٣، ص ٣٩٨.

يأتي في مقدمتها إعادة تقييم كل من الخطاب الديني والمناهج الدراسية، وتجفيف الينابيع المالية للجماعات الإرهابية، وأخيراً إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية[1].

وقد اكتسبت هذه الاتفاقية أهمية خاصة في ضوء العديد من الاعتبارات أهمها أنها تعد أحدى آليات تفعيل إستراتيجية دول المجلس لمكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب التي سبق إقرارها، كما تتضمن العديد من البنود التي تنص على تبادل المعلومات والخبرات بغيه تفعيل التعاون الأمني بين دول المجلس، والأكثر أهمية في هذا الإطار أن الاتفاقية لم تقف عند حدود النصوص المكتوبة، بل امتدت إلى تحويل تلك النصوص إلى آليات وإجراءات ملموسة تجسدت في إنشاء "قاعدة البيانات" المتعلقة بالعناصر المتطرفة يكون مقرها الأمانة العامة للمجلس وترتبط بكل الدول الأعضاء عبر شبكة إلكترونية تتيح للأجهزة الأمنية الخليجية فرصة تبادل المعلومات المتعلقة في مكافحة الإرهاب. وتتمثل أهمية تلك القاعدة في إمكانية أن تكون بمثابة "نواة" لإنشاء "**منتدى أمني خليجي**" يعمل من أجل مواجهه المشكلات الأمنية الراهنة، وقد يكون هذا المنتدى بداية لبناء منظمة أمنية تعاونية في منطقة الخليج إذا ما سار على درب منظمة الأمن والتعاون الأوروبية[2].

ومن ناحية ثانية جاءت الاتفاقية في ظل تطورات خطيرة طلبت تفعيل التعاون الجماعي بين دول المجلس لاحتواء ظاهرة الإرهاب يأتي في مقدمتها التطورات والأحداث التي يشهدها العراق والتي جعلت منه أحد مصادر التهديد الأمني للمنطقة، بعد أن تحول هذا البلد إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية في المنطقة ومن المعتقد أنه أصبح منطلقاً لعملياتها في دولها[3].

وفضلا عن ذلك، فإن احتلال العراق جاء ليشكل جيلا جديد أكثر راديكالية وأكثر عداءً للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص. فاضحاً لحقوق الإنسان، حيث ساهم ذلك في التأثير على توجهات بعض الشباب الخليجين وجعلتهم يتعاطفون مع أفكار الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي نجحت في توظيف هذا التعاطف عبر إقناع هؤلاء الشباب بضرورة"الجهاد" ضد الأميركيين سواء ضد قوات الاحتلال الأميركي في العراق أو خارجه[4].

التعاون الأمني بين دول المجلس والذي أسفر في تحقيق عدة نجاحات في مجال مكافحة الإرهاب، **منها:** مساعدة أجهزة الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة في اعتقال عبد الرحيم الناشري الذي عرف بأنه زعيم تنظيم القاعدة في الخليج وذلك في شهر أكتوبر ٢٠٠٢، كما تمكنت أجهزة الأمن الكويتية بمساعدة نظيرتها السعودية في القبض على نظيرتها السعودية في القبض على الشرطي الكويتي المتهم

---

(1) التقرير الأمني العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤/٨/٨.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، عالم الكتب ، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٣٧١.

(4) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٢إبريل ، ٢٠٠٤.

بإطلاق النار على جنود أمريكيين في الكويت أوائل سنة ٢٠٠٣، كما ساعد هذا التعاون دوله الكويت خلال شهر يناير ٢٠٠٥ واعتقال ٢٤ إرهابياً من بينهم عدة سعوديين كانوا يخططون للقيام بأعمال إرهابية في الكويت وذلك بمساعدة أجهزة الأمن السعودية[1].

## على المستوى (العربي)

صدقت دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات العربية كافة والخاصة بمكافحة الإرهاب، **منها:** الإستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها وزراء الداخلية العرب سنة ١٩٨٣ والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في يناير سنة ١٩٩٨، إلى جانب التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي وقعت في ٢٣ أبريل ١٩٩٨، والتي تعد أول اتفاقية عربية تحدد أسس التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب والتزامات كل دولة في هذا المجال، كما استكملت هذه الاتفاقية الجهود العربية والدولية الخاصة بالإرهاب، مثل: الاتفاقية العربية لتسليم المجرمين سنة ١٩٥٤، واتفاقية المساعدة القضائية المتبادلة في الرياض سنة ١٩٨٨، ونموذج الاتفاقية الدولية لتسليم المجرمين التي أقرها الكونجرس العالمي الثامن لمنع الجريمة في هافانا سنة ١٩٩٠ إضافة إلى الإستراتيجية الأمنية العربية التي أقرها مجلس وزراء الإعلام العرب لمكافحة الإرهاب والتطرف في دورته الثامنة والعشرين سنة ١٩٩٥[2].

## على المستوى (الدولي)

كانت دول المجلس من أوائل الدول التي دعت إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وعقد مؤتمر دولي لمكافحته باعتباره ظاهرة عالمية، حيث أيدت اقتراح مصر في يناير ١٩٨٦ بالدعوة تحت رعاية الأمم المتحدة وتبنته حتى أضحى" مبادرة عربية" دعت من خلالها إلى ضرورة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب توقع عليها دول العالم وتلتزم ببنودها، كما صادقت غالبية دول المجلس على المعاهدات الدولية القائمة والمتعلقة بمختلف جوانب ظاهرة الإرهاب[3]. ويأتي المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي نظمته المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥، وذلك بمشاركة ٥١ دولة إلى جانب ١٢ منظمة دولية وإقليمية متخصصة منها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول"، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس وزراء الداخلية العرب، ورابطة العالم الإسلامي،

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، مصدر سابق، ص ٢٦١.

(2) دكتور أحمد محمد رفعت "الإرهاب الدولي" مركز الدراسات العربي – الأوروبي، فبراير ١٩٩٨، ص ٢٧٩.

(3) التقرير الأمني العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن،١٩٩٨/٥/١١، ص ٤٢٢.

يأتي في إطار حرص دول المجلس على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يعد المؤتمر هو أول محاولة جماعية تسعى لدراسة ظاهرة الإرهاب (أسبابها وتعريفها وآليات مكافحتها) [1]، وتضمن العديد من الأفكار والتوصيات، والتي يمكن أن تشكل نواة لاستراتيجيه دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، مثل الدعوة التي وجهها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي آنذاك بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب يقوم عليه متخصصون بغرض تبادل المعلومات بشكل فوري للحيلولة دون وقوع الأحداث الإرهابية والتأكيد على ضرورة إزالة الأسباب الحقيقية للإرهاب.

وترى دول المجلس ضرورة وضع تعريف شامل للإرهاب يعد مقبولاً لجميع الدول يأخذ في الاعتبار الفرق بين الإرهاب والحق المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي، باعتبار ذلك ضرورة مهمة في أي جهود دولية لمكافحته، ولهذا تؤكد دوماً على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال توحيد التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب[2].

**ثانيا: المحور المالي**

احتلت قضيه "تمويل الإرهاب" حيزاً كبيراً من اهتمامات المجتمع الدولي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي التي وجدت نفسها في مواجهة اتمهامات غربية وأميركية تدعي تورط مؤسسات ومصارف ومنظمات وجمعيات خيرية إسلاميه خليجيه في تمويل الجماعات الإرهابية وعمليات غسل الأموال الذي تعد أخطر قنوات تمويل الإرهاب. أن التعاطي الخليجي مع هذه القضية قد بدأ قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعدة سنوات، واستمر فيما بعد، ولكن بوتيرة أوسع وأسرع بهدف وضع حد للاتهامات والدعاوي الغربية، وتأكيد تعاون دول المجلس مع كافة الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أدركت منذ بداية تسعينيات القرن العشرين مدى خطورة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على اقتصادياتها الوطنية وعلى استقرار أوضاعها السياسية والأمنية لا سيما في ظل تمتعها بوجود أنظمة مصرفية مالية متقدمة ومتنوعة مرتبطة بمراكز مالية متقدمة ومتنوعة مرتبطة المراكز المالية العالمية بخلاف موقعها الجغرافي الاستراتيجي المميز الذي يجعلها حلقه وصل بين مواقع إنتاج المخدرات (المصدر الرئيسي لغسل الأموال) في الشرق واستهلاكها في الغرب،

---

(1) التقرير الأمني العربي،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية- لندن،١٠ فبراير ٢٠٠٥، ص ٢٠٣.

(2) النجار د.محمد حسين، تجفيف الينابيع...أزمة الجمعيات الخيرية – العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر "، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة "مستقبل المؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهام الأميريكي لها بتمويل الإرهاب" نظمها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية في القاهرة ٢٠٠٢/١٠/٢٨، ص ٤١٦.

وتمتعها بسواحل ممتدة تغري الطامعين بالتسلل وغيرها من العوامل التي تجعلها أكثر عرضة وجاذبية لعمليات نشطة لمثل تلك الجرائم[1].

وفي ضوء ذلك بادرت بإصدار تشريعات واتخاذ إجراءات مالية وتنظيمية صارمة لمكافحة غسل الأموال وقطع كافة الطرق أمام استخدامها في تمويل الأعمال الإرهابية معتمدة في ذلك على بعدين أساسيين:

## البعد الأول: مكافحة عمليات غسل الأموال وتشمل جهود دول المجلس في هذا الإطار

وهي التعاون مع الهيئات الدولية الإقليمية المعنية بمكافحة ظاهرة غسل الأموال مثل المصادقة على الاتفاقيات الدولية والعربية التي تحرم عملية غسل الأموال وتعاقب القائمين عليها مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدت في فيينا سنة ١٩٨٨، والاتفاقية العربية الاتجار غير المشروع بالمخدرات سنة ١٩٩٤ والتي جرمت عمليات غسل الأموال. كما تبنت دول المجلس الإستراتجية لأمنية العربية التي أقرها وزراء الداخلية العرب سنة ١٩٨٣، والاسترتيجية العربية لمكافحة الإرهاب (يناير١٩٩٨) إلى جانب التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (إبريل ١٩٩٨) والتي حددت أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب بما فيها مكافحة غسل الأموال، ووزعت دول المجلس ومؤسسات النقد الخليجية تعميماتها إلى جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة سنة ١٩٨٩[2]، وأكدت أهمية التعاون في ضبط العمليات الإجرائية، وأكدت البنوك المركزية ومؤسسات النقد الخليجية والتزامها بتطبيق المعايير التي وضعتها لجنة "بازل" المصرفية منذ سنة ١٩٨٩ والتي تتضمن عدة مبادئ للتأكد من عدم استخدام المصارف العاملة في البلاد في إجراء معاملات مالية مشبوهة، والتعاون مع لجنة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (فاتف) التي أنشأتها مجموعة الدول السبع الصناعية سنة ١٩٨٩، وتضم في عضويتها دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية، كما تبنت الدول الخليجية التوصيات الثماني الخاصة بمكافحة تمويل العمليات الإرهابية الصادرة عن لجنة العمل المنبثقة عن الأمم المتحدة الصادرة خلال سنة ٢٠٠٢، وتم تعميمها أيضاً على كافة المصارف الخليجية والأجنبية في دول المجلس[3]. وقد قامت دولة مجلس التعاون الخليجي في استجابة منها للتوصيات الدولية الصادرة عن لجنة العمل المالي (فاتف) بشأن غسل الأموال إلى إعداد مشروع قانون استرشادي خليجي موحد بشأن مكافحة تلك الجرائم، هذا بالإضافة إلى قيامها بوضع تشريعات مستقلة في هذا الصدد

---

(1) صحيفة دنيا الوطن، ٢/١/٢٠٠٥، القاعدة في السعودية تعاني من انعدام القيادة وصعوبة التجنيد.

(2) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، مصدر سابق، ص ٣٩١.

(3) صحيفة لومند، باريس، فبراير، ١٩٩٨، توم كلانسكي، هل نحن مستعدون لضرب بغداد؟.

استكمالاً للإجراءات السابقة التي اتخذتها الدول، **وذلك على النحو التالي:**

**السعودية:** قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار دليل إرشادي لمكافحة غسل الأموال سنة ١٩٩٥ يتوافق مع التوصيات الأربعين للجنة "الفاتف" وتم تعميمه على البنوك المحلية وإلزامها بإنشاء وحدات خاصة لمكافحة غسل الأموال مهمتها التأكد من عدم وجود أي أنشطه أو معاملات مشبوهة وإبلاغ الأجهزة الأمنية عنها، كما تم إنشاء وحدة استخبارات مالية لدى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية مهمتها التعامل مع قضايا غسل الأموال والتنسيق مع الوحدة الخاصة بذلك في مؤسسة النقد بهدف تعزيز تدابير تفادي تمويل الإرهاب، وفضلاً عن ذلك أقر مجلس الوزراء يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٣ نظاماً لمكافحة غسل الأموال يتكون من ٢٩ مادة ويجرم أي عملية تحويل لأموال ناتجة عن نشاط إجرامي أو غير مشروع وكذلك تمويل الإرهاب والأعمال والمنظمات الإرهابية، وينص في هذا الصدد على فرض عقوبات على مرتكبي هذه العمليات تصل إلى حد السجن لمدة ١٥ سنة وغرامة مالية تصل إلى ١,٨مليون دولار[1].

كما تم كذلك إنشاء وحدة لمكافحة غسل الأموال تسمى"وحدة التحريات المالية" يكون من بين مسؤولياتها تلقي البلاغات وتحليلها وإعداد التقارير عن المعاملات والمشبوهة، كما أعلنت المملكة العربية السعودية في ٩ سبتمر٢٠٠٤ أنها ستشكل مؤسسة خاصة لمراقبة توزيع المساهمات الخيرية خارج أراضي المملكة.

**دولة الأمارات العربية المتحدة:** أصدر المصرف المركز الإماراتي تعميماً في سنة ١٩٩٣ إلى البنوك كافة بعدم فتح حسابات سرية أو وهمية، وأصدر تعميماً آخر في سنة ١٩٩٨ إلى المصارف العاملة من أجل رصد أية عمليات مصرفية مشكوك فيها، وفي نوفمبر سنة ٢٠٠٠ أصدر المصرف المركزي نظام إجراءات لمواجهه غسل الأموال يطبق على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتم تأسيس وحدة استخبارات مالية سنة ١٩٩٩ تم تغيير اسمها إلى وحده موجهة تسلل الأموال والحالات المشبوهة سنة ٢٠٠٠، كما صدر القانون الاتحادي الخاص بتجريم غسل الأموال ٢٣ يناير ٢٠٠٢ والذي يشتمل على ٢٥ مادة تتناول مختلف الأحكام الخاصة بالجرائم ومكافحتها، وتعطي للبنك المركزي في الدولة سلطات واسعة لمراقبة عمليات المصارف والتحويلات المالية[2]. وينص القانون على عقوبات مشددة للمتورطين في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات وغرامة مالية تصل إلى ٨٢ ألف دولار، كما يعمل على تشديد مراقبة حسابات المصارف والمؤسسات المالية، كما أصدر رئيس الدولة

---

(1) البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارة الولايات المتحدة في بريطانيا، واشنطن، بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٦٥، ص ٩٤.

(2) هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام – دار التنوير – بيروت، ١٩٨٣، ص ١٥٤.

مرسوماً في شهر يوليو ٢٠٠٤ بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية حدد فيها معنى الإرهاب والعقوبات على ممارسة مثل تلك الأعمال[1].

حـ - **الكويت:** أصدر البنك المركزي تعميماً في مارس ١٩٩٣ يطالب فيه البنك والمؤسسات بتطبيق إجراءات مشددة لمحاربة غسل الأموال كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسل الأموال في سنة ١٩٩٨ والتي تضم في عضويتها البنك المركزي وكافة الوزارات وأجهزة الدول المعينة، وصدر القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والذي ينص على عقوبات للمتورطين في تلك الجرائم تتراوح ما بين الحبس لمده لا تزيد عن ٧ سنوات وغرامة لا تقل عن نصف قيمة الأموال المصادرة محل الجريمة ولا تزيد عن كامل قيمة هذه الأموال فضلاً عن مصادرة الأموال والممتلكات والوسائط المستخدمة.

د- **قطـر:** أصدر مصرف قطر المركزي سنة ١٩٩٤ عدة توصيات وضوابط تتصدى لعمليات غسيل الأموال في المؤسسات المالية والمصرفية في إطار الالتزام بالتوصيات الأربعين للجنة "الفاتف"، كما أصدر تعميمين آخرين عامي ١٩٩٩و ٢٠٠٢ للبنوك ومكاتب الصرافة ومؤسسات التمويل والاستثمار تتضمن ضوابط صارمة للحد من تلك العمليات المشبوهة ومكافحة تمويل الإرهاب، كما تم صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٢، والذي يتكون من ٢١ مادة توضح نظم وإجراءات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال معرفة مصادر أي تحويلات مالية تزيد على ١٠٠ ألف ريال قطري (٢٧,٥ألف دولار)، على تجريم هذه العقوبات بعقوبة تصل إلى الحبس لمدة ٧ سنوات وغرامة مالية تصل إلى ٥٠ ألف ريال (٧,١٣ ألف دولار).

هـ- **عمان:** أصدر المصرف المركزي عدداً من التعميمات إلى كافة المؤسسات المالية والمصرفية منذ سنة ١٩٩١ لمكافحة غسل الأموال من خلال العمل بمقتضى توصيات لجنه (فاتف). كما صدر قانون لمكافحة غسل الأموال في ٢٧ مارس ٢٠٠٢ بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣٤ لسنه ٢٠٠٢ الذي يقع في ٢٢ مادة وجرم هذه العمليات بموجب عقوبات تصل إلى السجن مدة تتراوح بين ٣- ١٠ سنوات وغرامة مالية لا تقل عن ٥ آلاف ريال عماني (١٣ ألف دولار)، هذا إلى جانب إنشاء إدارة عامة للتحريات والتحقيقات الجنائية بشرطة عمان السلطانية[2].

و- **البحرين:** أصدرت مؤسسة نقد البحرين أكثر من ٢٥ تعميماً أرسلتها إلى جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في المملكة منذ سنة ١٩٨٩ تنسجم مع الأسس الدولية لمكافحة غسل الأموال وتوصيات لجنة "بازل" ولجنة "فاتف" تم تشكيل لجنة أمنية – مالية في سنة ١٩٩٣ تضم ممثلين عن وزارة

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، بيروت،٢٠٠٥، ص ٢١٠.

(2) لوران اريك، الوجه الخفي ، المصدر نفسه، ٢١٤.

الداخلية ومؤسسة نقد البحرين لمكافحة الجريمة المنظمة وعمليات غسل الأموال والذي اشتمل على تحديد مسؤوليات المؤسسات المالية والمصرفية في الكشف عن هوية المتعاملين المشبوهين، والاحتفاظ بالسجلات وإرسال تقارير حول العمليات المشتبه بها، ومنع فتح حسابات سرية، وتبادل معلومات بين الجهات المعنية، وتم استحداث اللجنة القومية لسياسية مكافحة غسل الأموال في يونيو ٢٠٠١، والتي تضم أعضاء من وزارات العدل والمالية والتجارة ومؤسسة النقد والبورصة وتتبع وزارة الداخلية، ويتمثل دورها في استلام تقارير للعمليات المشتبه بها وإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها. وبالإضافة إلى ما سبق، قامت المصارف ومؤسسات النقد الخليجية بالتعاون مع جميع الجهات الدولية بتنفيذ الإجراءات المستحدثة على الساحة الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأهمها: ما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧ المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع (اتفاقية فيينا لسنة ١٩٨٨) [1].

**البعد الثاني: تنظيم أنشطة الجمعيات الخيرية**

قامت الجمعيات الخيرية بصفة عامة بدور مهم في تخفيف وطأة المعاناة التي يعيشها ملايين الفقراء والمنكوبين في العالم، ولهذا شجعت العديد من الدول الإسلامية إنشاء المؤسسات والجمعيات الخيرية، بهدف تقديم المساعدات والإغاثة للمحتاجين في الدول الفقيرة وخاصة في الدول الإسلامية، بهدف تحقيق التواصل والتكافل الاجتماعي بين المسلمين. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الجمعيات الخيرية الخليجية قد بلغ نحو ثلاثمائة وستين جمعية يعمل بها نحو ٩٠ ألف شخص معظمهم من المتطوعين، وقد قامت هذه الجمعيات بدور محوري في مساعدة وإغاثة مئات الآلاف من الفقراء والمنكوبين، فعلى سبيل المثال: أنفقت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية السعودية خلال (٢٠٠٠/٢٠٠١) أكثرمن ٣٣,٣ مليون دولار كمساعدات إنسانية تم من خلالها تنفيذ ٩٦٤٤ مشروعاً استفاد منها ٤,٣ مليون فرد في ٩٥ دولة، آسيويه وأفريقية وأوروبية، شملت مجالات الرعاية الاجتماعية والإغاثة العاجلة وبناء المساجد والمشاريع والإنشائية والتنمية البشرية، كما أنشأت جمعية إحياء التراث الكويتية نحو ٤٤١٨ مسجداً و٢٠٧ مركزاً إسلامياً و٥١٥ مدرسة و٥١ داراً لرعاية الأيتام و١٩٣٤ مزرعة، وتكفل الجمعية أكثر من ٢٥ ألف يتيم في مختلف أرجاء العالم وأقامت ٨٣ بناية سكنية و ٤٧ مركزاً صحياً للفقراء في عدد من الدول[2].

---

(1) موردان ميشال بوغنون، أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢١٩.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، ، مصدر سابق، ص ٢٣١.

وقد أضفى العمل الخيري على دول الخليج طابعاً إنسانياً لدى الشعوب المتلقية لمساعداتها الخيرية، ولعبت المساعدات الخيرية التي تقدم من قبل الجمعيات الخيرية دوراً جوهرياً في تحسين معيشة العديد من الأسر المحتاجة، ويبدو عائدها واضحاً في حالة الشعب الفلسطيني[1].

## أزمة الجمعيات الخيرية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة الأميركية الحرب على ما تطلق عليه الإرهاب، في إطار حرب شاملة ليس فقط ضد هؤلاء الذين تعتقد أنهم إرهابيون بل أيضاً ضد كل من له علاقة بهم. حيث واجهت العديد من الجمعيات الخيرية الخليجية اتهامات بدعم الإرهاب، وتعرضت لتجميد أصولها مثل: لجنة دعم الأفغان، التي جمدت واشنطن أصولها المالية في ٩ يناير ٢٠٠٢، وفروع جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية في باكستان وأفغانستان، والمكتبان الصومالي والبوسني لمؤسسة الحرمين الإسلامية السعودية بعد أن حددت الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة هذه الجمعية كمنظمة تدعم الإرهاب في أوائل ديسمبر ٢٠٠١، ومؤسسة الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية التي تعد أكبر مؤسسة خيرية إسلامية في الولايات المتحدة الأميركية والتي جمدت واشنطن أموالها في ديسمبر ٢٠٠١، وكذلك الأمر بالنسبة لصندوق الرشيد، ومؤسسة وفا الإنسانية، وصندوق الرابطة[2].

وأمام الضغوط التي مارستها واشنطن وبعض العواصم الغربية الأخرى على تلك المؤسسات اتخذت الدول الخليجية عدداً من الإجراءات بهدف مراجعة نشاطات الجمعيات الخيرية وإعادة تنظيمها، **وذلك على النحو التالي:**

**أ- السعودية:** شددت المملكة الرقابة على الجمعيات الخيرية لمعرفة طرق استخدام التبرعات التي تحصل عليها ولتحقيق ذلك أنشأت المملكة العربية السعودية وكالة حكومية للإشراف على هذه الجمعيات، وكذلك وحده ماليه استخباراتية للتنسيق بين المسؤولين في الاستخبارات والمسؤولين المصرفيين، ووضعت قواعد صارمة إزاء إرسال المال خارج الدولة، كما أصدرت في شهر مارس ٢٠٠٢ تعميماً يطلب من الجمعيات الخيرية إبلاغ وزارة الخارجية قبل البدء في مشروعاتها خارج المملكة تفاصيل بكافة المشروعات التي تنوي تمويلها أو المساهمة في تمويلها، وبدأت المملكة العربية السعودية بداية من شهر فبراير من السنة نفسها في مراقبة الجمعيات الخيرية لمعرفة طرق استخدام التبرعات التي تحصل

---

(1) وحده البحوث، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العمل الخيري الخليجي، أهدافه وتوائمه مع المتطلبات الدولية الجديدة، مجلة شؤون خليجية العدد٣١ خريف ٢٠٠٢، ص ١٣٦.

(2) د. محمد حسين النجار"تجفيف الينابيع...أزمة الجمعيات الخيرية العربية يعد أحداث ١١ سبتمبر"، مصدر سابق، ص ٣١٩.

عليها[1]، وقد تم إنشاء لجنة حكومية ترعى الشؤون الخيرية وتراقبها وبواسطتها يتم إرسال الاموال والمساعدات للخارج.

**ب- الكويت:** أنشأت مجلساً أعلى لتنظيم عمل جمعيات النفع العام واللجان الخيرية وذلك في أكتوبر ٢٠٠١، والتعاقد مع مكتب محاسبي يتولى مهمة تدقيق الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية وأموال التبرعات، وذلك للتأكد من أنها تذهب لمستحقيها، كما تم تشكيل لجنة برئاسة وزير الداخلية الكويتي وعضوية وزراء الأوقاف والمالية والشؤون الاجتماعية في نفس الشهر اتخذت عدة قرارات، **منها:** إغلاق أية جمعية خيرية وأي فروع لها يثبت أنها غير مرخصة، وجعل وزراء الخارجية القناة الوحيدة لنقل التبرعات إلى الخارج، وتقنين فتح الحسابات المصرفية ذات الصلة بالعمل الخيري، وتحديد سقف أعلى لما يرسل إلى الخارج من أموال الصدقة والزكاة بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٥٠ % من مجموع ما تجمعه اللجان الخيرية[2].

**جـ-الإمارات:** أسست مجلساً إشرافياً تنسيقا لمتابعة أعمال اللجان والجمعيات والمؤسسات الخيرية والدعوية بهدف متابعة سير أعمالها ومن ثم تشديد الرقابة عليها، كما نصت اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال على مراقبة حسابات تلك الجمعيات من خلال وجود سجلات محاسبيه بصفة منتظمة وفق القواعد المحاسبية الدولية المتعارف عليها.

**د- مملكة البحرين:** فرضت مؤسسة نقد البحرين في شهر أكتوبر ٢٠٠١ عدة أنظمة جديدة لمكافحة غسل الأموال كما شرعت مملكة البحرين في تأكيد التدابير التي اتخذتها في السابق لتنظيم عمل المؤسسات والجمعيات الخيرية، وحماية القطاع المصرفي من الضلوع في أيه عمليات مالية مشبوهة، ومنها: الالتزام بالتوصيات الصادرة لفرق العمل المعينة بالتدابير المالية بشأن رصد أي مصادر مالية لـــ"الإرهاب"، تطبيق نظام رقابي وإشرافي جديد خاص بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يلزمها بالتقيد بالفتاوى التي تصدرها هيئة الفتاوى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يلزمها بإنشاء لجنة تدقيق داخلية وإدارة للمخاطر، إصدار تعميم للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق المحلية يتضمن العمل بثلاث توصيات تتمثل في: الإبلاغ عن أية تحويلات مشكوك في علاقتها بـــ "الإرهاب"، والتحويلات الإلكترونية فيما بين البنوك، بالإضافة إلى نظام التحويلات البديلة[3].

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، مصدر سابق،٢٠٠٥، ص٣٢١.

(2) موردان ميشال بوغنون، أميركا التوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، صدر سابق، ٢٠٠٥، ص ٢١٣

(3) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

## التحديات التي تواجه جهود قطع التمويل عن الإرهابيين عبر حصار الجمعيات الخيرية

**اولاً:** رغم أهمية الدعم المالي في عمل الإرهابيين فإن معظم النشاطات الإرهابية لا تتطلب تمويلاً واسعاً فهي تحتاج إلى مال أقل بكثير مما يستعمل في النشاطات الإجرامية الأخرى، كما أنه من الصعب جداً تتبع أثر تدفق أموال الإرهاب، لأنه يتم باستخدام حسابات بأسماء مزورة والمزج بين الأموال المخصصة لأغراض مشروعة وغير مشروعة.

**ثانياً:** إن مصادر أموال بعض الجمعيات الخيرية الخليجية ومحاصرتها سيضعف من الأنشطة الخيرية التي تقوم بها، ويهدد بقاءها وهو ما يتطلب ضرورة إجراء حوار عام بين الجمعيات الخيرية الخليجية وحكومات دول مجلس التعاون بهدف صياغة ميثاق شرف أخلاقي يكون بمثابة المنهاج الحاكم لعمل هذه الجمعيات والمؤسسات، على أن يتضمن ليس فقط الأحجام عن تمويل أية أنشطة أو جماعات يمكن أن تتهم بممارسة الإرهاب، بل أيضا مقاطعة الأعمال التي يمكن أن تأخذ المنحنى السياسي، كما يجب أن يتضمن هذا الميثاق ملحقاً إجرائيا تنشأ بموجبه لجنة تنسيق يتشكل أعضاؤها من بين هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية ومسؤولين حكوميين لتحقيق هذه الأهداف[1].

## ثالثاً: المحور الثقافي

يعد البعد الثقافي من أهم المحاور في إستراتيجية دول مجلس التعاون في محاربة الإرهاب والتطرف، ومن أكثرها إثارة للجدل والنقاش، لأنه يرتبط بإجراء تغييرات صعبة في المحتوى الثقافي الذي اعتاد عليه الناس طيلة عقود طويلة، ولأنه يرتبط، من ناحية أو أخرى بالدين الإسلامي الذي تلتف حوله شعوب هذه الدول وتحيطه بالتقديس والاحترام، الأمر الذي يصعب من فرص التغيير ومبرراته. أن التحرك الخليجي في إطار نشر ثقافة التسامح والحوار، في مواجهة ثقافة التطرف، اعتمد على بعدين أساسيين:

### البعد الأول: تطوير الخطاب الديني

تصاعدت الدعوات الخارجية المطالبة بالتطوير أو بالأدق إصلاح الخطاب الديني في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في ضوء الاتهامات التي وجهت إلى هذا الخطاب بأنه محرض ويدعو للتطرف والعنف، وأنه مسؤول عن انتشار ظاهرة الإرهاب في بعض دول المجلس، حيث

---

(1) خليل أسامة، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٢٩.

كانت جبهة" الخطاب الديني الإسلامي" في المساجد والمدارس والفكر والثقافة والإعلام.. واحدة من الجبهات الرئيسية للحرب ضد الإرهاب.

وقد وجدت هذه الدعوات استجابة سريعة من دول المجلس في ضوء عده اعتبارات، أهمها: أن التجديد في الفكر الإسلامي إنما هو وضرورة وقانون، فبدونه تحدث الفجوة بين الشريعة الإسلامية وبين مقتضيات ومتطلبات الواقع المتغير كما أن المسلمين منذ الاحتكاك العنيف بينهم وبين الغزو الاستعماري الغربي في العصر الحديث، قد استجد لهم باعث جديد على التجديد لخطابهم الديني ولفهمهم للواقع والأحكام، وذلك كرد فعل للغزو الثقافي الذي جاء به هذا الاستعمار.

والواقع أن الخطاب الديني في العالم الإسلامي، ومن ضمنه دول مجلس التعاون الخليجي ليس خطاباً واحداً، وإنما هو عدد من الخطابات يوفر سردها فرصة جيدة لمعرفة حقيقة مقولة تطوير الخطاب الديني السابقة:

**الخطاب الأول: حيث يوجد خطاب الوسطية الإسلامية** الذي تمثل في علم أصول الدين علم الكلام وفي عقيدة الأشعرية... وتمثله في الفكر الحديث والمعاصر مدرسة الأحياء والتجديد الإسلامي، ومؤسسات العلم الإسلامي مثل الأزهر الشريف والجامعات الإسلامية ويتصف هذا الخطاب بعدة معالم رئيسية أهمها أنه يعتمد على "القرآن الكريم والسنة النبوية" كمصدرين أساسيين للعلم والمعرفة.

**الخطاب الثاني** هو الخطاب الصوفي الذي يركز أكثر على خطرات الوجدان، وعلم القلوب، والإلهامات والفيوضات التي تثمرها المجاهدات الروحية، وهو خطاب له أهله العارفون بمقاماته وأحواله والذين يمثلون في هذه الأرض.

**ج- الخطاب الثالث** هو خطاب النصوص الذي ينفر أصحابة من النظر العقلي، فيقفون فقط عند حرفية ظواهر النصوص دون إعمال العقل بالضرورة في مقاصد هذه النصوص وأصحاب هذا الخطاب قلة لا يقاسون بحجم وجمهور خطاب الوسطية الإسلامية، على أن الإعلام الغربي قام في حجم هذا الخطاب كي يرسخه باعتبار أنه هو الظاهرة الأكبر والأوسع انتشار في الدول الإسلامية[1].

**د – الخطاب الرابع هو خطاب الرفض والعنف والتطرف**، وهو خطاب يمثل فصلاً من فصائل فقه وفكر نصوصية الجمود والتقليد الذي استفزه بؤس الواقع الذي يعيشه المسلمون تحت هيمنه الغرب واستبداد النظم الديكتاتورية، فرفض هذا الفصيل طريق الإصلاح واختار طريق العنف والتطرف، وأدار

---

(1) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٦.

ظهره لعامة التدرج في الإصلاح، وتعجل العمل على القفز على السلطة والدولة بالانقلاب بدلاً من مشقة طريق التربية والتوعية وتهيئة المجتمعات الإسلامية بإعادة صياغة إنسانها صياغة إسلامية تستكمل إسلامية سجايا وشمائل هذا الإنسان، وهو الطريق الشاق والطويل والمضمون للتغيير الذي مثل ويمثل منهاج الإسلام في أي تغيير[1].

ويظهر هذا الخطاب في استغلال بعض خطباء المساجد ورجال الدين ممن يؤمنون به، وهم الأكثر نشاطاً وتأثيراً من غيرهم في دول مجلس التعاون وفي سائر البلاد الإسلامية، لأنهم يقدمون خطاباً مثيراً ومختلفاً يجذب العامة والساخطين على أوضاع بلادهم وأوضاع بلاد المسلمين، في الترويج لأفكار متطرفة تعرقل لأي خطوات تنموية واستغلال الأحداث المحلية والإقليمية والدولية كحربي العراق وأفغانستان وما يحدث في فلسطين والشيشان وغيرها كوسيلة لتأليب الشعوب وجذب الشباب تحت دعاوى" الجهاد" ونصرة المسلمين والإسلام، مما ساهم في انتشار الجماعات المتطرفة وتغلغلها في المجتمع الخليجي وقيامها بأعمال إرهابية تهدد أمن هذه الدول[2].

وقد دفعت هذه الأوضاع إلى الإدراك المتزايد من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية إعادة تأهيل الخطباء قبل ممارسة مهام الدعوة. فمثلاً، قامت المملكة العربية السعودية بإجراءات حاسمة من أجل مواجهة الفكر المتطرف لبعض الخطباء والأئمة في إطار حربها ضد الإرهاب، وكان أبرزها إقالة نحو ٩٠٠ إمام وداعية بسبب قصورهم في أداء مهامهم وقيامهم بالترويج للأفكار المتطرفة، كما أوقفت المملكة العربية السعودية في سنة ٢٠٠٣ نحو ١٣٥٧ مسؤولا دينياً عن العمل وطلبت منهم حضور دورات تدريبية في إطار برنامج وضعته وزارة الشؤون الإسلامية لتحسين أدائهم، وهو نفس ما قامت به دول المجلس التي شددت إجراءاتها في هذا الإطار وأكدت على دور المسجد في نشر الثقافة القائمة على نهج الاعتدال والوسطية ومنع استغلال المساجد في أي أنشطة وممارسات تروج لأفكار متطرفة وتحمل تأثيراً سلبياً على عقول النشء وتخالف أهداف ورسالة المسجد.

ورغم أن الجهود التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الشأن كان لها نتائجها الإيجابية في الحد من لغة التطرف التي كانت سمه قطاع من الدعاة، وحرمت الجماعات المتطرفة من استخدام (المساجد) لنشر أفكارها المتطرفة، فإنها تثير عدة قضايا لعل أهمها:

أنها تركت انطباعاً لدى قطاعات من الرأي العام بخضوع الحكومات إلى ضغوط خارجية في هذا الشأن.

---

(1) المصدر السابق، ص ٣٣١.

(2) بيزن أيزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١١٣.

إن تأهيل الأئمة وخطباء المساجد ومنع المتطرفين منهم لن يجدي في تخفيض مستويات العنف ولن يغلق دائرة أمام الجماعات المتطرفة في المستقبل المنظور، لأن هؤلاء يعتمدون على وقائع حية تجسد ما يتعرض له الإسلام والمسلمون من اضطهاد وتشويه، ولذلك فإن إيجاد تسوية عادلة وسريعة لقضايا الأمة الإسلامية يعد هو الضمان لتجاوب الرأي العام مع الدعاة المعتدلين، والنفور من الدعاة المتطرفين.

إن المطلوب في إطار تجديد الخطاب الديني ليس هو الخضوع لخطة مطالب يحاول أن يفترضها الخارج لا تتفق مع الهوية الثقافية للدول الخليجية وتؤدي إلى تفريغ خطاب الدعوة من مضمونه تماماً لصالح خطاب إنشائي ساذج لا يقتنع أحداً بل المطلوب هو بلورة خطاب ديني جديد يضمن حماية الهوية الثقافية التي تتشكل – بالأساس– من مبادئ الإسلام، وليس التخلي عن ثوابت الدين الذي يحمي المسلمين من الانزلاق إلى هاوية الخراب[1].

## البعد الثاني: إصلاح التعليم وبخاصة التعليم الديني

تعد هذه القضية من أهم القضايا ذات الصلة بمكافحة الإرهاب في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لعدة أسباب وهي:

**الأول:** إن التعليم وإصلاحه لم يعد قضية ذات علاقة بالتنمية فحسب بل أصبح أيضاً يشكل هاجساً أمنياً في الدول العربية والإسلامية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي تم بعدها ربط التعليم بقضايا الأمن الدولي، حيث ترتكز الإستراتيجية الأميركية المعلنة منذ هذه الأحداث على ضرورة إجراء تغيير واسع في البيئة الثقافية والتعليمية لتغيير العقول والأفكار وهو ما يظهر في الدعوات الأميركية المتعاقبة لإصلاح التعليم والتحذير من التعليم الديني مثل دعوة وزير الدفاع الأميركي"دونالد رامسفيلد" في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ضرورة إحداث تغيير سياسي يركز على"حرب الأفكار وكسب العقول والقلوب"، وتحذيره من خطر المدارس الدينية في العالمين العربي والإسلامي بدعوى أنها "تقوم بتجنيد الشباب المتشددين".

كما كان إصلاح التعليم إحدى ركائز مبادرة "كولن باول" وزير الخارجية الأميركي السابق لتعزيز الديمقراطية والشراكة في الشرق الأوسط والتي طرحها نهاية سنة ٢٠٠٢، حيث تضمنت الدعوة إلى: إحداث إصلاح تعليمي شامل، والتأكيد على برامج تعليم الفتيات باعتبارها أساساً لتحسن جميع مؤشرات التنمية الأخرى، وتوفير مناهج دراسية وتوسيع فرص التعليم المتاحة أمام النساء.

---

(1) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٧.

**الثاني** هو المشاكل العديدة التي تواجه العملية التعليمية في الدول العربية والخليجية والتي يأتي في مقدمتها ظاهرة الأمية التي تشهد أعلى المعدلات في العالم، فقد حذرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو) من خطورة استمرار تفشي ظاهرة الأمية في الدول العربية والخليجية على حد سواء، فضلاً من عدم مواكبة التعليم في معظم الدول الخليجية للثورة التكنولوجية والمعرفية مما أدى إلى وجود فجوة رقمية هائلة بين هذه الدول والدول المتقدمة من ناحية، وتخلفها عن الركب الحضاري العالمي من ناحية أخرى[1].

من هذا المنطلق فأن إصلاح التعليم في إطاره الشامل (العام والديني) يواجهه المشاكل التي تقف في وجه العملية التعليمية في دول مجلس التعاون يمثل ضرورة وطنية بكل المقاييس بشرط أن ترتكز عملية تطوير المناهج (العامة والدينية) على تنقيتها من الشوائب التي تتعارض مع صحيح الدين، وعلى جعلها أكثر مرونة لمواكبة احتياجات التنمية و سوق العمل، والتركيز على المناهج التي تدعم ذلك مثل الحاسبات والمعلومات والرياضيات، حتى تكون مخرجات التعليم موجهة إلى عملية التنمية واستخدام التقنيات الحديثة ذات الجدوى الاقتصادية في التعليم، وإعطاء أولوية لإصلاح التعليم الفني وأنظمة التدريب المهني[2].

وبصفة عامة فإن مسألة إعادة النظر في بعض المقررات الدينية سواء في التعليم العام أو التعليم الديني في دول مجلس التعاون الخليجي بزعم أنها تحض على العنف والكراهية يجب التوقف عندها، وذلك لاعتبارات عديدة **أهمها**:

أنه لا يوجد في مناهج التعليم الخليجية ما يحض على العنف والكراهية، فالمواد التي يزعم أنها تحض على التطرف تحتاج إلى إعادة شرحها وتفسيرها الصحيح، وتوصيلها إلى الغرب ومخاطبته بلغته، لأن المشكلة تتلخص في عدم وجود خطاب عربي أو إسلامي موحد يوضح وجهة النظر الصحيحة للإسلام، وفي المقابل ينشط الإعلام الموالي للصهيونية في تشويه صورة الإسلام وربطة دائماً بالجماعات الأصولية المتشددة[3].

أنه مهما كانت دوافع إصلاح المناهج التعليمية التي ترفعها الولايات المتحدة الأميركية فلا يمكن فصلها عن التحول الإيديولوجي في السياسة الأميركية تجاه العالمين العربي والإسلامي، والتي تهدف إلى

---

(1) اندريه هانيال وجيرار دي بوميج وميكلوس مولنار، سكيلوجية التعصب، مصدر سابق، ص ٣٣٩.

(2) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣١٨.

(3) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٨٨.

تطويعهما للهيمنة الثقافية الغربية، ذلك أن النظرة الأميركية التي رسمتها مخيلة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، تقوم على افتراض أن التعليم الديني المتبع في أغلب البلدان العربية خصوصاً المملكة العربية السعودية أصبح مصدر خطر على الأمن والسلام الدوليين، بدعوى أنه ينتج أجيالاً متطرفة في التفكير والتوجهات، ويؤسس لثقافة العداء لغير المسلمين، وبالتالي فإن الحديث عن ضرورة تطوير مناهج التعليم في العالمين العربي والإسلامي يهدف إلى تقليص مساحة التربية الدينية في المدارس، والاقتصار على طرح الدين – كما هو الحال في الغرب– كممارسة شخصية وتجربة ذاتية بعيدة عن الواقع وغير مرتبطة بالتطور الاجتماعي والإنساني (الدين المدني – العلمانية)، وهو أمر لا يمكن القيام به عندما يكون الحديث مرتبطاً بالإسلام حيث انه يتطلب من أتباعه قراءته بوعي بهدف التطبيق وليس بهدف الإطلاع المجرد. فلإسلام "دين ودولة" من وجهة نظر المسلمين، إلا أنه لا يجب أن يفهم من ذلك ان أحدهما يطغى على الآخر، فالدين الإسلامي دين وسطية في الأساس بعيداً عن الاتهامات التي يحاولون إلصاقها به وهو منها براء [1].

## قائمة بالمعاهدات الدولية المتعلقة بظاهرة الإرهاب، والتي وقعت عليها دول المجلس قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر

اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات الموقعة بتاريخ سبتمبر ١٩٦٣.

اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٠.

اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١، والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال أيضاً في ٢٤ فبراير ١٩٨٨.

اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون،والمعاقبة عليها المعتمدة في نيويورك في ١٤ سبتمبر ١٩٧٣.

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعتمدة في فيينا في ٣٠ مارس ١٩٨٠.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في سنة ١٩٨٣، والتي نصت أيضاً على منع أعمال القرصنة البحرية.

---

(1) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مصدر سابق، ص ٢١٦.

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية الموقعة في روما في ١٠ مارس ١٩٨٨.

الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩[1].

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تجاوبت دول المجلس مع كافة القرارات التي أصدرت عن الأمم المتحدة الصادرة عقب الأحداث، وفي مقدمتها القراران الدوليان ١٣٨٦و ١٣٧٣ الصادران في شهر سبتمبر من سنة ٢٠٠١ واللذان وضعا إستراتيجية دولية متكاملة لمكافحة الإرهاب تقوم على آليات وقواعد جديدة، منها: تجميد كل الأرصدة المالية لكل الجماعات المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية، وإلزام كل الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمحاربة الإرهاب من بينها تبادل المعلومات الاستخباراتية، والامتناع عن توفير أي دعم فعلي أو ضمني لكيانات أو أشخاص يتورطون في أعمال إرهابية[2] .

---

(1) الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأميركية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢، ص ٢١١.

(2) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

## المحور السادس: مواجهة الإرهاب بدول مجلس التعاون الخليجي رؤية أستشرافية

في سياق التطورات المتسارعة التي تمر بها كل من المجتمعات والنظم السياسية في دول مجلس التعاون خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من حرب أمريكية على حركة طالبان وتنظيم القاعدة وسقوط أفغانستان في نوفمبر ٢٠٠١ .. فان النشاط الديني والدعوي- غير الرسمي- في دول مجلس التعاون الخليجي شهد تغيرات كثيرة ومعقدة داخل جماعته، ففي معسكر السلفيين المتشددين تحول البعض إلى الوسطية والاعتدال والانفتاح على أفكار أخرى والتحرر اجتماعياً تماشياً مع التغير في المواقف والسياسات الرسمية لحكومات دول المجلس واستجابة لدعوات الإصلاح ومبادرات المصالحة التي أطلقتها.

وقد زاد بعض الإصلاحيين الإسلاميين من وتيرة الاعتدال إلى حد الإعلان مجاهرة عن نبذ العنف والمواجهات المسلحة، والإقدام على تقارب مدروس مع الليبراليين والتيارات الأخرى، في حين تراجع البعض الآخر وخاصة في السعودية، عن عدد من مواقفهم المعتدلة واتجهوا إلى السلفية الجهادية المتشددة التي وجدت ضالتها في الشباب العائد من أفغانستان الذي أخذ يحمل أفكارهم ويتبنى توجهاتهم.

حيث يشير تعدد المواجهات والصدامات الدموية بين السلطات الأمنية والشباب المسلح الذي تأثر بأفكار القاعدة و"المجاهدين" السابقين ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان إلى عدة أمور[1]، من أهمها: عدم توقع حكومات دول مجلس التعاون أن ينتقل العنف المسلح مع هؤلاء الشباب العائد من أفغانستان وبيشاور إلى الأراضي الخليجية، وعدم توافر معلومات كثيرة لدى السلطات الأمنية عن شبكات وخلايا هؤلاء الشباب. ويشار في هذا السياق إلى أن معظم هذه الخلايا والشبكات العنفية تنضوي تحت راية "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية" أو تتوصل معه بأشكال معينة، وأن هناك ثلاثة أطوار لمقاتلي تنظيم القاعدة، أولها من شاركوا في القتال إبان الحرب الأفغانية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى المشاركة في معسكرات تدريب تنظيم القاعدة – خاصة أفغانستان – بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، ثم من تم تجنيدهم وتدريبهم من قبل القادة سلفيين الذكر على الأراضي الخليجية[2].

ويبدو ان التنظيم مرن للغاية؛ حيث يضم خلايا قد لا يزيد عدد عناصر أكبر واحدة فيها عن ١٥ عضواً، ولكن السمة المشتركة التي تميزهم والتي تعد أيضا مدخلاً مهماً لفهم هذا التنظيم هي التجربة الأفغانية المشتركة، سواء كـــ "مجاهدين" ضد النفوذ السوفييتي أو متطوعين في معسكرات التدريب؛ إذا رسخت فيهم هذه التجربة نزوعاً أيديولوجيا مشتركاً وثقافة عسكرية وخبرة فنية. هذا فضلاً عن أن غالبية أفراد المجموعات؛ الخلايا المسلحة ممن حصلوا على مستوى تعليمي متواضع، حيث تشير الدلائل إلى أن

---

(1) اندريه هانيال وجيرار دي بوميج وميكلوس مولنار، سكيلوجية التعصب، مصدر سابق، ص ٢٦٧.

(2) د.الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤٥.

معظمهم تركوا المدارس بين سن الخامسة عشرة والعشرين، وقليلا منهم يحمل شهادات جامعية، وكان ترك المدرسة أحيانا بفعل قناعة عقائدية أو ضغوط اجتماعية وليس لأسباب تتعلق بضعف القدرة على التحصيل، وهم لا تزيد أعمارهم في الغالب عن الثلاثين. ومن حيث التوزيع الجغرافي، فقد دلت المؤشرات من واقع من اعتقلوا أو قتلوا في المواجهات مع قوات الشرطة سواء في السعودية أو الكويت على أنهم لا ينتمون إلى بلد بعينها بل يضمون جنسيات عديدة في القطر الواحد، سعودية وكويتية ويمنية.

وفضلاً عن مرونة التنظيم فإن لا يتوافر له قلب تنظيمي عابر للحدود الخليجية يوحد ويوجه خلاياه؛ إذ أفادت النشرات والبيانات الصادرة عن الخلايا على مواقع الإنترنت وجود قادة محليين لخلية أو جماعة محددة وأنه بعد مقتل القائد يتم تعيين آخر محله على أساس الخلية أو المجموعة، وتوزعت الخلايا بين أسماء عديدة مثل مجموعة "الشهيد عبدالعزيز المقرن" و"ألوية الحرمين" و"سرية الفلوجة" و"سرية القدس" في السعودية، وفي الكويت أعلنت جماعتان عن اسميها وهما: "مجاهدو الكويت" و"كتائب أسود الجزيرة". على أن ذلك لاينفي وجود ترابط بين هذه الخلايا عبر مواقع الإنترنت أو الاتصالاًت أو الإصدارات التي تنشرها مثل مجلات "صوت الجهاد" و"معسكر البتار" ومجلة نسائية هي "الخنساء"[1].

كما يوجد سعوديون ضمن خلايا تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في الخلايا الكويتية، حيث يتمتعون بنفوذ مؤثر من حيث القيادة والتجنيد والتمويل بحكم العلاقة الوثيقة جغرافيا وسياسياً بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه لوحظ سعي خلايا معينة في السعودية إلى إظهار دعمها لخلايا أخرى في الكويت، ومن ذلك البيان الذي بثته مجموعة سعودية تطلق على نفسها" كتائب الشهيد عبدالعزيز المقرن" القائد الثالث المفترض للتنظيم الذي قتل في يونيو ٢٠٠٤، على أحد مواقع الإنترنت تدعم فيه الخلية المحاصرة من قبل قوات الأمن الكويتية في يناير ٢٠٠٥[2].

ومن الملاحظ أن معظم هذه الخلايا تعلن عن أن الهدف من عملياتها المسلحة والعنيفة هو النفوذ العسكري والدبلوماسي الأميركي والبريطاني بالأساس في شبه الجزيرة العربية وفي مواقع صناعة النفط على غرار ما حدث من هجوم مسلح على شركة سويسرية تعمل في صناعة البترول في ينبع، ومن ثم فهي تعلن أن هدفها هو" العدو البعيد" أي الولايات المتحدة الأميركية وليس"العدو القريب" أو نظم الحكم الخليجية. وقد وصل الأمر إلى حد أن وجهت هذه الخلايا إدانة لهجمات قامت بها خلايا أخرى محدودة على أهداف حكومية، فعندما نسبت" ألوية الحرمين" لنفسها الهجوم الذي وقع على مبنى إدارة السير وسط

---

(1) المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(2) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢١٨.

الرياض بسيارة ملغومة في أبريل ٢٠٠٤، أصدر"عبدالعزيز المقرن" بياناً أنكر فيه هذا الهجوم وأكد مجدداً على أن هدف تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية هو ما سماه" اليهود والأميركيين والصليبين عموماً"[1].

ومن الجدير بالذكر أن هذه المجموعات من الشباب تجمعها مشكلات ثقافية ناجمة عن الصدمة من التغير الاجتماعي والمؤثرات الإقليمية والدولية، ومن التأثر المباشر بهذه المؤثرات خصوصاً بعد أن وجدوها تنتقل إلى بلادهم وتتراءى أمامهم، إلى جانب مشكلات البطالة وصعوبة التكيف مع المجتمع الحضري وزوال الحرف التقليدية. يضاف إلى ذلك ما جد على الساحة الإقليمية والدولية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وضرب أفغانستان والإطاحة بحركة طالبان وغزو واحتلال العراق في إطار المحاولة الأميركية الهادفة إلى إعادة صياغة هوية جديدة للمجتمعات العربية والإسلامية مختلطة وغامضة تفتقد أسسها وجذورها الثقافية والتاريخية لصالح هوية شرق أوسطية تحت عنوان"الشرق الأوسط الكبير"[2]. ومن هنا، فإن مستقبل نجاح استراتيجيات مواجهة الإرهاب والتطرف والإصلاح يتوقف على التمكن من إدراك أن المشكلة بالأساس هي ثقافة اجتماعية تكيفيه أي تتصل بالقدرة على التكيف واعتباراته الدقيقة والحساسة[3].

## أولاً: تقييم استراتيجيات مواجهة الإرهاب

في مواجهة هذا العنف والتطرف، قامت دول الخليج وخصوصاً السعودية والكويت بتطبيق حزمة متنامية ومتنوعة من السياسات، وفي الوقت نفسه اتجهت الجماعات الإصلاحية والوسطية إلى التحرك عبر عدة سبل منها إدانة الإرهاب والعمليات المسلحة ضد الأهداف الغربية والمحلية الرسمية، لأنها تتسبب في ضحايا عديد من الأبرياء، كذلك فقد سعت إلى زيادة أنشطتها الدعوية وعلى مواقع الانترنت، وقام الكثيرون بمراجعة بعض الأفكار التي كانت متصادمة مع الحكومات لصالح توجه أكثر تصالحيه سياسياً، خاصة بعد إطلاق سراحهم من السجون في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين[4].

وقد وجه بعض الإصلاحيين الاجتماعيين النقد لوجهة النظر الجهادية العنفية التي تبنوها في السابق، واعتبروا أنفسهم قادرين على إحداث توازن مع نفوذ المؤسسة الوهابية في السعودية أو على الأقل إمكان العمل على منعها من تحدي الحكومة. وفي مجال الإصلاح السياسي، يتفق هؤلاء الإصلاحيون مع

---

(1) ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٨٩، ص ١٤٢.

(2) د. مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة، ١٩٩٦ ، ص ٩٤.

(3) المصدر نفسه، ١٠٢.

(4) ريتشارد هرير دكامجيان، الصدر السابق، ص ١٧١.

وجهة النظر التي تأخذ بها حكومات الخليج على أهمية التدرج في عملية التطور الديمقراطي والتغيير السياسي، حيث يسود اعتقاد بأن التغيير السريع قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية وسياسية سلبية على بنية مجتمعات توصف بأنها هشة اجتماعياً ولا تزال في طور التشكيل كمنظومة حديثة لا سيما وأن التوجهات والانتماءات القبلية التي تحكم العلاقات والتصرفات لا تزال قوية، كما أن القبلية السياسية تلعب دور مؤثراً في إدارة علاقة الدولة – المجتمع، وفيما يتصل بعلاقات وروابط وتجمعات السياسة والنفع العام ببعضها البعض[1].

إن محاولة استشراف استراتيجيات مواجهة الإرهاب ومواصلة الإصلاح الاجتماعي والسياسي ينبغي أن تضع في اعتبارها ضرورية التوازن الدقيق بين تيارات المحافظة والتجديد وأن تطوير هذا التوازن أو نقله خطوات إلى الأمام لا يجب أن يكون مستفزاً إلى درجة كبيرة لاتجاهات وفئات معينة من المجتمع قد يفضي بها الإصلاح المتسارع اجتماعياً ودينياً على وجه الخصوص إلى الانتكاسة والمقاومة. ومن هنا يمكن القول إن استراتيجيات المواجهة مع الإرهاب والإصلاح يجب أن تمضي قدماً في تدعيم التفاهم الذي تحقق بين الإصلاحيين السياسيين والإسلاميين من جهة وبين الليبراليين من جهة أخرى.

ولربما كان هذا المدخل في مجال مكافحة الإرهاب ودعم الإصلاح يعد أفضل المداخل وأكثرها فعالية من المدخل الأمني مع ضرورته. ففي سنة ٢٠٠٢ حدث تقارب في السعودية بين عناصر من"جماعة الصحوة" و"ليبراليين وإسلاميين شيعة"؛ حيث قام بعض الإصلاحيين بتغيير أفكارهم المتزمتة مثل"عبدالله الحمد" و"عبدالعزيز القاسم" – بعد خروجهم من السجن بين عامي ١٩٩٥و ١٩٩٧ – من خلال العمل على تطوير رؤى إسلامية أكثر تقدمية تستند إلى المجتمع المدني والمشاركة الشعبية والديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية. وسعوا في ظل محاولتهم التوفيق بين السادة الشعبية واحترام الشريعة إلى إدخال إصلاحات دينية لتخفيف بعض المطالب الوهابية الأكثر تشددا وإتاحة المجال للتفسير، إلى جانب تأييدهم الإصلاح الاجتماعي، ولكن مع الإبقاء على نوع المحافظة الاجتماعية خصوصاً ما يتصل بقضايا المرأة. وصار هؤلاء يقتربون بشكل أو بآخر من الإصلاحيين غير المتزمتين من الأصل مثل "سفر الحوالي"، و"سلمان العودة"[2].

والواقع أن هذا التقارب حدث بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بشهور عندما شارك إسلاميون إصلاحيون مع ليبراليين وذوي أفكار مدنية في إصدار بيان بعنوان "كيف يسعنا التعايش؟" في مايو ٢٠٠٢ رداً على البيان الصادر عن مفكرين وأكاديميين أمريكيين دافعوا فيه عن سياسة حكومتهم في الشرق

---

(1) المصدر السابق، ص ٢٨٠.

(2) د. الموصللي أحمد، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مصدر سابق، ص ٢٢٦.

الأوسط والحرب ضد طالبان وغزو العراق، تحت مسمى "تغيير النظام العراقي لتشجيع القيم الديمقراطية في المنطقة والعمل على تحرر المجتمع المدني"[1].

هذا التقارب حدث بين مصلحين سياسيين إسلاميين سنة وليبراليين مثل محمد سعيد الطيب ومتروك الفالح إلى جانب ناشطين شيعة مثل جعفر الشايب، وحدث أن تقدمت هذه المجموعة بعريضة رفعت للسلطات في يناير ٢٠٠٣ تضمنت عدداً من المطالب بإصلاحات تنحوا إلى تحول سياسي تدريجي في إطار الشريعة الإسلامية والحكم الملكي من قبل إقامة ملكية دستورية وترسيخ حكم القانون وبرلمان منتخب ومجتمع مدني مؤثر، واحترام حقوق الإنسان وإنهاء التمييز وخاصة بحق الشيعة. ومن الملاحظ أن مقدمي العريضة حاولوا المحافظة على توازن دقيق بأن حددوا مطالبهم بعناية وحرص وفي إطار ديني بداية من إشارات متكررة لنصوص من القرآن إلى ضرورة التأكيد على التزام هذه الإصلاحات خط الشريعة[2].

ومن جانب الدولة السعودية، فقد أظهرت قدراً ملموساً من المرونة والتفهم، ففي يناير ٢٠٠٣ تقابل"الأمير عبدالله" ولي العهد آنذاك مع موقعي العريضة لمعرفة وجهة نظرهم حول الاعتدال السياسي. وبعد اللقاء رعى الأمير عبدالله" الملم الحالي مؤتمر الحوار الوطني" الذي عقد عدة دورات بدءاً من مايو ٢٠٠٣ وما بعده، بهدف الرغبة في إشراك قطاعات من المجتمع المدني في القرار السياسي وفي الحكم، وكان ذلك الأمر يتم في إطار توازنات دقيقة وحساسة وتباين في توجهات عناصر الأسرة المالكة. وقد رحب ولي العهد السعودي آنذاك بالتقارب بين الإسلاميين والمعتدلين والليبراليين[3].

في هذا الإطار، يمكن القول إنه من الضروري ولضمان استمرار المكاسب التي تجنيها الحكومات الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً من هذا التقارب بين الإسلاميين المعتدلين والإصلاحيين والليبراليين وتطور المجتمع المدني، المضي في دفع وتيرة الإصلاح السياسي وذلك باستكمال الانتخابات المحلية في بقية أنحاء المملكة في أقرب فترة ممكنة مع الابتعاد عن المعالجة الأمنية للتعامل مع هؤلاء الفرقاء، ويقتضي ذلك التوصل إلى تفاهم بين الحكومة على خطوط عامة للإصلاح وخطوات مرحلية لتحقيقه، خاصة وأن بطء وتيرة الإصلاح دفع بالموقعين على العريضة سالفة الذكر إلى رفع وثيقة أخرى في ديسمبر ٢٠٠٣ طالبوا فيها بتنظيم عملية لصياغة دستور والعمل به خلال ثلاث سنوات، مما أدى إلى رد عنيف من جانب أجهزة الأمن في صورة اعتقالات واستدعاءات. وفي مارس ٢٠٠٤ سعى الوسطيين

---

(1) د. مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية ، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

(2) اندريه هانيال وجيرار دي بوميج وميكلوس مولنار، سكيلوجية التعصب، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(3) د. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مدبولي، ١٩٩٩، ص ٧٨.

الإصلاحيون إلى تأسيس منظمة حقوق إنسان مستقلة مما أثار تخوف السلطات من أن يتحول الأمر إلى الإقدام على تأسيس حزب سياسي، ونجم عن ذلك اعتقال ثلاثة من الناشطين الإصلاحيين.

وتبرز هنا أيضاً ضرورة أن تمضي الحكومات في سياسة تشجيع أنشطة وأفكار بعض قادة جماعة الصحوة الذين خففوا من حدة تشددهم السابق عقب إطلاق سراحهم من السجون أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وذلك للدور المهم الذي يؤديه هؤلاء في تخفيف تشدد الشباب والحوار معهم بغرض إبعادهم عن التطرف وحمل السلاح. وهذه السياسة كانت لها آثار إيجابية مثل الذي قام به"الشيخ عائض القرني" الذي اضطلع بدور رسمي في اللقاء مع ثلاثة من الوعاظ المتشددين، هم: "ناصر الفهد" "علي الخضير" و "أحمد الخالدي"، وأقنعهم بالتراجع عن تشددهم على شاشة التلفاز الرسمي، لا سما فتواهم التي كانت تحث المواطنين على عدم مساعدة السلطات في القبض على مجموعات الخلايا المطاردة، إلى جانب قيامهم بسحب اتهامهم للحكومة بالردة عن الإسلام[1].

واتصالاً مع هذا الموضوع، تبرز أهمية قيام الحكومة بتوفير البيئة الملائمة المشجعة لنشاطات مصلحين آخرين من الشخصيات العامة البارزة مثل "الشيخ سلمان العودة" الذي حافظ على مسافة بينه وبين الحكم، ولكنه اهتم بجهود الأخير في ميدان الانفتاح على قوى المجتمع المدني، وقد نشط "العودة" في بث أفكاره الإصلاحية المعتدلة على الشاشات الفضائية بالذات. وكان قد أدان هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في أكتوبر من نفس السنة، وشارك في صيانة والتوقيع على البيان الشهير سالف الذكر تحت عنوان: "كيف يسعنا التعايش؟"، ويشاركه في الصعود والنفوذ "الشيخ سفر الحوالي". وقد شارك "العودة" إلى جانب الآخرين في مؤتمر الحوار الوطني الذي رعاه الأمير"عبدالله" ولي العهد آنذاك، في حين امتنع الحوالي[2].

## ثانياً: معوقات الإصلاح الاجتماعي

ربما لا نبالغ إذا قلنا إن تحقيق قدر طيب من الإصلاحات مع مراعاة التوازنات الدقيقة في البلد الأكبر وهو السعودية من شأنه أن يضمن قدراً أكبر من الاستقرار والتطور في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تخفيف حدة التوتر وانتفاء بعض أسباب اللجوء للسلاح من قبل خلايا المتشددين، خاصة وأن عدداً من الشباب السعودي ينشط ضمن المجموعات المسلحة في الكويت أوفي فصائل المقاومة العراقية.

---

(1) اندريه هانيال وجيرار دي بوميج وميكلوس مولنار، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

(2) حرب أسامة الغزالي، الإستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأميركية والعرب: تحرير مجموعة مؤلفين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢٠٠٦، ص ١٨٧.

## ثالثاً: مقتضيات استراتيجية الإصلاح الاجتماعي وتعقيدات البيئة المجتمعية

إن قراءة متأملة وتحليلاً معمقاً للأوضاع المجتمعية في البلدان الخليجية لا سيما المحافظة منها تشير إلى وجود صعوبات تواجه جهود الإصلاح في البيئة الاجتماعية بالذات ربما أكثر مما هي الحال في البيئة السياسية والقانونية[1]. ومن هنا من المهم أن تأخذ استراتيجيات الإصلاح ومواجهة الإرهاب في اعتبارها تعقيدات المناخ الاجتماعي المحافظ من زاوية العمل على أحداث توازن دقيق بين عدم الركون إلى الجمود وبين وتيرة التغير السريع اجتماعياً. إذ يبدو أن عدداً ليس بالقليل من وعاظ جماعة الصحوة الذين طوروا موقفهم باتجاه المطالبة بإصلاحات سياسية ولكن مع تجنب مسببات الدخول في مواجهات مع الحكومات بعدم إثارة قضايا معينة مثل الفساد ومخصصات الأسرة الحاكمة، ظلوا حريصين، فيما يبدو، على مقاومة الضغوط من أجل إدخال إصلاحات اجتماعية واسعة النطاق. ويظهر على الجانب الآخر إصلاحيون اجتماعيون، ولكنهم يعارضون انفتاحاً سياسياً سريعا، ويدعو هؤلاء إلى الحاجة لضبط وإصلاح الوهابية وقد وجدوا أنصاراً لهم في هذا المسعى في أوساط المحافل الفكرية في الرياض بل وعدد من أفراد العائلة المالكة أيضاً، لكن خصومهم في المؤسسة الدينية وكثيراً من عناصر جماعة الصحوة يتمتعون بنفوذ مماثل[2].

فقد عبر هؤلاء عن تبرمهم من ظهور نساء سعوديات من قيادات العمل المدني أو عالم الأعمال الخاص علناً ودون التزام بالرأي الشرعي (النقاب) كما يراه هؤلاء في مؤتمر لسيدات الأعمال عقد بجدة في فبراير سنة ٢٠٠٤. وبرزت في المؤتمر نساء ناشطات مثل المصورة الفوتوغرافية "ريم الفيصل" وسيدة الأعمال الثرية "لبنة عليان" واللاتي خطفن الأضواء بمظهرهن وكلماتهن الداعية بصراحة إلى التغيير، وكان الخطاب الذي ألقته "عليان" ونقلته شبكات التلفاز في مختلف ربوع البلاد قد شدد على الحاجة للتغيير؛ إذ قالت: "إن شئنا أن نتقدم في المملكة العربية السعودية، فليس لنا من خيار آخر سوى أن ندفع بالتقدم بكل ما أوتينا من قوة".

ورغم أن هذا الأمر – وهو حصول النساء على حقوقهن الاجتماعية ودخولهن مجالات جديدة للعمل كانت محظورة عليهن كقيادة السيارة، إلى جانب الحريات المدنية والسياسية حيث وعدت الحكومة السعودية بحصول النساء على حق الانتخاب خلال الأربع سنوات القادمة اعتباراً من سنة ٢٠٠٤ – سوف يتحقق بالتأكيد في ضوء أن عجلة التطور لا يمكن أن تتوقف أو تنتكس، إلا أنه يفرض على الحكومة انتهاج حزمة من السياسات والأفكار التي تحاول التوفيق بين اندفاع التطور باتجاه حصول المرأة على

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، مصدر سابق،٢٠٠٥، ص ٣٤٤.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، مصدر سابق، ٢٠٠٥، ص ٢١٩.

حقوقها الاجتماعية والمدنية والسياسية وعدم الإخلال جذرياً بتوازن دقيق وهش في الواقع، وبوضع تاريخي لم يكن من السهل حتى الاقتراب منه منذ سنوات قليلة[1].

ومن جانب آخر، ورداً على توصية المؤتمر الثاني للحوار الوطني بتحديث المناهج التعليمية من أجل"ضمان بث روح التسامح والاعتدال وتطوير القدرات الإدراكية"، بادر ١٥٦ داعية دينياً منهم قضاة وأساتذة جامعات من جماعة الصحوة، بإصدار بيان نددوا فيه بهذا المقترح. هذا فضلاً عن ردود فعل غير متفقة لهؤلاء رداً على ما صدر عن المؤتمر الثالث للحوار الوطني والذي كرس لقضايا المرأة؛ حيث أصدروا تحذيرات متكررة، وفوق ذلك ظهرت مجموعة من النساء ذوات التوجه الإسلامي المحافظ وهن مقربات من وعاظ جماعة الصحوة وأبرزهن "نورة السعد" واللواتي دافعن عن الحجاب والفصل بين الجنسين. بيد أنه لوحظ أن بعض الشخصيات الإصلاحية اتخذت موقفاً وسطاً مثل الشيخ "سلمان العودة" الذي وإن حذر من التغيير في مناهج التعليم بـــ"وحي غربي" على حد رأيه، إلا أنه امتنع عن الانضمام إلى الشخصيات المائة وست وخمسين الذين أصدروا بيان الإدانة لتغيير المناهج، كما أنه أبدى استعداده للحوار مع الشيعة بعكس سفر الحوالي[2].

تبرز أيضا أهمية مضي حكومات دول مجلس التعاون في التوجه التصالحي مع الشيعة وخصوصاً في البلاد التي يوجدون فيها بإعداد كبيرة، خاصة وأن بعض قادتهم حضروا دورات مؤتمر الحوار الوطني في السعودية، ومن هنا فإن خطوات التصالح هذه تحتاج للتنويه والانتباه من زاوية أنها نزعت فتيل التوتر.

فقد رحبت عناصر نافذة في الأسرة المالكة بالتقارب بين الوسطيين السنة والشيعة ولم تقدم السلطات على اعتقال أي من قادة الشيعة. ومن جانب آخر، يجب أن تعمل الحكومة على المضي قدماً في حفز قادة شيعة مثل الشيخ" حسن الصفار" الذي بذل جهودا ملموسة في إقناع الغالبية العظمى في الحركة الشيعية بحكمة التوجيه التصالحي. ومن ثم تتزايد أهمية رعاية الدولة لهذا التوجه وتوسيعه في ضوء أن مطالب الشيعة لا تصل إلي مستوى تحدي السلطات بل الاعتراف مثلا بالحق في الاحتفال بذكرى عاشوراء بحرية نسبية، وهو ما حصلوا عليه بالفعل في مارس ٢٠٠٤، ما أدى لتعزيز مكانة القادة المعتدلين مثل حسن الصفار[3].

وفيما يتعلق بآفاق الإصلاح السياسي، يمكن القول إن هناك بدايات ومبادرات جديدة مشجعة أقدمت عليها حكومات دول المجلس باتجاه التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي لأول مرة كما هو الحال في

---

(1) لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، مصدر سابق،٢٠٠٥، ص ٣٧٨.

(2) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، مصدر سابق، ص ١٣٠.

(3) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، أو المضي قدما في ترتيبات إضافية ديمقراطية في مجال الحريات العامة السياسية والمدنية كما هو الحال في سلطنة عمان والبحرين والكويت. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحكومات في تحول تدريجي وان كان محكوماً بضوابط ومحاذير معينة بحيث لا تخرج عملية التغير عن الخطوط الحمراء أو التقليل من سلطات وامتيازات الأسر الحاكمة خاصة في ضوء الوعي بتداعيات التجربة الكويتية التي تشهد خلافاً شبه دائم بين البرلمان والأسرة المالكة يصل أحيانا إلى حافة الصدام. ويبدو أن الخيار المتعلق بزيادة صلاحيات المجالس التشريعية ضمن حدود معينة سوف يأخذ طريقه في السنوات القادمة، فقد أصدر الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل السعودية مرسوماً يمنح مجلس الشورى سلطة اقتراح قوانين في أواخر سنة ٢٠٠٣، دون الحصول على إذن مسبق منه، مما يعني تطوير دور المجلس الذي كان استشارياً فقط قبل صدور المرسوم الملكي؛ الذي ينص على نقل بعض صلاحيات الحكومة في مجال تقديم مشروعات بقوانين، كما يعطي المجلس صلاحية طلب تعديل قوانين قائمة. وكانت الحكومة قد قررت أيضاً إذاعة جلسات المجلس الأسبوعية التي لم تكن تبث من قبل، وتحاول الرياض في ذلك الموازنة بين المطالب الليبرالية والإصلاحية الداخلية والضغوط الأميركية الداعية إلى إعطاء الشعب" دورا أكبر في المجتمع"، حيث لا تزال الرياض تؤكد أن الإصلاحات يجب أن تلبي حاجات الناس وتكون تدرجية وتحافظ على النسيج الاجتماعي.

وكانت السعودية والكويت أقدمتا على سحب أئمة متشددين من المساجد، وبادرتا في إطار إصلاح مناهج التعليم الديني بالذات إلى حذف بعض الدروس التي تتضمن إساءة (كمنظور ديني). وتعتبر هذه الخطوات مهمة وتتوقف عليها مسارات كفاءة عملية التغيير التدريجي، وإن كان الأمر يقتضي بذل جهود إعلامية وتثقيفية ملموسة وعلى نطاق واسع لتطوير رؤى العالم ورؤى الذات في داخله بحيث يتم التفرقة بين ظواهر عنصرية فعلا مثل الصهيونية وممارسات إسرائيل واليهود كديانة وكتجمعات خارج إسرائيل، وبحيث تبدو هذه الجهود على أنها عمل واجتهاد وطني وليس مفروضاً من الخارج[1].

وكان مجلس التعاون الخليجي قد دعا في ديسمبر ٢٠٠٣ إلى إصلاح مناهج التعليم في دوله الست، وهذه تعد قضية مهمة لصالح ترسيخ الاعتقاد بأن تطوير مناهج التعليم هو حاجة وطنية لتطوير ملكات الإبداع وقدرات التحصيل، وإبعادها عن اعتبارها مسألة مفروضة من واشنطن. ذلك أن الأخيرة لا يهمها في الواقع إشاعة قيم الحرية والاستنارة والديمقراطية بقدر ما تركز في المقام الأول على ما يتعلق بإدانة ممارسات إسرائيل الوحشية بحق الشعب الفلسطيني واحتلالها فلسطين وأراضي سورية ولبنانية، كما يهم واشنطن إلغاء ما يتضمن التعاطف أو دعم المقاومة الفلسطينية وحق الكفاح المسلح المشروع[2].

---

(1) شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأمريكية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، مصدر سابق، ص ٣٣٦.

(2) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

## رابعاً: آفاق المواجهة الفكرية للإرهاب

تحسنت كفاءة وقدرة أجهزة الأمن على التعامل مع الهجمات المسلحة ومع الخلايا المتطرفة العنيفة بعد أن عانت من الارتباك وضعف التدريب على مواجهة مثل هذا النوع من الهجمات، كما استضافت الرياض مؤتمرا دولياً لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥ حظيت فيه دعوة "الأمير عبدالله" ولي العهد آنذاك لتأسيس مركز دولي لتبادل المعلومات حوله باهتمام ملموس. وهناك حاجة مستقبلية لتركيز التعاون في مجال مجلس التعاون الخليجي مع التقليل من التعاون الثنائي مع دول معينة مثل الولايات المتحدة الأميركية بغية تجنب دواعي الاستفزاز وازدياد المواجهة.

ومن جانب آخر، اتبعت بعض الحكومات الخليجية استراتيجية متطورة إلى حد ما للمواجهة الفكرية عبر سبل الإقناع والحوار مع الشباب الذي يتبنى الأفكار التي تسوغ العمل المسلح، وهذا يمثل تحولا محمودا بعد أن كانت حكومات مثل حكومة الرياض ترفض ذلك. حيث عبرت عن رفضها التام لمبادرة كان قد عرضها "سفر الحوالي" وثلاثة من الإسلاميين الآخرين في نوفمبر ٢٠٠٣ للتوسط بين الحكومة والخلايا المسلحة وللدخول في حوار، ثم عدلت الحكومة موقفها تدريجياً؛ ففي أواخر يونيو ٢٠٠٤ قدمت عرضاً بالعفو عن كل من يستسلم من"المتمردين" خلال شهر، وأفادت مصادر أن الحوالي تم اللجوء إليه كوسيط في يوليو من السنة نفسها أو كواسطة اتصال مع أعضاء الخلايا الراغبين في تسليم أنفسهم، وبعد مرور فترة قصيرة أعلنت الحكومة عن مهلة أخرى تقدر بشهرين يمكن خلالها تسليم الأسلحة غير المشروعة دون ملاحقة من كانت بحوزتهم[1].

وهناك ضرورة أيضاً في هذا الصدد لاستمرار دول المجلس في حملات التوعية التي أطلقتها بل وتطويرها، حيث أطلقت الرياض حملة تستهدف حث الشباب المسلح، والذي يعتنق عقيدة العنف عبر الخطوات التالية:

١ – تشجيع كبار العلماء من المؤسسة الدينية الرسمية على نشر الوعظ لأفراد الخلايا المسلحة والتنديد بمسلكهم استناداً إلى قواعد ومنطلقات دينية. ولكن توجد تساؤلات حول مدى نجاح هذا الأسلوب في ضوء ضعف صدقية علماء الدين الرسميين والمتقدمين في العمر[2].

٢ – محاولة اختراق الخلايا عبر السعي لاستتابة علماء يعتنقون التوجه الجهادي ألعنفي، ومن ذلك ما تم من إعلان ثلاثة من هؤلاء عن توبتهم. كما ظهر على شاشة التلفاز أيضاً عدد من أفراد

---

(1) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، مصدر سابق، ص ٤٥.

(2) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مجلة شئون خليجية، مصدر سابق، ص ٤٢٢.

المجموعات المسلحة المعتقلين يتحدثون عن كيفية تجنيدهم في تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية وأعلنوا التوبة عن أفعالهم.

٣ - حفز وعاظ جماعة الصحوة مثل "سلمان العودة" على إدانة أعمال العنف.

٤ - إبراز معاناة الضحايا الأبرياء في وسائل الإعلام عبر بث صور تليفزيونية للجرحى والضحايا المخضبين بالدماء بصورة واضحة، كذلك أظهرت تعليقات ومقالات الصحف معاناة عائلات الضحايا وكذلك صور الأطفال القتلى، ما كان له تأثير مهم على الرأي العام حسب أوساط عديدة.

٥ - سعي الحكومة إلى طلب عون إسلاميين في الخارج يتمتعون بنفوذ معنوي على المتشددين، وهو ما استنتجه مراقبون من إدانة"حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس" لهجمات الخبر في أواخر مايو ٢٠٠٤.

تبدو هناك أهمية كبيرة لتضامن دول الخليج وتعاونها في مجال مواجهة الإرهاب بوسائل سياسية وإعلامية من جهة وتبادل المعلومات فيما بينها حول الشبكات والخلايا المسلحة من جهة أخرى، وتتبع فعالية هذه الخطوة من كونها تستطيع أن تحل إلى حد كبير محل التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى نظراً لما ينطوي عليه الأمر الأخير من حساسيات بالغة وما يثيره من استفزاز لدى الشباب المسلح والعلماء المتعاطفين معهم، والواقع أن دول مجلس التعاون الخليجي عبرت مرارا عن إدانتها الشديدة للهجمات التي تعرضت لها السعودية والكويت، واتخذت موقفاً موحداً في ذلك من قبيل اتهام هذه الخلايا وهجماتها المروعة والإرهابية بترويع الآمنين وزعزعة الأمن والاستقرار وتعريض حياة المواطنين للخطر[1].

وفيما يتعلق بالموقف من بعض الجمعيات الخيرية التي يوجد غموض حول مسار التبرعات التي تقوم بجمعها، هناك أهمية لتبني تحليل متأن في هذه المسألة بالذات، من حيث إن غالبية الجمعيات الخيرية تمتعت بحرية في جمع التبرعات وإنشاء فروع لها بالخارج لتقديم معونات ومساعدات إنسانية وإغاثة لمناطق في دول إسلامية أو لتجمعات سكانية مسلمة تعاني من الحروب الأهلية أو التدخل الأجنبي أو عنف السلطات المحلية أو الصدامات معها، وكذلك تعاني من المجاعات والأوبئة مثلما هي الحال في أفغانستان سابقاً والبوسنة والصومال وكوسوفو والسودان. وهي مهمات إنسانية مطلوبة باستمرار ولكن تحولات الأوضاع الداخلية والظروف الإقليمية والعالمية صارت أكثر تعقيداً، كما تميزت هذه الجمعيات بتأثرها باعتبارات المحافظة الاجتماعية وانتشار تيارات متشددة ما أدى إلى تدخل هذه الاعتبارات في هذه

---

(1) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص ٤٢٠.

الجمعيات بحيث صار من المهم تحريرها من الفكر المتشدد وتداعياته في مجال جمع التبرعات وتوجيهها إلى مصارفها المعروفة[1].

وفي هذا الإطار قامت الحكومة السعودية بمراقبة بعض هذه الجمعيات الخيرية التي يعتقد أنها مصادر لجماعات إرهابية، ومنها "مؤسسة الحرمين" التي قامت بتجميد أصولها للاشتباه بتقديمها أموالاً لتنظيم القاعدة، كما شمل الإجراء تجميد فروع المؤسسة في كل من أفغانستان وألبانيا وبنجلادش وإثيوبيا وهولندا. وبدا أن هدف هذه الإجراءات الحيلولة دون وصول أموال التبرعات الخيرية إلى مجموعات أو تنظيمات ينسب إليها الإرهاب، وتمت هذه الإجراءات عقب وقوع تفجيرات مايو ٢٠٠٤ في الرياض والتي أودت بحياة ما لا يقل عن ٣٥ شخصاً. وأعلنت السلطات السعودية أنها ستنشئ مؤسسة جديدة تكلف بمهمة جمع التبرعات المخصصة للأعمال الخيرية خارج البلاد، وأن هذه المؤسسة سيطلق عليها أسم" الهيئة الوطنية السعودية لأعمال الإغاثة والبر في الخارج"، أنها ستضمن منع وصول التبرعات الخيرية إلى الأيدي الخطأ[2].

ومن هنا يمكن القول إن خطوات الإصلاح تحقق فعالية أكبر في ظل مناخ من الشفافية ومشاركة المجتمع المدني والرأي العام في معرفة المعلومات وفي صناعة القرار.

---

(1) سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مصدر سابق، ص ٢١١.

(2) كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب مصدر سابق، ص ٣١١.

## استنتاجات

لعل أحد أهم مخرجات السياسة الأميركية هو تزايد مؤشرات عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج، وتتمثل في الآتي: **تصاعد ظاهرة التطرف الأصولي في المنطقة**، (والتي تعتبر إحدى تداعيات الغزو الأميركي للعراق)، فبسبب حالة الانفلات الأمني التي يشهدها هذا البلد؛ فقد جعلت منه ملاذا للجماعات المتشددة، وباستقراء خبرة حروب الماضي، فإن الحرب على العراق قد تؤدي إلى خلق جيل جديد من المتطرفين الشباب المرتبطين بتنظيم القاعدة والمؤمنين بفكره، ما يعني معه أن الظاهرة الشبابية في دول الخليج باتت ذات صلة وثيقة بقضية الأمن والاستقرار السياسي على الصعيدين الوطني والإقليمي، لا سيما إذا ما حاول بعض الشباب التسلل إلى العراق والانضمام إلى صفوف المقاومة، مستغلاً حالة الانفلات الأمني هناك وعدم السيطرة على المناطق الحدودية، بالإضافة إلى بعض الفتاوى الدينية التي تعتبر أن الجهاد ضد الأميركيين والبريطانيين في العراق واجب، وجهاد شرعي والخطورة فيما سبق، أن الشباب الذين دخلوا العراق للمشاركة في الحرب ضد القوات الأميركية قد يتحولون إلى تشكيل بنية تنظيمية جديدة في المجتمعات الخليجية والعربية في المديين المتوسط والبعيد، قد تكون أقوى من البنية التي حاولت تشكيلها جماعة الأفغان العرب، خاصة إذا تم الاستفادة من أخطاء التجربة السابقة، وهذا بدوره سيمثل أحد أخطر التحديات الأمنية المحتملة مستقبلاً على أمن دول المنطقة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون. كما قدمت الحرب على العراق الفرصة لتنامي الجماعات الأصولية في المنطقة. وأفرزت جماعات راديكالية جديدة تدعو إلى مهاجمة المصالح الأميركية والغربية في دول الخليج. والخطورة أن الجماعات التي تقف وراء أحداث العنف في دول المنطقة لم تعد مرتبطة بتنظيم القاعدة فقط،، بل تمثل أيضاً تياراً واسعاً يطلق عليه "التيار الجهادي"، وهو موجود بشكل أوبآخر في العديد من دول المجلس، وقد غير هذا التيار من استراتيجيته التي كانت تقوم على استهداف العدو الخارجي لكي تشمل أيضاً العدو الداخلي باستهداف النظم في الداخل. **تعرض دول المنطقة لموجة من أعمال العنف والإرهاب**، وهذه الموجة لا تنفصل عن تنامي ظاهرة التطرف الأصولي، وهي أيضاً إحدى نتائج الحرب على العراق. فاستمرار الأوضاع المتردية هناك وانفلات الحالة الأمنية قد يوفر المناخ الملائم لتعرض المنطقة لعمليات إرهابية بشكل أكبر مما كان في السابق. ويؤكد ما سبق تعرض دول مجلس التعاون لموجة من الإرهاب تزامنت مع الحرب على العراق، وتصاعدت وتيرتها بشكل لافت بعد الحرب، وخاصة في المملكة العربية السعودية، وامتـــدت إلى كل مـــن الكويت وسلطنة عمان وقطـــــر. ففـــي الشهر التالي لسقوط "بغداد" وتحديداً في مايو ٢٠٠٣ بدأت أعمال المقاومة ضد النفوذ لأنجلو – أمريكي بالعراق وفي نفس التوقيت شهدت الكويت وبعدها السعودية أحداثاً إرهابية متفرقة، وفي الذكرى الثانية للغزو الأميركي للعراق تعرضت قطر لعملية إرهابية استهدف مسرحاً تابعاً لمدرسة بريطانية في الدوحة

في مارس ٢٠٠٥ وهكذا امتد مسرح العمليات الإرهابية ليشمل العديد من البلدان الخليجية على عكس ادعاءات أميركية سبقت الحرب على العراق وبشرت بأن سقوط نظام "صدام حسين" سوف يكون مقدمة لانحسار موجة الإرهاب. لقد تحول العراق بفعل ما يحدث فيه حالياً إلى قاعدة للعديد من الجماعات المتطرفة في المنطقة؛ ولا أدل على ذلك من الأحداث الإرهابية التي ضربت السعودية بعد سنة ٢٠٠٣ وحتى مايو ٢٠٠٧ .. وكذلك الكويت وقطر، ومن غير المستبعد أن تنقل الجماعات الإرهابية في العراق عملياتها في ظل الحصار الذي تتعرض له هناك إلى دول الجوار الخليجي .. فيما يعرف باستراتيجية "تشتيت الجهد". **"تسييس" البعد الطائفي، "وتديين" التفاعلات السياسية في منطقة الخليج،** فالولايات المتحدة الأميركية استخدمت الشيعة في البداية لتحقيق مصالحها الخاصة بتثبيت تواجدها هناك، وبمرور الوقت استفحل نفوذ الطائفة الشيعية إلى الحد الذي بدأت تدرك معه واشنطن أن ذلك يمثل خطراً على مصالحها؛ فاتجهت من جديد إلى استقطاب الطائفة السنية. ودخلت إيران على خط الصراع الطائفي، أملاً في إقامة جمهورية إسلامية في العراق على غرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولم تتوقف تداعيات الطائفية على العراق وحسب، بل تجاوزته إلى الجوار الخليجي في دول مجلس التعاون في شكل مطالب الشيعة هذه الدول بالحصول على مكاسب سياسية واقتصادية أسوة بما حققه شيعة العراق. ولعل من أخطر التداعيات التي ترتبت على تسييس البعد الطائفي، نجاح الولايات المتحدة الأميركية في توظيف هذا العامل في الترويج لسياسة المحاور الجديدة في المنطقة "حلف المعتدلين" والتي تمثلت بدايتها في تصريحات العاهل الأردني الملك "عبدالله الثاني" في ديسمبر سنة ٢٠٠٤ والتي أعرب فيها عن قلقه من أن تؤدي انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥ في العراق إلى خلق "هلال شيعي" بامتداد الحركات والحكومات الشيعية من إيران إلى العراق ولبنان والدول الخليجية، ثم تصريحات الرئيس المصري "محمد حسني مبارك" لقناة "العربية" الفضائية يوم ٢٠٠٦/٤/٨ بشأن الوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج والعراق وبالذات ما يتعلق بولاء شيعة المنطقة لإيران، ثم جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" التي كررتها القاهرة وعمّان وحمّل فيها حزب الله مسؤولية اندلاع الحرب الإسرائيلية – اللبنانية في يوليو ٢٠٠٦ واعتبر فيها إقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين مغامرة غير محسوبة العواقب.

وكما هو ملاحظ برزة مصطلحات حديثة سيقت على إثرها أهم حروب القرن الواحد والعشرين و منها: الارهاب العالمي، ومحور الشر، وذلك في أول خطاب للرئيس الأميركي "جورج بوش" بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في يناير ٢٠٠٢، باعتبارهما من مصادر تهديد الأمن القومي الأميركي.

ورغم أن مصطلح " محور الشر" جاء في إطار الحرب الأميركية ضد "الإرهاب" إلا أنه انطوى على أبعاد سياسية، وتشابه في دلالاته مع مصطلح "الدول المارقة" الذي أطلق على الدول التي رأت الولايات المتحدة الأميركية أنها لا تتفق مع توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية ورؤيتها للنظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الثانية، ونفس هذا التفسير يصلح فيما يتعلق بمصطلح "محور الشر" أيضاً، حيث

يقصد به الدول التي لا تتفق معها في توجهاتها تحركاتها نحو إعادة صياغة أسس جديدة لنظام الدولي على وقع شعار "الحرب ضد الإرهاب". والعراق وإيران يندرجان ضمن هذه الدول، لأنه لو كان الأمر يتعلق بـــ "الإرهاب" لشمل "محور الشر" وفق المفهوم الأميركي الدول التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية ضمن قائمتها السنوية للدول "الراعية للإرهاب في العالم".

وعلى هذا، تركزت الرؤية الأميركية لمصادر التهديد التي تواجه مصالحها في منطقة الخليج بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ **بالأساس في:**

**العراق في ظل نظام "صدام حصين"**، سواء لعلاقته المزعومة بأسلحة الدمار الشامل، أو بتنظيم القاعدة، ودعم بعض الجماعات الإرهابية، أو بسبب معارضته لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي المبررات التي انطلقت منها السياسة الأميركية إزاء العراق، ومن ثم زعمت أن تغيير النظام العراقي من شأنه تدشين بيئة أمنية أكثر استقراراً في الخليج من ناحية، كما أن استبدال هذا النظام بآخر ديمقراطي سيعد شرطاً ضرورياً لاستقرار الأوضاع في منطقة الخليج على المدى القريب والبعيد.

**إيران:** تمثل تهديداً لمصالحها في منطقة الخليج. لأكثر عامل، سواء لتصميمها على تطوير برنامج لحيازة السلاح النووي، أو لدعمها الإرهاب الدولي، أو بسبب معارضتها للتوصل إلى تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي؛ عبر دعمها المالي لجماعات المقاومة (حماس وحزب الله) المدرجة على لوائح الإرهاب الأميركية، ومن ثم، فإن أهداف السياسة الأميركية إزاء إيران تتمثل في دفعها للتخلي طواعية عن برنامجها النووي، وكذلك التخلي عن معارضتها لعملية السلام ووقف دعمها لجماعات المقاومة الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون؛ حيث ترى الولايات المتحدة الأميركية أن الاضطرابات الداخلية التي قد تشهدها دول المجلس، سواء نتيجة لتصاعد المد الأصولي، وخاصة في المملكة العربية السعودية، أو بسبب الأوضاع السياسية "الجامدة" – تمثل خطراً على مصالحها في المنطقة؛ لأن هذه الأوضاع تفرز الجماعات الراديكالية التي تستهدف المصالح الأميركية في المنطقة، وبناء على ما سبق، انطلقت من العمل على إصلاح الأوضاع الداخلية في هذه الدول، من خلال إعادة تطويع منظومتها السياسية والثقافية والتعليمية.

**التنافس الدولي من جانب بعض القوى**، وذلك في محاولة لإيجاد موطئ قدم لها في الخليج ينافس النفوذ الأميركي. وقد برز هذا التوجه خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، حينما أقدمت السعودية على تعزيز علاقاتها بموسكو في إطار ما يعرف بسياسة "التوجه شرقاً" وهو الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الأميركية بأن يؤثر هذا التوجه الجديد على مصالحها في المنطقة، خاصة إذا أصبح توجهاً عاماً لدولها. وترى واشنطن أن النفوذ الروسي والصيني في الخليج قد يعرقل سياستها في منطقة الخليج العربي،

وخاصة تجاه إيران التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع موسكو وبكين، ومن ثم فهي تسعى إلى عزل الدولتين عن تفاعلات المنطق.

ولعل الأسئلة التي تطرح نفسها بعد مرور ست سنوات على احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١: هل تحققت أهداف السياسة الأميركية إزاء النظام الإقليمي الخليجي؟

وهل نجحت في تغيير الأوضاع الداخلية في المجتمعات الخليجية بزعم أن هذه الأوضاع هي المسؤولة عن تنامي الاتجاهات المتطرفة في العالم، وأن منفذي أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هم نتائج لها؟ وما هي محصلة سياسة الضغوط الأميركية لفرض الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي؟

وهل أصبح العراق النموذج الديمقراطي الذي بشرت به الولايات المتحدة الأميركية لدول المنطقة ؟

وإلى أي مدى تسير الأوضاع به .. في اتجاه الأمن (المفترض) أم الفوضى البناءة ؟

وهل أصبح النفط العراقي بعد ما يقرب من خمس سنوات على الاحتلال منافساً لنفط دول مجلس التعاون كما كان مخططاً له؟

وهل نجحت السياسة الأميركية في حصار إيران بعد غزو العراق؟ وإجبارها بالتالي على التخلي عن برنامجها النووي ووقف دعمها لجماعات المقاومة ومعارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط؟..

هل جاءت مخرجات السياسة الأميركية إزاء النظام الإقليمي الخليجي بعد مرور ست سنوات على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفقاً للأهداف التي انطلقت منها؟

استناداً إلى المعطيات التي تحققت على أرض الواقع، فإن السياسة الأميركية فشلت في تحقيق أهدافها، وبدا أن هنالك فجوة حقيقية بين التصورات التي انطلقت منها، والتطبيق الفعلي لها، ولهذا تمت مراجعة الكثير من هذه السياسات والأفكار بشكل أدى إلى وجود تناقض واضح في السياسة الأميركية، فيما بين إصرارها على استخدام القوة العسكرية في إطار سياسة تغيير الأنظمة كما حدث مع العراق إلى التراجع عن هذه الأداة والتوجه إلى سياسة أخرى تقوم على "تغيير وتطوير سلوك الأنظمة" كما يحث مع إيران، وما بين التركيز على الإصلاح والتحول الديمقراطي إلى التراجع والنكوص عن هذه السياسة إذا ما تعارضت مع المصالح الأميركية في المنطقة.

إذن فالفشل كان العنوان الأبرز للسياسة الأميركية، وهو ما أكده مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق "جيمي كارتر" والمكفر الاستراتيجي زبجنيو برجينسكي (Zbigniew Brzenski) في كتابه فرصة ثانية الذي صدر في مايو ٢٠٠٧ ، ووجه فيه سهم نقده اللاذع إلى سياسة بلاده الخارجية في عهد كل من "جورج بوش" (الأب) "وبيل كلينتون" و"جورج بوش " (الابن) لكنه اعتبر أن السياسة الخارجية في عهد بوش "الإبن" كانت الأسوأ، ولدى تقييمه لأداء الرؤساء الثلاثة في مجال السياسة الخارجية ووضع الولايات المتحدة الأميركية في موقع قيادة العالم، فإنه منح بوش (الأب) الدرجة الأعلى

وهي (B)، بينما حل "كلينتون" ثانياً بمنحه (C)، وأخيراً جورج بوش (الابن) الذي منحه علامة (F)، وهي تعني الرسوب والفشل. وتتبدى مؤشرات الفشل بشكل واضح في إقليم الخليج، فقد أوجدت السياسة الأميركية بيئة أمنية جديدة تتسم بعدم الاستقرار، ويطغى البعد ألصراعي على تفاعلات أطرافها، وفيما يلي أهم مخرجاتها:

**أزمات "مستعصية" على الحل:** (الحالة العراقية الراهنة، أزمة الملف النووي الإيراني)، فالعراق أضحى أزمة معقدة بعد أن ثبت على أرض الواقع تصورات خاطئة صاغتها شركات العلاقات العامة التي تضع معايير الترويج والتسويق بما يتناسب والواقع الأميركي فقط، ليس أقلها أن استبدال "صدام حسين" بأي زعيم عراقي آخر (علاوي، الجعفري، المالكي) كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار، وبدء تدشين (الدولة – النموذج) بدون الحاجة للنفوذ الأميركي هناك .. ولكن ملامح الصورة العراقية الراهنة بأبعادها المختلفة الأمنية والسياسية والاقتصادية تفوق في "سوداويتها" مرحلة ما قبل الغزو.

فالعراق الجديد لا يختلف من حيث الممارسات عن نظام صدام حسين، فالتعذيب والمذابح والمقابر الجماعية التي تم اكتشافها في عهد النظام السابق تكررت في ظل الاحتلال الأميركي وتحت مسمع ومرأى العالم كله، من التعذيب في سجن أبو غريب وتخصيص معتقلات لتعذيب المعتقلين العراقيين في سجون أخرى تحت إشراف القوات الأميركية، بل والبريطانية أيضاً.. كلها مؤشرات تؤكد أن شيئاً لم يتغير، فقد تم الإحاطة بنظام استبدادي يقمع الحريات باحتلال أكثر قسوة واستبداداً، لكن في الحالة الأولى كانت هناك سيطرة على الأوضاع حتى ولو بقبضة من حديد، ولكن الفوضى هي العنوان الرئيسي للمشهد العراقي، أمنياً وسياسياً واقتصاديا.

وربما الأخطر في السياق ذاته، أن البعض طرح إمكانية الاستعانة بديكتاتور مثل "صدام حسين" للسيطرة على الأوضاع في البلاد في حال نشوب حرب أهلية، فقد نقلت أحدى الصحف البريطانية عن مستشار لوزارة الدفاع الأميركية قوله: "إنه لو وصل الوضع في العراق إلى حد نشوب حرب أهلية، فإن الولايات المتحدة الأميركية قد تضطر إلى مساعدة زعيم عراقي في مثل شراسة "صدام حسين" للتعامل مع خطة الحرب الأهلية".

كما سقطت الفرضية التي انطلقت منها السياسة الأميركية، والتي صورت بغداد ما بعد السقوط جنة للديمقراطية والنموذج الذي سيعمم في المنطقة، وبدلاً من ذلك تحولت إلى بؤرة للإرهاب تتجاوز النطاق المحلي إلى الدول المجاورة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي باتت أكثر تأثراً بحالة الانفلات الأمني التي يشهدها هذا البلد، كما سقطت الفرضية الخاصة بتماسك الداخل والتفافه لبناء العراق الجديد حول مشروع واحد، وأضحى الصراع هو الغالب في تفاعلات القوى السياسية العراقية، ونتيجة ذلك تعددت المشاريع والرؤى المتباينة لكيفية إدارة الدولة، وكما فشلت الولايات المتحدة الأميركية في عملية بناء الدولة العراقية، فإن القوى السياسية هي الأخرى فشلت في إدارة العملية السياسية بالبلاد.

كما فشلت السياسة الأميركية في تقييم البعد الإقليمي للمسألة العراقية، وهو البعد الذي لم يتم التعاطي معه بنفس قدره؛ حيث انطلق من نظرة استعلائية للقوى الإقليمية، وتحديداً إيران، باعتبارها لا تقوى على صد الاستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة، ومن مصلحتها أن تسير وفق ما ترسمه الولايات المتحدة الأميركية وليس وفق مصالحها، وهو ما أضاف دوافع ورغبات إقليمية جديدة لإفشال النموذج الذي تحاول واشنطن زرعه في العراق، بل ووصل الأمر إلى حد التدخل من جانب طهران لتعطيله، وهي حقيقة لا تغفلها عين ثاقبة تنظر لتطورات الأوضاع من منظور واسع.

وإضافة إلى المأزق الذي يشكله دور طهران في العراق، فإن برنامجها النووي شكل أزمة سياسية أكثر تعقيداً للولايات المتحدة الأميركية عن مرحلة ما قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن فشلت الإدارة الدولية الضاغطة في إقناع طهران بالتخلي عن برنامجها النووي، ليس هذا وحسب، بل إن هذا البرنامج وصل إلى مرحلة متقدمة (اللاعودة) وهي المرحلة التي يصعب على القيادة السياسية الإيرانية الرجوع عنها.

هذا يتناقض مع ما أكده الرئيس الأميركي "بوش" (الابن) في خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ٢٠٠٢ حين أشار إلى "أن الولايات المتحدة الأميركية لن تنتظر الأحداث حتى تأتي الأخطار وتتجمع عليها، ولن تسمح لأكثر الأنظمة خطورة في العالم (العراق – إيران – كوريا الشمالية) بتهديدها بأكثر وسائل التكنولوجيا تقدماً"، إلا أن إيران باتت تشكل تهديداً نووياً لمنطقة أكثر خطورة، وهو ما أكدته دراسة صدرت في سبتمبر ٢٠٠٦ توضح مدى المفارقة بين ما قاله الرئيس "بوش" (الابن) بشأن إيران بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مباشرة، وبين ما حققه برنامجها النووي من تقدم أضحى يهدد الأمن القومي الأميركي، كما يوضحه الجدول[1].

وعلى أية حال، فإن السياسة الأميركية تتحمل مسؤولية ما وصل إليه الملف النووي الإيراني، فالتهديدات العسكرية المتصاعدة ضد طهران بعد غزو العراق، أوجدت قناعة لديها بأهمية حيازة السلاح النووي، باعتباره عامل ردع في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية وأنه لو كان العراق يملك هذه النوعية من الأسلحة لما أقدمت واشنطن على غزوه، وأنها بالتالي لن تكرر الخطأ الذي وقع فيه العراق. بمعنى آخر، فإن اتجاه إيران إلى تطوير برنامجها النووي هو نتيجة لإدراكها الواضح لطبيعة المخاطر التي تواجه أمنها القومي في ظل نظام دولي تقوده دولة واحدة وتمارس سياسة انتقائية فيما يتعلق بحظر انتشار الأسلحة النووية.

---

(1) أنظر الجدول ص ٤٥٠، رقم (٧)، تطور قدرات إيران النووية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.

وهي سياسة يصفها البعض "بالانتشار المميز" ومن أمثلتها تغاضي الولايات المتحدة الأميركية عن امتلاك إسرائيل الأسلحة نووية وسعي واشنطن المتواصل لعزل هذه المسألة باستمرار عن جدول أعمال الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط.

وربما لهذا أصبح الملف النووي الإيراني يمثل "الأزمة الكبرى" التي تنضوي تحت لوائها كافة مشاكل المنطقة- **واقع جديد لتوازن القوى في منطقة الخليج:**

أخرجت السياسة الأميركية واقعاً جديداً لميزان القوى في منطقة الخليج ومعادلة أمنية جديدة؛ فتدمير قدرات العراق العسكرية في الحرب أحدث تحولات مهمة في هيكل ميزان القوة العسكرية فالعراق لم يعد قوة إقليمية كبرى بعد حل الجيش والمؤسسات الأمنية والاتجاه عوضاً عن ذلك في تكوين جيش بديل قوامه ٤٠ ألف جندي فقط بما يوازي ١٠% فقط من حجم الجيش السابق في عهد "صدام حسين" ناهيك عن أن هذا الجيش لن يتضمن قوات حيوية، وستكون مهمته بصورة أساسية هي حماية الحدود والمنشآت الرئيسية ويعني ذلك اختلال المعادلة الأمنية بالمنطقة لصالح القوة الإيرانية التي تمتلك جيشاً قوامه أكثر من ٥٠٠ ألف جندي يملكون خبرات قتالية واسعة ومجهزين بأسلحة تقليدية وغير تقليدية في حين أنه لا يوجد جيش عراقي. ناهيك عن أن نجاح "إيران في امتلاك السلاح النووي سيؤدي إلى خلل واضح في علاقات القوى الإقليمية القائمة في المنطقة، كما سيعيق التوصل إلى توازن أمني إقليمي مستقر مستقبلاً وسيمنحها تفوقاً إقليمياً يساعدها على فرض هيمنتها الإقليمية، ويفتح الباب أمام سباق تسلح نووي في المنطقة تدفع فيه شعوبها ثمناً باهظاً من استقرارها وأمنها وبرامجها التنموية والجدول يوضح ميزان القوى العسكرية في المنطقة بعد احتلال العراق[1].

وبالتالي فإن تدمير القوى العسكرية العراقية والإطاحة بنظام حكم "صدام حسين" حقق مكسباً استراتجياً مهماً لإيران في ظل التاريخ الطويل من العداوة والصراعات المسلحة بين الجانبين، خاصة أن تصاعد دور الشيعة في العراق تزامن معه زيادة فرص التأثير الإيراني في الساحة العراقية ما سبقت الإشارة.

ونتيجة لهذا الخلل في توازن القوى فإن الاحتلال الأميركي في المنطقة سيبقى قائماً لتحقيق نوع من التوازن ألقسري .. لكن السؤال ما هي ضمانة أن يستمر النفوذ الأميركي لتحمل أعباء هذه المهمة في ظل الصعوبات التي تواجهها في العراق؟.

وهذا بدوره يثير المخاوف حول إمكانية حدوث نوع من التحول في موقف الولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً من إيران، كان تقدم تنازلات لها في العراق وهو أمر ليس بجديد؛ فقد حدث من قبل عند ضم الأهواز العربية لإيران كما أن الأمر قد يمتد للاعتراف بالولاية الدينية لها على الشيعة في المنطقة

---

(1) أنظر الجدول ص ٤٥١، رقم (٨)، القدرات العسكرية لدول منطقة الخليج العربي قبل الإحتلال الأميريكي للعراق ٢٠٠٣.

وهو ما قد يشكل إرباكاً عير مسبوق في المنطقة ونسيجها الاجتماعي وجسدها السياسي؛ حيث قد يخلق وضعاً كهذا تجسيداً لازدواجية الولاء الديني والسياسي لقطاعات كبيرة من أبناء المنطقة.

فضلاً عن أن أي تفاهم إيراني – أمريكي حول الترتيبات الأمنية في المنطقة لن يكون في صالح دول المجلس الست، خاصة في ظل استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث **سيطرة طابع التوتر على العلاقات بين أطراف النظام الإقليمي الخليجي** بعد تحول الولايات المتحدة الأميركية – مرحلياً – إلى طرف رئيسي في هذا النظام بعد غزو العراق أي تحول النظام الإقليمي الخليجي من نظام ثلاثي الأطراف (العراق – مجلس التعاون – إيران) إلى رباعي يطغى على هذا الوضع اسم مستطيل التوتر".

**فبالنسبة لإيران**، يطغي التوتر على علاقاتها بكل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق "الجديد" المحتل، أما عن علاقاتها بدول مجلس التعاون فتتراوح بين التوتر الممزوج بالشك والتوجس من سياستها لفرض الهيمنة وبين التعاون "الحذر".

وفيما يخص الولايات المتحدة الأميركية، فيطغى التوتر على علاقاتها بإيران، أما علاقاتها بالطرفين الآخرين (العراق – دول مجلس التعاون) فإنها تتراوح بين التعاون الكامل ما هي الحال مع العراق "المحتل" وبين التعاون "المتقطع" كما هي الحال مع دول مجلس التعاون. ولكن مع ذلك قد تشهد هذه العلاقات بعض مظاهر التوتر، مع الحكومة العراقية بسبب ما تسميه الولايات المتحدة الأميركية قصوراً في مواجهة جماعات التمرد (المقاومة)، وبالنسبة لدول مجلس التعاون فإن التوتر يظهر على خلفية الخلاف حول بعض القضايا مثل: عملية السلام في الشرق الأوسط والتطبيع مع إسرائيل وأولويات الإصلاح.

**فيما يتعلق بالعراق "المحتل"**، فإنه يتأثر تقديم علاقاته بالأطراف الأخرى (إيران – دول مجلس التعاون) بالعمل الأميركي، ورغم حدوث نوع من التعاون بينه وبين هذه الدول من خلال آلية اجتماعات دول الجوار، فإن العلاقات بين الجانبين تشهد توترات "متقطعة" ؛ إثر خلافات حول كيفية ضبط حالة الانفلات الأمني على الحدود بين الجانبين.

**أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي**، فإن علاقاتها بإيران تتراوح بين التعاون الحذر والتوتر؛ بسبب تطلعات طهران نحو الهيمنة في المنطقة، وكذلك الحال فإن علاقاتها مع العراق الجديد تتراوح بين التعاون والتوتر، على خلفية بعض التصريحات والمواقف العراقية بشأن عدم التعاون الأمني.

وتأسيساً على ما سبق، يتضح بجلاء أن مسار معظم التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي يغلب عليه التوتر ما عدا مسار الولايات المتحدة الأميركية مع كل من العراق ومجلس التعاون، وإن كانا يشهدان بين الحين والآخر أنماطاً صراعية منخفضة نتيجة للخلافات حول بعض القضايا، وهذا يعني أن التفاعلات الإقليمية لدول المنطقة تتسم بغلبة الطابع الصراعي المكتوم، وتوافر عناصر التهديد المتبادل بدرجات متفاوتة.

# الخاتمة

في ظل هذه الوضعية، يواجه النظام الإقليمي الخليجي خطراً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار، وهذا يدحض التصورات الأميركية – التي ترددت قبل الحرب على العراق – بأن الإطاحة بنظام "صدام حسين" ستؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي، وتدشين لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار والتعاون بين جميع الأطراف.

تحول منطقة الخليج إلى مركز لسياسة التحالفات والمحاور في المنطقة: أخرجت السياسة الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نمطاً جديداً من التحالفات يختلف عما كان سائداً قبل ذلك طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وتحديداً منذ حرب الخليج الثانية التي شكلت معادلة مختلفة من العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية ودول المنطقة، ارتبطت فيها دول مجلس التعاون بعلاقات قوية مع واشنطن وكانت محوراً رئيسياً في تنفيذ سياستها في المنطقة، أما العراق وإيران فقد كانا هدفاً لهذه السياسة، وتحديداً سياسة الاحتواء المزدوج التي اتبعتها واشنطن ضد الدولتين طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين. بمعنى آخر فإن التعاون كان سمة العلاقات بين دول المجلس وواشنطن، في حين كان التوتر والتوجس سمة العلاقات بين كل من العراق وإيران من ناحية، والولايات المتحدة الأميركية من ناحية ثانية.

ولكن المعادلة السابقة شهدت تغيراً واضحاً، ظهر ذلك جلياً في أعقاب أحداث سبتمبر تجاه دول المجلس، حين بدأت السياسة الأميركية تركز على بعض الدول، وذلك على حساب السعودية في ضوء موقف الأخيرة من الحرب ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة والحرب على العراق؛ حيث أدركت "واشنطن" مدى التردد والعزوف الرسمي السعودي لدعم جهودها وكذلك مدى الرفض الشعبي لأي تعاون معها.

ثم جاءت حرب الخليج الثالثة لتشكل معادلة جديدة من التحالفات، فالعراق" الجديد" أصبح أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة الأميركية، بل وأحد ركائز تطبيق الاستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج بصفة عامة، سواء في أبعادها الأمنية (تمركز معظم القوات الأميركية في العراق لسنوات طويلة، والتخطيط لإقامة قواعد عسكرية دائمة فيه) أو السياسة (باعتباره نموذجاً للإصلاح السياسي والديمقراطي) لجميع دول المنطقة، على الرغم من فشل كل هذه المشروعات والتصورات كما سبقت الإشارة.

وقد بنت الولايات المتحدة الأميركية تصورها على أساس أن نجاح مشروعات في العراق قد يؤدي لتحويله إلى ركيزتها في منطقة الخليج، وصياغة ترتيباتها الاستراتيجية بناءً على الإمكانيات المادية والسياسية التي يوفرها العراق، ومن ثم الاستغناء تدريجياً عن الدخول في علاقات تعاقدية مع دول المجلس كتلك التي اعتادت السعي نحو الحصول عليها في السابق (قبل احتلال العراق). ولكن بسبب فشل مشروعها هناك، وبروز إيران كقوة إقليمية اتجهت إلى إعادة تقييم نمط تحالفاتها من جديد؛ إذ اضطرت

إلى العودة إلى التركيز على السعودية مرة أخرى، وبدأت في تدشين حلف جديد أسمته "حلف المعتدلين" الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر والأردن.

أي أن الحلف الجديد يهدف بالأساس إلى إنقاذ السياسة الأميركية في الخليج وتحديداً تجاه كل من العراق وإيران، فهو يرتبط بإنقاذ المشروع الأميركي في العراق من خلال مساعدة دول المجلس وخاصة السعودية – للتدخل للعب دور مهم في المصالحة العراقية اعتمادا على روابطها الوثيقة بالسنة هناك.

كما يهدف من ناحية ثانية إلى إيجاد موقف عربي ضاغط في مواجهة إيران تمهيداً لأي تصعيد محتمل ضدها في مجلس الأمن، من خلال نزع الورقة السورية عنها، بمحاولة استقطابها – أي سوريا – وتقديم حوافز لها بشان استئناف المفاوضات مع إسرائيل حول الجولان من خلال الجهود المصرية والسعودية في هذا الخصوص.

**تدويل الأزمات الأمنية في المنطقة:** (القضية العراقية – أزمة الملف النووي الإيراني)، وهذا يرتبط بفشل السياسة الأميركية، وعجزها عن تحمل إدارة الأزمات بمفردها، فإذا كانت نجحت في استخدام القوة العسكرية ضد العراق بشكل منفرد، إلا أنها فشلت في إدارة مرحلة ما بعد الغزو، ما اضطرها إلى الاستعانة بحلفائها الإقليميين والدوليين لمشاركتها في أعباء الحالة العراقية.

وبالمثل، استفادت الولايات المتحدة الأميركية من فشل سياستها في العراق في إسناد إدارة أزمة الملف النووي الإيراني إلى أطراف إقليمية ودولية.– **استهداف المنشآت النفطية الخليجية**، وهو لا ينفصل عما سبق، فقد أصبحت المنشآت النفطية والعاملون الأجانب بها هدفاً لتنظيم القاعدة والجماعات الراديكالية المرتبطة به وليس بخاف مدى الخطورة التي يشكلها هذا التوجه الجديد، فاستهداف البنية الاقتصادية للمجتمعات الخليجية والقطاع النفطي على وجه الخصوص؛ يعني وقف عجلة التنمية والتطور وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وبالتالي الدخول في حلقة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار، فالنفط يشكل ما يتراوح بين ٥٠ و ٨٠% من إجمالي الناتج القومي لدول مجلس التعاون، وما يتراوح بين ٧٥ و ٩٠% من إجمالي الصادرات الخليجية، وبالتالي فاستهداف هذا القطاع قد يزعزع الاستقرار فيها. وليس بخاف أيضًا أن هذا التوجه لا يستهدف الدول النفطية بقدر ما يستهدف الدول الغربية فمهاجمة المنشآت النفطية توفر بالنسبة للراديكاليين وسيلة للانتقام من قوى عالمية بحاجة ماسة للنفط لتشغيل حركة التصنيع بها، وسد الاستهلاك اليومي لمواطنيها من مختلف مشتقات النفط. كما أنها تعد وسيلة للنيل من مصالح بعض الشركات الدولية العملاقة العاملة في مجالات الطاقة والتي ينتمي أغلب مالكيها إلى دول يعتبرها تنظيم القاعدة عدواً له.

وينطبق هذا الأمر بجلاء على الولايات المتحدة الأميركية التي تعمل الإدارات المتعاقبة التي تحكمها على رسم سياسات خارجية تهدف إلى تحقيق مصالح شركاتها، وهي مسألة يبرهن عليها الإصرار الأميركي على رسم مستقبل مشروعات الطاقة في منطقة بحر قزوين، والاهتمام بالسودان وبدول غرب

أفريقيا التي ظهر النفط فيها حديثاً. **بنية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:** فهي تختلف عن تلك التي تم تأسيسها عقب حرب الخليج الثانية واستمرت طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين، فخلال هذه المرحلة جاءت الترتيبات الأمينة الخليجية أمريكية بصفة أساسية بعد أن انجذبت دول مجلس التعاون بشدة نحو الولايات المتحدة الأميركية، وقبلت أن تدخل معها في تحالف عسكري صريح وواضح، وارتضت النظام الأمني الذي عرضته للخليج بما فيها اتفاقيات أمنية وبرامج تسليح مرتفعة التكاليف تعتمد على مشتريات أسلحتها بصفة أساسية.

أما بنية الأمن الإقليمي في المنطقة التي تشكلت في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثم بعد حرب العراق في مارس ٢٠٠٣ فقد تعرضت لتغير جوهري ، وبدأت تصطبغ بالطابع الدولي أكثر منه بالطابع الأميركي، وخاصة بعد التطورات التالية:

**تصاعد الجدل حول استمرار النفوذ العسكري الأجنبي؛** على أساس أن هذا النفوذ لم يعد له ما يبرره وأصبح الحضور الأميركي الضخم في المنطقة من وجهة نظر البعض – هو المسؤول عن تدهور الأوضاع الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي بعد الغموض الذي غلف أهدافه الاستراتيجية الحقيقية عقب الإطاحة بنظام صدام حسين، ولهذا طالبت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة الأميركية بعد الانتهاء من حرب العراق بسحب قواتها، وبالفعل قررت وزارة الدفاع الأميركية في نهاية أبريل ٢٠٠٣ نقل مقر القيادة الجوية لمنطقة الخليج من قاعدة الأمير "سلطان بن عبدالله بن عبدالعزيز" بالسعودية إلى قاعدة "العديد" بقطر، كما تم نقل مقر قيادة القوات من "فلوريدا" إلى قاعدة "السلية" بقطر في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٣.

**اتجاه بعض دول المجلس إلى البحث عن حلفاء جدد،** فالمملكة العربية السعودية اتجهت شرقاً وسعت إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وقد تأكد هذا التوجه في الزيارة الذي قام بها العاهل السعودي الملك "عبدالله بن عبدالعزيز" حين كان (ولياً للعهد) للعاصمة الروسية سنة ٢٠٠٣ حيث اعتبرها المحللون بمثابة تعبير سعودي – روسي مشترك عن ضرورة دعم العلاقات فيما يعتبر تجاوزاً للتفرد الأميركي في الخليج، كما يعكس إدراك الرياض بأن موسكو لاتزال قوة دولية كبرى على الساحة الدولية، وأن لها رأياً في القضايا الدولية وصاحبة نفوذ في مجلس الأمن وأنها مؤهلة لأن تكون لاعباً أساسياً في عالم متعدد الأقطاب، وهو الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودي الأمير "سعود الفيصل" يقوله: "إن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية وسيكون دورها في المستقبل مؤثراً. ليس هذا وحسب، فقد بدأت السعودية تدعو إلى ترتيبات أمنية لا تعتمد على الولايات المتحدة الأميركية فقط، بل طالبت بأدوار إقليمية ودولية أخرى. وقد أكد على هذا صراحة وزير خارجيتها خلال مداخلة له في مؤتمر "أمن الخليج– حوار الخليج" الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في سنة ٢٠٠٤ بالمنامة، حيث أشار إلى أن: "هناك أربعة أطراف

أساسية لأمن الخليج، وهي دول المجلس الست واليمن والعراق وإيران، وأضاف أن البعد الدولي للإطار الأمني المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى الآسيوية التي برزت على المسرح الدولي مؤخراً، وخاصة الصين والهند. أن أمن الخليج يحتاج إلى ضمانات دولة لا يمكن توفرها على أساس منفرد، حتى لو جاءت من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهو ما تكرر أيضاً بشكل أو بآخر في نفس المنتدى الذي استضافته البحرين في نوفمبر ٢٠٠٧. لكن الملاحظة الجديرة بالانتباه، هي أنه إذا كانت الدول الخليجية الصغرى توافق السعودية الرأي من حيث المبدأ على أن أمن الخليج "شأن دولي" فإن هناك أطرافاً أخرى لا ترى الدول الصغرى إمكانية دخولها كأطراف أساسية في مسألة أمن الخليج، ومنها إيران؛ حيث تتعارض التزامات الدول الصغرى تجاه الولايات المتحدة الأميركية مع التزاماتها تجاه إيران حال دخولها في أية ترتيبات أمنية مقترحة، فضلاً عن أن السعودية في دعوتها لتوسيع المشارك الدولية والإقليمية في قضية أمن الخليج لها ما يبررها، سواء كنتيجة لسحب الولايات المتحدة الأميركية قواتها من المملكة، أو إدراكها لنفوذ إيران في العراق وما يترتب عليه من تأجيج طائفي لم تكن المملكة العربية السعودية بمنأى عنه"، هذا فضلاً عن اتجاه دول الخليج إلى عقد اتفاقيات تعاون أمني مع أطراف إقليمية ودولية كروسيا والصين. **اتجاه الولايات المتحدة نفسها- في ظل تعثر مشروعها في العراق**، وتعقد أزمة الملف النووي الإيراني – إلى إشراك أطراف إقليمية ودولية لمساعدتها لتجاوز هاتين الأزمتين كما سبقت الإشارة، وفي هذا السياق برزت أدوار للناتو في حفظ الأمن في العراق، ودلالة ذلك كله تصب في اتجاه فكرة تدويل أمن الخليج هو أيضاً أحد مظاهر فشل السياسة الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتراجع عن الهدف الذي كانت تسعى إلى تحقيقه بعد حرب العراق مباشرة، وهو ربط أمن الخليج بالأمن القومي الأميركي باعتباره شأناً داخلياً أميركياً.

وأخيراً .. يظل التساؤل: لماذا فشلت السياسة الأميركية إزاء النظام الإقليمي الخليجي في ظل إدارة بوش (الابن) بصورة تفوق أي إدارة سابقة؟ لدرجة دفعت مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق "زبجنيو برجينسكي" Zbigniew Brzenski إلى وصف هذه الإدارة بأنها الأسوأ في تاريخ الإدارات الأميركية. لعل أحد أهم أسباب فشل هذه السياسة أنها اصطبغت بالطابع الأيديولوجي، فقد استندت إلى أسس سياسية وأيديولوجية وعقائدية متطرفة، كانت بعيدة عن الواقع، والمثال على ذلك أنها أخطأت في إدراك واقع وخطورة الانقسامات الطائفية في المنطقة وبدا واضحاً أنها فوجئت بما حدث في العراق بعد إطاحة "صدام حسين" ولم يكن لديها أي تصور للتعامل معه. وليس أدل على فهم الإدارة الأميركية القاصر لتعقيدات ومزالق المنطقة من توهمها إمكانية التعامل مع ما سماه منظورها من المحافظين الجدد بـــ "الإسلام الشيعي" المهادن والمرن والمعتدل في مواجهة ما أسموه بـــ الإسلام السني "المتطرف والمتشدد، فإذا بها تجد نفسها في مواجهة تحدٍ شيعي خطير في لبنان وإيران والعراق، تضطر معه إلى البحث عن "حلف سني" أو "تحالف معتدلين" من أجل مواجهة "الإسلام الشيعي" الذي تحول – في المنظور الأميركي –

إلى متطرف وإرهابي. ومن الأسباب الأخرى لفشل هذه السياسة عدم الاكتراث بمواقف القوى الإقليمية في المنطقة على رأسها إيران، كما أخطأت حينما ركزت على بعض دول المجلس على حساب السعودية على اعتبار أن هذه الدول قد تقوم بنفس الدور الذي كانت تقوم به المملكة. فإذا بها تخطأ التقدير وتستنجد بالمملكة لمساعدتها في عودة الاستقرار في العراق وأزمة الملف النووي الإيراني. بيد أن أهم أسباب فشل السياسية الأميركية استخدامها المفرط للقوة العسكرية، باعتبارها أداتها الرئيسة في بناء مشروعها الإمبراطوري الكوني، وإنجاز خطة التغيير في الشرق الأوسط. وهذا جعلها تبدو كقوة جبارة ولكنها بدون عقل، يسهل توريطها والتلاعب بها، ولعل تجربتها في العراق، وتهديداتها المستمرة باستخدام القوة ضد إيران خير دليل على ذلك. وهذا التوجه هو إحياء أو عودة لسلوك القوى الاستعمارية في حل الأزمات الدولية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ففي أزمة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ احتفظت الولايات المتحدة الأميركية بهيبتها في المنطقة أثناء أزمة القناة، فعلى الرغم من القلق الذي أصابها نتيجة لاعتقادها الأكيد أن تأميم قناة السويس، سيشكل خطراً كبيراً على المصالح الغربية، إلا أنها لم تشارك فرنسا وبريطانيا في تصورهما الاستراتيجي، الذي لم يكن يتحلى بالواقعية السياسية – حسب وجهة نظرها – وإنما ينطلق من عقيلة القرن التاسع عشر المنادية بحل جميع المشكلات الدبلوماسية بالقوة (دبلوماسية المدفع). وهكذا عندما وصلت أزمة السويس إلى ذروتها أثناء الهجوم العسكري البريطاني الفرنسي الإسرائيلي، أدانت الإدارة الأميركية هذا الهجوم ونادت بوقف مباشر للاعتداء. وبدت المفارقة واضحة في السلوك الأميركي بعد أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، فقد انقلب موقفها وتبنت سياسة القوة أو دبلوماسية المدفع، إذ أصرت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق، بالرغم من معارضة بعض القوى الدولية (فرنسا وألمانيا والصين وروسيا)؛ ففتحت الباب بذلك إلى العودة مجدداً إلى سياسات الحقبة الاستعمارية البغيضة.

# الملاحق

## جدول رقم (١): مؤشرات الوضع النفطي لدول الخليج[1]

| الدولة | حجم الاحتياطي النفطي (٢٠٠٣) بالمليار برميل | حجم الإنتاج إبريل ٢٠٠٤ بالمليون ب/ي |
|---|---|---|
| الإمارات | ٩٧,٨ | ٢,١٥ |
| البحرين | *٠,١٣ | ٠,٢ |
| السعودية | ٢٦١,٦ | ٨,٢٩ |
| عُمان | ٥,٥ | ٠,٨٩٥ |
| قطر | ١٥,٢ | ٠,٧٧ |
| الكويت | ٩٦,٥ | ٢,٢٨ |
| إجمالي دول الخليج | ٤٥٨,٧٣ | ١٤,٥٨ |

## جدول رقم (٢): مؤشرات الوضع النفطي الأميركي[2]

| | ١٩٧٣ | ٢٠٠٣ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|
| حجم الاحتياطي النفطي (مليار برميل) | ٦٠ | ٢٥ | ٥ |
| الإنتاج اليومي (مليون برميل) | ٩,٢ | ٥ | ١,٥ |
| الاستيراد اليومي (مليون برميل) | ٣,٢ | ٩ | ١٦ |

(1) تم تجميعه من بيانات وزارة التجارة الأميركية، لسنتي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، السفارة الأميركية مملكة البحرين.

(2) تم تجميعه من بيانات وزارة التجارة الأميركية، للسنوات ١٩٧٣ – ٢٠٠٣ – ٢٠١٠، السفارة الأميركية مملكة البحرين.

## جدول (٣): حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (بالمليون دولار) [1]

| الدولة / السنة | الصادرات الأميركية | | الواردات الأميركية | | التبادل التجاري | | الميزان التجاري | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ |
| البحرين | ٤١٩ | ٥٠٩ | ٣٩٥ | ٣٧٨ | ٨١٤ | ٨٨٧ | ٢٤ | ١٣١ |
| الإمارات | ٣,٥٩٣ | ٣,٥١٠ | ٩٢٣ | ١,١٢٩ | ٤,٥١٦ | ٤,٦٣٩ | ٢,٦٧ | ٢٣٨١ |
| السعودية | ٤,٧٨١ | ٤,٥٩٦ | ١٣,١٥٠ | ١٨,٠٦٩ | ١٧,٩٣١ | ٢٢,٦٦٥ | ٨,٣٦٩- | ١٣,٤٧٣- |
| الكويت | ١,٠١٥ | ١,٥٠٩ | ١,٩٤٠ | ٢,٢٧٧ | ٢,٩٥٥ | ٣,٧٨٦ | ٩٢٥- | ٧٦٨- |
| سلطنة عُمان | ٣٥٦ | ٣٢٣ | ٤٠١ | ٦٩٥ | ٧٥٧ | ١,٠١٨ | ٤٥- | ٣٧٢- |
| قطر | ٣١٤ | ٤٠٩ | ٤٨٥ | ٣٣١ | ٧٩٩ | ٧٤٠ | ١٧١- | ٧٨ |
| إجمالي دول الخليج | ١٠,٤٧٨ | ١٠,٨٥٦ | ١٧,٢٩٤ | ٢٢,٨٧٩ | ٢٧,٧٧٢ | ٣٣,٧٣٥ | ٦,٨١٦- | ١٢,٠٢٣- |

(1) تم تجميعه من بيانات وزارة التجارة الأميركية لسنتي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، السفرة الأميركية مملكة البحرين.

جدول (٤): نسبة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية إلى إجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة (٢٠٠٢) القيمة بـــ (المليون دولار) [1]

| البيان / الدولة | إجمالي الصادرات | نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية | إجمالي الواردات | نسبة الواردات إلى الولايات المتحدة الأميركية | إجمالي الميزان التجاري | نسبة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأميركية إلى إجمالي الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | ٥,٣٦٨,٩ | %٧,٣٦ | ٤,٧٠٥,٧ | %٨,٩ | ١٠,٠٧٤٦ | %٨,١ |
| الإمارات | ٤٩,٥٩٦,٥ | %١,٨٦ | ٣٩,١٣٥,٥ | %٩,١٨ | ٨٨,٧٣٢ | %٥,٢٣ |
| السعودية | ٧١,٣٩٠,٩ | %١٨,٤٢ | ٣٢,٢٦٦,٧ | %١٤,٨٢ | ١٠٣,٦٥٧,٦ | %١٧,٢٣ |
| الكويت | ١٥,٤٠٦,٢ | %١٢,٦ | ٨,٨٧٧,٢ | %١١,٤٣ | ٢٤,٢٨٣,٤ | %١٢,٢ |
| سلطنة عُمان | ١١,١٧١,٧ | %٣,٥٩ | ٥,٧٩٧,٤ | %٦,٣ | ١٦,٩٦٩,١ | %٤,٤٦ |
| قطر | ١١,٠٣١٦ | %٤,٤ | ٤,٨٠٠,٨ | %٦,٥ | ١٥,٨٣٢,٤ | %٥,٠٥ |
| إجمالي دول الخليج | ١٦٣,٩٦٥,٨ | %١٠,٥٥ | ٩٥,٥٨٣,٣ | %١٠,٩٦ | ٢٥٩,٥٤٩,١ | %١٠,٧ |

(1) تم تجميع بيانات الجدول بالاستناد لبيانات التقرير الاقتصادي العربي (٢٠٠٢) ووزارة التجارة الأميركية، السفارة الأميركية مملكة البحرين.

## جدول رقم (٥): إجمالي الواردات الأميركية من دول المجلس في الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٣) - (بالمليون دولار) [1]

| الدولة | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | التغير في ٢٠٠٠/ ٢٠٠٣ | % التغير في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | ١١٦ | ١٥٦ | ٢٢٥ | ٣٣٨ | ٤٢٤ | ٣٩٥ | ٣٧٨ | -١٧ | -٣,٩ |
| الإمارات | ٩٢٠ | ٦٦٠ | ٧١٤ | ٩٧٢ | ١,١٩٤ | ٩٢٣ | ١,١٢٩ | ٢٠٦ | ١٧,٣ |
| السعودية | ٩,٣٦٥ | ٦,٢٤١ | ٨,٢٥٤ | ١٤,٣٥٦ | ١٣,٢٧٢ | ١٣,١٥٠ | ١٨,٠٦٩ | ٣٣٦ | ٣٧,١ |
| الكويت | ١,٨١٦ | ١,٢٦٦ | ١,٤٣٩ | ٢,٧٨١ | ١,٩٩١ | ١,٩٤٠ | ٢,٢٧٧ | ٢٩٤ | ١٦,٩ |
| سلطنة عُمان | ٢٤٢ | ٢١٧ | ٢٢٠ | ٢٥٨ | ٤٢٠ | ٤٠١ | ٦٩٥ | -١٥٣ | ٧٠ |
| قطر | ١٥٧ | ٢٢٠ | ٢٧٢ | ٤٨٦ | ٥٠٢ | ٤٨٥ | ٣٣١ | - | -٣٠,٥ |
| إجمالي الواردات الأميركية لدول الخليج | ١٢,٦١٦ | ٨,٧٦٠ | ١١,١٢٤ | ١٩,٢٠٠ | ١٧,٨٠٣ | ١٧,٢٩٤ | ٢٢,٨٧٩ | - | - |
| إجمالي الواردات الأميركية لدول الشرق الأوسط | ٢٠,٤٠٣ | ١٨,٧٦٦ | ٢٥,٤٢٢ | ٣٨,٩٦٧ | ٣٦,٤١٢ | ٣٤,٣٠٢ | ٤١,٤٧٧ | - | - |
| % دول الخليج/ الشرق الأوسط | %٦١,٨ | %٤٦,٦ | %٤٣,٧٥ | %٤٩,٣ | %٤٨,٩ | %٥٠,٤ | %٥٥,٢ | - | - |

(1) تم تجميع بيانات الجدول بالاستناد لبيانات التقرير الاقتصادي العربي للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) ووزارة التجارة الأميركية، السفارة الأميركية مملكة البحرين.

## جدول رقم (٦): إجمالي الصادرات الأميركية من دول المجلس في الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٣) - (بالمليون دولار) [1]

| الدولة | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | التغير في ٢٠٠٠/ ٢٠٠٣ | % التغير في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البحرين | ٤٠٦ | ٢٩٥ | ٣٤٨ | ٤٤٩ | ٤٣٣ | ٤١٩ | ٥٠٩ | ٩٠ | ٢١,٣ |
| الإمارات | ٢,٦٠٧ | ٢,٣٦٦ | ٢,٧٠٨ | ٢,٢٨٥ | ٢,٦٣٨ | ٣,٥٩٣ | ٣,٥١٠ | -٨٣ | -٢,٣ |
| السعودية | ٨,٤٣٨ | ١٠,٥٢٠ | ٧,٩١٢ | ٦,٢٤٣ | ٥,٩٥٨ | ٤,٧٨١ | ٤,٥٩٦ | -١٨٥ | -٣,٩ |
| الكويت | ١,٣٩٠ | ١,٥٢٤ | ٨٦٤ | ٧٨٧ | ٩٠٢ | ١,٠١٥ | ١,٥٠٩ | ٤٩٤ | ٤٨,٧ |
| سلطنة عُمان | ٣٤١ | ٣٠٣ | ١٨٨ | ٢٠٠ | ٣٠٦ | ٣٥٦ | ٣٢٣ | -٣٣ | -٩,٢ |
| قطر | ٣٧٩ | ٣٥٤ | ١٤٦ | ١٩١ | ٣٣٦ | ٣١٤ | ٤٠٩ | ٩٥ | ٣٠,١ |
| إجمالي الصادرات الأميركية لدول الخليج | ١٣,٥٦١ | ١٥,٣٦٢ | ١٢,١٦٦ | ١٠,١٤٦ | ١٠,٥٧٣ | ١٠,٤١٨ | ١٠,٨٥٦ | - | - |
| إجمالي الصادرات الأميركية لدول الشرق الأوسط | ٢٠,٩٢٨ | ٢٣,٦٦١ | ٢٠,٨٨٥ | ١٩,٠١٥ | ١٩,٢٧٨ | ١٨,٩٣٠ | ١٩,٣٦٥ | - | - |
| % دول الخليج/ الشرق الأوسط | %٦٤,٨٥ | %٦٤,٩ | %٥٨,٢٥ | %٥٤,٨٤ | %٥٤,٨٤ | %٥٥,٣٥ | %٥٦,١ | - | - |

(1) تم تجميعه من بيانات وزارة التجارة الأميركية،٢٠٠٣، السفارة الأميركية مملكة البحرين.

## جدول (٧) تطور قدرات إيران النووية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.[1]

| وضع إيران النووي سنة ٢٠٠٠ | وضع إيران النووي سنة ٢٠٠٨ |
|---|---|
| عدد المفاعلات النووية الإيرانية المعروفة حتى ٢٠٠٠ " صفر ". | عدد أجهزة الطرد المركزي المخصصة لتخصيب اليورانيوم التي أعلنت إيران امتلاكها في إبريل ٢٠٠٨ بلغ ١٦٤ جهازاً. |
| | عدد أجهزة الطرد المركزي التي تخطط إيران لامتلاكها بنهاية ٢٠٠٦ تبلغ نحو ٣ آلاف جهاز. |
| | كمية غاز اليورانيوم التي أعلنت إيران إنتاجها في أبريل ٢٠٠٨ بلغت ١١٠ أطنان. |
| عدد الرؤوس النووية التي يمكن لأيران انتاجها في ٢٠٠٠ "صفر". | عدد الرؤوس النووية التي يمكن إنتاجها من الـــــــ ١١٠ أطنان يورانيوم ١٠ رؤوس. |
| | المدى المقدر لصواريخ "شهاب ٣ الإيرانية التي تم اختبارها في ٢٠٠٤ بلغ ١٥٠٠ كيلومتر. |
| | المدى المقدر لصواريخ شهاب ٣ تحت التطور يقدر عددها بـــ ٣ آلاف يصل مداها إلى ٥ آلاف كيلومتر. |

---

(1) http://thirdway/data/product/file/58/TheNeoCon9.5.06_electronic_version.pdf.com

## جدول رقم(٨) [1]

## القدرات العسكرية لدول منطقة الخليج العربي قبل الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣

| الدولة | حجم الإنفاق العسكري (مليار دولار) | نسبة الإنفاق العسكري السنوي (%) | عدد القوات المسلحة (جندي) | عدد الدبابات العاملة (دبابة) | عدد الطائرات المقاتلة (طائرة) |
|---|---|---|---|---|---|
| مجلس التعاون | ٣٨،٦ | ٨،٥ | ٣٣٣٠٠٠ | ٢١٠١٩ | ٦٢٣ |
| العراق | ** | ** | ٢٥٠٠٠٠ | ** | ** |
| إيران | ٩،١ | ٣،١ | ٥١٣٠٠٠ | ١٥٦٥ | ٢٨٣ |

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣/٢٠٠٠ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، الطبعة الأولى فبراير ٢٠٠٣.

## جدول رقم (٩)

## التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الأميركي للعراق[1].

| الدولة | المساحة (كلم٢) | عدد السكان مليوت | الكثافة السكانية (فرد/كم٢) | حجم القوات المسلحة (آلاف) | الناتج القومي (مليار دولار) | الإنفاق العسكري (مليار دولار) | نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي (١٠٠) | ما يتحمله الفرد في الإنفاق العسكري (دولار) | عائد الإنفاق على فرد القوات المسلحة (دولار) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دول مجلس التعاون الخليجي | | | | | | | | | |
| السعودية | ٢،٢٥٠،٠٠٠ | ٢٦،٤ | ١٠ | ١٢٤،٥ | ٢٣٦ | ٢١،٣ | %٩ | ٨٠٦ | ١٧١٠٨٤ |
| الكويت | ١٧٨١٨ | ٢،٣ | ١٤٣ | ١٥،٥ | ٥٠،٩ | ٤،٢٧ | %٨ | ١٨٥٦ | ٢٧٥٤٨٣ |
| الإمارات | ٨٣٦٠٠ | ٢,٥ | ٤٨ | ٥٠,٥ | ٨٩,٦ | ٢,٦٥ | %٣ | ١٠٠٦ | ٥٢٤٧٥ |
| قطر | ١١٤٢٧ | ٠,٨٦ | ٥٦ | ١٢,٤ | ٢٨,٢ | ٢,١٩ | %٧٧ | ٢٥٤٦ | ١٧٦٦١٢ |
| البحرين | ٧٠٧ | ٠,٦٨٠ | ٩٧٥ | ١١,٢ | ١٠,٧ | ٠,٥ | %٤٦ | ٧٣٥ | ٤٤٦٤٢ |
| عمان | ٣٠٩٥٠٠ | ٣ | ٨ | ١٤,٧ | ٢٤,٢ | ٣,٠٢ | %١٢ | ١٠٠٦ | ٧٢٤٢٢ |
| دول خليجية خارج المجلس | | | | | | | | | |
| إيران | ١٦٤٨٠٠٠ | ٦٨ | ٤٣,٦ | ٤٢٠ | ١٤٨ | ٤,٤١ | %٥ | ٦٤ | ١٠٥٠٠ |
| العراق | ٤٣٥٠٥٢ | ٢٦ | ٥٩ | ٧٩ | ٢٣,٠ | ** | ** | ** | ** |
| اليمن | ٥٥٥,٠٠٠ | ٢٠,٧ | ٣٦ | ٦٦,٧ | ١١,٣ | ٠,٩٤ | %٧,٦ | ٤٥ | ١٤٠٩٢ |

(1) International Institute for Strategic Studies ,Military Balance in The Gulf. (London: Oxford University Press. 2005-2006.

**الجدول رقم (١٠ ): الدول المتوقع نضوب نفطها خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.** [1]

| البلد | العمر الافتراضي للنفط |
|---|---|
| الكويت | ٦٢ سنة |
| كومنولث الدول المستقلة | ٢٢ سنة |
| الصين | ٢٠ سنة |
| قطر | ٢٠ سنة |
| عُمان | ٢٣ سنة |
| إندونيسيا | ١٠ سنة |
| النرويج | ٩ سنة |
| مصر | ٩ سنة |

(1) سماء سليمان، هل تنجح الولايات المتحدة في تغيير ثقافة دول الخليج؟ امجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، صيف ٢٠٠٤.

# الوثائق[1]

يبرز هذا الملحق عدة وثائق تشكل السلم التطوري والتصعيدي المواكب للأحداث في منطقة الخليج العربي، ويشتمل على اتفاقيات دولية.

(1) مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

# إتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي
# لمكافحة الإرهاب
# ٢٠٠١

٨/١/٥/٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم ١٥٤٠٧/ب
التاريخ ١٤٢١/٨/١٩هـ
المرفقات ٣٣

صاحب السمو الملكي وزير الخارجية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أبعث لسموكم طيه مايلي :-

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧) وتاريخ ١٤٢١/٨/٣هـ القاضي بالموافقة على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي، وذلك بالصيغة المرفقة.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣١) وتاريخ ١٤٢١/٨/٥هـ الصادر بالتصديق على ذلك.

أرجو من سموكم التكرم بالأمر باكمال اللازم بموجبه. وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي.

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة لوزارة الدفاع والطيران.
نسخة لوزارة الداخلية.
نسخة للاستخبارات العامة.
نسخة لمجلس الشورى.
نسخة لوزارة العدل.
نسخة لوزارة التعليم العالي.
نسخة لوزارة الاعلام.
نسخة لوزارة المعارف.
نسخة للامانة العامة لمجلس الوزراء.
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
نسخة للديوان الملكي.

بسم الله الرحمن الرحيم

٨/١/٥/٣٣

الصادر برقم/ ١٥٤١٧/ ر
١٤٢١/٨/١٩ هـ

الرقم : م/ ٣١
التاريخ : ١٤٢١/٨/٥هـ

بعون اللـــه تعالـــى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٩/١١) وتاريخ ١٤٢١/٤/٢هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٨٢ ) وتاريخ ١٤٢١/٨/٣هـ.

رسمنـــا بما هـــو آت :

أولاً : التصديق على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي وذلك بالصيغة المرفقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ مرسومنا هذا.،،،

فهد بن عبدالعزيـــز

٨/١/٥/٣٢

المملكة العربية السعودية

مجلس الوزراء

الأمانة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم : ( ١٨٧ )

وتاريخ : ٣ / ٨ / ١٤٢١هـ

الصادر في ١٤٢١/٨/١٩ / ١٦٥٤٠٧

ان مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥/ب/٥١٤٣ وتاريخ ١٤٢١/٤/٢٧هـ المشتملة على برقيتي صاحب السمو الملكي وزير الخارجية رقم ١/١٥٣٠٦/٢٣/٩٧ وتاريخ ١٤٢١/٢/٦هـ ورقم ١/١٦٤٣٩/٢٣/٩٧ وتاريخ ١٤٢١/٢/١٠هـ بشأن استكمال اجراءات التصديق على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي التي تم توقيعها بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٣) وتاريخ ١٤٢٠/١١/١هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٣) وتاريخ ١٤٢٠/١١/١هـ .

وبعد الاطلاع على مشروع المعاهدة المشار اليها .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٩/١١) وتاريخ ١٤٢١/٤/٢هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢١٠) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ .

يقرر

الموافقة على معاهدة منظمة المؤتمر الاسلامي لمكافحة الارهاب الدولي ، وذلك بالصيغة المرفقة .

وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء

# الإتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي

# ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
ع م/18561



ديوان رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر : ٤٨٦٦٩/د
تاريخ الصادر : ١٤٢٨/١١/٠٧
المرفقات : ٢٧ لفة



(سري)

صاحب السمو الملكي وزير الخارجية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : -

أبعث لسموكم الكريم طيه ما يلي : -

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٦) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢هـ القاضي بما يلي :

١- الموافقة على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤٢٦/٣/٤هـ، الموافق ٢٠٠٥/٤/١٣م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

٢- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بما يأتي : -

أ ) أن جهات الاتصال المسؤولة في المملكة عن توجيه وتلقي المعلومات المشار إليها في المادة (٧) من هذه الاتفاقية هي : وزارة الداخلية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

ب) أن المملكة قرّرت الأخذ بكل الولاية القضائية الجوازية المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٩) من هذه الاتفاقية.

٣- تعلن المملكة بأنها لا تعد نفسها مُلزمة بالتقيّد بالفقرة (١) من المادة (٢٣) من هذه الاتفاقية.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٨٩) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٣هـ الصادر بالمصادقة على ما ورد في الفقرة (١) والفقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
ع م/18561

الرقم .....
التاريخ .....
المرفقات .....

(٢/ب) والفقرة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٦) وتاريخ ١٤٢٨/١١/٢هـ المشار إليه.

وأرجو التكرّم بالأمر بإكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديري.،،،

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

نسخة لوزارة الداخلية
نسخة لوزارة العدل
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة المالية
نسخة لوزارة الثقافة والإعلام
نسخة لوزارة الاقتصاد والتخطيط
نسخة لديوان المراقبة العامة
نسخة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

# الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي

***إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،***

***إذ تضع في اعتبارها*** مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيز حسن الجوار والعلاقات الودية والتعاون بين الدول،

***وإذ تشير*** إلى الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1995،

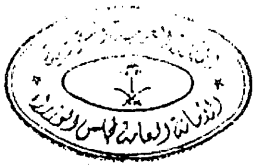
***وإذ تسلم*** بحق جميع الدول في أن تنتج الطاقة النووية وتستعملها للأغراض السلمية، وتسلم بمصالحها المشروعة في المنافع المحتمل أن تستمد من استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية،

***وإذ تضع في اعتبارها*** الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية، لسنة 1980،

***وإذ يساورها بالغ القلق*** إزاء تصاعد أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في جميع أنحاء العالم،

***وإذ تشير*** إلى الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق بقرار الجمعية العامة 60/49 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 1994، الذي جاء فيه، في جملة أمور، أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعيد رسميا تأكيد إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته على اعتبار أنها أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك ما يعرض منها للخطر العلاقات الودية فيما بين الدول والشعوب ويهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها،










***وإذ تلاحظ*** أن الإعلان شجع الدول أيضا على أن تستعرض على وجه السرعة نطاق الأحكام القانونية الدولية القائمة بشأن منع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وقمعه والقضاء عليه، بهدف ضمان توفر إطار قانوني شامل يغطي جميع جوانب هذه المسألة،

***وإذ تشير*** إلى قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996 وإلى الإعلان المكمل لإعلان عام 1994 المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، المرفق به،

***وإذ تشير أيضا*** إلى أنه عملا بقرار الجمعية العامة 210/51 أنشئت لجنة مخصصة لتقوم، في جملة أمور، بوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، لاستكمال الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة،

***وإذ تلاحظ*** أن أعمال الإرهاب النووي يمكن أن تسفر عن أوخم العواقب وقد تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

***وإذ تلاحظ أيضا*** أن الموجود من الأحكام القانونية المتعددة الأطراف لا يعالج تلك الهجمات على نحو واف،

***واقتناعا منها*** بالحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي بين الدول في ابتكار واتخاذ تدابير فعالة وعملية لمنع هذه الأعمال الإرهابية ولمحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم،

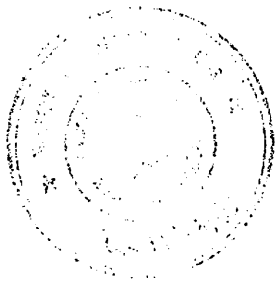
***وإذ تلاحظ*** أن أنشطة القوات العسكرية للدول تنظمها قواعد للقانون الدولي تخرج عن إطار هذه الاتفاقية وأن استثناء أعمال معينة من النطاق الذي تشمله هذه الاتفاقية لا يعني التغاضي عن أعمال غير مشروعة من جهة أخرى أو يجعل منها أعمالا مشروعة، أو يستبعد ملاحقة مرتكبيها قضائيا بموجب قوانين أخرى،









**قد اتفقت على ما يلي:**

## المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية:

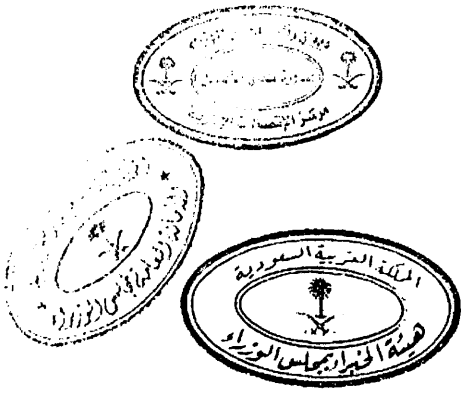
١ - يقصد بتعبير "مواد مشعة" المواد النووية وغيرها من المواد المشعة التي تحتوي على نويدات تنحل تلقائيا (وهي عملية يصحبها انبعاث نوع أو عدة أنواع من الإشعاعات المؤينة مثل أشعة ألفا وبيتا وجسيمات النيوترونات وأشعة غاما) والتي قد تسبب، نظرا لخواصها الإشعاعية أو الانشطارية، الموت أو الأذى البدني الجسيم، أو تلحق أضرارا ذات شأن بالممتلكات أو بالبيئة.

2 - يقصد بتعبير "المواد النووية" البلوتونيوم، ما عدا البلوتونيوم الذي يتجاوز تركيز النظائر المشعة فيه 80 في المائة من البلوتونيوم - 238؛ أو اليورانيوم - 233؛ أو اليورانيوم المخصب بالنظير المشع 235 أو النظير المشع 233؛ أو اليورانيوم الذي يحتوي على خليط من النظائر المشعة الموجودة في الطبيعة، عدا ما كان منها على شكل خام أو رواسب الخام؛ أو أي مادة تحتوي على واحد أو أكثر من العناصر السالفة الذكر؛

أما تعبير "اليورانيوم المخصب بالنظير المشع 235 أو النظير المشع 233" فيقصد به اليورانيوم الذي يحتوي على أي من النظيرين المشعين 235 أو 233 أو كليهما بكمية تكون فيها نسبة الوفرة من مجموع هذين النظيرين المشعين إلى النظير المشع 238 أكبر من نسبة النظير المشع 235 إلى النظير المشع 238 الموجود في الطبيعة.

3 - يقصد بتعبير "مرفق نووي":

(أ) أي مفاعل نووي، بما في ذلك المفاعلات التي تجهز بها السفن أو المركبات أو الطائرات أو الأجسام الفضائية لاستعماله



كمصدر للطاقة لدفع هذه السفن أو المركبات أو الطائرات أو الأجسام الفضائية، أو لأي غرض آخر؛

(ب) أي منشأة أو وسيلة نقل تستعمل لإنتاج أو خزن أو معالجة أو نقل مواد مشعة.

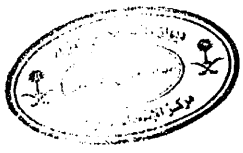
4 - يقصد بتعبير "جهاز":

(أ) أي جهاز متفجر نووي؛ أو

(ب) أي جهاز لنشر المواد الإشعاعية أو لبث الإشعاع، والذي قد يسبب نظرا لخواصه الإشعاعية الموت أو الأذى البدني الجسيم أو يلحق أضرارا ذات شأن بالممتلكات أو بالبيئة.

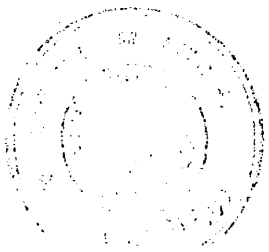
5 - يشمل تعريف "المرفق العام أو الحكومي" أي مرفق أو وسيلة نقل، دائمين كانا أو مؤقتين، يستخدمهما أو يشغلهما ممثلو دولة أو أعضاء حكومة أو هيئة تشريعية أو هيئة قضائية أو مسؤولو أو موظفو دولة أو أي سلطة عامة أو كيان عام آخر أو موظفو أو مسؤولو منظمة حكومية دولية فيما يتصل بأداء واجباتهم الرسمية.

6 - يقصد بتعبير "القوات العسكرية للدولة" القوات المسلحة لدولة ما، التي تكون منظمة ومدربة ومجهزة بموجب قوانينها الداخلية لأغراض الدفاع أو الأمن الوطني في المقام الأول، والأشخاص العاملون على مساندة تلك القوات المسلحة الذين يخضعون لقيادتها وسيطرتها ومسؤوليتها الرسمية.









## المادة 2

1 - يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل من يقوم بصورة غير مشروعة وعن عمد:

(أ) بحيازة مادة مشعة أو صنع أو حيازة جهاز:

'1' بقصد إزهاق الأرواح أو التسبب في أذى بدني جسيم؛ أو

'2' بقصد إلحاق ضرر ذي شأن بالممتلكات أو بالبيئة؛

(ب) باستخدام أي مادة مشعة أو جهاز مشع بأية طريقة، أو استخدام مرفق نووي أو إحداث أضرار به بطريقة تؤدي إلى إطلاق مادة مشعة أو تهدد بانطلاقها:

'1' بقصد إزهاق الأرواح أو التسبب في أذى بدني جسيم؛ أو

'2' بقصد إلحاق ضرر ذي شأن بالممتلكات أو بالبيئة؛ أو

'3' بقصد إكراه شخص طبيعي أو اعتباري، أو منظمة دولية أو دولة على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به.

2 - يرتكب جريمة أيضا كل من:

(أ) يهدد في ظل ظروف توحي بمصداقية التهديد بارتكاب جريمة على النحو المبين في الفقرة 1 (ب) من هذه المادة؛ أو

(ب) يطلب بصورة غير مشروعة وعن عمد عن طريق التهديد، مادة مشعة أو جهازا مشعا أو مرفقا نوويا، في ظل ظروف توحي بمصداقية التهديد، أو باستخدام القوة.

3 - يرتكب جريمة أيضا كل من يشرع في ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة.

4 - يرتكب جريمة أيضا كل من:










(أ) يساهم كشريك في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات 1 أو 2 أو 3 من هذه المادة؛ أو

(ب) ينظم أو يوجه آخرين لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرات 1 أو 2 أو 3 من هذه المادة؛ أو

(ج) يساهم بأي طريقة أخرى في قيام مجموعة من الأشخاص، يعملون بقصد مشترك، بارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في الفقرات 1 أو 2 أو 3 من هذه المادة، على أن تكون هذه المساهمة متعمدة وتجري إما بهدف تيسير النشاط الإجرامي العام للمجموعة أو خدمة أهدافها أو مع العلم الكامل بنية المجموعة ارتكاب الجريمة أو الجرائم المعنية.

## المادة 3

لا تنطبق هذه الاتفاقية إذا ارتكب الجرم داخل دولة واحدة وكان المدعى ارتكابه الجرم والضحايا من رعايا تلك الدولة، وإذا عثر على المدعى ارتكابه الجرم في إقليم تلك الدولة، ولم تكن أية دولة أخرى تملك، بموجب الفقرة 1 أو 2 من المادة 9، الأساس اللازم لممارسة الولاية القضائية، إلا أن أحكام المواد 7 و 12 و 14 و 15 و 16 و 17 تنطبق في تلك الحالات حسب الاقتضاء.

## المادة 4

1 - ليس في هذه الاتفاقية ما يمس الحقوق والالتزامات والمسؤوليات الأخرى للدول والأفراد بموجب القانون الدولي، ولا سيما مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

2 - لا تسري هذه الاتفاقية على أنشطة القوات المسلحة خلال نزاع مسلح، حسبما يفهم من تلك التعابير في إطار القانون الإنساني الدولي، والتي يحكمها ذلك القانون، كما لا تسري هذه

الاتفاقية على الأنشطة التي تضطلع بها القوات العسكرية لدولة ما بصدد ممارسة واجباتها الرسمية بقدر ما تنظم بقواعد أخرى من القانون الدولي.

3 - لا تفسر أحكام الفقرة 2 من هذه المادة على أنها تعني التغاضي عن أعمال غير مشروعة من جهة أخرى أو تجعل منها أعمالا مشروعة أو تستبعد ملاحقة مرتكبيها قضائيا بموجب قوانين أخرى.

4 - لا تتناول هذه الاتفاقية، ولا يمكن تفسيرها على أنها تتناول، على أي نحو، مسألة مشروعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من قبل الدول.

## المادة 5

تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير:

(أ) التي تجعل الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 جرائم بموجب قانونها الوطني؛

(ب) التي تجعل مرتكبي تلك الجرائم عرضة لعقوبات مناسبة تراعي ما تتسم به تلك الجرائم من طابع خطير.

## المادة 6

تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير، بما فيها سن تشريعات داخلية عند الاقتضاء، لتكفل ألا تكون الأعمال الإجرامية الداخلة في نطاق هذه الاتفاقية، وبخاصة عندما يقصد منها أو يراد بها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أعمالا مبررة بأي حال من الأحوال لاعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عرقي أو إثني أو ديني أو أي طابع مماثل آخر، ولتكفل إنزال عقوبات بمرتكبيها تتمشى مع طابعها الخطير.









## المادة 7

1 - تتعاون الدول الأطراف:

(أ) باتخاذ جميع التدابير الممكنة، بما فيها تكييف قانونها الوطني عند اللزوم، لمنع ومناهضة الإعداد في إقليم كل منها لارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، داخل أقاليمها أو خارجها، بما في ذلك التدابير اللازمة لحظر قيام الأشخاص والجماعات والمنظمات في أقاليمها بأنشطة غير مشروعة تشجع على ارتكاب تلك الجرائم أو تحرض على ارتكابها أو تنظمها أو تمولها عن علم أو تقدم لها عن علم المساعدة التقنية أو المعلومات أو تشارك في ارتكابها؛

(ب) بتبادل المعلومات الدقيقة المتحقق منها وفقا لقانونها الوطني، وبالطريقة التي تحددها هذه الاتفاقية ورهنا بشروطها، وبتنسيق التدابير الإدارية وغير الإدارية المتخذة حسب الاقتضاء لكشف الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 ومنعها وقمعها والتحقيق فيها، وكذلك لإقامة إجراءات جنائية ضد الأشخاص المدعى ارتكابهم لتلك الجرائم. وبصفة خاصة، تتخذ الدولة الطرف التدابير المناسبة لكي تخطر دون إبطاء الدول الأخرى المشار إليها في المادة 9 فيما يتعلق بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، وكذلك الإعداد لارتكاب تلك الجرائم التي تكون قد نمت إلى علمها، فضلا عن إبلاغ المنظمات الدولية عند الاقتضاء.

2 - تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة بما يتفق مع قانونها الوطني لحماية سرية أي معلومات تحصل عليها سرا بموجب أحكام هذه الاتفاقية من دولة طرف أخرى، أو من خلال المشاركة في أي أنشطة يضطلع بها لتطبيق هذه الاتفاقية. وإذا قدمت الدول الأطراف معلومات إلى منظمات دولية سرا، تتخذ الإجراءات لضمان حماية سرية تلك المعلومات.

3 - لا يطلب من الدول الأطراف بمقتضى هذه الاتفاقية تقديم أية معلومات لا يجوز لها إبلاغها وفقا لقانونها الوطني، أو يكون من شأنها أن تضر بأمن الدولة المعنية أو الحماية المادية للمواد النووية.

4 - تبلغ الدول الأطراف الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سلطاتها المختصة وجهات الاتصال المسؤولة فيها عن توجيه وتلقي المعلومات المشار إليها في هذه المادة. ويبلغ الأمين العام للأمم المتحدة المعلومات المتعلقة بالسلطات المختصة وجهات الاتصال إلى جميع الدول الأطراف وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن يكون الاتصال بتلك السلطات وجهات الاتصال متيسرا بصفة دائمة.

## المادة 8

لأغراض منع الجرائم بموجب هذه الاتفاقية، تبذل الدول الأطراف كل جهد لاتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية المواد المشعة مع مراعاة التوصيات والمهام ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## المادة 9

1 - تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لإقامة ولايتها القضائية على أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 عندما:

(أ) ترتكب الجريمة في إقليم تلك الدولة؛ أو

(ب) ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علم تلك الدولة أو طائرة مسجلة بموجب قوانين تلك الدولة وقت ارتكاب الجريمة؛ أو

(ج) يرتكب الجريمة أحد مواطني تلك الدولة.

2 - يجوز أيضا للدولة الطرف أن تقيم ولايتها القضائية على أي جريمة من هذا القبيل عندما:

(أ) ترتكب الجريمة ضد أحد مواطني تلك الدولة؛ أو

(ب) ترتكب الجريمة ضد مرفق عام أو حكومي تابع لتلك الدولة بالخارج، بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لتلك الدولة؛ أو

(ج) يرتكب الجريمة شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم تلك الدولة؛ أو

(د) ترتكب الجريمة في محاولة لإرغام تلك الدولة على القيام بأي عمل من الأعمال أو الامتناع عن القيام به؛ أو

(هـ) ترتكب الجريمة على متن طائرة تشغلها حكومة تلك الدولة.

3 - عند التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، تخطر كل دولة طرف الأمين العام للأمم المتحدة بالولاية القضائية التي أقامتها بموجب قانونها الوطني وفقا للفقرة 2 من هذه المادة. وفي حالة حدوث أي تغيير، تخطر الدولة الطرف المعنية الأمين العام بذلك على الفور.

4 - تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 في الحالات التي يكون فيها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة موجودا في إقليمها ولا تسلمه إلى أي من الدول الأطراف التي أقامت ولايتها القضائية وفقا للفقرة 1 أو 2 من هذه المادة.

5 - لا تحول هذه الاتفاقية دون ممارسة أي ولاية جنائية تقيمها دولة طرف وفقا لقانونها الوطني.

## المادة 10

1 - لدى تلقي الدولة الطرف معلومات تفيد أن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 قد ارتكبت، أو يجري ارتكابها، في إقليم الدولة الطرف أو أن الشخص الذي ارتكب تلك الجريمة، أو يدعى أنه ارتكبها، قد يكون موجودا في إقليمها، تتخذ الدولة الطرف المعنية ما يلزم من تدابير طبقا لقانونها الوطني للتحقيق في الوقائع التي تتضمنها تلك المعلومات.

2 - تقوم الدولة الطرف التي يكون مرتكب الجريمة أو الشخص المدعى أنه ارتكبها موجودا في إقليمها، لدى اقتناعها بأن الظروف تبرر ذلك، باتخاذ التدابير المناسبة طبقا لقانونها الوطني كي تكفل حضور ذلك الشخص لغرض المحاكمة أو التسليم.

3 - يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير المشار إليها في الفقرة 2 من هذه المادة:

(أ) أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي يحمل جنسيتها أو التي يحق لها، في حالات أخرى، حماية حقوق ذلك الشخص، أو للدولة التي يقيم في إقليمها ذلك الشخص عادة إذا كان عديم الجنسية؛

(ب) أن يزوره ممثل لتلك الدولة؛

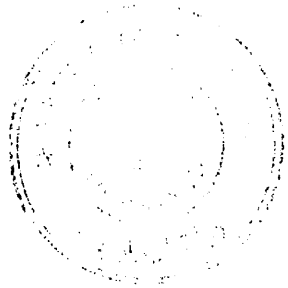
(ج) أن يبلغ بحقوقه المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب).

4 - تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة 3 من هذه المادة وفقا لقوانين وأنظمة الدولة التي يوجد في إقليمها مرتكب الجريمة، أو الشخص المدعى أنه ارتكبها، شريطة أن تكون هذه القوانين والأنظمة كفيلة بأن تحقق تماما المقاصد التي تستهدفها الحقوق الممنوحة بموجب الفقرة 3.











5 - لا تخل أحكام الفقرتين 3 و 4 من هذه المادة بحق أي دولة طرف تدعي الولاية القضائية، وفقا للفقرة 1 (ج) أو 2 (ج) من المادة 9، في دعوة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الاتصال بالشخص المدعى ارتكابه للجريمة وزيارته.

6 - متى تحفظت الدولة الطرف على شخص ما عملا بهذه المادة، عليها أن تخطر على الفور، مباشرة أو عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، الدول الأطراف التي قررت ولايتها القضائية وفقا للفقرتين 1 و 2 من المادة 9، وأية دول أطراف أخرى مهتمة بالأمر إذا ما رأت أن من المستصوب القيام بذلك، بوجود هذا الشخص قيد التحفظ وبالظروف التي تبرر احتجازه. وعلى الدولة التي تجري التحقيق المنصوص عليه في الفقرة 1 من هذه المادة أن تبلغ تلك الدول الأطراف على الفور بالنتائج التي توصلت إليها وأن تبين ما إذا كانت تعتزم ممارسة الولاية القضائية.

## المادة 11

1 - إذا لم تقم الدولة الطرف التي يوجد في إقليمها الشخص المدعى ارتكابه الجريمة بتسليم ذلك الشخص فإنها تكون ملزمة في الحالات التي تنطبق عليها المادة 9، وبدون أي استثناء على الإطلاق وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت أو لم ترتكب في إقليمها، بأن تحيل القضية دون إبطاء لا لزوم له إلى سلطاتها المختصة بقصد المحاكمة من خلال إجراءات تتفق وقوانين تلك الدولة. وعلى هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الأسلوب المتبع في حالة أي جريمة أخرى خطيرة الطابع بموجب قانون تلك الدولة.

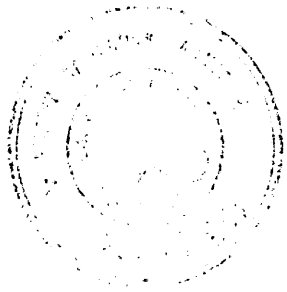
2 - عندما لا يجيز القانون الوطني في الدولة الطرف تسليم تلك الدولة لأحد مواطنيها أو تقديمه إلا بشرط إعادته إليها ليقضي الحكم الصادر بحقه نتيجة المحاكمة أو الإجراءات التي طلب تسليمه أو تقديمه من أجلها، وموافقة هذه الدولة والدولة التي











تطلب تسليم هذا الشخص إليها على هذا الخيار وعلى أي شروط أخرى قد تريانها مناسبة، فإن هذا التسليم أو التقديم المشروط يكون كافيا لاستيفاء الالتزام المنصوص عليه في الفقرة 1 من هذه المادة.

## المادة 12

يكفل لأي شخص يوضع قيد التحفظ، أو تتخذ بشأنه أي تدابير أخرى أو تقام عليه الدعوى عملا بهذه الاتفاقية، أن يلقى معاملة منصفة، بما فيها التمتع بجميع الحقوق والضمانات طبقا لقانون الدولة التي يوجد هذا الشخص في إقليمها ولأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

## المادة 13

1 - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 مدرجة كجرائم تستوجب تسليم المجرم في أي معاهدة لتسليم المجرمين تكون نافذة بين أي من الدول الأطراف قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية. وتتعهد الدول الأطراف بإدراج مثل هذه الجرائم كجرائم تستوجب تسليم المجرم في كل معاهدة لتسليم المجرمين تعقد فيما بينها بعد ذلك.

2 - حينما تتلقى دولة طرف تشترط لتسليم المجرم وجود معاهدة طلبا للتسليم من دولة طرف أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة لتسليم المجرمين، يجوز للدولة المطلوب منها التسليم أن تعتبر هذه الاتفاقية، إذا شاءت، أساسا قانونيا للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادة 2. وتخضع عملية التسليم للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة المقدم إليها الطلب.

3 - تعترف الدول الأطراف، التي لا تشترط لتسليم المجرمين وجود معاهدة، بالجرائم المنصوص عليها في المادة 2 كجرائم

تستوجب تسليم المجرمين فيما بينها، رهنا بالشروط التي ينص عليها قانون الدولة المقدم إليها الطلب.

4 - إذا لزم الأمر، تعامل الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، لأغراض تسليم المجرمين فيما بين الدول الأطراف، كما لو أنها ارتكبت لا في المكان الذي وقعت فيه فحسب بل في إقليم الدولة التي تكون قد أقامت ولايتها القضائية وفقا للفقرتين 1 و 2 من المادة 9 أيضا.

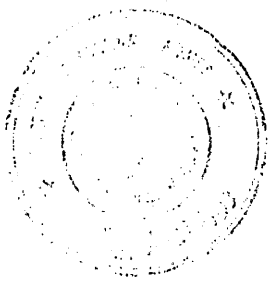
5 - تعتبر أحكام جميع معاهدات وترتيبات تسليم المجرمين المبرمة فيما بين الدول الأطراف فيما يتعلق بالجرائم المحددة في المادة 2 معدلة فيما بين هذه الدول، بالقدر الذي تتعارض فيه تلك الأحكام مع هذه الاتفاقية.









## المادة 14

1 - تتبادل الدول الأطراف أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات التسليم التي تتم مباشرتها بخصوص الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، بما في ذلك المساعدة في الحصول على ما يوجد تحت تصرفها من أدلة لازمة للإجراءات.

2 - تفي الدول الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة بما يتفق مع أي معاهدات أو ترتيبات أخرى بشأن تبادل المساعدة القانونية تكون قائمة فيما بينها. وفي حال عدم وجود مثل هذه المعاهدات أو الترتيبات، تتبادل الدول الأطراف المساعدة وفقا لقانونها الوطني.

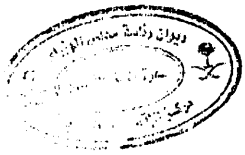
## المادة 15

لا يجوز، لأغراض تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة، اعتبار أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 جريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية. وبالتالي، لا يجوز رفض طلب بشأن تسليم المجرمين أو المساعدة القانونية المتبادلة مؤسس على مثل هذه الجريمة لمجرد أنه يتعلق بجريمة سياسية أو جريمة متصلة بجريمة سياسية أو جريمة ارتكبت بدوافع سياسية.

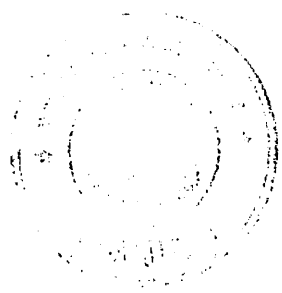
## المادة 16

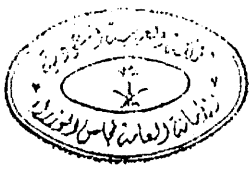
ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه يفرض التزاما بتسليم المجرمين أو بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا توفرت لدى الدولة الطرف المطلوب منها التسليم أسباب وجيهة تدعوها إلى الاعتقاد بأن طلب تسليم المجرمين لارتكابهم الجرائم المذكورة في المادة 2، أو طلب المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بهذه الجرائم، قد قدم بغية محاكمة، أو معاقبة، شخص











ما بسبب العرق الذي ينتمي إليه أو بسبب دينه أو جنسيته أو أصله الإثني أو رأيه السياسي، أو بأن استجابتها للطلب من شأنها أن تمس بوضع الشخص المذكور لأي من هذه الأسباب.

**المادة 17**

1 - يجوز نقل الشخص المحتجز أو الذي يقضي مدة حكمه في إقليم دولة طرف، والمطلوب حضوره في دولة أخرى من الدول الأطراف لأغراض الشهادة أو تحديد الهوية أو المساعدة بأي شكل آخر في الحصول على الأدلة اللازمة للتحقيق في الجرائم أو المحاكمة عليها بموجب هذه الاتفاقية، إذا استوفي الشرطان التاليان:

(أ) موافقة هذا الشخص الحرة، عن علم، على نقله؛ و

(ب) موافقة السلطات المختصة في كلتا الدولتين على النقل، رهنا بالشروط التي تراها هاتان الدولتان مناسبة.

2 - لأغراض هذه المادة:

(أ) يكون للدولة التي ينقل إليها الشخص سلطة إبقائه قيد التحفظ، وعليها التزام بذلك ما لم تطلب الدولة التي نقل منها غير ذلك أو تأذن به؛

(ب) على الدولة التي نقل إليها الشخص أن تنفذ، دون إبطاء، التزامها بإعادته إلى عهدة الدولة التي نقل منها وفقا للمتفق عليه من قبل، أو لما يتفق عليه، بين السلطات المختصة في كلتا الدولتين؛

(ج) لا يجوز للدولة التي نقل إليها الشخص أن تطالب الدولة التي نقل منها هذا الشخص ببدء إجراءات لطلب التسليم من أجل إعادته إليها؛

(د) تحتسب للشخص المنقول المدة التي قضاها قيد التحفظ لدى الدولة التي نقل إليها من مدة العقوبة المقضية في الدولة التي نقل منها.

3 - ما لم توافق الدولة الطرف التي يتقرر نقل شخص ما منها وفقا لهذه المادة، لا يجوز أن يحاكم ذلك الشخص، أيا كانت جنسيته، أو يحتجز أو تقيد حريته الشخصية على أي نحو آخر في إقليم الدولة الطرف التي ينقل إليها بشأن أي أفعال أو أحكام بالإدانة سابقة لمغادرته إقليم الدولة التي نقل منها.

## المادة 18

1 - عند حجز مواد أو أجهزة مشعة أو مرافق نووية، أو السيطرة عليها عقب ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، تقوم الدولة الطرف التي تحوزها بما يلي:

(أ) تتخذ إجراءات لجعل المادة المشعة أو الجهاز المشع أو المرفق النووي عديم الضرر؛

(ب) وتضمن الاحتفاظ بأي مواد نووية وفقا لما ينطبق عليها من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

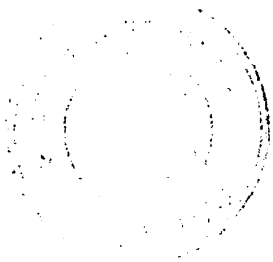
(ج) وتراعي التوصيات المتعلقة بالحماية المادية ومعايير الصحة والسلامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

2 - بعد الانتهاء من أي إجراءات تتعلق بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، أو قبل ذلك إذا اقتضى القانون الدولي ذلك تعاد، بعد التشاور مع الدول الأطراف المعنية (وبخاصة فيما يتعلق بطرائق الإعادة والتخزين)، أي مادة مشعة أو جهاز مشع أو مرفق نووي إلى الدولة الطرف التي تعود إليها هذه المادة المشعة أو الجهاز المشع أو المرفق النووي، أو الدولة الطرف التي يكون الشخص الطبيعي أو الاعتباري المالك لتلك المادة المشعة أو ذلك









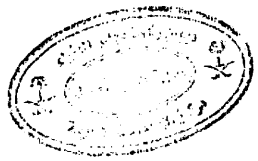
الجهاز المشع أو المرفق النووي أحد مواطنيها أو المقيمين فيها، أو الدولة الطرف التي تكون تلك المادة المشعة أو الجهاز المشع أو المرفق النووي قد سرق من إقليمها أو أخذ منه بطريقة غير شرعية أخرى.

3 - (أ) إذا كان القانون الوطني أو الدولي يحظر على الدولة الطرف إعادة، أو قبول، تلك المواد المشعة أو ذلك الجهاز المشع أو المرفق النووي، أو إذا وافقت الدول الأطراف المعنية على ذلك، طبقا للفقرة 3 (ب) من هذه المادة، تواصل الدولة الطرف الحائزة للمواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية اتخاذ الإجراءات الواردة في الفقرة 1 من هذه المادة؛ ولا تستخدم تلك المواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية إلا في الأغراض السلمية؛

(ب) إذا كان لا يجوز قانونا للدولة الطرف التي تكون في حوزتها المواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية أن تحوزها، فعلى تلك الدولة أن تضمن وضعها في أقرب وقت ممكن في حوزة دولة يجوز لها قانونا حيازتها وتكون قد قدمت، حسب الاقتضاء، ضمانات تتمشى ومقتضيات الفقرة 1 من هذه المادة بالتشاور مع تلك الدولة، بغرض جعل تلك المواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية عديمة الضرر؛ ولا تستخدم تلك المواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية إلا في الأغراض السلمية.

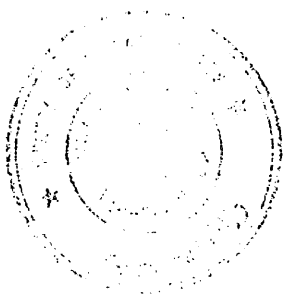
4 - إذا كانت المواد أو الأجهزة المشعة أو المرافق النووية المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 من هذه المادة غير مملوكة لأي من الدول الأطراف، أو لأحد مواطني دولة طرف أو أحد المقيمين فيها، أو لم تكن قد سرقت أو تم الحصول عليها بطريقة غير شرعية أخرى من إقليم دولة طرف، أو إذا لم تكن هناك دولة ترغب في استلامها عملا بالفقرة 3 من هذه المادة، يتخذ قرار منفصل بشأن طريقة التصرف فيها، وفقا للفقرة 3 (ب) من هذه المادة، بعد التشاور بين الدول المعنية وأي منظمات دولية ذات صلة.









5 - لأغراض الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 من هذه المادة، يجوز للدولة الطرف الحائزة للمادة المشعة أو الجهاز المشع أو المرفق النووي أن تطلب المساعدة والتعاون من الدول الأطراف الأخرى، وبخاصة الدول الأطراف المعنية، ومن أي منظمات دولية ذات صلة، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشجع الدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة على تقديم المساعدة عملا بهذه الفقرة إلى أقصى حد ممكن.

6 - على الدول الأطراف القائمة بالتصرف في المادة المشعة أو الجهاز المشع أو المرفق النووي، أو الاحتفاظ بها، عملا بهذه المادة، أن تخطر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالطريقة التي تم بها التصرف في تلك المواد أو الاحتفاظ بها. ويحيل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى.

7 - في حالة حدوث أي انتشار فيما يتصل بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 2، ليس في هذه الاتفاقية ما يمس بأي طريقة قواعد القانون الدولي التي تحكم المسؤولية عن الضرر النووي أو قواعد القانون الدولي الأخرى.

## المادة 19

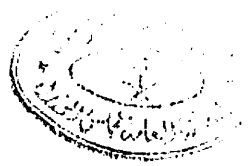
على الدولة الطرف التي تجري فيها محاكمة الشخص المدعى ارتكابه الجريمة أن تقوم، وفقا لقانونها الوطني أو إجراءاتها السارية، بإبلاغ النتيجة النهائية لإجراءات المحاكمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يحيل هذه المعلومات إلى الدول الأطراف الأخرى.

## المادة 20







تجري الدول الأطراف مشاورات مباشرة، أو عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، بمساعدة منظمات دولية، حسب الضرورة، لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية بشكل فعال.

## المادة 21

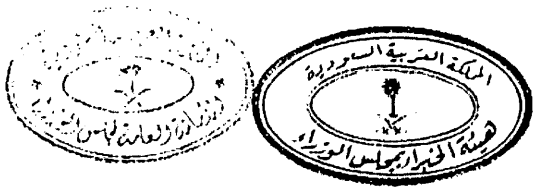
تنفذ الدول الأطراف التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على نحو يتفق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

## المادة 22

ليس في هذه الاتفاقية ما يبيح لدولة طرف أن تمارس في إقليم دولة طرف أخرى الولاية القضائية وأن تضطلع بالمهام التي هي من صميم اختصاص سلطات الدولة الطرف الأخرى وفقا لقانونها الوطني.










## المادة 23

1 - يعرض للتحكيم أي نزاع ينشأ بين دولتين، أو أكثر، من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا تتسنى تسويته بالتفاوض خلال مدة معقولة وذلك بناء على طلب إحدى هذه الدول. وإذا لم تتمكن الأطراف من الاتفاق، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم، على تنظيم أمر التحكيم، جاز لأي من تلك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، بتقديم طلب بذلك، وفقا للنظام الأساسي للمحكمة.

2 - يجوز لأية دولة أن تعلن، لدى التوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالتقيد بالفقرة 1 من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بالتقيد بالفقرة 1 إزاء أية دولة طرف أبدت تحفظا من هذا القبيل.

3 - لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة 2 من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متى شاءت، بإخطار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

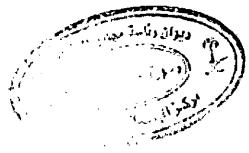
## المادة 24

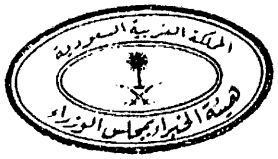
1 - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول من 14 أيلول/سبتمبر 2005 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2006 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

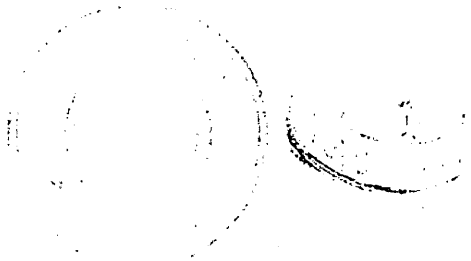
2 - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة. وتودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

3 - يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أية دولة. وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.







## المادة 25

1 - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - بالنسبة إلى كل دولة تصدق على الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام الثانية والعشرين، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة وثيقة تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها.

## المادة 26

1 - يجوز لأي دولة طرف أن تقترح إدخال تعديل على هذه الاتفاقية. ويقدم التعديل المقترح إلى الوديع الذي يعممه على الفور على جميع الدول الأطراف.

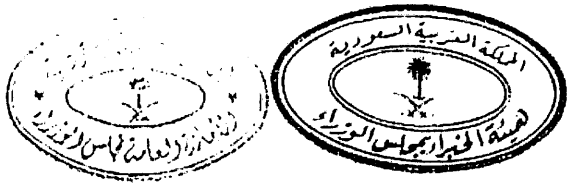
2 - إذا طلبت أغلبية الدول الأطراف من الوديع أن يدعو إلى عقد مؤتمر للنظر في التعديلات المقترحة، يقوم الوديع بتوجيه دعوة إلى جميع الدول الأطراف لحضور المؤتمر، الذي لا يبدأ انعقاده إلا بعد مضي ثلاثة أشهر على الأقل على تاريخ توجيه الدعوة.

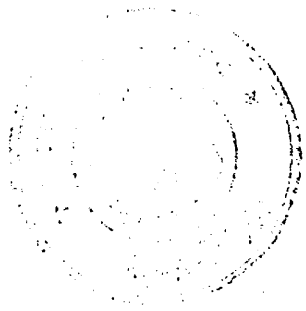
3 - يبذل المؤتمر قصارى الجهود لضمان الموافقة على التعديلات بتوافق الآراء. وإذا لم يتيسر ذلك، تعتمد التعديلات بأغلبية ثلثي أصوات جميع الدول الأطراف. ويقوم الوديع على الفور بتعميم أي تعديل يعتمد في المؤتمر على جميع الدول الأطراف.

4 - يبدأ نفاذ التعديل الذي يعتمد وفقا للفقرة 3 من هذه المادة بالنسبة لكل دولة طرف تودع لدى الوديع وثيقة تصديقها أو قبولها أو انضمامها أو موافقتها على التعديل، اعتبارا من اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع ثلثي الدول الأطراف وثائقها ذات الصلة. وبعد ذلك يبدأ







نفاذ ذلك التعديل بالنسبة لأي دولة طرف اعتبارا من اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة وثيقتها ذات الصلة.

## المادة 27

1 - لأية دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإشعار خطي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

2 - يصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء سنة واحدة على تاريخ تسلم الأمين العام للأمم المتحدة للإشعار.

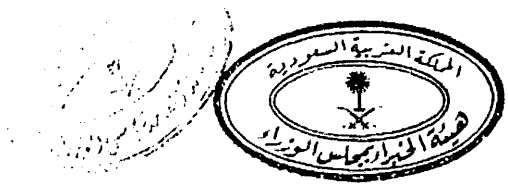
## المادة 28

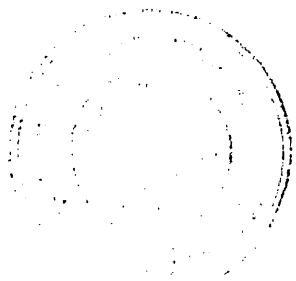
يودع أصل هذه الاتفاقية، الذي تتساوى في الحجية نصوصه الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يرسل نسخا معتمدة من هذه النصوص إلى جميع الدول.

**وإثباتا لذلك**، قام الموقعون أدناه، المفوضون بذلك حسب الأصول من حكوماتهم، بتوقيع هذه الاتفاقية المعروضة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 14 أيلول/سبتمبر 2005.







# اتفاقية مكافحة

# الإرهاب والجريمة المنظمة

# ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
ع م/ ١٧٣٦٦

برقية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر : ١٥٠٨٠/ب
تاريخ الصادر : ١٤٢٨/٠٤/٠١
المرفقات : ١٠ لفه

صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
نسخة لوزارة الخارجية
نسخة لمجلس الشورى
نسخة لوزارة الخدمة المدنية
نسخة لوزارة المالية
نسخة لوزارة الثقافة والإعلام
نسخة لديوان المراقبة العامة
نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
- نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات
نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

أبعث لسموكم الكريم طيه ما يلي : -

**أولاً** : نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ القاضي بالموافقة على (بروتوكول) التعاون الأمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلّل والجريمة المنظّمة الموقّع عليها في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٨م، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

**ثانياً** : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٣١) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٩هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

وأرجو التكرّم بالأمر بإكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديري.،،،

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم : م /٣١

التاريخ : ١٤٢٨/٣/٢٩هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٧٢/١٠٧) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٣هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على بروتوكول التعاون الأمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة، الموقع عليه في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٨م، وذلك بالصيغة المرافقة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

المفوضون بالتوقيع على هذا البروتوكول عن حكومات دول الجوار للعراق و حكومة جمهورية العراق :

عن حكومة جمهورية العراق
وزير الداخلية
جواد كاظم البولاني

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الداخلية
عيد الفايز

عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية
وزير الداخلية
مصطفى بور محمدي

عن حكومة مملكة البحرين
وزير الداخلية
راشد بن عبد الله آل خليفة

عن حكومة الجمهورية التركية
وزير الداخلية
عبد القادر أقصو

عن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير الداخلية
نايف بن عبد العزيز

عن حكومة الجمهورية العربية السورية
وزير الداخلية
بسام عبد المجيد

عن حكومة دولة الكويت
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع
جابر مبارك الحمد الصباح

عن حكومة جمهورية مصر العربية
وزير الداخلية
حبيب العادلي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة



قرار رقم : (١١٣)
وتاريخ : ١٤٢٨/٣/٢٨هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٦٣٢٠/ب وتاريخ ١٤٢٨/٢/٦هـ ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢/٤٩٠١١/١٣/١ش وتاريخ ١٤٢٧/٩/٢هـ ، المرافق لها مشروع بروتوكول تعاون أمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة .

وبعد الاطلاع على مشروع البروتوكول المشار إليه .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٧) وتاريخ ١٤٢٧/٦/٢١هـ.

وبعد الاطلاع على المذكرة رقم (٤٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/١٣هـ ، المعدة في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٢/١٠٧) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢٣هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٣٧) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٩هـ.

يقرر

الموافقة على (بروتوكول) التعاون الأمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة ، الموقع عليه في مدينة جدة بتاريخ ١٤٢٧/٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٨م، وذلك بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا.

رئيس مجلس الوزراء



## بروتوكول تعاون أمني بين حكومات دول الجوار للعراق وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة

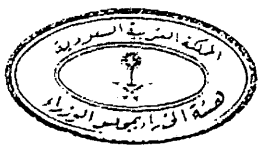
إن حكومات دول: المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية الإسلامية الإيرانية – مملكة البحرين – الجمهورية التركية – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العربية السورية – دولة الكويت – جمهورية مصر العربية، المشار إليها فيما يلي بـ (دول الجوار)، وحكومة جمهورية العراق .

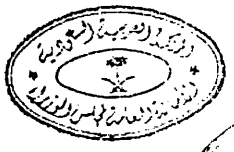
انطلاقاً من قناعتهما بأن الإرهاب بكافة أشكاله وصوره يشكل تهديداً للسلام العالمي ولأمن واستقرار وسلامة أراضي جميع الدول ،

و أخذاً في الاعتبار العلاقة الطبيعية بين الإرهاب والجريمة المنظمة، وتأكيداً لإصرارهما على مكافحة الإرهاب وكافة أشكال الجريمة المنظمة ،

و سعياً منهما إلى تعزيز وتقوية علاقات الصداقة والتعاون القائمة بينهما ،

و احتراماً منهما لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عنها ذات الصلة بموضوع هذا البروتوكول ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وكذا أحكام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن الملزمة للدول الأطراف في هذا البروتوكول والمعقودة ضمن إطار المنظمات الدولية أو الإقليمية ،





و تماشيا مع ما صدر عن اجتماعات وزراء داخلية دول الجوار للعراق بشأن التعاون في مجال أمن الحدود مع العراق ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ،

و رغبة منهما في إعداد بروتوكول متعدد الأطراف يضاف إلى الاتفاقيات القائمة ويتماشى معها في مجال الأمن ،

و حرصاً منهما على تعزيز الآليات اللازمة التي تمكن أجهزتهما المختصة من التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة وفقاً لأنظمتهما وقوانينهما الداخلية ،
اتفقا على ما يلي:

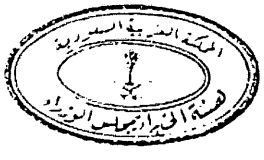
## التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

**المادة الأولى:**

تتبادل الجهات المختصة في دول الجوار و نظيراتها في جمهورية العراق المعلومات و الآراء للحيلولة دون الإعداد للأعمال الإرهابية التي تستهدف أمن أي منها، و تتخذ كافة التدابير الفعالة لمكافحة مثل تلك الأعمال .

**المادة الثانية:**

تعمل دول الجوار و حكومة جمهورية العراق على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون استخدام أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو التحريض على ارتكابها، أو الترويج أو الشروع أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية أو لجوئها إليها أو اتخاذها ملاذاً آمناً أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو تجنيدها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أي تسهيلات لها بما في ذلك الأنشطة الدعائية لهذه العناصر الإرهابية.





المادة الثالثة:

تعمل دول الجوار وحكومة جمهورية العراق على مكافحة التنظيمات الإرهابية التي قد تعمل في أراضي أي منهما، وتتبادل المعلومات حولها و أنشطتها وطرق مكافحتها .

المادة الرابعة:

تتبادل دول الجوار وحكومة جمهورية العراق المعلومات والدراسات والبحوث حول تطوير الإجراءات الأمنية بالنسبة للنقل الجوي والبحري والبري وفي المطارات ومحطات سكك الحديد والموانئ والمنشآت الصناعية ومصادر الطاقة وغير ذلك من الأهداف المحتمل الاعتداء عليها .

المادة الخامسة:

تعمل دول الجوار وحكومة جمهورية العراق على التعاون فيما بينهما على تحديد وبحث وملاحقة الأفراد والتنظيمات التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة جماعات الإرهاب أو الجريمة المنظمة في بلادها ومنع الأنشطة الإجرامية لهؤلاء الأفراد والتنظيمات.

## التعاون في مجال مكافحة التسلل

المادة السادسة:

تقوم دول الجوار وحكومة جمهورية العراق بتطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل والتهريب وغيرها من الجرائم والتصدي لها.

المادة السابعة:

على دول الجوار وحكومة جمهورية العراق تعزيز التعاون فيما بينهما في مجال أمن الحدود وذلك وفق الاتفاقيات السارية أو الترتيبات القائمة بينهما حول هذا الشأن .

المادة الثامنة:

تسعى كل دولة من دول الجوار لتفعيل دور اللجان الثنائية المشتركة أو إنشاء لجان جديدة مع حكومة جمهورية العراق لضمان التنسيق المباشر بين وحداتها الحدودية .

## التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة

المادة التاسعة:

تتعاون دول الجوار وحكومة جمهورية العراق في مجال مكافحة الجرائم المنظمة بجميع أشكالها وصورها وخاصة الجرائم التالية:

١- جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية .

٢- الجرائم الاقتصادية ، كعمليات غسل الأموال والاختلاسات و الاحتيالات المصرفية.

٣- جرائم سرقة أو تهريب المواد المشعة أو النووية أو المواد الخطرة أو الاتجار بها .

٤- جرائم الحاسب الآلي والإنترنت وشبكات المعلومات .

٥- جرائم تزوير التأشيرات و وثائق السفر والأختام الرسمية و بطاقات الائتمان والمستندات المالية وغيرها من الوثائق ، و تزييف العملة.

٦- جرائم تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات والاتجار غير المشروع بها .

٧- جرائم سرقة الآثار والتحف الفنية وتهريبها والاتجار غير المشروع بها.

٨- جرائم الاتجار بالأشخاص .

٩- جرائم تهريب المهاجرين .

١٠- جرائم سرقة أو تهريب وسائط النقل .

١١- جرائم سرقة أو تهريب المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ، والاتجار غير المشروع بها .

١٢- جرائم الاتجار بالأعضاء البشرية .

١٣- جرائم القرصنة البحرية .

١٤- جرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية .

١٥- جرائم تهريب المشتقات النفطية و السلع و البضائع .

المادة العاشرة:

يتم تحقيق التعاون بين دول الجوار وحكومة جمهورية العراق ضد الجريمة المنظمة عبر تبادل المعلومات عن تنظيماتها وأطرافها وأنشطتها والخطط والأساليب المستخدمة لمكافحتها .

## أحكام عامة

المادة الحادية عشرة:

١- تقوم كل دولة من دول الجوار بتحديد الجهة المختصة لديها بتلقي طلبات التعاون ضمن إطار هذا البروتوكول مع حكومة جمهورية العراق .

٢- تستخدم الأجهزة المختصة لدى دول الجوار لتنفيذ هذا البروتوكول وسائل الاتصال المناسبة للتنسيق مع الجهات المختصة العراقية حول الأنشطة المتعلقة بمكافحة الجرائم الواردة في هذا البروتوكول .

المادة الثانية عشرة:

يجوز لأي دولة طرف الاعتذار عن تنفيذ طلب بالتعاون ضمن إطار هذا البروتوكول ـــ كليا أو جزئيا ـ في حالة ما إذا كان التعاون يمس سيادتها أو أمنها أو نظامها العام، أو يشكل تعارضا مع أنظمتها وقوانينها الداخلية، أو يلحق ضررا بالتحقيقات أو الإجراءات القائمة على إقليمها، أو يشكل تعارضا مع أمر أو حكم قضائي صادر في إقليمها .

المادة الثالثة عشرة :

تلتزم دول الجوار وحكومة جمهورية العراق بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة بينهما ضمن إطار هذا البروتوكول، و لا يجوز لأي منها نقلها أو تمريرها إلى أي دولة أخرى إلا بعد موافقة الطرف الذي قدمها .

المادة الرابعة عشرة :

لا تخل أحكام هذا البروتوكول بالالتزامات الواجب تنفيذها في أي اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تلتزم بها أيٌ من الدول الأطراف .

المادة الخامسة عشرة :

تُسوى الخلافات الناشئة بين أي دولة من دول الجوار و حكومة جمهورية العراق حول تفسير أو تطبيق هذا البروتوكول عن طريق التشاور والتفاوض فيما بينهما.

المادة السادسة عشرة :

للجهات المختصة لدى دول الجوار والجهات المختصة العراقية تنظيم لقاءات للخبراء والمختصين فيها لتبادل الخبرات في المجالات المشمولة في هذا البروتوكول .

المادة السابعة عشرة :

للجهات المختصة لدى كل دولة من دول الجوار إنشاء لجنة ثنائية مشتركة مع الجهات المختصة العراقية تتولى مناقشة قضايا التعاون وتعزيزه ضمن إطار هذا البروتوكول .

المادة الثامنة عشرة :

تسعى الدول الأطراف في هذا البروتوكول إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف في المجالات التي تخدم أغراضه وأهدافه .

## أحكام ختامية

**المادة التاسعة عشرة :**

مدة هذا البروتوكول ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليه، و تكون قابلة للتجديد لمدة أو مدد مماثلة ، ويعد نافذاً في حق كل دولة طرف فيه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الإخطار الثاني بينها وبين حكومة جمهورية العراق ، باعتبار ذلك إشعاراً باستكمال الإجراءات القانونية ، وتعلم باقي الدول بذلك عبر القنوات الدبلوماسية .

**المادة العشرون :**

إذا رغبت إحدى الدول الأطراف في هذا البروتوكول الانسحاب منه ؛ فعليها إبلاغ الدول الأطراف الأخرى ــ كتابة ــ برغبتها في ذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد للانسحاب .

**المادة الحادية و العشرون :**

حرر هذا البروتوكول في محافظة جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤٢٧ هـ (الموافق ١٨/ ٩/ ٢٠٠٦م) باللغات العربية والتركية والفارسية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي ، والبروتوكول من أصل واحد يودع لدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي و يزود كل طرف بنسخة طبق الأصل منه.

# المصادر والمراجع

## الوثائق

### أولاً: وثائق وزارة الخارجية الأمريكية مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.


1. R/371/132757], 27 February 1958m in: Records of Kuwait, 1899-1961, selected and edited by A. de L. Rush, 8 vols.
2. R/371/126949], 23 May 1957, in: Records of Kuwait, 1899- 1961, vol. 7: Foreign Affairs.
3. FO 371/91315], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960 vol. 7: Policy planning and.
4. FO 371/91315] in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960, vol. 7: Policy planning and Common Affairs, 1948-1956.
5. FO 371/ 104356], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960m vol. 7: Policy Planning and Common Affairs 1948-1956.


### ثانياً: الإتفاقيات الدولية


٦. إتفاقية مكافحة الإرهاب والجريمة ، وثيقة رقم ١٨٢٢٨٩/م ع، المادة ٧، أنظر ص ٤٨٥.

٧. إتفاقية منظمة المؤتمر الأسلامي لمكافحة الإرهاب، (٢٠٠١م- ١٤٢١هـ)، نموذجاً على الاتفاقيات، أنظر ص ٤٥٥.

٨. الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وثيقة رقم ١٨٢٢٨٩/م ع، المادة ٧، أنظر ص ٤٥٩.


## المصادر العربية


٩. أبو إسلام أحمد عبدالله، الماسونية في المنطقة ٢٤٥، مطبعة الزهراء، الرياض، ١٩٩٩.

١٠. أحمد محمد رفعت ،الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، فبراير ١٩٩٨.

١١. أسامة خليل، الإسلام والأصولية التاريخية: الأصولية بمعنى آخر، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، ٢٠٠٠.

١٢. أعرب إبراهيم، الإسلام السياسي والحداثة، أفريقيا الشرق، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣. الأعظمي وليد حمدي، العلاقات السعودية الأميركية، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٢.

١٤. آل سعود خالد بن سلطان بن عبد العزيز، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ١٩٩٧.

١٥. باديب سعيد، العلاقات السعودية – الإيرانية، ١٩٣٢ – ١٩٨٣، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٤.

١٦. حرب أسامة الغزالي، الإستراتيجية الأميركية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأميركية والعرب: تحرير مجموعة مؤلفين، سلسلة كتب المستقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٧. حلاق حسان، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٢ – ١٩٥٢، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.

١٨. حلاق حسان، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧.

١٩. الحنفي عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٠. رجب يحي حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٩.

٢١. زلوم عبد الحي يحيى، حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٥.

٢٢. السايح أحمد عبد الرحيم، مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٣. السويدان صابر محمد وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي ،١٩٤٩ – ١٩٩٩، الكويت المؤلفان، ١٩٩٩.

٢٤. السويدي جمال سند، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

٢٥. السويدي جمال سند، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.

٢٦. الصّافي سعيد، خريف العرب البئر والصومعة والجنرال، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.

٢٧. الصافي سعيد، عودة الزمن الأمبروطوري – ونهاية الأوطان – المانفستو الجنائزية رقم واحد، دار الملتقى – بيروت ٢٠٠٠.

٢٨. الصباح سعاد محمد، صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح، (الصفاة) دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٦.

٢٩. الصبيحي حسن، إيجاز في السياسة والتاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٣.

٣٠. عبد الجليل مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر ، بيروت، ١٩٩٧.

٣١. العشماوي محمد سعيد، الإسلام السياسي، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٢. غنيمي زين الدين عبد المقصود، الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية إستراتيجية استشرافية، إشراف ومراجعة عبد الله يوسف الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠١.

٣٣. الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٣٤. القرني علي بن حسن، مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٧.

٣٥. اللواء د.ممدوح حامد عطية، اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، اللواء د. محمد جمال الدين مظلوم، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٣٦. مجموعة كتاب، حالة الأمة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ – أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٣٧. مجموعة كتاب، حالة الأمة العربية ٢٠٠٥ – النظام العربي تحدي البقاء والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

٣٨. محمد حسن العيدروس العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ – ١٩٧١ ، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨.

٣٩. محمود أحمد إبراهيم، انعكاسات الأزمة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون في دول مجلس، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٠. محمود أحمد إبراهيم، دول مجلس التعاون والمسألة العراقية من (١٩٩٠-٢٠٠٣)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤١. مراد هوفمان، ترجمة: د. غريب محمد غريب، "الإسلام كبديل"، مؤسسة بافاريا للنشر، الكويت، الطبعة، ١٩٩٣.

٤٢. مرسي محمود عبد العليم، الثقافة.. والغزو الثقافي في دول الخليج العربية.. نظرة إسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٥.

٤٣. مرهون عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد العرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧.

٤٤. مسعد نيفين، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٣.

٤٥. مسعد نيفين، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٤٦. مظلوم جمال، الجماعات والتنظيمات المسلحة في دول الخليج العربية، دراسة نشرتها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٩٦.

٤٧. معتز سلامة، التفاعلات الخليجية في (التقرير الاستراتجي ٢٠٠٢-٢٠٠٣) دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الإمارات، فبراير ٢٠٠٣.

٤٨. مقلد إسماعيل صبري، الصراع الأمريكي – السوفييتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية، دار السلاسل للنشر، الكويت، ١٩٨٦.

## المصادر المعربة

٤٩. اندريه هانيال– ميكلوس مولنار– جيرار دي بوميج، سكيلوجية التعصب: ترجمة خليل أحمد خليل – دار الساقي– لندن– ٢٠٠٦.

٥٠. باون وموني، من الحرب الباردة حتى الوفاق، ١٨٤٥-١٩٨٠، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٥١. بيزن أيزدي ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ترجمة سعد الصباغ، الدر الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٢. تييري ميسان؛ رئيس تحرير شبكة فولتير، مصطلحات "الجهاد" و"الحرب الصليبية" أدوات الاستراتيجية الأميركية للهيمنة على العالم، ٢٠٠٢/٩/٢٤.

٥٣. ريتشارد هرير دكامجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد الوارث سعيد، عالم الكتب ، بيروت، ٢٠٠٧.

٥٤. شوير مايكل، الفوقية الإمبريالية الأميركية لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب، ترجمة: سمة محمد عبدربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٥. فاسيلي سوكوفولسكي، الاستراتيجية العسكرية السوفييتية. ترجمة وتعليق خيرية حماد، عالم الكتب، بيروت ، ١٩٦٨.

٥٦. فرانسوا شاتليه، ترجمة جوزيف عبدالله، تاريخ الايديولوجيات. إيديولوجيا الغزو، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.

٥٧. فسك روبرت، الحرب الكبرى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.

٥٨. لوران اريك، الوجه الخفي لأحداث ١١ سبتمبر، ترجمة: عصام المياس، دار الخيال، بيروت، ٢٠٠٥.

٥٩. ليبمان توماس، في دهاليز السراب العلاقات الأمريكية السعودية، ترجمة: حسين صلاح،مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، ٢٠٠٧.

٦٠. مايكل أ. بالمر، حراس الخليج؛ تاريخ توسع الدور الأميركي في الخليج العربي ١٨٣٣ – ١٩٩٢، ترجمة نبيل زكي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

٦١. مراد هوفمان، الإسلام كبديل، ترجمة: د. غريب محمد غريب، مؤسسة بافاريا للنشر، كويت، ١٩٩٣.

٦٢. موردان ميشال بوغنون، أميركا التّوتاليتارية الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟، ترجمة: بيار سالينجر، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢.

٦٣. هاليداي فريد، الصراع السياسي في شبه الجزيزة العربية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٥.

٦٤. هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام – دار التنوير – بيروت، ١٩٨٣.

## الدوريات

٦٥. الأشعل عبد الله، قضية الحدود في الخليج العربي، السياسة الدولية، العدد (٢٨)، سبتمبر ١٩٧٨.

٦٦. الأمن في الخليج من المنظور الأميركي، في: التقرير الاستراتيجي العربي، عام ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عام ١٩٩٢

٦٧. الحسن عمر، اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة والقضايا العربية المصرية، افتتاحية مجلة شؤون خليجية، عدد (٣٥)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٣.

٦٨. السعدون عبد الرازق، العلاقات السعودية – الإيرانية: من التوتر إلى التقارب ١٩٨٣، ٢٠٠٠، بحوث دبلوماسية، العدد (١٠)، ٢٠٠٢.

٦٩. سليمان سماء، هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج؟ مجلة شئون خليجية، العدد (٣٨)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٤.

٧٠. شؤون خليجية، واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسة قضايا عربية، عدد (٣)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

٧١. الصافي سعيد، جورج بوش – المتعصب، مجلة إفريكانا، العدد الرابع – مارس ٢٠٠٢.

٧٢. طبيعة الضغوطات الخارجية التي تتعرض لها دول المجلس، ملف مجلة شؤون خليجية الخاص بـ التطور السياسي في دول مجلس التعاون، العدد (٣٥)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٣.

٧٣. عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة الأميركية ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠٠٠.

٧٤. عماد جاد، العلاقات الخليجية – الأميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مجلة شؤون خليجية، عدد (٣٩)، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢.

٧٥. العيسوي أشرف سعد، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية لربط السعودية بالإرهاب، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣١)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧٦. العيسوي أشرف سعد، رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج: ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٧)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، ربيع ٢٠٠٤.

٧٧. غسان بن جدو، السياسة الخارجية الإيرانية: حرص على تجنب المواجهة ورغبة في دور إقليمي ودولي، مجلة الوحدة، العدد (٢٠٧)، تشرين أول ١٩٩٧.

٧٨. كامل ريمون ماهر، مجلس التعاون، تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، أحداث الولايات المتحدة الأميركية (دراسة حالة)، مجلة شؤون خليجية، العدد (٢٨)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، شتاء ٢٠٠٢.

٧٩. محمد شحات عبدالغني، الصراع بين المعتدلين والمتشددين والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج، مجلة شؤون خليجية، عدد (١٨)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، أبريل ١٩٩٩.

٨٠. مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عدد (٣٤)، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤.

٨١. هيكل فتوح أبوذهب، الرؤية الأميركية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، عدد (٣٧) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، ربيع ٢٠٠٠.

٨٢. وحده البحوث، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العمل الخيري الخليجي، أهدافه وتوائمه مع المتطلبات الدولية الجديدة، مجلة شؤون خليجية العدد (٣١)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، خريف ٢٠٠٢.

٨٣. وحيد عبد المجيد، أبعاد التوتر المكتوم بين السعودية والولايات المتحدة الأميركية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (٨٦)، فبراير ٢٠٠٢.

## الموسوعات

٨٤. الحفني عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩.

٨٥. الموسوعة الأمنية العربية، التطرف والإرهاب .. المضمون والآثار وتجارب الدول وفرص المواجهة، الامج الأول، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٨٦. موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، الموصللي أحمد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٨٧. موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد أسود وآخرون، المعاهدات العراقية – البريطانية – حلف بغداد، المعاهدات بين العراق والدول الشقيقة والصديقة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٥.

٨٨. موسوعة العلوم السياسية، محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، شعيب عبدالله شعيب وصادق محمد البسام، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤.

## الرسائل والأطروحات (ماجستير ودكتوراه)

٨٩. إبراهيم محمد إبراهيم، الساسية الأميركية في الخليج، ٦٩-١٩٨٠، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، ١٩٩٣.

٩٠. الحشاش جاسم، مجلس التعاون ودوره في مواجهة التحديات، (أطروحة عسكرية غير منشورة، كلية مبارك للقيادة والأركان)، الكويت، ١٩٩٨.

٩١. العيسوي أشرف سعيد، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩١- ٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، يناير ٢٠٠٥.

## الدراسات والمقالات


٩٢. (مجموعة كتاب)، كتاب الناقد، عودة الاستعمار من الغزو الثقافي إلى حرب الخليج، دار الريس، بيروت، ١٩٩١.

٩٣. (مجموعة كتاب، عرب) سلسة كتب المستقبل العربي (١٣)، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١.

٩٤. الاحتواء المزدوج... هل من إعادة نظر، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ١٩٩٧/٩/١٠.

٩٥. إدريس محمد السعيد، القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق، في :(د.عمر الحسن "محرر"،العراق بعد الحرب: إلى أين؟) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن،٢٠٠٧.

٩٦. إدريس محمد السعيد، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٩٧. إدريس محمد العيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٩٨. إدريس محمد سعيد، علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغيير في العالم العربي، في نكبة العراق.. الآثار السياسية والاقتصادية، أحمد سيد النجار (محرر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة ، ٢٠٠٣.

٩٩. إستراتيجية الهجمات الوقائية الأميركية وتداعياتها العربية والدولية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٢/٦/١٧.

١٠٠. أكرم ألفي، إسرائيل ونكبة العراق، مكاسب استراتيجية غير محدودة ومخاطر محتملة، في : (أحمد السيد النجار، محرر نكبة العراق، الآثار السياسية والاقتصادية) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٣.

١٠١. التدمري أحمد جلال، إضاءة على العلاقات الإيرانية العربية بين عهدين؛ العهد البهلوي وعهد الجمهورية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥ – ١٧ مايو ١٩٩٩، ٢ ج الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة، ٢٠٠٠.

١٠٢. الحسن عمر وآخرون، المملكة العربية السعودية وإداراتها للأزمات الأمنية.. تفجيرات الرياض نموذجاً، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

١٠٣. الشاهين سليمان، الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي، حلقة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٧.

١٠٤. الطيار لؤي بكر، أمن الخليج العربي، بيروت، سلسلة بحوث استراتيجية، رقم (٧)، مركز الدراسات العربي – الأوربي، باريس ١٩٩٩.

١٠٥. العلي خالد بن إبراهيم، السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في مائة سنة، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٠٦. العيسوي أشرف سعد، الرؤية الإسرائيلية لأمن الخليج، دراسة غير منشورة، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، أبو ظبي..

١٠٧. العيسوي أشرف سعد، حرب الخليج الثالثة ومستقبل توازن القوى في المنطقة، مجلة شؤون خليجية، العدد (٣٤)، مركز الخليج للدراسات الاستيراتيجية، القاهرة، صيف ٢٠٠٣.

١٠٨. العيسوي أشرف سعد، خليج القرن الواحد والعشرين، نحو استراتيجية أمنية شاملة، دراسات استراتيجية خليجية، العدد (٢٣)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٠٩. غنيمي زين الدين عبد المقصود وآخرون، منافذ العرب البحرية، إشراف عبدالله الغنيم، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٤.

١١٠. الفضل شلق، العدوان على العراق: إدارة بوش والمحافظون الجدد، شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجي، العدد ١١١، بيروت، صيف ٢٠٠٣.

١١١. فياض خالد، الإسلاميون والممارسة الديمقراطية في العالم العربي، نماذج: مصر والكويت والأردن، دراسات إستراتيجية خليجية، العدد رقم (١٧)، نوفمبر ١٩٩٨.

١١٢. قاسم جمال زكريا، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات ١٩٩٧.

١١٣. قرار أوبك خفض الإنتاج النفطي... الدوافع والتداعيات المحتملة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن ١٤/٠٢/ ٢٠٠٤.

١١٤. كتن جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.

١١٥. مأزق الاستقلال الوطني للدولة العربية في ظل المعطيات الراهنة، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد(١)، ديسمبر ٢٠٠٣.

١١٦. المانع صالح عبد الرحمن، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية في كتاب إيران والخليج:البحث عن الاستقرار، تحرير جمال سند السويدي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

١١٧. مجموعة باحثين، "الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي" ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١١٨. مستقبل الدولة العراقية والدور العربي المطلوب، سلسلة قضايا عربية، عدد ٢، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٠٤.

١١٩. مشروع الشرق الأوسط الكبير... تقنين لهدف واشنطن الخاص بتغيير واقع المنطقة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن ٢٠٠٤/٣/٢.

١٢٠. المطالبة العراقية بتأجير جزر كويتية ، ومستقبل العلاقات بين الكويت والعراق ، دراسة غير منشورة صادرة عن مركز الخليج للدراسات ،لندن ، ٢٠٠٤.

١٢١. مقلد إسماعيل صبري، دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء، دراسة حالة في كتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، تحرير جمال سند السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩.

١٢٢. النشرة الإحصائية الصادرة عن مركز المعلومات وإدارة الإحصاء بمجلس التعاون الخليجي، الرياض، العدد (١٣)، ٢٠٠٤.

١٢٣. واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، سلسلة قضايا عربية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد (٣)، إبريل ٢٠٠٤.

## الندوات

١٢٤. جمال زكريا قاسم، مجلس التعاون الخليجي دوافع تأسيسه وواقعه الدولي والإقليمي والعربي، ورقة قدمت إلى: الندوة العلمية الربعة: دول مجلس التعاون الخليجي، وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: مجموعة الدراسات والبحوث، ١٥-١٧ نوفمبر ١٩٩٣م/ ٢-٤ جمادى الأخيرة ١٤١٤هـ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٣.

١٢٥. الشايجي عبدالله خليفة، عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون والجمهورية الإيرانية، ورقة قدمت إلى: ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩، ج١.

١٢٦. قاسم جمال زكريا، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون، جلسة نقاشية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت ١٩٩٧.

١٢٧. النجار محمد حسين، تجفيف الينابيع...أزمة الجمعيات الخيرية – العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١"، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة "مستقبل المؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهم الأميركي لها بتمويل الإرهاب" نظمها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٢/١٠/٢٨.

١٢٨. ندوة "مستقبل مؤسسات العمل الخيري الخليجي في ضوء الاتهم الأميركي لها بتمويل الإرهاب"، نظمها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يوم ٢٠٠٢/١٠/٢٨.

## الوثائق: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين

### أولاً: البرقيات

١٢٩. البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأميركية إلى السفارة الأميركية في إيران، واشنطن، بتاريخ ٥ مارس ١٩٦٨ (0125Z)، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣٠. البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى الوزارة الخارجية الأميركية، طهران،( A-139) بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٦٨، في: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣١. البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأميركي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ ريل ١٩٦٥، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣٢. البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى الوزارة الخارجية، طهران بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ في، ( A-113) مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣٣. البرقية الموجهة من السفارة الأميركية في إيران إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٦٤، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣٤. البرقية الموجهة من وزير الخارجية الأميركي رسك إلى وزارة الخارجية، طهران، بتاريخ ٨ ريل ١٩٦٥.

## ثانياً: المذكرات


١٣٥. المذكرة الموجهة من رئيس قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مديرية التخطيط في وكالة الاستخبارات الأميركية، كريتشفيلد (Critchfield) إلى مدير مركز المخابرات المركزية، واشنطن، بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ في: مركز الوثائق.

١٣٦. المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ في مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٣٧. المذكرة الموجهة من روبرت كومر (Robert W. Komer) في مجلس الأمن القومي إلى الرئيس جونسون (Johnson)، واشنطن، بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٤.

١٣٨. المذكرة الموجهة من مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا جيرنيجان (Jernegan) إلى المجموعة الخاصة "لمكافحة أعمال الشغب" في واشنطن بتاريخ ٢ مارس ١٩٦٤ .


## ثالثاً: التقارير


١٣٩. التقرير الأمني العربي،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية- لندن،١٠ فبراير ٢٠٠٥.

١٤٠. التقرير الأمني العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٠٤/٨/٨.

١٤١. التقرير الأمني العربي، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، لندن،١٩٩٨/٥/١١.

١٤٢. DEFE 6/25 5/53 5/51 5/54 4/49], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960, vol. 7: policy, planning and Common Affairs, 1948-1956. . التقرير البريطاني السري حول نشاط سلاح الطيران السوفياتي في الشرق الأوسط عن عام ١٩٥٣ الصادر بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٤: [FO 371/09881], 21 January 1954، مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.


## رابعاً: الرسائل


١٤٣. الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤، في مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

١٤٤. الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤، في: مركز الوثائق التاريخية، مملكة البحرين.

Our Army Must Act in Ways Much Stronger than a Nuclear Army. Interests of Iran Mean that Armed Forces Must Even Make Sacrifices Outside Our Borders to Safeguard the Country's Political and National Interests

١٤٥. الرسالة الموجهة من شاه إيران إلى الرئيس جونسون، طهران، بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٤.

١٤٦. الرسالة الموجهة من وزارة الدفاع في لندن إلى الحكومة الأميركية في واشنطن.

**الصحف**

١٤٧. صحيفة الشرق الأوسط، د.عثمان الرواف، هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد السعودية، مضمونها وأسبابها وكيفية التعامل معها، ٢٠٠١/١١/٣٠.

١٤٨. صحيفة الحياة، علي محافظة: الحركات المتشددة تؤول إلى الانحسار إذا تقدم المجتمع المدني، ٢٤/٠٢/٢٠٠٥.

١٤٩. صحيفة الرياض، د. عبد الرحمن محمد الجديع، الإرهاب الدولي: المفهوم والبواعث في منطقة الشرق الأوسط، ٢٠٠٥/٢/٨.

١٥٠. صحيفة دنيا الوطن، القاعدة في السعودية تعاني من انعدام القيادة وصعوبة التجنيد، ٢٠٠٥/١/٢.

١٥١. صحيفة الحياة، فارس بن حزام، القاعدة كيف تتصرف على أبواب الخلجنة؟ ٢٠٠٥/٣/٢.

١٥٢. صحيفة الأهرام، عزمي محمود عاشور، الجماعات الإسلامية والحاجة إلى المراجعة، القاهرة، ٢٠٠٣/٦/٦.

١٥٣. صحيفة الحياة، عمّار علي حسن أميركا وعسكرة الإسلاميين الخليجيين ، ٢٠٠٥/١/٢٥.

١٥٤. صحيفة الجسر، مراجعات الحركات الراديكالية بين أفغانستان ومصر، أصل واحد وفكر مختلف، ٢٠٠١/١٠/٨.

١٥٥. صحيفة الرياض، عبد الجليل زيد المرهون، العراق الجديد وقضية الأمن الخليج. قوة استقرار أم بؤرة توتر، ٢٠٠٥/٢/٤.

١٥٦. صحيفة القدس العربي، منطقة الخليج فوق نار الإرهاب الإسلامي الحارقة، ٢٠٠٥/١/١٣

١٥٧. صحيفة الوطن، القاعدة تحوّلت إلى أيديولوجية على غرار الشيوعية واليسارية، ٢٠٠٥/١/٢٩

١٥٨. صحيفة الشرق الأوسط، منى الطحاوي، على هامش مؤتمر الرياض: تنقل مركز الثقل في المواجهة مع الإرهاب، ٢٠٠٥/٢/٦.

١٥٩. صحيفة الشرق الأوسط، جون هندرين، كيف يرى وولفويتز العراق والمنطقة ؟ ، ٢٠٠٣/٤/١٨.

١٦٠. صحيفة الخليج، الإمارات، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

١٦١. New York Times، كان نورمان شوارزكوف "Norman Schwarzkopf" من كبار ضباط الشركة السقين في نيوجيرسي، ومدرب للدرك الإيراني وهو والد قائد عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١. 20/8/1953.

١٦٢. صحيفة الخليج، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج،، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

١٦٣. صحيفة السياسة ،الكويت، ١٩٨١/٣/١٤.

١٦٤. صحيفة الرأي العام الكويتية، ١٩٩٧/١٢/٢٠، جون ديوك أنطوني، أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي.

١٦٥. صحيفة الرأي العام، الكويت،١٩٩٧/١٢/٢٠، جون ديوك أنطوني، أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة والمجلس التعاون الخليجي.

١٦٦. صحيفة لومند، باريس، فبراير، ١٩٩٨، توم كلانسكي، هل نحن مستعدون لضرب بغداد؟.

١٦٧. صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٠/٢/٩، د.عبد المحسن بن سعد الداود، الإرهاب لا وطن له.

١٦٨. صحيفة الوطن السعودية، ٢٠٠١/١٠/٨.

١٦٩. صحيفة الحياة (اللندنية)، ٢٠٠١/١٠/٢٥.

١٧٠. صحيفة الخليج، الإمارات ٣١ أكتوبر ٢٠٠١.

١٧١. صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠١/١١/٨.

١٧٢. صحيفة الشرق الأوسط، لندن،٢٠٠١/١١/٣٠، د.عثمان الرواف، هذه الحملة الإعلامية المجنونة ضد السعودية، مضمونها وأسبابها وكيفية التعامل معها.

١٧٣. صحيفة البيان، الإمارات، ٢٠٠٢/٦/١.

١٧٤. صحيفة البيان، الإمارات، ٢٠٠٢/١٠/١٠، بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي.

١٧٥. صحيفة السياسة، الكويت، ٢٠٠٢/١٢/١٨.

١٧٦. صحيفة القدس العربي، الندن، ٢٠٠٢/١٢/١٩، شاكر النابلسي.

١٧٧. صحيفة القدس العربي، شاكر النابلسي، ٢٠٠٢/١٢/١٩.

١٧٨. صحيفة القبس، الكويت، ٢٠٠٣/١/٢٦.

١٧٩. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/١/٢٨.

١٨٠. الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣/٤/٢٢.

١٨١. صحيفة الشرق الأوسط "اللندنية"، ٢٠٠٣/١٠/٢٧.

١٨٢. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/١٠/٢٨.

١٨٣. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٣/٤/٢٧.

١٨٤. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ١٢إبريل ، ٢٠٠٤.

١٨٥. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤/٢٦/ ٢٠٠٤.

١٨٦. صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٣/٦/٦، عزمي محمود عاشور، الجماعات الإسلامية والحاجة إلى المراجعة.

١٨٧. صحيفة واشنطن بوست ، ٢٠٠٣/٩/٧ .

١٨٨. صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ٢٠٠٣/١٠/١٩.

١٨٩. صحيفة السياسة الكويتية ، ٢٠٠٣/١٢/١٣.

١٩٠. صحيفة الخليج، الإمارات، ٢٠٠٣/١٢/١٣، د. فاطمة الصايغ، رياح التغيير في الخليج.

١٩١. صحيفة الرأي العام الكويتية ، ٢٠٠٤/١/١٢.

١٩٢. صحيفة الزمان الصادرة في لندن ، ٢٠٠٤/١/١٢.

١٩٣. صحيفة الرأي العام، الكويت، ٢٠٠٤/١/١٢.

١٩٤. صحف ( السياسة، الدستور ، القبس ) ، ١٢-٢٠٠٤/١/١٣.

١٩٥. صحف ( السياسة، الدستور، القبس ) كويت، ٢٠٠٤/١/١٣.

١٩٦. صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٤/٢/١٢.

١٩٧. الشرق الأوسط ، ٢٠٠٤/٢/٢٦.

١٩٨. صحيفة العالم اليوم، مصر، ٢٠٠٤/٤/٣٠.

١٩٩. صحيفة دنيا الوطن، ٢٠٠٥/١/٢، القاعدة في السعودية تعاني من انعدام القيادة وصعوبة التجنيد.

٢٠٠. صحيفة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٥/١/١٣، منطقة الخليج فوق نار الإرهاب الإسلامي الحارقة.

٢٠١. صحيفة الوطن، البحرين، ٢٠٠٥/١/٢٥، فارس بن حزام، وفي القاعدة فريقان: محترفون وهواة.

٢٠٢. صحيفة الحياة، بيروت، ٢٠٠٥/١/٢٥، القاعدة في الكويت بعد السعودية، أوجه الشبه.

٢٠٣. صحيفة الوطن، البحرين، ٢٠٠٥/١/٢٩، القاعدة تحوّلت إلى أيديولوجية على غرار الشيوعية واليسارية.

٢٠٤. صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٥/٢/٨ د. عبد الرحمن محمد الجديع، الإرهاب الدولي: المفهوم والبواعث في منطقة الشرق الأوسط.

٢٠٥. صحيفة الرياض، السعودية، ٢٠٠٥/٢/٤، عبد الجليل زيد المرهون، العراق الجديد وقضية الأمن الخليج، قوة استقرار أم بؤرة توتر.

٢٠٦. هيئة الإذاعة البريطانية ، ٢٠٠٥/٣/١٩.

٢٠٧. صحيفة الحياة، بيروت، ٢٠٠٥/٣/٢٠، فارس بن حزام، القاعدة كيف تتصرف على أبواب الخلجنة؟

٢٠٨. صحيفة الرياض، د. عبد المحسن بن سعد الداود، الإرهاب لا وطن له، ٢٠٠٥/٢/٩

٢٠٩. صحيفة البيان، بين صراع الحضارات وحواراتها، الملف السياسي، ٢٠٠٢/١٠/١٠.

## الجداول

٢١٠. جدول رقم (١) ص ٤٤٥، مؤشرات الوضع النفطي لدول الخليج العربي، وجدول رقم (٢) مؤشرات الوضع النفطي الأميركي .

٢١١. جدول رقم (٢) مؤشرات الوضع النفطي الأميركي.

٢١٢. جدول (٣) حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ (بالمليون دولار).

٢١٣. الجدول (٤) ص ٤٤٧، نسبة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة إلى إجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٢) القيمة بالمليون دولار.

٢١٤. الجدول (٥) ص ٤٤٨، إجمالي الواردات الأميركية من دول المجلس في الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) والجدول (٦) ص ٤٠١، إجمالي الصادرات الأميركية من دول المجلس في الفترة من (١٩٩٧ - ٢٠٠٣) بالمليون دولار .

٢١٥. الجدول رقم (٧)، ص ٤٥٠، تطور قدرات إيران النووية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

٢١٦. الجدول رقم (٨)، ص ٤٥١، القدرات العسكرية لدول منطقة الخليج العربي قبل الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣.

٢١٧. الجدول (٩)، ص ٤٥٢، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي بعد الاحتلال الأميركي للعراق.

٢١٨. الجدول رقم (١٠) ص ٤٥٣، الدول المتوقع نضوب نفطها خلال الربع الأول من القرن الحادي العشرين.

## الإذاعة

٢١٩. إذاعة سوا، ٢٠٠٢/١٢/٢٩، حسام عبدالحميد، السياسة الأميركية على أنغام البوب.

٢٢٠. إذاعة سويسرا، ٢٠٠٤/٠٤/١٨.

## مواقع الكترونية

٢٢١. داوود البصري ، موقع إيلاف الإلكتروني ،٢٠٠٤/٢/١١.

٢٢٢. هل يتكرر المشهد السعودي في الكويت؟ ميدل إيست أونلاين ٢٠٠٥/٢/١.

٢٢٣. إبراهيم غرابية الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، الجزيرة نت، ٢٠٠٤/٣/١٨.

٢٢٤. خالد الدخيل، الإرهاب في السعودية: أين مصدر الخطر؟ ، العربية نت، ٢٠٠٥/٢/٧.

٢٢٥. ناشطون يدعون لمقاومة الاحتلال الأمريكي، العرب أون لاين، ٢٠٠٥/٢/٢٦.

٢٢٦. ميدل إيست أون لاين، الدفاعية، عداد ( مارس ، أبريل ، مايو ) ٢٠٠٣.

٢٢٧. ناشطون يدعون لمقاومة الاحتلال الأمريكي، العرب أون لاين، ٢٠٠٥/٢/٢٦.

٢٢٨. Howard Zinn, (A People's war?) in: Howard Zinn. A Peoples's History of the United States (New York: Harper and Row. 1980) Chap. 16.
http://english.upenn.edu/~afilreis/50s/zinn-chap16.gtml#trum andoc

٢٢٩. New York Times, 20/5/1951,
http://www.antimes.com/library/word/mideast/052051iran-britain.html2/28/0

٢٣٠. السيرة الذاتية لأردشير زاهدي (Ardeshir Zahedi) على الموقع:
.http://www.ardeshirazahedi.com

٢٣١. Francis Gary Powers, Jr.overthrow of the Iranian Government 1953
http://www.coldwar.org/articles/50s/iranian-overthrow.php3

٢٣٢. Soviet News, 19/4/1995, pp. 1-2
.http://www.fordham.edu/halsall/mod/1955Soviet- baghdad1.html

٢٣٣. Nikita S. Khrushchev Crimes of the Stalin Era, Special Report to the 20th Congres of the Communist Party of the Soviet Union Closed Session, http://www.trussel.com/hf/stalin.htmlFebruary 24-25, 1956

Department of State Bulletin, vol 36, no. 917 "January 1957", pp. 83-87 .

٢٣٤. وثيقة مبدأ أيزنهاور كاملة على الموقع:

http://www.eisenhower.utexas.edu/midleast.htm.

٢٣٥. Soviet News, 14/1/1957, pp. 33-34

http://www.fordham.edu/halsall/mod/1957tasseisenhower.html

٢٣٦. Soviet Union, general editor David S. Patterson; edited by Charles S. Relations of United States, Sampson and John Michael Joyce, Foreign http://www.state.gov/www/about-state/history/vol-1961-1963; vol. 5 xxi/index.html

٢٣٧. من خطاب تنصيب كينيدي كرئيس للولايات المتحدة، للإطلاع على المزيد أنظر: President John Fitzgerald Kennedy's Inaugural Address, January 20, 1961, 12:11 EST .http://www.p-o-w.com/jfk-ia.htm

٢٣٨. انظر نص الدستور المؤقت على موقع سلطة التحالف. http://www.cpa-iraq.org/Arabic government/TAL-arabic .html

٢٣٩. أحمد الرشيدي، نزاعات الحدود في الجزيرة والخليج العربي (حوار)

Guest ID GqI5f6. http://www.islamonline.org/livedialogue Arabic/browse.asp

٢٤٠. Institute for International political and Economic Studies- Teheran and Stanford Research Center, Washington DC October 1997 http://www.sedona.net/pahlavi/forugh .html

٢٤١. Philip D. Chinnery, Air Commando, in: Operation Eagle Claw: The Failed Rescue of American Hostages, Iran 1980 http://www.specwarnet.com/miscinfo/eagleclaw.htm

٢٤٢. الأصولية .. محاولة للفهم والتفسير، ٢٠٠٤/١٢/١٢.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C57D0930-DDB0-4C3C-9D9E-6CD14360FC4E.htm.

٢٤٣. حسام تمام، "مصطفى حلمي: بعث وتجديد السلفية فلسفياً"، ٢٠٠٣/٨/٢.

http://www.islamonline.net/arabic/arts/2003/08/article01.shtml

٢٤٤. د. أحمد صدقي الدجاني، مفهوم التطرف: قراءة في شروط الوسطية والاعتدال ٢٠٠٤/٠٢/١٧.

.http:/islamonline.net/Arabic/mafaheem/2004/02/article02.shtml

٢٤٥. سيدي أحمد بن أحمد سالم، "التيار السلفي السعودي"، ٢٠٠٤/١٠/٣.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D9245180-006B-419F-BB3A-F144F5362 F57. htm#1

٢٤٦. التفجيرات تضع الجماعات الإسلامية في مواجهة مباشرة مع الغرب، الملف الصحفي، ٢٠٠١/٩/٢٠.

http://www.islammemo.cc/xfile/one_News13.asp?IdNews=87

٢٤٧. مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

http:///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB39.HTM

٢٤٨. البرقية الموجهة من الوزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارة الولايات المتحدة في بريطانيا، واشنطن، بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٦٥.

data/product/file/58/TheNeoCon9.5.06_electronic_version.pdf.com
http://thirdway

٢٤٩. لأن كل ما تريد الحصول عليه هنا يعد ضرباً من الخيال. أنظر:

Masirah, Oman, maintained byhttp:
//www.globalsecurity.org/military/facility/masirah.htm.

## مصادر أجنبية

٢٥٠. Andrew T. Roy The United States Navy in Bahrain, 1971-1977 Unpublished Thesis, United States Naval Acadamy, 2009.

٢٥١. Antony Cordesman, The Challenge of Southern Gulf Alliances, (Washington, Center For Strategic and International Studies "casis" Csis Website, November 2000.

٢٥٢. Antony H. Cordesman, Bahrain, Oman, Qatar and The UAE; Sgallenges of Security, OP-Cit.

٢٥٣. British Residency Bahrain Intelligence Summary for the Month of May 1956 in: Persian Gulf vol. 20: 1955-1958 .

٢٥٤. British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of July 1950 in: Political Diaries of the Persian Gulf, vol. 18: 1948-1950.

٢٥٥. British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Month of April 1951 in: political Diaries of the Persian gulf, vol. 19 : 1951-1954m .

٢٥٦. British Residency Bahrain, Intelligence Summary for the Period 24th july – 31st August 1948, in: Political Nizon, The Real War.

٢٥٧. British Residency Bahrain Intelligence Summary for the Month of February 1949) in-1950.

٢٥٨. Chua Lu Fong Operation Eagle Claw, 1980: A case study in crisis management and military Singapore Armed Forces, vol, 28, no. 2 April-June 2002.

٢٥٩. Current Intelligence Memorandum/1/,OCI no. 1109/65, Washington, April 23, 1965 .

٢٦٠. Ehteshami, Nonneman and Tripp, war and peace in the gulf: domestic politics and regional relations into the 1990s.

٢٦١. Frank L. Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles [n.p.]: Columbua Heights 1968 .

٢٦٢. International Institute for Strategic Studies ,Military Balance in The Gulf. (London: Oxford University Press. 2005-2006.

٢٦٣. Joseph Kechichian, The GCC: Search for Security in the Persian Gulf, Unpublished Thesis, University of Virgina, 1985 .

٢٦٤. Keddie, Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution.

٢٦٥. Kenneth M.pollak securing the Gulf, Foreign Affairs, July/ August, 2003.

٢٦٦. Kenneth R. Timmerman, Fanning the Flames : Guns, Greed and Geopolitics in the Gulf War [New York: New York Times Syndication Sales, 1987], chap. 7, "Operation Staunch http://www.iran.org/tib/krt/fanning-ch7/htm. وقد

نشر عام ١٩٨٨ بالألمانية تحت عنوان: Ol Ins Feuer, Orell Fssl

٢٦٧. Kluckhahn, The Man Who Kept the Peace: A Study of John Foster Dulles p. 99. Richman.

٢٦٨. Kurt M. Campell & Michele A. Flournoy (prinicipal Authors), to prevail; an American Strategy For The Campiagn against Terrorism (Washington – 70 DC) Center for Strategic and International Studies CSIS, 2001.

٢٦٩. La fin de I'Histoire et Ie dernier Homme-Francis Fu Kuyama – .Ed:Flammarion – Paris 92

٢٧٠. Mahmoud Foroughi, Iran's Policy Towards the United States paper presented at Symposium on Iraq.

٢٧١. Mainuddin, Roling, JosephR. A.Aiher, Jefferey Mielliot, From Alliance To Collective Security; Rethinking The Gcc, Middle East Policy, Vol, Marsh1996, No31.

٢٧٢. Mainuddin, Roling, JosephR. A.Aiher, Jefferey Mielliot, From Alliance To Collective Security; Rethinking The Gcc, Middle East Policy, Vol, Marsh1996, No31.

٢٧٣. Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to the Assistant Secretary of Defense International Security Affairs (Warnke), DJSM 790-68, Washington, June 25, 1968.

٢٧٤. Michael B. Bishku The 1958 American Intervention in Lebanon: A Historical Assessment American – Arab Affairsm vol. 31 "Winter 1989-1990.

٢٧٥. Newsweek 7 March 1955 pp. 27- 29 Saudi Arabia: The Royal Family of Al-Saud vol. 2 m in: A, De L. Rush, ed, Ruling Families of Arabian 8 vols. in 12 [Farnham Common, Slough]: Archive Editions, 1991.

٢٧٦. Otto Kreisher, Desert One, Air Force Magazine, vol. 82m no. 1January 1999.

٢٧٧. Sepehr Zabih, The Iranian Military in Revolution and War London: New York: Routledge, 1988.

٢٧٨. Suliman E. Al Hassoon, Why Saudi Arabian Needs the AWACS CSC, Command and Staff 1987.

٢٧٩. Syed Shabbier Hussin and M. Tariq Qureshi , History of the Pakisan Air Force , 1947 – 1982 Karachi:PAF Press, 1982 .

٢٨٠. Syed Shabbier Hussin and M. Tariq Qureshi , History of the Pakisan Air Force , 1947 – 1982 Karachi:PAF Press, 1982 .

٢٨١. Timmerman, "Fanning the Flames": Guns, Greed and Geopolitics in the

٢٨٢. Willim Perry. Gulf Security and U.S., Middle East Policy. Vol 111 April 1995. No 4, Gulf.

## وثائق أجنبية:

٢٨٣. [FO 371/ 104356], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960m vol. 7: Policy

٢٨٤. [DEFE 4/61], and [DEFE 4/64], in: The GCC States National Development Records: Defense 1920-1960 vol. 7: Policy, Planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 249-251.

٢٨٥. [DEFE 5/51], in: Ibid. 7: Policy Planning and Common Affairs, 1948-1956, p. 467-478.

# الفهرس


الإهداء ---------- ١

المقدمة ---------- ٢

*** الفصل الأول العلاقات الأميركية – الخليجية (١٩٥٠ – ١٩٨٦)** ---------- ١١

**محاور الفصل الأول** ---------- ٧

**تمهيد** ---------- ١٣

**أولاً:** العلاقات الأميركية الخليجية منذ اكتشاف النفط ١٩٣٤ ---------- ١٤

– التقاء المصالح البريطانية – الأميركية أثناء حركة محمد مصدق في إيران (١٩٥١-١٩٥٣) ---------- ١٨

– حلف بغداد ١٩٥٥وغلق الفجوة بين حلف شمال الأطلسي (NATO) وحلف جنوب آسيا -٢٣

– مبدأ أيزنهاور ١٩٥٧، مساعي الولايات المتحدة الأميركية لصد التغلغل السوفييتي في الخليج بعد أزمة السويس ---------- ٣٢

– أزمة السويس وأثرها في الخليج العربي ---------- ٣٢

– مبدأ أيزنهاور وسياسة ملء الفراغ ---------- ٣٤

– التشكيك السوفييتي بمبدأ أيزنهاور ---------- ٣٧

– مدى خطورة النشاط الشيوعي على الأمن في الخليج ---------- ٣٩

– التقاء الشيوعية مع الخطاب التحرري في منطقة العربية والموقف الأميركية الانتقامي --- ٤٢

– التداعيات الأمنية لمحاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت سنة ١٩٦١ ---------- ٤٤

– تداعيات الأزمة إقليمياً ---------- ٤٥

– تداعيات الأزمة عربياً ---------- ٤٥

– تداعيات الأزمة دولياً ---------- ٤٦

– علاقات الولايات المتحدة الأميركية بكل من إيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني من الخليج ---------- ٤٧

**ثانياً:** العلاقات الأميركية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية ١٩٧٨ ---------- ٦٢

**ثالثاً:** العلاقات الأميركية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ---------- ٦٨
- التسهيلات التي توافرت للولايات المتحدة حول الخليج ---------- ٧٠
- رد فعل السوفييات على مبدأ كارتر حول الخليج العربي (١٩٨٠) ---------- ٧٣
- حرب الخليج الأولى ---------- ٧٦
**رابعاً:** الدور الأميركي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ---------- ٧٨
- خلط الأولويات الأمنية خلال مراحل الحرب العراقية - الإيرانية ---------- ٨٠
- مرحلة الانتصارات العراقية ---------- ٨١
- مرحلة الهجوم الإيراني المعاكس ---------- ٨٣
- مرحلة انتشار الخطر في الخليج ---------- ٨٣
- مرحلة التدخل الأميركي ---------- ٨٦
- الموقف الدولي من الحرب ---------- ٨٧
**خامساً:** نتائج الحرب العراقية - الإيرانية وأثرها على العلاقات الأميركية بدول الخليج العربي
١٩٨٠ - ١٩٨٦ ---------- ٨٨
**استنتاجات** ---------- ٩٢

*** الفصل الثاني تطور العلاقات الأميركية الخليجية ١٩٩١ - ١٩٩٢**
**(غزو العراق للكويت نموذجاً)** ---------- ٩٦
محاور الفصل الثاني ---------- ٩٧
تمهيد ---------- ٩٨
- حرب الخليج الثانية ---------- ٩٩

**أولاً:** اثر الغزو العراقي للكويت على الاحتلال الأميركي في منطقة الخليج العربي ١٩٩٠ ----- ١٠١
- زوال القطبية (بعد سقوط الاتحاد السوفييتي) وتفرّد الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى ---------- ١٠١
- دور الإتحاد الأوروبي أمن الخليج العربي ---------- ١٠٢

- نضوب النفط وزيادة المستهلكين لنفط الخليج ----------١٠٢
- محاربة الإرهاب وأثره في أمن الخليج العربي ----------١٠٤
**ثانيا:** ملامح الأزمة في العلاقات - الأميركية السعودية بعد حرب تحرير الكويت ١٩٩١ -----١٠٥
- مظاهر التعاون الدفاعي الأميركي الخليجي ----------١٠٨
- أسباب التحفظ السعودي على الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية ------١١١
- مظاهر التعاون الأمني الخليجي الأميركي ----------١١٧
- التعاون الأمني والاستخبار وتبادل المعلومات حول العناصر والجماعات الإرهابية----١٢١
- التعاون المالي الأميركي الخليجي----------١٢٢
- الاتفاقية الأمنية الخليجية والقضاء على مخاطر التطرف والإرهاب ----------١٢٢
**ثالثاً:** الجدل حول القوات الأميركية في منطقة الخليج العربي ----------١٢٧
- دوافع الاهتمام الأميركي بمنطقة الخليج ----------١٢٧
- مصادر تهديد أمن الخليج طبقاً للرؤية الأميركية ----------١٢٩
- التعاطي الأميركي مع مصادر تهديد أمن الخليج ----------١٣٠
**رابعاً:** الرؤية الأميركية لمستقبل التهديدات الموجهة لأمن الخليج وخطةهات التعامل معها -----١٣٦
- ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج:----------١٣٨
**خامساً:** آفاق العلاقات الخليجية الأميركية----------١٤٦
**أولاً:** الصراع العربي - الإسرائيلي ----------١٥٠
**ثانياً:** المسالة العراقية----------١٥٢
**ثالثاً:** قضايا الإصلاح السياسي ----------١٥٣
**رابعاً:** الواقع وآفاق المستقبل ----------١٥٦
أولاً: في مجال التعاون النفطي ----------١٥٧
ثانياً: في مجال التبادل التجاري ----------١٥٩
ثالثاً: مجال الاستثمارات ----------١٦١
**الاستنتاجات** ----------١٦٢

* **الفصل الثالث ردود الفعل الخليجية على أحداث الحادي** ---------- ١٦٩
**محاور الفصل الثالث** ---------- ١٧٠
**تمهيد** ---------- ١٧١
**أولاً:** حدود التباين في ردود الفعل الخليجية على اعتداءات الحادي عش من سبتمبر ٢٠٠١ ----- ١٧٤
- أثر تباين ردود فعل دول الخليج لاحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ---------- ١٧٦
- التمييز ضد العرب والمسلمين ---------- ١٨١
- إسهام العرب في تكوين صورتهم في الغرب ---------- ١٨٣
**ثانياً:** العلاقات الأميركية الخليجية بعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠ ---------- ١٨٤
- الترتيبات الأمنية الخليجية ---------- ١٨٥
**ثالثاً:** العلاقات السعودية - الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى وفاة الإمام الخميني ١٩٧٩-١٩٩٨ ---------- ١٨٧
أولاً: مسألة تصدير الثورة الإيرانية ---------- ١٨٧
ثانياً: مسألة الحج ---------- ١٨٨
ثالثاً: العلاقات السعودية - الإيرانية من التأزم إلى التقارب: عوامل الاتفاق والمصالحة - ١٨٩
رابعاً: العلاقات السعودية الإيرانية؛ قيود التفاعل وفرص التطور ---------- ٢٠٠
- الرؤية الإيرانية لأمن الخليج في ظل المتغيرات العالمية ---------- ٢٠٨
خامساً: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي ---------- ٢٠١
سادساً: العلاقات الإيرانية - الخليجية منذ قيام الثورة إلى ثلاث فترات رئيسية ---------- ٢٠٣
سابعاً: التوجهات والتصورات الإيرانية ومبادئها الأساسية لتحقيق أمن الخليج ---------- ٢٠٣
ثامناً: أمن الخليج بين مجلس التعاون الخليجي وإيران ---------- ٢٠٤
تاسعاً: القوة العسكرية الإيرانية وأهدافها وتأثيرها على أمن الخليج ---------- ٢٠٦
عاشراً: الدوافع المرحلية لتغيير سياسات الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) نحو دول الخليج العربية ---------- ٢٠٧
**رابعًا:** عوامل الاتفاق والمصالحة في العلاقات السعودية - الإيرانية ١٩٩٢ - ٢٠٠١ ---------- ٢٠٨
- أمن إقليم الخليج في التصورين السعودي والإيراني ---------- ٢١٠

أولاً: أمن الخليج في التصور السعودي ---------- ٢١٠
ثانياً: أمن الخليج في التصور الإيراني ---------- ٢١٣
ثالثاً: مقارنة رؤية الدولتين لأمن الخليج ---------- ٢١٨
رابعا: إشكالية الأمن في العلاقات السعودية الإيرانية... عوامل الاختلاف والتأزم ------ ٢١٨
خامسا: الاستراتيجية الأميركية الجديدة إزاء المنطقة ---------- ٢٢١
سادساً: رؤية دول المجلس لأمن الخليج ---------- ٢٢٢
- مخاطر البيئة الإقليمية ---------- ٢٢٢
- مخاطر البيئة الداخلية ---------- ٢٣٣
- أزمات الداخل وتحديات الخارج ---------- ٢٣٩
- تفاقم العجز عن تحقيق الأهداف ---------- ٢٣٩
- النظام العربي وظاهرة المقاومة ---------- ٢٤٤
**الاستنتاجات** ---------- ٢٤٨
أولاً: الحرب الأميركية على العراق ---------- ٢٤٨
ثانياً: السياسات الأميركية في المنطقة ---------- ٢٤٩
ثالثاً: تزايد التهديد الإسرائيلي ---------- ٢٤٩

*** الفصل الرابع ثقافة المجتمع في الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت نموذجاً ١٩٩٠** ---- ٢٥٢
**محاور الفصل الرابع** ---------- ٢٥٣
تمهيد: ---------- ٢٥٤
أولاً: تطور العلاقات الأميركية الخليجية على مرحلتين ---------- ٢٥٥
العلاقات الخليجية – الأميركية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ---------- ٢٥٥
العلاقات الخليجية – الأميركية بعد أحداث ١١ سبتمبر ---------- ٢٥٨
**ثانياً:** التعاون الثقافي وإعادة النظر في مناهج التعليم والمقررات الدراسية ---------- ٢٦٦
- واقع المرأة العربية ---------- ٢٦٩
**ثالثاً:** هل تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تغيير ثقافة دول الخليج العربي؟ ---------- ٢٧٦

**رابعاً:** وسائل الولايات المتحدة الأميركية لطمس الثقافة العربية ---------- ٢٧٨
١-مراكز الأبحاث ---------- ٢٧٨
٢- الأداة الإعلامية ---------- ٢٨١
**خامساً:** الإجراءات التي تبنتها أميركا في سبيل تغيير الثقافة في الخليج العربي ---------- ٢٨٣
أولاً: محددات رؤية دول مجلس التعاون لأمن الخليج ---------- ٢٨٣
ثانياً: مستقبل النفوذ العسكري الأميركي في المنطقة ---------- ٢٨٤
**سادساً:** رؤية المؤسسات الصحفية الدولية لأوضاع الصحافة في الخليج العربي ---------- ٢٨٩
- مقاومة، إصلاح وتحديث ---------- ٢٩٧
- الشرق الأوسط الكبير ---------- ٢٩٩
- الإطار الإقليمي – إيران والعرب ---------- ٣٠٣
- دول "الاعتدال" من مواجهة إيران إلى محاولة عزلها ---------- ٣٠٤
- إيران بين ساحتين ---------- ٣٠٤
- موقف إيران من العدوان الإسرائيلي على غزة ---------- ٣٠٦
- آليات الصراع مع إيران من خيار إلى آخر ---------- ٣٠٨
- آليات عزل إيران ---------- ٣١٠
- مستجدات الواقع العراقي والدور الإيراني ---------- ٣١٣
- إيران والإتفاقية الأمنية ---------- ٣١٣
- المالكي وسياسات بناء الدولة ---------- ٣١٦
- النفوذ الإيراني في العراق ---------- ٣٢٠
- النظام العربي، تحدي البقاء والتغيير الدور الإيراني في المنطقة العربية: الأبعاد والتداعيات ---------- ٣٢١
- العراق المحتل، ساحة للتجاذب بين الولايات المتحدة وإيران ---------- ٣٢٣
- المثلث الإيراني – السوري - اللبناني ---------- ٣٢٧
- البعد الأمني في الملف النووي الإيراني ٢٠٠٨ ---------- ٣٢٨
- هل نحن على أعتاب عصر السيادة الإقليمية الإيرانية؟ ---------- ٣٣١

**استنتاجات** ---------- ٣٣٢

*** الفصل الخامس أنماط الإرهاب العالمي بالمعيار الأميركي ضمن التجربة الأميركية لغزو العراق ٢٠٠٣** ---------- ٣٣٥

**محاور الفصل الخامس** ---------- **٣٣٦**

**تمهيد** ---------- ٣٣٧

**المحور الأول:** الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قراءة في التعريف والنشأة والتصنيف والآليات ---------- ٣٣٩

**أولاً:** ماهية الجماعات الإسلامية ---------- ٣٣٩

**ثانياً:** نشأة وتصنيف الجماعات الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ---------- ٣٤٢

- الحركات الإسلامية في دول المجلس ---------- ٣٤٣
- حركة الإباضية في سلطنة عمان ---------- ٣٤٤
- الحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية ---------- ٣٤٤
- حركة " الإخوان المسلمين" وتأثيرها على منطقة الخليج ---------- ٣٤٥
- الحرب الباردة وحرب أفغانستان والأفغان العرب ---------- ٣٤٧
- الثورة الإيرانية وظهور العنف في دول المجلس ---------- ٣٤٧
- الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية والعدو الجديد ---------- ٣٤٨
- تصنيف الجماعات الإسلامية ---------- ٣٤٩

**ثالثاً:** ١١ سبتمبر ٢٠٠١واتمهم الجماعات الإسلامية بالإرهاب ---------- ٣٥٣

**الخلاصة** ---------- **٣٥٥**

**المحور الثاني:** جماعات الإسلام السياسي في دول مجلس التعاون ..الأسباب والدوافع ---------- ٣٥٦

- حول مفهوم جماعات الإسلام السياسي ---------- ٣٥٦
- الأسباب والدوافع ---------- ٣٥٧

**أولاً:** العوامل الخارجية ---------- ٣٥٧

- الحروب التي انعكست تداعياتها على المنطقة ---------- ٣٦٠

**ثانياً:** الأسباب الداخلية ----------٣٦٣
١. الأسباب الاجتماعية ----------٣٦٣
٢. الصراع بين التقليدية والحداثة ----------٣٦٦
٣. الأسباب الاقتصادية ----------٣٦٨
**المحور الثالث:** خريطة انتشار العنف الديني في دول مجلس التعاون الخليجي ----------٣٧١
**أولاً:** التحول من النهج الدعوي السلمي إلى العنف المسلح ----------٣٧١
**ثانياً:** امتداد الجماعات الإسلامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين العراق --------٣٧٥
**ثالثاً:** مستقبل الجماعات الإسلامية المتشددة في الخليج ----------٣٧٩
**المحور الرابع:** حدود الالتباس بين مفهومي المقاومة والإرهاب ورؤية دول مجلس التعاون الخليج----------٣٨٣
**أولاً:** الإرهاب والمقاومة في القانون الدولي----------٣٨٣
**ثانياً:** الالتباس بين مفهوم المقاومة والإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر-------٣٨٦
**ثالثاً:** موقف دول مجلس التعاون من المقاومة والكفاح المسلح (المقاومة الفلسطينية نموذجاً):-٣٩٢
**رابعاً:** رؤية دول مجلس التعاون لظاهرة الإرهاب الدولي ----------٣٩٦
**المحور الخامس:** دول مجلس التعاون الخليجي والحملة الدولية ضد الإرهاب. ----------٤٠٠
**أولاً:** المحور الأمني ----------٤٠١
- على مستوى (مجلس التعاون الخليجي)----------٤٠١
- على المستوى (العربي)----------٤٠٣
- على المستوى (الدولي) ----------٤٠٣
**ثانيا:** المحور المالي ----------٤٠٤
**البعد الأول:** مكافحة عمليات غسل الأموال وتشمل جهود دول المجلس في هذا الإطار ----------٤٠٥
**البعد الثاني:** تنظيم أنشطة الجمعيات الخيرية ----------٤٠٨
- أزمة الجمعيات الخيرية بعد ١١ سبتمبر ----------٤٠٩
- التحديات التي تواجه جهود قطع التمويل عن الإرهابيين عبر حصار الجمعيات

الخيرية ---------- ٤١١
**ثالثاً:** المحور الثقافي ---------- ٤١١
**البعد الأول:** تطوير الخطاب الديني ---------- ٤١١
**البعد الثاني:** إصلاح التعليم وبخاصة التعليم الديني ---------- ٤١٤
- قائمة بالمعاهدات الدولية المتعلقة بظاهرة الإرهاب، والتي وقعت عليها دول المجلس قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ---------- ٤١٦
**المحور السادس:** مواجهة الإرهاب بدول مجلس التعاون الخليجي رؤية إستشرافية ---------- ٤١٨
**أولاً:** تقييم استراتيجيات مواجهة الإرهاب ---------- ٤٢٠
**ثانياً:** معوقات الإصلاح الاجتماعي ---------- ٤٢٢
**ثالثاً:** مقتضيات استراتيجية الإصلاح الاجتماعي وتعقيدات البيئة المجتمعية ---------- ٤٢٤
**رابعاً:** آفاق المواجهة الفكرية للإرهاب ---------- ٤٢٧
**الاستنتاجات** ---------- ٤٣٠
* **الخاتمة** ---------- ٤٣٨
* **الملاحق** ---------- ٤٤٤
* **الوثائق** ---------- ٤٥٤
* **المصادر والمراجع** ---------- ٤٩٧
* **الفهرس** ---------- ٥٢١